

شرح العقيدة الطحاوية

١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



للطباعة والنشر والتوزيع

جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الثانية

الإصدار الثاني

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٥ م

وطل المصيبة  
شارع حبيب أبي شحلا  
ببناء المسكن  
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢  
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)  
صرب: ١١٧٤٦٠  
بيروت - لبنان

*Resalah  
Publishers*

Tel: 319039 - 815112  
Fax: (9611) 818615  
P.O.Box: 117460  
Beirut - Lebanon

Email:  
resalah@resalah.com

Web Location:  
Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ١٩٨٧ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

# شَرْحُ الْعُقَيْدِ الطَّائِفِ

تَأَلِيفُ

الإمام القاضى علي بن عيسى بن محمد بن أبي العزّ الدمشقيّ

المتوفى سنة ٥٧٩٢ هـ

حقّقه وعلّقه عليه وخرّج أحاديثه وقدم له

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي  
شعيب الأرنؤوط

الجزء الأوّل

مؤسسة الرسالة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة الطبعة الثانية

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،  
نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه إلى يوم الدين، أما بعد.

فقد وفقنا الله سبحانه وتعالى، وهدانا إلى إخراج «شرح العقيدة الطحاوية»  
لابن أبي العز - رحمته - إخراجاً محققاً، من حيث ضبط النص، وتخريج الأحاديث،  
والتعليق على ما رأينا الحاجة فيه إلى التعليق، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف من  
الأعلام والكتب.

وعندما طُبع الكتاب في عام (١٤٠٨ هـ)، استقبله العلماء والباحثون استقبالاً  
يليق بمكانة الكتاب العلمية في مجال بيان ما عليه سلف الأمة الصالح من صحيح  
الاعتقاد، ورد الشبه والتأويلات الباطلة، والانتصار إلى الفرقة الناجية - أهل السنة  
والجماعة - وبيان بطلان ما عليه من الفرق الضالة في هذا المجال.

وعلى الرغم من الجهد الذي بُذل في تحقيقه، إلا أنه ظهرت لنا بعض  
الملاحظات التي تتطلب إعادة النظر والمراجعة، وهكذا الجهد البشري في حاجة  
مستمرة إلى المراجعة، والأخذ بما يظهر أنه الصواب في مجال الاجتهاد.

وقد تفضل أخونا العالم الفاضل الدكتور عبد الرحمن بن صالح المحمود،  
الأستاذ المساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في كلية أصول الدين في  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ووكيل الكلية للدراسات العليا، فراجع  
الطبعة المحققة، وزودنا بملاحظات قيمة على مواضع من التعليقات استفدنا منها  
في مراجعتنا لهذه الطبعة، وإننا باسم طلاب العلم لنشكر له صنيعه وتعاونه،  
ونسأل الله أن يزيده من فضله، ويوفقه لخدمة عقيدة السلف الصالح.

وإننا في الوقت نفسه ندعو إخواننا العلماء الأفاضل بأن لا يترددوا في إبداء

أي ملاحظة من شأنها إتقان العمل في هذا الكتاب المهم، فإن في ذلك تحقيقاً للتعاون على البر والتقوى الذي أمر الله سبحانه وتعالى به في قوله: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢]. وفيه تحقيقُ التواصل العلمي الذي سار عليه أسلافنا في مختلف العصور، وقد تسرت - والحمد لله - سبله، وتعددت قنواته، ومن شُكر الله على ذلك؛ القيام بما ينبغي أن يكون بين العلماء وطلاب العلم من النصيح والمشورة وإبداء الرأي والملاحظة في المسائل العلمية، والحكمة ضالة المؤمن أتى وجدها فهو أحق الناس بها.

أما هذه الطبعة، فقد تضمنت - إضافة إلى ما أشير إليه آنفاً - التعليق على مواطن لم يعلق عليها سابقاً، وإصلاح الأخطاء الطباعية التي ظهرت في الطبعات السابقة.

نسأل الله بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلاب العلم، وأن يوفق الجميع إلى ما يحبه ويرضاه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلّم.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَطَعْرٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [ص: ٧١] يُصَلِّحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فقد أُلِّفَ الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى سنة (٣٢٢ هـ) رسالة ضمَّنَها ما يحتاج المُكَلِّفُ إلى معرفته، واعتقاده، والتصديق به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد، وغير ذلك من قضايا الاعتقاد ومسائله، وما يُمْتُّ إليها بسبب على طريقة أهل السنة والجماعة من السلف الصالح، وقد تلقَّاهَا العلماء سلفاً وخلفاً بالقبول والرضا، ونالت شهرة واسعة، وتصدَّى لشرحها غير واحد من أهل العلم، إلا أن الشرح المطابق لمنهج السلف الذي هو أمثل المناهج، وأصحها، وأقومها، وأهداها شرح العلامة ابن أبي العز هذا الذي نضعه بين يدي القراء محققاً تحقيقاً متقناً، عريباً عن الغلط، والتحريراً، والسقط الذي جاء في الطبقات السابقة بما تيسر لنا من أصول خطية جيدة، لا سيما النسخة التي كتبت في حياة الشارح عن نسخته التي بخطه.

وقد اعتمد ابن أبي العز - رحمته الله - في شرحه هذا منهج السلف الذي شيد معاقده، وأحكم قواعده أهل العلم<sup>(١)</sup> من القرون الثلاثة المشهود لها بالفضل، ودافع عنه بحرارة وقوة، ولم يأل جهداً في تقريره وإيضاحه، والبرهنة على صحته وسلامته، ونقد المناهج الأخرى المخالفة له، وكشف عوارها، وبيان تهافتها وتناقضها، ومخالفتها للحق، وبُعدها عن الصواب، بأدلة نقلية وعقلية مُتَزَعَة من نصوص الكتاب والسنة، فهو على توسط حججه، لا نظير له في بابهِ في حُسن العرض، ونصاعة العبارة، وقوة الحجّة، وتمام الاستيفاء، ووفرة المعلومات،

(١) من أهم المؤلفات التي ألفت في مسائل الاعتقاد على مذهب السلف في القرن الثاني والثالث وما بعدهما كتاب «الفقه الأكبر» المنسوب لعالم العراق وفقهها أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠) هـ، و«الإيمان» لأبي عبيد القاسم بن سلام البغدادي، المتوفى سنة (٢٢٤) هـ، و«الرد على الجهمية» لعبد الله بن محمد بن عبد الله الجعفي شيخ البخاري، المتوفى سنة (٢٢٨) هـ، و«الإيمان» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي، المتوفى سنة (٢٣٥) هـ، و«السنة»، و«الرد على الجهمية» كلاهما للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة (٢٤١) هـ، و«أفعال العباد والرد على الجهمية» للإمام الحافظ أبي عبد الله بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (٢٥٦) هـ، و«السنة» لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم، تلميذ الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٧٣) هـ، و«السنة» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، المتوفى سنة (٢٧٥) هـ، و«الرد على الجهمية والرد على بشر المريسي» لعثمان بن سعيد الدارمي تلميذ يحيى بن معين، المتوفى سنة (٢٨٠) هـ، و«السنة» للحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحّاك مخلد الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧) هـ، و«السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد المتوفى سنة (٢٩٠) هـ، و«السنة» أيضاً، لأبي بكر أحمد بن علي بن سعيد المروزي، المتوفى سنة (٢٩٢) هـ، و«التوحيد» للحافظ الكبير أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، المتوفى سنة (٣١١) هـ، و«الإبانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري المتوفى سنة (٣٢٤) هـ، و«الشريعة» للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الأجرّي، المتوفى سنة (٣٦٠) هـ، و«السنة» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الطبراني، المتوفى سنة (٣٦٠) هـ، و«الإبانة» للمحدث أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن حمدان العكبري، المعروف بابن بطة، المتوفى سنة (٣٨٧) هـ، و«الإيمان» و«التوحيد» كلاهما للحافظ الجوّال أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده، المتوفى سنة (٣٩٥) هـ، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للحافظ أبي القاسم هبة الله بن الحسين اللالكائي، المتوفى سنة (٤١٨) هـ، و«الأصول» لأبي عمرو أحمد بن محمد بن عبد الله الظلمنكي الأندلسي، المتوفى سنة (٤٢٧) هـ.

وكثرة البراهين والدلائل، وخلوه من بدع الكلام المذموم.

ولا بدع في ذلك، فهو امتداداً لمدرسة شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - التي يعودُ إليها الفضلُ في توعية العقول، وتصحيح المفاهيم، والعودة بالناس إلى الأصالة، والتخلص من التبعية والتقليد، فقد قرأ كُلُّ ما كتبه صاحبُ هذه المدرسة، وتلميذُه العلامة ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - في مجال العقيدة، وفهمه، واقتنع به، واستظهر أكثره، ثم لخص ذلك كله تلخيصاً مركزاً واضحاً، وأودعه في هذا الشرح النفيس المثقن.

وقد استطاعت هذه المدرسة أن تبطل ما يدعى من اختلاف بين نصوصِ الشرع الثابتة، وبتين المعقولاتِ الصريحة، وأن تُزيل ما بينهما من خلافٍ موهوم، وأن تحل تلك العقدة التي عُقدت حول أُمات المسائل الاعتقادية، مثل الصفات السمعية، وقيام الصفات بالذات، ومثل الأفعال الاختيارية، وقيامها بذاته تعالى، وما إلى ذلك من المسائل التي أخطأ في تصورها كثير من المتكلمين الذين توسعوا في دراسة المنطق الأرسطي، واعتدوا به، وجعلوه حكماً في فصل النزاع<sup>(١)</sup>.

وهذا العلمُ أذخَلَ إلى البنية العقلية واللغوية للحضارة الإسلامية نتيجة مؤامرة خبيثة مكشوفة لهدم العقيدة الإسلامية، وقد زعمَ مَنْ فُتِنَ به أنه ميزانٌ للعلوم العقلية، وأنه يتوقف عليه الاستدلال، والاستنتاج، والتوصل إلى علم اليقين، وأن مراعاته تعصمُ الذهن عن أن يغلط في فكره، وهي دعاوى مؤوفة، لا تثبت على

(١) يقول الأستاذ الجليل أبو الحسن الندوي في «رجال الفكر والدعوة في الإسلام» ٢/ ٢٩٠ - ٢٩١: ومن عجيب أمر متكلمي الإسلام الذين كانوا يهدفون رد الفلسفة والدفاع عن الإسلام، أنهم أخذوا مصطلحات الفلسفة وافترضاها ذاتها، وبدؤوا يبحثون عن ذات الله تعالى وصفاته في اعتماد وتفصيل، كأنهم يتحدثون عن شخصية مشاهدة ملموسة، وعن مسألة طبيعية، لقد كان هؤلاء المتكلمون تصدوا للرد على الفلاسفة، ونفي نظراتها وآرائها، ولكنهم تاهوا في غابة الفلسفة وافترضاها ومصطلحاتها الخاطئة، إنهم نسوا في سورة الجدل والنقاش أن يلوموا الفلسفة على أخطائها الأساسية، وأن يحولوا دون بحثها في حال ما، إنهم نسوا أن يوصوا الفلسفة بتحديد مضمارها في الجدل والنقاش حول الرياضيات والطبيعية، أما التدخل في موضوع الإلهيات، فخروج عن مركزها، وتعد عن حدها، وتدخل غير معقول، وأن يخاطبوا الفلاسفة بخطاب القرآن البليغ: ﴿ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾.

نَقْدِ، فَإِنَّ الْعُلُومَ الْعَقْلِيَّةَ تُعَلِّمُ بِمَا فَطَرَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَنِي آدَمَ مِنْ أَسْبَابِ الْإِدْرَاكِ، لَا تَقِفُ عَلَى مِيزَانٍ وَضَعِيٍّ لِشَخْصٍ مَعِينٍ، وَقَدْ كَانَتْ الْأُمَّمُ قَبْلَهُمْ تَعْرِفُ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ بِدُونِ هَذَا الْمُنْطَقِ، وَعَامَّةُ الْأُمَّمِ يَعْرِفُونَ الْحَقَائِقَ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّمٍ مِنْهُمْ بِوَضْعِ أَرِسْطُو، وَهَمَّ إِذَا تَدَبَّرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ تَعَلَّمُ حَقَائِقَ بِدُونِ هَذِهِ الصَّنَاعَةِ الْوَضْعِيَّةِ، وَلَيْسَ وِرَاءَ هَذَا الْعِلْمِ - كَمَا يَقُولُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ - إِلَّا تَضْيِيعُ الزَّمَانِ، وَإِتْعَابُ الْأَذْهَانِ، وَكَثْرَةُ الْهَدْيَانِ، وَدَعْوَى التَّحْقِيقِ بِالْكَذِبِ وَالْبُهْتَانِ، وَشُغْلُ النُّفُوسِ بِمَا لَا يَنْفَعُهَا، بَلْ قَدْ يُضِلُّهَا عَمَّا لَا بُدَّ مِنْهُ، وَإِثْبَاتُ الْجَهْلِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ النِّفَاقِ فِي الْقُلُوبِ، وَإِنْ ادَّعَوْا أَنَّهُ أَصْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّحْقِيقِ.

قد أدى التوغل فيه بمنتجليه إلى نتائج خطيرة، نُجْمِلُهَا فِيْمَا يَلِي:

١ - الاستهانة بمنهج السلف القائم على النصوص من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ ونبي من يعتد به، ويُدْعَى له بالجهل، والتقليد الأعمى، والمعاداة للعقل، مع أن كل ما يحتاج الناس إلى معرفته، واعتقاده، والتصديق به من أصول الدين كمسائل التوحيد، والصفات، والقدر، والنبوة، والمعاد قد بيّنه الله ورسوله بياناً شافياً، قاطعاً للعدر بأدلة شرعية وعقلية بلغت من الإحكام والقوة والوضوح مبلغاً لا تستقِرُّ أمامه دلائل المتكلمين التي لا تغدو بيت العنكبوت بعد البحث والتقد.

٢ - الادعاء بأن السلف لم يتفرغوا للبحث في قضايا العقيدة، لانشغالهم بأمور الجهاد، ونشر الدعوة، ولأنهم لم تكن عندهم الدربة العقلية اللازمة للبحث في مثل ذلك، وفي دعواهم هذه إجحاف ومغالطة وجهل بمنزلة السلف وأقدارهم، فقد كانوا أعلمم بلغة القرآن ومراميه، وأدق في محكمه ومتشابهه، وأعرف بالفرق بين الحق والباطل، وأعظم محبة للحق الذي أُرْسِلَ به مُحَمَّدٌ ﷺ، وأصبر على متابعة الحق واحتمال الأذى، وكانوا يروون في الحجج العقلية المنتزعة من الكتاب والسنة غناء تاماً عن الطريق القياسية الكلامية، ولم يصدُرْ عنهم ذم جنس الكلام، ولا ذم الاستدلال والنظر والجدل الذي أمر الله به ورسوله، أو الاستدلال بما بيّنه الله ورسوله، ولا ذم كلام هو حق، وإنما صدَرَ عنهم ذم الكلام الباطل المخالف للكتاب والسنة، والمخالف للعقل أيضاً، فهم أهل نظرٍ ودرايةٍ بجانب كونهم علماء أثرٍ وروايةٍ.

٣ - إعلاء شأن العقل وتحكيّمه في عالم الغيب والشهادة، وتقديمه على النص، أو تأويل النص بما يتلاءم مع العقل، مع أنه لا مَطْمَع للعقل في معرفة كُنْهِ الأمور الغيبية التي تأتي النبوة بثبوتها، ولو كان العقل كافياً وحده لما بُعِثَ الأنبياء صلوات الله عليهم، ولما رُبِطَ عذاب الآخرة ببعثتهم، وقد أفضت بهم هذه المبالغة في تقدير العقل الإنساني وأحكامه إلى التزامات مُنحرفة عن الحقائق القرآنية، وإلى تحكيّم العقل في الآيات التي يتوهّمون في ظاهرها التعارض، وتأويل ما لا يتفق منها مع الرأي الذي يذهبون إليه، ممّا أدى إلى خطأ في البحث ونتائج، ومن أعظم الأخطاء التي وقَعوا فيها نتيجة لهذا المنهج أنهم أولوا النصوص المتعلقة بصفات الله والأمور الغيبية تأويلاً يُفضي إلى تعطيلها عن مدلولها، ويصرفها عن أغراضها، ويفتح باب التحريف في آيات القرآن والإلحاد في معانيه، وكان عليهم أن يُثبتوا الصفات كما جاءت في كتاب الله وناطق السنة دون تحريف، ولا تأويل، ولا تكييف، ولا تشبيه، لأن العقل عاجز عن إدراك الكُنْهِ والحقيقة في هذا المجال، فمن التعقل أن لا نُفجّمه في غير مجاله.

٤ - التزامهم التفصيل في نفي المشابهة والتمثيل، والإجمال في مجال الإثبات، وهذا مخالف لمنهج القرآن الذي يُثبت صفات الله تعالى على وجه التفصيل، وينفي عنها التمثيل على وجه الإجمال، وطريقة الرسل الذين جاؤوا بإثبات مُفصّل، ونفي مُجمل.

٥ - تجريد الإسلام من أدلته النقلية، وتفريغُه في مضمون عقلي فلسفي، يتّسم بالجفاف، ولا يخلو من تعسف وغلُو في التأويل، فهو كلحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل. والقرآن الكريم قد جاء بما هو أبلغ وأكمل على أحسن وجه، مع تنزّهه عن الأغاليط الكبيرة الموجودة فيها.

٦ - استخدام قياس التمثيل والشُمول في حق الله سبحانه، مع أنه قد نصّ في كتابه أنه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ٤٢]، فكيف يسوغ أن يُمثّل بغيره، أو أن يُدخّل هو وغيره تحت قضية كلية يستوي أفرادها، وكان الأجدر بهم أن يستخدموا قياس الأولى كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾، ومضمون هذا القياس

هو إثبات حكم الأدنى للأعلى لألويّته به، كأن يقال: كلُّ كمالٍ ثَبَّتَ للممكن أو للمحدث ولا نَقَصَ فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه - فاللَّهُ الخالق أولى به، وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه ثَبَّتَ للمخلوق والمربوبِ المدبّر، فإنما استفادَه من خالقِه وربّه ومدبّرِه، وهو أحقُّ به منه .

٧ - ابتداع مصطلحات لألفاظ لا علاقة لها بمدلولها اللغوي وتفسير النصوص بمقتضاها، واتخاذها حجة في موضع النزاع.

٨ - اقتصار بحوثهم على أمور فلسفية، وشبهاتٍ وهمية، جُرُوا إليها، وقصّوا معظم حياتهم في الردّ عليها، وبذلك تحوّل تبليغ الإسلام وشرح عقائده في ضوء الكتاب والسنة إلى مناظراتٍ ومجادلاتٍ كلاميةٍ جافةٍ منقّرة.

### مضامين هذا الشرح:

افتتح الشارح كتابه هذا بمقدمة ضافية ضمّنها منزلة علم أصول الدين من بين العلوم، وبيان حاجة العباد إليه أكثر من أي شيء، وأنه لا حياة للقلوب، ولا نعيم، ولا طمأنينة إلا بأن تُعرف ربّها، ومعبودها وفاضرها بأسمائه، وصفاته، وأفعاله، وأن الله سبحانه بعث الرسل به مُعرّفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين، ولمن خالفهم مُنذرين لأنه من المُحال أن تستقلّ العقول بمعرفة ذلك على وجه التفصيل، وأنّ الناس كانوا في القرون الثلاثة الأولى على ما كان عليه الرسول ﷺ، وظهر بعد القرون الثلاثة من شدّد عن طريق الحق في الاعتقاد، وأتبع هواه، فأقام الله لهذه الأمة من يحفظ عليها أصول دينها، وأن ممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين أبا جعفر الطحاوي، وأن الذي حمّله على شرح عقيدته هو أنه رأى غير واحد من أهل العلم قد تصدّى لشرحها، لكن على طريقة أهل الكلام المذموم المشتمل على أمور مخالفة للحق الذي بعث الله به رسله، فالتزم شرحها على منهج السلف.

ثم شرع يذكر مسائل العقيدة متبعا لترتيب الطحاوي، مبتدئا ببيان حقيقة التوحيد، ومعانيه، وأنواعه التي جاء بها الرسل، وبيان المراد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، وذكر صفات الله تعالى وأسمائه، وتقسيمها إلى صفات

ذاتٍ، وصفاتٍ فعلٍ، وبيانٍ ما يجبُ في مسألة الصفات، وهو الإثباتُ بلا تكييفٍ، ووجوبِ الإيمانِ بنبوّةِ محمدٍ ﷺ الذي حَتَمَ اللهُ به الرسالاتِ، وبيانِ عمومِ بعثته إلى الإنسِ والجن، والتعريفِ بالقرآنِ وأنه كلامُ الله بلفظه ومعناه، والردُّ على القائلينِ بخلْقِهِ، وإثباتِ رؤيةِ الله تعالى في الآخرة، وما جاء من النصوصِ في هذا الباب، والردُّ على مُنكِرِها ومتأوِّليها، وذكرِ الإسراءِ والمعراجِ، وبيانِ أنهما كانا في اليَقْظَةِ. وما جاء في الحَوْضِ المورودِ من النصوصِ والشفاعةِ وأنواعها، وبيانِ أنَّ الإقرازَ بالرَبوبيةِ أمرٌ فِطْرِيٌّ، والشركُ طاريءٌ، ثم ذَكَرَ التعريفَ بالقضاءِ والقدر، وبيانِ أنه سِرُّ اللهِ في خلقه، وأنَّ منشأ الضلالِ في هذه المسألة هو التسويةُ بينَ الإرادةِ والمشيئةِ، وبينَ المحبَّةِ والرضا، وبيانِ أنَّ أفعالَ العبادِ هي خلقُ الله وأنَّ العبادِ فاعلونَ لها حقيقةً، ثم تعرَّضَ لذكرِ العرشِ، والكرسيِّ، وإثباتِ الفُوقيةِ والعُلُوِّ، وتعريفِ الإيمانِ، وبيانِ أركانهِ وحقيقتهِ، وأقوالِ العلماءِ في مُسمَّى الإيمانِ، وأنه يزيدُ وينقصُ، وأفاضَ في بيانِ الرُّوحِ وحقيقتها، واختلافِ الناسِ في مُستَقَرِّها ما بينَ الموتِ إلى قيامِ الساعةِ، وذكرَ أهوالِ يومِ القيامةِ من البعثِ، والعرضِ، والحسابِ، والضُّراطِ، والجنَّةِ، والنارِ، وذكرَ فضائلِ الخلفاءِ الرَّاشِدينَ، وبقيةِ العشرةِ المبشِّرينَ بالجنةِ، وأنَّ التصديقَ بكراماتِ الأولياءِ من عقيدةِ أهلِ السنةِ، وتعريفِ الوليِّ والكرامةِ، والفرقَ بينهما وبينَ المعجزةِ، وبيانَ أنَّ نبيًّا واحدًا أفضلُ من جميعِ الأولياءِ، والتحذيرَ من تصديقِ العرَّافِ والكاهنِ والسَّاحرِ، وبيانِ أنَّ دينَ الله واحدٌ في الأرضِ والسماءِ، وهو الإسلامُ، وأنَّ الشرائعَ تختلفُ، والتعريفَ ببعضِ الفِرَقِ الرَّائِعةِ عن الحقِّ.

وفي غُضُونِ تلكِ الأبحاثِ استطراداتٌ كثيرةٌ، ذاتُ فوائدَ جَمَّةٍ تَمَّتْ إلى ما هو آخذٌ بسبيله بسببِ.

وقد أقامَ ابنُ أبي العزِّ شَرَحَهُ هذا على قواعدٍ وأُسُسٍ مستنبَطةٍ من الكتابِ والسنةِ، وما كان عليه سَلَفُ الأمةِ هي غايةٌ في القوةِ والدَقَّةِ والإحكامِ، أخذها عن علماءِ السلفِ ابتداءً من صحابةِ رسولِ الله ﷺ، الذين تَلَقَّوْها عن إمامهم وقُدوتهم ومُرِّيهم محمد بن عبد الله عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ. وأخذها عَمَّن تَبِعَهُمْ بإحسانٍ واقتدى بهم إلى عهده أمثالِ مجاهدٍ، وطاووسٍ، ومحمد بن مسلم الزهريِّ،

وعطاء، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، وعبد الله بن المبارك، والفضيل بن عياض، وسفيان بن عيينة، والشافعي، وابن الماجشون، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي بكر الأثرم، وعثمان بن سعيد الدارمي، وابن جرير الطبري، وابن خزيمة، وغيرهم من أئمة السلف.

وأخذها على وجه الخصوص عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته الله - مُجدد علوم السلف الذي تفتن في التعبير عنها في مواطن متفرقة من كتبه ورسائله، وبأبلغ في إيضاحها، وتقريرها، وتقويتها، وربطها بمنهج السلف الأصيل الذي كان يدعو إليه وينتصر له، ويرى - وهو على صواب - أحقيته على سائر المناهج، ويخطئ من يخالفه، ويلتمس الحق في غيره، وهذه القواعد هي:

### ١ - القرآن مصدر الأدلة النقلية والعقلية.

فقد تضمن الدعوة إلى توحيد الله، وبث في الأنفس والآفاق دلائل التوحيد، ولقت نظر الإنسان إليها، وحثه على النظر والتفكير فيها، وبيّن بالبراهين العقلية إثبات صفاته، وصدق رُسُلِهِ، وأمر المعاد، وغير ذلك من أصول الدين، وأجاب عن معارضة المشركين، وكشف شبهتهم، ونقض أقوالهم، وفند مزاعمهم.

وهذه الأدلة شرعية، لأن الشرع دلّ عليها وأرشد إليها، وعقلية، لأنها تُعلم صحتها بالعقل، فإذا أخبر الله بالشيء، ودلّ عليه بالدلالات العقلية صار مدلولاً عليه بخبره، ومدلولاً عليه بدليله العقلي الذي يُعلم به، فيصير ثابتاً بالسمع والعقل، وكلاهما داخل في دلالة القرآن التي تُسمى الدلالة الشرعية. ونقد السلف لعلم الكلام لم يصدر عن انتقادهم المنهج العقلي، ولكنهم فضّلوا المقاييس الشرعية، لأنها عقلية أيضاً، وهي أبلغ وأكمل من أدلة المتكلمين مع تنزهها عن الأغاليط التي تشتمل عليها أدلتهم.

وقد جاءت هذه الأدلة بأسلوب باهر متدفق بالحيوية، وضرب الأمثلة المستمدة من حياة الإنسان وما يُحيط به مهما اختلف جنسه، أو بيئته، أو عصره، فهي أبلغ من كل أسلوب، وأشد تأثيراً في النفس من أي أسلوب آخر، وفيها مجال واسع للعقل يقضي فيه رغبته، ويُشبع نهمته، مع ضمان السير في المسار الصحيح دون تعثر أو انجراف.

وقد أعدَّ الله العقولَ بصفة عامة لإدراك ما هو مطلوب شرعاً، وأعد لها ما يُسدِّدُها فيه من الفطرة التي لم تُفسدْها الأهواء، والآيات الظاهرة في الأنفس والآفاق، ثم أكمل ذلك بالشرع المتمثِّل بالكتاب وناطقِ السنة.

وقد اكتفى السلف الصالح بالقرآن الكريم إلى جانب السنة في اتخاذه دليلاً وهادياً، وقد استنبطوا من آياته قواعد النظر العقلي، فكانوا من أقدر الناس على توضيح مسائل الاعتقاد، وتوثيقها بالحجة والبرهان والإجابة عن كل تساؤل أو تشكيك في الاعتقاد.

## ٢ - اتباع السلف الصالح في تفسير النصوص:

ونعني بالسلف الصالح الصحابة والتابعين من أهل القرون الثلاثة الممتدحة الذين يتقيَّدون بالكتاب والسنة نصّاً وروحاً دونَ مَنْ وُصِفَ بالبدعة كالخوارج، والقدرية، والمعتزلة وغيرهم من الفرق.

وإنما يُؤخذُ برأيهم، ويُعتدُّ به، لكونهم أبرَّ قلوباً، وأعمقَ علماً، وأقلَّ تكلفاً، وأقربَ إلى التوفيق، لما خصَّهم اللهُ به من توفِّدِ الأذهان، وسعة العلم، وقوة الإدراك، وحسنِ القصد، وتقوى الله، وقرب العهد بنور النبوة، فكانت طريقَتهم لذلك هي الطريقة المحمودة، وطريقة غيرهم لا تُساوِيهم، ولا تدنو منهم.

## ٣ - الإيمان بمسائل الغيب محصورة في الخبر الصادق.

إن المسائل التي لا يتناولها الحسُّ ولا محلَّ فيها للتجربة، وليس ثَمَّتْ مقدمات عقلية يصلُّ بها العقلُ إلى معرفة واقعها، مثلُ هذه المسائل ينحصرُ مضدُّ العلم بها في خصوص الخبر الصادق المؤيَّد بالمعجزات الواصلِ إلى الناس من عالم الغيب، ومُبدع الأكوان والمخلوقات.

فما أخبرَ اللهُ عنه أو رسوله من شؤون الغيب نؤمنُ به على القدر الذي أخبر اللهُ به أو رسوله دونَ صرفِ اللفظ عن معناه، ودونَ زيادة عمَّا تضمَّنه الخبرُ الصادق، ودون استبعادِ أو إنكارِ.

ومن التكلف المنهي عنه: البحث في أمور غيبية ورَدَ الشرعُ بالإيمان بها مع ترك كيفيَّتها، ومنها ما لا يكونُ له شاهدٌ في عالم الحسِّ كالسؤال عن وقتِ الساعة، وعن الروح، وعن مُدة هذه الأمة، إلى أمثال ذلك مما لا يُعلمُ إلا بالنقل الصَّرف، فهذا النوعُ يجبُ الإيمان به من غير بحث.

٤ \_ تقسيم التوحيد إلى: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، ووجوب التصديق بهما.

التوحيد عند السلف نوعان:

الأول: توحيد الربوبية: وهو الاعتقاد بأن ربَّ العالمِ وخالقه واحدٌ وليس اثنين، وهو الربُّ سبحانه الذي جُلبتِ الفِضْرُ السليمةُ على الإقرار به والخضوع له. والإيمان بما له من الأسماء والصفات على وفق ما جاء في الكتاب والسنة، فتوحيد الأسماء والصفات داخل في توحيد الربوبية.

الثاني: توحيد الألوهية، ومعناه: أن يُعبَدَ اللهُ وحده لا يُشْرِكُ بعبادته أحدٌ من خلقه، وبهذا النوع يتحقَّقُ معنى كلمة التوحيد: «لا إله إلا الله».

وهذا النوعُ مِنَ التوحيدِ هو دعوةُ كُلِّ رسولٍ إلى قومه مِنْ لَدُنْ آدمَ إلى محمدٍ ﷺ، وَمِنْ أَجْلِهِ خَلَقَ اللهُ الخلقَ، وجَعَلَ الجنةَ والنارَ، وفرَّقَ الناسَ إلى شقيِّ وسعيدٍ، ولا يُقبَلُ إيمانُ المرءِ إلا بالإقرارِ به قولاً وعملاً، وهو يتضمَّنُ توحيدَ الربوبية.

وقد عُنِيَ القرآنُ بتقريرِ هذا النوعِ من التوحيدِ، والبرهنةُ عليه بالأدلةِ العقليةِ والبراهينِ الصحيحةِ، لأنَّ الشُّركَ الذي وَقَعَ في جميعِ الأممِ كان في هذا النوعِ، فإنَّ عامةَ مُشركي الأممِ كانوا مُقرِّينَ بربوبيتهِ سبحانه، ولكنهم مع إقرارهم بربوبيتهِ قد أشْرَكُوا بعبادتهِ غيره.

٥ \_ إثباتُ الأسماءِ والصفاتِ مع الإقرارِ بمعناها وعدمِ التعرُّضِ لكيفيتها.

تُعَدُّ مسألةُ الصفاتِ من أجلِّ وأعظمِ ما تُكَلِّمُ فيه من أصولِ الاعتقادِ، وقد اضطرَّرتَ فيها أقوالُ الفلاسفةِ والمتكلِّمينَ، فمنهم مَنْ قالَ بالنفيِ المَحْضِ، ومنهم من أقرَّ بأسماءِ الله في الجملةِ ونفى الصفاتِ، ومنهم من أقرَّ بالأسماءِ والصفاتِ، لكنه ردَّ طائفةً منها، وتأولها، وصرفها عن ظاهرها.

ومَذْهَبُ السلفِ في هذه المسألة: هو الإيمانُ بكلِّ ما وَرَدَ في كتابِ الله وناطقِ السنةِ من الأسماءِ والصفاتِ من غيرِ زيادةٍ عليها، ولا نُقصانٍ منها، ولا تجاوزٍ لها، ولا تأويلٍ لها بما يُخالِفُ ظاهرها، وقد انقضى عَضْرُ الصحابةِ والتابعينَ من السلفِ والأئمةِ على التسليمِ المُطلَقِ بما جاء في الكتابِ والسنةِ عن الذاتِ

الإلهية وصفاتها، ولم يتنازَعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكتاب والسنة، كَلِمَتُهُمْ واحدة من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلاً، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلاً.

وهم يعتقدون أن أسماء الله تعالى وصفاته توقيفية، لا يجوز إطلاق شيء منها على الله في الإثبات أو النفي إلا بإذن الشرع، فلا يُثبتون له سبحانه من الأسماء والصفات إلا ما أثبتَهُ هو لنفسه، أو أثبتَهُ له رسوله ﷺ، ولا ينقون عنه كذلك من الأسماء والصفات إلا ما نفاهُ هو عن نفسه، أو ما نفاهُ عنه رسوله ﷺ، وأن كل ما ثبت له من الأسماء والصفات لا يماثل شيئاً من خلقه، ولا يماثلهُ شيء، بل كل ما ثبت له من صفات الكمال التي وردت في النصوص الصريحة، فهو مُختص به لا يشركهُ فيه أحدٌ من خلقه، وإذا كان هناك من الأسماء ما يُطلق على صفات الله كما يُطلق على صفات خلقه، فإن هذا ليس إلا مخض اتفاق في الاسم والمعنى العام، ولا يلزم من اتفاقهما في مسمى الصفة ومعناها العام اتفاقهما في حقيقة الصفة، فإذا كانت ذاته سبحانه لا تماثل الذوات، فكذلك صفاته لا تماثل الصفات، لأنه سبحانه لا تُضرب له الأمثال بخلقهِ لا في ذاته، ولا في صفاته.

ولم يقل أحد منهم: إن آيات الصفات لا يعلم معناها إلا الله، بدليل أنهم كانوا يثبتون لله ما تضمنته من صفات، ولو كان معنى الآيات والأحاديث غير مفهوم لهم البتة، لما صحّ منهم الإثبات، إذ كيف يثبتون شيئاً لا يُعقل معناه؟ غاية الأمر أنهم لم يكونوا يبخثون وراء هذه الظواهر عن كنه هذه الصفات، أو عن كيفية قيامها بذاته تعالى، لأن معرفة ذلك فوق مستوى العقل البشري، وهو من الغيب الذي استأثر الله بعلمه، فهو سبحانه أجل من أن يدرك كنه ذاته وصفاته، أو يحاط بها علماً: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾.

وبهذا يعلم أن السلف الصالح كانوا أكثر فطنة، وأحد ذكاء من أصحاب الفرق، لأنهم عرفوا أنه لا سبيل إلى إدراك كنه الصفات بالعقل، لأنه من شؤون الغيب التي لا تدخل في نطاق قدرته.

## ٦ - الجمع بين الإثبات والتنزيه:

فإن القرآن جمع فيما ورد فيه عن الصفات بين الإثبات والتنزيه في آية واحدة

حين قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فالله سميعٌ بصير، ولا يُشبهه أحدٌ من خلقه، مع أنهم يسمعون ويُبصرون، وكذا في بقية الصفات، لأن التماثل في الصفات فرغ عن التماثل في الذات، والذاتان هنا مختلفتان تماماً، فكذا صفتاهما.

فتسميته تعالى قادراً وتسمية العبد قادراً لا تُوجبُ مماثلةً قدرة الله لِقُدرة العبد، وكذا تسميته عالماً، ومريداً، وحيّاً، وسميعاً، وبصيراً، ومتكلماً، مع تسمية عباده بهذه الأسماء لا يستلزم أن علمهم كعلمه، ولا إرادتهم كإرادته، ولا حياتهم كحياته.

وما يوجد في الخارج من الأسماء لا يوجد مطلقاً كلياً، وإنما يوجد معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمي الله بها، كان مُسمّاه معيناً مختصاً به، وإذا سُمي بها العبد، كان مُسمّاه مختصاً به، فما يُوصفُ الله به، ويُوصفُ به العبادُ، يوصفُ الله به على ما يليقُ به، ويُوصفُ العبادُ على ما يليقُ بهم من ذلك.

#### ٧ - رفض التأويل الكلامي:

إن التأويل عند المتكلمين عامة يقتضي اتخاذ العقل أصلاً في التفسير مقدماً على الشرع، فإذا ظهر تعارضٌ بينهما، فينبغي تأويلُ النصوص إلى ما يوافق مقتضى العقل كتأويل أدلة الرؤية، وأدلة العلو، وآيات الصفات وما إلى ذلك، والسلف يرفضون هذا النوع من التأويل، يُخطئون القائل به، ويستندون في النكير عليه، لأنه يُفضي إلى تعطيل النصوص، والتجاوز بها إلى معانٍ وآراء مدخولة، تستهدف هدم الشريعة، وإضلال معتقديها، وبلبل ما استقر في قلوبهم، وامتزج بنفوسهم من عقائد واضحة لا لبس فيها، ولا شائبة من غموض، والتأويل الصحيح المقبول عندهم هو الذي يوافق ما دلّت عليه النصوص، وجاءت به السنة، وغيره هو الفاسد.

#### ٨ - تقييد العقل وعدم الاعتداد به في غير مجاله:

إنَّ العقل وسيلةٌ محدودة من وسائل المعرفة لا يدرك غير الأمور المحسوسة على سبيل التيقن، ويدرك الأمور الغيبية على سبيل التصور فقط، وليس التيقن، فهم يؤمنون بإثبات ما أخبر به النص في ما يتعلق بالأمور الغيبية، ويصدقون به، ولا يتعرضون للبحث في كفيته، لأن ذلك مما يعز على العقل مرآه.

وليس عَدَمُ الاعتداد بالعقل فيما لا يَدْخُلُ في مجاله إغناء للعقل بالكلية، فقد أجمع المسلمون على أنه لا تكليف على صبي ولا مجنون، وأنه لا بُدَّ من نَظَرِ العقل، ولذلك أمر الله بِتَدَبُّرِ كتابه، ولا يُمكنُ أن يَتَحَقَّقَ هذا التَدَبُّرُ إلا بالعقل، وإنما الممنوع أن يُستخدَمَ العقلُ في غير موضعه، أو أن يَخُضَعَ في الاستدلال لمنهج يُخالفُ المنهجَ الذي جاء في القرآن والسنة.

فهم لا يُعلَوْنَ من شأن العقل، ولا يُغالون في أحكامه، ولا يَحْكُمُونَ باستقلاله وكفايته، وإنما يَصْعُقُونَهُ في موضعه اللائق به، فَيَسْتَعْمِلُونَهُ في نطاق قُدْرَتِهِ وإمكاناته في النظر في مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ والأرض، وفي الاجتهاد في القضايا العلمية، وفي اكتشاف العلوم المادِّية التي تَهْدِفُ إلى ترقية المجتمع وتطويره، وهذا من تمام علمهم، وبعْدِ نَظَرِهِمْ، وسلامة تفكيرهم، ولو كان العقلُ يُفَسِّرُ بواسطته كُلَّ الأشياء، لما كان هناك حاجةٌ إلى إرسال الرسل، وإنزال الكُتُبِ السماويَّةِ.

يقول ابن خلودن في «مقدمته» ص ٣٦٤ - ٣٦٥ عن العقل وأحكامه، وأن ما وراء طوره لا يوزن به: غير أنك لا تَطْمَعُ أن تَزَنَ به أمورَ التوحيد، والآخرة، وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات الإلهية، وكل ما وراء طوره، فإن ذلك طَمَعٌ في محال، ومثال ذلك مثال رجل رأى الميزانَ الذي يُوزَنُ به الذهب، فَطَمَعُ أن يَزَنَ به الجبالَ، وهذا لا يَدُلُّ على أن الميزانَ في أحكامه غيرُ صادق، لكن العقل قد يَقِفُ عنده، ولا يَتَعَدَّى طوره حتى يكونَ له أن يُحيطَ بالله وبصفاته، فإنَّه ذَرَّةٌ مِن ذرات الوجود الحاصل منه.

ويقول الإمام السَّرْهَنْدِي في الرسالة رقم (٣٦) المجموعة الثالثة: إنَّ طَورَ النبوة وراء العقل والتفكير، فالحقائق التي يَعْجِزُ العقلُ عن إدراكها، تأتي النبوة لتثبيتها وتحققها، ولو كان العقلُ كافياً وَخَدَهُ، لما بُعِثَ الأنبياءُ صلواتُ الله وتسليماته عليهم أجمعين، ولما رُبِطَ عَذَابُ الآخرة ببعثتهم: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، والعقلُ حُجَّةٌ، ولكنه ليس بحجة بالغة، وليس في حجته بكامله، وقد تحققت الحجة البالغة ببعثة الأنبياء والرسل عليهم الصلوات والتسليم، فَقَطَّعَتْ أَلْسِنَةَ الْمُكَلِّفِينَ، وَقَضَّتْ على معاذيرهم، يقول الله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١١٩)، ولَمَّا ثَبَتَ

عَجَزُ الْعَقْلِ وَقَصُورُهُ فِي بَعْضِ الْقَضَايَا، فَلَيْسَ مِنَ الْمُسْتَحْسِنِ أَنْ تُوزَنَ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي مِيزَانِ الْعَقْلِ، وَإِنَّ مَحَاوَلَةَ التَّطْبِيقِ بَيْنَ الْعَقْلِ وَبَيْنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِصِفَةِ دَائِمَةٍ، وَالتَّزَامِ ذَلِكَ، وَالتَّقْيِيدَ بِهِ، حَكْمٌ بِكِفَايَةِ الْعَقْلِ وَغِنَاهُ، وَإِنْكَارٌ لِلنَّبُوءَةِ أَعَادَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ.

ويقول أيضاً: إِنَّ إِخْضَاعَ أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ الصَّادِقَةِ لِلطَّرِيقَةِ الْعَقْلِيَّةِ لِلْبَحْثِ وَالتَّامُّلِ وَالتَّحْقِيقِ وَالتَّوْفِيقِ بَيْنَهُمَا، إِِنْكَارٌ فِي الْحَقِيقَةِ لِلنَّبُوءَةِ، فَالاعتمادُ فِي هَذِهِ الْقَضَايَا الَّتِي هِيَ وَرَاءَ طَوْرِ الْعَقْلِ عَلَى الْإِتْبَاعِ الْكَامِلِ، وَالْإِيمَانِ الصَّادِقِ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالتَّسْلِيمَاتُ مِنْ غَيْرِ طَلَبِ الدَّلِيلِ وَالبُرْهَانِ.

وَلَا يَظُنُّ ظَانٌّ أَنَّ طَرِيقَةَ النَّبُوءَةِ تَعَارِضُ طَرِيقَ الْعَقْلِ، لَا بَلَّ إِنَّ طَرِيقَ الْعَقْلِ - وَهُوَ النَّظَرُ وَالاسْتِدْلَالُ - لَا يُؤَدِّي بِدُونِ تَقْلِيدِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَتْبَاعِهِمْ إِلَى هَذَا الْمَقْصِدِ الرَّفِيعِ، الْمَعَارِضَةُ شَيْءٌ، وَالْعَجْزُ وَالْقَصُورُ شَيْءٌ آخَرٌ، لِأَنَّ الْمَعَارِضَةَ لَا تَتَصَوَّرُ إِلَّا بَعْدَ الْقُدْرَةِ وَالتَّمَكُّنِ.

#### ٩ - الْأَخْذُ بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى فِي الْإِبْطَاتِ وَالتَّقْيِيدِ فِي حَقِّهِ سُبْحَانَهُ:

فَإِنَّ اللَّهَ الْمَثَلَ الْأَعْلَى، وَقَدْ أُثْبِتَ اللَّهُ تَعَالَى ذَلِكَ لِنَفْسِهِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ:

أَحَدُهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْتِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٦﴾﴾.

الثَّانِي: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَاتُ عَلَيْهِ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٧﴾﴾.

الثَّلَاثُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾.

فَقِيَاسُ الْأَوَّلَى هُوَ طَرِيقُ إِثْبَاتِ الْكَمَالِ لِلَّهِ، فَمَا كَانَ كَمَالاً لِغَيْرِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُ، لِأَنَّ لَهُ الْمَثَلَ الْأَعْلَى فِي كُلِّ كَمَالٍ لَا تَقْصُ فِيهِ.

وَالْكَمَالُ وَالتَّقْصُ هُمَا قَطْبُ الرَّحَى فِي مَوْقِفِ السَّلْفِ مِنَ الصِّفَاتِ نَفِيًّا وَإِثْبَاتًا، فَكُلُّ مَا تَضَمَّنَ كَمَالًا لَا نَقْصَ فِيهِ، فَاللَّهُ أَحَقُّ بِهِ، وَكُلُّ مَا كَانَ نَقْصًا مِنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، أَوْ كَانَ كَمَالًا مُتَضَمِّنًا لِنَقْصٍ بِوَجْهِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَاللَّهُ أَوْلَى بِأَنْ يُنَزَّ عَنْهُ.

ومعنى الكمال والنقص يجب أن يُؤخَذَ من الشرع حتى لا نَصِفَه بما قد يُظَنُّ أنه كمالٌ في حقه بالمقايسة على المخلوقين، وهو ليس كمالاً بالنسبة له سبحانه. فما سَكَتَ عنه الشرعُ نفيًا وإثباتًا، ولم يكن في العقل ما يُثَبِّتُه أو يَنْفِيه، سَكَنَّا عنه، وثُبَّتْ ما عَلِمْنَا ثبوته من ذلك، وتَنَفَّى ما عَلِمْنَا نفيه.

#### ١٠ - تحديد الألفاظ المتنازع عليها وتعيين مدلولاتها:

لقد اشتدَّت عناية السلفِ في تحديد الألفاظِ وتعيين مدلولاتها، لأن كثيراً من الفرقِ يَحْتَجُّونَ بالألفاظِ متشابهةً مجملَةً يُعَارِضُونَ بها نصوصَ الكتابِ والسُّنَّةِ، وتلك الألفاظُ قد وَرَدَتْ في الكتابِ، والسنة، وكلامِ الناسِ بمعانٍ أُخِرَ غيرَ المعاني التي قَصَدُواهَا هُمُ بِهَا، فمثلاً لفظُ التوحيدِ والواحدِ عند المتكلمين: ما لا صِفَةَ له، ولا يُعَلِّمُ منه شيءٌ دونَ شيءٍ، ولا يُرى، والتوحيدُ الذي جاء به الرسولُ لم يَتَضَمَّنْ شيئاً من هذا النفي، وإنما تَضَمَّنْ إثباتَ الإلهيةِ لله وحده بأن يشهد أن لا إله إلا الله، ولا يعبد إلا إياه، ولا يتوكَّل إلا عليه، ولا يُوالي إلا له، ولا يُعادي إلا فيه، ولا يعمل إلا لأجله، وذلك يتضمن ما أثبتَه لنفسه من الأسماءِ والصفاتِ.

والألفاظُ نوعان: نوعٌ جاء به الكتابِ والسنة، فيجب على كل مؤمن أن يُقِرَّ بموجب ذلك، فيُثَبِّتَ ما أثَبَّتَهُ اللهُ ورسولُهُ، وَمِنْ تمامِ العلمِ أن يَبْحَثَ عن مرادِ رسوله بها، لِيُثَبِّتَ ما أثَبَّتَهُ، وَيَنْفِي ما نَفَاهُ من المعاني.

وأما الألفاظُ التي ليست في الكتابِ والسنة، ولا اتَّفَقَ السلفُ على إثباتها ونفيها، فهذه ليس على أحدٍ أن يُوافِقَ مَنْ نَفَاهَا أو أثَبَّتَهَا حتى يُسْتَفْسَرَ عن مراده، فإنَّ أَرَادَ بها معنى يُوافِقُ خبرَ الرسولِ، أَقْرَبُ بِهِ، وإن أَرَادَ بها معنى يُخَالِفُ خبرَ الرسولِ، أنكره. يقولُ شيخُ الإسلامِ ابن تيمية في «دَرْءِ تعارضِ العقلِ والنقلِ» ٢٣٨/١ - ٢٣٩: وإذا كان المتكلم في مقام الإجابة لمن عَارَضَه بالعقلِ، وادَّعى أن العقلِ يُعَارِضُ النصوصَ، فإنه قد يحتاجُ إلى حلِّ شُبُهته، وبيانِ بطلانها، فإذا أخذ النَّافِي يَذْكُرُ أَلْفَاظاً مُجْمَلَةً، مثل أن يقول: لو كان استوى على العرشِ لكان جسمًا أو مركَّبًا، وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو كان له عِلْمٌ وقُدرة، لكان جسمًا، وكان مركَّبًا، وهو مُنَزَّهٌ عن ذلك، ولو خَلَقَ واستوى، وأتى، لكانت تَحُلُّهُ الحوادثُ وهو منزَّهٌ عن ذلك، ولو قامت به الصفات لَحَلَّتْهُ الأعراضُ وهو منزَّهٌ عن ذلك.

فهنا يَسْتَفْصِلُ السَّائِلُ ويقول له: ماذا تُريدُ بهذه الألفاظ المجملة؟

فإن أراد بها حقاً وباطلاً، قُبِلَ الحقُّ، ورُدَّ الباطل، مثل أن يقول: أنا أريدُ بِنْفِي الجسمِ نَفِي قِيَامِهِ بنفسه، وقِيَامَ الصِّفَاتِ به، ونَفِي كَوْنِهِ مركَّباً، فنقول: هو قائم بنفسه، وله صفات قائمة به، وأنت إذا سَمَّيْتَ هذا تجسيماً، لم يَجُزْ أن أدَعِ الحقَّ الذي دَلَّ عليه صحيحُ المنقول، وصريحُ المعقول، لأجلِ تسميتِكَ أنت له بهذا.

وأما قولك: «ليس مركَّباً»، فإن أردت به أنه سبحانه رُكِّبَ مركَّب، أو كان متفرِّقاً، فتركَّب، وأنه يمكن تفرُّقه وانفصاله، فالله تعالى منزَّهٌ عن ذلك، وإن أردت أنه موصوفٌ بالصفاتِ مُبايِنٌ للمخلوقات، فهذا المعنى حقٌّ، ولا يجوزُ رَدُّه لأجلِ تسميتِكَ له مُركَّباً، فهذا ونحوه مما يُجابُ به.

ويقولُ في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٢٢٢/٢ - ٢٢٣: فليس لأحدٍ أن يقول: إنَّ الألفاظَ التي جاءت في القرآنِ موضوعةً لمعاني، ثم يريدُ أن يُفسِّرَ مرادَ الله بتلك المعاني، هذا من فِعْلِ المُفْتَرِّينَ، فإنَّ هؤلاء عمَدوا إلى المعاني، وظنُّوها ثابتةً، فجعلوها هي معنى الواحد، والوجود، والغنى، والقدم، ونفي المثل. ثم عمَدوا إلى ما جاء في القرآن من تسميةِ الله تعالى بأنه أحدٌ وواحد، ونحو ذلك من نَفْيِ المِثْلِ والكُفْءِ، فقالوا: هذا يدلُّ على المعاني التي سمَّيناها بهذه الأسماء، وهذا من أعظم الافتراء.

١١ - تحديدُ معنى المتشابهِ وبيان أن القرآن كَلَّهُ واضحٌ يُمكنُ تفسيره:

المُحكَّمُ أقسامٌ ثلاثة، ويقابل كلَّ واحدٍ منها نوعٌ من المتشابه. فالإحكام تارةً يكونُ في التنزيل، ويقابله ما يلقيه الشيطانُ مما نَسَخَهُ الله وأزأله.

وتارةً يكونُ في إبقاء التنزيل، ويقابله المنسوخُ الذي هو رَفَعُ ما شرع. وتارةً يكونُ في التأويل، ومعناه تمييزُ الحقيقةِ المقصودةِ حتى لا تُشْتَبِهَ بغيرها، ويُقابِلُها الآياتُ المتشابهات، أي: التي تُشْبِهُ هذا، وتُشْبِهُ ذاك فتكون محتملةً للمعنيين، قال الإمام أحمد: المحكَّمُ: الذي ليس فيه اختلافٌ، والمتشابه: الذي يكونُ في موضعٍ كذا، وفي موضعٍ كذا. والتشابهُ أمرٌ نسبي إضافي، فقد يُشْتَبِهُ على إنسانٍ ما لا يُشْتَبِهُ على غيره، وقد

يكون في القرآن آيات كثيرة لا يَعْلَمُ معناها كثيرٌ من العلماء فضلاً عن غيرهم، وليس ذلك في آية معيَّنة، بل قد يُشكَّلُ على هذا ما يَعْرِفُهُ ذلك، وذلك تارةً قد يكون لغرابية في اللفظ، وتارةً لاشتباه المعنى بغيره، وتارةً لَشُبْهَةِ في نفس الإنسان، تمتَّعهُ مِن معرفة الحق، وتارةً لعدم التدبُّر التام، وتارةً لغير ذلك من الأسباب، ولكن ذلك لا يعني أنَّ معرفة المعنى المقصود من هذه الآيات مستحيلٌ لا يُمكنُ دَرْكُهُ كما يدَّعي ذلك مَنْ يدَّعيه من المتكلمين.

ولفظ التأويل في عُرْفِ السَّلَفِ له معنيان:

أحدهما: تفسيرُ الكلام وبيانُ معناه، سواءً أوافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير بهذا المعنى متقاربين أو مترادفين، وهذا هو الذي عناه مجاهد حينما قال: إنَّ العلماءَ يَعْلَمُونَ تأويله.

ومحمد بن جرير الطَّبْرِي يقول في «تفسيره»: القولُ في تأويل قوله كذا وكذا، واختلَفَ أهلُ التأويل في هذه الآية ونحو ذلك، ومراده التفسير، والقرآن كُلُّه بهذا المعنى محكَّمه ومتشابهه يمكن تأويله، ليس فيه شيء لا يُفَقِّه معناه، وأن رسول الله لم يَمُتْ حتى كانت صحابته على علم تامٍّ بجميع معاني الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية.

قال مجاهد: عَرَضْتُ المصحفَ على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته أففٌ عند كُلِّ آيةٍ أسألُهُ عنها.

وقال ابنُ مسعود: ما في كتاب الله آيةٌ إلَّا وأنا أعلمُ فيمَ أنزلت.

وقال الحسن: ما أنزلَ الله آيةً إلَّا وهو يُحبُّ أن يُعَلِّمَ ما أرادَ بها.

ولهذا كانوا يجعلون القرآنَ محيطاً بكل ما يُطلَبُ من علم الدين، كما قال مسروق: ما نسألُ أصحابَ محمد عن شيء إلَّا وعِلْمُهُ في القرآن، ولكن عِلْمُنَا قَصَرَ عنه.

ويعارضون من يقول: إن التشابه يكون في معنى اللفظ بحيث لا يَعْلَمُ المراد به إلا الله تعالى، وَيَرَوْنَ أنَّ لازمَ هذا القولِ أن الله أنزلَ على نبيِّه كلاماً لم يكن يفهمُ معناه لا هو ولا جبريلُ ولا غيرهما، وهذا قَدْخٌ في النبي ﷺ، وفي القرآن إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جَعَلَهُ بياناً وهدى ونوراً وشفاءً، وأمرنا أن نتدبره

وَنَعَقَلَهُ كُلَّهُ، لَمْ يَسْتَثْنِ مِنْهُ شَيْئاً لَا يُتَدَبَّرُ وَلَا يُعْقَلُ، وَأَمْرُ الرَّسُولِ أَنْ يَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ، وَأَنْ يُبَلِّغَهُمُ الْبَلَاغَ الْمُبِينِ.

فلو كان في القرآن شيء لا يُفْقَهُ معناه، لم يكن هناك معنى للأمر بتدبره وعقله، ولم يكن الرسول حينئذ يبين للناس ما نُزِّلَ إليهم، ولا بَلِّغَ البلاغ المبين. وأما المعنى الثاني للتأويل، فهو نفسُ المراد بالكلام، فإن كان الكلامُ أمراً أو نهياً، فتأويله نفسُ فعلِ المأمور به، وتركِ المحذور كما قالت عائشة رضي الله عنها:

كان رسول الله ﷺ يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمديك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن. تعني أن هذا هو تأويل قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ﴾ [النصر: ٣].

وإن كان الكلامُ خبراً، فتأويله نفسُ الشيء المُخبر عنه، فتأويل ما أخبر الله به عن نفسه، وعن اليوم الآخر هو نفس الحقيقة التي يُخبر عنها، وذلك في حق الله هو كُنْه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، وتلك هي المتشابه الذي لا يَعْلَمُ تأويله إلا الله، فإنَّ أحداً لا يعرف كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، ولا يَقِفُ على كُنْه ذاته وصفاته غيره، وهذا هو الذي يَجِبُ تفويضُ العلم فيه إلى الله عز وجل. انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٤٣٤/٦.

## ١٢ - تأثير الأسباب الطبيعية في مسيبتها بإذن الله:

إن الله يَخْلُقُ السحابَ بالرياح، وَيُنزِلُ الماءَ بالسحاب، وَيُنْبِتُ النباتَ بالماء، ونحو ذلك.

والقولُ بأن الله يَفْعَلُ عند الأسباب لا بها يُفْضِي إلى إبطال حِكْمَةِ اللَّهِ في خلقه، وأنه لم يجعل في العين قوةً تمتاز بها عن الخدِّ تُبْصِرُ بها، ولا في النار قوةً تمتاز بها عن الترابِ تُحْرِقُ بها، فضلاً عما في هذا القول من مخالفةٍ للكتاب والسنة، فإن الله تعالى يقول: ﴿فَأَنزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ ويقول: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَّاءٍ فَأَخْبَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ويقول: ﴿فَنَلُّوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ﴾ ويقول: ﴿وَنَحْنُ نَرَبُّصُّ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمْ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ أَوْ بِأَيْدِينَا﴾ ويقول: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنبَتْنَا بِهِ جَنَّاتٍ وَحَبَّ

الْحَصِيدِ ﴿١١﴾ ويقول: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ﴾، ومثل هذا في القرآن كثير، وكذلك في الحديث عن النبي ﷺ كقوله: «لا يَمُوتَنَّ أَحَدٌ مِنْكُمْ إِلَّا أَدْتُمُونِي حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِ بَرَكَهً وَرَحْمَةً»، وقال ﷺ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةً عَلَى أَهْلِهَا ظُلْمَةً، وَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمُ نُورًا».

فاللَّهُ سبحانه خلق الأسباب والمسببات وجعلَ هذا سبباً لهذا، فإذا قال القائل: إنَّ كَانَ مقدوراً، حَصَلَ بدونِ السببِ، وإلَّا لم يَحْضُرْ. جوابه أنه مقدورٌ بالسبب، وليس مقدوراً بدون السبب.

وقولهم: إن الله تعالى أجرى العادة بهذه الأسباب، وأنه ليس لها تأثير في المسببات بإذنه، قولٌ بعيدٌ جداً عن مُقتضى الحكمة، بل هو مُبطلٌ لها، لأن المسببات إن كان يمكن أن تُوجَدَ من غير هذه الأسباب، فأى حكمة في وجودها عن هذه الأسباب.

### ١٣ - الحسنُ والقُبْحُ في الأفعالِ عقليانِ وشرعيانِ:

وقد ذهبوا في هذه المسألة مذهباً، وهو أن الأفعال في نفسها حسنةٌ وقيحةٌ، كما أنها نافعةٌ وضارةٌ، وأنَّ العقلَ يُدركُ الحسنَ والقُبْحَ في الأشياءِ، واللَّهُ قد فَطَرَ عباده على استحسانِ الصِّدْقِ، والعَدْلِ، والعِفَّةِ، والإحسانِ، ومقابلةِ المنعم بالشكر، وفَطَرَهُمُ على استقباحِ أصدادِها، لكنَّ الثوابَ والعقابَ شرعيَّانِ يتوقفان على أمرِ الشارعِ ونَهْيِهِ، ولا يَجِبَانِ عن طريقِ العقلِ.

### ١٤ - إثبات فروع العقيدة بخبر الواحد المتلقى بالقبول عملاً وتصديقاً.

فقد احتجُّوا بخبر الواحد المتلقى بالقبول في مسائل الصفات والقدر، وعذاب القبر ونعيمه، وسؤال الملكين، وأشراط الساعة، والشفاعة لأهل الكبائر، والميزان، والصراط، والحوض، وكثير من المعجزات، وما جاء في صفة القيامة والحشر والنشر، والجزم بعدم خلود أهل الكبائر في النار.

### ١٥ - موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول.

فكُلُّ ما ثَبَتَ من مسائلِ العقيدة في الكتاب، والسنة، والوحي، والنبوة، يصدقها العقلُ الكاملُ الصحيحُ الذي يُستخدَمُ بدقة وإمعانٍ، لأنَّ العقلَ الصريحَ في

دلالته على المراد لا يمكن أن يُخالف المنقول الصحيح الثابت، لأنَّ العقل والنقل وسيلتان لغاية واحدة هي الوصول إلى الله، والوسائل التي تُؤدِّي إلى غاية واحدة لا يمكن لها أن تتعارض.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: المنقول الصحيح لا يُعارضه معقول صريح قط، وقد تأملت ما تنازع فيه الناس، فوجدت ما خالف النصوص الصريحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار كمسائل التوحيد والصفات، ومسائل القدر، والثبوت، والمعاد وغير ذلك. ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يخالفه السمع، الذي يقال إنه يخالفه إما حديث موضوع أو دلالة ضعيفة، فلا يصلح أن يكون دليلاً لو تجرّد عن معارضة العقل الصريح، فكيف إذا خالفه صريح المعقول! ونحن نعلم أن الرسل لا يُخبرون بمحالات العقول، بل بمحارات العقول، فلا يُخبرون بما يُعلم العقل انتفاءه، بل يُخبرون بما يُعجز العقل عن معرفته.

١٦ - عدم جواز تكفير المسلم بذنوب فعله، إذا كان دون الشرك الأكبر، وترك الصلاة عمداً، وكان هذا الذنب ما اختلف فيه، ولا بخطأ أخطأ فيه.

يقول شيخ الإسلام في «مجموعة الرسائل والمسائل» ٣٧٨/٢ - ٣٨٠ وهو يصدّد الحديث عن قاعدة أهل السنة والجماعة في أهل الأهواء والبدع: ولا يجوز تكفير المسلم بذنوب فعله، ولا بخطأ أخطأ فيه، كالمسائل التي تنازع فيها أهل القبلة، فإن الله تعالى قال: ﴿ءَأَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ. وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَأَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ وُجُوهَهُمْ. وَرُسُلِهِمْ لَا نَفَرُوا مِنْ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِمْ. وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقد ثبت في الصحيح أن الله تعالى أجاب هذا الدعاء، وغفر للمؤمنين خطأهم.

والخوارج المارقون الذين أمر النبي ﷺ بقتالهم قاتلهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب أحد الخلفاء الراشدين، وأتفق على قتالهم أئمة الدين من الصحابة والتابعين من بعدهم، ولم يُكفّرهم علي بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص وغيرهما من الصحابة، بل جعلوهم مسلمين في قتالهم، ولم يقاتلهم علي حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم ليدفع ظلمهم وبغيهم،

لا لأنهم كفار، ولهذا لم يَسبِ حريمهم، ولم يَغْنَمْ أموالهم.

وإذا كان هؤلاء الذين ثَبَتَ ضلالهم بالنص والإجماع لم يُكْفَرُوا مع أمر الله ورسوله ﷺ بقتالهم، فكيف بالطوائف المختلفين الذين اشتبه عليهم الحق في مسائل غَلِطَ فيها مَنْ هو أعلمُ منهم؟ فلا يَحِلُّ لِأحدي هذه الطوائف أن تُكْفَرَ الأخرى ولا تَسْتَحِلَّ دَمَها ومالها، وإن كانت فيها بدعة محققة، فكيف إذا كانت المكفرة لها مُبتدعة أيضاً! وقد تكون بدعة هؤلاء أغلظ. والغالب أنهم جميعاً جُهالٌ بحقائق ما يَخْتَلِفُونَ فيه.

والأصل أن دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم محرمة من بعضهم على بعض، لا تَحِلُّ إلا بإذن الله ورسوله. قال النبي ﷺ: لَمَّا حَظَبَهُمْ فِي حِجَّةِ الْوُدَاعِ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بِلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا»، وقال ﷺ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»، وقال ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَيْحَتَنَا فَهُوَ الْمُسْلِمُ لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ»، وقال: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانِ بِسِنْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا الْقَاتِلُ، فَمَا بِالِ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ أَرَادَ قَتْلَ صَاحِبِهِ»، وَقَالَ: «لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ»، وَقَالَ: «إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُ لِأَخِيهِ: يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا فِي الصَّحَاحِ.

وإذا كان المسلم متأولاً في القتال أو التكفير لم يُكْفَرْ بذلك كما قال عمر بن الخطاب في حاطب بن أبي بلتعة: يَا رَسُولَ اللَّهِ، دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمَنَافِقِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَمَا يُذْرِيكَ، لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرِ، فَقَالَ: اغْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ عَفَرْتُ لَكُمْ» وَهَذَا فِي «الصَّحِيحِينَ»، وَفِيهِمَا أَيْضاً مِنْ حَدِيثِ الْإِفْكِ: أَنَّ أَسِيدَ بْنَ الْخَضِيرِ قَالَ لِسَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ: إِنَّكَ مَنَافِقٌ تُجَادِلُ عَنِ الْمَنَافِقِينَ، وَاخْتَصَمَ الْفَرِيقَانِ، فَأَصْلَحَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْنَهُمْ. فَهَؤُلَاءِ الْبَدْرِيُّونَ فِيهِمْ مَنْ قَالَ لِأَخْرٍ مِنْهُمْ: إِنَّكَ مَنَافِقٌ، وَلَمْ يَكْفُرِ النَّبِيُّ ﷺ لَا هَذَا، وَلَا هَذَا، بَلْ شَهِدَ لِلْجَمِيعِ بِالْجَنَّةِ.

وكذلك ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ قَتَلَ رَجُلًا بَعْدَمَا قَالَ: لَا

إله إلا الله، وعَظَّمَ النبي ﷺ ذلك لما أخبره، وقال: «يا أسامة أَقْتَلْتَهُ بَعْدَمَا قَالَ: لا إله إلا الله؟!» وَكَرَّرَ ذلك عليه حتى قال أسامة: تمئيتُ أني لم أكن أسلمتُ الا يومئذٍ، ومع ذلك لم يُوجب عليه قَوْدًا ولا دِيَّةً ولا كِفارةً، لأنه كان متأولاً ظَنُّ جوازَ قتل ذلك القاتل لظَنِّه أنه قالها تعوذاً.

وهكذا السلفُ قاتلَ بعضهم بعضاً من أهل الجَمَلِ وصِفِّين ونحوهم، وكلُّهم مسلمون مؤمنون كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَقَّ تَقْوَىٰ إِلَهِكَ أَمْرٌ لِلَّهِ فَإِنْ فَأَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٩﴾﴾ [الحجرات: ٩]، فقد بيَّن اللّهُ تعالى أنهم مع اقتتالهم ويَغِي بعضهم على بعضٍ إخوةٌ مؤمنون، وأمرَ بالإصلاح بينهم بالعدلِ، ولهذا كان السلفُ مع الاقتتالِ يوالي بعضهم بعضاً موالاةً الدينِ، لا يُعادونَ كمعاداة الكفَّارِ، فيقبلُ بعضهم شهادةً بعضٍ، ويأخذُ بعضهم العلمَ من بعضٍ، ويتوارثونَ، ويتناكحونَ، ويتعاملونَ بمعاملة المسلمين بعضهم مع بعضٍ، مع ما كان بينهم من القتالِ والتلاعُنِ وغير ذلك.

امتداد مدرسة ابن تيمية:

لقد جَمَعَ الإمامُ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ مِنْهُجَ أهلِ السُّنة والجماعة، في العلمِ، والاعتقادِ، والفهمِ، والعملِ، والسلوكِ، وأحياءِ، وحرَّره تحريراً بديعاً، اتَّسَمَ بِسَعَةِ العلمِ، وقوةِ الأمانةِ، وحُسْنِ العرضِ، ودِقَّةِ الضبطِ.

ولكنَّ ابنَ تيمية سبق، ولحق - في هذا الميدان - بجهادِ علمي، صادقٍ ومُتَّصِلٍ.

وخليقٌ بنا أن نذكُرَ هنا حقيقتينِ كبيرتينِ:

الأولى: أن أهلَ السُّنة والجماعة، وهم يُبينون العقيدةَ المُنجيةَ في توحيدِ الله تعالى - وما يلحقُ بها مِنْ شُعَبِ الإيمانِ الأخرى - يَجْلُونَ - في الوقتِ نفسه، ووفق المنهجِ المعتمدِ، وفي ذاتِ السِّياقِ - الاعتقادَ العاصِمَ في مسائل: عدالةِ الصحابةِ، وتفضيلِ الخُلفاءِ الأربعة الراشدين: أبي بكرٍ، وعمر، وعثمان، وعلي، وخيريةِ القرونِ الأولى، والإمامةِ، وعدمِ منازعةِ الأمرِ أهلَهُ، ومضي الجهادِ، والكفِّ عن

تكفير المسلمين بالمعاصي والذنوب التي هي دون الشرك الأكبر وهي مما اختلف فيه، ووحدة الجماعة، والتزام المنهج الصحيح في فهم الدين.  
إنَّ هذا الترابطَ الموضوعي والمنهجي بيّنَ التوحيد، وبين هذه المسائل يدلُّ على:

(أ) أن التوحيد هو المنهج الحاكم الذي يجب أن تُفهم كُلُّ مسألة في هُده. (ب) أن الانحرافَ في هذه المسائل، ذريعةٌ إلى جرح التوحيد وإمراضه. مثال ذلك: عدالة الصحابة، فإن القدحَ في هذه العدالة ذريعةٌ إلى ردِّ آيات قرآنية، أخبرت بفضل الصحابة وعدالتهم، وَرَدُّ القرآن: إلحاد من الإلحاد.  
(ج) أن الذين جادلوا بالباطل - في القديم والحديث - في هذه المسائل لم يُعرفوا بصحة العقيدة.

الثانية: أن جمهور علماء أهل السنة والجماعة، وأئمتهم من المذاهب الأربعة المشهورة وغيرها على عقيدة واحدة وإن اختلفت في الفروع الاجتهادية. وقد كَتَبَ في ذلك علماء مشهورون من مُخْتَلِفِ المذاهب كالإمام الطحاوي الحنفي في عقيدته هذه، والإمام أحمد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فيما نُقِلَ عنه من رسائل، وإجابات في العقائد، والإمام البخاري، وكابن أبي زيد القيرواني المالكي في رسالته المشهورة، وغيرهم.

لقد باركَ اللهُ في جهاد ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فجعل له أثراً صالحاً باقياً ماثلاً في «مدرسة علمية وفكرية متكاملة» لها منهجها، وأسلوبها، وطابعها.

فمن هذا الأثر: تلاميذه، وفي مقدمتهم: شيخ الإسلام ابنُ قَيِّمِ الجوزية. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «فالواجب على من تَلَبَّسَ بالعلم، وكان له عقل: أن يتأمل كلامَ الرجل من تصانيفه المشهورة، أو تلميذه الشيخ شمس الدين ابن قَيِّمِ الجوزية - صاحب التصانيف النافعة السائرة، التي انتفع بها الموافق والمخالف - لكان غايةً في الدلالة على عِظَمِ منزلته»<sup>(١)</sup>.

(١) الشهادة الزكية في ثناء الأئمة على ابن تيمية، لمرعي بن يوسف الكرعي الحنبلي، ص ٧٤.

وقال شيخ الإسلام التفهني الحنفي: «والإنسان إذا لم يُخالط، ولم يُعاشِر، يُستدلُّ على أحواله، وأوصافه، بآثاره، ولو لم يكن من آثاره - أي ابن تيمية - إلا ما اتَّصَفَ به تلميذه ابن قيم الجوزية من العلم، لكفى ذلك دليلاً على ما قلناه».

ومن هذا الأثر: كُتِبَ الكثيرُ العددِ، النفيسةُ القيمة، الواسعةُ الانتشار.

ومن هذا الأثر: ثناء المؤمنين عليه في كلِّ زمانٍ ومكان.

### مدرسة ابن تيمية في العصر الحديث:

مضى على عصر ابن تيمية، أربعة قرون تقريباً، ولم تخلُ هذه القرونُ الأربعة من داعية للحق، قائمٍ بعقيدة أهل السنة والجماعة.

ولكن حدثاً وقع في النصف الثاني من القرن الثاني عشر الهجري كان له الأثر الكبير في انتشار عقيدة أهل السنة والجماعة، والالتزام بمنهجهم في الفهم والتطبيق؛ ذلكم هو قيام الدولة السعودية في جزيرة العرب، مناصرة للدعوة الإصلاحية التي نادى بها الإمام الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمته الله، والتي تدعو الناس إلى العودة إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، والالتزام بما كان عليه سلف الأمة الصالح، وتطبيق شريعة الله جلَّ وعلا.

لقد تهيأ لهذه الدعوة من أسباب التمكين ما لم يتهيأ لدعوات كثيرة قبلها وبعدها، وهذا من فضل الله.

تهيأ لها سبب الدولة أو السلطة.

وبهذا السبب - الذي هَيَّأه الله تعالى - قَوِيَت الدعوة، وتمكَّنت، وانتصرت في عهد مؤسس الدولة السعودية الأولى الإمام المجاهد محمد بن سعود - رحمته الله - ومن جاء بعده من بنيهِ وأحفاده حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري حيث قام الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان آل سعود - رحمته الله - بما يجب القيام به تجاه عقيدة أهل السنة والجماعة وإلزام الناس بتطبيق شريعة الله، والحكم بينهم بموجبها.

يقول المشايخ: محمد بن عبد اللطيف، وسعد بن محمد بن عتيق، وعبد الله بن عبد العزيز العنقري، وعمر بن محمد بن سليم، ومحمد بن إبراهيم بن عبد اللطيف - رحمهم الله -: «ثُمَّ لما وَقَعَ الخللُ من كثير من الناس من عدم القيام

بشكر هذه النعمة ورعايتها، ابتلوا بوقوع التفرق والاختلاف، وتسلب الأعداء، والرجوع إلى كثير من عوائدهم السالفة، حتى من الله في آخر هذا الزمان بظهور الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل، أيده الله ووفقه، وما من الله به في ولايته من انتشار هذه الدعوة الإسلامية، والملة الحنيفية، وقمع من خالفها، وإقبال كثير من البادية والحاضرة على هذا الدين، وترك عوائدهم الباطلة<sup>(١)</sup>.

وكان أمر العقيدة جلياً لدى الملك عبد العزيز، إذ يقول - ﷺ -: «يسموننا بالوهَّابين، ويسمون مذهبنا بالوهَّابي باعتبار أنه مذهب خاص، وهذا خطأ فاحش، نشأ عن الدعايات الكاذبة التي كان يبثها أهل الأغراض.

نحن لسنا أصحاب مذهب جديد، وعقيدة جديدة، فعقيدتنا هي عقيدة السلف الصالح، ونحن نخترم الأئمة الأربعة، ولا فرق عندنا بين مالك والشافعي وأحمد وأبي حنيفة، وكلهم محترمون في نظرنا.

هذه هي العقيدة التي قام شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهَّاب يدعو إليها، وهذه هي عقيدتنا، وهي عقيدة مبنية على توحيد الله عز وجل، خالصة من كل شائبة، منزهة عن كل بدعة<sup>(٢)</sup>.

وإذ يستعمل الملك عبد العزيز سلطانه في التمكين للتوحيد، والعقيدة المنجية في بلاده، فإنه ينشرها خارج بلاده بوسيلتين اثنتين:

١ - بعث الدعاة.

٢ - نشر كتب التوحيد الخالص وعقيدة أهل السنة والجماعة.

ومما أمر بنشره من كتب العقائد:

العقيدة الواسطية، والتوسل الوسيلة، ومنهاج السنة، والعبودية، لشيخ الإسلام ابن تيمية.

ومجموعة التوحيد، وهي مجموعة رسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية، والشيخ محمد بن عبد الوهَّاب، والشيخ عبد الرحمن بن حسن والشيخ سليمان آل الشيخ -

(١) الدرر السنية ٤/ ٢٨٤ - ٢٨٥.

(٢) الملك الراشد: ٣٦٩.

حفيد الشيخ محمد عبد الوهاب - والشيخ عبد الله العنقري، والشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن، والشيخ سليمان بن سحمان.

ولمعة الاعتقاد لابن قدامة. وغير ذلك من الكتب المبيّنة لعقيدة أهل السنة والجماعة. ولهذا السبب - سبب تسخير سلطة الدولة في نصرة الإسلام - وَجَدَتْ الدعوة مِنَ الانتشار، والتمكّن، ما لم تجده دعوات أخرى كثيرة: فردية وجماعية. وبرز هذا الانتشارُ في العالم الإسلامي كله في مدارس فكرية، ونشاطٍ دعويّ، وجهود متصلة لإحياء تراث أهل السنة والجماعة.

إن لانتشار الدعوة الإسلامية - في تاريخ المسلمين الحديث، وحياتهم المعاصرة - سبباً، أو أسباباً.

ويأتي في مقدمة هذه الأسباب: دعوة الإحياء العامة لمنهج أهل السنة والجماعة التي نهض بها شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب، والتي نصرها آل سعود، دولة بعد دولة، وإماماً بعد إمام، منذ محمد بن سعود إلى يوم الناس هذا، فلا يزال المنهج الإسلامي يحكم حياة المملكة العربية السعودية في الاعتقاد، والاجتهاد، والسلوك.

### العقيدة التوقيفية الجامعة:

لماذا هذا الاهتمام بالعقيدة، والبحث في مصادرها العلمية، ومسارها التاريخي؟

الجواب عن ذلك:

١- أن أصول الحق هي التي تَجَمَع الناس، مهما تعددت أمكنتهم، ومهما باعدت بينهم الأزمنة، ومهما اختلفوا في فروع الفقه.

إنَّ النصوصَ التي تتكلم عن مفهوم العقيدة لدى الحنفية، والحنابلة، والمالكية، والشافعية، وعند ابن تيمية، ومحمد بن عبد الوهاب، والملك عبد العزيز، وغيرهم من أئمة الهدى هذه النصوص لم تتطابق في المفهوم فحسب، وإنما تطابقت في اللفظ كذلك.

وهذا برهان على:

(أ) الصدور عن الأصليين المعصومين: الكتاب والسنة.

(ب) صحة المنهج العلمي في الاعتقاد والفهم .

(ج) دقة الالتزام بالمنهج .

فالحقُّ هو الحقُّ في كل زمان ومكان، فإذا صحَّ منهجُ التلقِّي، ومنهج الفهم، وحصل الصدقُ في الالتزام، اجتمع الناسُ على الحق، وإن فصلت بينهم التخوم والقرون .

فالأنبيا والمرسلون صلى الله عليهم وسلم اجتمعوا على أصل الديانة، وإن لم ير بعضهم بعضاً، وإن ظهروا في عصور تطاولت بينها الآماد: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ .

والمسلمون مأمورون بالاعتداء بالأنبياء في الاجتماع على الأصول .

٢ - أن العقيدة ليست مذهباً اجتهادياً، بل هي الميزانُ الثابت الذي لا يضطرب، ولا يطيش .

إن العقيدة هي معرفةُ مرَادِ الله تعالى مِنَ الديانة، وَمِنْ بعث الرسل، وإنزال الكتب، وخلق الجن والإنس، ثم الاستقامة على ذلك والعمل بمقتضاه .  
والرسول ﷺ هو القدوة في العلم بمراد الله، وفي العمل بمقتضاه .  
ولقد اقتدى الصحابة، ثم سائر القرون المشهود لها بالخيرية، بالرسول ﷺ في الاعتقاد الحق .

وَنَدَبَ اللهُ الأئمة في كل عصر لتبيين الاعتقاد الصحيح، الذي هو العقيدة التوقيفية الجامعة .

ومن القول الفصل الدالُّ على أن الاعتقاد الصحيح هو الفرقانُ بين الحق والباطل :  
إن الذين التزموا هذه العقيدة، استقاموا على الطريقة، وصلحوا وأصلحوا في العلم، والدعوة، والحكم، والعمل، والجهاد .

وأن الذين شدوا عن هذه العقيدة تفرقت بهم السبل، وعقم فهمهم، واضطربت أقوالهم وأفعالهم، وفسدوا، وأفسدوا: ﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ .

يقول ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ -: «وطريقتهم - أي أهل السنة والجماعة - هي دين

الإسلام الذي بَعَثَ اللهُ به محمداً ﷺ، لكن لما أخبر النبي ﷺ: «أن أُمَّتَهُ ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة كُلُّها في النَّارِ إلا واحدة» - وهي الجماعة - وفي حديث عنه ﷺ أنه قال: «هُم مَن كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي»، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب: هم أهل السنة والجماعة، وفيهم الصُّدِّيقُونَ، والشهداء، والصالحون، ومنهم أعلام الهدى، ومصايخُ الدُّجَى، أولوا المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدالُ الأئمة الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرابتهم.

وهم الطائفةُ المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يَضُرُّهُمْ مَن خَذَلَهُمْ، ولا مَن خَالَفَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»<sup>(١)</sup>.

ويقول: «ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد، فقال: - أي ابن تيمية -: «ليس الاعتقادُ لي، ولا لِمَن هُوَ أكبرُ مِنِّي، بل الاعتقادُ يُؤخذ عن الله سبحانه وتعالى، ورسوله ﷺ، وما أجمع عليه سلفُ الأمة، يُؤخذ من كتاب الله تعالى، ومِنَ أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة، وما ثبت عن سلف الأمة»<sup>(٢)</sup>.

ويقول: «فقلتُ: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سلفِ الأمة، وأئمة أهل الحديث، وقلتُ أيضاً: هذا اعتقادُ رسول الله ﷺ، وكُلُّ لفظ ذكرته، فأنا أذكر به آية، أو حديثاً، أو إجماعاً سلفياً، وأذكر مَن ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة، والمتكلمين، وأهل الحديث، والصوفية»<sup>(٣)</sup>.

٣ - أن التوجه الإسلامي المعاصر نحو العودة إلى الدين يجب أن يؤسس على هذه العقيدة التوقيفية الجامعة وأن يُردَّ رداً جميلاً إلى الأصول العاصمة من كل زيغ وضلال.

(١) فتاوي ابن تيمية ٣/١٥٩.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق ٣/١٨٩.

فإن البنيان مهما علا، فإنه سينهارُ، وإن الأفق مهما اتسع، فإنه سيعتكِرُ ويُظلم، ما لم يؤسس البنيانُ على العقيدة المُنجية، وما لم يستضيء الأفق المتسع بنورها.

إن هذه العقيدة الحَقَّة هي التي تري الانبعاثَ الإسلامي الجديد: كيف يُؤمن؟ وكيف يفهم؟ وكيف يعمل؟.

وهي التي تُريهم كيف يدعون إلى الإسلام وفق المنهج الصحيح، فيفتون بعلم، ويدعون برفق، ويؤفرون مَنْ سبقهم من العلماء والأئمة، ويقتدون بهم، ويطرؤون عنهم.

وكيف يحافظون على وحدة الجماعة، فما أكثر ما كان الإمام الداعية، ابن تيمية - رحمته الله - يقول - في كل مجلس حوارٍ ومناقشة تقريباً -: «إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والخلاف، وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابتنا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾<sup>(١)</sup>.

ويقول: «فالواجبُ على كل مسلم إذا صار في مدينة من مدائن المسلمين أن يصلِّي معهم الجمعة والجماعة، ولا يُعاديهم، وإن رأى بعضهم ضالاً أو غاوياً، وأمكن أن يهديه ويُرشده فعل ذلك، وإلا فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها»<sup>(٢)</sup>.

والعلاقة وثيقة - في منهج الإسلام - بين توحيد الله، ووحدة الجماعة، فقد تابع الرسول صلى الله عليه وسلم بين توحيد الله، ووحدة الجماعة فقال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً، ويكره لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوا الله ولا تُشركوا به شيئاً، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا..» الحديث.

(١) فتاوى ابن تيمية ٣/٢٠٥.

(٢) المصدر نفسه ٣/٢٨٦.

## شروح الطحاوية

لقد تصدّى لشرح العقيدة الطحاوية غير واحد من أهل العلم، قَبَلَ المؤلف وبعده، وَيَغْلِبُ على الظَّنُّ أن مُعْظَم هؤلاء الشراح لم يَتَّبِعُوا في شرحهم المنهج الأصِيلَ المتمثل في القرآن الكريم، وصحيح السنة، وفهمها على الوجه الذي كان يَفْهَمُهُ الرعيلُ الأول من الصحابة والتابعين المشهود لهم بالخَيْرِية على لسان خَيْرِ البرية، وإنما اتَّبَعُوا منهجَ أهلِ الكلامِ المستنِدِ إلى المنطقِ اليوناني الذي انْحَدَعَ به كثيرٌ من المسلمين، واعتدوا به، وجعلوه حَكَمًا في فصل النزاع في قضايا العقيدة، فَوَقَعُوا في انحرافات ومناهايات وتخبُّطات، لم يَضْحُ منها كثيرٌ منهم إلا في أواخرِ سِنِي حياتهم.

فَمِمَّنْ شَرَحَهَا:

١ - إسماعيل بن إبراهيم بن أحمد الشيباني، أبو الفضائل، أحدُ القضاة بدمشق نيابة، وأحدُ الفقهاء بها، عُرِفَ بابن الموصلي، قال القرشي في «طبقاته» ١/١٤٤: كان محمودَ السيرة، سَمِعَ منه الحافظُ الرشيد العطار، وأجازَ للمنزري. مولده ببُصرى سنة ٥٠٤ هـ في رابعِ عشر ربيع الآخر، ومات سنة ٦٢٩ هـ يوم الأربعاء تاسعِ جمادى الأولى.

مترجم في «مرآة الزمان» ٨/٦٧٤، و«ذيل الروضتين» ص ١٦١، و«البداية والنهاية» ١٣/١٣٦، و«الجواهر المضية» ١/١٤٤، و«النجوم الزاهرة» ٦/٢٧٨، و«شذرات الذهب» ٥/١٢٩ - ١٣٠، و«التكملة لوفيات النقلة» ٣/٣٠٩.

وتوجد عدة نسخ خطية لهذا الشرح في كوبريلي ٢/٨٤٧، ورئيس الكتاب ٣/٣٠٤، وبرتو باشا ٢٤/٦٤٧، وتشسترتي ٣/٤٤٤٦، والقاهرة ملحق ٢/٥٠ رقم ٢٢٨٩٦ ب.

٢ - نَجْمُ الدِّينِ مَنْكُوبِرْسِ بْنِ يَلْتَقِجِ عَبْدِ اللَّهِ التُّرْكِيِّ المِتَوَفَّى سَنَةَ ٦٥٢ هـ، سماه «النور اللامع والبرهان الساطع»، وتوجد منه نسخة خطية في مكتبة لاله لي (٢٣١٨)، وتقع في (٧٥) ورقة، كُتِبَتْ سَنَةَ (٧١٤ هـ). وتُؤَمَّتْ نَسْخُ أُخْرَى مِنْهُ فِي يَنِيِّ (١/٧٦٠)، وكوبيرلي (٨٤٨) و٢/٨٦١، وجوتا (٦٦٤)، ورئيس الكتاب (٥٦٣).

٣ - هِبَةُ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ مَعْلَى بْنِ مُحَمَّدِ شَجَاعِ الدِّينِ التُّرْكِسْتَانِيِّ الحَنْفِيِّ الطَّرَازِيِّ، نَسَبُهُ إِلَى طَرَازٍ: مَدِينَةِ بِأَقْلِيمِ تَرْكِسْتَانَ، المِتَوَفَى سَنَةَ ٧٣٣ هـ.

قال القرشي في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥: كان فقيهاً، أصولياً، نحويًا، حَسَنَ الْأَخْلَاقِ، دَائِمَ الْأَشْتِغَالِ وَالكِتَابَةِ، مَعَ سَنَةِ وَغَزَارَةِ عِلْمِهِ يُكْرَزُ مَحْفُوظَاتِهِ. مترجم في «الجواهر المضية» ٢/٢٠٤ - ٢٠٥، و«تاج التراجم» ٥/٩، و«الفوائد البهية» ص ٢٢٣.

ويُوجَدُ مِنْ شَرْحِهِ هَذَا نَسْخَةٌ فِي مَرَادٍ مُلًّا (١٣٩٤)، وَهِيَ فِي (١٤٩) وَرَقَةً، كُتِبَتْ سَنَةَ ١٠٧٠ هـ، وَأُخْرَى فِي جَارِيَتِ (١٥٤٣) فِي ٩١ وَرَقَةً، كُتِبَتْ فِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ الْهَجْرِيِّ.

٤ - مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مَسْعُودِ الْقُوتُوبِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الحَنْفِيِّ المَعْرُوفِ بِأَبْنِ السَّرَاجِ، الفقيه، الأصولي، المتكلم، المِتَوَفَى بِدَمَشْقِ سَنَةَ ٧٧١ هـ. قال صاحب «كشف الظنون»: وسماه «القلائد في شرح العقائد».

مترجم في «الدرر الكامنة» ٤/٣٢٢ - ٣٢٣، و«قضاة دمشق» لابن طولون ص ٢٠٠، و«الفوائد البهية» ص ٢٠٧، و«الجواهر المضية» ٢/١٥٦ - ١٥٧.

منه عدة نسخ في الإسكوريال (٣/١٥٦٣)، وبلدية الإسكندرية (توحيد ٣٠)، والأزهر (٣/٣٠٠) توحيد (٣٣٨)، وطُبِعَ بِقَازَانَ سَنَةَ ١٣١١ هـ.

٥ - سَرَاةُ الدِّينِ عَمْرِ بْنِ إِسْحَاقِ الْهِنْدِيِّ الْعَزْنَويِّ الحَنْفِيِّ، الْعَالِمِ الْمُتَفَنَّيْنِ، صَاحِبِ التَّصَانِيفِ الْكَثِيرَةِ، المِتَوَفَى سَنَةَ ٧٧٣ هـ. رَتَّبَ الْأَصْلَ عَلَى مَقْدَمَةِ وَمَهْمَاتٍ وَتَمَّةٍ، وَفِي الْمَقْدَمَةِ ١٠ تَنْبِيهَاتٍ.

مترجم في «الدرر الكامنة» ٣/١٥٤ - ١٥٥، و«النجوم الزاهرة» ١١/١٢٠ - ١٢١، و«شذرات الذهب» ٦/٢٢٨ - ٢٢٩، و«حسن المحاضرة» ١/٢٦٨، و«البدر

الطالع» ١/ ٥٠٥، و«الفوائد البهية» ١٤٨/ ١٤٩.

توجد منه نسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٣٥) علم الكلام، وأخرى في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة.

٦ - محمد بن محمد بن محمود أكمل الدين البابرتي، الإمام المُتَفَقِّنُ، صاحبُ التصانيف، المتوفى سنة ٧٨٦ هـ، وكان معاصراً لابن أبي العز، وقد ألف رسالة رَجَّحَ فيها تقليدَ مذهب أبي حنيفة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وقد وجد فيها ابنُ أبي العز مواضعَ مُشكِلةً، فنَبَّهَ عليها في رسالته «الاتباع».

مترجم في «إنباء الغمر» ٢/ ١٧٩ - ١٨١، و«الدرر الكامنة» ٤/ ٢٥٠ - ٢٥١، و«بغية الوعاة» ١/ ٢٣٩، و«شذرات الذهب» ٦/ ٢٩٣ - ٢٩٤، و«الفوائد البهية» ص ١٩٥ - ١٩٩. ويُوجد من شرح البَابَرْتِي نسخة في أسعد أفندي (٢/ ١٢٥٩) وهي في (٥٧) ورقة، كُتِبَتْ سنة (١٠٩٩) هـ، وأخرى في لاله إسماعيل (٢/ ٦٨٩) وهي في (٨٠) ورقة، كتبت سنة ١١٤٨ هـ.

٧ - المولى أبو عبد الله محمود بن محمد بن أبي إسحاق، الفقيه، الحنفي، القُسْطَنْطِينِي، وقد أتمَّ هذا الشرح سنة ٩١٦ هـ. قاله حاجي خليفة في «كشف الظنون» ١١٤٣.

٨ - كافي حسن أفندي الأَقْصَارِي<sup>(١)</sup> المتوفى سنة ١٠٢٥ هـ، وسماه «نور اليقين في أصول الدين»، أتمَّه عند المحاصرة تحت قلعة استربون سنة ١٠١٤. انظر بروكلمان ٢/ ٤٤٣، لبيتسج ٢/ ١٩٠.

٩ - شرح مجهول المؤلف بإيحاء من سيف الدين الناصري، يوجد في جوتا (٦٦٥)، المكتب الهندي أول (٤٥٦٩).

١٠ - شرح لمؤلف مجهول، (برنستون ١٥٥ ب).

١١ - شرح لمؤلف مجهول، في تشيستريتي (٥٢١٩) في ٨٣ ورقة، كتب في

القرن الثامن الهجري.

(١) ومن مؤلفات هذا العالم الجليل كتاب «أصول الحكم في نظام العالم» وهو كتاب عظيم في بابه، غاية في النفاسة، قامت بنشره الجامعة الأردنية بتحقيق الأستاذ المفضل نوفان رجا الحمود.

١٢ - شرح لمؤلف مجهول، في برلين (١٩٤٠) في ٤١ ورقة، كتب سنة ٧٧٥ هـ.

انظر «كشف الظنون» ١١٤٣، و«تاريخ التراث العربي» لسزكين ١/٣/٩٧ - ٩٨.

١٣ - محمد بن أبي بكر الغزّي الحنفي المعروف بابن بنت الحميري، من تلامذة الحافظ السخاوي، سماه: «شرح عقائد الطحاوي» منه نسخة بخط المؤلف بالمكتبة الآجرية بدمشق، ويقع في خمسين صفحة، فرغ منه مؤلفه سنة ٨٨١ هـ.

والمكتبة الآجرية تقع في حي العقبيّة شرقي مسجد التّوبة يفصلُ بينهما الطريقُ، ولا تزالُ إلى الآن عامرةً يختلف إليها طلبُ العلم، وتقامُ فيها الدروسُ.

١٤ - الإمام العلامة الفقيه الشيخ عبدُ الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الحنفي الشهير بالميداني، المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ، وقد طُبِعَ شرحه في دمشق بتحقيق محمد مطيع الحافظ ومحمد رياض المالح.

## ترجمة الإمام الطحاوي مؤلف العقيدة

اسمه ونسبه:

هو الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك الأزدي الحنجري المصري الطحاوي، نسبة إلى طحا، قرية من قرى الصعيد بمصر.

والأزد: من أعظم قبائل العرب وأشهرها بطوناً، وأمدّها فروعاً، وهي من القبائل القحطانية، والحنجري: فخذ من أفخاذ الأزد، وهو حجر بن جزيمة بن لخم، ويقال لها: حجر الأزد تمييزاً لها عن حجر رعين.

ولادته ونشأته:

وُلِدَ سنة (٢٣٩) هـ فيمارواه ابن يونس تلميذه، وتابَعَه على ذلك معظم مَنْ تَرَجَّموا له، وهو الصحيح، وأتَّفَقوا على أن وفاته كانت سنة (٣٢١) هـ غير ابن النديم، فقد أرَّخ وفاته سنة (٣٢٢) هـ.

وقد نشأ الإمام الطحاوي في بيت علم وفضل، فأبوه كان من أهل العلم والبصير بالشعر وروايته، وأمه معدودة في أصحاب الشافعي الذين كانوا يخضرون مجلسه، وخاله هو الإمام المزني أفقه أصحاب الإمام الشافعي، وناشر عليه.

وقد عاصر الأئمة الحفاظ من أصحاب الكتب الستة، ومن كان في طبقتهم وشازك بعضهم في مروياتهم.

وقد استمد ثقافته الأولى من أسرته العلمية، ثم صار يختلِف إلى حلقات العلم التي كانت تُقام في مسجد عمرو بن العاص، فحفظ القرآن على أبي زكريا يحيى بن محمد بن عمرو الذي قيل فيه: ليس في الجامع سارية إلا وقد حتم عندها القرآن، ثم تفقه على خاله المزني، وسمع من «مختصره» الذي استمده من

علم الشافعي، ومن معنى قوله، وهو أوَّل من تفقَّه به، وكتب عنه الحديث، وسمِعَ منه مروياته عن الشافعي سنة (٢٥٢) هـ وقد أدركَ معظم طبقة المزي، وروى عن أكثرهم.

### نبوغه وبلوغه درجة الاجتهاد:

ولمَّا بَلَغَ سِنَّ العشرين تَرَكَ قولَه الأول، وتحوَّل إلى منهج أبي حنيفة في التَّفَقُّه، وكان السببُ في هذا التحوُّلِ جملةً أمور:

١ - أنه كان يُشاهدُ خاله يُطالعُ كُتُبَ أبي حنيفة، ويُديمُ النظرَ فيها، ويتأثرُ بها، فقد سأله محمدُ بن أحمدَ الشروطي: لِمَ خالفتَ مذهبَ خالكِ واخترتَ مذهبَ أبي حنيفة؟ فقال: لأنِّي كنتُ أرى خالي يُديمُ النظرَ في كتبِ أبي حنيفة، فلذلك انتقلتُ إليه.

٢ - المساجلاتُ العلمية التي كانت تقعُ بمراى منه ومسمعِ بَيْنَ كبارِ أصحابِ الشافعي وأصحابِ أبي حنيفة.

٣ - التصانيفُ التي أَلْفَتُ في كلا المذهبين، وفيها رَدُّ كُلِّ طَرَفٍ على الآخر في المسائلِ المُختَلَفِ فيها، فقد أَلَفَ المزيُّ كتابَه «المختصر»، وردَّ فيه على أبي حنيفة في جُملةِ مسائل، فانبرى له القاضي بَكَارُ بن قتيبة، فألَفَ كتاباً في الردِّ عليه.

٤ - حلقاتُ العلمِ المُختَلَفَةِ المشاربِ التي كانت تُقامُ في جامعِ عمرو بن العاصِ متجاورةً، فقد أتاحتُ له أن يُفيدَ منها جميعها، ويقفَ على طريقةِ المناقشةِ والبحثِ والاستدلالِ عندَ أصحابها.

٥ - الشيوخُ الذين كانوا يتَّجِلُّونَ مذهبَ أبي حنيفة ممن ورَدَ إلى مصر والشام لتولِّي منصب القضاء كالقاضي بَكَارُ بن قتيبة، وابن أبي عمران، وأبي خازم.

كُلُّ هذه الأمورِ مقرونةٌ إلى الاستعدادِ الفِطْرِيِّ، وحصيلته العلمية المتنوعة، ونزوعه إلى مرتبةِ الاجتهاد، دَفَعَتْهُ إلى التعمُّقِ في دراسة المذهبين، والموازنة بينهما واختيارِ ما أدَّاهُ إليه اجتهادهُ منها، والانتسابِ إليه، والدِّفاعِ عنه.

ولم يكن في انتقالِ أبي جعفرٍ من مذهبٍ إلى آخر ما يدعو إلى الاستغرابِ

والاستنكار، فقد تحوّل غير واحد من أهل العلم ممن تقدّمه، أو كان في عصره من مذهب إلى مذهب آخر من غير تكبير عليهم من علماء عصرهم، فمعظم أصحاب الإمام الشافعي من أهل مصر كانوا من أتباع الإمام مالك، وفيهم من هو من شيوخ الطحاوي، لأنّ صنيعهم هذا لم يكن بدافع العصبية، أو التقليد، أو المنافسة، وإنما كان عن دليل واقتناع وتبصّر.

قال ابن زولاق: سمعت أبا الحسن عليّ بن أبي جعفر الطحاوي يقول: سمعت أبي يقول - وذكر فضل أبي عبيد بن خزّويه وفقهه - فقال: كان يُذاكرني بالمسائل، فأجبتّه يوماً في مسألة، فقال لي: ما هذا قول أبي حنيفة، فقلت له: أيّها القاضي، أوكل ما قاله أبو حنيفة أقول به؟! فقال: ما ظننتك إلا مُقلِّداً، فقلت له: وهل يُقلد إلا عَصِيّ؟! فقال لي: أو عَبِيّ، قال: فطارث هذه الكلمة بمصر حتى صارت مثلاً، وحفظها الناس.

رحلته:

ولم تكن للإمام الطحاوي كبير رحلة، فهو لم يُفارِق مصر إلا عندما أرسله والي مصر أحمد بن طولون إلى الشام بشأن وثيقة الأحباس التي اعترض عليها أبو جعفر، وقال: فيها غلط، وكان قد تولى كتابتها لابن طولون قاضي دمشق أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز السكوني البصري.

وقد انتهز فرصة وجوده في الشام، وهي ما بين سنة ٢٦٨ - ٢٦٩ هـ فتنقل خلالها بين غزة، وعسقلان، وطبرية، وبيت المقدس، ودمشق، فروى عن شيوخها وأفاد منهم، وتفقه على القاضي أبي خازم، فأخذ فقه العراق من طريقه عن عيسى بن أبان، عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، وعن بكر بن العمي، عن محمد بن سماعة عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة.

شيوخه:

ولقد روى الطحاوي عن كثير من جلة العلماء، منهم:  
الإمام العلامة إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني الشافعي (٢٦٤) هـ.  
والإمام القاضي أحمد بن أبي عمران البغدادي (٢٨٠) هـ.

- والفقيه العلامة القاضي أبو خازم عبد الحميد بن عبد العزيز البغدادي (٢٩٢ هـ).  
والقاضي الكبير أبو بكرة بكار بن قتيبة (٢٧٠ هـ).  
والقاضي العلامة أبو عبيد علي بن الحسين بن حربويه (٣١٩ هـ).  
والإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣ هـ).  
الإمام الحافظ يونس بن عبد الأعلى المصري (٢٦٤ هـ).  
والإمام الربيع بن سليمان المرادي صاحب الإمام الشافعي (٢٧٠ هـ).  
والشيخ الإمام أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي (٢٨١ هـ).  
والإمام الحافظ شيخ الحرم علي بن عبد العزيز البغوي (٢٨٠ هـ).  
والإمام محمد بن عبد الله بن عبد الحكم عالم الديار المصرية (٢٦٨ هـ).  
والإمام الحافظ أبو بكر بن أبي داود السجستاني (٣١٦ هـ).  
والإمام أبو بشر محمد بن سعيد الدولابي (٣١٠ هـ).  
والإمام الحافظ أبو أمية الطرسوسي (٢٧٣ هـ).  
وغيرهم كثير.

### تلاميذه:

- وقد رحل إلى الطحاوي عددٌ غير قليلٍ من أهل العلم، وفيهم كثيرٌ من  
الحفاظ المشهورين، فسمِعُوا منه، وانتَفَعُوا بعلمه، ورَوَوْا عنه. منهم:  
الحافظ أبو الفرج أحمد بن القاسم بن الخشاب (٣٦٤ هـ).  
والإمام الفقيه أبو بكر أحمد بن منصور الدامغاني.  
والإمام الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠ هـ).  
والإمام الناقد أبو أحمد عبد الله بن عدي (٣٦٥ هـ).  
والإمام الحافظ أبو سعيد بن يونس المصري (٣٤٧ هـ).  
والشيخ العالم أبو سليمان محمد بن زبر الدمشقي (٣٧٩ هـ).  
والشيخ الحافظ محمد بن المظفر البغدادي (٣٧٩ هـ).

والمحدث مَسَلَمَة بن القاسم القُرطبي (٣٥٣هـ).  
والإمام الحافظ أبو بكر بن المقرئ (٣٨١هـ).  
وقاضي مصر أبو عثمان الأزدي (٣٢٩هـ).  
وغيرهم.

### أقوال أهل العلم في الإمام الطحاوي:

قال ابن يونس فيما نقله عنه ابن عساكر في «تاريخه» ٣٦٨/٧: كان ثقةً،  
ثبتاً، فقيهاً، عاقلاً، لم يُخَلَّف مثله.

وقال مسلمة بن القاسم في «الصلة» فيما نقله عنه ابن حجر في «اللسان»  
٢٧٦/١: وكان ثقةً، ثبتاً، جليل القدر، فقيه البدن، عالماً باختلاف العلماء، بصيراً  
بالتصنيف.

وقال ابن النديم في «الفهرست» ص ٢٦٠: وكان أوحد زمانه علماً وزهداً.

وقال ابن عبد البر - كما في «الجواهر المضية» -: كان من أعلم الناس بسير  
الكوفيين وأخبارهم وفقههم مع مشاركة في جميع مذاهب الفقهاء.

وقال الإمام السمعاني في «الأنساب» ٢١٨/٨: كان إماماً، ثقةً، ثبتاً، فقيهاً،  
عالماً، لم يُخَلَّف مثله.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم» ٢٥٠/٦: كان ثبتاً، فهماً، فقيهاً، عاقلاً،  
وكذا قال سبطه، وزاد: وأتفقوا على فضله وصدقته وزهده وورعه.

وقال ابن الأثير في «اللباب» ٢٧٦/٢: كان إماماً، فقيهاً من الحنفيين، وكان  
ثقةً ثبتاً.

وقال الإمام الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٢٧/١٥: الإمام العلامة، الحافظ  
الكبير، محدث الديار المصرية وفقهها. ثم قال: ومن نظر في تواليه هذا  
الإمام، علم محله من العلم، وسعة معارفه.

وقال في «تاريخه الكبير» في الطبقة (٣٣): الفقيه، المحدث، الحافظ، أحد  
الأعلام، وكان ثقةً ثبتاً، فقيهاً، عاقلاً. وترجم له في «تذكرة الحفاظ» ص ٨٠٨.

وقال الصَّفدي في «الوافي بالوفيات» ٩/٨ : كان ثقةً، نبيلاً، ثبتاً، فقيهاً عاقلاً، لم يُخَلَّف بعده مثله.

وقال اليافعي: برَع في الفقه والحديث، وصنَّف التصانيف المفيدة.

وقال ابن كثير في «البداية» ١٨٦/١١ : الفقيه الحنفي صاحبُ التصانيف المفيدة، والفوائدِ الغزيرة، وهو أحد الثقات الأتبات، والحفاظِ الجهابذة.

وقال السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص ٣٣٧: الإمام، العلامة، الحافظ، صاحبُ التصانيف البديعة... وكان ثقةً، ثبتاً، فقيهاً، لم يُخَلَّف بعده.

وقال الدَّأودي في «طبقات المفسرين» ٧٤/١ : الإمام، العلامة، الحافظ... .

وقال محمودُ بن سليمان الكفوي في «طبقاته» فيما نقله عنه اللَّكثوي في «الفوائد البهية» ص ٣١ : إمامٌ جليلُ القدر، مشهورٌ في الآفاق، ذكْرُه الجميلُ مملوءٌ في بطونِ الأوراق... وكان إماماً في الأحاديث والأخبار... وله تصانيفٌ جلييلةٌ معتبرة.

#### مصنفاته:

يُعدُّ الإمامُ الطحاويُّ من أقدر الناس على التأليف، وأمهرهم في التصنيف بما وهبَهُ اللهُ من وَفرةِ المحفوظ، وتَنوعِ المعارف، وسرعةِ الاستحضار، وكمالِ الاستعداد، وقد صَنَّفَ كتباً متنوعةً في العقيدة والتفسير، والحديث، والفقه، والشُّروط، والتاريخ هي في غايةِ الجُودةِ والأصالةِ وكثرةِ الفوائد.

وقد أحصى المؤرِّخون من تصانيفه ما يَزُبو على ثلاثين كتاباً، منها:

١ - شرحُ معاني الآثار، وهو أولُ تصانيفه، وقد طُبِعَ في الهند ومصر، وهو كتابٌ فذٌّ في بابه يُدرَّبُ طالبُ العلم على التفقه، ويُطلعه على وجوه الخلاف، ويُرَبِّي فيه ملكةَ الاستنباط، ويكوِّنُ له شخصيةً مستقلةً.

٢ - شرحُ مشكل الآثار، وهو كتابٌ جليلٌ يحتوي على معانٍ حسنةٍ عزيزة، وفوائدٍ جمَّةٍ غزيرة، ويشتملُ على فنونٍ من الفقه، وضروبٍ من العلم، دعاهُ إلى تأليفه - كما يقولُ في مقدمته - أنه نَظَرَ في الآثارِ المرويةِ عنه ﷺ بالأسانيدِ المقبولة التي نَقَلها ذوو التَّثبتِ فيها، والأمانةِ عليها، وحُسنِ الأداءِ لها، فَوَجَدَ فيها أشياءً مما يَسْقُطُ معرفتها، والعلمُ بها عن أكثر الناس، فمالَ قلبه إلى تأمُّلها، وتبيانِ ما

قَدَر عليه من مُشْكِلِهَا، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نُفِي الإحالات عنها. وقد طُبِعَ في الهند قسمٌ منه في أربعة أجزاء لا تشكُلُ ثلثه، وهي على ما بها من نقصٍ مليئةٌ بالتحريف والتصحيف.

٣ - مختصر الطحاوي في الفقه الحنفي، وهو على شاکلة مختصر المزني في مذهب الشافعي، طُبِعَ سنة ١٣٧٠ هـ بمطبعة دار الكتاب العربي بالقاهرة. يقول محقق الكتاب في مقدمة الطبع: وهو - يعني الطحاوي - أولٌ من جَمَعَ مختصراً في الفقه من أصحابنا، يذكر أمّهات المسائل وعيونها ورواياتها المعتمدة، ومختاراتها الظاهرة المَعَوَّلُ عليها عند الفقهاء، ثم يقول: فهذا - كما ترى - أولُ المختصرات في مذهبنا، وأبدعها، وأحسنها تهديباً، وأصحها روايةً عن أصحابنا، وأقواها درايةً، وأرجحها فتوى، تَرَى فيه المسائل على وجهها معروفة معزوةً إلى مَنْ رواها عن الأئمة: أئمة المذهب كأبي يوسف، ومحمد، وزُفَر، والحسن بن زياد، فإن كانت المسألة فيها أقوالاً، تراه يرجح بعضها على بعض، ويختاره بقوله: «وبه نأخذ»، كما هو دأب أصحاب الإمام في كتبهم.

٤ - سنن الشافعي: جَمَعَ فيه الطحاوي مسموعاته من خاله المزني عن الشافعي سنة ٢٥٢ هـ، وقد نُشِرَ هذا الكتاب في مصر سنة ١٣١٥ هـ، ثم طبع في بيروت سنة ١٤٠٦ هـ.

وقد رواه عن الإمام أبي جعفر ثلاثة من الحفاظ: ميمون بن حمزة بن الحسين المعدل، ومحمد بن المظفر بن موسى بن عيسى البزار، ومحمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم المقرئ، ومع أن صنيع الإمام الطحاوي في هذا التأليف هو نقلُ أحاديث الشافعي المسموعة له بطريق خاله، فإنه لم يُخْلِهِ من تعقباتٍ ونقداتٍ.

٥ - العقيدة الطحاوية، وهي أصلُ هذا الشرح، وقد حَظِيَتْ بشهرةٍ واسعةٍ، ونالَتْ قبولَ أهلِ السنة وإعجابهم على اختلافِ مذاهبهم، فتناوَلُوها بالشرح والبيان.

٦ - الشروط الصغير، وهو مختصرٌ في المعاني التي يحتاج الناس إلى إنشاء الكتب عليها في البياعات، والشفع، والإجازات، والصدقات والمملوكات والموقوفات.

وقد طُبِعَ في بغداد سنة ١٩٧٤ م في مجلدين مديلاً بما عُثِرَ عليه من

«الشروط الكبير» لأبي جعفر. وقد نُشرَ يوسف شاخت أحد المستشرقين من «الشروط الكبير» كتاب الشفعة، وكتاب إذكّار الحقوق والرهون، الأول في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ م، والثاني في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ م.

### مناصبه:

لقد اختارَ الإمامَ أبا جعفر القاضي محمدَ بنَ عبدة، ليكونَ كاتبه، لما عُرفَ عنه من الصفات التي توهُلّه لارتقاء هذا المنصب، وقد توثقت صلته بالقاضي حتى استخلفه، وجعله نائباً عنه، وأغدقَ عليه وأغناه، واستمرَّ في هذا المنصبِ يَعمَلُ مع القاضي أبي عبيد الله إلى سنة (٢٩٢ هـ). ثم تولّى منصباً آخر، وهو الشهادة أمام القاضي، ولم يكن يَظفَرُ به إلا مَنْ أقرَّ له أهلُ العلم بعلمه، ومعرفته، وتقديره، وعدالته، ونزاهته، ورفعة شأنه، وكان الشهودُ قبلَ ذلك يَنفَسون على أبي جعفر بالشهادة، لثلاً يَجتمع له رياسةُ العلم، وقبولُ الشهادة، فلم يزلَ القاضي أبو عبيدة علي بن الحسين بن حرب - وهو من أتبع منهج الشافعي بالاستدلال - حتى عدَّله في سنة ٣٠٦ هـ، واستمرَّ على ذلك إلى نهاية حياته.

ومما امتازَ به الإمامُ الطحاويُّ أنه كان صريحاً في الحق الذي يَعتقده، لا يُجامل فيه أحداً مهما علا شأنه، وعظمت منزلته، ويَظهرُ ذلك في تحوله من مذهب الشافعي إلى مذهب أبي حنيفة في بلدٍ لم يكن للمذهب الذي انتقل إليه فيه رواج، وفي تظلمه لأحمد بن طولون - وهو والي مصر - في شأن ضيعة له، ومناظرته له، وفي تغليظه لأبي خازم في كتابة وثائق الأحباس لابن طولون، وفي انتقاده للقاضي أبي عبيد بن حَزْبويه في حثه على محاسبة أمنائه، واستشهاده بمحاسبة النبي ﷺ ابن اللُتبية أحد عماله على الصدقة، ممّا أثارَ حَفيظة أمناء القاضي، فما زالوا يُوقعون بينهما حتى تغيَّر كل واحد منهما للآخر.

### وفاته:

تُوفِّيَ الإمامُ الطحاوي - يرحمه - الله سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة ليلة الخميس مستهل ذي القعدة بمصر، ودفن بالقرافة في تربة بني الأشعث.

## ترجمة الشارح

اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة صَدْرُ الدِّينِ، أبو الحسن عليّ<sup>(١)</sup> بن علاء الدين عليّ بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن شرف الدين أبي البركات محمد بن عزّ الدين أبي العز صالح بن أبي العز بن وهيب بن عطاء بن جُبَيْر بن جابر بن وهب الأذرعِيّ الأصلِ، الدمشقيّ الصالحِيّ الحنفيّ، المعروف بابن أبي العزّ.

والأذرعِيّ: نسبة إلى أذرعَات من بلاد الشام، تقع جنوب دمشق على سبعين ميلاً منها، وتُسَمَّى في عصرنا هذا «درعا» وهي إحدى المحافظات السورية.

ولم تذكر كُتُبُ التراجم التي وقفنا عليها الرَّجُلَ الأوَّلَ في هذه الأسرة التي انتقل من أذرعَات إلى دمشق، إلا أن القرشيّ صاحب «الجواهر المضية» ذكر في ترجمة والد جدّ الشارح محمد بن أبي العز أن مولده بدمشق سنة (٦٤٥) هـ، وهذا النصُّ يدلُّ على أن تحوُّل هذه الأسرة من أذرعَات إلى دمشق، واستقرارهم بها كان قديماً.

والصالحِيّ: نسبة إلى الصالحية، بلدة قريبة من دمشق تقع في سفح قاسيون، تم إنشاؤها سنة (٥٥٣) هـ، ففي عام (٥٥١) هـ لجأ إلى دمشق نفرٌ من بني قدامة المقداسية بعد أن اضطروا إلى الهرب من القدس عند استيلاء الصليبيين عليها، واستقروا مُدَّةَ عامين بمسجد أبي صالح خارج الباب الشرقي، ثم تحوّلوا عنه إلى

(١) وقع اسمه في «إنباء الغمر» للحافظ ابن حجر: «محمد»، وهو خطأ، نُبِّهَ عليه تلميذه الحافظ السخاوي في «وجيز الكلام»، فقال في آخر الترجمة: وسماه شيخنا محمداً، والصواب ما هنا، وقد تابع ابن حجر على هذا الوهم ابنُ العماد في «الشذرات»، وابن طولون في «الشجر البسام».

سفع قاسيون على مَقْرَبَةٍ من نهر يزيد، فَبَنَوْا لَهُم دَاراً تَشْتَمِلُ عَلَى عِدَدٍ كَثِيرٍ مِنَ الْحُجْرَاتِ، دُعِيَتْ بِدَيْرِ الْحَنَابِلَةِ، ثُمَّ شَرَعُوا بِنَاءَ أَوَّلِ مَدْرَسَةٍ فِي الْجَبَلِ، وَهِيَ الْمَدْرَسَةُ الْعُمَرِيَّةُ<sup>(١)</sup> الَّتِي كَانَتْ غَايَةً فِي النِّشَاطِ وَالْإِزْدِهَارِ، ثُمَّ تَتَابَعَ الْبِنَاءُ حَوْلَهَا، وَعُرِفَ هَذَا الْمَكَانُ فِيمَا بَعْدَ بِالصَّالِحِيَّةِ، لِنَزُولِ هَؤُلَاءِ الْمَقَادِسَةِ بِهِ وَاسْتِهَارِهِمْ بِالصَّالِحِينَ.

وَكَانَتِ الصَّالِحِيَّةُ فِي الْعَصْرِ الْمَمْلُوكِيِّ مَرْكَزاً عَظِيماً مُسْتَقِلاً عَنِ مَدِينَةِ دِمَشْقَ ذَاتِهَا، فَقَدْ ذَكَرَ ابْنُ بَطْوَوَةَ الَّتِي زَارَهَا سَنَةَ (٧٢٨) هـ أَنَّهَا مَدِينَةٌ عَظِيمَةٌ، لَهَا سُوْقٌ لَا تَنْظِيرَ لِحُسْنِهِ، وَفِيهَا مَسْجِدٌ جَامِعٌ، وَمَارِسْتَانٌ، وَأَهْلُ الصَّالِحِيَّةِ كُلُّهُمْ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

وَقَدْ نَشَرَ هَؤُلَاءِ الْمَقَادِسَةُ فِي الشَّامِ مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكَثُرَ أَتْبَاعُهُ فِيهَا لَا سِيَّمَا فِي دُومَا، وَالرُّحْبِيَّةِ، وَبِغْلَبَتِكْ، وَضَمَيْرَ، وَأَقَامُوا عِدَّةَ مَدَارِسَ بِهَا، وَكَانَ لَهُمُ الْفَضْلُ فِي نَشْرِ عُلُومِ الْحَدِيثِ رِوَايَةً وَدِرَايَةً، وَتَصْنِيفاً وَإِقْرَاءً، وَكَانَ لَهُمْ إِسْهَامٌ كَبِيرٌ فِي نَشْرِ الثَّقَافَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَازْدِهَارِهَا، وَتُمْوُّهَا، وَتَأْثِيرٌ وَاضِحٌ فِي نَهْضَةِ الْمَرْأَةِ شَقِيْقَةِ الرَّجُلِ، وَتَزْوِيْدِهَا بِالْعِلْمِ النَّافِعِ، فَقَدْ أَحْضَرُوا حَلَقَاتِ الْعِلْمِ، وَمَجَالِسَ الْحَدِيثِ، فَكَانَ مِنْهُنَّ الْعَالِمَاتُ، وَالْمَحَدِّثَاتُ، وَالْفَقِيْهَاتُ، ذَكَرَ الْإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «مَشِيْخَتِهِ» مِنْهُنَّ مَا يَزِيْدُ عَلَى سِتِّينَ شَيْخَةً رَوَى عَنْهُنَّ، وَأَفَادَ مِنْهُنَّ.

وَقَدْ اِمْتَلَأَتْ مَدَارِسُهُمْ بِالْكَتَبِ الْخَطِيَّةِ النَّفِيْسَةِ فِي الْحَدِيثِ وَالتَّرَاجِمِ، وَفَقَهُ

---

(١) أَنشَأَهَا أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ قَدَامَةَ الْمَقْدِسِيِّ الْجَمَاعِيْلِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، الْمَتَوْفَى سَنَةَ (٦٠٧) هـ، أَخُو الْمَوْفِقِ صَاحِبِ «الْمَغْنِيِّ». قَالَ الْحَافِظُ الضِّيَاءُ: كَانَ اللهُ قَدْ جَمَعَ لَهُ مَعْرِفَةَ الْفِقْهِ، وَالْفَرَائِضِ، وَالنَّحْوِ، مَعَ الزُّهْدِ، وَالْعَمَلِ، وَقَضَاءِ حَوَائِجِ النَّاسِ. وَقَالَ أَبُو الْمُظَفَّرِ سَبْطُ بْنُ الْجَوْزِيِّ: كَانَ عَلَى مَذْهَبِ السُّلْفِ الصَّالِحِ، حَسَنَ الْعَقِيْدَةِ، مَتَمَسِكاً بِالْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَالْآثَارِ الْمَرْوِيَّةِ، وَيُتَمَّرُهَا كَمَا جَاءَتْ مِنْ غَيْرِ طَعْنٍ عَلَى أُمَّةِ الدِّينِ، وَعُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ. مُتَرَجِمٌ فِي «السِّيَرِ» ٥/٢٢ - ٩.

وَكَانَ بِهَذِهِ الْمَدْرَسَةِ خَزَانَةٌ كَتَبَ لَا نَظِيرَ لَهَا، فَلَعِبَتْ بِهَا أَيْدِي الْمَخْتَلِسِينَ، وَأُخِذَ مِنْهَا الشَّيْءُ الْكَثِيرُ، ثُمَّ نُقِلَ مَا بَقِيَ مِنْهَا - وَهُوَ شَيْءٌ لَا يَذْكَرُ بِالنِّسْبَةِ لِمَا كَانَ بِهَا - إِلَى الْمَكْتَبَةِ الظَّاهِرِيَّةِ.

وَأَثَارُ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ لَا تَزَالُ بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَلَكِنْ لَا ظِلَّ لِلْعِلْمِ فِيهَا، وَلَا أَثَرٌ.

الإمام أحمد، وفيها عددٌ غيرٌ قليلٍ من تواليهم، ومُعظَمُ ما تحويه المكتبةُ الظاهريةُ بدمشق من المخطوطات مأخوذٌ مما سَلِمَ من أيدي الاختلاسِ والضياعِ عن تلك المدارس التي أنشأها بنو قُدَّامة.

وكان لهم دَوْرٌ بارزٌ في نشرِ مذهبِ السلف، وإرساءِ قواعده في الشام، بحيث امتدَّ أثرُهُم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية الذي تَبَلَّوَرَتْ حقيقةُ هذا المذهبِ على يديه، وكان حامِلَ رأيته، والناشرَ له، والمُنَافِحَ عنه.

#### ولادته:

تَتَّفِقُ كُتُبُ التراجمِ على أنه وُلِدَ في الثاني والعشرين من ذي الحِجَّةِ سَنَةَ إحدى وثلاثين وسبع مئة، وَيَغْلِبُ على الظن أنه وُلِدَ بدمشق، لأنَّ أباه، وجَدَّه، وأبا جَدَّه كانوا قد استوطنوا دمشق، لكن مَنْ تَرَجَّمَ له لم يُصَرِّحْ بذلك.

#### أسرته:

والشارحُ ينتمي إلى أسرةٍ كان لها نباهةٌ ذُكِرَ، وعُلُوُّ شأنٍ في مجال العلم والسيادة، فهي مُدَّ عُرْفَتُ تَنَزَّعُ المذهبِ الحنفيِّ في دمشق، وَيَشْغَلُ علماؤها مناصبَ التدريس والقضاء والإفتاء:

١ - فأبوه: هو القاضي علاء الدين عليُّ بن أبي العزِّ الحنفي، المتوفى سنة ٧٤٦ هـ، ذكر ابن كثير في ترجمة أبيه ١٠٦/١٤ أنه دَرَسَ بعدَ وفاة أبيه في المُعْظَمِيَّة<sup>(١)</sup> والقَلْبِيَّة<sup>(٢)</sup>، وخطب بجامع الأفرم، قال الذهبي في «ذيل العبر»

(١) هي بالصالحية، بسفح قاسيون الغربي جواز المدرسة العزيزية، أنشأها سلطان الشام شرف الدين عيسى بن العادل الحنفي الفقيه الأديب، المتوفى سنة ٦٢٤ هـ.

(٢) هي قبلي الخضراء، شمال الصدرية، غرب تربة القاضي جمال الدين المصري، وتربة جمال الدين المصري هي عند القبور التي يزعم الناس أن من جملتها قبر معاوية، ويُسمى هُذ المَكَانُ في عصرنا زقاق معاوية، وهي تقع قبلي الجامع الأموي على بعد (٢٠٠) متر تقريباً، أوقفها الأمير سيف الدين علي بن قليج بن عبد الله الظاهري الأميري، المتوفى سنة (٦٤٣) هـ.

لم يبقَ منها الآن سوى الجدار القبلي، وباب المدرسة من جهة الغرب، وهو مبنيٌّ على هندسة جميلة، وقد قسم الآن بابين لدارين، والبناء القديم يلوح من أعلاههما، وبجانب ذلك الباب من الجانب الشرقي التربة المدفون بها واقفها.

ص ٢٥١: وفي ثاني عشر من جُمادى الآخرة (أي من سنة ٧٤٦ هـ) مات القاضي الإمام علاء الدين علي بن محمد بن محمد بن أبي العزّ الحنفي، خطيب جامع الأفرم، ونائب الحكم عن القاضي عماد الدين الطرسوسي<sup>(١)</sup>.

٢ - وجدّه هو قاضي القضاة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي العزّ، أحد مشايخ الحنفية وأئمتهم وفضلائهم في فنون من العلوم متعدّدة، حَكَمَ نيابةً نحواً من عشرين سنة، وهو أوّل مَنْ خَطَبَ بجامع الأفرم، ودرّس بالمعظمية، واليغمرية<sup>(٢)</sup>، والقليجية، والظاهرية<sup>(٣)</sup>، وكان ناظر أوقافها، وأذن للناس بالإفتاء، تُوفي بعد مرجعه من الحج بأيام قلائل سنة (٧٢٢) هـ، وصُلِّيَ عليه بجامع الأفرم، ودُفِنَ عند المعظمية عند أقاربه، وكانت جنازته حافلة، وشهد له الناس بالخير<sup>(٤)</sup>.

٣ - وأبو جدّه: هو محمد بن أبي العزّ صالح بن أبي العزّ الأذرعِي الأصل، الصالحي، وكان المُدرّس الرابع بالمرشدية<sup>(٥)</sup> من زمن واقفها، وُلِدَ سنة (٦٤٥) هـ

(١) «البداية والنهاية» ٢٢٨/١٤.

(٢) هي بالسكة عَزَب الصالحية بالقرب من خان السبيل من جهة الغرب بقبلة، وهي اليوم مجهولة، أصبحت دوراً للسكنى، وموقعها غرب طريق السكة على مقربة من محطة الباص المسماة بأبي رمانة.

(٣) هي داخل بابي الفرج والفراديس (ويقال لهما اليوم: باب المناخية، وباب العمارة) بينهما، جوار الجامع الأموي، وشمال باب البريد، وشرق العادلية الكبرى، يفصل بينهما الطريق، كانت داراً للعقيقي، فاشتراها من تركته أيوب والد صلاح الدين، فكانت داره.

قال ابن كثير: وفي سنة ست وسبعين وست مئة شرع في بناء الدار التي تُعرف بدار العقيقي تجاة العادلية، لتجعل مدرسة وثروة للملك الظاهر، ولم تكن من قبل إلا داراً للعقيقي، وهي المجاورة لحمام العقيقي، وأسس أساس التربة في خامس جُمادى الآخرة، وأسست المدرسة أيضاً، وجعلت على الحنفية والشافعية، وبانيها هو الملك السعيد بن الملك الظاهر، وهذه المدرسة باقية إلى الآن، لكن ليس في داخلها من البناء القديم إلا الجهة القبليّة، وأما الباقي فقد غُيِّرَ، وفي سنة (١٢٩٦) هـ، جمع والي سورية مدحت باشا ما تبقى من الكتب الخطية الموقوفة على المشتغلين بالعلم من الخزان المودعة في عدة مدارس بدمشق، ونقلها إلى هذه المدرسة، وجعلها مَقْرَأَ لها، وتُعرف اليوم بدار الكتب الظاهرية.

(٤) «البداية والنهاية» ١٠٦/١٤، و«الدرر الكامنة» ٤٩/١٤، و«شذرات الذهب» ٥٨/٦.

(٥) هي على نهر يزيد بصالحية دمشق، مجاورة لدار الحديث الأشرفية، وهي باقية إلى يومنا =

بدمشق، وسَمِعَ من ابن عبد الدائم وغيره، وكان فيه صلاحٌ، وهو سِبْطُ القاضي شرف الدين عبد الوهَّاب الحوراني، مات بدمشق سنة ٧٢٣ هـ. ومن أولاد عمومته:

١ - قاضي القضاة صدرُ الدين سليمان بن أبي العزِّ، أحدُ مَنْ انتهت إليه رئاسةُ المذهب الحنفي في زمانه، كان من كبار العلماء، له تصانيفٌ في مذهبه، وولِّي القضاء بالديار المصرية، والشامية، والبلاد الإسلامية، وأذِنَ له بالحكم حينَ حَلَّ من البلاد، وكانت ولايته قضاء القضاة في أيام الملك الظاهر بيبرس، وحجَّ معه، وكان يُحِبُّه ويُعظِّمه، ولا يُفارقُه في غزواته، ثم استعفى من القضاء بالقاهرة، وعاد إلى دمشق، فدرَّس بالظاهرية، وولِّي القضاء قَبْلَ وفاته، فباشره مدةً ثلاثة أشهر، ومات بدمشق سنة ٦٧٧ هـ<sup>(١)</sup>.

٢ - محمد بنُ سليمان بن أبي العزِّ، الإمامُ المفتي شمسُ الدين، كان من كبار الحنفية، أفتى نيحاً وثلاثين سنة، وناب في القضاء عن والده بدمشق، ودرَّس بالثورية<sup>(٢)</sup>، والعذراوية، توفي سنة (٦٩٩) هـ<sup>(٣)</sup>.

٣ - يوسف بنُ محمد بن سليمان بن أبي العزِّ، أبو المحاسن، وُلِدَ سنة (٦٥١) هـ؟، ودرس بالعذراوية والإقبالية<sup>(٤)</sup>، ثم تركها في آخر عمره لولده علي،

= هذا، قال بدران في «مناداة الأطلال» ص ٢٠٠: ولقد وقفتُ عليها، فرأيت بابها باباً عظيماً، والجدار الشمالي منها عجيب البناء جداً، إلا أن داخلها خراب، وقد اختلسها قومٌ، فاتخذوها للسكنى.

(١) «العبر» ٣١٥/٥، و«البداية والنهاية» ٢٩٧/١٣، و«الوافي بالوفيات» ٤٠٤/١٥ - ٤٠٥، و«الدارس» ٥٤٣/١، و«الجواهر المضية» ٢٥٥/١، و«الفوائد البهية»، ص ٨٠.

(٢) المدرسة النورية: نسبة إلى منشئها الملك العادل الزاهد نور الدين، أبي القاسم محمود بن زنكي، وقفها على الحنفية، وهي تقع في منتصف سوق الخياطين، قرب المسجد الكبير بدمشق، ولا تزال قائمةً إلى عصرنا هذا، لكنَّ بعضَ جيرانها اختلسَ بعضَ حجراتها.

(٣) «الوافي بالوفيات» ١٣٧/٣، و«الجواهر المضية» ٥٧/٢، و«الدليل الشافي» ٦٢٥/٢، و«الفوائد البهية»، ص ١٧٠.

(٤) قال النعمي وغيره: إنها داخل بابي الفرج والفراديس، شمال كل من الجامع والظاهرية الجوانية، وشرق الجاروخية، وغرب التقوية.

وبانيها هو جمال الدولة أمير الجيوش شرف الدين أبو الفضل إقبال بن الحبشي المستنصر الشرابي، أحد خدام صلاح الدين، المتوفى سنة ٦٠٣ هـ، ولم يبق من آثارها اليوم إلا =

وتولَّى نظر الجامع، ودَرَسَ قديماً بالقدس في سنة (٦٧٣) هـ، مات في صفر سنة (٧٢٨) هـ بالمدرسة الإقبالية، وصلي عليه بجامع دمشق<sup>(١)</sup>.

٤ - عليُّ بنُ يوسف بن محمد بن سليمان بن أبي العز، كان فقيهاً، حنفيّاً، عالماً، دَرَسَ بدمشق، وناب في الحكم بالقاهرة، ومات بها سنة (٧٣٧) هـ ودُفِنَ بالقرافة<sup>(٢)</sup>.

٥ - إسماعيل بنُ أبي البركات محمد بن أبي العز بن صالح الحنفي المعروف بابن الكشك، قاضي دمشق، وليها بعد القاضي جمال الدين بن السراج، فباشِرَ دونَ السنة، وتركه لولده نجم الدين ودَرَسَ بعدة مدارس بدمشق، وكان جامعاً بينَ العلم والعمل، حَسَنَ السيرة، مصمماً في الأمور، تُوفي سنة (٧٨٣) هـ عن عمر يزيد على التسعين<sup>(٣)</sup>.

٦ - نجم الدين أحمد بن إسماعيل بن محمد بن أبي العز، وُلِدَ سنَّة (٧٢٠) هـ، وسَمِعَ من الحجَّار، وحَدَّث عنه، وتفقه، وولِّي قضاء مصر سنة (٧٧٧) فلم تَطُبْ له، فرجع، وكان وليّ قضاء دمشق مراراً، آخرها سنة (٧٩٢)، ثم لَزِمَ داره، وكان خبيراً بالمذهب، دَرَسَ بأماكن، ومات في ذي الحجة سنة (٧٩٩) هـ<sup>(٤)</sup>.

#### نشأته :

في ظل هذه الأسرة العلمية نشأ ابنُ أبي العز يتقلَّب في أعطاف العلم تعلماً ومدارسه، فكان لذلك - مع ما منحه الله من استعدادٍ فطريٍّ، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفة، وذهنٍ وقَّاد - أثرٌ كبير في بلوغه منزلةً عظيمةً في العلم والمعرفة، أتاحت له التدريسَ والخطابةَ والتأليفَ، وتولَّى المناصب العلمية التي لا ينالها إلا مَنْ كَمَلَتْ معرفته، وعَظُمَتْ مَنَزَلَتُهُ، وارتاضَ بالمعرفة عقله.

= بابها، وفي أعلاه حجر كبير كتب عليه اسم الواقف والأراضي التي وقفت عليها، وتاريخ بنائها.

- (١) «الجواهر المضية» ٢/٢٣٢، «الدليل الشافي» ٢/٨٠٦، «الدرر الكامنة» ٤/٤٦٩.
- (٢) «الدرر الكامنة» ٣/١٤٣.
- (٣) «إنباء الغمر» ٢/٦٦، «الدرر الكامنة» ١/٣٧٩، «شذرات الذهب» ٦/٢٧٩.
- (٤) «إنباء الغمر» ٣/٣٣٩ - ٣٤٠، «الدرر الكامنة» ١/١٠٧، «شذرات الذهب» ٦/٣٥٧.

وكانت دمشق في عصر الشارح مركزاً هاماً من المراكز العلمية يؤمها طلبه العلم من كل حدب وصوب، لتلقي المعارف الإسلامية، وما يمتد إليها بسبب في مدارسها العامرة الكثيرة التي تم إنشاؤها على يد الأمراء الأيوبيين والمماليك الذين عرفوا بحب العلم، وتشجيع المشتغلين به، واحترامهم، وتوفير الظروف الملائمة لهم.

وقد شهدت دمشق نهضة علمية واسعة وشاملة، تمثلت بوجود علماء أئمة، كان لهم سعي مشكور وأيدٍ طولى في إثراء المكتبة الإسلامية بنفائس الكتب، ودرر المصنفات في التفسير، والحديث، واللغة، والتاريخ، والتراجم، والشروح، والموسوعات.

وإن من أبرز السمات العلمية في هذا العصر تلك الضجة التي أثارها شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمته - صاحب الشخصية العلمية القوية، المتعددة المواهب، بتأليفه المتنوعة التي ضمنها الدعوة إلى إحياء مذهب السلف، ونقض مذاهب خصومه من علماء أهل الكلام والفلاسفة، والنعي على المقلدة من الفقهاء الذين يتشبثون بنصوص إمامهم الذي يتقلدون قوله، ولا يعدلون عنها، ولو كان الحق في جانب مخالفه، وتشديد النكير على المنحرفين الغالين ممن ينتسب إلى التصوف، وإفتاءه في مسائل هامة مما أداه إليه اجتهاده، وهي مخالفة لما كان عليه متفقها عصره، وقد اشتد عليه النكير من قبل خصومه، وقامت بينه وبينهم محاورات ومناظرات في كثير من المسائل تم له الغلب فيها عليهم مما دفع غير واحد من تبعه ذلك العصر إلى الوقوف إلى جانبه، واعتقاد سلامة منهجه، والانتفاع بعلمه، والإشادة بآرائه، والدفاع عنه كالحافظ أبي الحجاج يوسف المزي (٧٤٢) هـ، والإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨) هـ، والعلامة ابن قيم الجوزية (٧٥١) هـ الذي كان أكثرهم ملازمة له، وتأثراً به، والفقير أبي عبد الله بن مفلح المقدسي صاحب «الفروع» (٧٦٤) هـ، والعماد إسماعيل بن كثير صاحب «التفسير» (٧٧٤) هـ، والإمام الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي (٧٤٤) هـ صاحب «العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية»، وغيرهم كثير من تلك الطبقة التي كان لها دور كبير في إنعاش المنهج السلفي، وازدهاره ونموه، والشارح

- كَتَبَهُ - قد عاصر كُلَّ هَؤُلاءِ الذِّينِ تَأَثَّرُوا بِشَيْخِ الإِسْلامِ، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ قَدْ حَضَرَ دَرُوسَهُمْ، وَأَفَادَ مِنْ عِلْمِهِمْ، وَانْتَفَعَ بِتَوَالِيهِمْ، فَكَانَ لَذَلِكَ أَثَرٌ قَوِيٌّ فِي تَكْوِينِ اتِّجَاهِهِ وَنُضُوجِهِ العِلْمِيِّ، وَإِثَارُهُ مَنَهْجَ السَّلَفِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ المَنَاهِجِ، وَإِثْبَاتِ أَحَقِّيَّتِهِ وَامْتِثَالِهِ فِي هَذَا الشَّرْحِ الحَافِلِ الَّذِي نَحْنُ بِصَدَدِ التَّعْرِيفِ بِهِ.

شيوخه:

إنَّ السَّنَةَ المَتَّبِعَةَ فِي عَصْرِ الشَّارِحِ وَمَا قَبْلَهُ أَنَّ طَالِبَ العِلْمِ لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَخْتَلِفَ إِلَى الشُّيُوخِ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِمُ الكُتُبَ، وَيَأْخُذُ عَنْهُمْ العِلْمَ، وَيُقَيِّدُ عَنْ كُلِّ شَيْخٍ الفَوَائِدَ الَّتِي يُلْقِيهَا أَثْنَاءَ الدَّرْسِ فِي المَادَّةِ المَتَخَصِّصِ بِهَا، وَيَضْبِطُ نِصُوصَ الكِتَابِ الَّذِي يَقْرَأُ فِيهِ، وَيَسْتَوْضِحُ مِنْهُ مَعْنَى الأَلْفَاظِ المِصْطَلَحِ عَلَيْهَا فِي الفَنِّ الَّذِي هُوَ آخِذٌ بِسَبِيلِهِ، وَيَقْلِي الكِتَابَ فلياً بِحَيْثُ يَعْرِفُ مِضَامِيَّتَهُ مَعْرِفَةً تَامَةً موثَّقةً، فَكَانَتْ هَذِهِ الكِتَابُ الَّتِي يَقْرؤها عَلَى الشُّيُوخِ خَيْرَ مِعْوَانٍ لَهُ فِي مِطَالَعَةِ الكِتَابِ الأُخْرَى فِي العِلْمِ المَتَنوعَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ بَابَتِهَا، وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ يَعْتَدُّ بِعِلْمِ مَنْ يَأْخُذُ عَنِ الكِتَابِ مِباشِرَةً دُونَما رَجُوعَ إِلَى شَيْخٍ، وَكَانُوا يُسَمُّونَ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ: صَحْفِي، لِأَنَّهُ يَأْخُذُ عِلْمَهُ مِنَ الصَّحِيفَةِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الشَّارِحَ ابنَ أَبِي العِزِّ كَانَ مِمَّنْ يَجْلِسُ فِي حَلَقَاتِ العِلْمِ، وَيَتَلَقَّى العِلْمَ مِنْ أَفْواءِ العُلَماءِ العارِفِينَ، يَأْخُذُ عَنِ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُمْ ما اخْتَصَّ بِهِ مِنْ فَنُونِ العِلْمِ، لَكِنْ كَتَبَ التَّراجِمَ الَّتِي وَقَفْنَا عَلَيْهَا لَمْ يَرِدْ فِيهَا ذِكْرٌ لِهَؤُلاءِ الشُّيُوخِ الذِّينِ تَتَلَمَّذَ عَلَيْهِمْ، وَأَغْلَبَ الظَّنُّ أَنَّهُ تَلَقَّى عِلْمَهُ الأَوَّلِيَّةَ عَلَى أَبِيهِ فِي البَيْتِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ إِلَى المَدارسِ يَتَعَلَّمُ فِيهَا مُخْتَلِفَ العِلْمِ الإِسْلامِيَّةِ مِنْ تَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفِقْهِ، وَعَقِيدَةٍ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ عِلْمِ العَرَبِيَّةِ، وَبِما أَنَّ وَالِدَهُ كانَ حَنْفِيَّ المِذْهَبِ، فَلَا بُدَّ أَنَّهُ قَدْ دَرَسَ هَذَا المِذْهَبَ دِراسَةً واعيَّةً، وَاسْتَظْهَرَ مَسائِلَهُ، وَأَصْبَحَ مِنْ أَحْصَى النِّاسِ بِهِ، يُعَزِّزُ ذَلِكَ أَنَّهُ تَوَلَّى قِضَاءَ الحَنْفِيَّةِ فِي دِمَشقٍ وَمِصرٍ، وَيَبْدُو أَنَّهُ قَدْ أَتَقَنَ العِلْمَ فِي سِنِّ مَبْكَرَةٍ، فَقَدْ ذَكَرَ ابنُ قاضِي شُهْبَةَ فِي «تاريخه» أَنَّهُ وَليَّ التَّدْرِيسِ بِالقِيمازِيَّةِ فِي سَنَةِ (٧٤٨) هـ، أَي: أَنَّ عَمْرَهُ حِينَ ذاكَ لَمْ يَتَّجَاوِزْ سَبْعَةَ عَشَرَ عَاماً، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى فِرطِ ذِكاثِهِ، وَحُسْنِ اسْتِيعابِهِ، وَتَفوقِهِ عَلَى أَتْرابِهِ، وَقَدْ تَكُونُ عِنايَةُ أُسْرَتِهِ الَّتِي عُرِفَتْ بِالعِلْمِ عامِلاً مِساعداً عَلَى أَنَّ يَكُونُ مَدْرَساً فِي هَذِهِ السَّنِّ المَبْكَرَةِ.

وفي يقيننا أن تلامذة شيخ الإسلام - وبخاصة العلامة ابن القيم، والحافظ ابن كثير - كان لهم أكبر الأثر في جذبته إلى منهج السلف، وتحوُّله إليه، واتجاهه الحُرِّ في البحث، وعدم التقييد بآراء الآخرين، والوقوف عندها، وفي كشف الانحراف ومناهضة أهله، والتحذير منه، وأثر الأولِ منهما - وهو العلامة ابن القيم - واضح في النقولِ الكثيرة من كتبه في هذا الشرح، وأغلبُ الظن أنه كان يتَّصلُ به، ويستفيد منه، ولكنه لا يُصرِّحُ بالنقلِ عنه، ولا عن شيخ الإسلام، وربما كان يتعمَّدُ ذلك لِتعمُّمِ فائدة كتابه، ويتنفع به الموافق والمخالف. وأما الحافظ ابن كثير فقد ذكره في ثلاثة مواضع من هذا الشرح، ووصفه بأنه شيخه، (انظر ص ٢٧٧ و ٤٨٠ و ٦٠٣).

### تلاميذه:

وكذلك الطلبة الذين كانوا يختلِفون إليه، ويقرؤون عليه، ويتفقهون به في المدارس المختلفة التي كان يتولى التدريس فيها، وقد أوقفها أصحابها لتدريس المذهب الحنفي، لا نجدُ لهم ذكراً في كتب التراجم التي انتهت إلينا غيرَ ما ذكره الإمام السخاوي في «وجيز الكلام»، و«الضوء اللامع» أن ابن الديري<sup>(١)</sup> - وهو أحدُ شيوخه - قد أجاز له الشارحُ.

(١) جاء في «الضوء اللامع» ٢٤٩/٣ - ٢٥٣: سعد بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبي بكر بن مصلح بن أبي بكر بن سعد القاضي سعد الدين، شيخ المذهب، وطراز علمه المذهب، العالم الكبير، وحامل لواء التفسير أبو السعادات ابن القاضي شمس الدين النابلسي الأصل، المقدسي، الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرف بابن الديري نسبة لمكانٍ بمردا بجبل نابلس، أو الدير الذي بحارة المرادوين من بيت المقدس. وُلِدَ سنة ثمانٍ وستين وسبع مئة، وحَفِظَ القرآن، وكثيراً من المختصرات في الفقه، والأصول، وتفقه بأبيه وبغير واحدٍ من أهل العلم، وأجاز له جماعة، منهم عليُّ بن علي بن محمد بن أبي العز، وقد اشتهر بمعرفة الفقه حفظاً، وتنزيلاً للوقائع، وخبرةً بالمدارك، واستحضاراً للخلاف، وانتفع الناسُ بدروسه وفتاويه، ثم انتقل إلى مِصرَ، وولي بها قضاء الحنفية سنة (٨٤٢) هـ، عوضاً عن البدر العيني، واستمر ٢٥ سنة، وضعفَ بصره، فاعتزل القضاء قبل وفاته بستة أشهر، وتوفي بمصر سنة (٨٦٧) هـ. كان إماماً عالمياً علامةً، جبلاً في استحضار مذهبه، قوي الحافظة حتى بعدَ كِبَرِ السن، سريع الإدراك، شديد الرغبة في المباحثة، والعلم، والمذاكرة به مع الفضلاء والأئمة، مقتدراً على الاحتجاج لما يزوم الانتصار له، بل لا ينهض أحدٌ يُزحزحه غالباً عنه، ذا عناية =

## مذهبه :

من السُّنَنِ المَطْرَدَةِ أَنَّ الإنسانَ يَتَأَثَّرُ بالأجواءِ المحيطة به، والمذهبِ الذي يُلقِّنه في الصغر، فينشأ عليه ويعتدُّ به، ويستمرُّ في الانتماء إليه إلى آخرِ حياتِه، وقليل من الناسِ، من يُعاوِذُ التفكيرِ في ما لُقِّنَ، ويبحثُ فيه، ويوازنُ بينه وبينَ غيره، ويتَّجِهُ اتجاهاً حُرّاً يقوده إلى المعرفةِ الصحيحةِ والمنهجِ السَّويِّ.

والشارح - رَحِمَهُ اللهُ - من هذا القليلِ، فقد نشأ في كَنَفِ أسرةٍ جميعِ أفرادها كانوا ينتحلونَ مذهبَ أبي حنيفة، ومُعظَمُهم قد تَوَلَّى القضاء فيه، وقد درسَ هذا المذهبَ على أبيه دراسةً متقنةً أهَلَّتْهُ لتولي القضاء فيه، وللتدريس في المدارس التي أوقفها أصحابُها لدراسة هذا المذهب، لكنه - رَحِمَهُ اللهُ - قد استطاع بتوفيقِ من الله، ثم بما كان يَتَمَتَّعُ به من استعدادِ فطري، وتَعَطُّشٍ شديدٍ للمعرفة، وإطلاعٍ واسعٍ على مذاهبِ أهل العلم، واستيعابِ تامٍّ لها، وقُدرةٍ فائقةٍ على الموازنة بينها أن يتخلَّصَ من رِبْقَةِ التقليدِ، ويُرجِّحَ من تلك الآراء والمذاهب ما استبانَ له صوابه، لقوة دليله، وسلامته من المعارض، وإن كان على خلاف مذهبه الذي ينتمي إليه.

يقول في رسالة «الاتباع» ص ٨٨: فالواجبُ على من طلب العلمَ النافعَ أن يَحْفَظَ كتابَ اللهِ ويتدبَّرَه، وكذلك من السنة ما تيسَّرَ له، وَيَتَضَلَّعَ منها ويتروى، ويأخذ معه في اللغة والنحو ما يَضِلُّحُ به كلامه، ويستعين به على فهم الكتاب والسنة، وكلام السلف الصالح في معانيها، ثم ينظر في كلام عامة العلماء: الصحابة، ثم مَنْ بعدهم ما تيسر له من ذلك، من غير تخصيص، فما اجتمعوا عليه لا يتعدَّاهُ، وما اختلفوا فيه نَظَرَ في أدلتهم مِنْ غير هوى ولا عصبية، ثم بعد ذلك من يَهْدِي اللهُ فهو المهتدي، وَمَنْ يَضِلُّ فلن تَجِدَ له ولياً مرشداً.

= تامة بالتفسير لا سيما معاني التنزيل، يحفظ من متون الأحاديث ما يُفوق الوصفَ، غير ملتزم الصحيح من ذلك، وعنده من الفصاحة وطلاقة اللسان في التقرير ما يُعجِّزُ عن وصفه، لكن مع الإسهاب في العبارة... وكثرت تلامذته، وتَبَجَّحَ الفضلاء من كل مذهب وقَطُرَ بالانتماء إليه، والأخذ عنه، حتى أخذ الناس عنه طبقة بعد أخرى، وألحق الأبناء بالآباء بل الأحفاد بالأجداد، وقُصِدَ بالفتاوى من سائر الآفاق، وحدث بالكثير، قرأت عليه أشياء، وكتبت من فوائده ونظمه جملة، وأوردت الكثير من ذلك في «معجمي» وفي «الذيل على رفع الإصر»...

وهو يرى أن سبب الفرقة والاختلاف والضعف الذي انتهى إليه المسلمون في عصره هو التعصب المذهبي، واعتقاد كل واحد منهم ينتمي إلى مذهب بأحقية هذا المذهب، ووجوب تقليده في جميع فروعه دون بقية المذاهب، ويرى أن الذي وسع هذا الخلاف وجعله يدوم ويستمر هو شروط الواقفين في المدارس، فإنهم لما شرطوا أن تكون هذه المدرسة على الطائفة الفلانية، وهذه المدرسة على الطائفة الفلانية، تَمَسَّكَتْ كُلُّ طَائِفَةٍ بِمَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ، وَأَعْرَضَتْ عَنْ غَيْرِهِ، لِثَلَا تُخَرِّمَ ذَلِكَ الْوَقْفَ، وَانضَمَّ إِلَى ذَلِكَ شُبُهَةٌ صَحَّةٌ هَذِهِ الشَّرُوطِ وَأَمْثَالِهَا، وَالْقَوْلُ بِأَنَّ شَرْطَ الْوَأَقِفِ كَنْصُ الشَّارِعِ، فَمَا انضَمَّتِ الشُّبُهَةُ إِلَى الشَّهْوَةِ، اسْتَحْكَمَ الدَّاءُ، وَغَالِبُ الْوَأَقِفِينَ جُهَالٌ إِنَّمَا يَحْمِلُهُمْ عَلَى تَعْيِينِ تِلْكَ الطَّائِفَةِ الَّتِي عَيَّنَهَا كُلُّ مِنْهُمْ مُجَرَّدُ الْعَصِيَّةِ لِتِلْكَ الطَّائِفَةِ وَإِمَامِيهَا، وَأَصْلٌ مَقْصُودُهُمْ صَحِيحٌ، وَهُوَ إِحْيَاءُ عِلْمِ الشَّرِيعَةِ، فَيَصِحُّ تَخْصِيصُهُمُ الْعُلَمَاءَ بِذَلِكَ الْوَقْفِ، وَيَبْطُلُ تَخْصِيصُهُمُ الطَّائِفَةَ الْفِلَانِيَّةَ مِنْهُمْ، لِأَنَّ الْوَأَقِفَ عَرَّضَ شُرُوطَ الْوَأَقِفِينَ عَلَى الشَّرِيعَةِ، فَمَا وَافَقَهَا قُبِلَ، وَإِلَّا زُذَّ كَمَا قَالَ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَكُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَاطِلٌ وَلَوْ كَانَ مِثْلَ شَرْطٍ».

ويرى أيضاً أنه مما زاد من تَمَكُّنِ الخلاف والفرقة هو تولية قاضٍ من كل طائفة معينة، وقد ضاعت حقوق كثيرة بسبب ذلك، ويرى أنه لا تقوم مصالح الناس بالعمل بقول إمام معين لا يُعَدَّلُ عَنْ قَوْلِهِ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِ أَبَدًا، وَكَانَ النَّهْيُ عَنِ الْاِفْتِرَاقِ حِينَ رَأَوْهُمْ اِفْتَرَقُوا أَوْلَى مِنْ تَقْرِيرِهِمْ عَلَى الْاِفْتِرَاقِ، وَفَعَلَ مَا هُوَ بَاعَثَ لَهُمْ عَلَى الْاِصْرَارِ عَلَى الْاِفْتِرَاقِ، وَلَمْ يَكُنْ هَذَا فِي صَدْرِ الْاِسْلَامِ - أَعْنِي: تَوَلِيَّةَ قَاضٍ مِنْ كُلِّ طَائِفَةٍ - وَإِنَّمَا حَدَّثَ فِي سَنَةِ (٦٦٤) فِي أَيَّامِ الْمَلِكِ الظَّاهِرِ بَيْرَسَ.

وَمِنْ عَوَامِلِ الْفُرْقَةِ أَيْضًا وَازْدِيَادِهَا تَوَلِيَّةُ إِمَامٍ رَاتِبٍ مِنْ كُلِّ مَذْهَبٍ عِنْدَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ<sup>(١)</sup>، وَفِي الْجَامِعِ الْأَمَوِيِّ بِدِمَشْقَ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمَسَاجِدِ، وَلَا زَمَ كُلُّ إِمَامٍ الصَّلَاةَ عَلَى صِفَةٍ لَا يَتَعَدَّاهَا، وَإِنَّمَا شَرِعَتْ صَلَاةُ الْخَوْفِ مَعَ الْفِعْلِ الْمَنَافِي لِلصَّلَاةِ لِتَكُونَ

(١) من حسنات الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود - رَحِمَهُ اللهُ - أن وحد المسلمين في الحرم على إمام واحد، وألغى تعدد الأئمة حسب المذاهب.

الجماعة، وكفى بمشروعية صلاة الخوف دليلاً على إبطال ترتيب أكثر من إمام واحد في كل مسجد.

ومُجْمَلُ تلك العوامل التي يرى أنها من أسباب الفرقة التي أضعفت كيان الأمة، وَعَرَضَتْهَا لِلانْهِيَارِ هي: التعصبُ المذهبي، وإنشاء مدارس لكلِّ مذهبٍ على حِدَّة، وتوليُّة القضاة على المذاهب الأربعة، وإحداثُ إمامٍ راتبٍ من كل مذهب في المسجد.

### المناصب العلمية التي وليها:

لقد حَفَلَتْ حياةُ الشارح بجهود طيبة مثمرة في مجالِ العلم وخدمته تعليمًا، وإقراءً، ودرسًا، وتأليفًا، ويمكن أن نُجمل أعماله من خلال كُتُب التراجم بما يأتي:

١ - فقد تولى التدريسَ بالقيمازية في سنة (٧٤٨) هـ، وكان عُمره إذ ذاك لا يتجاوزُ سبعةَ عَشَرَ عامًا، وكانت هذه المدرسة للحنفية بناها متولي أسباب صلاح الدين الأيوبي في مخيمه وبيوته، صَارِمُ الدين قايماز التَّجْمِي المتوفى سنة (٥٩٦) هـ، وتقع هذه المدرسة داخلَ بابي النصر والفرج، شرقَ قلعة دمشق، قريبةً من دار الحديث الأشرافية، وقد أحنى عليها الزَّمَنُ فلا أثر لها، وفي موقعها الآن مسجدٌ لطيف، ربما يكون من آثارها.

٢ - ثم تولى التدريسَ بالمدرسة الرُكنية سنة (٧٧٧) هـ، وهي للحنفية أيضاً، أنشأها الأميرُ رُكْنُ الدين منكورس الحنفيُّ الفلكي غلامُ فلك الدين أخي الملك العادل لأُمِّه سنة (٦٢١) هـ، وكان مِنْ خيارِ الأمراء، مواظباً على الصلوات في المسجد مع قِلَّةِ الكلام، وكثرةِ الصدقات، نابَ في الديارِ المصرية للملك العادل، وتوفي سنة ٦٣١ هـ، ودُفِنَ بدمشق في هذه المدرسة التي أنشأها.

وتقع هذه المدرسة بالصالحية في منتصف حيِّ الأكراد قبلي الطريق، وتُسمَّى الساحة التي بجانب هذه المدرسة ساحةَ ركنِ الدين، وما زالت عامرةً إلى يومنا هذا، لكنها تحولت إلى مسجد تُقام فيه الصلوات الخمس، وهي تحتفظ بتخطيطها

الأول، وجبتهما الشمالية تُرى من الطريق، فيها خطوط كوفية تُضَاعَفُ من جمالها ورُوَعَتِهَا.

٣ - ثم دَرَسَ بالعزِيَّةَ البَرَانِيَّةَ في ربيع الآخر سنة (٧٨٤) هـ، عوضاً عن القاضي الهمام الحنفي بعد وفاته، أوقفها الأمير المجاهد أبو الفضل عز الدين أيبك صاحب صَرْخَد، المُتوفى سنة (٦٤٥) هـ، على الفقهاء والمتفقهة من أصحاب الإمام أبي حنيفة وعلى المُقرئين والمُحدِّثين والمُستمعين، وكانت هذه المدرسة بالشَّرَفِ الأعلى شمالَ ميدانِ القصرِ حَارِجَ دمشق، والشرفُ الأعلى: يقع في المنطقة الممتدة اليوم بين ثانوية جودت الهاشمي وقصر الضيافة، سُمي أعلى، لأنه يُشرفُ على الميدان الأخضر، والميدان: هو المَرْجُ الأخضر عَرَبَ التكية، وهو المنطقة التي يَشغُلُهَا معرض دمشق الدولي اليوم وما يُحيط به. وقد اندرست معالم هذه المدرسة ولم يَبْقَ منها إلا بابُها، وقد نُقِشَ على حجر منه اسمُ الواقف والجهة الموقوف لها.

٤ - ودَرَسَ أيضاً بالجوهريَّة، وهي من مدارس الحنفية، أوقفها الصدرُ نجمُ الدين أبو بكر بن محمد بن أبي طاهر بن عباس بن أبي المكارم التَّميمي الجوهري الحنفي، المتوفى في شوال سنة (٦٩٤) هـ، ودُفِنَ في المدرسة ذاتها التي أنشأها، وتقع شَرْقَ ثُرَيَّةِ أم الصالح داخلَ دمشق بحارة بلاطة، وقد اختلست وجُعِلَتْ دوراً للسكنى، وبَقِيَ قَبْرُ منشئها بحاله، ولا تُعْرَفُ السنة التي ابتدأ التدريس بها، لكن من المؤكد أنها كانت قبلَ سنة (٧٧٧) هـ، بدليل ما ذكر في ترجمته أنه عادَ من مصرَ إلى دمشق في هذه السنة، فعاد إلى التدريس فيها، وهذا يدلُّ على أنه كان يُدرس بها قَبْلَ هذا التاريخ.

ويغلب على الظن أن الشارح - رحمته الله - لم يكن يَفْتَصِرُ على تدريس المذهب الحنفي في هذه المدارس الخاصة بالحنفية عدا المدرسة العزِيَّة التي أوقفها صاحبها على الحنفية وغيرهم في مُخْتَلِفِ العلوم، لأنه - رحمته الله - لا يرى وجوبَ التقيد بما نَصَّ عليه الواقفُ إذا كان في ذلك مخالفةً لنصوص الشارع، وهو كأن يرى أن الوقفَ لطائفة معينة، وحصره فيها فيه حَلْلٌ من عِدَّةِ وجوه:

(أ) أن هذا من جملة العوامل لاستحكام الفرقة بين الناس.

(ب) أن الأساتذة الذين يتولون التدريس فيها يتقيدون بتدريس المذهب الذي أوقف عليه، ولهذا يحمله على التعمق في دراسة أدلة هذا المذهب والتعصب له، والدفاع عما يقع فيه من أخطاء بحجج ضعيفة لا تثبت على نقد.

(ج) أن هؤلاء الطلبة الذين يتلقون في هذه المدرسة فقه المذهب الذي يُدرّس فيها يقوى عندهم التّعصب المذموم، وتضعف عندهم ملكة النقد والموازنة والترجيح، ويظلون طوال حياتهم مقلدين.

فلا يُستبعد أنه كان يستعرض في درسه أقوال الأئمة في المسائل التي يعرض لها، ويسرد أدلتهم وحججهم، ويوازن بينها، ثم يرجح منها ما هو أبلغ في الحجة، وأوفق للنص، ليُرَبِّي فيهم ملكة التفقه الصحيح التي تنقلهم من مرتبة التقليد إلى الاتباع، ويكوّن لهم شخصية مستقلة.

٥ - وبما أن للخطابة دوراً هاماً في تثقيف الناس بالإسلام، وتوعية الرأي العام، وتوجيهه الوجهة السليمة، فقد تولى الشارح الخطابة بجامع الأفرم الذي بناه الأمير العادل جمال الدين آقوش الأفرم نائب دمشق المتوفى بهمدان بعد العشرين وسبع مئة، وهو يقع غرب الصالحية، وقد جُدد بناؤه في عصرنا، وتقام فيه الصلوات، ويُخطب فيه، وأول من خطب به جدّ الشارح شمس الدين محمد بن محمد بن أبي العز، وقد ولي الخطابة فيه بعد شمس الدين ابنه علاء الدين علي، ولم نقف على السنة التي ابتدأ الشارح فيها الخطبة في هذا المسجد، والذي جاء في ترجمته أنه خطب فيه سنة (٧٩١) هـ، أي: قبل وفاته بعام، بعد أن رُدّت إليه وظائفه كما سيأتي في خبر محنته، ومما يدل على أنه كان يخطب قبل هذا التاريخ ما ذكر في ترجمته أنه حين رجّع من مصر سنة (٧٧٧) هـ، إلى دمشق عاد إلى وظائفه في القيمازية والجهرية والخطابة.

٦ - وقد تولّى الخطابة أيضاً بحسبان قاعدة البلقاء، وهي بلدة تقع جنوب غرب عمان، تبعد عنها خمسة عشر ميلاً تقريباً، وكان لهذه البلدة دور بارز في عهد المماليك.

٧ - وولي قضاء الحنفية بدمشق في آخر سنة (٧٧٦) هـ، نيابة عن ابن عمه نجم الدين الذي نُقل إلى قضاء مصر في شهر محرم سنة (٧٧٧) هـ. ثم إن نجم

الدين استعفى من القضاء بعد مئة يوم، فُقِلَ إلى دمشق، وولِيَ مكانه الشارحُ قضاء الحنفية بمصر في جمادى الآخرة من هذه السنة، فباشر القضاء نحو شهرين، ثم استعفى، فأعفي، وعاد إلى دمشق على وظائف في القيمازية والجوهرية والخطابة.

### مؤلفاته :

ذَكَرَتْ له كتبُ التراجم عدة مؤلفات منها

١ - هذا الشرحُ النفيسُ المتضمنُ أبحاثاً دقيقة عميقة، وتحقيقات بديعة متقنة في العقيدة الإسلامية على منهج السلف.

٢ - «التنبيه على مشكلات الهداية»: ذكره السخاوي وغيره ولم يَقِفْ عليه، وكتاب «الهداية» هو من كتب الحنفية المعتمدة لمؤلفه الإمام الفقيه النظار علي بن أبي بكر الفرغاني والمرغيناني، المتوفى سنة (٥٩٣) هـ، وقد تصدى لشرحه غير واحد من أهل العلم، وأجود تلك الشروح وأبرعها «فتح القدير» للكمال ابن الهمام، وهو مطبوع بمصر، وقد خَرَجَ أحاديثه في سفرِ ضخم الإمام الحافظ جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي المتوفى سنة (٧٦٢) هـ، وهو مطبوع في أربع مجلدات في مصر بعناية المجلس العلمي سنة (١٣٥٧) هـ.

٣ رسالة تَتَضَمَّنُ الإجابة عن مسائل فقهية منها «صحة الابتداء بالمخالف»، و«حكم الأربع بعد أداء الجمعة»، وهي موجودة في مكتبة تطوان من المملكة المغربية، وفي مكتبة الشيخ الفاضل حماد الأنصاري في المدينة المنورة نسخة مصورة عنها، ورقمها (٢٨٠).

جاء في لوحة العنوان منها: هذه تعليقة لطيفة عزيزة تتضمن صحة الاقتداء بالمخالف، وحكم الأربع بعد أداء الجمعة، وحكم ما أصاب الثوب من ماء الوضوء، تأليف الشيخ العلامة المُحَقِّقِ المحقق علي بن علي بن محمد بن محمد بن أبي العز الحنفي - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - فلقد أجاد بما حَبَّرَ، وأفاد بما سَطَّرَ.

٤ - «النور اللامع في ما يعمل به في الجامع»، أي: الجامع الأموي، لم نقف عليه.

٥ - «الاتباع»، وقد طبع مرتين: الأولى بلاهور بباكستان سنة ١٤٠١ هـ، والثانية في عمان سنة ١٤٠٥، وهو ردُّ على الرسالة التي ألفها مُعاصِرُهُ أكمل الدين

محمد بن محمود بن أحمد الحنفي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ، ورجح فيها تقليد مذهب أبي حنيفة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وحضَّ على ذلك، وقد وَجَدَ فيها ابنُ أبي العزِّ مواضعَ مشكلة، فأحب أن يُنَبِّهَ عليها خوفاً من التَّفَرُّقِ المنهي عنه، واتباع الهوى المردي، وقد كان موافقاً كُلَّ التوفيق في هذا الرد، فإنه - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - نهج نهجاً علمياً، ينبىء عن أدب جَمِّ، وقوة حجة، واتساع دائرة، وبراءة من التعصب المذموم، ورغبة ملحة في جمع القلوب، وإزالة العوائق.

#### محتته :

وقد ناله - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - من الأذى ما نال شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما ممن كان ينحو منحى التجديد والأصالة، وردَّ الأمة إلى منهجها السوي، المتمثل في القرآن والسنة، وما كان عليه سلف الأمة، فقد أهاجوا عليه ذوي السلطان بسبب ما علَّقه على قصيدة ابن أبيك<sup>(١)</sup> في مواضع مشكلة منها، تبيَّن له خَطُؤها، فَجُرِّدَ بسبب ذلك من جميع وظائفه، وحُيِّسَ مدةً أربعة أشهر، وعُزِّرَ، وَحَمَلُوهُ على التراجع عن تلك الاعتراضات، مع أن الصواب كان في عَظْمِها إلى جانبه، كما سيتبين لك فيما بَعْدُ، وأن هذه الاعتراضات لم يكن مجتهداً فيها، وإنما هو مُتَابِعٌ فيها لأهل العلم وبخاصة شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وكان ينبغي على هؤلاء القضاة الذين بحثوا معه تلك المسائل أن لا يُضدِّروا في حَقِّه هذا الحُكْمَ القاسي الذي يُنبىء عن عداوةٍ وحقدٍ وعصبيةٍ وتَشَفُّفٍ، فإن هذه الاعتراضات لا تعدو أن تكونَ مسائلَ اجتهادية للمخطيء فيها أجر، وللمصيب فيها

(١) هو علي بن أبيك بن عبد الله علاء الدين التَّقْضَاوي الناصري الدمشقي الأديب. قال ابن حجر في «إنباء الغمر» ٦٧/٤: اشتهر بالنظم قديماً، وطبقته متوسطة وله مدائح نبوية وغيرها، وقد يقع له المقطوع النادر كقوله مضمناً:  
مَلِيحٌ قَامَ يَجْدِبُ غُضْنَ بَانَ      فَمَالَ الْغُضْنَ مُنْعَطِفاً عَلَيْهِ  
وَمَيْلُ الْغُضْنَ نَحْوَ أَخِيهِ طَبَعٌ      وَشِبْنُهُ الشَّيْءِ مُبْنَجَذِبٌ إِلَيْهِ  
وُلِدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعِشْرِينَ وَسَبْعِ مِئَةٍ، ومات في ثاني عشر ربيع الأول سنة (٨٠١). كتب إلي بالإجازة، وعلق تاريخاً لحوادث زمانه، وهو مترجم أيضاً في «الدليل الشافي» لابن تغري بردي ٤٥٢/١، و«الضوء اللامع» ١٩٤/٥ - ١٩٥، و«شذرات الذهب» ٨/٧ وأخطأ المعلق على «إنباء الغمر» فظنه خليل بن أبيك الصفدي صاحب «الوافي».

أجران، وهي صادرة عن من تَحَقَّقَتْ فِيهِ أَهْلِيَّةُ الاجتهاد، لكن الأمر كما قال الإمام أحمد - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فيما نقله عنه البيهقي في «مناقب الشافعي» ٢/٢٥٩: إن الرجل من أهل العلم إذا مَنَحَهُ اللَّهُ شَيْئاً مِنَ الْعِلْمِ وَحَرَمَهُ قَرْنَآؤَهُ وَأَشْكَأَلَهُ حَسَدُوهُ، فَرَمَوْهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ، وَبِثَسَّتِ الْخَصْلَةُ فِي أَهْلِ الْعِلْمِ، وَكَمَا قَالَ الْإِمَامُ الشُّوكَانِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي «الْبَدْرِ الطَّالِعِ» ١/٥٦ فِي مَعْرِضِ دِفَاعِهِ عَنِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: وَهَذِهِ قَاعِدَةٌ مُطَّرِدَةٌ فِي كُلِّ عَالَمٍ مُتَبَحَّرٍ فِي الْمَعَارِفِ الْعِلْمِيَّةِ، وَيُقَوِّقُ أَهْلَ عَصْرِهِ، وَيَدِينُ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَإِنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَسْتَنْكِرَهُ الْمُقْصِرُونَ، وَيَقَعَّ لَهُمْ مَعَهُ مِخْنَةٌ بَعْدَ مِخْنَةٍ، ثُمَّ يَكُونُ أَمْرُهُ الْأَعْلَى، وَقَوْلُهُ الْأَوْلَى، وَيَكُونُ لَهُ بِتِلْكَ الزَّلَازِلِ لِسَانٌ صَدِيقٌ فِي الْآخِرِينَ، وَيَكُونُ لِعِلْمِهِ حَظٌّ لَا يَكُونُ لِغَيْرِهِ.

### نَصُّ الْكَاثِنَةِ وَالتَّعْلِيقُ عَلَيْهَا:

جاء في «تاريخ ابن قاضي شهبه» ص ٨٩ ما نصه: وفي شوال من سنة (٧٨٤) كانت قضية القاضي صدر الدين ابن العز الحنفي، وذلك أن علي بن أبيك الشاعر مَدَحَ النَّبِيَّ ﷺ بِقَصِيدَةٍ لَامِيَةٍ حَسَنَةٍ قَدِيمًا، وَكُتِبَ لَهُ عَلَيْهَا الْأَدْبَاءُ وَالْأَعْيَانُ بِوَقُوفِهِمْ عَلَيْهَا، وَالثَّنَاءِ عَلَى نَازِمِهَا، فَقُدِّرَ فِي هَذَا الْوَقْتِ أَنْ وَقَفَ عَلَيْهَا الْقَاضِي صَدْرُ الدِّينِ ابْنُ الْعِزِّ، فَكُتِبَ عَلَيْهَا كِتَابَةٌ حَسَنَةٌ، ثُمَّ إِنَّهُ أَخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي وَرْقَةٍ مَفْرَدَةٍ يَغْتَرِضُ فِي أَشْيَاءٍ لَا مِنْ طَرِيقِ الْأَدَبِ، بَلْ اعْتِرَاضَاتٍ عِلْمِيَّةٍ، وَبَالِغٍ فِي ذَلِكَ، وَأَتَى بِأَشْيَاءٍ مَنَكْرَةٍ، فَأَوْقَفَ ابْنُ أَبِيكَ عَلَيْهَا بَعْضَ الْفُقَهَاءِ، فَأَخَذُوا فِي الْإِنْكَارِ، وَاشْتَهَرَتِ الْقَضِيَّةُ، وَانْتَهتْ إِلَى السُّلْطَانِ، فَجَاءَ الْمَرْسُومُ فِي تَاسِعِ عَشْرِي شَوَالٍ يَتَضَمَّنُ: «إِنَّهُ بَلَّغْنَا أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِيكَ مَدَحَ النَّبِيَّ ﷺ بِقَصِيدَةٍ، وَأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْعِزِّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ فِيهَا، وَأَنْكَرَ أُمُورًا، مِنْهَا التَّوَسُّلُ بِهِ، وَالْقَدْحُ فِي عَصْمَتِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَأَنَّ عُلَمَاءَ الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ خُصُوصًا الْحَنْفِيَّةِ أَهْلَ مَذْهَبِهِ أَنْكَرُوا عَلَى ابْنِ الْعِزِّ الْمَذْكُورِ مَقَالَتَهُ، وَمَرْسُومًا يَتَقَدَّمُ بِطَلْبِ الْمَذْكُورِ، وَالْقَضَاةُ، وَالْعُلَمَاءُ، وَالْفُقَهَاءُ مِنَ الْمَذَاهِبِ، وَأَنَّ يُعْمَلَ مَعَهُ مَا يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ مِنَ التَّعْزِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ».

وفيه: «وبلغنا أن بدمشق جماعة ينتحلون مذهب ابن حزم، وداود الظاهري، ويدعون إليه، ويظهرون مقالته، منهم القرشي، وابن الجابي، وابن الحسيني، والياسوفي، ومرسومنا يتقدم بطلب المذكورين، فإن ثبت عليهم من ذلك شيء،

عَمِلَ معهم ما يَقْتَضِيهِ الشَّرْعُ الشَّرِيفُ مِنَ الضَّرْبِ، وَالنَّفْيِ، وَقَطَعَ مَعَالِيْمَهُمْ، وَيُولَاهَا مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَبَلَّغْنَا أَنَّ بَدْمَشَقَّ جَمَاعَةً مِنَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ يُظْهِرُونَ الْبِدْعَ، وَمَذْهَبَ التَّيْمِينِ» أَوْ نَحْوَ هَذِهِ الْعِبَارَاتِ.

فَقَرَأَ الْمَرْسُومَ عَلَى الْقَضَاةِ وَالْعُلَمَاءِ، وَأَحْضَرَ الْمَذْكُورَ الْوَرَقَةَ الَّتِي كَتَبَهَا، وَمِمَّا اعْتَرَضَ فِيهِ قَوْلُهُ: «حَسْبِي رَسُولُ اللَّهِ»، فَقَالَ: لَا يَقَالُ: هَذَا إِلَّا عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَقَوْلُهُ: «اشْفَعْ لِي» قَالَ: لَا تُطَلَّبُ مِنْهُ الشَّفَاعَةُ، وَقَوْلُهُ: «الْمَعْصُومُ مِنْ زَلَلٍ» فَقَالَ: إِلَّا زَلَّةَ الْعِتَابِ، وَقَوْلُهُ: «يَا خَيْرَ خَلْقِ اللَّهِ» زَعَمَ أَنَّ الرَّاجِحَ تَفْضِيلُ الْمَلِكِ، وَأَنْكَرَ أَشْيَاءَ أُخْرَى، فَاعْتَرَفَ ابْنُ الْعَزِّ بِجَمِيعِ ذَلِكَ، وَرَجَعَ، وَقَالَ: أَنَا الْآنَ أَعْتَقِدُ غَيْرَ ذَلِكَ، فَانْفَصَلَ الْمَجْلِسُ عَلَى ذَلِكَ، ثُمَّ عُقِدَ مَجْلِسٌ ثَانٍ، وَأُعِيدَ الْكَلَامُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: يُعَزَّرُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: مَا وَقَعَ مِنَ الْكَلَامِ مَعَهُ فِي ذَلِكَ كَافٍ فِي تَعْزِيرِ مِثْلِهِ، ثُمَّ عُقِدَ لَهُ مَجْلِسٌ ثَالِثٌ وَرَابِعٌ، فَأَجَابُوا بِالْإِنْكَارِ عَلَى ابْنِ الْعَزِّ فِي أَكْثَرِ مَا قَالَهُ . . .

ثُمَّ عُقِدَ مَجْلِسٌ خَامِسٌ، وَسُئِلَ ابْنُ الْعَزِّ: مَا أَرَدْتَ بِمَا كَتَبْتَ؟ فَقَالَ: مَا أَرَدْتُ إِلَّا تَعْظِيمَ جَنَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَحَكَمَ الْقَاضِي الشَّافِعِيُّ بِحَبْسِهِ، وَرَسَّمَ عَلَيْهِ بِالْعَذْرَاوِيَّةِ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْقَلْعَةِ، وَحُكِمَ أَيْضًا بِرَفْعِ مَا سِوَى الْحَبْسِ مِنْ أَنْوَاعِ التَّعْزِيرِ، وَنَفَّذَهُ بَقِيَّةَ الْقَضَاةِ، وَكُتِبَ بِذَلِكَ مُحَضَّرٌ، وَأُرْسِلَ مَعَ الْبَرِيدِ.

وَرَأَيْتُ بِخَطِّ الْقَاضِي شَهَابِ الدِّينِ الزَّهْرِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الْمَسَائِلَ الَّتِي انْتَقَدَتْ عَلَيْهِ تَنْقِسِمُ إِلَى مَا هُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ فِي مَشَاهِيرِ كِتَابِ الْأَصُولِ، وَإِلَى غَيْرِهَا، فَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ فَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ:

إِحْدَاهُمَا: تَفْضِيلُ صَالِحِي الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ.

وَالثَّانِيَّةُ: مَسْأَلَةُ الْعَصْمَةِ.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الثَّانِي فَهُوَ ثَمَانِي مَسَائِلَ:

الْأُولَى: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ لِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى: حَسْبِي.

الثَّانِيَّةُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: اشْفَعْ لِي، وَإِنَّمَا يُقَالُ: اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ.

الثَّالِثَةُ: أَنْ قَوْلَ الشَّاعِرِ:

لولا ما كان فُلك ولا مَلَكُ

أن إطلاق مثل هذا يحتاج إلى توقيف .

الرابعة: أن البشارة به في الزبور غيرُ معلومة .

الخامسة: أن لفظ العِشْقِ لا يُطلق في حَقِّهِ ﷺ، لأنه الميل مع الشهوة .

السادسة: قوله: إن الحَلِيفَ بغير الله تعالى لا يجوز .

السابعة: أن مجرد تأمليه غيرُ مانعٍ من الخوف من غير متابعة .

الثامنة: أن ماله غيرُ مَبْدُولٍ لجميع الناس .

### التعليق على المسائل التي اعترض على الشارح فيها:

أما مسألة تفضيل صالحي البشر على الملائكة، فقد ذكرها المصنّف - رَحِمَهُ اللهُ - في شرحه هذا ص ٤١٠، فقال: وقد تكلم الناس في المفاضلة بين الملائكة وصالحي البشر، ويُنسَبُ إلى أهل السنة تفضيلُ صالحي البشر أو الأنبياء فقط على الملائكة، وإلى المعتزلة تفضيلُ الملائكة، وأتباع الأشعرية على قولين: منهم من يُفَضِّلُ الأنبياء والأولياء، ومنهم مَنْ يَقِفُ ولا يَقْطَعُ في ذلك قولاً، وحكي عن بعضهم ميلهم إلى تفضيلِ الملائكة، وحكي ذلك عن غيرهم من أهل السنة وبعض الصوفية، وقالت الشيعة: إن جميع الأئمة أفضلُ من جميع الملائكة، ومن الناس مَنْ فَضَّلَ تفصيلاً حسناً، ولم يقل أحد ممن له قولٌ يُؤَثَّرُ: إن الملائكة أفضل من بعض الأنبياء دون بعض، وكنت ترددت في الكلام على هذه المسألة لِقَلَّةِ ثمرتها، وأنها قريبٌ مما لا يعني، و«من حُسنِ إسلامِ المرءِ تزكُّهُ ما لا يَعْنِيهِ». والشيخ رَحِمَهُ اللهُ يعني الإمام الطحطاوي - لم يَتَعَرَّضْ إلى هذه المسألة بنفي ولا إثبات، ولَعَلَّهُ يكون قد ترك الكلامَ فيها قصداً، فإن الإمامَ أبا حنيفة رَحِمَهُ اللهُ وقف في الجواب عنها على ما ذكره في «مآل الفتاوى»، فإنه ذكر مسائل لم يقطع أبو حنيفة فيها بجواب، وعدّها منها: التفضيل بين الملائكة والأنبياء، وهذا هو الحق، فإن الواجب علينا الإيمان بالملائكة والنبیین، وليس أن نعتقد أي الفريقين أفضل، فإن هذا لو كان من الواجبات لَبَيَّنْ لَنَا نَصّاً، وقد قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً﴾، ثم ذكر حديثَ أبي ثعلبة: «إن الله فرض فرائض، فلا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدِّ

حُدُوداً، فلا تعتدوها، وحرّم أشياء فلا تنتهكوها، وسكّت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان، فلا تسألوا عنها»، وقال: فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفياً وإثباتاً في هذه الحالة أولى.

ثم نقلَ فضلاً مطوّلاً عرَضَ فيه أدلّة الفريقين: القائل بتفضيل الأنبياء على الملائكة، والقائل بتفضيل الملائكة على الأنبياء، عن كتاب «الإشارة في البشارة في تفضيل البشر على الملك» لشيخ الشافعية في زمانه عبد الرحمن بن إبراهيم بن ضياء الفزاري المعروف بالفركاح المصري الأصل، الدمشقي الإقامة، والشهرة، والوفاة.

ثم قال في آخر هذا الفصل: وحاصل الكلام أن هذه المسألة من فضول المسائل، ولهذا لم يتعرض لها كثيرٌ من أهل الأصول، وتوقّف أبو حنيفة رحمته الله في الجواب عنها كما تقدم، والله أعلم بالصواب.

وقد بحث في مسألة التفضيل هذه شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٥٠/٤ - ٣٩٢ وأفاض القول فيها، فليراجع.

وأما مسألة عظمة الأنبياء، فيفهم من قول شيخ الإسلام أن هذا الذي انتهى إليه الشارح هو قول عامة أهل العلم من جميع الطوائف، فقد قال في «فتاواه» ٣١٩/٤: «إن القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف حتى إنّه قول أكثر أهل الكلام كما ذكر أبو الحسن الأيمدي أن هذا قول أكثر الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول».

وقد فصل القول في هذه المسألة رحمته الله في رسالته «في التوبة» المدرجة في «جامع الرسائل» ص ٢٦٨ - ٢٧٩، فقال: والفريق الثاني قوم من أهل الكلام من المعتزلة ومن اتبعهم زعموا أن الأنبياء عليهم السلام معصومون مما يُتاب منه، وأن أحداً منهم لم يثبت عن ذنب، وحرّفوا نصوص الكتاب والسنة، كعادة أهل الأهواء في تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته.

وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها ومن اتبعهم على ما أخبر الله به في كتابه، وما

ثَبَّتَ عَنْ رَسُولِهِ، مِنْ تَوْبَةِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ مِنَ الذَّنُوبِ الَّتِي تَابُوا مِنْهَا، وَهَذِهِ التَّوْبَةُ رَفَعَ اللَّهُ بِهَا دَرَجَاتِهِمْ، فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ، وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ، وَعِصْمَتُهُمْ هِيَ مَنْ أَنْ يُقَرُّوا عَلَى الذَّنُوبِ وَالخَطَا، فَإِنَّ مَنْ سِوَى الْأَنْبِيَاءِ يَجُوزُ عَلَيْهِمُ الذَّنْبُ وَالخَطَا مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ، وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَسْتَدْرِكُهُمُ اللَّهُ، فَيَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَيُبَيِّنُ لَهُمْ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّيَ الْقَوْمَ الشَّيْطَانُ فِي أَمْنِيَّتِهِ فَيَنْسُخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ أَيْدِيَهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٥٢﴾ لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبَهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾﴾ [الحج: ٥٢ - ٥٣].

وقد ذكر الله تعالى قصة آدم ونوح وداود وسليمان وموسى وغيرهم، كما تلونا بعض ذلك فيما تقدّم فيما ذكرناه من توبة الأنبياء واستغفارهم كقوله: ﴿فَلَقَى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، وقول نوح: ﴿رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ وَإِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقول إبراهيم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ الْحِسَابُ ﴿١٦١﴾﴾ [إبراهيم: ٤١]، وقوله: ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴿٨٢﴾﴾ [الشعراء: ٨٢]، وقوله سبحانه: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [محمد: ١٩]، وقال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذْ ذَهَبَ مُغْضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٧﴾﴾ [الأنبياء: ٨٧ - ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُدَ ذَا الْأَيْدِ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿١٧﴾﴾ [سجدة: ١٧]، ﴿إِنَّا سَخَرْنَا الْجِبَالَ مَعَهُ يُسَبِّحْنَ بِالْعُشِيِّ وَالْإِشْرَاقِ ﴿١٨﴾﴾، إلى قوله: ﴿وَوَظَنَّا دَاوُدَ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَآبٍ ﴿٢٥﴾﴾، إلى قوله: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَىٰ كُرْسِيِّهِ جَسَدًا ثُمَّ أَنَابَ ﴿٢٦﴾﴾ ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٢٧﴾﴾ [ص: ١٧ - ٣٥].

ثم قال: والقائلون بعصمة الأنبياء من التوبة من الذنوب ليس لهم حجة من كتاب الله وسنة رسوله، ولا لهم إمام من سلف الأمة وأئمتها، وإنما مبدأ قولهم من أهل الأهواء كالروافض والمعتزلة، وحجتهم آراء ضعيفة من جنس قول الذين

في قلوبهم مَرَضٌ والقاسية قلوبهم الذين قال الله فيهم: ﴿لِيَجْعَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ  
فِتْنَةً لِّلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْقَاسِيَةَ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴿٥٣﴾﴾  
[الحج: ٥٣].

وعمدَةٌ مَنْ وافقهم من الفقهاء أن الاقتداء بالنبي ﷺ في أفعاله مشروع، ولولا  
ذلك ما جاز الاقتداء به، وهذا ضعيف، فإنه قد تَقَدَّمَ أَنَّهُمْ لَا يُقْرُونَ، بل لا بُدَّ من  
التوبة والبيان، والاقتداء إنما يكون بما استقر عليه الأمر، فأما المنسوخ، والمنهي  
عنه، والمتوب منه، فلا قُدْوَةٌ فيه بالاتفاق، فإذا كانت الأقوال المنسوخة لا قُدْوَةٌ  
فيها، فالأفعال التي لم يُقَرَّرَ عليها أولى بذلك.

وأما مذهب السلف والأئمة وأهل السنة والجماعة القائلين بما دلَّ عليه  
الكتاب والسنة من توبة الأنبياء من الذنوب، فقد ذكرنا من آيات القرآن ما فيه  
دلالات على ذلك.

وفي «الصحيحين» عن أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ أنه كان يدعو:  
«اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطِيئَتِي وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي فِي أَمْرِي، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي اللَّهُمَّ  
اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي، وَخَطِيئَتِي وَعَمْدِي، وَكُلُّ ذَلِكَ عِنْدِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا  
قَدَّمْتُ، وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَزْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ  
الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ، وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه كان يقول في استفتاح الصلاة: «اللَّهُمَّ أَنْتَ  
الْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَاغْفِرْ  
لِي ذُنُوبِي جَمِيعاً، فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ، وَاهْدِنِي لِأَحْسَنِ الْأَخْلَاقِ، فَإِنَّهُ لَا  
يَهْدِي لِأَحْسَنِهَا إِلَّا أَنْتَ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا، فَإِنَّهُ لَا يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلَّا أَنْتَ»  
قال: ثم يكون من آخر ما يقول بَيْنَ التَّسْهُدِ والتسليم: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ  
وَمَا أَخَّرْتُ، وَمَا أَسْرَزْتُ، وَمَا أَعْلَنْتُ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ  
الْمُؤَخِّرُ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ».

وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يسكُتُ بين التكبير  
والقراءة إسكاته، فقلْتُ: بأبي وأمي يا رسول الله إسكاتك بين التكبير والقراءة ما  
تقول؟ قال: «أقول: اللَّهُمَّ باعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ

والمغرب، اللهم تقني من الخطايا كما يُتقى الثوب الأبيض من الدنس، اللهم اغسل خطاياي بالماء والتلج والبرد».

وفي «الصحيحين» عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يُكثِرُ أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللهم ربنا وبحمدك، اللهم اغفر لي» يتأول القرآن.

وفي «الصحيح» أيضاً عن أبي هريرة قال: كان رسول الله ﷺ يقول في سجوده: «اللهم اغفر لي ذنبي كله دقاً وجله وأوله وآخره، وعلانيته وسره، وقليله وكثيره».

وفي الحديث الصحيح قوله: «إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة» وقوله: «يا أيها الناس توبوا إلى ربكم فإنني أتوب إليه في اليوم مئة مرة»، وأنهم كانوا يعدون لرسول الله ﷺ في المجلس الواحد يقول: «رب اغفر لي، وتب علي، إنك أنت التواب الغفور» مئة مرة.

وفي «الصحيحين» عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ إذا قفل من غزو أو حج أو عمرة يكبر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات، ثم يقول: «لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، آيرون، تائبون، عابدون لربنا حامدون، صدق الله وعده ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده».

وفي «السنن» عن علي أنه أتى بدابة ليركبها، فلما وضع رجله في الركاب قال: «بسم الله»، فلما استوى على ظهرها قال: «الحمد لله، سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، وإنا إلى ربنا لمنقلبون» ثم قال: «الحمد لله - ثلاثاً - سبحانك إني ظلمت نفسي فاغفر لي، فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» ثم ضحك، فقيل: من أي شيء ضحكت يا أمير المؤمنين؟ قال: رأيت رسول الله ﷺ صنع كما صنعت، ثم ضحك، فقلت: من أي شيء ضحكت يا رسول الله؟ فقال: «إن ربك ليعجب من عبده إذا قال: رب اغفر لي ذنوبي، يقول: يعلم أن الذنوب لا يغفرها أحد غيري».

وفي «الشفاء» للقاضي عياض ١٤٤/٢: وأما الصغائر، فجوّزها جماعة من السلف وغيرهم على الأنبياء، وهو مذهب أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين.

وفي «تيسير التحرير» ١٢/٣: وجاز تَعَمُّدُ غير الكبائر والصغائر الخسيصة بلا إصرارٍ عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفية وجوزوا الزَّلَّةَ فيهما.

وفي «شرح مسلم الثبوت» ٩٩/٢: وجاز تَعَمُّدُ الصغائر غير الخسيصة عند أكثر الشافعية والمعتزلة، ومنعه الحنفية، وجوزَ الجميعُ الزَّلَّةَ فيهما بعدَ النبوة وقبلها<sup>(١)</sup>.

وبهذه النقول يتبين لك أن قول الشارح هو الصواب الذي ذهب إليه جمهور أهل العلم، وأن خصومه لم يُحَالِفُهُمُ التوفيقُ بإصدار تلك الأحكام الجائرة في حقه، لأنه لم يَشِدُّ في هذه المسألة عن الجماعة، بل هو مشايخ لهم.

وأما قوله بعدم جواز أن يقال لغير الله تعالى: «حسبي» فهو متابع فيه للعلامة ابن القيم الذي اختار هذا القول وانتصر له، وأيدَه بِحُجَجٍ وافية في كتابه «زاد المعاد» ١/٣٥ - ٣٧، وأبطل مقابله، فقد قال بعد أن ذكرَ قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الْفَرِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ﴿١٦﴾ أي: اللّهُ وحده كافيك وكافي أتباعك، فلا تحتاجون معه إلى أحدٍ، وهنا تقديران: أحدهما أن تكون الواو عاطفةً لـ«من» على الكاف المجرورة، ويَجُوزُ العطفُ على الضمير المجرورِ بدون إعادة الجارِ على المذهب المختار، وشواهدُه كثيرة، وشُبُه المنع منه واهية.

والثاني: أن تكون «الواو» واو «مع»، وتكون «من» في محل نصب عطفاً على الموضع، فإن «حسبك» في معنى «كافيك» أي: اللّهُ يكفيك ويكفي مَنْ اتبعك، كما تقول العرب: حَسْبُكَ وزيداً ذرهم، قال الشاعر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضُّحَاكَ سَيْفٌ مَهْتَدٌ

وهذا أصح التقديرين.

وفيها تقديرٌ ثالث: أن تكون «مَنْ» في موضع رفع بالابتداء، أي: وَمَنِ اتَّبَعَكَ من المؤمنين، فحسبهم الله.

وفيها تقدير رابع، وهو خطأ من جهة المعنى، وهو أن تكون «مَنْ» في

(١) وانظر «الإحكام في الأصول الأحكام» للآمدي ١/٢٤٤، و«شرح مختصر المنتهى» ٢/٢٢، و«التقرير والتحجير» ٢/٢٢٤، و«نهاية السؤل» ٦/٣ - ١٥، و«إرشاد الفحول» ص ٣٣ - ٣٥.

موضع رفع عطفاً على اسم الله، ويكون المعنى: حسبك الله وأتباعك، وهذا وإن قاله بغض الناس، فهو خطأ مخض، لا يجوز حمل الآية عليه، فإن «الحسب» و«الكفاية» لله وحده، كالتوكل والتقوى والعبادة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيْدَكَ بِبَصِيرِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [الأنفال: ٦٢] ففرق بين الحسب والتأييد، فجعل الحسب له وحده، وجعل التأييد له بنصره وبعبادته وأثنى الله سبحانه على أهل التوحيد والتوكل من عباده حيث أفردوا بالحسب، فقال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدِ جَمَعُوا لَكُمْ فَآخِشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ ﴿٧٣﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ولم يقولوا، حسبنا الله ورسوله، فإذا كان هذا قولهم، ومدح الرب تعالى لهم بذلك، فكيف يقول لرسوله: الله وأتباعك حسبك، وأتباعه قد أفردوا الرب تعالى بالحسب، ولم يشركوا بينه وبين رسوله فيه، فكيف يشرك بينهم وبينه في حسب رسوله؟! هذا من أمحل المحال وأبطل الباطل ونظير هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [التوبة: ٥٩].

فتأمل كيف جعل الإيتاء لله ولرسوله كما قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٥٩]، وجعل الحسب له وحده، فلم يقل: وقالوا: حسبنا الله ورسوله، بل جعله، كما قال تعالى: ﴿إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ﴾ [التوبة: ٥٩]، ولم يقل: إلى رسوله، بل جعل الرغبة إليه وحده، كما قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَعْتَ فَانصَبْ ﴿٧﴾﴾ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ﴿٨﴾﴾ فالرغبة، والتوكل، والإنابة، والحسب لله وحده، كما أن العبادة، والتقوى، والسجود لله وحده، والنذر والحلف لا يكون إلا لله سبحانه وتعالى. ونظير هذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [الزمر: ٣٦] فالحسب: هو الكافي، فأخبر سبحانه وتعالى أنه وحده كاف عبده، فكيف يجعل أتباعه مع الله في هذه الكفاية؟! والأدلة الدالة على بطلان هذا التأويل الفاسد أكثر من أن تذكرها هنا.

وقد فسّر شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى» ٣٠٦/١ الآية فقال: إن الله وحده حسبك وحسب من اتبعك من المؤمنين، ونسب هذا التفسير إلى جماهير السلف والخلف، وانظر «تفسير المنار» ٧٤/١٠.

وأما قوله: لا يجوز أن يقال: اشْفَعْ لي، وإنما يُقال: اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ، فقد نَزَعَ فيه إلى حديث عثمان بن حنيف الذي أخرجه الإمام أحمد ١٣٨/٤، والترمذي (٣٥٧٣)، والحاكم ٣١٣/١ أن رجلاً ضَرِيرَ البَصْرِ أتى النبي ﷺ، فقال: اذْعُ اللَّهُ أن يُعَافِيَنِي، قال: «إن شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ، وإن شِئْتَ أَخَزْتُ ذَاكَ، فهو خَيْرٌ» قال: اذْعُ، فأمره أن يتوضأ ويدعو بهذا الدعاء؛ «اللَّهُمَّ إني أسألك، وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ محمدٍ نبيِّ الرَّحْمَةِ، يا محمدُ إني تَوَجَّهْتُ بِكَ إلى رَبِّي في حاجتي هذه فَتَقْضَى لي، اللَّهُمَّ فَشَفِّعْهُ فِيَّ...» وإسناده صحيح صححه الترمذي، والحاكم، ووافقه الذهبي.

وجاء في «فتاوى» شيخ الإسلام ١٦٠/١ - ١٦١: واعلم أنه لم يكن النبي ﷺ، بل ولا أحدٌ من الأنبياء قبله شرعوا للناس أن يدعو الملائكة والأنبياء والصالحين، ولا يُستشفع بهم، لا بعد مماتهم ولا في مغيبهم، فلا يَقُولُ أحدٌ: يا ملائكة الله اشفعوا لي عند الله، سلوا الله أن ينصُرنا، أو يرزقنا، أو يهدينا... ولم يفعل ذلك أحدٌ من أصحاب النبي ﷺ، والتابعين لهم بإحسان، ولا استحَبَّ ذلك أحدٌ من أئمة المسلمين، لا الأئمة الأربعة ولا غيرهم، ولا ذكرَ أحدٌ من الأئمة لا في مناسك الحج ولا غيرها أنه يُسْتَحَبُّ لأحد أن يسأل النبي ﷺ عند قبره أن يشْفَعَ له. وفيها أيضاً ٢٣٣/١: وأما دُعاء الرسول، وطَلَبُ الحوائج منه، وطَلَبُ شفاعته عند قبره، أو بعد موته، فهذا لم يفعله أحدٌ من السلف، ومعلوم أنه لو كان قَصْدُ الدعاء عند القبر مشروعاً، لفعله الصحابة والتابعون، وكذلك السؤال به، فكيف بدُعايته وسؤاله بعد موته.

وشفاعته النبي ﷺ حَقٌّ لأُمَّته، كما هو ثابتٌ في الأخبارِ الصحيحة عنه ﷺ، أوردها الشارح في كتابه هذا، وعدد أنواعها، وذكر أن أهل السنة والجماعة يَقْرَؤُونَ بشفاعته نَبِيَّنَا ﷺ في أهل الكِبائر، وشفاعة غيره، لكن لا يَشْفَعُ أحدٌ حتى يَأْذَنَ اللَّهُ له، ويحدُّ له حَدًّا كما في الحديث الصحيح... فهو لم ينفرد بهذا المسألة عن أهل السنة والجماعة، بل هو متابعٌ لهم، وموافق لما انتهوا إليه.

وأما قوله في قول الشاعر: «لولا ما كان فلك لا ولا ملك»: إن إطلاق مثل هذا يحتاج إلى توقيف، فهذا حَقٌّ وصوابٌ، لأنَّ هذه المسألة مما لا تُدْرَكُ بالعقل،

فهي تفتقر إلى دليلٍ سمعي صحيح عن المعصوم في ما يُتْلَعُ به ﷺ عن ربِّه، وليس في هذه المسألة حديث صحيح يُعتمدُ عليه، ويوثقُ به، وما اشتهر على لسان بعضهم: «لَوْلَاكَ لَوْلَاكَ مَا خَلَقْتُ الْأَفْلَاكَ» ونسبته إليه ﷺ، فهو موضوع نصَّ على وضعه الإمام الصَّغاني في «موضوعاته» رقم (٧٨) وتابعه عليه العلامة الشوكاني في «الفوائد المجموعة» ص ٣٢٦، ورواه صاحب «اللآلي المصنوعة» ضمن حديث مُطوَّل عن سلمان بلفظ: «لولاك لما خلقت الدنيا» وحكم بوضعه.

وأما قوله: إن البشارة به في الزبور غير معلومة، فلأن هذه المسألة أيضاً تعتمد الخبر الصحيح الثابت عن المعصوم، ولم يثبت عند الشارح شيء من ذلك، والذي جاء في القرآن هو كونُ النبي ﷺ مُبَشَّراً به في التوراة والإنجيل، وكذلك في الأحاديث جاءت البشارة به في التوراة من حديث عبد الله بن عمرو، وعبد الله بن سلام، ولم يأت في الكتاب، ولا في السنة الصحيحة ما يدلُّ على أنَّ البشارة به ﷺ جاءت في الزبور، نعم ورد ذلك في «دلائل النبوة» للبيهقي ١/ ٣٨٠ - ٣٨١ أن وهب بن منبه قد ذكر في قصة داود النبي ﷺ وما أوحى إليه في الزبور: يا داود، إنه سيأتي من بعدك نبيُّ يُسمى أحمدَ ومحمداً، صادقاً سيّداً، لا أغضبُ عليه أبداً، ولا يُغضبني أبداً، وقد عَفَرْتُ له قبل أن يَغصيني ما تقدم من ذنبه وما تأخر. ووهب بن منبه روايته للمسند قليلة، وجُلُّ علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب.

وأما قوله: «إن لفظ العشق لا يُطلق في حقه ﷺ، لأنه الميل مع الشهوة» فلم نجد ذلك فيما انتهى إلينا من مؤلفاته، والمذكور في «شرحه» هذا ص ١٦٦: هو أن العشق لا يُوصفُ به الربُّ تعالى، ولا العبدُ في محبته ربِّه، وقيل في سبب المنع: عَدَمُ التوقيف، وقيل غير ذلك، ولعلَّ امتناعَ إطلاقه، لأن العشق محبةٌ مع شهوة.

قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٢٨: وقد اختلف الناس هل يُطلقُ هذا الاسم - أي: العشق - في حقِّ الله تعالى، فقال طائفة من الصوفية، لا بأس بإطلاقه، وذكروا فيه أثراً لا يثبت، وفيه: فإذا فَعَلَ ذلك عَشِقْنِي وَعَشِقْتَهُ، وقال جمهورُ الناس: لا يُطلق ذلك في حقه سبحانه وتعالى، فلا يُقال: إنه يَعْشَقُ، ولا يُقال: عَشِقَهُ عبده، ثم اختلفوا في سبب المنع على ثلاثة أقوال:

أحدُها: عدَمُ التوقيف بخلاف المحبة.

الثاني: أن العِشْقَ إفراطُ المحبة، ولا يُمكنُ ذلك في حَقِّ الربِّ تعالى، فإن الله تعالى لا يوصَفُ بالإفراط في الشيء، ولا يبلغ عبده ما يَسْتَحِقُّه من حُبِّه فضلاً أن يُقال: أفرطَ في حُبِّه.

الثالث: أنه مأخوذ من التغير، كما يقال للشجرة اللبابة التي تَحْضُرُ وتَضْفَرُ وتعلَقُ بالذي يليها من الأشجار: العِشْقَةُ، ولا يُطلق ذلك على الله سبحانه وتعالى.

وقال في «مدارج السالكين» ٢٩/٣: وفي اشتقاق العشق قولان:

أحدهما: أنه من العِشْقَةِ - مُحرَكَةٌ - وهي نبت أصفر يلتوي على الشجر، فشُبِّهَ به العاشِقُ.

والثاني: أنه من الإفراط، وعلى القولين، فلا يُوصَفُ به الربُّ تبارك وتعالى، ولا العبدُ في محبة ربه.

ونقل شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٨٠/٥ عن الإمام الطبري في رسالته «التبصير» التي كتبَ إلى أهل طَبْرِستان يشرحُ فيها ما تقلَّده من أصولِ الدين، قوله: وإن مما نعتقده تَرَكُ إطلاق تسمية العِشْقِ على الله تعالى، ويَبِينُ أن ذلك لا يجوز، لاشتقاقه، ولعدم ورودِ الشرع به، وقال: أدنى ما فيه أنه بدعةٌ وضلالةٌ، وفي ما نصَّ الله من ذكر المحبة كفايةً، فلعلَّ الشارح قد قاسَ النبي ﷺ في عدم جوازِ وصفه بهذا اللفظ بالله سبحانه وتعالى، لما يجبُ من توقيره وتعظيمه والتأدبِ معه ﷺ. وهذه اللفظة يُستقلُّ ظَلُّها في حقِّ أحدِ الناسِ فضلاً عن عَظَمائِهِم.

وأما قوله: إن الحَلْفَ بغيرِ الله فلا يجوز، فهذا مما لا خلاف فيه بين أهل العلم، فقد قال شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٣٣٥/١: وقد اتفق العلماء على أنه لا تنعقدُ اليمينُ بغيرِ الله تعالى، وهو الحَلْفُ بالمخلوقات، فلو حَلَفَ بالكعبةِ أو بالملائكةِ، أو بالأنبياءِ، أو بأحدٍ من الشيوخِ أو الملوكِ، لم تنعقدَ يمينه، ولا يُشرَعُ له ذلك، بل يُنهي عنه إما نَهْيُ تحريم وإما نَهْيُ تنزيه، فإنَّ للعلماءِ في ذلك قولين، والصحيح أنه نَهْيُ تحريم، ففي الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَضُمَّتْ»، وفي الترمذي ﷺ قال: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»، ولم يَقُلْ أحدٌ من العلماءِ المتقدمين: إنه تنعقدُ اليمينُ بأحدٍ من الأنبياءِ إلا

في نبينا ﷺ، فإن عن أحمد روايتين في أنه تَنَعَّدُ اليمينُ به، وقد طَرَدَ بعضُ أصحابه كابن عقيل الخلف في سائر الأنبياء، وهذا ضعيف. وأصل القول بانعقاد اليمين بالنبي ضعيف شاذ، ولم يُقَلَّ به أحدٌ مِنَ العُلَمَاءِ فيما نَعَلَمُ، والذي عليه الجمهورُ كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة أنه لا تَنَعَّدُ اليمينُ به كإحدى الروايتين عن أحمد، وهذا هو الصحيح.

وأما منعه التوسُّلَ بذاته ﷺ، فقد ذكر في «شرح» ص ٢٣٣ - ٢٣٥ مستند المنع، فليراجع، ولشيخ الإسلام في هذه المسألة كتابُ سماه «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» وهو غايةٌ في التَّفَاسَةِ، يذهب فيه إلى عدم جواز التوسل بذاته ﷺ، والشارح ﷺ متابعٌ له في هذه المسألة.

فهذه المسائلُ كما ترى، الحقُّ مع الشارح في كثيرٍ منها، وهي مسائلٌ قد بحثها غيرُ الشارح من أهل العلم، ووافقوا بذلك مذهبَ أهل السنة والجماعة، وهو في تنقيده لها مناضلٌ قوي عن الشريعة الإسلامية، وخدامٌ مُخلصٌ للكتاب والسنة، وعالمٌ مطلعٌ يتحرى الصواب من منابعه الأصلية، ولا يُضِدُّ حُكْمَهُ إلا بعد تبصُّرٍ وأناةٍ، وموازنةٍ، والذين عارضوه وانتقدوه لم يَبْلُغُوا مَبْلَغَهُ من العلم العميق، والنظر الدقيق، فما كان يجمل بهؤلاء القضاة أن يَحْمِلُوا عليه هذه الحملة النكراء، وأن يَشُوا به إلى السلطان، ويُعَرِّوهُ من المناصب التي كان يقومُ بها على خيرٍ وجهٍ، ويَحُولُوا بينه وبين تعليم الناس وإرشادهم، لو أنهم كانوا يَزِنُونَ أقواله بميزانِ العَدْلِ، ويتجرَّدون من العَصَبِيَّةِ، لكن يبدو أن هذا الحُطُّ قد رَسَمُوهُ لأنفسهم، واتَّخَذُوهُ أساساً للتنكيل بكل مَنْ يَنْسِبُ إلى شيخ الإسلام ابن تيمية، ويُفتي بأقواله التي أداها إليه اجتهاده.

فقد جاء في «الدرر الكامنة» ٣٧٤/١ في ترجمة الحافظ ابن كثير (٧٧٤) هـ: وأخذ عن ابن تيمية، ففتنَ بحُبه، وامْتَحَنَ بسببه.

وفي «إنباء الغمر» ٦١/٢ و٩٨: أن الشيخَ شمس الدين محمد بن خليل الجزري الحنبلي النصفي إمام مدرسة الضياء (٧٨٣) هـ عَزَّرَ وَضُرِبَ بسبب فتواه بشيءٍ من مسائل ابن تيمية، ثم مُنِعَ من الفتوى.

وفيه أيضاً ٨٣/٢: أن الفقيه يوسف بن ماجد ولي الدين المرادوي (٧٨٣) هـ

امْتَحَنَ بسببِ فتواه بمسائل لابن تيمية .

وفيه أيضاً ٤٢/٣ : أن زين الدين عَمْرُ بنَ سعيد القرشي البَلْخي الكتاني (٧٩٢) هـ امتحن بسبب المذهب التيمي .

وفيه أيضاً ١٧٦/٣ : أن الحافظ ابن رجب الحنبلي (٧٩٥) هـ قَدْ نُقِمَ عليه إفتاؤه بمقالات ابن تيمية .

وفي «الدُّرِّ الكامنة» ٣٠/٣ : أن الإمام علاء الدين بن أيوب المقدسي الملقب «عليان» (٧٤٨) هـ كان يُحِبُّ كلامَ ابن تيمية، ونَسَخَ منه الكثير، وله أشعار على طريقته في الاعتقاد، وأنه امْتَحَنَ وأوذِيَ بسبب ذلك .

وقد بقِيَ الشارحُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعْدَ هذه الكائنة ملازماً لبيته إلى سنة (٧٩١) هـ، ففي ربيع الأول من هذه السنة تَقَدَّمَ إلى الأمير سيف الدين يَلْبُغا بن عبد الله الناصري الأتابكي أحد كبار الأمراء بطلبِ وظائف وأن يُرَدَّ إليه اعتباره، فرسم هذا الأميرُ بردها إليه، وقد عارضَ في ذلكَ غريمه عليُّ الأكبرُ الذي أخذَ المدرسة الجوهريَّة منه، وحاولَ أن يُثَبِّتَ الأميرَ عن مرسومه الذي أصدره، ولكنه لم يُفْلِحْ، فلم يلتفتِ الأميرُ إلى قوله، وعاد الشارحُ إلى وظائفه، فَخَطَبَ بجامع الأفرم، ودَرَّسَ بالجوهريَّة .

#### وفاته :

وفي ذي القعدة من سنة اثنتين وتسعين وسبع مئة تُوفي الإمام العلامة صَدْرُ الدين عليُّ بن أبي جعفر، ودُفِنَ بسفح قاسيون، رَحِمَهُ اللهُ رحمةً واسعة .

## مصادر ترجمة الشارح وأخباره

- ١ - «تاريخ ابن قاضي شهبة» ص ٢١ و ٨٢ و ٨٩ - ٩١ و ١٠٥ و ١٣٩ و ٢٧١ و ٣٥٨ - ٣٥٩ تأليف تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن قاضي شهبة الأسيدي الدمشقي المتوفى سنة (٨٥١) هـ. تحقيق الدكتور عدنان درويش.
- ٢ - «إنباء الغمر بأبناء العمر» ٩٥/٢ - ٩٨ و ٥٠/٣ تأليف الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢) هـ وقد سماه أحمد، فأخطأه، وقد تابعه علي هذا الخطأ ابن العماد في «شذرات الذهب» وابن طولون في «الثغر البسام».
- ٣ - «الدليل الشافي على المنهل الصافي» ٤٦٥/١ تأليف جمال الدين أبي الحسن يوسف بن تغري بردي المتوفى سنة (٨٧٤) هـ.
- ٤ - «وجيز الكلام» وهو ذيل لـ«دول الإسلام» للذهبي تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة (٩٠٢) هـ نسخة خطية محفوظة في مكتبة كوبريلي باستانبول رقم (١١٨٩) تقع في (٢٢٨) ورقة وقد كتبت في حياة المؤلف، وعليها خطه في عدة مواضع. ذكره في وفيات سنة (٧٩٢) هـ.
- ٥ - «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة» تأليف جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة (٩١١) هـ.
- ٦ - «الثغر البسام في ذكر من ولي قضاء الشام» ص ٢٠١، تأليف شمس الدين محمد بن علي بن طولون الدمشقي الصالحي الحنفي المتوفى سنة (٩٥٣) هـ.
- ٧ - «كشف الظنون» ص ١١٤٣ تأليف مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي حاجي خليفة المتوفى سنة (١٠٦٧) هـ.
- ٨ - «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ٣٢٦/٦، تأليف أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن العماد الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة (١٠٨٩) هـ.
- ٩ - هدية العارفين ٧٢٦/١ تأليف إسماعيل باشا البغدادي المتوفى سنة (١٢٤٨) هـ، وذكره أيضاً في ٧١٩/١، فخلط بينه وبين أبيه، ونسب الشرح لأبيه علي بن محمد، وأرخ وفاته سنة (٧٤٦) هـ!.

## الطبعات السابقة لهذا الشرح

١ - الطبعة الأولى في سنة ١٣٤٩ هـ، في المطبعة السلفية بمكة المكرمة، طبعت بعناية العالم العلامة الشيخ عبد الله بن حسن آل الشيخ - رَحِمَهُ اللهُ - وأجزَلَ مشوَّبته. ذَكَرَ ناشِرُها: أنه لما كانت النسخة الخطية لشرح العقيدة الطحاوية التي جَرَى عليها الطبع كثيرة الغلط والتحريف، حيثُ إنَّها لم تُصَحَّحْ، ولم يُوجَد لها أصلٌ صحيح للمقابلة عليه، فقد اعتنى صاحبُ الفضيلة الشيخ عبد الله بن حسن بن حسين آل الشيخ بتصحيحه فَشكَّلَ لجنةً من المشايخ وطَلَبَ العلمَ النَّجديين والحجازيين لا يَقِلُّ عددهم عن العشرة، فقرئت على فضيلته بمسمع من المذكورين، فَصُحِّحَتْ بقدر الطاقة والاجتهاد.

قلنا: وهذه التصحيحات التي انْتَهَوْا إليها بحسبِ اجتهادهم لا نَعْرِفُ عنها شيئاً لأنه لم يَرِدْ في التعليقات ما يَدُلُّ عليها، أو يُشِيرُ إليها، ولو كان الأصل الذي اعتمده بين أيدينا، لأمكننا الوقوف على هذه التصحيحات، ومعرفة قدرها وقيمتها.

٢ - الطبعة الثانية طُبِعَتْ بمصر في دار المعارف سنة ١٣٧٣ هـ بتحقيق كبير المحققين في عصره الشيخ أحمد محمد شاکر رَحِمَهُ اللهُ وقد ذَكَرَ في مقدمته أنه لم يَجِدْ للكتاب مخطوطةً معتمدةً، حتى الأصل الخطي الذي طبعت عنه الطبعة السالفة لم يقف عليه، فاعتمدَ النسخة المطبوعة في مكة، فاجتهد في تصحيح كلام الشارح قَدَرَ الطاقة وقابلَ الأحاديث والآثار التي فيه على ما كان بيده من الأصول المنقول عنها. وكان رَحِمَهُ اللهُ يَتَمَنَّى أن يُوقِّفه اللهُ إلى أصل مُتَقَنٍ لهذا الكتابِ يكونُ عمدةً في تحقيقه وتصحيحه ليُخرجه إخراجاً سليماً.

٣ - الطبعة الثالثة بدمشق سنة ١٣٨١ هـ، نشرها المكتب الإسلامي بتحقيق جماعة من العلماء، وتخريج أحاديثها للشيخ ناصر الدين الألباني، وقد اعتمدَ في

هذه الطبعة على نسخة خطية حديثة العهد، كُتبت سنة ١٣٢٢ هـ، وهي نسخة كثيرة الأخطاء والتحريفات، مما دفع اللجنة القائمة على طبعه أن تَعْتَمِدَ طبعةَ الشيخ أحمد شاكر رحمته وتُثَبِّتَ زياداتٍ طفيفةً جاءت في هذه النسخة، وما جاء فيها من تحريفات وأخطاء، فقد صُحِّحَت بالاعتماد على طبعة الشيخ أحمد شاكر.

٤ - الطبعة الرابعة طُبِعَتْ بالشام سنة ١٤٠١ هـ بتحقيق وتخريج الشيخ شعيب الأرنؤوط، وقد اعْتَمَدَ في هذه الطبعة على نسخة الشيخ أحمد شاكر، لكنه استدرَكَ فيها أخطاءً وتحريفاتٍ وَقَعَت في مطبوعة الشيخ شاكر، وكان يعتمدُ في التصويب على المراجع والمظان التي بين يديه مما نَقَلَ عنه المصنّف، لكنه لم يُشِرْ إلى تلك التصويبات في التعليقات، ولا المصادر التي نقل التصويب عنها، مما أفقدها قيمتها العلمية.

٥ - الطبعة الخامسة طُبِعَتْ في مصر سنة ١٤٠٢ هـ بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة، نُشِرَت مكتبة المعارف بالرياض، وقد ذَكَرَ المحقق أنه عَثَرَ على مخطوط لهذا الشرح بمكتبة جلال الدين السيوطي بمحافظة أسيوط في صعيد مصر! وقال: وقد تكون هذه المخطوطة أكثر نسخ المخطوط دِقَّةً ووضوحاً ألفاظاً! ومع ذلك فلم يتخذها أصلاً، بل جَعَلَهَا في المرتبة الثانية، ورمز لها بحرف (ب)، واتخذ مطبوعة المكتب الإسلامي أصلاً، ورمز لها بحرف (أ)، وقارَنَ بين النسختين، وأثبتَ الفروق بالهامش كذا فعل، مع أن المنهج العلمي المتبع في التحقيق هو اتخاذُ الأصل الخطي أصلاً، والاعتماد عليه، وعدمُ الاعتداد بما طبع إلا عندما يُوجد في الأصل المعتمد تحريفٌ أو سقطٌ، يمكن تداركُه من المطبوع، فيؤخَذُ عنه، ويشار إلى ذلك.

ولم يَصِفْ هذه النسخة الخطية التي اعْتَمَدَهَا وصفاً دقيقاً يُنبئُ عن قيمتها ومنزلتها، وتاريخِ نسخها، ولا صور نماذج منها، تُعِينُ الباحثَ على التعرفِ عليها. وفي بعض ما قارَنَاهُ في هذه الطبعة تبيَّنَ أنه لم يتَّخِذْ طبعة المكتب الإسلامي أصلاً بل لَفَّقَ وأصلحَ، وبَدَّلَ مِنْ غيرها أشياءً دونما إشارةٍ إلى ذلك.

٦ - الطبعة السادسة طُبِعَت في بيروت سنة ١٤٠٥ هـ، نشر دار البيان، وذُكِرَ في صَفْحَةِ العنوان: حققه، وخرج أحاديثه، وعَلَّقَ عليه بشير محمد عيون، وقد

قمنا بمقابلة هذه المطبوعة على الأصل الذي اعتمده الناشر، فوجدنا خلافاً كبيراً بين الأصل المعتمد، وبين المطبوع، مما يدلُّ على أن هذه الطبعة لم يُراعَ فيها التحقيقُ العلميُّ المتقن، وأن الناشر قد لَفَّقها من الأصل الذي اعتمده، ومن طبعة شاكر، ومن طبعة مكة، ولم يُشِرْ في تعليقاته لا من قريب، ولا من بعيد إلى ما وَقَعَ في الأصل من الأخطاء غير القليلة، ونقص كثير من الكلمات وأحياناً زيادات انفردت بها.

وأما التعليقاتُ وتخريجُ الأحاديث، فعامَّتْها مأخوذةٌ من تحقیقات وتعليقات الشيخ شعيب الأرنؤوط المدونة في الطبعة الرابعة كما يتبيَّن من المقارنة بين الطبعتين.

## وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق

١ - النسخة الأولى: وهي المتخذة أصلاً، لأنها أقدم النسخ وأتقنها وأوضحها، وقد رُمز لها بـ(أ)، وهي المصورة عن الأصل الموجود في مكتبة المدرسة القادرية<sup>(١)</sup> ببغداد تحت رقم (٥٣٩).

وعدد أوراقها ثلاث مئة وتسع وثلاثون ورقة، مقاسها ١٤ × ١٩، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطرًا، وفي كل سطر اثنا عشرة كلمة تقريباً. وهي نسخة نفيسة، جليئة الخط، حسنة الضبط، منقولة عن نسخة المؤلف المقروء عليه في حياته<sup>(٢)</sup>، ثم قُوِيْلَتْ وُضِّحَتْ على نسخته بعد وفاته كَتَبَهُ كما هو مُثَبَّت في حواشي الأوراق (٥) و(٧) و(٩) و(١٠) و(١٥) و(١٨) و(٢٥) و(٣٠) و(٣٤) و(٤٤) و(٥٠) و(٥١) و(٥٤) و(٦٣) و(١١٣) و(١٢٦) و(١٨٦) و(١٩٠). ونص ما جاء في الورقة (١٨٦): بَلَّغَ مقابلةً على نسخة المصنف التي بخطه، وقرئت عليه، تغمده الله برحمته وإيانا أمين.

وفي حواشيتها تصحيحات غير قليلة، واستدراكات للسقط الذي وقَعَ أثناء النسخ، وقد ضُبِطَتْ معظم نصوص الأحاديث بالشكل.

(١) نسبة إلى الإمام العالم الزاهد الشيخ عبد القادر الجيلاني، إمام الحنابلة وشيخهم في عصره، وهي تقع في بغداد بمحلة باب الشيخ المعروفة في التاريخ العباسي باب الأرزج، وهي أصل خزانة مدرسة شيخ الحنابلة أبي سعد المبارك بن علي المخرمي البغدادي، التي تولّى التدريس بها تلميذه الشيخ عبد القادر حتى وفاته (٥٦١) هـ، فُنِسِبَتْ إليه. وتُسَجَّلُ هنا جليل الشكر وعظيم الامتنان إلى متولّي الأوقاف القادرية السيد الفاضل يوسف الكيلاني الذي قام بتصوير هذه النسخة والنسخة (ج) وتقديمها هدية لنا إسهاماً منه في خدمة العلم ونشره.

(٢) فقد فرغ من نسخها كاتبها سنة (٧٨٢) هـ، كما جاء في الورقة الأخيرة منها، أي: قبل وفاة المؤلف، بعشر سنين.

وجاء في الورقة الأخيرة منها ما نصّه: وَافَقَ الْفِرَاعُ مِنْ نَسْخِهِ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ ثَانِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ وَثَمَانِينَ وَسَبْعَةَ مِائَةٍ، عَلَى يَدِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى عَفْوِ رَبِّهِ الْقَدِيرِ عَمْرَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى الْحَنْفِيِّ، عَامَلَهُ اللَّهُ بِلُطْفِهِ الْحَفِيِّ، وَغَفَرَ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِجَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ آمِينَ.

ويؤخذ على هذه النسخة أنّ لوحة العنوان خُلُو من ذكر اسم الشرح والمؤلف<sup>(١)</sup>، وسقوط صفحة منها، وهي من الورقة التي تلي الورقة الثامنة، ووجود تحريفات غير قليلة في الأربعين ورقة الأخيرة، مما يدلُّ على أن المقابلة لم تكن دقيقة فيها.

٢ - النسخة الثانية: المرموز لها بـ(ب)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة لاله لي، الملحقة بالمكتبة السليمانية باستنبول تحت رقم (٢٣٢٠) ضمن مجموع يقع في (١٧٧) ورقة. مقاسها ١٥ × ٢١، وعدد السطور في كل صفحة (١٩) سطراً، وفي كل سطر (٢٠) كلمة تقريباً، وقد أثبت على الورقة الأولى منه أسماء ثلاثة كتب هي: «النور الساطع في شرح العقيدة الطحاوية» للإمام الفاضل منكوبرس، و«شرح العقيدة الطحاوية» للمولى الفاضل ابن العز الحنفي، و«الجواهر المضية في عقائد الحنفية». وقد تبين لنا بعد مراجعته أن الكتاب الثالث ليس فيه، وأنه لا يشتمل إلا على الشرحين الأولين، ويبدأ «شرح ابن أبي العز» من الورقة (٧٥) التي جاء فيها بخط كبير ما نصه «شرح الطحاوي» لابن العز، ثم أقحمت لفظاً «أبي» بخط متأخر ودقيق ومغاير، وباللون الأزرق بين «ابن» و«العز». وينتهي بالورقة (١٧٩)، فهو يشغل (١٠٤) ورقات من هذا المجموع، وقد كتبت بخط دقيق قريب من النسخ، تتعدّد قراءة غير قليل من جملته على غير المتمرس لتداخله، وعدم وضوحه.

وهي نسخة موثقة متقنة، قام بنسخها رجل من أهل العلم عن نسخة نقلت

(١) وربما يكون السبب في عدم ذكر اسمه على أكثر النسخ الخطية لهذا الشرح هو أنه - ككافة - قد وُشي به إلى السلطان كما تقدّم بيانه، ونسبوا إليه أشياء يُخيل إليهم أنها شاذة ومنكرة، مما حدا بالسلطان أن يأمر بتعزيره وعزله عن مناصبه، بحيث صار العامة ينفضون عنه، ويتخوفون من قراءة مؤلفاته، فكان النساخ يتعمدون حذف اسمه منها ليُقبل عليها الناس، ويغتم نفعها، وتتشر بين العامة.

عن خط المصنف، وقُوبِلَتْ عليه، ثم قوبلت على النسخة المنقولة عنها، فقد جاء في الورقة الأخيرة منه ما نصه: «نَجَزْتُ هَذِهِ النسخة من نسخة نُقِلْتُ عن خَطِّ المصنف ﷺ، وقُوبِلَتْ عليه، في ليلةِ الجمعةِ الغَراءِ المُسْفِرِ صباحها عن السابعِ من شهرِ الله المحرَّم الحرامِ افتتاحِ شهورِ عامِ ثلاثةِ وثمانينِ وثمان مئةً، فللَّهِ الحمدُ والمِنَّةُ، توفانا اللهُ تعالى على الكتابِ والسنةِ بمحمد، وآله، وصحبه، وتابعيه، وأزواجه، ودُرَيْتِه، وحِزْبِه كَتَبَ فقيرُ عَفْوِ اللهِ سبحانه هبةُ اللهُ أبو النصرِ عَبْدُ الوَهَّابِ بنِ أحمدِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ إبراهيمِ بنِ أبي نصرِ محمدِ بنِ عربشاهِ بنِ أبي بكرِ العثماني الأنصاري<sup>(١)</sup> الحنفي، عاملهم اللهُ الحَفِيّ، والمسلمين بكرمه الجلي، ولطفه الخفي، آمين».

وعلى هامش هذه الصفحة أيضاً ما نصّه: «قُوبِلَتْ على النسخة المنقولة منها، فصَحَّتْ والله الحمدُ والمِنَّة».

وهذه النسخة وإن كانت متأخرة عن نسخة (أ) لا تَقِلُّ عنها في الجُودَةِ والإِتقان، لولا أن كاتبها ﷺ شطَحَ قَلَمُهُ، فأسقط في غير ما موضع منه كلمة أو جملة، تدارك بعض ذلك في المقابلة على الأصل المنسوخ، وفاته شيءٌ غير قليل، نبهنا عليه في تعليقاتنا.

(١) هو عبد الوهَّاب بن أحمد بن محمد بن إبراهيم التاج بن الشهاب الطرخاني، ثم الدمشقي الحنفي، نزيل القاهرة، ويُعرف كأيهِ بابن عربشاه.

وُلِدَ في يومِ الثلاثاءِ ثامنِ عَشْرِي شوالِ سنةِ (٨١٣) هـ بحاجِ طرخانِ من دشتِ قبيجاق، ثم تَحَوَّلَ منها مع أبيه إلى توقات، ثم إلى حلب، ثم إلى الشام. وقرأ القرآنَ وغيره، وتدرَّبَ بأبيه في العربيةِ والفقهِ وغيرهما، وسمِعَ بقراءةِ أبيه على القاضي الشهابِ ابنِ الحَبَّالِ «صحيحِ مسلم»، وكذا سَمِعَ على عائشةِ ابنةِ الشرائحي، وعلى الحافظِ ابنِ حجر، ونابَ في قضاءِ دمشقِ والقاهرةِ مُدَّةً، ثم استقلَّ به في دمشقَ سنةِ ٨٨٤، ثم صُرِفَ عنه في شوالِ من السنةِ التي تليها، فَمَقَدِمَ القاهرةَ مُكثِراً التَّشْكِي من الديون التي تحمَّلها بسببه، فلم يَلْبَثْ أن وُلِيَ تدرِيسَ الفقهِ بالمدرسةِ الصرغتمشيةِ بالقاهرة، فلبِثَ بها إلى أن مات سنةِ (٩٠١) هـ. من تصانيفه «دلائلُ الإِنصافِ نظم مسائلِ طريقةِ الخِلافِ» يزيد على خمسِ وعشرين ألف بيت، و«الإرشادُ المفيدُ لِخالصِ التوحيدِ» نظم أيضاً، و«الجوهرُ المنضدُ في علمِ الخليلِ بنِ أحمد». مترجم في الصُّورِ اللامعِ» للسخاوي ٩٧/٥ - ٩٨، و«كشفُ الظنونِ» ٦٧ و٦٢٠ و٧٥٩ و٩٢٥ و١٠٥٦ و١٤٠٥ و١٧٩٦، و«شذراتُ الذهبِ» ٥/٨.

وربما تكون هذه النسخة منقولة عن نسخة (أ)، يُعزّز ذلك ويُقوِّيه ما جاء في الأصلين من التطابق والتوافق في الحواشي:

١ - فقد جاء في هامش الورقة (١٠) من (أ) ما نصّه: «ليس في النسخة الأصل «إن»، والظاهر أن نظم الكلام يحسن بها أو يتعين»، وهذا التعليق بنصه موجود في نسخة (ب) في الورقة (٨١).

٢ - وفي هامش الورقة (١٥): نسخة الأصل: «الله مخلصين له الدين» صح. والنص ذاته موجود في (ب) الورقة (٨٣)، وقد أثبت فوق كلمة «وقال» كلمة «صح».

٣ - وفي هامش الورقة (٤٠) من (أ) تعليق مطوّل، هو بعينه في هامش الورقة (٩٢) من نسخة (ب).

٤ - وفي هامش الورقة (٥٠) من نسخة (أ) حاشيتان، نص الأولى: في نسخة الأصل دؤاد بالهمز، والصواب تركُّ الهمز. ونص الثانية: أوس بن حَجْر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حُجْر بضم الحاء وسكون الجيم، والحاشيتان بنصهما في الورقة (٩٥) من نسخة (ب).

٥ - وفي هامش الورقة (١١٥) من نسخة (أ) حاشية مطولة منقولة عن السُهَيْلي، وهي بفضّها ونصّها موجودة في هامش الورقة (١١٥) من نسخة (ب).

٦ - وفي الورقة (١٩١) من (أ) حاشية نصها: بخط المؤلف ﷺ في اشتقاق اسم المُزجئة قولان، أحدهما: أنه من الإرجاء، والثاني: أنه من الرُّجاء، ولكن المشهور مرجئة بالهمز، وهو من الإرجاء، والمعنى قريب لاجتماع الكلمتين في الاشتقاق الأكبر. وهذه الحاشية بعينها في هامش الورقة (١٣٧) من نسخة (ب).

وقد انفردت هذه النسخة من بين النسخ بورود اسم الشارح مصرّحاً في موضعين منها:

الأول: في الورقة الأولى من المجموع.

والثاني: في بداية الشرح.

وهذه فائدة جدُّ عظيمة، أتاحت لنا معرفة الشارح الذي أنبّه أمره على غير واحدٍ من أهل العلم، وتوثيق نسبة الشرح إليه.

٣ - النسخة الثالثة: المرموز لها بـ(ج)، وهي مصورة عن الأصل الخطي

الموجود في المكتبة القادرية ببغداد، وعدد أوراقها (٢٣٣) ورقة، ومقاسها ٢١×١٤، وعدد السطور في كل صفحة (٢١) سطراً، وفي كل سطر (١٣) كلمة تقريباً، وقد كُتبت بخط نسخي واضح. وهي متأخرة عن سابقتيها، ومن المرجح أن تكون منقولة عن نسخة (أ)، فإن الصفحة التي سقطت من (أ) سقطت أيضاً من هذه النسخة، وموضعه من هذه النسخة في منتصف الوجه الثاني من الورقة (٦)، وكذلك لم يُدوّن في صفحة العنوان اسم الكتاب ولا مؤلفه كما هو في نسخة (أ)، وليس فيها ما يُشير إلى أنها قوبلت على الأصل المنقول عنه، ولذا وقّع فيها تحريفً وتصحيّفً، وسَقَطَ في أكثر من موضع منه غير قليل مما جعلها دون نسخة (أ) و(ب) في الجودة والضبط.

وجاء في الورقة الأخيرة منها ما نصّه: قد وَقَعَ الفراغُ من كتابته يومَ الأحد وقتَ الظهر يومَ الحادي والعشرين من شهر شوال على يد أفقر العباد، وأحوجهم إلى الله مُحَمَّد بن الحاج شهاب بن الحاج محمد بن يحيى التَّكْرِيْتِي. اللَّهُم اغفر له ولمن علّمه، ولمشايعه، ولمُسْتَكْتَبِيه، ولمن نَظَرَ فيه، ولجميع المسلمين، وذلك سنة ألف ومئتين وسبعة عشر سنة!

وجاء بِإِثْرِ ذلك في الورقة نفسها: انتقلت بالشراء الشرعي إلى أقلّ عبادِ الله الفقير المقرّ بالذنب والتقصير أحمد السويدي، غُفِي عنه.

وقد أصابت الرطوبة الورقة (١٨٩) و(٢٢٢) و(٢٢٣) فأفسدت بعض السطور، وانمحت كثير من الكلمات.

وجاء في الورقة (١٤) و(٥٥) و(٦١) و(٦٨) و(٧٩) و(٨٦) و(٨٧) و(١٠١) تعليقات على ما جاء في الشرح، معظمها منقول عن شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، قد تكون من الناسخ أو من غيره ممن نَظَرَ في هذا الشرح.

٤ - النسخة الرابعة: المرموز لها بـ(د)، وهي مصورة عن الأصل الخطي الموجود في مكتبة دخنة بالرياض تحت رقم (٣٥٢) وقف الشيخ محمد بن إبراهيم، وهي غفلت من اسم المؤلف، وجاء في لوحة العنوان ما نصّه: «شرح الطحاوية في العقيدة السلفية»، وشارحها شيخه عماد الدين إسماعيل بن كثير، ذكر في الكلام على الإيمان: سئل شيخنا الشيخ عماد الدين بن كثير.

وعدد أوراقها (٢٠٢) ورقة، مقاسها ١٤ × ٢٠، وعدد السطور في كل صفحة سبعة عشر سطراً، في كل سطر اثنا عشرة كلمة تقريباً. وخطها نسخي واضح مقروء منقوط، لكن ناسخها لم يكن بالمتقن، فوقع له تحريف وتصحيف غير قليل، صحح أكثره من قرأه أو قابله بأصله المنقول عنه، ثم أثبت ذلك في الحواشي، ولم تبيّن من هو صاحب هذه التصحيحات، لكنها تُنبئ عن ألمعية وعلم ومعرفة. وهي نسخة متأخرة، فرغ من نسخها سنة ١٢١٧ هـ. سليمان بن ملاً محمد بن ملاً عبد الرحمن بن ملاً عبد الله بن مرعي بن ناصر بن حسين المشهور بالسويدي، كما جاء في الورقة الأخيرة منه. وقد استفدنا من هذه النسخة في عدة مواضع كما هو مبين في تعليقاتنا.

## ما تمتاز به هذه الطبعة

- ١ - معرفة الشارح معرفةً قطعيةً تقضي على كل تردّد، وذلك:
  - (أ) بوجود اسمه على إحدى النسخ الخطية التي اعتمَدناها، وهي نسخة (ب).
  - (ب) الترجمة التي جاءت في «وجيز الكلام» للسخاوي، وفيها التصريحُ بنسبة هذا الشرح إليه.
  - (ج) وجودُ تشابه في الأفكار، والأسلوب، والحُجّة بين ما جاء في رسالته «الاتباع» وبين بعض ما جاء في هذا الشرح.
  - (د) النصُّ الذي جاء في «شرح الإحياء» ١٤٦/٢ للمرتضى الزبيدي، وفيه تصريحٌ بنسبة الشرح إليه، وهذا كان قد عَثَرَ عليه الشيخُ محمد نصيف - رَحِمَهُ اللهُ - وأرشد الشيخ أحمد شاکر إليه.
  - (هـ) تصريحُ صاحب «كشف الظنون» ص ١١٤٢ بنسبة الشرح إليه، وأخطأ صاحبُ «هدية العارفين» فنسب الشرحَ إلى أبيه علي بن محمد المتوفى سنة ٧٤٦هـ، ولقّب الأب بصدر الدين، وهو لقبُ ابنه.
  - (و) المسائل التي امتحنَ بسببها، وهي المذكورة في «تاريخ ابن قاضي شهبة» أكثرها موجودٌ في هذا الشرح.
- ٢ - إحالة كثير من المباحث التي جاءت فيه على المصادر التي أخذَ عنها.
- ٣ - إخراجُ النصِّ إخراجاً صحيحاً موثقاً كما كتبه المؤلفُ، وذلك بالاعتماد على أربع نسخ خطية، منها نسخة كُتِبَتْ في حياة المؤلف، وقُوبِلت على نسخته، وهي النسخة المرموزُ لها بـ(أ)، وبالرجوع إلى المصادر التي أخذَ عنها المؤلفُ، وبذلك أمكن تداركُ عدد غير قليل من الأخطاء والتحريفات التي وَقَعَتْ في الطبعات السابقة، مع الاستفادة مما فيها من تعليقاتٍ مفيدة.
- ٤ - التخريجُ المستوفى للأحاديث والآثار الواردة فيه، والحكم على كل

حديث بما يليق بحاله المأخوذ من صفة رواته من الصحة أو الحسن أو الضعف، وربما نذكر مع التخريج لفظ الحديث كما هو عند مُخرّجه، لأن الشارح ﷺ لا ينقلها في الغالب من مصادرها الأصلية، وإنما ينقلها بالواسطة وربما يكون من نقل عنه أثبتنا من محفوظه فيقع في روايتها تقديم وتأخير، واختصار وتصرف في اللفظ.

٥ - كُتِبَت الآيات في الأصل الذي كُتِبَ في حياة الشارح بقراءة إمام العربية والإقراء، الثقة الصدوق أبي عمرو بن العلاء البصري المتوفى سنة (١٥٤) هـ، لأن أهل الشام في عصر الشارح وقبل عصره كانوا يقرؤون بقراءته، وقد أثبتنا في طبعنا هذه قراءة حفص بن سليمان الكوفي، بروايته عن عاصم بن أبي النجود، لأنها القراءة المتداولة في عامة البلاد المشرقية، وعليها مصاحف الأمصار، وأثبتنا في التعليق قراءة أبي عمرو حفاظاً على الأصل، وكلا القراءتين صحيح ثابت، كما هو معروف عند أهل العلم بهذا الفن.

٦ - التعليق على بعض ما وهم فيه المؤلف من نسبة بعض الأحاديث إلى غير مُصنفيها، وعلى بعض ما ذهب إليه ﷺ من اجتهادات أو آراء ظهر أن الأولى خلافها، وقد استفدنا فيها من توجيهات سماحة شيخنا الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز حفظه الله، وجزاه عنا وعن المسلمين كل خير، فقد قرئت عليه بعض المشكلات، ورأى ضرورة التعليق عليها، وهي مواضع قليلة في الكتاب.

٧ - الإشارة إلى الموارد التي اقتبس منها الشارح تارة بالنص، وتارة بالمعنى.

٨ - التعريف بالأعلام تعريفاً موجزاً، والإحالة على مصادر ترجمتهم.

٩ - تعليقات متنوعة تشمل توضيح المعنى المراد من بعض الآيات المستشهد بها، وشرح الغريب، والألفاظ ذات المدلول الاصطلاحي، وتخريج الشعر، والتعريف ببعض الأماكن، وغير ذلك من الفوائد.

١٠ - إثبات عناوين فرعية بالهامش تُعرف بالبحث الذي يتناول الشارح.

١١ - صنع فهرس للآيات والأحاديث، والأشعار، والفرق، والأعلام،

والكتب، والبلدان.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الْحَمْدُ لِلَّهِ فَسْتَعِينَهُ وَتَسْتَغْفِرُ مِنْهُ وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ وَتَسْتَأْذِنُ مِنْهُ  
 وَأَعْلَى مِنْ ذَلِكَ اللَّهُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَلا هَادِيَ لَهُ وَلَا  
 مَنْ يَهْدِيهِ إِلَّا اللَّهُ وَكَلَّمَ بَشَرًا لَهُ وَلَمْ يَهْدِ لَهُ سَبِيلًا سِوَا سَبِيلِ  
 صَالِي الدِّينِ الْمَعْرُوفِ وَالْحَقِّ وَنَسِيَ كَثِيرًا مَا آتَى بَعْدَ فَاثِمَةَ  
 فَتَعْلَمُ بِأَصُولِ الدِّينِ أَسْرُؤَ الْأَيْلُومِ أَذْهَبُ الْعِلْمِ تَسْرُفُ الْمَعْلُومِ وَهُوَ الْعِلْمُ  
 بِالْأَكْبَرِ بِالنَّشِيبَةِ إِلَى فَعْلِهِ الْفَرْقُ وَهَذَا سَمِيُّ الْأَمَامِ أَبُو حَنِيفَةَ  
 عَلَيْهِ سَلَامٌ مَا قَالَ وَتَجِدُهُ فِي الْوَرِاقِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ الْمَعْلُومِ الْأَكْبَرِ  
 فِي عِبَادَةِ اللَّهِ كَلِمَاتٌ وَصُرُوفٌ وَنَهْيٌ إِلَيْهِ فَوْقَ كُلِّ صُرُوفٍ  
 فِي حَيَاةِ الْقُلُوبِ وَالْأَسْمَاءِ وَالْأَبَانِ يُعْرَفُ وَبِهِ  
 وَتَجِدُهَا وَأَفْطَحَ بِأَسْمَاءِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ وَيَكُونُ  
 كَلِمَاتِهِ أَيْهَا سَوَاءٌ وَيَكُونُ سَعْمًا بِمَا يَقْرَأُهَا إِلَيْهِ دُونَ  
 مِنْ سَائِرِ طَلْفَةٍ وَمِنْ الْمَجَالِ أَنْ تَسْتَقِلَّ الْعُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذَلِكَ  
 هُوَ أَذْكَاءُ عَلَى التَّصْبِيلِ فَأَقْصَتْ حَمَّةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ يَعْزِزَ  
 الرِّشْلَةَ مَعْرُوفِينَ وَالْبَيْدَ أَعْيُنَ وَلَمْ يَنْجِئِهِمْ مَسْتَشْرِينَ وَلَمْ يَرْحَمِ  
 مَنذَرِينَ وَجَعَلَ مَفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ وَزَيْدَةَ رِسَالَتِهِمْ مَعْرِفَةَ الْمَعْرِفَةِ  
 سَيِّئَاتِهِمْ بِأَسْمَاءِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ أَذْكَاءُ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ  
 مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلِّهَا مِنْ أَيْهَا إِلَى آخِرِهَا تَمَّ يَتَّبِعُ ذَلِكَ أَصْلًا

(i) الورقة الأولى من نسخة

في حيا تعريف الطريق الموصل اليه وهي شجرة الحياة  
 ونهجه والثاني تعريف السالكين فالهجرة اليه  
 نعم المقدم فاعرف الناس بالله عز وجل انهم الطريق الموصل  
 واعرف في حال السالكين عند القدوم عليه فلهذا سمي ايدي  
 على رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام  
 رآه عليه فقال تعال في الروح من علي من سائر عبادي  
 تعال وكذلك وجبت لكل روح من الذين افاض الله  
 ولا الايمان ولكن جعلناه نوراً يهدي به من يشاء من عباده  
 يهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما  
 الارض الا الاله تصير الامور ولا روح الا بما احياها الروح  
 والاي الاستنظام به وهو الشفاكم قال تعال قل هو المدين  
 فواهدى وشفا فهو وان كان هدى وشفا مطلقاً لكن لما  
 ان المنفع بذلك هم المؤمنون خصوصاً بالذكر والله تعالى ارسل  
 رسوله بالهدى ودين احق فلا هدى الا بما احياه ولا ريب انه  
 على كل اعدان ثوبن مما احياه الرسول كما انا عايناه مجلوا ولا  
 من معرفة ما احياه الرسول على التفضل في حق الكفاية  
 ان ذلك اخل في تبليغ ما بعث الله به رسوله صلى الله عليه وسلم  
 ان وعقله وفتنه وعلم الكتاب والحكمة وعظم الذكر والوجاهة  
 في اجبر الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعاء الى سبيل الله

القولين المذكورين وذلك بحسب حال الحكم فإنه ان اعتقد ان الحكم  
 بما انزل الله غير واجب وانما يحز فيه او اشتهان به مع يقينه  
 انه حكم الله فهذا كفر كبير وان اعتقد وجوب الحكم بما انزل الله عليه  
 في هذه الواقعة وعدل عنه مع اعترافه بأنه شئ للفقير بهذا  
 عاصر ويسمي كافرا مجازا او كفرا اصغروا ان جهل حكم الله فيها  
 مع بدل جهده واستفراغ وسعده في معرفه الحكم واخطاه فهذا  
 له حكم الخطي وان اراد الشيخ رحمه الله بقوله ولا نقول لا يضر  
 مع الايمان ذنب لمن علمه مخالفة المرجئة وشبهتهم كانت  
 قد وقعت لبعض الاولين فانفق الصحابة على قتلهم ان لم يتوبوا  
 من ذلك فان قدامه ابن عبد الله شرب الخمر بعد تحريمها صبي  
 وطائفة وما ولو اقره تعالى ليس على الذين امنوا وعملوا الصالحات  
 جناح فيما طعموا اذا لما اتقوا وامنوا وعملوا الصالحات الا به  
 فلما ذل ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه اتفق هو وعلى بن ابي  
 طالب وسائر الصحابة على انهم ان اعترفوا بالخمر جلدوا وان  
 اصرواعل استحلها قتلوا وقال عمر لقدامة اخطات استك  
 الحفرة اما انك لو اتقيت وامننت وعلت الضاحيات لم تشرب الخمر  
 وقد ان هذه الآية نزلت بسبب ان الله سبحانه لما حرم الخمر

هجر

١٠١٠  
 ١٠١٠  
 ١٠١٠

لمع

وكلز

وكان تحريمها بعد وقوعه اذ قال بعض الصحابة فليقع احكامنا  
 الذين ماتوا وهم يشربون الخمر فانزل الله تعالى هذه الآية بين  
 فيها ان من طعم النبي ذاك حال التي لم يحرم فيها ولا جناح عليه اذ ا  
 كان من المؤمنين المنفقين المصلحين كما كان من امر استقيا ان بيت  
 المقدس ثم ان اولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعلما انهم لخطا وا  
 وايضا من التوبة فكتب عمر الى قدامه يقول له حم تنزل الكتاب  
 من ايدى العزيز العلم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب  
 ما درى اي ذنبك اعظم استحل لك المحرم اولا لم يأسل من طعمه  
 ثانيا وهذا الذي اتفق عليه الصحابة وهو متفق عليه بين ائمة  
 الاسلام قولهم ويرجوا للمحسنين من المؤمنين ان يعفو  
 عنهم ويبدلهم اجرة برحمتهم ولا يمان عليهم ولا يشهد لهم باجبة  
 ونسفة لمنسبهم ونحاف عليهم ولا تعظمهم وعمل المؤمن ان يعتقد  
 هذا الذي قاله الشيخ رحمة الله في حقه وفي حقه غيره قال  
 تعالى اولئك الذين يدعون يبتغون الي ربهم الوسيلة ايهم اقرب  
 ويرجون رحمة ويخافون عذابه ان عذاب ذلك كان محذورا  
 وقال تعالى فلا تخافوهم واطفون ان كنتم مؤمنين وقال تعالى  
 واباي فليفتون واباي فارهبون فلا تخشوا الناس واخشون

بلغ معاملة على من المصنف  
 التي تحفظون عليه بحمد الله  
 قال برحمته والذرا ابر

لا يعزبون لعقليات ولا يفهمون الشعيات وكل ذلك ضللا  
 وتضليل عن شوا السبيل نسأل الله السلامة والعااد  
 من هذه الاقوال الواضحة المفضية بقايلها الى الجاوه شيم  
 وذكر من نعرة عما صفوا وسلام على المرسلين والحمد لله  
 وآلوه الصالحين من شجرة يوم الخميس من ربيع الاول  
 سنة اربعين ومائتين على يد العبد الفقير الى الله  
 العزيز عمر بن محمد بن احمد بن يحيى الكندي  
 حفي وعذرة له ولو اذبه وحسن المستمع اسن  
 في الكوردر العالم فضل الله على من شمر والحمد لله  
 وآله وصحبه وسلم دائما الى الابد  
 مال الله ونعم الوكيل

(الورقة الأخيرة من نسخة (1))

المصطفى بن ابي

شرح عقايد طحاوي

شرح العقيدة الطحاوية  
رحم الله من كتبها

شرح العقيدة الطحاوية  
للمصطفى بن ابي  
الاصمعي

البرهان الساطع  
شرح العقيدة الطحاوية  
للمصطفى بن ابي  
الاصمعي

المجموع المبارك

مكتبة



Sileymaniye Kütüphanesi	
Kisim	Laleli
Yeni No	
Eski Kayıt No	12320

لوحة عنوان المجموع الذي فيه نسخة (ب)

شرح الطحاوي  
لابن العزير

عنوان نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا  
 أن هدانا الله ونحن نشكركم ونستغفر من غفرت لنا الله فسرور انفتنا ونر شيا زوالنا  
 من بعد انصلا حصل له ونر ضللا فلا مادي له ومن بعد ان الاله الاله هو صرح له  
 ومن بعد ان رسدنا محمد اعبد ورسوله صل الله عليه واله وصحبه وسلم سلمهم اما بعد  
 فانه لما كان على اصول الدين اشرف العلوم انشرف العلم بشرف المعلم وفيه الفقه الاكبر  
 بالنسبة الى فقه الفروع ولهذا سمي امام اليرضية وحده الله ما قاله وحده اوراق  
 من اصول الدين الفقه الاكبر وحاجه العباد اليه في كل حاجه ومن بعد ان الاله هو صرح  
 لانه الاصل في العلوم والاعمال والاطاعة لله ان يعرفه ويعبده وما طاع باعماله وعبادته  
 وانعالمه ويكون مع ذلك كله احب اليه ما سواه ويكون سعيه فيما يقرب اليه دون غيره  
 سعيه برطمة وحس الحمال ان تستغفر العفول منه فذلك اذ الله عمل التفتيل فانضت  
 رجة العزير الرحم ان بعث الرسل به معرفته واليه داعين وطلب احابهم مستغفره ولم  
 خالفهم فبندوه وحصل معناه دعوتهم وزيده رسالته معرفه المصود سبحانه باسمه  
 وصغابته وافعاله ان يظهر المرفوع بين مطالبه رساله كل من اذ لا اقر بما يفتقر ذلك  
 اصلا عظيم ان صرحا تعريف الطريق الموصل اليه وهو سرية المتضمنه لافه ونسبه والتماني  
 تعريف المسالكين اليه بعد الوضوح اليه الغيم المقدم فاعرف اننا من الله عز وجل انتم تعلموا  
 اليه واخرهم على المسالكين عند القدوم عليه وهذا سعي الله ما انزل على رسول روحا لتوقف  
 اكساة اخصيته عليه ونورا لتوقفا لهداية على معاليها ياتي الروح من الله ان يسلم على  
 وقالوا ولذا اوضحنا الله وحسن العزما ما كتبت تدرك الحجاب والامان ولكن جعلناه  
 نورا مني من نسا مني وما وانك بعد المصراط نسقم من المسالمة اليه ما لي السوا ما لي

الورقة الاولى من نسخة (ب)





في دعواته لرب العالمين الرحيم

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ولشهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأنشهادة أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا أتينا به فأنه لما كان علم أصول الدين أشرف العلوم إذ شرف العلم بشرف المعلوم وهو الفقه الأكبر بالنسبة إلى فقه الفروع ولهذا سمي الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى قاله وجمعه في أوراق من أصول الدين الفقه الأكبر وحاجته العباد إليه توفيق كل حاجته ورضوانهم إليه توفيق كل ضرورة لأنه لا حياة للقلوب ولا نعيم ولا طمأنينة لأبدان تعرف ربها وسجودها وقاطرها باسمائه وصفاته وأفعاله ويكون سبدها ذلك أحب إليها مما تحبها ويكون سببها فيما يقربها إليه دون غيره من سائر خلقه ومن المحال أن تستغل العقول بمعرفة ذلك وأدراكه عما التفصيل فاتفقت رحمة العزيز الرحيم أن يعث الرسل به معرفين بالله وأعيان ولمن حاجهم مبشرين ولن خالفهم منذرين وجعل مفتاح دعوتهم وزيادة رسالتهم سرية العبادة بجمانه باسمائه وصفاته وأفعاله إذ على هذه المعرفة ينشأ مطالب السالكين كلها من أولها إلى آخرها ثم يتبع ذلك أصلاً من عظيمها من أحدها تعريف الطريق الموصل إليه وهي ثمينة المنقضية لا مره ونهية والثاني تعريف الأركان التي هي من أصول الدين من النعيم القيم فأعرف الناس بالله عز وجل أشبههم للطريق إليه وأعزهم مجال الأركان عند القدر عليه ولهذا سمي الله ما أنزل على رسوله روحاً لتعرف لحيوة الحقيقة عليه ونور التوفيق الهداية عليه فقال الله تعالى في الرقعة على من شاء من عباده

وقال تعالى

وقال تعالى وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا كما كتبنا  
 والايان ولكن جعلناه نورا هدى به من نشاء من عبادنا الا لغيره  
 وانك لتهدى على صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض  
 الا الى الله تصير الامور فلا روح الا فينا جابر الرسول ولا نور الا في الاستعانة  
 به وهو الشفا كما ارتعاى قوله الذين اسوا هدى وشفا فهو وان كان هدى  
 وشفا مطلقا لكن لما كان المتفهم بذلك هو المؤمن خصوصا  
 نقلنا له لرسوله هدى ودرهم الحق فلا هدى الا به  
 عو لهما تميز رسولنا عما سواه محملا ولا ريب ان  
 . قال رسولنا صلى الله عليه وسلم في الكفاية فان ذلك اخذ في تبليغها  
 بعقله برسوله وبما اخذ في تدبر القرآن وعقله وفهم وعلم الكتاب  
 والحكمة وحفظ الذكر والدعاء الى الخير والامر بالمعروف والنهي  
 عن المنكر والدعاء الى سبيل الرب بالحكمة واللوعظة الحسنة والمجادلة  
 بالتي هي احسن وبمخ ذلك ما اوجبه الله على المؤمنين فهو واجب على الكفاية منهم  
 واما ما يجب على اعيانهم فهذا يتنوع بتنوع قدرهم وحاجتهم  
 ومعرفةهم وما امر به اعيانهم ولا يجب على العاجز عن سماع بعض  
 العلم وعن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك ويجب على من سمع النصوص  
 وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها ويجب على المفتي و  
 المحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك وينبغي ان يعرف ان عامة من  
 صدقوا هذا الباب او عجزوا عن معرفة الحق فانما هو لتفريطه في اتباع  
 ما جاء به الرسول وترك النظم والاستدلال الوصل الى معرفة فلما  
 اعرضوا عن كتاب الله صلوا كما قال تعالى فانما اياي اتيتكم مني هدى فمن اتبع

انما الرسول بين الزوال بالضرورة التي هي في كل يوم  
 في كل يوم من زمانها المشكوك من ضرورة غير ما يجمل الفوق المذكور  
 نعم من من يتولى يوم معاني الدنيا ومنهم من يتولى ما وراءها  
 يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله ابتليكم بالمال والنفوس  
 وان الرسول ابليس لم يعلم بل من عرفه لا يخفى عنكم انما  
 عولوا على ما صنعوا وما اوتوا الا انما واتاهم بالبرين  
 ذلك من اجل انهم لم يذكروا انما اتوا به من غير ان  
 اللواتي انفسهم في الدنيا ما اوتوا به بخلاف ما

في قوله الله سبحانه وتعالى  
 وقد فرغوا من كل شيء يوم الاحد وحسبوا انفسهم انهم  
 من خصم الله عز وجل فاذقوا العذاب ولعنوا في  
 الدنيا والآخرى  
 انهم لم ينظروا في جميع السبل  
 وقد فرغوا من كل شيء

انفسهم بالشر او الشرير  
 الا ان الله تعالى انعم  
 للمؤمنين والذين  
 عملوا الصالحات  
 عفر عنهم

اللوحه الاخيره من نسخه (ج)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المستعين وشتغره ونعوذ بالله من شرور  
انفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل ومن  
يضل فلا هادي له ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له

وشهد ان سيدنا محمد رسول الله عليه وعلى اله وصحبه وسلم  
تسليما كثيرا أما بعد فإنه لما كان علم اصول الدين اشرف العلوم  
لاشرف العلم يشرف المعلوم وهو الفقه الاكبر بالنسبة الى فقه  
الفرع ولهذا سمي الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى ما قاله  
وجمعنا فاوراق من اصول الدين الفقه الاكبر وجاهة العباد  
اليه فوق كل حاجة وضرورتهم اليه فوق كل ضرورة ولا حياة  
للعقوب ولا نعيم ولا طمانينة الا بان تعرف ربها ومعبودها  
وفاطرها باسمائه وصفاته وافعاله ويكون به ذلك كله لاجلها  
مما سواه ويكون سميها فيما يقر بها اليه دون غيره من سائر علة  
ومن الخلال تستعمل العقول بمعرفة ذلك وانما ذلك على التفصيل  
فانصتة رحمة العزيز الرحيم ان بعث الرب اليه معرفين واليه داب  
ولن اجابهم مبشرين ولن مخالفهم منذرين وجعل مفتاح  
دعوتهم وزينة رسالتهم معرفة المعبود سبحانه باسمائه  
وصفاته

الورقة الاولى من نسخة مكتبة بختة



يرون ميون طرية حواء ويستعملون في قمع العياء والوجع كثيرا من الزهد والسادة التي احدها  
 فورد والفرق بينه وبين الذي هو طرية السبابة وحرية القهليل اما السبابة في قولهم  
 اهل الروم والقيصر اهل الفريز والثاويرا فاهل الروم والقيصر هم الذين سبوا اليه الانبياء  
 عن الله واليوم الامم بالخير والارباب ويرى مطا بقوله في قوله الله سبحانه وتعالى  
 يتوكلون به انه عهده شئ عظيم كبير من الامم انما قالوا انهم انتم محسوسون وعقبا محسوسا  
 في ذلك واه كاه كاه باقر وان كان الامم ليس كذلك لان معنى الجهور لا قد وضع ابن سينان قالوا في معنى  
 كذب الصفة الجهورية  
 هذا الفصل انما اهل القريز والثاويرا هم الذين يقولون انه الانبياء انتم صلبه ان قوت  
 الامم هو التي تنس في مكرها ما علمناه بقوله ثم يجتهدون في تارة في ذلك ان قال  
 وما يوافق زبيران في التاويلات ولهذا كان الاثر في الامم من ان يقولوا انهم  
 ان يروا كذا وغاية ما علمه برامضان احتمال اللفظ واما اهل القهليل الذين  
 قوتهم الانبياء واتباع الانبياء جاهلون ضالون لا يعرفون ما اراه الله وحقه من ستر  
 البات والاقوال الانبياء وموتهم يجوز ان يكون للغة تاويل لا يسلوا الله لا يبدون في الاخذ  
 ولا يفتن من الانبياء فضلا عن الصحابة والتابعين علم احسانه وان هو اسلم عليه وسلم  
 كاه يقر الرحمن على امره استوى اليه يصعد الكمال ليطيب ما سئل ان شجرة ما خلقت  
 يبري وحوك لا عرفه من هذه الايات بان معناها ان سرى قلت على امره الله قال  
 ويظنون ان هذه الايات من قولهم من يقول ان الله با خلقه من خلقه الظاهر  
 المفهوم ولا يعرف احد الا الله من قولهم من يقول بل يجرى على ظاهرها ويجعل  
 رعا في هذا فلا يعلم تاويلها الا الله فيتناقضون حيث اشبهوا طاروا في خلقه  
 ظاهرها وتلاوه هذا انها تحمل على ظاهرها وهو لا يشتركون في التاويل بالرسول  
 لم يبين المراد بالضموم التي يجعلونها من كلامه او مستأبهم ولهذا يجعل كل من يقول  
 من مضمون غير ما يجمل الفرق الاضرب شكلا ثم من يقول انهم معانيها ايضا  
 ونظم

الورقة الاخيرة من نسخة مكتبة بخنة

اللهم زدني علما واوسع عليا واحال اليها ما على الاطراف المتشعبة حتى لا يتركها احد  
 من المصنفين ثم استكرهت في ذلك الرسول علي ما بين ايدينا من النيات والاشياء ثم لا يترك  
 القنات والاشياء من القنات وكل ذلك من اجل تفصيل عن سواه السبيل اسأل  
 الله العزة والجلال من هذه الاقوال الواهية المتفحمة بما فيها من الغاوية  
 سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسعدك على المرسلين  
 والحمد لله رب العالمين قد وقع النزاع في تقسيم هذه  
 الفسفة في يوم الاحد في سنة ١٢١٢ في سنة  
 الف وثمانين واربعمائة عشر على  
 صاحبها الفصل السادس والاربعون  
 على باب الفسفة التي هي سنانا  
 من سنانا في سنة الف وثمانين  
 صدره من امر علي بن ابي طالب  
 من سنانا في سنة الف وثمانين  
 ففقهه في كل امر من العلم  
 وان علمه في كل امر من العلم  
 من سنانا في سنة الف وثمانين  
 من سنانا في سنة الف وثمانين

١٢١٢

مكتبة  
 رقم التفسير  
 ٤٥٢  
 ١٦  
 التاريخ ١٥ / ٤ / ١٢٩٢

# شَرْحُ الْعُقَيْدِ الطَّائِفَةِ

تأليف

الإمام القاضي علي بن عيسى بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي

المتوفى سنة ٥٧٩٢ هـ

حققه وعلق عليه وخرجه احاديثه وقدم له

الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي  
شعيب الأرنؤوط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## حسبي الله ونعم الوكيل<sup>(١)</sup>

الحمدُ لله، نستعينه ونستغفره، ونعوذُ<sup>(٢)</sup> بالله من شرورِ أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضلَّ له، ومن يضلِّل، فلا هادي له. وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وَحْدَهُ لا شريكَ له، وأشهدُ أن سيدنا مُحَمَّدًا عبْدُهُ ورسولُهُ، صَلَّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليماً كثيراً.

علم أصول  
الدين أشرف  
العلوم

أما بعدُ: فإنه لما كانَ علمُ أصولِ الدينِ أشرفَ العلومِ، إذ شَرَفَ العِلْمُ بِشَرَفِ المَعْلُومِ، وهو الفِئَةُ الأكبرُ بالنسبةِ إلى فقه الفروع، ولهذا سَمِيَ الإمامُ أبو حنيفةَ رَحِمَهُ اللهُ عليه ما قالَهُ وَجَمَعَهُ في أوراقِ مِنْ أصولِ الدينِ: «الفِئَةُ الأكبرُ»<sup>(٣)</sup> وحاجةُ العبادِ إليه فَوْقَ كُلِّ حاجةٍ، وضرورتُهُم إليه فَوْقَ كُلِّ ضرورةٍ، لأنَّهُ لا حياةَ للقلوبِ، ولا نعيمَ ولا طمأنينةَ، إلاَّ بأنْ تُعْرِفَ رَبَّهَا وَمَعْبُودَهَا وفَاطِرَهَا بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، ويكونَ مع ذلكُ كُلُّه أَحَبَّ إليها مِمَّا سِوَاهُ، ويكونَ سَعِيهَا فيما يُقَرِّبُهَا إليه دُونَ غيرِهِ من سَائِرِ خلقِهِ.

وَمِنَ المُحَالِ أن تَسْتَقِلَّ العُقُولُ بِمَعْرِفَةِ ذلكُ وإدراكِهِ على التَّفصِيلِ،

(١) في (ب): بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم. وفي (ج): بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وبه نستعين.

(٢) في (ب): نعوذ.

(٣) هو رسالة صغيرة الحجم منسوبة إلى الإمام أبي حنيفة تتضمن معتقد أهل السنة والجماعة وقد طبعت في الهند بمفردها، ومع شرحها المنسوب للإمام أبي منصور محمد بن محمد الماتريدي السمرقندي المتوفى سنة (٣٣٣) هـ، وقد طبعت أيضاً بمصر مع شرحها للإمام العلامة الفقيه المحدث علي بن سلطان القاري الهروي المكي المتوفى سنة (١٠١٤) هـ، وفي هذا الشرح نقول كثيرة عن شرح ابن أبي العز هذا، لكنه لا يصرح باسمه.

فَأَقْتَضَتْ رَحْمَةُ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ أَنْ بَعَثَ الرَّسُلَ بِهِ مَعْرِفِينَ، وَإِلَيْهِ دَاعِينَ، وَلِمَنْ أَجَابَهُمْ مَبْشُرِينَ، وَلِمَنْ خَالَفَهُمْ مُنْذِرِينَ، وَجَعَلَ مِفْتَاحَ دَعْوَتِهِمْ، وَزُبْدَةَ رِسَالَتِهِمْ مَعْرِفَةَ الْمَعْبُودِ سُبْحَانَهُ بِأَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ، إِذْ عَلَى هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ تُبْنَى مَطَالِبُ الرِّسَالَةِ كُلُّهَا مِنْ أَوْلَاهَا إِلَى آخِرِهَا.

ثُمَّ يَتَّبِعُ ذَلِكَ أَصْلَانِ عَظِيمَانِ:

أحدهما: تَعْرِيفُ الطَّرِيقِ الْمُوصِلِ إِلَيْهِ، وَهِيَ شَرِيعَتُهُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِأَمْرِهِ وَنَهْيِهِ.

والثاني: تَعْرِيفُ السَّالِكِينَ مَا لَهُمْ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنَ النِّعَمِ الْمَقِيمِ.

فَأَعْرَفَ النَّاسَ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَتْبَعَهُمْ لِلطَّرِيقِ الْمُوصِلِ إِلَيْهِ، وَأَعْرَفَهُمْ بِحَالِ السَّالِكِينَ عِنْدَ الْقُدُومِ عَلَيْهِ، وَلِهَذَا سَمَّى اللَّهُ مَا أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ رُوحًا، لِتَوْقُفِ الْحَيَاةِ الْحَقِيقِيَّةِ عَلَيْهِ، وَنُورًا لِتَوْقُفِ الْهَدَايَةِ عَلَيْهِ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَلْقَى الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [المؤمنون: ١٥]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ<sup>(١)</sup> وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٦﴾ صِرَاطٍ اللَّهُ الَّذِي لَكُمْ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ آيَاتٍ إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ ﴿٥٧﴾﴾<sup>(٢)</sup>

أعـرف  
الناس بالله  
أتبعهم للطريق  
الموصل إليه

(١) قال ابنُ الجوزي في «زاد المسير» ٢٩٨/٧: قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتُمْ تَدْرُونَ مَا الْكِتَابُ﴾ وذلك أنه لم يكن يعرف القرآن قبل الوحي، (ولا الإيمان) فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه بمعنى الدعوة إلى الإيمان.

والثاني: أن المراد به شرائع الإيمان ومعالمه، وهي كلها إيمان، وقد سمي الصلاة إيماناً، بقوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾ هذا اختيار ابن قتيبة، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة.

والثالث: أنه ما كان يعرف الإيمان حين كان في المهد، وإذا كان طفلاً قبل البلوغ، حكاه الواقدي. والقول ما اختاره ابن قتيبة وابن خزيمة. وقد اشتهر في الحديث عنه - ﷺ -: أنه كان يوحد الله، ويُبغض اللات والعزى، ويحج ويعتمر، ويتبع شريعة إبراهيم، ﷺ. قال الإمام أحمد بن حنبل - رحمه الله -: من زعم أن النبي ﷺ كان على دين قومه، فهو قولٌ سوء، ليس كان لا يأكل ما ذبح على النصب؟..

(٢) انظر «التفسير القيم» ص ٤٣٤ للإمام ابن القيم رحمه الله.

[الشورى: ٥٢، ٥٣]، فلا رُوحَ إلا فيما جاء به الرسولُ، ولا نورَ إلا في الاستضاءة به .

وهو الشفاء كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً﴾ [فصلت: ٤٤]. فهو - وإن كان هُدى وشفاء مطلقاً - لكن لما كان المُنتَفِعُ بذلك هُمُ المؤمنِينَ، خُصُّوا بالذكر .

والله تعالى أرسلَ رسوله بالهُدى ودين الحق، فلا هُدى إلا فيما جاء به .

وجوب الإيمان  
المجمل على  
كل أحد

ولا ريبَ أنه يَجِبُ على كُلِّ أحدٍ أن يُؤمِنَ بما جاء به الرسولُ إيماناً عاماً مُجَمَّلاً، ولا ريبَ أن معرفة ما جاء به الرسولُ على التفصيل فَرَضٌ على الكِفاية، فإن ذلك في تبليغ ما بَعَثَ اللهُ به رسوله، ودَاخِلٌ في تدبُّر القرآن وَعَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، وعِلْمِ الكِتَابِ والحِكمة، وحِفْظِ الذِّكْرِ، والدُّعَاءِ إلى الخَيْرِ، ٢ والأمرِ بالمعروف، والنَّهْيِ عن المنكر، والدُّعَاءِ إلى سبيلِ الرَّبِّ بالحِكمة والموعظة الحسنة، والمُجَادَلَةِ بالتي هي أحسن<sup>(١)</sup> ونحو ذلك ممَّا أوجبه اللهُ على المؤمنِينَ، فهو واجبٌ على الكِفاية منهم .

وأما ما يَجِبُ على أعيانهم، فهذا يَتَنَوَّعُ بِتَنَوُّعِ قُدْرِهِمْ، وحاجتِهِمْ ومَعْرِفَتِهِمْ وما أَمَرَ به أعيانهم، ولا يَجِبُ على العاجز عن سَمَاعِ بعض

(١) للإنسان ثلاثة أحوال، إما أن يعرف الحقَّ ويعمل به، وإما أن يعرفه ولا يعمل به، وإما أن يجحدَه. فصاحبُ الحال الأول: وهو الذي يُدعى بالحكمة، فإن الحكمة هي العلم بالحق والعمل به. والنوع الثاني: من يعرف الحق، لكن يخالف نفسه، فهذا يُوعظ بالموعظة الحسنة. وعامةُ الناس يحتاجون إلى هذا وهذا، فإن النفس لها أهواء تدعوها إلى خلاف الحق وإن عرفتَه. وأما الجدُل، فلا يدعى به، بل هو من باب دفع المعارض، فإذا عارض الحق معارض، جُودِلَ بالتي هي أحسن. وقال تعالى: ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ولم يقل: بالحسنة كما قال في الموعظة، لأن الجدال فيه مدافعة ومغاضبة، فيحتاج إلى أن يكون بالتي هي أحسن حتى يصلح ما فيه من المخالفة والمدافعة، والمجادلة بعلم، كما أن الحكمة بعلم. وقد ذم الله تعالى من يُجادل بغير علم في غير موضع من كتابه. «الرد على المنطقيين» ص ٤٦٨ لشيخ الإسلام ابن تيمية. وانظر «مدارج السالكين» ١/ ٤٤٥ - ٤٤٧ و«مفتاح دار السعادة» ١٧١/١ - ١٧٢.

العلم، أو عن فهم دقيقه ما يجب على القادر على ذلك.

ويجب على من سمع النصوص وفهمها من علم التفصيل ما لا يجب على من لم يسمعها، ويجب على المفتي والمحدث والحاكم ما لا يجب على من ليس كذلك.

عامه من ضل  
في باب العقائد  
إنما لتفريطه  
في اتباع ما  
جاء به الرسول

وينبغي أن يُعرف<sup>(١)</sup> أن عامة من ضلَّ في هذا الباب، أو عجزَ فيه عن معرفة الحق، وإنما هو لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول، وترك النظر والاستدلال الموصول إلى معرفته، فلما أعرضوا عن كتاب الله، ضلُّوا، كما قال تعالى: ﴿فَأِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْنَأْنَا فَنَسِينَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ نُنسئُ ﴿١٢٦﴾﴾ [طه: ١٢٣ - ١٢٦].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: تكفل الله لمن قرأ القرآن، وعمل بما فيه أن<sup>(٢)</sup> لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة، ثم قرأ هذه الآية<sup>(٣)</sup>.

وكما في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره عن علي رضي الله عنه قال: قال

(١) «أن يعرف» سقطت من (ب).

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه الحاكم في «المستدرک» ٣٨١/٢، وصححه ووافقه الذهبي من طريق محمد بن فضيل بن غزوان، عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس بلفظ: أجاز الله تابع القرآن من أن يضل في الدنيا، أو يشقى في الآخرة، ثم قرأ: «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى» قال: لا يضل في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٣١١/٤، وزاد نسبه إلى ابن أبي شيبه، والفريابي، وسعيد بن منصور، وعبد بن حميد، ومحمد بن نصر، وابن المنذر، وابن أبي حاتم، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طرق عن ابن عباس، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٠٣٣) من طريق ابن عيينة، عن عطاء بن السائب، قال: قال ابن عباس: من قرأ القرآن، فأتبع ما فيه، هداه الله من الضلالة في الدنيا، ووقاه يوم القيامة الحساب، وذلك أن الله تعالى يقول: «فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى».

رسول الله ﷺ: «إِنَّهَا سَتَكُونُ فِتْنًا» قُلْتُ: فَمَا الْمَخْرَجُ مِنْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: «كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ، وَخَيْرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ، هُوَ الْفَضْلُ، لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ، قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَعَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَهُوَ الذُّكْرُ الْحَكِيمُ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ، وَهُوَ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسُنُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبُهُ، وَلَا يَشْبَعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»<sup>(١)</sup> إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على مثل هذا المعنى.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٠٨)، والدارمي ٤٣٥/٢، والبغوي في «شرح السنة» (١١٨١) وفي سننه الحارث بن عبد الله الأعور، والجمهور على توهينه. وقال الحافظ ابن كثير في «فضائل القرآن» ص ١٥: والحديث مشهور من رواية الحارث الأعور، وقد تكلموا فيه. بل قد كذبه بعضهم من جهة رأيه واعتقاده. أما أنه تعمد الكذب في الحديث، فلا. وقصارى هذا الحديث أن يكون من كلام أمير المؤمنين علي - عليه السلام - وقد وهم بعضهم في رفعه، وهو كلام حسن صحيح على أنه قد روي له شاهد عن عبد الله بن مسعود - عليه السلام - عن النبي ﷺ، قال أبو عبيد القاسم بن سلام في كتابه «فضائل القرآن»: حدثنا أبو اليقظان، حدثنا عمار بن محمد الشوري أو غيره، عن أبي إسحاق الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَادِبَةٌ اللَّهُ فَعَلَّمُوا مِنْ مَادِبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ حَبْلُ اللَّهِ، وَهُوَ النُّورُ الْمَبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، عَصْمَةٌ لِمَنْ تَمَسَّكَ بِهِ، وَنَجَاةٌ لِمَنْ تَبِعَهُ، لَا يَخْوَجُ فَيَقُومُ، وَلَا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبُ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهُ، وَلَا يُخْلَقُ عَنْ كَثْرَةِ الرَّدِّ، فَاتْلُوهُ، فَإِنَّ اللَّهَ يَأْجُرُكُمْ عَلَى تِلَاوَتِهِ بِكُلِّ حَرْفٍ عَشْرَ حَسَنَاتٍ، أَمَا إِنِّي لَا أَقُولُ: أَلَمْ حَرْفٌ وَلَكِنْ أَلْفَ عَشْرٍ، وَلَا مِ عَشْرَةَ، وَمِيمَ عَشْرَ». وأبو إسحاق الهجري - وهو إبراهيم بن مسلم -: لِيَنَّ الْحَدِيثَ رَفَعَ الْمَوْقُوفَاتِ، فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ وَهْمٌ فِي رَفَعِ هَذَا لِحَدِيثِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ.

وأخرجه الطبراني في «الكبير» ٨٤/٢٠ (١٦٠)، وفي «مسند الشاميين» (٢٢٠٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٥٣/٥ من طريق أبي إدريس الخولاني، عن معاذ بن جبل، قال: ذكر رسول الله ﷺ يوماً الفتن، فعظمها، وشددها، فقال علي بن أبي طالب: يا رسول الله فما المخرج منها، فقال: «كتاب الله...». وفي سننه عمرو بن واقد وهو متروك كما قال الهيثمي في «المجمع» ١٦٥/٧.

ولا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ دِينًا يَدِينُونَهُ<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا  
لِدِينِهِ الَّذِي شَرَعَهُ عَلَى الْأُسْتَنْبَاتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ.

وقد نَزَّهَ اللَّهُ تَعَالَى نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْعِبَادُ إِلَّا مَا وَصَفَهُ بِهِ الْمُرْسَلُونَ  
بِقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٢) وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١)  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢) [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢] فَتَزَهَّ نَفْسَهُ سُبْحَانَهُ  
عَمَّا يَصِفُهُ بِهِ الْكَافِرُونَ، ثُمَّ سَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، لِإِسْلَامَةِ مَا وَصَفُوهُ بِهِ مِنْ  
النَّقَائِصِ وَالْعُيُوبِ، ثُمَّ حَمِدَ نَفْسَهُ عَلَى تَفَرُّدِهِ بِالْأَوْصَافِ الَّتِي يَسْتَحِقُّ عَلَيْهَا  
كَمَالَ الْحَمْدِ.

وَمَضَى عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ خَيْرُ الْقُرُونِ، وَهُمْ الصَّحَابَةُ  
وَالتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، يُوصِي بِهِ الْأَوَّلُ الْآخِرَ، وَيَقْتَدِي فِيهِ اللَّاحِقُ  
بِالسَّابِقِ، وَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بَنِيهِمْ مُحَمَّدٍ ﷺ مُقْتَدُونَ، وَعَلَى مِنْهَا جِهَةٌ  
سَالِكُونَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ الْعَزِيزِ: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى  
اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨] فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ: «وَمَنِ  
اتَّبَعَنِي» مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ فِي «أَدْعُو»، فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ أَتْبَاعَهُ هُمْ  
الدُّعَاةُ إِلَى اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ مَعْطُوفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ، فَهُوَ صَرِيحٌ أَنَّ  
أَتْبَاعَهُ هُمْ أَهْلُ الْبَصِيرَةِ فِيمَا جَاءَ بِهِ دُونَ غَيْرِهِمْ، وَكَلَا الْمَعْنِيِّينَ  
حَقًّا<sup>(٢)</sup>.

وَقَدْ بَلَغَ الرَّسُولُ ﷺ الْبَلَاغَ الْمُبِينِ، وَأَوْضَحَ الْحُجَّةَ لِلْمُسْتَبْصِرِينَ،  
وَسَلَّمَ سَبِيلَهُ خَيْرُ الْقُرُونِ، ثُمَّ خَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَتْبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ،  
وَأَفْتَرَقُوا، فَأَقَامَ اللَّهُ لَهُذِهِ الْأُمَّةَ مِنْ يَحْفَظُ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup> أَصُولَ دِينِهَا، كَمَا أَخْبَرَ

(١) فِي (د): يَدِينُونَ بِهِ.

(٢) قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «مِفْتَاحِ دَارِ السَّعَادَةِ ١/١٥٤»: وَالْقَوْلَانِ مُتْلَازِمَانِ، فَلَا يَكُونُ  
الرَّجُلُ مِنْ أَتْبَاعِهِ حَقًّا حَتَّى يَدْعُوَ إِلَى مَا دَعَا إِلَيْهِ، وَيَكُونُ عَلَى بَصِيرَةٍ. وَالْقَوْلُ  
الْأَوَّلُ - وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَاءِ - أَحْسَنُ وَأَقْرَبُ إِلَى الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ. وَانظُرْ «مَعَانِي  
الْقُرْآنِ» لِلْفَرَاءِ ٢/٥٥، وَ«زَادَ الْمَسِيرَ» ٤/٢٩٥.

(٣) فِي (ب): عَنْهَا.

الصادق ﷺ بقوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خذلهم»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٠)، والترمذي (٢٢٣٠)، وابن ماجه (١٠) من حديث ثوبان - ﷺ وأخرجه أحمد ٤/٢٤٤ و٢٤٨ و٢٥٢، والبخاري (٣٦٤٠) و(٧٣١١) و(٧٤٥٩)، ومسلم (١٩٢١)، والطبراني ٢٠/٤٠٢ (٩٥٩) و(٩٦٠) و(٩٦١) و(٩٦٢) من حديث المغيرة بن شعبه، عن النبي ﷺ قال: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون» وأخرجه البخاري (٣٦٤١) و(٧٣١٢) و(٧٤٦٠)، ومسلم ٣/١٥٢٤، وأحمد ٤/١٠١، والطبراني ١٩/٤٢٩ (٧٥٥) و(٨٤٠) و(٨٦٩) و(٨٧٠) و(٨٩٣) و(٨٩٩) و(٩٠٥) و(٩٠٦) و(٩١٧) من حديث معاوية قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم حتى يأتي أمر الله وهم ظاهرون على الناس»، وأخرجه مسلم (١٧٤) من حديث جابر بن سمرة بلفظ: «لن يبرح هذا الدين قائماً يقاتل عليه عصابة من المسلمين حتى تقوم الساعة»، وأخرجه أيضاً (١٩٢٣) من حديث جابر بن عبد الله بلفظ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»، وهو في «المنتقى» (١٠٣١) لابن الجارود، و«شرف أصحاب الحديث» (٥١)، وأخرجه أيضاً (١٩٢٤)، والطبراني في «الكبير» ١٧/٣١٤ (٨٧٠) من حديث عقبة بن عامر بلفظ: «لا تزال عصابة من أمتي يقاتلون على أمر الله قاهرين لعدوهم، لا يضرهم من خالفهم حتى تأتيهم الساعة وهم على ذلك». وفي الباب عن عمر بن الخطاب عند الحاكم ٤/٤٤٩ وصححه، والطيالسي ص ٩، والدارمي ٢/٢١٣. وعن أبي هريرة عند ابن ماجه (٧)، وعن قرة بن إياس عند الترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٦) وأحمد ٣/٤٣٦ و٥/٣٤ و٣٥، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١١) و(٤٤) و(٥٠)، وصححه ابن حبان (٦١)، وقال الترمذي: حسن صحيح. وعن عمران بن حصين عند أحمد ٤/٤٣٧، وأبي داود (٢٤٨٤)، والخطيب (٤٦)، والطبراني ١٨/١١١ (٢١١) و(٢٢٨)، والحاكم ٤/٤٥٠، وصححه ووافقه الذهبي، ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوهم حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال». وعن أبي أمامة عند أحمد ٥/٢٦٩ ولفظه: «لا تزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا: يا رسول الله وأين هم؟ قال: بيت المقدس وأكناف بيت المقدس». أما هذه الطائفة فقال البخاري في «صحيحه»: هم أهل العلم، وقال أحمد: إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم. قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد مذهب أهل الحديث، وقال الإمام النووي: يجوز أن تكون الطائفة جماعة متعددة من أنواع المؤمنين ما بين شجاع وبصير بالحرب وفقهه ومحدث ومفسر وقائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وزاهد وعابد. انظر «شرح مسلم» ١٣/٦٦، ٦٧.

وممن قام بهذا الحق من علماء المسلمين: الإمام أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي، تغمده الله برحمته، بعد المئتين فإن مولده سنة تسع وثلاثين ومئتين، ووفاته سنة إحدى وعشرين وثلاث مئة.

فأخبر رحمه الله عما كان عليه السلف ونقل عن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي<sup>(١)</sup>، وصاحبه: أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الجعفي الأنصاري، ومحمد بن الحسن الشيباني رحمهم الله ما كانوا يعتقدونه من أصول الدين، ويدعون به رب العالمين.

وكُلما بعد العهد، ظهرت البدع، وكثر التحريف الذي سماه أهله تأويلاً، ليُقْبَل، وقل من يهتدي إلى الفرق بين التحريف والتأويل، إذ قد سُمي صرْف الكلام عن ظاهره إلى معنى آخر يَحْتَمِلُه اللفظ في الجملة تأويلاً، وإن لم يكن ثم قرينة تُوجِبُ ذلك، ومن هنا حصل الفساد، فإذا سمّوه تأويلاً قبل وراج على من لا يهتدي إلى الفرق بينهما.

فاحتاج المؤمنون بعد ذلك إلى إيضاح الأدلة، ودفع الشبه الواردة عليها، وكثر الكلام والشغب، وسبب ذلك إصغائهم إلى شبه المبطلين، وخوضهم في الكلام المذموم الذي عابه السلف، ونهوا عن النظر فيه، والاشتغال به، والإصغاء إليه، امثالاً لأمر ربهم، حيث قال: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ [الأنعام: ٦٨]، فإن معنى الآية يشملهم.

وكُل من التحريف والانحراف على مراتب، فقد يكون كفراً، وقد يكون فسقاً، وقد يكون معصية، وقد يكون خطأ.

فالواجب اتباع المرسلين، واتباع ما أنزله الله عليهم. وقد

(١) هو الإمام الثقة فقيه الملة، عالم العراق أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي الكوفي مولى بني تيم الله بن ثعلبة، ولد سنة ثمانين في حياة صغار الصحابة، ورأى أنس بن مالك لما قدم عليهم الكوفة، ولم يثبت له حرف عن أحد منهم. توفي سنة (١٥٠) هـ مترجم في «السير» ٦/٣٩٠ - ٤٠٣.

خَتَمَهُمْ<sup>(١)</sup> اللَّهُ بِمُحَمَّدٍ ﷺ، فَجَعَلَهُ آخِرَ الْأَنْبِيَاءِ، وَجَعَلَ كِتَابَهُ مُهِمِّناً<sup>(٢)</sup> عَلَى مَا بَيَّنَّ يَدِيهِ مِنْ كِتَابِ السَّمَاءِ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ، وَجَعَلَ دَعْوَتَهُ عَامَةً لَجَمِيعِ الثَّقَلَيْنِ: الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، بَاقِيَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَانْقَطَعَتْ بِهِ حُجَّةُ الْعِبَادِ عَلَى اللَّهِ، وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ بِهِ كُلَّ شَيْءٍ، وَأَكْمَلَ لَهُ وَأَمَّتَهُ الدِّينَ خَبِراً وَأَمراً، وَجَعَلَ طَاعَتَهُ طَاعَةً لَهُ، وَمَعْصِيَتَهُ مَعْصِيَةً لَهُ، وَأَقَسَمَ بِنَفْسِهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوهُ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ، وَأَخْبَرَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى غَيْرِهِ، وَأَنَّهُمْ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ - وَهُوَ الدَّعَاءُ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ - صَدُّوا صُدُوداً، وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا إِحْسَاناً وَتَوْفِيقاً.

وكما يقوله كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نُحَسِّسَ الأشياءَ بحقيقتها، أي: نُذَرِكْهَا وَنَعْرِفْهَا، وَنُرِيدَ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الدَّلَائِلِ الَّتِي يُسْمُونَهَا الْعُقُولِيَّاتِ - وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ جَهْلِيَّاتٌ - وَبَيْنَ الدَّلَائِلِ النَّقْلِيَّةِ الْمَنْقُولَةِ عَنِ الرَّسُولِ، أَوْ نُرِيدَ التَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَالْفَلْسَفَةِ.

وكما يقوله كثير من المبتدعة، من المتنسكة والمتصوفة: إنما نريد الأعمالَ بِالْعَمَلِ الْحَسَنِ<sup>(٣)</sup>، وَالتَّوْفِيقَ بَيْنَ الشَّرِيعَةِ وَبَيْنَ مَا يَدْعُونَهُ مِنَ الْبَاطِلِ ٤

(١) في (ب): وختمهم.

(٢) قال الحافظ ابن كثير ٦٥/٢ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِهِمَّنَا عَلَيْهِ﴾ قال ابن عباس: مؤتمناً عليه، وقال: القرآن أمين على كل كتاب قبله، وزوي عن عكرمة، وسعيد بن جبير، ومجاهد، ومحمد بن كعب، وعطية، والحسن، وقتادة، وعطاء الخراساني، والسدي، وابن زيد نحو ذلك. وقال ابن جريج: القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها، فهو حق، وما خالفه منها، فهو باطل. وعن ابن عباس: أي حاكماً على ما قبله من الكتب. وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم «المهيمن» يتضمن هذا كله، فهو أمين، وشاهد، وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها وأشملها وأعظمها، حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، ولهذا جعله شاهداً، وأميناً، وحاكماً عليها كلها وتكفل تعالى حفظه بنفسه الكريمة، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

(٣) كذا في الأصول ولعل الصواب: إنما نريد الإحسان بالجمع بين العلم والإيقان...

الذي يُسْمُونَهُ: حقائق، وهي جهل وضلال.

وكما يقوله كثير من المتملّكة والمتأمرة: إنما نريد الإحسان بالسياسة  
الحسنة، والتوفيق بينهما وبين الشريعة، ونحو ذلك.

وكلُّ مَنْ طَلَبَ أَنْ يُحَكِّمَ فِي شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الدِّينِ غَيْرَ مَا جَاءَ بِهِ  
الرَّسُولُ، وَيُظَنُّ أَنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَأَنَّ ذَلِكَ جَمَعَ بَيْنَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ  
وَبَيْنَ مَا يُخَالِفُهُ، فَلَهُ نَصِيبٌ مِنْ ذَلِكَ، بَلْ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ كَافٍ كَامِلٌ،  
يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ حَقٍّ، وَإِنَّمَا وَقَعَ التَّقْصِيرُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمُتَسَبِّبِينَ إِلَيْهِ، فَلَمْ  
يَعْلَمُوا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ الْكَلَامِيَّةِ الْاِعْتِقَادِيَّةِ، وَلَا فِي  
كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْوَالِ الْعِبَادِيَّةِ، وَلَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْإِمَارَةِ السِّيَاسِيَّةِ، أَوْ نَسَبُوا إِلَى  
شَرِيعَةِ الرَّسُولِ بظنهم وتقليدهم ما ليس منها، وأخرجوا عنها كثيراً مما هو  
منها.

ما جاء به  
الرسول يدخل  
فيه كلُّ حق،  
وهو كافٍ  
كامل

فَسَبَبَ جَهْلٍ هَؤُلَاءِ وَضَلَالِهِمْ وَتَفْرِيطِهِمْ، وَبَسَبَبَ عُدْوَانِ أَوْلَئِكَ  
وَجَهْلِهِمْ وَنِفَاقِهِمْ، كَثُرَ النِّفَاقُ، وَدَرَسَ كَثِيرٌ مِنَ عِلْمِ الرِّسَالَةِ.

بَلِ الْبَحْثُ التَّامُّ، وَالنَّظَرُ الْقَوِيُّ، وَالْاِجْتِهَادُ الْكَامِلُ، فِيمَا جَاءَ بِهِ  
الرَّسُولُ ﷺ، لِيُعْلَمَ وَيُعْتَقَدَ، وَيُعْمَلَ بِهِ ظَاهِراً وَبَاطِناً، فَيَكُونَ قَدْ تَلَّى حَقَّ  
تِلَاوَتِهِ، وَأَنَّ لَا يُهْمَلُ مِنْهُ شَيْءٌ.

وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ عَاجِزاً عَنْ مَعْرِفَةِ بَعْضِ ذَلِكَ، أَوْ الْعَمَلِ بِهِ، فَلَا يَنْهَى  
عَمَّا عَجَزَ عَنْهُ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، بَلْ حَسْبُهُ أَنْ يَسْقُطَ عَنْهُ اللَّؤْمُ لِعَجْزِهِ،  
لَكِنْ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرَحَ بِقِيَامِ غَيْرِهِ بِهِ، وَيَرْضَى بِذَلِكَ، وَيُودِّ أَنْ يَكُونَ قَائِماً بِهِ،  
وَأَنَّ لَا يُؤْمِنَ بَعْضُهُ وَيَتْرُكُ بَعْضَهُ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ، وَأَنَّ يُصَانَ عَنْ أَنْ  
يَدْخُلَ فِيهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ: مِنْ رَوَايَةٍ أَوْ رَأْيٍ، أَوْ يَتَّبِعَ مَا لَيْسَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ  
اِعْتِقَاداً أَوْ عَمَلاً، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَلْسُبُوا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ  
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

وهذه كانت طريقة السابقين الأولين، وهي طريقة التابعين لهم بإحسان  
إلى يوم القيامة، وأولهم السلف القديم من التابعين الأولين، ثم من بعدهم،

ومن هؤلاء أئمة الدين المشهود لهم عند الأمة الوسط<sup>(١)</sup> بالإمامة.

نقول عن  
السلف في ذم  
الكلام

فمن أبي يوسف<sup>(٢)</sup>، رحمه الله تعالى، أنه قال ليشير المريسي<sup>(٣)</sup>: العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم، وإذا صار الرجل رأساً في الكلام، قيل: زنديق، أو زمي بالزندقة، أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته، فإن ذلك علم نافع، أو أراد به الإغراض عنه، وترك الالتفات إلى اعتباره، فإن ذلك يَصُونُ عِلْمَ الرجل وعقله، فيكون علماً بهذا الاعتبار. والله أعلم.

وعنه أيضاً أنه قال: مَنْ طَلَبَ العِلْمَ بالكلام، تزندق، وَمَنْ طَلَبَ المَالَ بالكيمياء، أفلس، ومن طلب غريب الحديث، كَذَبَ<sup>(٤)</sup>.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: حُكْمِي فِي أَهْلِ الكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالتُّعَالِ، وَيُطَافَ بِهِمْ فِي العِشَائِرِ وَالقَبَائِلِ<sup>(٥)</sup>، ويُقَالُ: هَذَا

(١) الوسط هنا: خيارُ الناس وعدولهم، كما في قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أئمةً وسطاً﴾ وقول الشاعر:

هُمُ وَسَطٌ يَرْضَى الأَنْثَامُ بِحُكْمِهِمْ إِذَا نَزَلَتْ إِخْدَى اللَّيَالِي بِمُعْظَمِ

(٢) هو الإمام المجتهد العلامة المحدث كبير القضاة أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي صاحب أبا حنيفة سبع عشرة سنة، وتفقه به، وهو أنبل تلامذته وأعلمهم. توفي سنة (١٨٢) هـ. «سير أعلام النبلاء» ٥٣٥/٨ - ٥٣٩.

(٣) هو بشر بن غياث المريسي أبو عبد الرحمن العدوي مولاهم البغدادي، فقيه متكلم معتزلي، رأس الطائفة المريسية، أخذ الفقه عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة - رحمهما الله - روى عنه حماد بن سلمة وغيره، توفي سنة (٢١٨) هـ. وقد قارب الثمانين، قال الذهبي عنه في «ميزان الاعتدال»: مبتدع ضال لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة، ولم يدرك جهم بن صفوان وإنما تقلد مقالته في خلق القرآن، واحتج لها، ودعا إليها. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩٩/١٠.

(٤) أخرجه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث» (٤) من طريق جعفر بن محمد الفريابي حدثنا بشر بن الوليد، قال: سمعت أبا يوسف يقول: كان يقال: من طلب الدين بالكلام تزندق، ومن طلب غريب الحديث كذب، ومن طلب المال بالكيمياء أفلس. وأورده الإمام الذهبي في «السير» ٥٣٧/٨ في ترجمة أبي يوسف، وهو في «ذم الكلام» ١/١٠٤/٦ للهروي.

(٥) سقطت من (ب).

جزاء من تَرَكَ الكتاب والسنة، وأقبلَ على الكلام<sup>(١)</sup>.

وقال أيضاً رحمه الله تعالى:

كُلُّ الْعُلُومِ سِوَى الْقُرْآنِ مَشْغَلَةٌ إِلَّا الْحَدِيثَ وَإِلَّا الْفِقْهَ فِي الدِّينِ  
الْعِلْمُ مَا كَانَ فِيهِ قَالَ حَدَّثَنَا وَمَا سِوَى ذَلِكَ وَسِوَا سِوَا الشَّيَاطِينِ<sup>(٢)</sup>

وذكرَ الأصحاب في الفتاوى: أنه لو أوصى لعلماء بلده: لا يَدْخُلُ  
المتكلمون، ولو أوصى<sup>(٣)</sup> إنسان أن يُوقَفَ من كتبه ما هو من كتب العلم،  
فأفتى السلف أن يُباع ما فيه من كتب الكلام. ذكر ذلك بمعناه في «الفتاوى  
الظهيرية»<sup>(٤)</sup> فكيف يُرَامُ الوصولُ إلى علم الأصول، بغير اتباع ما جاء به  
الرسول؟! ولقد أحسن القائل:

أَيُّهَا الْمُغْتَدِي لِيَطْلُبَ عِلْمًا كُلُّ عِلْمٍ عِنْدَ لِعِلْمِ الرَّسُولِ  
تَطْلُبُ الْفَرْعَ كَيْ تَصْحَحَ أَضْلًا كَيْفَ أَغْقَلْتَ عِلْمَ أَصْلِ الْأُصُولِ  
وَنَبِينَا ﷺ أُوْتِيَ فَوَاتِحَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِمَهُ وَجَوَامِعَهُ<sup>(٥)</sup> فَبِعَثَ بِالْعُلُومِ الْكَلِيَّةِ

(١) ذكره البيهقي في «مناقب الشافعي» ٤٦٢/١، والخطيب في «شرف أصحاب  
الحديث» (١٦٨)، وابن حجر في «توالي التأسيس» ص٦٤، والذهبي في «السير»  
٢٩/١٠. والإمام الشافعي: هو عالم العصر، وناصر الحديث، وفقه الملة أبو  
عبد الله محمد بن إدريس القرشي المطلبي المكي الغزي المولد أحد الأئمة  
المتبعين المتوفى سنة (٢٠٤) هـ. مترجم في «السير» ٥/١٠ - ٩٩.

(٢) البيتان منسوبان للشافعي في طبقات السبكي ٢٩٧/١، والبداية ٢٥٤/١٠،  
والمرتضى الزبيدي في «الأمالي الشبخونية» فيما نقله عنه صديق حسن خان في  
«الحطة» ص٤٦، وهما منسوبان لبعض علماء الشافعي في «شرف أصحاب الحديث»  
ص٧٩، و«الإلماع» ص٤١، و«صون المنطق والكلام» ص١٤٧ للسيوطي.

(٣) في الأصول: وأوصى، دون «ولو» والمثبت من مطبوعة مكة.

(٤) هي لظهير الدين أبي بكر محمد بن أحمد عمر البخاري الفقيه الأصولي القاضي  
تولى الحسبة ببخارى، وتوفي سنة (٦١٩) هـ. «الفوائد البهية» ص١٥٦ - ١٥٧.

(٥) أخرجه البخاري في «صحيحه» (٢٩٧٧) و(٦٩٩٨) و(٧٠١٣) و(٧٢٧٣)، ومسلم  
(٥٢٣)، والنسائي ٣/٦ - ٤، والترمذي (١٥٥٥) من حديث أبي هريرة أن رسول الله ﷺ  
قال: «بعثت بجوامع الكلم» وفي رواية لمسلم: «أوتيت» وهي في «المسند» ٢/٢٥٠  
و٤٤٢ و٥٠١ وفي أخرى: «أعطيت» وهي في المسند أيضاً ٢/٤١٢، =

والعلوم الأولية والآخريّة<sup>(١)</sup> على أتمّ الوجوه، ولكن كَلَّمَا ابتَدَعَ شخص بدعةً، اتسَعُوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيراً، قليل البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليل، كثير البركة، لا<sup>(٢)</sup> كما يقوله ضلال المتكلمين وجهلهم: إن طريقة القوم أسلم، وإن طريقنا أحكم وأعلم! وكما يقوله من لم يُقدِّزْهُم قَدَرَهُم مِنَ المنتسبين إلى الفقه: إنهم لم يتفرَّغوا لاستنباطه<sup>(٣)</sup>، وضبط قواعده وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره! والمتأخرون تفرَّغوا لذلك، فهم أقره!!

فكُلُّ هؤلاء مَحْجُوبُونَ عن معرفة مقادير السلف، وعُمِّقِ علومهم، وقَلَّتْ تكلفهم، وكمال بصائرهم. وتاللَّه ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلف والاشتغال بالأطراف التي كانت همّة القوم مراعاة أصولها، وضبط قواعدها، وشدّ معاقدها، وهمهم مشمّرة إلى المطالب العالية في كل شيء، فالمتأخرون في شأن، والقوم في شأن آخر، وقد جعل الله لكل شيء قدراً.

وقد شَرَحَ هذه العقيدة غير واحد من العلماء، ولكن رأيت بعض الشارحين قد أصغى<sup>(٤)</sup> إلى أهل الكلام المذموم، واستمد منهم، وتكلم بعباراتهم.

= وقد فسره الزهري بأنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ الكثير المعاني، وجزم غيره بأن المراد بـ «جوامع الكلم»: القرآن بقريّة قوله: «بُعثت»، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني.

وفي صحيح مسلم (٢٠٠١) (٧١) عن أبي موسى الأشعري قال: وكان رسول الله ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه. وأخرج أحمد ٤٠٨/١ و٤٣٧، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٢٦٣/١، وعبد الرزاق (٣٠٦٣)، والطيالسي (٣٠٤) من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ «عُلم فواتح الخير وجوامعها أو جوامع الخير وفواتحها...».

(١) في (ب): والأخروية.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (د): لاستنباط الفقه.

(٤) أصغى إلى فلان: إذا مال بسمعه نحوه.

كراهة السلف  
التكلم بالفاظ  
لاشتمالها على  
حق وباطل

والسلف لم يكرهوا التكلم بالجواهر والجسم والعرض ونحو ذلك لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ صحيحة، كالأصطلاح على ألفاظٍ يُعلّمون صحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق والمحاكاة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتمالها على أمورٍ كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها للكتاب والسنة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلاً عن علمائهم.

ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل، كثرة المراء والجدال، وانتشار القيل والقال، وتولد لهم عنها<sup>(١)</sup> من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح، والعقل الصريح ما يضيّق عنه المجال، وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عَلْمُهُ...»<sup>(٢)</sup>.

وقد أحببت أن أشرحها سالكاً طريق السلف في عباراتهم، وأنسج على مئوالهم، متطفاً عليهم، لعلي أن أنظم في سلكهم، وأدخل في عدادهم، وأخسّر في زميرتهم ﴿مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

ولما رأيت النفوس مائلة إلى الاختصار، أثرته على التطويل والإسهاب ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ [هود: ٨٨] وهو حسبنا ونعم الوكيل<sup>(٣)</sup>.

قوله: «نقول في توحيد الله مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ: إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ».

ش: اعلم أن التوحيد أول دعوة الرسل، وأول منازل الطريق، وأول مقام يقوم فيه السالك إلى الله عز وجل. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ

التوحيد هو  
أول دعسوة  
الرسل

(١) في (ب): وتولد عنهم.

(٢) انظر ص: ٣٠٧.

(٣) أثبت في (أ): علامة حذف على قوله: «هو حسبنا ونعم الوكيل»، وكتب فوقها: غير نسخة المؤلف.

قَوْمِهِ فَقَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴿ [الأعراف: ٥٩]. وقال هودٌ  
 ﷺ لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٦٥]. وقال  
 صالحٌ ﷺ لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٧٣].  
 وقال شعيبٌ ﷺ لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٨٥].  
 وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا  
 الطُّغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا  
 نُوحِيَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء: ٢٥]. وقال ﷺ: «أُمِرْتُ  
 أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) هي قراءة حمزة والكسائي وحفص عن عاصم، وقرأ نافع وابن كثير، وأبو عمرو بن  
 العلاء، وابن عامر الدمشقي: يوحى؛ بالياء وفتح الحاء، على ما لم يسم فاعله.  
 وهي المثبتة في الأصول. انظر «زاد المسير» ٣٤٦/٥، و«حجة القراءات» ٤٦٦،  
 و«الكشف عن وجوه القراءات» ١٤/٢ - ١٥. وأهل الشام - والشارح منهم - على  
 قراءة أبي عمرو بن العلاء من بعد الخمس مئة، وإلى ما بعد القرن التاسع. انظر  
 «غاية النهاية» ٢٩٢/١.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، وابن حبان (١٧٥) و(٢١٩)، وابن منده في  
 «الإيمان» (٢٥)، والبيهقي في «شرح السنة» (٣٣) من حديث ابن عمر، وتماهه:  
 «وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دَمَاءَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ  
 الْإِسْلَامِ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ»، وأخرجه البخاري (١٣٩٩)، و(١٤٥٧)، و(٦٩٢٤)،  
 و(٧٢٨٤)، ومسلم (٢١)، والترمذي (٢٦٠٦)، و(٢٦٠٧)، والنسائي ١٤/٥، وأبو  
 داود (١٥٥٦) و(٢٦٤٠)، وأحمد ١٩/١ و٤٧ - ٤٨، و٣١٤/٢ و٣٨٤ و٤٢٣  
 و٤٥٧ و٤٨٢ و٥٠٢ و٥٢٧ و٥٢٨، والطيالسي (٢٤٤١)، والشافعي في «مسنده»  
 ١١/١ - ١٢، ٢٢٣، وابن حبان في «صحيحه» (١٧٤) و(٢١٦) و(٢١٧) و(٢١٨)  
 و(٢٢٠)، وابن منده في «الإيمان» (٢٣) و(٢٤) و(٢٦) و(٢٧) و(١٩٦) و(١٩٧)  
 و(١٩٨) و(١٩٩) و(٢٠٠) و(٤٠٢) و(٤٠٣)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»  
 ٣/٢١٣، والدارقطني ٨٩/٢، وأبو نعيم في «الحلية» ١٥٩/٢ و٢٥/٣ و٣٠٦،  
 والخطيب في «تاريخه» ٢٠١/١٢، والبيهقي في «شرح السنة» (٣١) و(٣٢) من  
 حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا:  
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ،  
 وَحَسَابِهِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»، وفي رواية لمسلم: «حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله،  
 ويؤمنوا بي وبما جئت به...»، وأخرجه أبو داود (٢٦٤١) و(٢٦٤٢)، والترمذي =

ولهذا كان الصحيح أن أول واجبٍ يجب على المكلف شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقيب بلوغه، بل يؤمر بالطهارة والصلاة إذا بلغ أو ميّز عند من يرى ذلك، ولم يوجب<sup>(١)</sup> أحد منهم على وليه أن يخاطبه حينئذ بتجديد الشهادتين، وإن كان الإقرار بالشهادتين واجباً باتفاق المسلمين، ووجوبه يسبق وجوب الصلاة، لكن هو أدى هذا الواجب قبل ذلك.

وهنا مسائل تكلم فيها الفقهاء: فمن صلى ولم يتكلم بالشهادتين، أو

= (٢٦٠٨)، والنسائي ٧٥/٧ و١٠٩/٨، والطحاوي ٣/٢١٥، وأحمد ٣/٢٢٤، وأبو نعيم في «الحلية» ٨/١٧٣، والخطيب في «تاريخه» ١٠/٤٦٤، وابن منده في «الإيمان» (٣١) و(١٩١) و(١٩٢) و(١٩٣) و(١٩٤)، والبيهقي (٣٤) من حديث أنس بن مالك: قال: قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن يستقبلوا قبلتنا، وأن يأكلوا ذبيحتنا، وأن يصلوا صلاتنا، فإذا فعلوا ذلك، حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها، لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وإسناده صحيح، وقال الترمذي: حسن صحيح، وأخرجه البخاري (٣٩٢) دون قوله: «لهم ما للمسلمين، وعليهم ما على المسلمين» وأخرجه (٣٩٣) بها موقوفاً على أنس، وفي الباب عن جابر عند مسلم (٢١) (٣٥)، والترمذي (٣٣٣٨)، وأحمد ٣/٢٩٥ و٣٠٠ و٣٣٢ و٣٣٩ و٣٩٤، والحاكم ٢/٥٢٢، وابن ماجه (٣٩٢٨)، والطحاوي ٣/٢١٣، وأبي نعيم ٤/٤٤، وابن منده (٢٩) و(٣٠)، والحاكم ٢/٥٢٢، والطبراني (١٧٤٦)، وعن النعمان بن بشير عند النسائي ٧/٧٩، و٨٠، والبزار (١٥)، وعن أوس بن أوس عند النسائي ٧/٨٠ - ٨١، والدارمي ٢/٢١٨، والطيالسي (١١١٠)، وأحمد ٤/٨ و٩، وابن ماجه (٣٩٢٩)، والطبراني (٥٩٢) و(٥٩٣) و(٥٩٤) و(٥٩٥) وإسناده صحيح، وعن طارق بن أشيم الأشجعي عند مسلم (٢٢)، وعن معاذ عند ابن ماجه (٧٢)، وأحمد ٥/٢٤٥ - ٢٤٦، والبزار (١٦٥٣) و(١٦٥٤)، والطبراني ٢٠/١١٥. وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: متفق عليه من حديث ابن عباس وهم منه، فإنه لم يخرجاه ولا أحدهما عنه، وإنما هو في «الطبراني الكبير» (١١٤٨٧)، وإليه نسبة الهيثمي في «المجمع» ١/٢٥، والسيوطي في «الأزهار المتناثرة» ص ٦، ٧.

(١) في (ب): ولم يوجب على.

أتى بغير ذلك من خصائص الإسلام، ولم يتكلّم بهما: هل يصير مسلماً أم لا؟ والصحيح أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام.

فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا، كما قال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(١)</sup>. فهو أول واجب وآخر واجب.

فالتوحيد أول الأمر وآخره، أعني: توحيد الإلهية، فإن التوحيد يتضمّن أنواع التوحيد ومعانيه ثلاثة أنواع:

أحدها: الكلام في الصفات.

والثاني: توحيد الربوبية، وبيان أنّ الله وحده خالق كل شيء.

والثالث: توحيد الإلهية، وهو استحقاقه سبحانه وتعالى أن يُعبّد وحده لا شريك له.

توحيد الصفات

أما الأول، فإن نفاة الصفات أدخلوا نفياً الصفات في مسمى التوحيد،

(١) أخرجه ابن حبان (٧١٩) «موارد» من حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله عند الموت، دخل الجنة يوماً من الدهر، وإن أصابه ما أصابه» وله شاهد بسند حسن عند أبي داود (٣١١٦)، وأحمد ٢٣٣/٥ و٢٤٧، والطبراني ١١٢/٢٠ (٢٢١)، والخطيب ٣٣٥/١٠، والفسوي في «تاريخه» ٣١٢/٢، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٩٩ من حديث معاذ بن جبل مرفوعاً: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة»، صححه الحاكم ٣٥١/١، ووافقه الذهبي، وفي الباب عن طلحة بن عبيد الله عند أحمد ١٦١/١ بسند صحيح، وصححه ابن حبان (٢٠٥) والحاكم ٣٥٠/١، ٣٥١، ولفظ أحمد: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد عند موته إلا أشرق لها لونه، ونفس الله عنه كربته: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عمر: أحمد ٦٣/١، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٩٦/٢، وصححه ابن حبان (٢٠٤)، والحاكم ٧٢/١، ووافقه الذهبي، ولفظه: «إني لأعلم كلمة لا يقولها عبد حقاً من قلبه فيموت على ذلك إلا حرمه الله على النار: لا إله إلا الله»، وأخرجه من حديث عثمان بن عفان: مسلم (٢٦)، وابن حبان (٢٠١)، وأحمد ٦٥/١ ولفظه: «من مات وهو يعلم أنه لا إله إلا الله دخل الجنة».

كالجهنم بن صفوان<sup>(١)</sup> ومن وافقه، فإنهم قالوا: إثبات الصفات يستلزم تعدد الواجب، وهذا القول معلوم الفساد بالضرورة، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يفرض المحال ويتخيّله، وهذا غاية التعطيل.

وهذا القول قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول أو الاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى، فإن النصارى خصّوه بالمسيح، وهؤلاء عمّوا<sup>(٢)</sup> جميع المخلوقات.

ومن فروع هذا التوحيد: أن فرعون وقومه كاملوا الإيمان، عارِفون بالله على الحقيقة.

ومن فروعه: أن عبّاد الأصنام على الحق والصواب، وأنهم إنما عبّدوا الله لا غيره.

ومن فروعه: أنه لا فرق في التحريم والتحليل بين الأم والأخت والأجنبية، ولا فرق بين الماء والخمر، والزنى والنكاح، الكل من عين واحدة، لا بل هو العين الواحدة.

ومن فروعه: أن الأنبياء ضيّقوا على الناس، تعالى الله عمّا يقولون علوّاً كبيراً.

وأما الثاني: وهو توحيد الربوبية، كالإقرار بأنّه خالق كل شيء، وأنه ليس للعالم صانعان متكافئان في الصفات والأفعال، وهذا التوحيد حق لا

توحيد الربوبية

(١) يكنى أبا محرز، وقد نشأ في سمرقند بخراسان، ثم قضى فترة من حياته الأولى في ترمذ، وكان مولى لبني راسب من الأزد، وقد أطبق السلف على ذمه بسبب إنكاره الصفات وتأويلها المفضي إلى تعطيلها، وأول من حفظ عنه مقالة التعطيل في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه جهنم بن صفوان، وأظهرها فنسبت إليه، وقد قتل سنة ١٢٨هـ مع الحارث بن سريج في حربه ضد بني أمية. انظر «الطبري» ٢٢٠/٧، ٢٢١، ٢٣٦، ٢٣٧، و«سير أعلام النبلاء» ٢٦/٦ - ٢٧، و«تاريخ الجهيمّة والمعتزلة» ص ١٠ وما بعدها للقاسمي.

(٢) وفي (ب): عمّوا.

ريب فيه، وهو الغاية عند كثير من أهل النظر والكلام وطائفة من الصوفية.

وهذا التوحيد لم يذهب إلى نقيضه طائفة معروفة من بني آدم، بل القلوب مفطورة على الإقرار به أعظم من كونها مفطورة على الإقرار بغيره من الموجودات، كما قالت الرُّسُل عليهم السلام فيما حكى الله عنهم: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَلَا إِلَهَ إِلَّا سُبْحَانَ رَبِّنَا أَلَا أَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُرًا﴾ [إبراهيم: ١٠].

وأشهر<sup>(١)</sup> من عُرفَ تَجَاهُلُهُ وتظاهره بإنكار الصانع فرعون، وقد كان مستيقناً به في الباطن، كما قال له موسى ﷺ: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلْنَا هَذَا مِنَ السَّمَاءِ إِلَّا رُبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]. وقال تعالى عنه وعن قومه: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]. ولهذا قال: وما رب العالمين؟ على وجه الإنكار له تَجَاهُلَ العارف، قال له موسى: ﴿قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ ﴿٢٦﴾ قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلَا تَسْمَعُونَ ﴿٢٥﴾ قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأُولِينَ ﴿٢٣﴾ قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴿٢٧﴾ قَالَ رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٨﴾ [الشعراء: ٢٤، ٢٨].

وقد زعم طائفة أن فرعون سأل موسى مستفهماً عن الماهية، وأن المسؤول عنه لما لم تكن له ماهية، عجز موسى عن الجواب، ولهذا غلط، وإنما هذا استفهام إنكار وجحد، كما دلَّ سائر آيات القرآن على أن فرعون كان جاحداً لله، نافياً له، لم يكن مثبتاً له، طالباً<sup>(٢)</sup> للعلم بماهيته، فلماذا بين لهم موسى أنه معروف، وأن آياته ودلائل ربوبيته أظهر وأشهر من أن يُسأل عنه بما هو؟ بل هو سبحانه أعرف وأظهر وأبين من أن يُجهل؛ بل معرفته مستقرة في الفطر أعظم من معرفة كل معروف.

ولم يُعرف عن أحد من الطوائف أنه قال: إن العالم له صانعان

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل ٣٨/٨ - ٣٩.

(٢) في (ب): طلباً.

متمثالان في الصفات والأفعال، فإن الثنوية من المجوس، والمانوية<sup>(١)</sup> - القائلين بالأصلين: النور والظلمة، وأن العالم صدر عنهما -: متفقون على أن النور خير من الظلمة، وهو الإله المحمود، وأن الظلمة شريرة مذمومة، وهم متنازعون في الظلمة: هل هي قديمة أو محدثة؟ فلم يثبتوا ربين متمثلن.

وأما النصارى القائلون بالتثليث، فإنهم لم يُثبتوا للعالم ثلاثة أرباب ينفصل بعضهم عن بعض، بل هم متفقون على أن صانع العالم واحد، ويقولون: باسم الأب والابن وروح القدس إله واحد.

وقولهم في التثليث متناقض في نفسه، وقولهم في الحلول أفسد منه، ولهذا كانوا مضطربين في فهمه، وفي التعبير عنه، لا يكاد واحد منهم يُعبر عنه بمعنى معقول، ولا يكاد اثنان يتفقان على معنى واحد، فإنهم يقولون: هو واحد بالذات، ثلاثة بالأقنوم! والأقنوم يُفسرونها تارة بالخواص، وتارة بالصفات، وتارة بالأشخاص، وقد فطر الله العباد على فساد هذه الأقوال بعد التصور الثام، وفي الجملة فهم لا يقولون بإثبات خالقين متمثلين<sup>(٢)</sup>.

(١) المانوية - وهم من الثنوية - نسبة إلى مؤسسها ماني بن فاتك المولود حوالي (٢١٥م) وفي بابل درس ما في الأديان الفارسية القديمة ولاسيما عقيدة زرادشت وكتبه، والنصرانية، والغنوصية، ولما بلغ الرابعة والعشرين أعلن أنه الفارقليط الذي بشر به عيسى. ومذهبه أن مبدأ العالم كونان: أحدهما: نور، والآخر ظلمة، كل منهما منفصل عن الآخر، فالنور: هو العظيم الأول ليس بالعدد، وهو الإله الحق ملك جنان النور، وله خمس صفات: الحلم والعلم، والعقل والغيب، والفطنة، وخمس صفات روحانية: وهي الحب، والإيمان، والوفاء، والمروءة، والحكمة. وهذه الصفات قديمة أزلية. ومع هذا الكون شيان أزليان مادبان: أحدهما: الجو، والآخر: الأرض. وللجو خمس صفات: الحلم، والعلم، والعقل، والغيب، والحكمة. وللأرض عناصر خمسة: أربعة منها حسية، وهي: النور والماء، والنار، والريح، وروحها النسيم. والكون الثاني وله خمسة عناصر: الضباب، والحريق، والسموم، والظلمة، وروحها الدخان، انظر «الملل والنحل» ١/ ٢٤٤ - ٢٤٩ للشهرستاني، و«درء تعارض العقل والنقل» ٦/ ١٩٥ و٩/ ٣٤٦.

(٢) انظر بسط هذا في «الجواب الصحيح» ٢/ ١٥٨ - ١٧٠.

والمقصود هنا: أنه ليس في الطوائف من يُثبِت للعالم صانعين متماثلين، مع أن كثيراً من أهل الكلام والنظر والفلسفة تعبوا في إثبات هذا المطلوب وتقريره، ومنهم من اعترف بالعجز عن تقرير هذا بالعقل، وزعم أنه يتلقى<sup>(١)</sup> من السمع.

والمشهور عند أهل النظر إثباته بدليل الثماتع، وهو: أنه لو كان للعالم صانعان، فعند اختلافيهما - مثل أن يريد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه، أو يريد أحدهما إحياءه والآخر إماتته -: فيما أن يحصل مرادهما، أو مراد أحدهما، أو لا يحصل مراد واحد منهما، والأول ممتنع، لأنه يستلزم الجمع بين الضدين، والثالث ممتنع، لأنه يلزم خلو الجسم عن الحركة والسكون، وهو ممتنع، ويستلزم أيضاً عجز كل منهما، والعاجز لا يكون إلهاً، وإذا حصل مراد أحدهما دون الآخر، كان هذا هو الإله القادر، والآخر عاجزاً لا يصلح للإلهية، وتمام الكلام على هذا الأصل معروف في موضعه.

وكثير من أهل النظر<sup>(٢)</sup> يزعمون أن دليل التمانع هو معنى قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢]. لاعتقادهم أن توحيد الربوبية الذي قرروه هو<sup>(٣)</sup> توحيد الإلهية الذي بيّنه القرآن، ودعت إليه الرسل عليهم السلام، وليس الأمر كذلك، بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب: هو توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له، فإن المشركين من العرب كانوا يُقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السماوات والأرض واحد، كما أخبر تعالى عنهم بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]. ﴿قُلْ لِمَنِ

توحيد الإلهية  
المتضمن  
توحيد  
الربوبية.

(١) في (أ) و(ب) و(د): يلتقى، وفي هامش (د): لعله يتلقى.

(٢) انظر «منهاج السنة» ٧٣/٢، و«درء تعارض العقل والنقل» ٣٤٨/٩ - ٣٧٦.

(٣) من هنا وإلى قوله في الصفحة (٣٢): «أنه مناسب» ساقط من (أ) و(ج) و(د) وهو من (ب) وقد جاء التنبيه في هامش (أ) على هذا النقص، ويقدر بورقة.

الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾  
 [المؤمنون: ٨٤، ٨٥]، ومثل هذا كثير في القرآن.

ولم يكونوا يَعْتَقِدُونَ في الأصنام أنها مشاركة لله في خَلْقِ العالم، بل كان حالهم فيها كحال أمثالهم من مشركي الأمم من الهند والترك والبيزبر وغيرهم، تارة يَعْتَقِدُونَ أن هذه تماثيل قوم صالحين من الأنبياء والصالحين، وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، ويتوسلون بهم إلى الله، وهذا كان أصل شرك العرب، قال تعالى حكاية عن قوم نوح: ﴿وَقَالُوا لَا نَدْرَأُ إِلَهتَكَ وَلَا نَدْرَأُ وِدًا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَئُوكَ وَيَعُوقَ وَشِرًّا﴾ [نوح: ٢٣] وقد ثبت في «صحيح» البخاري، وكُتِبَ التفسير، وقَصَّصَ الأنبياء وغيرها، عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيره من السلف: أن هذه أسماء قوم صالحين في قوم نوح، فلما ماتوا، عَكَفُوا على قبورهم، ثم صَوَّرُوا تماثيلهم، ثم طَالَ عَلَيْهِمُ الأمدُ، فعبدوهم، وأن هذه الأصنام بعينها صارت إلى قبائل العرب، ذكرها ابن عباس رضي الله عنهما، قبيلة قبيلة<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٩٢٠) في تفسير سورة نوح: حدثنا إبراهيم بن موسى، أخبرنا هشام، عن ابن جريج، وقال عطاء، عن ابن عباس - رضي الله عنه -: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد...

وهذا السند فيه انقطاع، لأن عطاء المذكور هو الخراساني، ولم يلق ابن عباس، فقد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث في «تفسيره» عن ابن جريج، فقال: أخبرني عطاء الخراساني، عن ابن عباس. وقال أبو مسعود: ثبت هذا الحديث في تفسير ابن جريج، عن عطاء الخراساني، عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني، وإنما أخذه من ابنه عثمان بن عطاء، فنظر فيه، وذكر صالح بن أحمد بن حنبل في «العلل» عن علي بن المدني، قال: سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج، عن عطاء الخراساني، فقال: ضعيف، فقلت: إنه يقول: أخبرنا؟ قال لا شيء، وإنما هو كتاب دفعه إليه، قال الحافظ: وكان ابن جريج يستجيز إطلاق «أخبرنا» في المناولة والمكاتب، وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٦/٢٦٩ وزاد نسبه لابن المنذر، وابن مردويه، وأخرجه الطبري في تفسيره ٦٢/٢٩ من طريق بشر عن يزيد عن قتادة موقوفاً عليه.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» عن أبي الهَيَّاجِ الأَسَدِيِّ<sup>(١)</sup>، قال: قال لي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: أَلَا أُبَعِّثُكَ عَلَى مَا بَعَّثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله؟ «أَمَرَنِي أَنْ لَا أَدَعُ قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ، وَلَا تِمْنَالًا إِلَّا طَمَسْتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «الصحيحين» عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في مرض موته:

«لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» يحذّر ما فعلوا، قالت عائشة رضي الله عنها: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَابْرَزَ قَبْرُهُ، وَلَكِنْ كَرِهَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا<sup>(٣)</sup>.

(١) هو حَيَّانُ بْنُ حَصِينِ الكُوفِيِّ، تابعي ثقة، روى عن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعمار بن ياسر. انظر «تهذيب الكمال» ٤٧١/٧.

(٢) أخرجه مسلم (٩٦٩)، وأبو داود (٣٢١٨)، والترمذي (١٠٤٩) والنسائي (٨٨/٤)، ٨٩ وأحمد ٩٦/١ و١٢٩، وأبو داود الطيالسي (١٥٥)، والحاكم ٣٦٩/١، والبيهقي ٣/٤، والطبراني في «المعجم الصغير» ٥٧/١، كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل، عن أبي الهَيَّاجِ الأَسَدِيِّ. وَلَهُ طَرِيقَانِ آخِرَانِ عَنْ عَلِيٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ ٨٧/١ وَ٨٩ وَ٩٠، وَالتَّيَالِسِيِّ (٩٦).

وعلق الإمام الشوكاني في «نيل الأوطار» على قوله: «ولا قبراً مشرفاً إلا سويته» بقوله: فيه أن السنة أن القبر لا يرفع رفعاً كثيراً، من غير فرق بين مَنْ كَانَ فَاضِلاً وَمَنْ كَانَ غَيْرَ فَاضِلٍ. والظاهر أن رفع القبور زيادةً على القدر المأذون فيه محرم، وقد صرح بذلك أصحاب الإمام أحمد وجماعة من أصحاب الشافعي ومالك، ومن رفع القبور الداخل تحت الحديث دخولاً أولياً القُبُورِ والمَشَاهِدِ المعمورة على القبور، وأيضاً هو من اتخاذ القبور مساجد، وقد لعن النبي صلى الله عليه وآله فاعل ذلك.

(٣) أخرجه البخاري (١٣٣٠) و(١٣٩٠) و(٤٤٤١)، ومسلم (٥٢٩)، وأحمد ٨٠/٦ و١٢١ و١٤٦ و٢٥٢ و٢٥٥ من حديث عائشة - رضي الله عنها - ورواه البخاري (٤٣٥) و(٣٤٥٣) و(٤٤٤٣) و(٥٨١٥) ومسلم (٥٣١)، وأبو عوانة ٣٩٩/١، والدارمي ٣٢٦/١، وأحمد ٢١٨/١ و٣٤/٦ و٢٢٩ و٢٧٥، والبخاري ٤١٥/١، وعبد الرزاق (١٥٨٨) من حديث ابن عباس وعائشة. وجملة: «ولكن كره أن يتخذ مسجداً» لم ترد بهذا اللفظ في شيء من المصادر الآتفة الذكر، وإنما وردت عنهم بلفظ: «غير أنني أخشى أن يتخذ مسجداً»، ولفظ: «غير أن خشي أو خشي أن يتخذ مسجداً»، ولفظ: «غير أنه خشي - بالضم لا غير -»، ولفظ: «ولكن كره أن يتخذ مسجداً»، ولفظ رواية عائشة وابن عباس: «لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» يحذر ما صنعوا.

وفي «الصحيحين» أنه ذُكِرَ [له] في مرض موته كَنِيسَةً بأَرْضِ الحَبِشَةِ، وَذُكِرَ [له] مِنْ حُسْنِهَا وَتِصَاوِيرِ فِيهَا، فَقَالَ: «إِنَّ أَوْلِيكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَيَّ قَبْرَهُ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ التِّصَاوِيرَ، أَوْلِيكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» عنه ﷺ أنه قال قبل أن يموتَ بخمس: «إِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ، فَإِنِّي أَنهَاكُمُ عَنْ ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

وَمِنْ أَسْبَابِ الشَّرْكِ عِبَادَةُ الْكُوكَبِ، وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ بِحَسَبِ مَا يُظُنُّ أَنَّهُ مَنَاسِبٌ لِلْكَوَاكِبِ مِنْ طِبَاعِهَا، وَشِرْكَ قَوْمِ إِبْرَاهِيمَ ﷺ كَانَ - فِيمَا يُقَالُ - مِنْ هَذَا الْبَابِ. وَكَذَلِكَ الشَّرْكَ بِالْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ، وَاتِّخَاذُ الْأَصْنَامِ لَهُمْ.

وهؤلاء كانوا مُقَرَّبِينَ بِالصَّانِعِ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلْعَالَمِ صَانِعَانِ، وَلَكِنْ اتَّخَذُوا هَذِهِ الْوَسَائِلَ<sup>(٣)</sup> شَفَعَاءَ، كَمَا أَخْبَرَ عَنْهُمْ تَعَالَى بِقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعَتُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٨﴾﴾ [يونس: ١٨].

وَكَذَلِكَ كَانَ حَالُ الْأُمَّمِ السَّالِفَةِ الْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ كَذَّبُوا الرُّسُلَ كَمَا<sup>(٤)</sup>

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٢٧) وَ(٤٣٤) وَ(١٣٤١) وَ(٣٨٧٣)، وَمُسْلِمٌ (٥٢٨)، وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» ١/٤٠٠، ٤٠١، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٣/٣٤٤-٣٤٥، وَأَحْمَدُ ٦/٥١، وَابْنُ سَعْدٍ ٢/٢٣٩-٢٤٠، وَالنَّسَائِيُّ ٢/٤١-٤٢، وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (٥٠٩) عَنْ مَالِكٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي مِصْعَبٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، وَابِیْهَقِيِّ ٨٠/٤ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٣٢)، وَأَبُو عَوَانَةَ ١/٤٠١، وَابْنُ سَعْدٍ ٢/٢٤٠، وَالتُّطْبَرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٦٨٦) مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ.

(٣) فِي (ب): اتَّخَذُوا هَؤُلَاءِ.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

حكى الله تعالى<sup>(١)</sup> في قصة صالح عليه السلام عن التسعة رهط الذي تقاسموا بالله - أي: تحالفوا بالله - لئيبنته وأهله. فهؤلاء المفسدون المشركون تحالفوا بالله على قتل نبيهم وأهله، وهذا يبين أنهم كانوا مؤمنين بالله إيمان المشركين.

فعلِمَ أن التوحيد المطلوب: هو توحيد الإلهية، الذي يتضمن توحيد الربوبية. قال تعالى: ﴿فَأَقْمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَوِيمُ وَلَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ إلى قوله: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٠-٣٦].

وقال تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]. وقال عليه السلام: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ أَوْ يُنَصِّرَانِهِ أَوْ يُمَجَّسَانِهِ»<sup>(٢)</sup>. ولا يقال: إن معناه يُوَلَّدُ سَادَجًا لَا يَعْرِفُ تَوْحِيدًا وَلَا شُرْكَاءَ - كما قاله<sup>(٣)</sup> بعضهم - لِمَا تَلَوْنَا<sup>(٤)</sup>. ولقوله عليه السلام فيما يروي عن ربه عز وجل:

(١) زاد في (ب): عنهم.

(٢) أخرجه مالك ٢/٤١١، والبخاري (١٣٥٨) و(١٣٥٩) و(١٣٨٥) و(٤٧٧٥) و(٦٥٩٩)، ومسلم (٢٦٥٨)، وابن حبان (١٢٩) و(١٣٠) و(١٣٣)، وعبد الرزاق (٢٠٠٨٧) من حديث أبي هريرة، وتامه: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء؟» ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ...﴾، وأخرجه أيضاً أحمد ٢/٢٧٥، ٣٩٣ و٤١٠ و٤٨١ والترمذي (٢١٣٨)، والطيالسي (٢٣٥٩) و(٢٤٣٣)، وأبو داود (٤٧١٤)، والبخاري (٨٤). وجاء في الأصول: «يهودانه وينصرانه ويمجسانه» بالواو، والمثبت من المصادر المذكورة. وفي الباب عن الأسود بن سريع عند أحمد ٣/٤٣٥ و٤/٢٤، والدارمي ٢/٢٢٣، والبيهقي في «سننه» ٧٧/٩ و٧٨ و١٣٠ والطبراني في «الكبير» (٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٨) و(٨٢٩) و(٨٣٠) و(٨٣١) و(٨٣٢) و(٨٣٣) و(٨٣٤) و(٨٣٥)، وصححه ابن حبان (١٣٢)، والحاكم ٢/١٢٣، ووافقه الذهبي. وعن جابر بن عبد الله عند أحمد ٣/٣٥٣.

(٣) في (ب): قال.

(٤) يريد أن الآية المتقدمة تدل على أن الفطرة هي الإسلام، وهذا التفسير هو المعروف عند عامة السلف من أهل التأويل، فقد أجمعوا في تأويل قول الله عز وجل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ فقالوا: فطرة الله: دين الله الإسلام، واحتجوا بقول أبي هريرة في الحديث المتقدم: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ =

٩ «خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ فَاجْتَالَتْهُمْ الشَّيَاطِينُ» الحديث<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث المتقدم ما يدلُّ على ذلك حيث قال: «يَهُودَانِهِ أَوْ يُنْصَرَانِهِ أَوْ يُمَجْسَانِهِ»<sup>(٢)</sup> ولم يقل: «وَيُسْلِمَانِهِ»، وفي رواية: «يُولَدُ عَلَى الْمِلَّةِ» وفي أخرى: «على هذه المِلَّةِ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا الذي أخبر به ﷺ هو الذي تَشْهَدُ الأدلَّةُ العقليةُ بصدقه:

منها: أن يُقَالَ: لا ريبَ أن الإنسانَ قد يَحْصُلُ له من الاعتقادات والإرادات ما يكونُ حقاً، وتارةً ما يكون باطلاً، وهو حسَّاسٌ متحرك بالإرادة، فلا بُدَّ له من أحدهما، ولا بُدَّ له من مرجِّحٍ لأحدهما، ونعلم أنه إذا عَرِضَ على كُلِّ أحدٍ أن يُصَدِّقَ وَيَنْتَفِعَ، وأن يُكذِّبَ وَيَتَضَرَّرَ، مالَ بفطرته إلى أن يُصَدِّقَ وَيَنْتَفِعَ، وحينئذٍ فالاعترافُ بوجود الصانع والإيمانُ به هو الحقُّ أو نقيضه، والثاني فاسدٌ قطعاً، فتعيَّنَ الأولُ، فَوَجِبَ أن يكون في الفطرة ما يقتضي معرفة الصانع والإيمانَ به. وبعد ذلك: إما أن تكون محبته أنفعَ للعبد أو لا، والثاني فاسدٌ قطعاً، فوجبَ أن يكون في فطرته محبةً ما ينفعُه.

الأدلة العقلية  
على صدق ما  
أخبر به  
الرسول

= عليها ﴿ وذكروا عن عكرمة، ومجاهد، والحسن وإبراهيم النخعي، والضحاك، وقاتادة في قوله عز وجل: ﴿ فطره الله التي فطر الناس عليها ﴾ قالوا: فطرة الله: دين الله الإسلام، ﴿ لا تبديل لخلق الله ﴾: قالوا: لدين الله، وانظر بسط هذا الموضوع في رسالة شيخ الإسلام «الكلام على الفطرة» الموجود ضمن «مجموعة الرسائل الكبرى» ٣١٧/٢، و«درء تعارض العقل والنقل» ٣٥٩/٨ - ٣٩٥ و«شفاء العليل» ص ٢٨٣ وما بعدها لتلميذه العلامة ابن القيم.

(١) وهو حديث مطول أخرجه مسلم (٢٨٦٥) في الجنة وصفة نعيمها، وأحمد ١٦٢/٤ و١٦٣ و٢٦٦، وعبد الرزاق (٢٠٠٨٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧/ (٩٨٧) و(٩٩٢) و(٩٩٣) و(٩٩٤) و(٩٩٥) و(٩٩٦) من حديث عياض بن حمار المجاشعي. ومعنى اجتالتهم أي: استخفوهم فذهبوا بهم، وأزالوهم عما كانوا عليه، وجالوا معهم في الباطل.

(٢) في الأصول: وينصرانه ويمجسانه.

(٣) وكلتاها لمسلم.

ومنها: أنه مفطورٌ على جَلْبِ المنافع، ودفعِ المَضَارِّ بحسبه<sup>(١)</sup>،  
وحيثُذ وإن لم تُكُنْ فطرةٌ كُلُّ واحد<sup>(٢)</sup> مستقلةً بتحصيلِ ذلك، بل يحتاج إلى  
سببٍ مُعَيَّنٍ للفطرة، كالتعليم ونحوه، فإذا وُجِدَ الشرط، وانتفى المانع،  
استجابت لما فيها من المقتضي لذلك.

ومنها: أن يُقَالَ: من المعلوم أن كُلَّ نفسٍ قَابِلَةٌ للعلم وإرادة الحق،  
ومجردُ التعليم والتحضيض لا يُوجِبُ العلم والإرادة، لولا أن في النفس قُوَّةٌ  
تَقْبَلُ ذلك، وإلا فلو عُلِمَ الجَمَادُ والبهائمُ وحُضُّضًا لم يَقْبَلَا. ومعلوم أن  
حُضُولَ إقرارها بالصانع ممكن من غير سبب منفصلٍ من خارج، وتكونُ  
الذاتُ كافيةً في ذلك، فإذا كان المقتضي قائماً في النفس، وقُدِّرَ عَدَمُ  
المعارض، فالمقتضي السالِمُ عن المعارض يُوجِبُ مقتضاه، فعَلِمَ أن الفطرة  
السليمة إذا لم يَحْضُلْ لها مَن<sup>(٣)</sup> يُفْسِدُها، كانت مِقْرَةً بالصانع، عابدةً له.

ومنها: أن يُقَالَ: إنه إذا لم يَحْضُلِ المفسدُ الخارج، ولا المصلحُ  
الخارج، كانت الفطرة مقتضيةً للصالح، لأن المقتضي فيها للعلم والإرادة  
قائم، والمانع منتفٍ.

١٠. ويُحْكِي عن أبي حنيفة رضي الله عنه: أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث  
معه في تقرير توحيد الربوبية، فقال لهم: أخبروني - قبل أن نتكلم في هذه  
المسألة - عن سفينة في دجلة، تَذْهَبُ، فتمتلىء من الطعام والمتاع وغيره  
بنفسها، وتعودُ بنفسها، فترسي بنفسها، وتفرغ وتزجج، كُلُّ ذلك من غير أن  
يُدَبَّرَها أحدٌ؟! فقالوا: هذا محال لا يُمكنُ أبداً! فقال لهم: إذا كان هذا  
محالاً في سفينة، فكيف في هذا العالم كُلُّه عُلُوهُ وسُفْلِيهِ؟! وتُحْكِي هذه  
الحكاية عن غير أبي حنيفة أيضاً.

(١) «بحسبه» في الأصول، وكذلك هي في «درء تعارض العقل والنقل» ٤٦١/٨ الذي  
لخص منه الشارح هذه الأدلة، وفي مطبوعة مكة «بحسه».

(٢) في (أ) و(ج) و(د): أحد، والمثبت من (ب).

(٣) في مطبوعة مكة: ما.



يقول الله تعالى في آخر كل آية: ﴿إِلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾ أي: إله مع الله فعَل هذا؟ وهذا استفهام إنكار، يتضمّن نفي ذلك، وهم كانوا مقرّين بأنه لم يفعل ذلك غير الله، فاحتج عليهم بذلك، وليس المعنى استفهام<sup>(١)</sup>: هل مع الله إله؟ كما ظنّه بعضهم، لأن هذا المعنى لا يُناسبُ سياق الكلام، والقوم كانوا يجعلون مع الله آلهة أخرى، كما قال تعالى: ﴿إِنِّي لَأَشْهَدُ بِمَا تَدْعُونَ إِلَهُاتِكُمْ آلِهَةً غَيْرَ اللَّهِ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾ [ص: ٥]. لكنهم ما كانوا يقولون: إِنَّ مَعَهُ إِلَهًا ﴿جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَواسِيَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل: ٦١]، بل هم مقرّون بأن الله وحده فعل هذا، وهكذا سائر الآيات.

وكذلك قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]، وذلك قوله في سورة الأنعام: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَرَكُمْ وَخَمَّ عَلَى قُلُوبِكُمْ مِّنْ إِلَهِ غَيْرِ اللَّهِ يَأْتِيَكُمْ بِهِ﴾ [الأنعام: ٤٦] وأمثال ذلك.

وإذا كان توحيد الربوبية الذي يجعله هؤلاء النظار، ومن وافقهم من الصوفية هو الغاية في التوحيد: داخلاً في التوحيد الذي جاءت به الرُّسُلُ عليهم السلام، ونزلت به الكتب، فليعلم أن دلائله متعددة، كدلائل إثبات الصانع، ودلائل صدق الرسول، فإن العلم كُلمًا كان الناس إليه أخوج، كانت أدلته أظهر، رحمة من الله بخلقه.

والقرآن قد ضرب الله للناس فيه من كل مثل، وهي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية، لكن القرآن يبيّن الحق في الحكم والدليل، فماذا بعد الحق إلا الضلال، وما كان من المقدمات معلومة ضرورية متفقاً عليها، استدلل بها، ولم يُحتج إلى الاستدلال عليها. والطريقة الفصيحة في البيان أن للمطالب الدينية

(١) في (د) ومطبوعة مكة: أنه استفهام.

تحذف، وهي طريقة القرآن، بخلاف ما يدعيه الجهال، الذين يظنون أن القرآن ليس فيه طريقة برهانية، بخلاف ما قد يشتمه ويقع فيه نزاع، فإنه يبيته ويدل عليه.

ولما كان الشرك في الربوبية معلوم الامتناع عند الناس كلهم، باعتبار إثبات خالقيين متمائلين في الصفات والأفعال، وإنما ذهب بعض المشركين إلى أن ثم خالقاً خلق بعض العالم، كما يقوله الثنوية في الظلمة، وكما يقوله القدرية في أفعال الحيوان، وكما يقوله الفلاسفة الدهرية<sup>(١)</sup> في حركة<sup>(٢)</sup> الأفلاك، أو حركات النفوس، أو الأجسام الطبيعية، فإن هؤلاء يثبتون أموراً محدثة بدون إحداث الله إياها، فهم مشركون في بعض الربوبية، وكثير من مشركي العرب وغيرهم قد يظن في آلهته شيئاً من نفع أو ضرر، بدون أن يخلق الله ذلك.

استحالة وجود  
شريك له  
سبحانه

فلما كان هذا الشرك في الربوبية موجوداً في الناس، بين القرآن بطلانه، كما في قوله تعالى: ﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [المؤمنون: ٩١]. فتأمل هذا البرهان الباهر، بهذا اللفظ الوجيز الظاهر، فإن الإله الحق لا بد أن يكون خالقاً فاعلاً، يوصل إلى عابده النفع، ويدفع عنه الضرر، فلو كان معه سبحانه إله آخر يشركه في ملكه، لكان له خلق وفعل، وحينئذ فلا يرضى تلك الشركة، بل إن قدر على قهر ذلك الشريك، وتفريده بالملك، والإلهية دونه؛ ففعل، وإن لم يقدر على ذلك، انفرد بخلق، وذهب بذلك الخلق، كما ينفرد ملوك الدنيا بعضهم عن بعض بممالكه إذا

(١) نسبة إلى الدهري، وجاء في «القاموس» و«شرح» والدهري، بالفتح ويضم: الملحد الذي لا يؤمن بالآخرة، القائل ببقاء الدهر، وهو مولد، قال ثعلب: وهما جميعاً منسوبان إلى الدهر، وهم ربما غيروا في النسب، كما قالوا: سهيلي، للمنسوب إلى الأرض السهلة، واقتصر الزمخشري على الفتح.  
(٢) في (ب): حركات.

لم يَقْدِرِ المنفردُ منهم على قهرِ الآخرِ والعلوِّ عليه . فلا بُدَّ من أحدٍ ثلاثة أمور :

إما أن يذهب كُلُّ إلهٍ بخلقه وسُلْطانه .

وإما أن يَغْلُوَ بَعْضُهُمْ على بعض .

وإما أن يكونوا تحتَ قهرِ مَلِكٍ<sup>(١)</sup> واحدٍ يتصرَّفُ فيهم كيف يشاء ، ولا يتصرَّفُونَ فيه ، بل يكون<sup>(٢)</sup> وحدَه هو الإلهُ ، وهم العبيدُ المربوبون المقهورون من كُلِّ وجهٍ .

وانتظامُ أمرِ العالمِ كُلِّه ، وإحكامُ أمره ، من أدلِّ دليلٍ على أنَّ مدبِّره إلهٌ واحدٌ ، ومَلِكٌ واحدٌ ، وربُّ واحدٍ ، لا إلهٌ للخلقِ غيرُه ، ولا ربٌّ لهم سواه ، كما قد دلَّ دليلُ التمانعِ على أن خالقَ العالمِ واحدٌ ، لا ربٌّ غيرُه فلا إلهٌ سواه ، فذاك تمناعٌ في الفعلِ والإيجادِ ، وهذا تمناعٌ في العبادة<sup>(٣)</sup> والإلهية ، فكما يستحيلُ أن يكونَ للعالمِ ربَّانِ خالقانِ متكافئانِ ، كذلك يستحيلُ أن يكونَ لهم<sup>(٤)</sup> إلهانِ معبودانِ<sup>(٥)</sup> .

فالعلمُ بأن وجودَ العالمِ عن صانِعَيْنِ متماثلَيْنِ ممتنعٌ لذاته ، مستقرٌّ في الفِطْرِ ، معلومٌ بصريحِ العقلِ بطلانُه ، فكذا تَبَطَّلُ إلهيةُ اثنين .

فالأيةُ الكريمةُ موافقةٌ لما ثَبِتَ واستقرَّ في الفِطْرِ من توحيدِ الربوبيةِ ، دالَّةٌ مثبتةٌ ملزمةٌ لتوحيدِ الإلهيةِ .

وقريبٌ من معنى هذه الآيةِ قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ

(١) كذا في الأصول الثلاثة ، وفي «مختصر الصواعق المرسله» : إلهٍ .

(٢) في المطبوع من «مختصر الصواعق المرسله» ٩٥/١ : ويمتنع من حكمهم ، ولا يمتنعون من حكمه ، فيكون . . .

(٣) في «مختصر الصواعق المرسله» ٩٦/١ : في الغاية .

(٤) سقطت من (ب) ، وفي «مختصر الصواعق» : له ، والضمير يعود إلى «العالم» .

(٥) «مختصر الصواعق المرسله» ٩٥/١ - ٩٦ لابن القيم ، وقد بسط شيخ الإسلام هذا البرهان في كتابه «منهاج السنة» ٦٨/٢ - ٧٢ ، وفي «درء تعارض العقل والنقل» ٣٥٩/٩ - ٣٦٨ .

لَفَسَدَتَا ﴿ [الأنبياء: ٢٢]. وقد ظنَّ طوائفٌ أن هذا دليلُ التمانع الذي تقدَّم ذكرُه، وهو أنه لو كان للعالمِ صانعان... إلخ، وعَقَلُوا عن مضمون الآية، فإنَّه سبحانه أخبر أنَّه لو كان فيهما آلهةٌ غيرُه، ولم يقل: أربابٌ.

وأيضاً فإنَّ هذا إنما هو بعدَ وجودهما، وأنَّه لو كان فيهما - وهما موجودتان - آلهةٌ سواه لفسدتا.

وأيضاً فإنه قال: ﴿لَفَسَدَتَا﴾، وهذا فسادٌ بعدَ الوجود، ولم يقل: لم يوجد.

ودلَّت الآية على أنه لا يجوز أن يكون فيهما آلهةٌ متعدّدة، بل لا يكون الإلهُ إلاً واحداً، وعلى أنه لا يجوز أن يكون هذا الإلهُ الواحد إلاً اللهُ سبحانه وتعالى، وأن فسادَ السماوات والأرض يُلزَم من كون الآلهة فيهما متعدّدة، ومن كون الإله الواحد غيرَ الله، وأنه لا صلاحَ لهما إلا بأن يَكُونَ الإلهُ فيهما هو اللهُ وحده لا غيره، فلو كان للعالم إلهان معبودان، لفسدَ نظامُهُ كُلُّهُ، فإنَّ قيامَهُ إنما هو بالعدل، وبه قامت السماوات والأرض، وأظلمَ الظلم على الإطلاقِ الشُّرك، وأعدَّلَ العَدلِ التوحيدُ.

وتوحيدُ الإلهية متضمَّنٌ لتوحيد الربوبية دونَ العكس، فَمَنْ لا يَقْدِرُ على أن يَخْلُقَ يكون عاجزاً، والعاجزُ لا يَضْلُحُ أن يكون إلهاً.

توحيد الإلهية  
متضمن لتوحيد  
الربوبية لا  
العكس

قال الله تعالى: ﴿أَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ﴾ [الأعراف: ١٩١].

وقال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ١٧].

وكذا قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَأَبْتَعُوا إِلَىٰ ذِي

الْعَرْشِ سَبِيلًا﴾ [الإسراء: ٤٢].

وفيهما للمتأخرين قولان:

أحدهما: لاتَّخَذُوا سَبِيلًا إلى مغالبتة.

والثاني - وهو الصحيح المنقول عن السلف، كقتادة وغيره، وهو الذي

ذكره ابن جرير<sup>(١)</sup> لم يذكُر<sup>(٢)</sup> غيره - : لَاتَّخَذُوا سَبِيلًا بِالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذِهِ تَذَكُّرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذْ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا﴾ [الدَّهْر: ٢٩]. وذلك أنه قال: ﴿لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ﴾ وهم لم يقولوا: إن العَالَمَ له صانِعَانِ، بل جعلوا معه آلِهَةً اتَّخَذُوهُمْ شُفَعَاءَ وَقَالُوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَىٰ اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر: ٣]، بخلاف الآية الأولى<sup>(٣)</sup>.

التوحيد في  
الإثبات  
والمعرفة  
والتوحيد في  
الطلب والقصد

ثم التوحيد<sup>(٤)</sup> الذي دعت إليه رُسُلُ اللَّهِ، ونزلت به كتبه نوعان: توحيد في الإثبات والمعرفة، وتوحيد في الطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذاتِ الرَّبِّ تَعَالَى وخصائِطِهِ وأفعَالِهِ وأسمائِهِ، ليس كمثله شيء في ذلك كُلِّهِ، كما أخبر به عن نفسه، وكما أخبر رسوله ﷺ. وقد أفصح القرآن عن هذا النوع<sup>(٥)</sup> كُلَّ الإفصاح، كما في أول «الحديد» و«طه» وآخر «الحشر» وأول «آلم تنزيل» السجدة وأول «آل عمران» وسورة «الإخلاص» بكمالها، وغير ذلك.

١٣

والثاني: وهو توحيد الطلب والقصد، مثل ما تَضَمَّنَتْهُ سورة ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، و﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾ [آل عمران: ٦٤]، وأول سورة «تَنْزِيلِ الْكِتَابِ» وآخرها، وأول سورة «يونس» وأوسطها وآخرها، وأول سورة «الأعراف» وآخرها، وجملة سورة «الأنعام».

- (١) هو الإمام العَلَمُ الجليل المجتهد أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، صاحب التصانيف البديعة التي تدل على سعة علمه، ووفرة اطلاعه، وجودة ذهنه المتوفى سنة (٣١٠) هـ. مترجم في «السير» ٢٦٧/١٤ - ٢٨٢. وانظر تفسير الآية في «جامع البيان» له ٩١/١٥.
- (٢) في (ب): يذكره، وهو خطأ.
- (٣) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٣٤٩/٩ - ٣٥٠، و«زاد المسير» ٣٨/٥.
- (٤) من هنا إلى قوله: متضمن للإلزام، في الصفحة (٤٨) مأخوذ باختصار مع بعض زيادات طفيفة من «مدارج السالكين» لابن القيم ٤٤٩/٣ - ٤٥٥.
- (٥) «النوع» سقطت من (ب).

وغالبُ سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد، بل كل سورة في القرآن<sup>(١)</sup>، فإن القرآن<sup>(٢)</sup> إِمَّا خَبَّرَ عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري.

وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وَخَلَعَ ما يُعْبَدُ مِنْ دُونِهِ، فهو التَّوْحِيدُ الإراديُّ الطَّلبيُّ.

وإما أمرٌ ونهي وإلزامٌ بطاعته، فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته.

وإما خَبَّرَ عن إكرامه لأهل توحيدِهِ، وما فَعَلَ بهم في الدنيا وما يُكْرِمُهُم به في الآخرة، فهو جزاء توحيدِهِ.

وإما خَبَّرَ عن أهلِ الشُّركِ، وما فَعَلَ بهم في الدنيا من النُّكالِ، وما يُحِلُّ بهم في العُقبي من العذاب، فهو جزاء مَنْ خرج عن حكم التوحيد.

فالقرآن كُلُّهُ في التوحيد وحقوقه وجزائمه، وفي شأنِ الشركِ وأهله وجزائهم، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾﴾ توحيد، ﴿الْخَيْرِ الزَّجِيِّ ﴿٢﴾﴾ توحيد، ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٣﴾﴾ توحيد، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾﴾ توحيد، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾﴾ توحيد متضمَّن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد الذين<sup>(٤)</sup> أَنْعَمَ عَلَيْهِمْ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الذين فارقوا التوحيد.

وكذلك شَهِدَ اللهُ لِنَفْسِهِ بهذا التوحيد، وشَهِدَتْ له به ملائكتُهُ وأنبياءُهُ ورُسُلُهُ: قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٦﴾﴾ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ وَمَا

(١) النص في «المدارج»: وغالبُ سور القرآن، بل كل سورة في القرآن، فهي متضمنة لنوعي التوحيد، بل نقول قولاً كلياً، إن كل آية في القرآن، فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه.

(٢) في (ب): فالقرآن.

(٣) في (د): وهو.

(٤) في (ب): الذي.

اَخْتَلَفَ الَّذِيْنَ اَوْتُوا الْكِتَابَ اِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَعْضًا مِنْهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيْعُ الْحِسَابِ ﴿١٩﴾ [آل عمران: ١٨، ١٩]،

فَتَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ إِثْبَاتَ حَقِيْقَةِ التَّوْحِيدِ، وَالرُّدَّ عَلَى جَمِيْعِ طَوَائِفِ الضَّلَالِ، فَتَضَمَّنَتْ أَجَلَ شَهَادَةِ وَأَعْظَمَهَا وَأَعْدَلَهَا وَأَصْدَقَهَا، مِنْ أَجْلِ شَاهِدٍ، بِأَجَلٍ مَشْهُودٍ بِهِ.

معنى الشهادة  
ومراتبها

وعبارات السلف في «شَهْدٍ» تدورُ على الحُكْمِ والقضاء، والإعلام، والبيان، والإخبار، وهذه الأقوالُ كُلُّهَا حق لا تنافيَ بينها، فإنَّ الشهادةَ تَتَضَمَّنُ كَلَامَ الشَّاهِدِ وَخَبْرَهُ، وَتَتَضَمَّنُ إِعْلَامَهُ وَإِخْبَارَهُ وَبَيَانَهُ، فَلَهَا أَرْبَعُ مَرَاتِبَ:

١٤ فأوَّلُ مراتبها: عِلْمٌ ومعرفةٌ واعتقادٌ لصحة المشهود به. وثبوتُه. وثانيها: تَكَلُّمُهُ بِذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ بِهِ غَيْرُهُ، بَلْ يَتَكَلَّمُ بِهَا مَعَ نَفْسِهِ وَيَذْكُرُهَا وَيَنْطِقُ بِهَا، أَوْ يَكْتُبُهَا.

وثالثها: أَنْ يُعْلِمَ غَيْرَهُ بِهَا بِمَا يَشْهَدُ بِهِ، وَيُخْبِرُهُ بِهِ، وَيُبَيِّنُهُ لَهُ.

ورابعها: أَنْ يُلْزِمَهُ بِمَضْمُونِهَا وَيَأْمُرُهُ بِهِ.

فشهادةُ الله سبحانه لنفسه بالوحدانية، والقيام بالقسطِ تَضَمَّنَتْ هَذِهِ الْمَرَاتِبَ الْأَرْبَعَ: عِلْمَهُ سُبْحَانَهُ بِذَلِكَ، وَتَكَلُّمَهُ بِهِ، وَإِعْلَامَهُ، وَإِخْبَارَهُ لَخَلْقِهِ بِهِ، وَأَمْرَهُمُ وَالزَّامَهُمُ بِهِ.

فأما مرتبةُ العلمِ، فإنَّ الشهادةَ تَضَمَّنَتْهَا ضَرُورَةٌ، وَإِلَّا كَانَ الشَّاهِدُ شَاهِدًا بِمَا لَا عِلْمَ لَهُ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦]. وَقَالَ ﷺ: «عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ»<sup>(١)</sup>، وَأَشَارَ إِلَى الشَّمْسِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ ٩٨/٤، وَابِيهَقِي ١٥٦/١٠، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» ١٨/٤، وَابْنُ عَدِي فِي «الْكَامِلِ» ٢٢١٣/٦، وَالْعَقِيلِيُّ فِي «الضَّعْفَاءِ» ٧٠/٤ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ: «هَلْ تَرَى الشَّمْسَ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «عَلَى مِثْلِهَا، فَاشْهَدْ أَوْدَعُ» وَفِي سُنَنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَلِيمَانَ الْمَسْمُولِيِّ ضَعْفَهُ النَّسَائِيُّ وَأَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ عَدِي وَالْحَمِيدِيُّ، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ، فَأَخْطَأَ، وَكَمَا قَالَ الْحَافِظُ فِي «بُلُوغِ الْمَرَامِ».

وأما مَرْتَبَةُ التَّكْلِمْ والخبر، فقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا اللَّيْلَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنَّمَا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكُنُّبُ شَهِدَتُهُمْ وَسُئِلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩] فجعل ذلك منهم شهادة، وإن لم يتلفظوا بلفظ الشهادة، ولم يؤدوها عند غيرهم.

وأما مَرْتَبَةُ الإِعْلَامِ والإخبار، فنوعان: إعلامٌ بالقول، وإعلامٌ بالفعل. وهذا شأنُ كُلِّ مُعْلِمٍ لغيره بأمر: تارة يُعَلِّمُهُ به بقوله، وتارةً بفعله. ولهذا كان مَنْ جَعَلَ داره مسجداً وفتح بابها، وأفرزها<sup>(١)</sup> بطريقها، وأذِنَ للناس بالدُخُولِ والصلاةِ فيها: مُعْلِماً أنها وَقَفَتْ، وإن لم يتلفظ به. وكذلك مَنْ وُجِدَ متقرباً إلى غيره بأنواع المَسَارِّ، يكون مُعْلِماً له ولغيره أنه يُجِبُّه، وإن لم يتلفظ بقوله، وكذلك بالعكس.

وكذلك شهادةُ الربِّ عزَّ وجل وبيانه وإعلامه، يكون بقوله تارة، وبفعله أخرى، فالقول: ما أرسل به رُسُلُهُ وأنزَلَ به كُتُبَهُ، وأما بيانه وإعلامه بفعله، فكما قال ابنُ كَيْسَانَ<sup>(٢)</sup>: شَهِدَ اللهُ بتدبيره العجيب، وأموره المحكمة عند خلقه: أنه لا إله إلا هو<sup>(٣)</sup>، وقال آخر:

وفي كُلِّ شَيْءٍ لَهُ آيَةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ وَاجِدٌ<sup>(٤)</sup>

(١) في (ج): وأفردها، وقد ذهبت من (أ) بسبب التصوير.

(٢) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان البغدادي النحوي صاحب التصانيف في النحو والغريب ومعاني القرآن، كان أبو بكر بن مجاهد يعظمه، ويقول: هو أنحى من الشيخين يعني ثعلباً والمبرد. توفي في ذي القعدة سنة (٢٩٩) هـ. «معجم الأدباء» ١٣٧/١٧ - ١٤١، «تاريخ بغداد» ٣٣٥/١، «شذرات الذهب» ٢/٢٣٢، «نزهة الألباء» ٣٠١ - ٣٠٢، «الوافي بالوفيات» ٣١/٢ - ٣٢.

(٣) أورده عند ابن الجوزي في «زاد المسير» ٣٦٢/١.

(٤) نسبه صاحب «الوفيات» ١٣٨/٧ إلى أبي نواس، وأما أبو الفرج فقد نسبه مع ثلاثة أبيات أخر في «أغانيه» ٣٥/٤ إلى أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم وهي:

ألا إننا كُلُّنا باندُ      وأيُّ بني آدمَ خالِدُ  
وبدؤهم كسانَ من ربهم      وكلُّ إلى ربه عائدُ  
فيا عجباً كيف يُعصى الإِ      له أم كيف يَجحدُه الجاحِدُ =

ومما يدلُّ على أن الشهادة تكون بالفعل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ﴾ [التوبة: ١٧] فهذه شهادة منهم على أنفسهم بما يفعلونه<sup>(٢)</sup>.

والمقصودُ أنه سبحانه يشهدُ بما جعل آياته المخلوقة دالةً عليه، ودلائلها إنما هي بخلقه وجعله.

وأما مرتبة الأمر بذلك والإلزام به - وإن مجرد الشهادة لا يستلزمه، لكنَّ الشهادة في هذا الموضع تدلُّ عليه وتتضمَّنه - فإنه سبحانه شهد به شهادة من حكم به، وقضى وأمر، وألزم عباده به، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا لِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهِهَا وَاحِدًا﴾<sup>(٣)</sup> [التوبة: ٣١]. وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًِا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩]. وقال: ﴿وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًِا آخَرَ﴾ [القصص: ٨٨] والقرآن كلُّه شاهد بذلك.

وجه استلزام شهادته سبحانه لذلك: أنه إذا شهد أنه لا إله إلا هو، فقد أخبر وبيَّن وأعلم وحكم وقضى أن ما سواه ليس بإله، وأن إلهية ما سواه باطلة، فلا يستحقُّ العبادة سواه، كما لا تصلحُ الإلهية لغيره، وذلك يستلزم الأمر باتخاذ وحده إلهًا، والنهي عن اتخاذ غيره معه إلهًا، وهذا يفهمه المخاطب من هذا النفي والإثبات، كما إذا رأيت رجلاً يستفتي رجلاً،

= وفي كلِّ شيءٍ له آيةٌ تدلُّ على أنه واحد وانظر «ديوانه» ص ٦٢.

(١) في الأصل: (مسجد) وهي قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وقرأ الباقون: (مساجد الله)، انظر «حجة القراءات» ص ٣١٦.

(٢) انظر «مدارج السالكين» ٤٥٣/٣.

(٣) جاء في هامش (أ) و(ب) نقلًا عن نسخة المصنف ما يدل على أن الآية المستشهد بها هي: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾، وهي الآية الخامسة من سورة البينة.

أو يستشهدُهُ، أو يستطبُّهُ وهو ليس أهلاً لذلك، وَيَدْعُ مَنْ هو أهل له، فتقول: هذا ليس بمفتٍ، ولا شاهدٍ، ولا طبيبٍ، المفتي فلان، والشاهد فلان، والطبيب فلان، فإن هذا أمر منه ونهي.

وأيضاً: فالآية دلت على أنه وَحْدَهُ المستحقُّ للعبادة، فإذا أخبر أنه هو وحده المستحقُّ للعبادة، تَضَمَّنَ هذا الإخبارُ أمرَ العبادِ وإلزامهم بأداء ما يستحقُّهُ الربُّ تعالى عليهم، وأن القيامَ بذلك هو خالصُ حَقِّهِ عليهم.

وأيضاً: فلفظ «الحكم» و«القضاء» يُسْتَعْمَلُ في الجملة الخبرية، ويقال للجملة الخبرية: قضية، وحكم، وقد حُكِمَ فيها بكذا، قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ مِّنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَدَّ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٥٢﴾ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴿١٥٣﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿١٥٤﴾﴾ [الصفافات: ١٥١ - ١٥٤]. فجعل هذا الإخبار المجرَّد منهم حكماً.

وقال تعالى: ﴿أَفَتَجْعَلُ الْبَنِينَ كَالْبَنَاتِ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم: ٣٥، ٣٦]. لكن هذا حُكْم لا إلزام معه، والحكم والقضاء بأنه لا إله إلا هو متضمَّن للإلزام.

ولو كان المراد مُجَرَّدَ شهادة، لم يتمكَّنوا من العِلْمِ بها، ولم ينتفعوا بها، ولم تُقَمَّ عليهم بها الحُجَّةُ، بل قد تَضَمَّنَتِ الْبَيَانَ للعباد ودلالاتهم وتعريفهم بما شهد به، كما أن الشاهد من العباد إذا كانت عنده شهادة، ولم يُبَيِّنْهَا، بل كتمها، لم يُنْتَفِعْ بها أحد، ولم تُقَمَّ بها حجة.

وإذا كان لا يُنْتَفَعُ بها إلا ببيانها، فهو<sup>(١)</sup> سبحانه قد بيَّنَهَا غايةَ البيانِ بطرق ثلاثة: السَّمْعُ، والبَصَرُ، والعَقْلُ:

أما السَّمْعُ: فبسمع آياته المتلوَّة المبينة لما عَرَفْنَا إِيَّاهُ مِنْ صفاتِ كماله كُلِّهَا، الوحدانية وغيرها غايةَ البيان، لا كما يَزْعُمُهُ الجهمية وَمَنْ وافقهم من

(١) في الأصول: وهو، والمثبت من: مطبوعة مكة، وهي موافقة لما في «مدارج السالكين» ٤٦٣/٣.

المعتزلة، ومُعْطَلَةٌ بعضِ الصُّفَاتِ من دعوى احتمالاتِ تُوَقُّعِ فِي الحَيْرَةِ،  
 تُنَافِي البَيَانَ الذي وصف الله به كتابه العزيزَ ورَسُولَهُ الكَرِيمَ، كما قال تعالى:  
 ﴿حَمَّ ۝۱ وَالْكِتَابِ ۝۲﴾ [الزخرف: ١، ٢]. ﴿الرَّ تِلْكَ ۝۱ أَيْتُ  
 الْكِتَابِ ۝۲﴾ [يوسف: ١]. ﴿الرَّ تِلْكَ ۝۱ أَيْتُ الْكِتَابِ ۝۲ وَفَرَّانِ ۝۳ مِثِينَ  
 ۝۴﴾ [الحجر: ١]. ﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ۝۵﴾ [آل  
 عمران: ١٣٨]. ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَي رُسُولُنَا ۝۶ الْبَلْغُ ۝۷﴾ [المائدة: ٩٢].  
 ﴿وَأَنْزَلْنَا ۝۸ إِلَيْكَ ۝۹ الذِّكْرَ ۝۱۰ لِنُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ ۝۱۱ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:  
 ٤٤].

وكذلك السُّنَّةُ تأتي مبيَّنةً أو مقرَّرةً لما دلَّ عليه القرآن، لم يُخَوِّجْنَا رَبُّنَا  
 سبحانه وتعالى إلى رأي فلان، ولا إلى ذوقِ فلان وَوَجِدِهِ فِي أصولِ ديننا.

ولهذا نجدُ مَنْ خالف الكتابَ والسنةَ مختلفينَ مضطربين، بل قد قال  
 تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ ۝۱ الْإِسْلَامَ دِينًا ۝۲﴾  
 [المائدة: ٣]. فلا يحتاج في تكميله إلى أمرٍ خارجٍ عن الكتاب والسنة.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو جعفر الطحاوي رحمته الله، فيما يأتي من  
 كلامه بقوله: «لا نَدْخُلُ فِي ذلك متأولينَ بآرائنا، ولا متوهِّمينَ بأهوائنا، فإنه  
 ما سلِّمَ في دينه إلا من سلِّمَ لله عزَّ وجلَّ ولرسوله صلَّى الله عليه وآله».

وأما آياته العيانية الخلقية: فالنظرُ فيها، والاستدلالُ بها يدلُّ على ما  
 تدلُّ عليه آياته القولية السمعية، والعقلُ يجمع بين هذه وهذه، فيَجْزِمُ بصحَّةِ  
 ما جاءت به الرسلُ، فتتفق شهادةُ السمعِ والبصرِ والعقلِ والفترة.

فهو سبحانه لكَمالِ عَدَلِهِ ورحمته وإحسانه وحكمته ومحَبته للعدْرِ،  
 وإقامة الحُجَّةِ<sup>(١)</sup>، لم يبعث نبياً<sup>(٢)</sup> إلا ومعه آيةٌ تدلُّ على صدقه فيما أخبر  
 به، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ  
 صدقه

(١) في «مدارج السالكين» ٤٦٤/٣: وإقامته للحجة.

(٢) زاد في «المدارج»: من الأنبياء.

لَيَقَوْمَ النَّاسِ بِالْفِطْرِ ﴿٢٥﴾ [الحديد: ٢٥]. وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيٓ إِلَيْهِمْ فَتَلَوْنَا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [النحل: ٤٣، ٤٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِ يَأْتِيَنَّكُمْ (٢) وَيَأْتِي قَوْمًا بِآيَاتٍ فَتُنزِلُ﴾ [آل عمران: ١٨٣] وقال تعالى: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿١٨١﴾﴾ [آل عمران: ١٨٤]. وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي أَنْزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ﴾ [الشورى: ١٧]. حتى إن من أخفى آيات الرسل آيات هود حتى قال له قومه: ﴿يَهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] ومع هذا فينته من أوضح البيّنات لمن وفقه الله لتدبرها، وقد أشار إليها بقوله: ﴿إِنْ نَقُولُ إِلَّا اعْتَدْنَا بِبَعْضِ آيَاتِنَا كِبَرًا﴾ [هود: ٥٤ - ٥٦]. فهذا من أعظم الآيات: أن رجلاً واحداً يخاطب أمة عظيمة بهذا الخطاب، غير جزيع ولا قزيع ولا خوار، بل هو واثق بما قاله، جازم به، فأشهد الله أولاً على براءته من دينهم، وما هم عليه إلهاد واثق به معتد عليه، معلم لقومه أنه وليه وناصره وغير مُسلط لهم عليه<sup>(٣)</sup>، ثم أشهدهم إلهاد مجاهر لهم بالمخالفة أنه بريء من دينهم وآلهتهم التي يُوالون عليها، ويُعادون عليها، ويبدلون دماءهم وأموالهم في نصرتهم لها<sup>(٤)</sup>، ثم أكد ذلك عليهم بالاستهانة بهم، واحتقارهم وازدراءهم، ولو<sup>(٥)</sup> يجتمعون كلهم على كَيْدِه وشفاء غيظهم منه، ثم يعاجلونه ولا

(١) في الأصل: «يُوحى» بضم الياء على ما لم يُسم فاعله، وهي قراءة عامة القراء إلا حفصاً، فإنه قرأ: (نوحى) بالنون وكسر الحاء. انظر «حجة القراءات» ٣٩٠.

(٢) من قوله: وقال تعالى، إلى هنا ساقط من (ب).

(٣) في «مدارج السالكين» ٣/٤٦٥: وغير مسلطهم عليه.

(٤) في «المدارج»: نصرتها.

(٥) في «المدارج»: وأنهم لو.

يُمهلونه<sup>(١)</sup> ثم قَرَّرَ دعوتهم أحسنَ تقرير، وبَيَّن أن رَبَّهُ تعالى وربَّهم الذي نواصيهم بيده هو وليُّه ووكيله القائم بنصره وتأييده، وأنه على صراطٍ مستقيم، فلا يَخْذُلُ من توَكَّلَ عليه وأقرَّ به<sup>(٢)</sup>، ولا يُشْمِتُ به أعداءه.

فأَيُّ آيةٍ وبُرْهانٍ أحسنُ من آياتِ الأنبياء عليهم السلام وبراهينهم وأدلتهم؟ وهي شهادةٌ من الله سبحانه لهم، بَيَّنَّها لعباده غايةَ البيان.

وَمِنْ أَسْمَائِهِ تعالى «المؤمن» وهو في أحد التفسيرين: المصدِّق الذي يُصدِّقُ الصَّادِقِينَ بما يُقيمُ لهم من شواهد صدقهم، فإنه لا بُدَّ أن يُرِيَ العِبَادَ من الآياتِ الأُفقِيَّةِ والنفسية ما يُبَيِّنُ لهم أن الوحي الذي بلغته رُسُلُه حقٌّ، قال تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣] أي: القرآن، فإنه هو المُتَقَدِّمُ في قوله: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [فصلت: ٥٢]. ثم قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [فصلت: ٥٣]. فَشَهِدَ سبحانه لرسوله بقوله: إن ما جاء به حقٌّ، ووعد أن يُرِيَ العِبَادَ من آياته الفعلية الخَلْقِيَّةِ ما يَشْهَدُ بذلك أيضاً، ثم ذكر ما هو أعظَمُ من ذلك كُلُّه وأجلُّ، وهو شهادته سبحانه على كل شيء، فإنَّ مِنْ أَسْمَائِهِ «الشَّهِيدُ» الذي لا يَغِيبُ عنه شيء، ولا يَعْزُبُ عنه، بل هو مُطَّلِعٌ على كُلِّ شَيْءٍ مشاهد له، عليمٌ بتفاصيله.

وهذا استدلالٌ بأسمائه وصفاته، والأوَّلُ استدلالٌ بقوله وكلماته، واستدلال<sup>(٣)</sup> بالآياتِ الأُفقِيَّةِ والنفسية استدلالٌ بأفعاله ومخلوقاته.

الاستدلال  
بأسماء الله  
وصفاته وأفعاله  
على وحدانيته

فإن قلت: كيف يُستدلُّ بأسمائه وصفاته، فإن الاستدلالَ بذلك لا يُعْهَدُ في الاصطلاح؟

- (١) وتمام نص ابن القيم في «المدارج»: وفي ضمن ذلك أنهم أضعف وأعجز وأقل من ذلك، وأنكم لو رُمْتُموه لانقلبتم بغيطكم مكبوتين مخذولين.
- (٢) في «المدارج»: وأمن به.
- (٣) في «المدارج»: والاستدلال.

فالجواب: أن الله تعالى قد أودع في الفِطْرِ<sup>(١)</sup> التي لم تتنجس بالجحود والتعطيل، ولا بالتشبيه والتمثيل، أنه سبحانه الكامل في أسمائه وصفاته، وأنه الموصوف بما وصف به نفسه ووصفه به رُسُلُه، وما خفي عن الخلق من كماله أعظم وأعظم مما عرفوه منه.

وَمِنْ كَمَالِهِ الْمُقَدَّسِ شَهَادَتُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَإِطْلَاعُهُ عَلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَغِيبُ عَنْهُ ذَرَّةٌ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَمَنْ هَذَا شَأْنُهُ كَيْفَ يَلِيقُ بِالْعِبَادِ أَنْ يُشْرِكُوا بِهِ، وَأَنْ يَعْْبُدُوا غَيْرَهُ وَيَجْعَلُوا مَعَهُ إِلَهًا آخَرَ؟ وَكَيْفَ يَلِيقُ بِكَمَالِهِ أَنْ يُقَرَّرَ مِنْ يَكْذِبُ عَلَيْهِ أَعْظَمَ الْكَذِبِ، وَيُخْبِرَ عَنْهُ بِخِلَافِ مَا الْأَمْرُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَنْصُرَهُ عَلَى ذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ، وَيُغْلِي شَأْنَهُ وَيُجِيبُ دَعْوَتَهُ، وَيُهْلِكُ عَدُوَّهُ، وَيُظْهِرَ عَلَى يَدَيْهِ<sup>(٢)</sup> مِنَ الْآيَاتِ وَالْبَرَاهِينِ مَا يَعْجِزُ عَنْ مِثْلِهِ قُوَى الْبَشَرِ، وَهُوَ مَعَ ذَلِكَ كَاذِبٌ عَلَيْهِ مُفْتَرٍ! ١٨

ومعلوم أن شهادته سبحانه على كل شيء وقدرته وحكمته وعزته وكماله المقدس يأبى ذلك، ومن جور ذلك، فهو من أبعده الناس عن معرفته.

والقرآن مملوء من هذه الطريق، وهي طريق الخواص، يستدلون بالله على أفعاله وما يليق به أن يفعله ولا يفعله<sup>(٣)</sup>، قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَقُولَ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقْوَابِلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ ﴿٤٦﴾ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴿٤٧﴾﴾ [الحاقة: ٤٤ - ٤٧] وسيأتي لذلك زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

ويُستدل أيضاً بأسمائه وصفاته على وُحْدَانِيَّتِهِ وعلى بُطْلَانِ الشَّرْكِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٣﴾﴾ [الحشر: ٢٣]. وأضعاف ذلك في القرآن.

(١) في (ب) و(د): الفطرة.

(٢) تحرفت في الأصول الأربعة إلى «دينه»، والتصويب من «المدارج» ٤٦٧/٣.

(٣) في «المدارج»: وما لا يفعله.

وهذه الطريق قليلٌ سالِكها، لا يهتدي إليها إلا الخواصُّ. وطريقَةُ الجمهور الاستدلالُ بالآياتِ المشاهدة، لأنها أسهلُّ تناولاً وأوسعُ، واللَّهُ سبحانه يُفَضِّلُ بعضَ خلقه على بعضٍ<sup>(١)</sup>.

فالقرآنُ العظيمُ قد اجتمع فيه ما لم يجتمع في غيره، فإنه الدليلُ والمدلولُ عليه، والشاهدُ والمشهودُ له، قال تعالى لمن طَلَبَ آيَةَ تَدُلُّ عَلَى صِدْقِ رَسُولِهِ: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَرَحِيمٌ وَذِكْرٌ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [٥١].

وإذا عُرِفَ أن توحيدَ الإلهية هو التوحيدُ الذي أُرْسِلَتْ به الرسلُ، وأُنزِلَتْ به الكتبُ، كما تقدّمت إليه الإشارةُ، فلا يُلْتَمَسُ إلى قول مَنْ قَسَمَ التوحيدَ إلى ثلاثة أنواع، وجعل هذا النوعَ توحيدَ العامّةِ، والنوعَ الثاني توحيدَ الخاصّةِ، وهو الذي يَثْبُتُ بالحقائق، والنوعَ الثالثُ توحيدَ قائمٍ بالقدَمِ، وهو توحيدُ خاصّةِ الخاصّةِ، فإنَّ أكملَ الناسِ توحيداً<sup>(٢)</sup> الأنبياءُ صلواتُ الله عليهم، والمرسلون منهم أكملُ في ذلك<sup>(٣)</sup>، وأولوا العزمِ من الرسلِ أكملُهُم توحيداً. وهم: نوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، صلى الله وسلم عليهم أجمعين.

وأكملُهُم توحيداً الخليان: محمدٌ وإبراهيمُ صلواتُ الله عليهما وسلامه، فإنَّهُما قاما مِنَ التوحيدِ بما لم يَقُمْ به غيرُهُما علماً، ومعرفةً، وحالاً، ودعوةً لِلْخَلْقِ وَجِهَاداً، فلا تَوْحِيدَ أكملُ من الذي قامت به الرُّسُلُ، ودَعَوْا إليه، وجاهدوا الأُمَمَ عليه، ولهذا أمر سبحانه نبيّه ﷺ أن يَقْتَدِيَ بِهِمْ فِيهِ، كما قال تعالى بعد ذكر مناظرةِ إبراهيمَ قَوْمَهُ فِي بَطْلَانِ الشَّرْكِ، وَصِحَّةِ التَّوْحِيدِ وَذَكَرَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَفْتَدَتْهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]. فلا أكملَ من توحيدِ مَنْ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَقْتَدِيَ بِهِمْ.

(١) زاد في «المدارج»: «يرفع درجات من يشاء وهو العليم الحكيم».

(٢) في (أ) و(ب) (د): توحيد، والمثبت من (ج) و«المدارج» ٤٨٠/٣.

(٣) «في ذلك» لم ترد في (ب).

وكان ﷺ يُعَلِّمُ أصحابه إذا أصبحوا أن يقولوا: «أصبحنا على فِطْرَةِ الإسلام، وكلمة الإخلاص، ودين نَبِيِّنا محمد، ومِلَّةِ أبينا إبراهيم حنيفاً مُسْلِماً وما كان من المُشْرِكِينَ»<sup>(١)</sup>.

فَمِلَّةُ إبراهيم: التوحيد، ودينُ محمد ﷺ: ما جاء به من عند الله قولاً وعملاً واعتقاداً، وكلمةُ الإخلاص: هي شهادةُ أن لا إله إلا الله، وفِطْرَةُ الإسلام: هي ما فَطَرَ عليه عباده من محبته وعبادته وَخَدَهُ لا شَرِيكَ له، والاستسلام له عبوديةً وذلّاً وانقياداً وإنايةً.

فهذا هو توحيدُ خاصَّةِ الخاصةِ الذي مَنْ رَغِبَ عنه، فهو مِنْ أسفهِ السُّفهاءِ، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبْ عَن مِّلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠، ١٣١]. وكُلُّ مَنْ له حِسٌّ سليم، وعقلٌ يُمَيِّزُ به، لا يحتاج في الاستدلال إلى أوضاع أهل الكلام والجَدَلِ واصطلاحهم وطُرُقهم البتة، بل ربما يَقَعُ بسببها في شُكوكٍ وشُبُهٍ يَخْضُلُ له بها الحَيْرَةُ والضلالُ والرَّيْبَةُ، فإن التوحيدَ إنما يَنْفَعُ إذا سَلِمَ قَلْبُ صَاحِبِهِ من ذلك، وهذا هو القلبُ السليم الذي لا يُفْلِحُ إلا من أتى الله به.

صاحب الحس  
السليم والعقل  
التمييز ليس  
بحاجة إلى  
طريقة أهل  
الكلام

ولا شَكُّ أن النوعَ الثاني والثالثَ من التوحيد الذي ادَّعوا أنه توحيد الخاصة وخاصة الخاصة، ينتهي إلى الفناء الذي يُشَمَّرُ إليه غَالِبُ الصوفية، وهو دَرْبٌ خَطِرٌ يُفْضِي إلى الاتحاد، انظر إلى ما أنشده شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاري رحمه الله تعالى حيث يقول:

ما وَحَدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ      إِذْ كُُلُّ مَنْ وَحَدَهُ جَاحِدٌ  
تَوْحِيدٌ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ      عَارِيَّةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ

(١) أخرجه أحمد ٤٠٦/٣ - ٤٠٧، والدارمي ٢٩٢/٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» للمزي ١٨٩/٧ - ١٩٠، وابن السني (٣٣) من حديث عبد الرحمن بن أبزي وسنده صحيح، ونسبه الإمام السيوطي في «الجامع الصغير» إلى الطبراني.

تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ وَتَغْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لِأَحَدٍ<sup>(١)</sup>  
 وإن كان قائله ﷺ لم يُرِدْ [به]<sup>(٢)</sup> الاتحاد، لكن ذكر لفظاً مجملاً  
 محتملاً جذبته به الاتحاديّ إليه، وأقسم بالله جهداً أيمانه إنه معه، ولو سلك  
 الألفاظ الشرعية التي لا إجمالَ فيها كان أحقّ، مع أن المعنى الذي حَامَ  
 حَوْلَهُ لو كان مطلوباً منا، لنبه الشارعُ عليه، ودعا الناسَ إليه وبيّنه، فإنّ على  
 الرسولِ البلاغَ المبين، فأين قال الرسولُ: هذا توحيدُ العامة، وهذا توحيدُ  
 الخاصة، وهذا توحيدُ خاصة الخاصة؟ أو ما يقربُ من هذا المعنى؟ أو أشار  
 إليه؟!

هذه النقول، والعقول حاضرة، فهذا كلامُ الله المنزلُ على رسوله ﷺ،  
 وهذه سنة الرسول، وهذا كلامُ خيرِ القرونِ بعدَ الرسولِ، وسادات العارفين  
 من الأئمة، هل جاء ذكْرُ الفناءِ فيها، وهذا التقسيمُ عن أحدِ منهم؟! وإنما  
 حصلَ هذا من زيادة العُلُوِّ في الدين، المُشْبِه لِغُلُوِّ الخوارج، بل لِغُلُوِّ  
 النصارى في دينهم. وقد ذمَّ الله تعالى العُلُوَّ في الدين ونهى عنه، فقال  
 تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾  
 [النساء: ١٧١] ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا

ذم الغلو في  
الدين

(١) قال ابن القيم - رحمه الله - في «مدارج السالكين» ٥١٨/٣ تعليقاً على الآيات: أين  
 قول: «مَا وَحَدَّ الْوَاحِدُ مِنْ وَاحِدٍ» من قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ  
 وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾، فأخبر سبحانه أن الملائكة كلهم يوحدونه،  
 وأن أهل العلم يوحدونه، وكذلك إخباره عن أنبيائه ورسوله وأتباعهم أنهم وحدوه  
 ولم يشركوا به شيئاً، كما أخبر عن نوح ومن آمن معه، وعن جميع الرسل ومن  
 تبعهم، بل أخبر سبحانه عن السماوات السبع والأرض ومن فيهن أنها تسبح بحمده  
 توحيداً ومعرفة، فهل يصح أن يقال: ما وحده أحد من الرسل والأنبياء والمؤمنين،  
 ولا سبَّح بحمده سماء ولا أرض ولا شيء. وأبطل الباطل أن يقال: كل من  
 وحد الله من الأولين والآخرين جاحد له ولتوحيده لا موحد له على الحقيقة، وإن  
 نعت جميع الرسل والأنبياء وأتباعهم له إلحاد، وكل من نعت من الأولين والآخرين  
 فهو لاحد. وانظر تمام كلامه فيه، فإنه غاية في النفاسة.  
 (٢) زيادة من مطبوعة مكة، ولم ترد في الأصول.

تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ وَأَصْلُوا كَثِيرًا وَضَلُّوا عَنْ سَوَاءِ  
السَّبِيلِ ﴿٧٧﴾ [المائدة: ٧٧]. وقال ﷺ: «لا تُشَدُّوا فَيْشِدَّ اللهُ عَلَيْكُمْ،  
فَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شَدَّدُوا، فَشَدَّدَ اللهُ عَلَيْهِمْ، فَتِلْكَ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ  
وَالدِّيَارَاتِ، رَهَابِيَّةٌ ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَلَا شَيْءٌ مِثْلُهُ».

اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء، لا في ذاته، ولا في  
صفاته، ولا في أفعاله، ولكن لفظ التشبيه قد صار في كلام الناس لفظاً  
مجماً يُرادُ به المعنى الصحيح، وهو ما نفاه القرآن، ودل عليه العقل<sup>(٢)</sup> من  
أن خصائص الرب تعالى لا يوصفُ بها شيء من المخلوقات، ولا يُماثلُهُ  
شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ»  
[الشورى: ١١]، ردُّ على المُمَثِّلَةِ المُشَبَّهِةِ «وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» ردُّ على  
الثقاة المعطلة، فمن جعل صفات الخالقٍ مثل صفات المخلوق، فهو المشبه  
المبطل المذموم، ومن جعل صفات المخلوقٍ مثل صفات الخالق، فهو نظير  
النصارى في كفرهم.

ويُرادُ به أنه لا يُثبَّتُ اللهُ شيء من الصفات، فلا يُقال: له قدرة، ولا  
علم، ولا حياة، لأن العبد موصوفٌ بهذه الصفات! ولازمُ هذا القول أنه لا  
يُقال له: حيٌّ، عليم، قدير، لأن العبد يُسمَّى بهذه الأسماء، وكذا كلامه  
وسمعه وبصره ورؤيته وغير ذلك.

(١) رقم (٤٩٠٤) في الأدب: باب في الحسد، وأخرجه كذلك أبو يعلى (٣٦٩٤)، من  
حديث سعيد بن عبد الرحمن بن أبي العمياء أن سهل بن أبي أمامة حدثه: أنه دخل  
هو وأبوه على أنس بن مالك بالمدينة - وذكر صفة صلاة عمر بن عبد العزيز -  
فقال: إن رسول الله ﷺ كان يقول: «لا تشددوا...» وسنده قابل للتحسين، وذكره  
السيوطي في «الجامع الكبير» ٨٩٣/٢، وزاد نسبه إلى الضياء، ورواه من حديث  
سهل بن حنيف البخاري في «تاريخه» ٩٧/٤، والطبراني في «الكبير» (٥٥٥١)،  
و«الأوسط» (٨) «مجمع البحرين»، وفي سنده عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو  
ضعيف، وباقي رجاله ثقات.

(٢) في (ب): العقل.

معنى قوله  
تعالى: «ليس  
كمثله شيء»

وهم يُوافقون أهل السنة على أنه موجود، عليم، قدير، حي، والمخلوق يقال له: موجود حي عليم قدير، ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه، وهذا مما دل عليه الكتاب والسنة، وصريح العقل، ولا يُخالِف فيه عاقل، فإن الله سَمِيَ نفسه بأسماء، وسَمِيَ بعضُ عباده بها، وكذلك سَمِيَ صفاته بأسماء، وسَمِيَ ببعضها صفات خلقه، وليس المُسَمَّى كالمسَمَّى، فسَمِيَ نفسه: حياً، عليماً، قديراً، رؤوفاً، رحيماً، عزيزاً، حكيماً، سمياً، بصيراً، ملكاً، مؤمناً، جباراً، متكبراً. وقد سَمِيَ بعضُ عباده بهذه الأسماء، فقال: ﴿يُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الأنعام: ٩٥، والروم: ١٩] ٢١ ﴿وَبَشَّرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ﴾ [الذاريات: ٢٨] ﴿فَبَشَّرْنَاهُ بِغُلَامٍ حَلِيمٍ﴾ [الصافات: ١٠١] ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨] ﴿فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [الدهر: ٢] ﴿قَالَتْ أَمْرَأْتُ الْغَزِيرِ﴾ [يوسف: ٥١] ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا﴾ [السجدة: ١٨] ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارًا﴾ [المؤمن: ٣٥]، ومعلوم أنه لا يُماثل الحي الحي، ولا العليم العليم، ولا العزيز العزيز، وكذلك سائر الأسماء.

وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] ﴿أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِ﴾ [فاطر: ١١] ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنَّهُمْ قُوَّةً﴾ [حم السجدة: ١٥].

وعن جابر رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنَا الاستخارة في الأمور كلها كما يُعَلِّمُنَا السورة من القرآن، يقول: «إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ، فَلْيَرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ، ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا <sup>(١)</sup> الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاقْدِرْهُ لِي،

وَيَسِّرْهُ لِي<sup>(١)</sup>، ثُمَّ بَارِكْ لِي فِيهِ، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لِي فِي دِينِي وَمَعَاشِي وَعَاقِبَةِ أَمْرِي - أَوْ قَالَ: عَاجِلِ أَمْرِي وَآجِلِهِ - فَاضْرِفْهُ عَنِّي. وَاضْرِفْنِي عَنْهُ، وَاقْذُرْ لِي الْخَيْرَ حَيْثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ<sup>(٢)</sup> قَالَ: وَيُسَمَّى حَاجَتَهُ<sup>(٣)</sup>، رواه البخاري.

في حديث عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ بَعِّلِمِكَ الْغَيْبَ، وَقُدِّرْكَ عَلَيَّ الْخَلْقِ، أَخِينِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ حَسْبِيَّتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَأَسْأَلُكَ كَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، وَأَسْأَلُكَ الْقَصْدَ فِي الْغِنَى وَالْفَقْرِ، وَأَسْأَلُكَ نَعِيمًا لَا يَنْقُذُ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لَا تَنْقَطِعُ، وَأَسْأَلُكَ الرِّضَى بَعْدَ الْقَضَاءِ، وَأَسْأَلُكَ بَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ،

(١) سقطت من (ب).

(٢) رَضِّنِي بِالتَّشْدِيدِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «أَرْضِّنِي» أَي: اجْعَلْنِي بِهِ رَاضِيًا، وَفِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»: وَرَضِّنِي بِقَضَائِكَ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي أَيُوبَ: وَرَضِّنِي بِقَدْرِكَ. قَالَ الْحَافِظُ فِي «الْفَتْحِ» ١١/١٨٧: وَالسَّرُّ فِيهِ أَنْ لَا يَبْقَى قَلْبُهُ مُتَعَلِّقًا بِهِ، فَلَا يَطْمِئِنُّ خَاطِرُهُ، وَالرِّضَا: سَكُونُ النَّفْسِ إِلَى الْقَضَاءِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٦٢) وَ(٦٣٨٢) وَ(٧٣٩٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٣٦٩/٢، وَالتِّرْمِذِيُّ (٤٨٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٥٣٨)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٧٣)، وَالْبُخَارِيُّ فِي الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ (٧٠٣)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ١٠/٢٨٥، وَابْنُ الْبُغْوِيِّ (١٠١٦).

وَرَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَرْفُوعًا الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٠١٢) وَ(١٠٠٥٢) وَ(١٠٤٢١)، وَفِي «الْأَوْسَطِ» ٩٧ «مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ»، وَ«الصَّغِيرِ» ١/١٩٠، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ (٢٤٢٩)، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٢٠٢١٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ١٠/٢٨٥ مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي أَيُوبَ عِنْدَ أَحْمَدَ ٥/٤٢٣، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَبَانَ (٦٨٥) فِي «الْمَوَارِدِ»، وَالْحَاكِمُ ١/٣١٤، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَابْنُ عَمْرٍ، وَابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ فِي «الْكَبِيرِ» (١١٤٧٧) وَفِي سَنَدِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَانِيٍّ وَهُوَ مَتَّهَمٌ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ (٦٨٦)، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ حَبَانَ أَيْضًا (٦٨٧)، وَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا ذِكْرُ الصَّلَاةِ سِوَى حَدِيثِ جَابِرٍ، إِلَّا أَنْ لَفِظَ أَبِي أَيُوبَ: «اكْتُمِ الْخُطْبَةَ وَتَوَضَّأْ فَأَحْسِنِ الْوُضُوءَ، ثُمَّ صَلِّ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكَ...» وَانظُرْ «مَجْمَعُ الزَّوَانِدِ» ٢/٢٨٠ - ٢٨١، وَ«فَتْحُ الْبَارِيِّ» ١١/١٨٤.

وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ الْكَرِيمِ وَالشُّوقَ إِلَى لِقَائِكَ، فِي غَيْرِ ضَرَاءٍ مُضِرَّةٍ، وَلَا فِتْنَةٍ مُضِلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ وَاجْعَلْنَا هُدَاةَ مُهْتَدِينَ»<sup>(١)</sup>.

إثبات  
الصفات لله لا  
يستلزم التشبيه  
والتجسيم  
٢٢

فقد سَمِيَ اللهُ ورسولُه صفاتِ اللهُ علماً وقُدرةً وقُوَّةً، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفِ قُوَّةٍ﴾ [الروم: ٥٤] ﴿وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِمَا عَلَّمْنَاهُ﴾ [يوسف: ٦٨]، ومعلوم أنه ليس العِلْمُ كالعلم، ولا القُوَّةُ كالقوة، ونظائرُ هذا كثيرة، وهذا لازمٌ لجميعِ العقلاء، فإن مَنْ نفى صفةً من صفاته التي وَصَفَ اللهُ بها نفسه، كالرُّضَا والغضبِ، والمحبةِ والبغضِ، ونحو ذلك، وزَعَمَ أن ذلك يستلزمُ التشبيهَ والتجسيمَ! قيل له: فأنت تُثبِتُ له الإرادةَ والكلامَ والسَّمْعَ والبصرَ، مع أن ما تُثبِتُه له ليس مثلُ صفاتِ المخلوقين، فقلُ فيما نفيتَه وأثبتَه اللهُ ورسولُه مثلُ قولك فيما أثبتَه، إذ لا فرقَ بينهما.

فإن قال: أنا لا أثبتُ شيئاً من الصفات! قيل له: فأنت تُثبِتُ له الأسماءَ الحسنى، مثل: حي<sup>(٢)</sup> عليم، قدير<sup>(٣)</sup>، والعبدُ يُسَمَّى بهذه الأسماء، وليس ما يُثبِتُ للرب من هذه الأسماء مماثلاً لما يُثبِتُ للعبد، فقلُ<sup>(٤)</sup> في صفاته نظيرَ قولك في مسمَى أسمائه.

فإن قال: وأنا لا أثبتُ له الأسماءَ الحسنى، بل أقول: هي مجازٌ،

(١) أخرجه النسائي ٥٤/٣ - ٥٥ في السهو: باب نوع آخر من الدعاء، من حديث حماد، قال: حدثنا عطاء بن السائب، عن أبيه قال: صلى بنا عمار بن ياسر صلاة فأوجز فيها، فقال بعض القوم: لقد خففت أو أوجزت الصلاة، فقال: أما على ذلك، فقد دعوت فيها بدعوات سمعتهن من رسول الله ﷺ... وإسناده صحيح. حماد هو ابن زيد سمع من عطاء قبل الاختلاط، وصححه الحاكم ٥٢٤/١ ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن أبي عاصم (١٢٩) و(٤٢٥)، وابن منده في «الرد على الجهمية» رقم (٨٦)، وعثمان الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٦٠، واللالكائي في «السنة» رقم (٨٤٥) من طرق عن حماد، به. وأخرجه أحمد ٢٦٤/٤، وابن أبي عاصم (١٢٨) و(٣٧٨) من طريق آخر عن عمار.

(٢) في (ب): عليم حي.

(٣) في (ب): قادر.

(٤) في (ب): فقليل، وليس بشيء.

وهي أسماء لبعض مبدعاته، كقول غلاة الباطنية والمتفلسفة!

قيل له: فلا بُدَّ أن تُعْتَقَدَ أنه موجود حق قائم بنفسه، والجسم موجود قائم بنفسه، وليس هو مماثلاً له.

فإن قال: أنا لا أثبت شيئاً، بل أنكر وجود الواجب.

قيل له: معلوم بصريح العقل أن الموجود إما واجب بنفسه، وإما غير واجب بنفسه، وإما قديم أزلي، وإما حادث كائن بعد أن لم يكن، وإما مخلوق مفتقر إلى خالق، وإما غير مخلوق ولا مفتقر إلى خالق، وإما فقير إلى ما سواه، وإما غني عما سواه.

وغير الواجب بنفسه لا يكون إلا بالواجب بنفسه، والحادث لا يكون إلا بقديم، والمخلوق لا يكون إلا بخالق، والفقير لا يكون إلا بغني عنه، فقد لزم على تقدير النقيضين وجود موجود واجب بنفسه قديم أزلي خالق غني عما سواه، وما سواه بخلاف ذلك.

وقد عُلمَ بالحس والضرورة وجود حادث كائن بعد أن لم يكن، والحادث لا يكون واجباً بنفسه، ولا قديماً أزلياً، ولا خالقاً لما سواه، ولا غنياً عما سواه، فثبت بالضرورة وجود موجودين: أحدهما واجب، والآخر مُمكن، أحدهما قديم، والآخر حادث، أحدهما غني، والآخر فقير، أحدهما خالق، والآخر مخلوق، وهما متفقان في كون كل منهما شيئاً موجوداً ثابتاً.

ومن المعلوم أيضاً أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته، إذ لو كان كذلك لتمثلاً فيما يجب ويجوز ويمتنع، وأحدهما يجب قدمه وهو موجود بنفسه، والآخر لا يجب قدمه ولا هو موجود بنفسه، وأحدهما خالق، والآخر ليس بخالق، وأحدهما غني عما سواه، والآخر فقير.

فلو تماثلاً، لَلَزِمَ أن يكون كل منهما واجب القدم ليس بواجب القدم، موجوداً بنفسه غير موجود بنفسه، خالقاً ليس بخالق، غنياً غير غني، فيلزم

انتفاء التماثل  
بين الخالق  
والمخلوق

اجتماعُ الضدَّينِ على تقدير تماثلِهِما، فَعَلِمَ أن تماثلَهُما مُتَنَفٍ بصريح العقل، كما هو مُتَنَفٍ بنصوص (١) الشرع.

فَعَلِمَ بهذه الأدلة اتفاقهما من وجه، واختلافهما من وجه، فَمَنْ نفى ما اتفقا فيه كان معطلاً قائلًا للباطل، ومن جعلهما مُتَمَائِلِينَ، كان مشبهًا، قائلًا للباطل، والله أعلم. وذلك لأنهما وإن اتفقا في مسمى ما اتفقا فيه، فالله تعالى مختص بوجوده وعلمه وقدرته وسائر صفاته، والعبد لا يَشْرِكُهُ في شيءٍ من ذَلِكَ، والعبد أيضاً مختص بوجوده وعلمه وقدرته والله تعالى منزلة عن مشاركة العبد في خصائصه.

وإذا اتفقا في مُسَمَّى الوجود والعلم والقُدْرَة، فهذا المشترك مُطْلَقٌ كُلِّيٌّ المطلق الكلي يوجد في الأذهان لا في الأعيان لا اشتراك فيه.

وهذا موضع اضطرب فيه كثيرٌ من النُّظَارِ، حَيْثُ توهموا أن الاتفاق في مُسَمَّى هذه الأشياءِ يُوجِبُ أن يكون الوجودُ الذي للربِّ كالوجود الذي للعبد.

وطائفة ظنَّت أن لفظ الوجود يُقال بالاشتراك اللفظي، وكأبروا عُقُولَهُم، فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم، كما يقال: الموجودُ ينقسمُ إلى واجب وممكن، وقديم وحادث (٢). ومُورِدُ التقسيمِ مُشْتَرَكٌ بين الأقسام، واللفظُ المشترك، كلفظ «المشترى» الواقع على المبتاع والكوكب، لا يَنْقَسِمُ معناه، ولكن يُقال: لفظ «المشترى» يقال على كذا، وعلى كذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بُسِطَ الكلامُ عليها في موضعه.

وأصلُ الخطأ والغلط: توهمهم أن هذه الأشياء العامة الكلِّية يكون

(١) في (ب): بتصريح الشرع، وجاء في هامشها: «بنصوص» صح، وهو بخط مغاير لخط الناسخ.

(٢) في (ب): إلى وحادث.

مسمّاهَا المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المُعَيَّنِ وهذا المُعَيَّنِ، وليس كذلك، فإن ما يُوجَدُ في الخارج لا يُوجَدُ مطلقاً كلياً، لا يُوجد إلا معيناً مختصاً، وهذه الأسماء إذا سُمِّيَ اللهُ بها، كان مسماهَا معيناً مختصاً به، فإذا سُمِّيَ بها العَبْدُ كان مسماهَا مختصاً به، فوجودُ اللّهُ وحياتُهُ لا يُشَارِكُهُ فيها عَيزُهُ، بل وُجُودُ هذا الموجودِ المُعَيَّنِ لا يُشْرِكُهُ فيه عَيزُهُ، فكيف بوجود الخالق! ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك، فالشار إليه واحدٌ، لكن بوجهين مختلفين.

وبهذا ومثله يَتَبَيَّنُ لك أن المشبّهة أخذوا هذا المعنى، وزادوا فيه على الحق فضلوا، وأن المعطّلة أخذوا نفي المماثلة بوجه من الوجوه، وزادوا فيه على الحق حتى ضلوا، وأن كتاب الله دلّ على الحق المحض الذي تَعَقَّلُهُ العُقُولُ السليمة الصحيحة، وهو الحق المعتدِلُ الذي لا انحرافَ فيه.

فالفأة أحسنوا في تنزيه الخالق سبحانه عن التشبيه بشيء من خلقه، ولكن أساؤوا في نفي المعاني الثابتة لله تعالى في نفس الأمر، والمشبّهة أحسنوا في إثبات الصفات، ولكن أساؤوا بزيادة التشبيه.

واعلم أن المخاطب لا يفهم المعاني المعبر عنها باللفظ إلا أن يعرف عيّنّها، أو ما يُناسِبُ عيّنّها، ويكون بينهما قدرٌ مشترك ومشابهة في أصل المعنى، وإلا فلا يُمكنُ تفهيمُ المخاطبين بدون هذا قَطُّ، حتى في أوّل تعليم معاني الكلام بتعليم معاني الألفاظ المفردة، مثل تربية الصبي الذي يُعلِّمُ البيان واللغة، يُنطقُ له باللفظ المفرد، ويُشارُ له إلى معناه، إن كان مشهوداً بالإحساس الظاهر أو الباطن، فيقال له: لبنٌ، خبزٌ، أم، أب، سماء، أرض، شمس، قمر، ماء، ويُشار له مع العبارة إلى كُلِّ مسمّى من هذه المسمّيات، وإلا لم يفهم معنى اللفظ ومراد الناطق به، وليس أحدٌ من بني آدم يستغني عن التعليم السمعي، كيف وآدم أبو البشر أوّل ما علّمه الله تعالى أصول الأدلة السمعية وهي الأسماء كُلُّها، وكلمه وعلّمه بخطاب الوحي ما لم يُعلّمه بمجرد العقل.

توقف فهم المعاني المعبر عنها باللفظ على معرفة عيّنّها

٢٤

فدلالة اللفظ على المعنى هي بواسطة دلالة على ما عناه المتكلم وأراده، وإرادته وعنايته في قلبه، فلا<sup>(١)</sup> يُعَرَّفُ باللفظ ابتداءً، ولكن يُعَرَّفُ المعنى بغير اللفظ حتى يُعْلَمَ أولاً أن هذا المعنى المراد هو الذي يُرادُ بذلك اللفظ، ويُعنى به، فإذا عَرَفَ ذلك، ثم سَمِعَ اللفظَ مرة ثانية، عَرَفَ المعنى المرادَ بلا إشارة إليه، وإن كانت الإشارةُ إلى ما يُحسُّ بالباطن مثل الجوع والشَّبَعِ والرِّيِّ والعطشِ والحُزْنِ والفرح، فإنه لا يَعْرِفُ اسمَ ذلك حتى يَعِدَّهُ مِنْ نفسه، فإذا وجدته، أُشير له إليه، وعُرِفَ أن اسمه كذا.

والإشارة تارة تكونُ إلى جُوع نفسه، أو عطش نفسه، مثل أن يراه أنه قد جاع، فيقول له: جُعتَ، أنت<sup>(٢)</sup> جائع، فيسمعُ اللفظَ وَيَعْلَمُ ما عَيْنَهُ بالإشارة، أو ما يجري مجراها من القرائن التي تُعَيِّنُ المرادَ، مثل نظري أُمِّه إليه في حال جوعه، وإدراكه بنظرها أو نحوه أنها تعني جوعه، أو يسمعونهم يُعَبِّرُونَ بذلك عن جوع غيره.

إذا عُرِفَ ذلك، فالمخاطب المتكلم إذا أراد بيانَ معانٍ، فلا يخلوا إما أن يكونَ مما أدركها المخاطبُ المستمعُ بإحساسه وشهوِّه، أو بمعقوله وإما أن لا يكونَ كذلك، فإن كانت من القسمين الأولين، لم يَخْتَجِ إلا إلى معرفة اللغة، بأن يكون قد عَرَفَ معاني الألفاظ المفردة، ومعنى التركيب، فإذا قيل له بعد ذلك: ﴿الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِرَبِّهِ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ وَلسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴿٩﴾﴾ [البلد: ٨ - ٩] أو قيل له: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٧٨﴾﴾ [النحل: ٧٨]، ونحو ذلك، فَيَهْمُ المخاطبُ بما أدركه بحسه.

وإن كانت المعاني التي يُرادُ تعريفُها بها ليست مما أحسَّه وشهده بعينه، ولا بحيث صارَ له مَعْقُولٌ كُلِّيٌّ يتناولها حتى يفهمَ به المرادَ بتلك الألفاظِ،

(١) في (ج) و(د): ولا.

(٢) في (ب): أنا.

بل هي مما لم<sup>(١)</sup> يُذركه بشيءٍ من حواسه الباطنة والظاهرة، فلا بُدَّ في تعريفه من طريق القياس والتمثيل والاعتبار بما بيته وبين معقولات الأمور التي شاهدها من التشابه والتناسب، وكلما كان التمثيل أقوى، كان البيان أحسن، والفهم أكمل.

فالرسول صلوات الله وسلامه عليه لما بيّن لنا أموراً لم تكن معروفة قبل ذلك، وليس في لغتهم لفظ يُدُلُّ عليها بعينها، أتى بالفاظ تناسب معانيها تلك المعاني، وجعلها أسماء لها، فيكون بينهما قدر مشترك، كالصلاة، والزكاة، والصوم، والإيمان، والكفر.

وكذلك لما أخبرنا بأمرٍ تتعلّق بالإيمان بالله وبالיום الآخر، وهم لم يكونوا يعرفونها قبل ذلك حتى يكون لهم ألفاظ تدلُّ عليها بعينها، أخذ من اللغة الألفاظ المناسبة لتلك بما تدلُّ عليه من القدر المشترك بين تلك المعاني الغيبية، والمعاني الشهودية التي كانوا يعرفونها، وقرن بذلك من الإشارة ونحوها ما يُعلّم به حقيقة المراد، كتعليم الصبي، كما قال ربعة بن أبي عبد الرحمن<sup>(٢)</sup>: الناس في حُجُورِ علمائهم كالصبيان في حُجُورِ آبائهم.

وأما ما يُخبر به الرسول من الأمور الغائبة، فقد يكون مما أدركوا نظيره بحسهم وعقلهم، كإخبارهم بأنّ الريح أهلكت عاداً، فإنّ «عاداً» من جنسهم والريح من جنس ريحهم، وإن كانت أشدّ، وكذلك عرق فرعون في البحر، وكذا بقية الأخبار عن الأمم الماضية، ولهذا كان الإخبار بذلك فيه عبرة لنا، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

ما يخبر به  
الرسول من  
الأمور الغائبة  
نوعان

(١) سقطت من (ب) و(د).

(٢) هو ربعة بن أبي عبد الرحمن فروخ الفقيه أبو عثمان المدني عالم المدينة، ويقال له: ربعة الرأي، سمع أنساً وابن المسيّب، وكانت له حلقة للفتوى، وأخذ عنه مالك وغيره، وأدرك جماعة من الصحابة. مات سنة ١٣٦هـ بالهاشمية، مدينة بناها السفاح بالأنبار، ويوم مات قال مالك: ذهب حلاوة الفقه، أخرج حديثه الجماعة. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٨٩/٦.

وقد يكون الذي يُخبرُ به الرّسولُ ما لم يُدرِكوا مثله الموافق له في الحقيقة من كل وجه، لكن في مفرداته ما يُشبه مفرداتهم من بعض الوجوه، كما إذا أخبرهم عن الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر، فلا بد أن يعلموا معنى مشتركاً، وشبهاً بين مفردات تلك الألفاظ وبين مفردات ألفاظ ما علموه في الدنيا بحسبهم وعقلهم.

فإذا كان ذلك المعنى الذي في الدنيا لم يشهده بعد، ويريد أن يجعلهم يشهدونه شهادة كاملة، ليفهموا به القدر المشترك بينه وبين المعنى الغائب، أشهدهم إياه، وأشار لهم إليه، وفعل فعلاً يكون حكاية له، وشبهاً به يعلم المستمعون أن معرفتهم بالحقائق المشهودة هي الطريق التي يعرفون بها الأمور الغائبة، فينبغي أن تُعرف هذه الدرجات:

أولها: إدراك الإنسان المعاني الحسية المشاهدة.

وثانيها<sup>(١)</sup>: عقله لمعانيها الكلية.

وثالثها: تعريف الألفاظ الدالة على تلك المعاني الحسية والعقلية.

فهذه المراتب الثلاث لا بد منها في كل خطاب. فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة، فلا بد من تعريفنا المعاني<sup>(٢)</sup> المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة، والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، ثم إن كانت مثلها، لم يُحتج إلى ذكر الفارق، كما تقدّم في قصص الأمم، وإن لم يكن مثلها، بين ذلك بذكر الفارق، بأن يُقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك، وإذا تقدّر انتفاء المماثلة، كانت الإضافة وحدها كافية في بيان الفارق، وانتفاء التساوي لا يمنع منه<sup>(٣)</sup> وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، وبه

(١) في الأصول: وثانيهما، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): للمعاني.

(٣) سقطت من (ب).

صيرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قط.

قوله: «ولا شيء يُعجزه».

ش: لِكَمالِ قُدْرته، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾ [الكهف: ٤٥] ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَا يَئُودُهُ حِفْظُهُمَا وَهُوَ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿وَلَا يُؤْذِيهِ﴾، أي: لا يكرهه<sup>(١)</sup> ولا يُثْقِلُهُ ولا يُعْجِزُهُ. فهذا النفي لثبوت كمال ضده، وكذلك كل نفي يأتي في صفات الله تعالى في الكتاب والسنة إنما هو لثبوت كمال ضده، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظَلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، لِكَمالِ عدله، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] لِكَمالِ علمه، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ أُقُوبٍ﴾ [ق: ٣٨] لِكَمالِ قدرته. ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥] لِكَمالِ حياته وقِيوميته. ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] لِكَمالِ جلاله وعظمته وكبريائه، وإلا فالنفي الصّرف لا مدح فيه، إلا يرى أن قول الشاعر:

كمال قدرته  
سبحانه وانتفاء  
العجز عنه

قُبَيْلَةٌ لَا يَغْدِرُونَ بِذِمَّةِ وَلَا يَظْلِمُونَ النَّاسَ حَبَّةَ خَزْدَلٍ<sup>(٢)</sup>  
لما اقترن بنفي الغدر والظلم عنهم ما ذكره قبل هذا البيت، وبَعْدَهُ،  
وتصغيرهم بقوله: «قُبَيْلَةٌ» عَلِمَ أن المراد عَجْزُهُمْ وضعفهم، لا كمال  
قدرتهم، وقول الآخر:

(١) في «القاموس»: كرهه الغم يكرهه ويكرهه، بكسر الراء وضمها: واشتد عليه كآثره.  
(٢) البيت للنجاحشي، واسمه قيس بن عمرو بن مالك، من قصيدة يهجو بها بني العجلان، أورد بعضها ابن السيد في «أبيات المعاني» وهو شاعر هجاء مخضرم، يُعد من أشرف العرب، إلا أنه كان فاسقاً، وكانت أمه من الحبشة، فُنسِبَ إليها. انظر «الشعر والشعراء» ص ٣٢٩، و«سمط اللآلي» ص ٨٩٠.

لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا<sup>(١)</sup>  
لما اقترن بنفي الشر عنهم ما يدلُّ على ذمهم، عَلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ عَجْزَهُمْ  
وَضَعْفَهُمْ أَيْضاً.

منهج السلف  
الإثباتات  
المفصل والنفي  
المجمل

ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله مفضلاً، والنفي مجملاً،  
عكس طريقة أهل الكلام المذموم، فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات  
المجمل، يقولون: ليس بجسم ولا شبح، ولا جثة، ولا صورة، ولا لحم،  
ولا دم، ولا شخص، ولا جوهر، ولا عرض، ولا بذي لون، ولا طعم،  
ولا رائحة، ولا مجسمة، ولا بذي حرارة، ولا برودة، ولا رطوبة، ولا  
يوسية، ولا طول ولا عرض، ولا عمق، ولا اجتماع، ولا افتراق، ولا  
يتحرك، ولا يسكن. ولا يتبعض، وليس بذي أعضا وأجزاء وجوارح  
وأعضاء، وليس بذي جهات، ولا بذي يمين، ولا شمال، وأمام وخلف ٢٧  
وفوق وتحت، ولا يحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه  
المماسة ولا العزلة، ولا الحلو في الأماكن، ولا يوصف بشيء من صفات  
الخلق الدالة على حدوثهم، ولا يوصف بأنه متناه، ولا يوصف بمساحة ولا  
ذهاب في الجهات، وليس بمحدود ولا والد ولا مولود، ولا تحيط به  
الأقدار ولا تخجبه الأستار. إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup> كَتَلَهُ عَنْ  
المعتزلة.

وفي هذه الجملة حق وباطل، ويظهر ذلك لمن يعرف الكتاب والسنة،  
وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فيه إساءة أدب، فإنك لو قلت

(١) البيت في «حماسة أبي تمام» ٣٠/١ بشرح المرزوقي لبعض شعراء بني العنبر،  
ويرى المرزوقي أن الشاعر لا يقصد ذم قومه، بل يصفهم بإيثار السلامة والعفو عن  
الجناة، ولو أرادوا الانتقام؛ لقدروا بعددهم وعُدتهم، لكن يمنعهم من ذلك المراقبة  
والتقوى.

(٢) في «مقالات الإسلاميين» ص ١٥٥ - ١٥٦. واسم أبي الحسن: علي بن إسماعيل بن  
أبي بشر الأشعري اليماني البصري العلامة، إمام المتكلمين، المتوفى سنة ٣٢٤هـ.  
ترجم له الإمام الذهبي في «السير» ٨٨/١٥.

للسلطان: أنت لست بزبال، ولا كَسَّاح، ولا حَجَّام، ولا حائِك! لأدبِك على هذا الوصف<sup>(١)</sup> وإن كنت صادقاً، وإنما تكونُ مادحاً إذا أجملت النفي، فقلت: أنت لست مثل أحدٍ من رعيك، أنت أعلى منهم وأشرف وأجل، فإذا أجملت في النفي، أجملت في الأدب.

التعبير عن  
الحق بالألفاظ  
الشرعية

والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية، هو سبيل أهل السنة والجماعة، والمعطلة يُعْرَضُونَ عما قاله الشارع من الأسماء والصفات، ولا يتدبرون معانيها، ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المُحَكِّم الذي يجب اعتقاده واعتماده.

وأما أهل الحق والسنة والإيمان، فيجعلون ما قاله الله ورسوله هو الحق الذي يجب اعتقاده واعتماده، والذي قاله هؤلاء إما أن يُعْرَضُوا عنه إعراضاً جُملياً، أو يُبَيِّنُوا حاله تَفْصِيلاً، ويُحَكِّمَ عليه بالكتاب والسنة، لا يُحَكِّمُ به على الكتاب والسنة.

والمقصود: أن غالب عقائدهم السُّلُوب؛ ليس بكذا، ليس بكذا، وأما الإثبات، فهو قليل، وهو أنه عالم قادر حي، وأكثر النفي المذكور ليس مُتَلَقًى عن الكتاب والسنة، ولا عن الطُرُقِ العقلية التي سَلَكَها غيرُهم من مُثَبِّتِ الصفات، فإن الله تعالى قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. ففي هذا الإثبات ما يُقَرَّرُ معنى النفي، فَفَهِمَ أن المراد انفرادُه سبحانه بصفات الكمال، فهو سبحانه وتعالى موصوفٌ بما وصف به نفسه، ووصفَه به رُسُلُه، ليس كمثل شيء في صفاته، ولا في أسمائه، ولا في أفعاله، مما أخبرنا به من صفاته، وله صفات لم يُطَلِّعَ عليها أحدٌ من خلقه، كما قال رسوله الصادق عليه السلام في دعاء الكرب: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَتْ بِهِ نَفْسِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْذَنْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ، أَنْ تَجْعَلَ الْقُرْآنَ

٢٨

(١) سقطت من (ب).

رَبِّعَ قَلْبِي، وَنَوَّرَ صَدْرِي، وَجَلَاءَ حُزْنِي وَذَهَابَ هَمِّي وَعَمِي»<sup>(١)</sup> وسيأتي التنبيه على فسادِ طريقتهم في الصفات إن شاء الله تعالى.

وليس قَوْلُ الشيخ رحمه الله تعالى: «وَلَا شَيْءٌ يُعْجِزُهُ» من النفي المذموم، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا كَانَتْ أَلْفٌ لِلْعَجْزِ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَتْ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤] فنَبَّه سبحانه وتعالى في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمالُ العلم والقدرة، فإن العَجْزُ إنما ينشأ إما من الضعف عن القيام بما يُريدُه الفاعِلُ، وإما من عَدَمِ علمه به، والله تعالى لَا يَعْزُبُ عنه مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، وهو على كل شيءٍ قدير، وقد عَلِمَ ببدائه العقولِ، والفِطْرِ كمالُ قدرته وعلمه، فانتفى العَجْزُ، لما بَيَّنَّه وَبَيَّنَّ القدرة من التضاد، ولأن العاجز لَا يَصْلُحُ أن يكونَ إلهًا، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيراً.

قوله: «ولا إله غيره».

كلمة التوحيد  
لا إله إلا الله

ش: هذه كلمة التوحيد التي دَعَتْ إليها الرسلُ كُلُّهَا<sup>(٢)</sup>، كما تقدَّم ذكره، وإثبات التوحيد بهذه الكلمة باعتبار النفي والإثباتِ المقضي للحصر، فإن الإثباتِ المُجَرَّدَ قد يتطرق إليه الاحتمالُ، ولهذا - والله أعلم - لما قال

(١) أخرجه أحمد ٣٩١/١، ٤٥٢، وابن السني (٣٤٢)، وأبو يعلى ٢/٢٤٦، والبخاري ٣٠٤/١، وابن أبي شيبة ٢٥٣/١٠، والطبراني في «الكبير» (١٠٣٥٢) من حديث ابن مسعود، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٣٧٢)، والحاكم ٥٠٩/١، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٣٦/١٠ و١٨٧ ونسبه لأحمد وأبي يعلى والبخاري، وحسنه الحافظ في «تخريج الأذكار»، وابن القيم في «شفاء العليل» ص ٢٧٤ ولفظه بتمامه: «ما أصاب أحداً قط هم ولا حزن، فقال: اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك أن تجعل القرآن ربيعاً قلبي، نور صدري، وجلاء حزني، وذهب همي إلا أذهب الله همَّه وحزنه، وأبدله مكانه فرحاً» قال: فقيل: يا رسول الله ألا تتعلمها؟ فقال: «بلى، ينبغي لمن سمعها أن يتعلمها».

(٢) في مطبوعة مكة: كلهم.

تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ إِلَهًا وَحَدًّا﴾ قال بعده: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ١٦٣]. فإنه قد يَحْطَرُّ ببال أحدِ خاطرٍ شيطاني: هَبْ أَنْ إِلَهنا واحد، فَلَعَبَرْنَا إلهَ غَيْرِهِ، فقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

تقدير الخبر في  
«لا إله إلا الله»

وقد اعترض صاحب «المنتخب»<sup>(١)</sup> على النحويين في تقدير الخبر في «لا إله إلا هو»، فقالوا: تقديره: لا إله في الوجود إلا الله، فقال: يكون ذلك نفيًا لوجود الإله، ومعلوم أن نفي الماهية أقوى في التوحيد الصّرف من نفي الوجود، فكان إجراء الكلام على ظاهره، والإعراض عن هذا الإضمار أولى.

وأجاب أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المُرسي<sup>(٢)</sup> في «ري الظمان» فقال: هذا كلامٌ مَنْ لا يعرف لِسَانَ العرب، فإنَّ «إله» في موضع المبتدأ على قول سيبويه، وعند غيره اسم «لا». وعلى التقديرين، فلا بُدَّ من خبر للمبتدأ<sup>(٣)</sup>، وإلا<sup>(٤)</sup>، فما قاله من الاستغناء عن الإضمار فاسدٌ.

وأما قوله: إذا لم يُضَمَّر يكون نفيًا للماهية، فليس بشيء، لأن نفي الماهية هو نفي الوجود، لا تُتصور الماهية إلا مع الوجود، فلا فرق بين «لا

٢٩

(١) لعله الحسن بن صافي بن عبد الله أبو نزار، البغدادي، الشافعي، الملقب بملك النحلة المتوفى سنة (٥٦٨) هـ، فقد ذكروا في ترجمته «المنتخب» في جملة مصنفاته في النحو، وقالوا: إنه كتاب نفيس يقع في مجلدة. له ترجمة مطولة في «تهذيب تاريخ ابن عساكر» ١٦٩/٤ - ١٧٣، و«معجم الأدباء» ١٢٢/٨ - ١٣٩، و«إنباء الرواة» ٣٠٥/١.

(٢) هو الإمام العلامة البارع المفسر المحدث النحوي المتفنن شرف الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن أبي الفضل السلمي المُرسي الأندلسي المتوفى (٦٥٥ هـ) وكتابه «ري الظمان»، هو في تفسير القرآن، وهو كبير جدًا قَصَدَ فيه ارتباط الآيات بعضها ببعض. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣١٢/٢٣ - ٣١٨.

(٣) في (ب): المبتدأ.

(٤) كذا في الأصول ومطبوعة مكة: «ولا»، وفي «طبقات السبكي» ٧١/٨: «أو لا»، فقد ذكر اعتراض صاحب «المنتخب» وجوابه في ترجمة أبي عبد الله المرسي وعلق عليه.

ماهية» و«لا وجود». وهذا مذهب أهل السنة، خلافاً للمعتزلة، فإنهم يُثبِتُونَ ماهيةً عاريةً من الوجود. «وإلا الله» مرفوع، بدلاً من «لا إله» لا يكون<sup>(١)</sup> خيراً لـ«لا»، ولا للمبتدأ، وذكر الدليل على ذلك<sup>(٢)</sup>.

وليس المراد هنا ذكْرُ الإعراب، بل المراد دَفْعُ الإشكالِ الواردِ على النحاة في ذلك، وبيان أنه من جهة المعتزلة، وهو فاسد؛ فإن قوله: «في

(١) في (ب): «لا يكون إلا خيراً» وهو خطأ.

(٢) قال الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز - حفظه الله - تعليقا على هذا المكان من «شرح الطحاوية»: ما قاله صاحب «المنتخب» ليس بجيد، وهكذا ما قاله النحاة، وأيده الشيخ أبو عبد الله المرسي من تقدير الخبر بكلمة «في الوجود» ليس بصحيح، لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة، وتقدير الخبر بلفظ: «في الوجود» لا يَحْضُلُ به المقصود من بيان أحقية ألوهية الله سبحانه وبتلان ما سواها؛ لأن لقائل أن يقول: كيف تقولون: «لا إله في الوجود إلا الله»؟ وقد أخبر الله سبحانه عن وجود آلهة كثيرة للمشركين، كما في قوله سبحانه: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقوله سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾ الآية.

فلا سبيل إلى التخلص من هذا الاعتراض، وبيان عظمة هذه الكلمة، وأنها كلمة التوحيد المبطللة لآلهة المشركين وعبادتهم من دون الله، إلا بتقدير الخبر بغير ما ذكره النحاة، وهو كلمة «حق» لأنها هي التي توضح بطلان جميع الآلهة، وتبين أن الإله الحق، والمعبود الحق هو الله وحده، كما نبّه على ذلك جَمْعٌ من أهل العلم، منهم أبو العباس ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، وآخرون رحمهم الله. ومن أدلة قوله سبحانه: ﴿ذَلِكَ بَأْسُ اللَّهِ هُوَ الْحَقُّ، وَأَنْ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ فأوضح سبحانه في هذه الآية أنه هو الحق، وأن ما دعاه الناس من دونه هو الباطل، فشمل ذلك جميع الآلهة المعبودة من دون الله من البشر والملائكة والجن، وسائر المخلوقات، وأضح بذلك أنه المعبود الحق وحده، ولهذا أنكر المشركون هذه الكلمة، وامتنعوا من الإقرار بها لعلمهم بأنها تبطل آلهتهم، لأنهم فهموا أن المراد بها نفي الألوهية بحق عن غير الله سبحانه، ولهذا قالوا جواباً لنبينا محمد ﷺ، لما قال لهم: قولوا: لا إله إلا الله: (أجعل الآلهة إلهاً واحداً إن هذا لشيءٌ عُجَابٌ) وقالوا أيضاً: (أنا لتاركوا إلهتنا لشاعر مجنون)، وما في معنى ذلك من الآيات.

وبهذا التقرير يزول جميع الإشكال، ويتضح الحق المطلوب، والله ولي التوفيق.

الوجود» ليس تقييداً، لأنّ العدم ليس بشيء، قال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْتَنكَ مِن قَبْلُ وَلَمْ تَكُ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩]. ولا يُقال: ليس قوله: «غيره» كقوله: «إلا الله» لأنّ «غيراً» تُعرَب بإعرابِ الاسمِ الواقعِ بعد «إلاً» فيكونُ التقدير للخبرِ فيهما واحداً، فهذا دَكْرُتُ هذا الإشكالِ وجوابه هنا.

قوله: «قَدِيمٌ بلا ابتداء، دَائِمٌ بلا انتهاء».

صفتا القدم  
والبقاء

ش: قال الله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، [و] (١)  
قال ﷺ: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ» (٢).

فقول الشيخ ﷺ: قديمٌ بلا ابتداء، دائمٌ بلا انتهاء، هو معنى اسمه:  
الأولِ والآخِرِ.

والعلمُ بثبوت هذين الوصفين مستقرٌّ في الفِطْرِ، فإن الموجودات لا بُدَّ أن تنتهيَ إلى واجبِ الوجود لذاته، قطعاً للتسلسلِ، فإننا نُشاهدُ حُدُوثَ الحيوانِ، والنباتِ، والمعادِنِ، وحوادثِ الجوّ، كالسحابِ، والمطرِ، وغير ذلك، وهذه الحوادثُ وغيرها ليست ممتنعةً، فإنّ الممتنعَ لا يُوجدُ، ولا وَاجِبَةَ الوجودِ بنفسها، فإن واجبَ الوجودِ بنفسه لا يقبلُ العدمَ، وهذه كانت

(١) الواو لم ترد في الأصول الأربعة، وأثبتناها من مطبوعة مكة.

(٢) قطعة من حديث أخرجه مسلم (٢٧١٣) في الذكر: باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع من حديث أبي هريرة، ولفظه بتمامه: «كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا أخذنا مضجعنا أن نقول: اللهم ربّ السماواتِ والأرضِ، وربّ العرشِ العظيمِ، ربّنا وربّ كلِّ شيءٍ فالقَ الحبِّ والنوى، ومُنزِلَ التوراةِ والإنجيلِ والفرقانِ، أعوذُ بك من شرِّ كلِّ شيءٍ أنتَ آخِذٌ بناصيته، اللهم أنتَ الأولُ، فليسَ قبلكَ شيءٌ، وأنتَ الآخِرُ، فليسَ بعدك شيءٌ، وأنتَ الظاهرُ، فليسَ فوقكَ شيءٌ، وأنتَ الباطنُ، فليسَ دونك شيءٌ، اقضِ عنا الدينَ، وأغننا من الفقرِ»، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢١٢)، وأبو داود (٥٠٥١) في الأدب: باب ما يقول عند النوم، والترمذي (٣٣٩٧) في الدعوات: باب من الأدعية عند النوم، وابن ماجه (٣٨٧٣) في الدعاء: باب ما يقول عند النوم، وأحمد في «المسند» ٣٨١/٢ و ٤٠٤، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٢٠/٩.

معدومة، ثم وُجِدَتْ، فَعَدَمُهَا يَنْفِي وَجُوبَهَا، ووجودها ينفي امتناعها، وما كان قابلاً للوجود والعدم، لم يكن وجوده بنفسه، كما قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ﴾ [الطور: ٣٥]. يقول سبحانه: أحدثوا من غير مُحدث، أم هم أحدثوا أنفسهم؟ ومعلوم أنّ الشيء المُحدث لا يوجد نفسه، فالممكن الذي ليس له من نفسه وجود ولا عدم، لا يكون موجوداً بنفسه، بل إن حصل ما يوجد، وإلا كان معدوماً، وكل ما أمكن وجوده بدلاً من عدمه، وعدمه بدلاً من وجوده، فليس له من نفس وجود ولا عدم لازم له<sup>(١)</sup>.

الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى ما ذكر في القرآن

وإذا تأملَ الفاضل غاية ما يذكُرهُ المتكلمون والفلاسفة من الطُرُق العقلية، وجد الصواب منها يعود إلى بعض ما ذكِرَ في القرآن من الطُرُق العقلية بأفصح عبارة وأوجزها، وفي طُرُق القرآن من تمام البيان والتحقيق، ما لا يوجد عندهم مثله، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣].

ولا نقول: لا يَنفَعُ الاستدلال بالمقدمات الخفية، والأدلة الطويلة<sup>(٢)</sup>، فإن الخفاء والظهور من الأمور النسبية، فربما ظهر لبعض الناس ما خفي على غيره، ويظهر للإنسان الواحد في حال ما خفي عليه في حال أخرى. وأيضاً فالمقدمات وإن كانت خفية، فقد يسلمها بعض الناس ويُنازع فيما هو أجلى منها، وقد تفرّح النفس بما علمته بالبحث<sup>(٣)</sup> والنظر، ما لا تفرّح بما علمته من الأمور الظاهرة، ولا شك أن العلم بإثبات الصانع، ووجوب وجوده أمرٌ ضروريٌّ فطريٌّ، وإن كان يَخْصَلُ لبعض الناس من الشبهة ما يُخرجه إلى الطرق النظرية.

وقد أدخل المتكلمون في أسماء الله تعالى «القديم». وليس هو من

(١) انظر «الصواعق المرسله» ١/ ١١٠ للإمام ابن القيم رحمه الله.

(٢) في مطبوعة مكة: النظرية.

(٣) في (ب): من البحث.

إدخال  
المتكلمين  
«القديم» في  
أسمائه تعالى،  
وليس هو من  
أسمائه الحسنى

الأسماء الحسنى<sup>(١)</sup>، فإن «القديم» في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا حديثٌ للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره، لا فيما لم<sup>(٢)</sup> ينسفه عَدَمٌ، كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ [يس: ٣٩]. والعُرْجُونُ القديمُ: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني، فإذا وُجِدَ الجديد<sup>(٣)</sup>، قيل للآول: قديمٌ، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَمَسِيحُونَهُ هَذَا إِنْكَ قَدِيمٌ﴾ [الأحقاف: ١١]، أي: مُتَقَدِّمٌ في الزمان، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ ﴿٧٥﴾ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [الشعراء: ٧٥، ٧٦]. فالأقدمُ مبالغة في القديم، ومنه: القولُ القديمُ والجديدُ للشافعي رحمته الله، وقال تعالى: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ [هود: ٩٨]، أي: يَتَقَدَّمُهُمْ، ويُستعمل منه الفعلُ لازماً ومتعدياً، كما يقال: أخذني<sup>(٤)</sup> ما قَدَّمَ وما حَدَثَ، ويقال: هذا قَدَّمَ هذا وهو يَقْدُمُهُ، ومنه سُمِّيَتِ القَدَمُ قَدَمًا، لأنها تَقْدُمُ بقية بدن الإنسان، وأما إدخال «القديم» في أسماء الله تعالى، فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثيرٌ من السلف والخلف، منهم ابن حزم. ولا ريبَ أنه إذا كان مستعملاً في نفس التقدُّم، فإن ما تَقَدَّمَ على الحوادثِ كُلِّها، فهو أحقُّ بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله تعالى هي الأسماء الحسنى التي تدلُّ على<sup>(٥)</sup> خصوص ما يُنَدَّحُ به، والتقدُّم في اللغة مطلق لا يختصُّ بالتقدم على الحوادثِ كُلِّها، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرعُ باسمه «الأول». وهو أحسنُ من «القديم»، لأنه يُشعرُ بأن ما بعده آيل إليه، وتابَعُ له، بخلاف «القديم»، والله تعالى له الأسماء الحسنى، لا الحسنة.

(١) في (د): من أسماء الله تعالى الحسنى.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (د): الحديث.

(٤) في (ب): أخذت.

(٥) سقطت من (ب).

قوله: «لَا يَفْتَى وَلَا يَبِيدُ».

ش: إقرارٌ بدوام بقائه سبحانه وتعالى، قال عزُّ من قائل: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَى وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿٢٧﴾﴾ [الرحمن: ٢٦ - ٢٧]. والفناء والبيدُ متقاربان في المعنى، والجَمْعُ بينهما في الذِّكْر للتأكيد، وهو أيضاً مَقْرَرٌ ٣١ ومؤكَّد لقوله: «دائم بلا انتهاء».

قوله: «وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَا يُرِيدُ».

كل ما يحدث  
في الكون فهو  
بإرادته سبحانه

ش: هذا ردُّ لِقَوْلِ القَدَرِيَّةِ والمعتزلة فإنهم زَعَمُوا أن الله أراد الإيمان من الناس كُلِّهِمْ، والكافر أراد الكفرَ، وقولُهم فاسد مردود لمخالفته الكتاب والسنة، والمعقول الصحيح، وهي: مسألة القَدَرِ المشهورة<sup>(١)</sup>، وسيأتي لها زيادة بيان إن شاء الله تعالى.

وَسُمُّوا قَدَرِيَّةً لِإنكارهم القَدَرَ، وكذلك تُسَمَّى الجَبَرِيَّةُ الْمُخْتَلِجُونَ بالقَدَرِ قَدَرِيَّةً أيضاً، والتسمية على الطائفة الأولى أغلب.

الفرق بين  
الإرادة والمحبة

أما أهل السنة، فيقولون<sup>(٢)</sup>: إنَّ الله وإن كان يُريدُ المعاصيَ قَدَرًا، فهو لا يُحبُّها ولا يرضاهما، ولا يأمرُ بها، بل يُبغضُها، وَيَسخَطُها، ويكرهُها، وينهى عنها، وهذا قولُ السَّلَفِ قاطبةً، فيقولون: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، ولهذا اتفق الفقهاء على أن الحالف لو قال: والله لأفعلن كذا إن شاء الله، لم يَحْتِثْ إذا لم يفعله، وإن<sup>(٣)</sup> كان واجباً أو مستحباً<sup>(٤)</sup>، ولو

(١) في (د): المشهور.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (د): وإذا.

(٤) والأصل في ذلك حديث ابن عمر مرفوعاً: «من حلف على يمين، فقال: إن شاء الله فقد استثنى» أخرجه أبو داود (٣٢٦١) و (٣٢٦٢)، والنسائي ٢٥/٧، وحسنه الترمذي (١٥٣١)، وصححه ابن حبان (١١٨٣)، وله لفظ آخر، وهو: «من حلف فاستثنى، فإن شاء رجع، وإن شاء ترك غير حنث»، وقول الترمذي: بأنه لا يعلم أحداً رفعه غير أيوب السخيتاني مردود، فقد تابعه عليه عبد الله العمري، وموسى بن عقبة، وكثير بن فرقد، وأيوب بن موسى، وحسان بن عطية كما في =

قال: إن أحبَّ الله، حنث، إذا كان واجباً أو مستحباً.

والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب الله نوعان: إرادة قدرية كونية خلقية، وإرادة دينية أمرية شرعية.

فالإرادة الشرعية: هي المتضمنة للمحبة والرضى.

والكونية: هي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث<sup>(١)</sup>، وهذا كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَقُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. وقوله تعالى عن نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَفْعَلُوكُمْ نُصْرَىٰ إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤]. وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما الإرادة الدينية الشرعية الأمرية، فكقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذَيِّبَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [٢١] وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يُمِيلُوا مِيلًا عَظِيمًا [٢٧] يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا [النساء: ٢٦ - ٢٨]. وقوله تعالى: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ٦] وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

فهذه الإرادة هي المذكورة في مثل قول الناس لمن يفعل القبائح: هذا يفعل ما لا يريدُه الله، أي: لا يحبُه، ولا يرضاه، ولا يأمرُ به.

= «الفتح» ٥٢٤/١١، وسنن البيهقي ٤٦/١٠، فيترجح رفعه، على أنه لو حكم عليه بالوقف، لكان له حكم الرفع، لأن مثله لا يقال من جهة الرأي. وانظر «المغني» لابن قدامة ٧١٥/٨ - ٧١٦، و«شرح السنة» ١٩/١٠ - ٢٠. (١) في مطبوعة مكة: الموجودات.

وأما الإرادة الكونية، فهي الإرادة المذكورة في قول المسلمين: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن.

والفرق ثابت بين إرادة المُريد أن يَفْعَلَ، وبين إرادته من غيره أن يَفْعَلَ، فإذا أراد الفاعل أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة المعلقة بفعله، وإذا أراد من غيره أن يفعل فعلاً، فهذه الإرادة لفعل الغير، وكلا النوعين معقول للناس، والأمر يستلزم الإرادة الثانية دون الأولى، فالله تعالى إذا أمر العباد بأمر، فقد يُريد إعانة المأمور على ما أمر به، وقد لا يُريد ذلك، وإن كان مُريداً منه فعله.

وتحقيقُ هذا مما يبين فضل النزاع في أمر الله تعالى: هل هو مستلزم هل الأمر مستلزم للإرادة أم لا؟ فهو سبحانه أمر الخلق على ألسن رُسُلِهِ عليهم السلام بما ينفعُهُم ونهاهم عما يضرُّهم، ولكن منهم من أراد أن يَخْلُقَ فعله، فأراد سبحانه أن يَخْلُقَ ذلك الفعل، وَيَجْعَلَهُ فاعلاً له، ومنهم من لم يُرِدْ أن يَخْلُقَ فعله، فجعله خلقه سبحانه لأفعال العباد وغيرها من المخلوقات غير جهة أمره للعبد على وجه البيان، لما هو مصلحة للعبد أو مفسدة، وهو سبحانه إذا أمر فرعونَ وأبا لهبٍ وغيرهما بالإيمان، كان قد بيّن لهم ما ينفعُهُم ويضلُّحُهُم إذا فعلوه، ولا يلزم إذا أمرهم أن يعينتهم، بل قد يكون في خلقه لهم ذلك الفعل وإعانتهم عليه وجه مفسدة من حيث هو فعل له، فإنه يَخْلُقُ ما يَخْلُقُ لِحِكْمَةٍ، ولا يلزم إذا كان الفعل المأمور به مصلحة للمأمور إذا فعله أن يكون مصلحة للأمر إذا فعله هو، أو جعل المأمور فاعلاً له، فأين جهة الخلق من جهة الأمر؟ فالواحد من الناس يأمر غيره وينهاه مريداً لنصحه<sup>(١)</sup> ومبيناً لما ينفعه، وإن كان مع ذلك لا يُريد أن يعينه على ذلك الفعل، إذ ليس كل ما كان مصلحتي في أن أمر به غيري وأنصحه، يكون مصلحتي في أن أعاونه أنا عليه، بل قد تكون مصلحتي إرادة ما يضاده، فجبهة أمره لغيره

(١) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «إذ».

(٢) في (د): النصيحة.

نصحاً غَيْرُ جِهَةٍ فعله لنفسه، وإذا أمكن الفَرْقُ في حقِّ المخلوقين، فهو في حقِّ الله أولى بالإمكان.

والقَدْرِيَّةُ تَضْرِبُ مثلاً بمن أَمَرَ غَيْرَهُ بأمره، فإنه لا بُدَّ أن يَفْعَلَ ما يكون المأمورُ أَقْرَبَ إلى فعله، كالْبَشْرِ، والطلاق، وتهيئة المساند، والمقاعد، ونحو ذلك.

فيقال لهم: هذا يكونُ على وجهين:

أحدهما: أن تكونَ مَصْلَحَةُ الأمرِ تعودُ إلى الأمر، كأمر المَلِكِ جُنْدَهُ بما يُؤَيِّدُ مَلِكَهُ، وأمر السيد عبده بما يُضْلِحُ مَلِكَهُ، وأمر الإنسان شركاءه بما يُضْلِحُ الأمرَ المشترك بينهما، ونحو ذلك.

الثاني: أن يكون الأمر يَرَى الإعانة للمأمورِ مَصْلَحَةً له، كالأمرِ بالمعروف، وإذا أعان المأمورَ على البرِّ والتقوى، فإنه قد عَلِمَ أن الله يُثِيبُهُ على إعانته على الطاعة، وأنه في عَوْنِ العبد ما كان العبدُ في عَوْنِ أخيه.

فأما إذا قُدِّرَ أن الأمر إنما أمر المأمور لمصلحة المأمور، لا لِتَنْفَعِ يَعُودُ على الأمر من فعل المأمور، كالناصح المشير، وقُدِّرَ أنه إذا أعانته لم يكن ذلك مصلحةً للأمر، وأن في حصولِ مصلحة المأمور مَضْرَبَةً على الأمر، مثل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى، وقال لموسى: ﴿إِنَّكَ أَلَمَّا لَا تَأْتِمُرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَاخْرُجْ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [القصص: ٢٠]. فهذا مَصْلَحَتُهُ في أن يأمرَ موسى ﷺ بالخروج، لا في<sup>(١)</sup> أن يُعِينَهُ على ذلك، إذ لو أعانته، لَضَرَّهُ قَوْمُهُ، ومثلُ هذا كثير.

وإذا قيل: إنَّ الله أمرَ العباد بما يُصْلِحُهُمْ، لم يَلْزَمُ من ذلك أن يُعِينَهُمْ على ما أمرهم به، لا سَيِّماً وعند القَدْرِيَّةِ لا يَقْدِرُ أن يُعِينَ أحداً على ما به يصيرُ فاعلاً، وإذا عللت أفعاله بِالْحِكْمَةِ، فهي ثابتة في نفس الأمر، وإن كنا نحن لا نَعْلَمُها، فلا يَلْزَمُ إذا كان في نفس الأمر له حِكْمَةٌ في الأمر أن يكونَ

(١) في (ب): لا أن يعينه.

في الإعانة على فعل المأمور به حكمة، بل قد تكون الحكمة تقتضي أن لا يُعيّنه على ذلك، فإنه إذا أمكن في المخلوق أن يكون مقتضى الحكمة والمصلحة أن يأمر بأمرٍ لمصلحة المأمور، وأن تكون الحكمة والمصلحة للأمر أن لا يُعيّنه على ذلك، فإمكان ذلك في حقّ الرّبّ أولى وأحرى.

والمقصود: أنه يمكن في حقّ المخلوق الحكيم أن يأمر غيره بأمر، ولا يُعيّن عليه، فالخالق أولى بإمكان ذلك في حقّه مع حكمته، فمن أمره، وأعانه على فعل المأمور، كان ذلك المأمور به قد تعلّق به خلقه وأمره نشأة خلقاً ومحبةً، فكان مراداً بجهة الخلق ومراداً بجهة الأمر، ومن لم يُعيّنه على فعل المأمور؛ كان ذلك المأمور قد تعلّق به أمره، ولم يتعلّق به خلقه، لعدم الحكمة المقتضية<sup>(١)</sup> لتعلّق الخلق به، ولحصول الحكمة المقتضية لخلق ضده. وخلق أحد الضدين يُنافي خلق الضد الآخر، فإن خلق المَرَض الذي يَخْصُلُ به ذُلُّ العبد لربه، ودعاؤه، وتوبته، وتكفير خطاياها، وِيرْقُ به قلبه، ويذهبُ عنه الكبرياء، والعظمة، والعُدوان، يُضادُ خلقَ الصّحة التي لا تَحْصُلُ معها هذه المصالح، ولذلك خلق ظلم الظالم الذي يَخْصُلُ به للمظلوم من جنس ما يَخْصُلُ بالمرض، يُضادُ خلقَ عدله الذي لا يَخْصُلُ به هذه المصالح، وإن كانت مصلحته هو في أن يَعدِلَ.

وتفصيل حكمة الله في خلقه وأمره يَعرِّضُ عن معرفتها<sup>(٢)</sup> عقول البشر، والقَدْرِيَّة دخلوا في التعليل على طريقة فاسدة مثلوا الله فيها بخلقِهِ، ولم يُثْبِتُوا حِكْمَةَ تَعَوُّدٍ إِلَيْهِ.

قوله: «لَا تَبْلُغُهُ الْأَوْهَامُ، وَلَا تُدْرِكُهُ الْأَفْهَامُ».

معرفة البشر  
ربهم بأسمائه  
وصفاته  
وعجزهم عن  
الإحاطة بكنهه  
وحقيقته

ش: قال الله تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠] قال في «الصّحاح»<sup>(٣)</sup>: تَوَهَّمْتُ الشَّيْءَ: ظَنَنْتُهُ، وَفَهَّمْتُ الشَّيْءَ: عَلِمْتُهُ، فمرادُ الشَّيْخِ

(١) في (د): المقضية، وهو خطأ.

(٢) في (ب): معرفته، وهو خطأ.

(٣) ٢٠٠٥/٥ و ٢٠٥٤، ومؤلف «الصّحاح»: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد التركي =

ﷻ: أنه لا ينتهي إليه وهم، ولا يُحيط به علم، قيل: الوهم ما يُرجى كونه، أي: يُظنُّ أنه على صفة كذا، والفهم: هو ما يُحصَلُهُ العَقْلُ، ويُحيط به، والله تعالى لا يعلم كيف هو إلا هو سبحانه وتعالى، وإنما نَعْرِفُهُ سبحانه بصفاته، وهو أنه أحد، صَمَدٌ، لم يلد، ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد، ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]. ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّبُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٤﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١٥﴾﴾ [الحشر: ٢٣ - ٢٤].

قوله: «ولا يُشبهه الأنام».

ش: هذا ردُّ لقول المشبهة الذين يشبهون الخالق بالمخلوق، سبحانه وتعالى، قال عز وجل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. وليس المراد نفي الصفات كما يقول<sup>(١)</sup> أهل البدع، فمن كلام أبي حنيفة ﷻ في «الفرق الأكبر»: لا يُشبهه شيئاً من خلقه، ولا يُشبهه شيءٌ من خلقه، ثم قال بعد ذلك: وصفاته كلها خلاف صفات المخلوقين، يَعْلَمُ لَا كَعِلْمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقُدْرَتِنَا، ويرى لا كرؤيتنا، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقال نعيم بن حماد<sup>(٣)</sup>: من شبه الله بشيءٍ من خلقه، فقد كفر، ومن

تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته.

= الأثراري الجوهري، المتوفى سنة (٣٩٣هـ). قال ياقوت في «معجمه»: كان الجوهري من أعاجيب الزمان ذكاءً وفطنةً، وهو إمام في اللغة والأدب، وخطه يضرب به المثل في الجودة، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول، وكان يؤثر السفر على الحضر، ويطوف الآفاق، واستوطن الغربية على ساق. مترجم في «السير» ٨٠/١٧.

(١) في (ب): يقوله.

(٢) «الفرق الأكبر» بشرح علي القاري ص ١٥ و ٣١ و ٣٢.

(٣) هو نعيم بن حماد الخزاعي المروزي، أبو عبد الله، أول من جمع المسند في الحديث كان من أعلم الناس بالفرائض، أقام مدة في العراق والحجاز يطلب الحديث، ثم سكن مصر، مات سنة ثمان وعشرين ومئتين. مترجم في «سير أعلام» =

أَنكَرَ مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ، فَقَد كَفَرَ، وَلَيْسَ فِيمَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ وَلَا رَسُولُهُ تَشْبِيهًا.

وقال إسحاق بن راهويه<sup>(١)</sup>: مَنْ وَصَفَ اللَّهَ، فَشَبَّهَ صِفَاتِهِ بِصِفَاتِ أَحَدٍ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

وقال: عَلَامَةُ جَهَنَّمَ وَأَصْحَابِيهِ: دَعَاؤُهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا أُولِعُوا بِهِ مِنَ الْكُذْبِ أَنَّهُمْ مُشَبَّهَةٌ، بَلْ هُمْ الْمُعْطَلَةُ.

وكذلك قال خلق كثير من أئمة السلف: عَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ تَسْمِيَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبَّهَةً، فَإِنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ نَفَاةٍ شَيْءٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ إِلَّا يُسَمَّى الْمَثَبَتَ لَهَا مُشَبَّهًا، فَمَنْ أَنْكَرَ أَسْمَاءَ اللَّهِ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ غَالِيَةِ الزَّنَادِقَةِ: الْقَرَامِطِيَّةِ ٣٥ وَالْفَلَّاسِفَةِ، وَقَالَ: إِنْ اللَّهُ لَا يُقَالُ لَهُ: عَالِمٌ وَلَا قَادِرٌ، يَزْعُمُ أَنْ مَنْ سَمَّاهُ بِذَلِكَ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ، لِأَنَّ الْإِشْتِرَاكَ فِي الْأَسْمَاءِ يُوجِبُ الْإِشْتِبَاةَ فِي مَعْنَاهُ، وَمِنْ أَثْبَتِ الْأَسْمَاءَ وَقَالَ: هُوَ مَجَازٌ، كَغَالِيَةِ الْجَهْمِيَّةِ، يَزْعُمُ أَنْ مَنْ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ عَالِمٌ حَقِيقَةٌ، قَادِرٌ حَقِيقَةٌ، فَهُوَ مُشَبَّهٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ الصِّفَاتِ، وَقَالَ: إِنْ اللَّهُ لَيْسَ لَهُ عِلْمٌ، وَلَا قُدْرَةٌ وَلَا كَلَامٌ، وَلَا مَحَبَّةٌ وَلَا إِرَادَةٌ، قَالَ لِمَنْ أَثْبَتِ الصِّفَاتِ: إِنَّهُ مُشَبَّهٌ، وَإِنَّهُ مُجَسَّمٌ، وَلِهَذَا كُتِبَ نَفَاةُ الصِّفَاتِ مِنَ الْجَهْمِيَّةِ وَالْمُعْتَزَلَةِ وَالرَّافِضَةِ وَنَحْوِهِمْ، كُلُّهَا مَشْحُونَةٌ بِتَسْمِيَةِ مُشَبَّهَةٍ<sup>(٢)</sup> الصِّفَاتِ مُشَبَّهَةٌ وَمَجَسَّمَةٌ، وَيَقُولُونَ فِي كِتَابِهِمْ: إِنْ مِنْ جُمْلَةِ الْمَجَسَّمَةِ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمْ:

= النبلاء» ٥٩٥/١٠، وقوله هذا رواه الذهبي في كتابه «العلو» ص ١١٦، وهو في «شرح السنة» للألكائي (٩٣٦).

(١) وهو إسحاق بن إبراهيم التميمي المروزي أبو يعقوب، عالم خراسان في عصره، قال الإمام أحمد: لم يعبر الجسر إلى خراسان مثل إسحاق، وإن كان يخالفنا في أشياء، فإن الناس لم يزل يخالف بعضهم بعضاً. وقال فيه الخطيب البغدادي: اجتمع له الحديث والفقهاء والحفظ والصدق والورع والزهد. روى عنه البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم، توفي سنة (٣٣٨هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣٥٨/١١ - ٣٨٣، وانظر قوله هذا في «شرح السنة» للألكائي (٩٣٧).

(٢) في (د) مشبهي.

المالكية، يُنسَبُونَ إلى رَجُلٍ يُقال له: مالكُ بن أنس! وقوماً<sup>(١)</sup> يُقال لهم: الشافعية، يُنسَبون إلى رجل يُقال له: محمدُ بن إدريس! حتى الذين يُفسَّرُونَ القرآن منهم، كعبد الجبار<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وغيرهما، يسمون كُلٌّ من أثبت شيئاً من الصفات، وقال بالرؤية مشبهاً، وهذا الاستعمال قد غلبَ عند المتأخرين من غالبِ الطوائف.

ولكنَّ المشهورَ من استعمالِ هذا اللفظِ عندَ علماءِ السنة المشهورين: أنهم لا يُريدُونَ بنفي التشبيهِ نفي الصفات، ولا يَصِفُونَ به كُلَّ مَنْ أثبت الصفات، بل مرادُهُم أنه لا يُشْبِهُ المخلوقَ في أسمائه وصفاته وأفعاله، كما تقدّم من كلام أبي حنيفة أنه تعالى يَعْلَمُ لا كعلمنا، وَيَقْدِرُ لا كقدرتنا، وَيَرَى لا كرؤيتنا، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. فَتَفَى المِثْلَ، وأثبت الوصفَ.

مقالة أهل السنة في نفي التشبيه

وسياتي في كلام الشيخ إثبات الصفات، تنبيهاً على أنه ليس نفي التشبيه مستلزماً لنفي الصفات.

ومما يُوَضِّحُ هذا: أن العِلْمَ الإلهي لا يجوزُ أن يُستَدَلَّ فيه بقياس تمثيل يستوي فيه الأصلُ والفرع، ولا بقياس شمولي يستوي<sup>(٤)</sup> أفرادُهُ، فإن الله سبحانه ليس كمثلِ شيءٍ، فلا يَجُوزُ أن يُمَثَّلَ بغيره، ولا يجوزُ أن يُدْخَلَ هو وغيرُهُ تحت قضيةٍ كليةٍ يستوي أفرادُها، ولهذا لما سَلَكْتَ طَوَائِفُ ولا بقياس شمولي يستوي فيه أفرادُهُ

لا يجوز الاستدلال في العلم الإلهي بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمولي يستوي فيه أفرادُهُ

- (١) في (أ) و (ج) و (د): وقوم.
- (٢) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني الأسديّ البغدادي المتوفى سنة (٥٤١هـ)، كان يتجَلَّى مذهب الشافعي في الفروع، ومذهب المعتزلة في الأصول، وله في ذلك مصنفات كثيرة، وولِّي قضاء القضاة بالرِّيِّ، وورد بغداد وحدث بها، وعُمِّرَ طويلاً حتى جاوز التسعين. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٧/٢٤٤.
- (٣) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري المعتزلي صاحب المؤلفات في التفسير وغريب الحديث والعربية، وأكثرها مطبوع متداول، توفي سنة (٥٣٨هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠/١٥١ - ١٥٦.
- (٤) في (ب): زيادة «فيه»، وهي في «دره تعارض العقل والنقل» ١/٢٩.

من المتفلسفة والمتكلمة مثل هذه الأقيسة في المطالب الإلهية، لم يصلوا بها إلى اليقين، بل تناقضت أدلتهم، وغلب عليهم بغد التناهي الحيرة والاضطراب، لما يروونه من فساد أدلتهم أو تكافئها.

يستعمل في  
حق الله قياس  
الأولى.

ولكن يُستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلاً أو شمولاً، كما قال تعالى؛ ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] مثل أن يعلم أن كل كمال ثبت للممكن أو للمُحدَث، لا نقص فيه بوجه من الوجوه - وهو ما كان كمالاً للوجود غير مستلزم للعدم بوجه -: فالواجب القديم أولى به.

٣٦ وكل كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، ثبت نوعه للمخلوق المربوب المدبر، وإنما استفادته من خالقه وربّه ومدبره، فهو أحق به منه، وأن كل نقص وعيب في نفسه، وهو ما تضمن سلب هذا الكمال، إذا وجب نفيه عن شيء من أنواع المخلوقات والممكنات والمُحدَثات، فإنه يجب نفيه عن الرب تعالى بطريق الأولى<sup>(١)</sup>.

ومن أعجب العجب: أن من غلاة نفاة الصفات الذين يستدلون بهذه الآية الكريمة على نفي الصفات أو الأسماء. ويقولون: واجب الوجود لا يكون كذا، ولا يكون كذا، ثم يقولون: أصل الفلسفة هي التشبه بالإله على قدر الطاقة، ويجعلون هذا غاية الحكمة ونهاية الكمال الإنساني، ويوافقهم على ذلك بغض من يُطلق هذه العبارة، ويروى عن النبي ﷺ أنه قال: «تخلّقوا بأخلاق الله»<sup>(٢)</sup>، فإذا كانوا ينفون الصفات، فبأي شيء يتخلّق العبد على زعمهم؟! وكما أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته تعالى، لا يشبهه شيء من مخلوقاته، لكن المخالف في هذا النصارى والحلولية والاتحادية لعنهم الله.

ونفي مشابهة شيء من مخلوقاته له، مُستلزم لنفي مشابهته لشيء من

(١) انظر «مختصر الصواعق المرسلّة» ١/٢١٥ - ٢١٧.

(٢) لا يُعرف له أصل في شيء من كتب السنة، وذكره السيوطي في «تأييد الحقيقة العلية» ورقة ١/٨٩، ولم يغرّه لأحد.

مخلوقاته، فلذلك اكتفى الشيخ رحمته بقوله: «ولا يُشبهه»<sup>(١)</sup> الأنام، والأنام: الناس، وقيل: الخلق كُلُّهُمْ، وقيل: كُلُّ ذِي رُوحٍ، وقيل: الثقلان، وظاهرُ قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠] يشهدُ للأول أكثر من الباقي. والله أعلم.

قوله: «حي لا يموت، قيوم لا ينام».

ش: قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فنفي السنة والنوم دليل على كمال حياته وقيوميته، وقال تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [آل عمران: ١-٣]، وقال بالحي مصدقاً لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل [آل عمران: ١-٣]، وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الْوُجُوهُ لِلْحَيِّ الْقَيُّومِ﴾ [طه: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ وَكَفَى بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبيراً﴾ [سجدة: ١٧] وقال تعالى: ﴿هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٥] وقال رحمته: «إن الله لا ينام، ولا يتبغى له أن ينام»، الحديث<sup>(٢)</sup>.

صفتا الحياة  
والقيومية

لما نفى الشيخ رحمته التشبيه، أشار إلى ما تقع به التفرقة بينه وبين خلقه، بما يتصف به تعالى دون خلقه، فمن ذلك: أنه حي لا يموت، لأن صفة الحياة الباقية مختصة به تعالى دون خلقه، فإنهم يموتون.

ومنه: أنه قيوم لا ينام، إذ هو مختص بعدم النوم والسنة دون خلقه،

(١) في (ب): ولا يشبهه.

(٢) أخرجه مسلم (١٧٩) (٢٩٣) في الإيمان، باب: قوله رحمته: «إن الله لا ينام» وتامه: «يخفف القسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجاب النور، لو كشفه، لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»، وأخرجه ابن ماجه (١٩٥) و (١٩٦) في المقدمة: باب فيما أنكرت الجهمية، وأحمد في «المسند» ٣٩٥/٤ و ٤٠١ و ٤٠٥، والطيالسي (٤٩١)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٩ و ٢٠، وابن حبان في «صحيحه» (٢٦٦)، والأجري في «الشرية» ص ٣٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٨٠ - ١٨١، والبغوي في «شرح السنة» (٩١).

فإنهم ينأمون، وفي ذلك إشارة إلى أن نفي التشبيه، ليس المراد به<sup>(١)</sup> نفي الصفات، بل هو سبحانه موصوفٌ بصفات الكمال، لكمال ذاته.

٣٧ فالحيُّ بحياةٍ باقيةٍ لا يُشبهُ الحيُّ بحياةٍ زائلةٍ، ولهذا كانت الحياة الدنيا متاعاً ولهواً ولعباً، ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، فالحياة الدنيا كالمنام، والحياة الآخرة كاليقظة، ولا يُقال: فهذه الحياة الآخرة كاملة، وهي للمخلوق، لأننا نقول: الحيُّ الذي الحياة من صفات ذاته اللازمة لها، هو الذي وهب المخلوق تلك الحياة الدائمة، فهي دائمة بإدانة الله لها، لا أن الدوام وصف لازم لها لذاتها، بخلاف حياة الرب تعالى، وكذلك سائر صفاته، فصفت الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

واعلم أن هذين الاسمين - أعني: الحيُّ القيوم - مذكوران في القرآن معاً في ثلاث سورٍ كما تقدّم، وهما من أعظم أسماء الله الحسنى، حتى قيل: إنهما الاسم الأعظم<sup>(٢)</sup>، فإنهما يتضمنان إثبات صفات الكمال أكمل تضمين وأصدقته، ويبدل القيوم على معنى الأزلية والأبدية ما لا يدُلُّ عليه لفظ القديم، ويبدل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه، وهو معنى كونه واجب الوجود، والقيوم أبلغ من «القيام» لأن الواو أقوى من الألف، ويُفيد قيامه

(١) في (ب): منه.

(٢) عن أسماء بنت يزيد، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن في هاتين الآيتين اسم الله الأعظم: ﴿وَاللَّهُمَّ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ و ﴿أَلَمْ، اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٠/٢٧٢، وأحمد ٦/٤٦١، والدارمي ٢/٤٥٠، وأبو داود (١٤٩٦)، والترمذي (٣٤٧٨) والطحاوي في «مشكل الآثار» ١/٦٤، والطبراني في «الكبير» ٢٤/١٧٤ - ١٧٥، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦١) من طرق عن عبيد الله بن أبي زياد، عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد، وفي عبيد الله بن أبي زياد وشهر بن حوشب ضعف خفيف. وله شاهد صحيح يتفوق به من حديث أنس عند أبي داود (١٤٩٥)، والنسائي ٣/٥٢، وابن ماجه (٣٨٥٨)، وابن حبان (٢٣٨٢)، والحاكم ١/٥٠٣ - ٥٠٤.

بنفسه، باتفاقِ المفسرين وأهلِ اللغة، وهو معلوم بالضرورة. وهل يُفِيدُ إقامته لغيره وقيامه عليه؟ فيه قولان، أصحُّهما: أنه يُفِيدُ ذلك، وهو يُفِيدُ دوامَ قيامه وكمالَ قيامه، لما فيه من المبالغة فهو سُبْحانه لا يَزول لا يَأْفُل<sup>(١)</sup>؛ فإن الآفَلَ قد زال قطعاً، أي: لا يَغِيبُ، ولا يَنْقُصُ، ولا يَفْنَى، ولا يَغْدَمُ، بل هو الدائمُ الباقي الذي لم يَزَلْ ولا يَزَالُ موصوفاً بصفات الكمال.

واقترانه بالحيِّ، يستلزمُ سائرَ صفاتِ الكمال، ويَدُلُّ على بقائها ودوامها<sup>(٢)</sup>، وانتفاءِ النقصِ والعَدَمِ عنها أزلاً وأبداً، ولهذا كان قوله: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، أعظم آية في القرآن، كما ثَبَتَ ذلك في «الصحيح» عن النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>.

فعلى هذين الاسمين مَدَارُ الأسماءِ الحُسنى كُلِّها، وإليهما يَرْجِعُ معانيها، فإنَّ الحياةَ مستلزِمةٌ لجميعِ صفاتِ الكمال، فلا يَتَخَلَّفُ عنها صِفَةٌ منها إلا لِيُضَعِفَ الحياةَ، فإذا كانت حياته تعالى أكملَ حياةً وأتمَّها، استلزمَ إثباتها إثبات كل كمال يُضادُّ نفيَه كمالَ الحياة.

وأما القَيُّومُ، فهو مُتَضَمِّنٌ كمالَ غِنائه وكمالَ قُدْرته، فإنه القائمُ بنفسه، فلا يَخْتاجُ إلى غيره بوجهٍ من الوجوه، المقيمُ لغيره، فلا قِيامَ لغيره إلا بإقامته، فانتظَمَ هُذَانِ<sup>(٤)</sup> الاسمانِ صِفَاتِ الكمالِ أتمَّ انتظام.

مدار الأسماء  
الحسنى كلها  
على اسمي  
الحي والقيوم

(١) في (ج) ومطبوعة مكة: «ولا يأفل».

(٢) في (ب): دوامها وبقائها.

(٣) أخرجه مسلم (٨١٠) في صلاة المسافرين وقصرها: باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي، من حديث أبي بن كعب، ولفظه: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: «يا أبا المنذر أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم؟» قال: قلت: «اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ» قال: فضرب في صدري وقال: «وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ يَا أبا المنذر»، وأخرجه أحمد ١٤٢/٥، وعبد الرزاق (٦٠٠١)، والطيالسي (٥٥٠)، والحاكم ٣/٣٠٤، وأبو داود (١٤٦٠)، في الصلاة: باب ما جاء في آية الكرسي، ولفظه عنده: «ليهن لك يا أبا المنذر العلم» وأشار الترمذي إلى حديث أبي بن كعب في ثواب القرآن بعد حديث (٢٨٨٣).

(٤) في (ب): هذا.

قوله: «خَالِقٌ بِلَا حَاجَةٍ، رَازِقٌ بِلَا مَوْئِنَةٍ».

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ ﴿٥٧﴾ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴿٥٨﴾﴾ [الذاريات: ٥٦ - ٥٨]. ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَسْتَرًا الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴿١٥﴾﴾ [فاطر: ١٥]. ﴿وَاللَّهُ الْمَتِيُّ وَأَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]. ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ غَنِيٌّ غَلِيظٌ ﴿١٤﴾﴾ وقال ﷺ، من حديث أبي ذر رضي الله عنه: «يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْ سَكُنْتُمْ وَجِئْتُمْ كَانُوا عَلَى أَنْتَقَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ (١) مِنْكُمْ مَا زَادَ ذَلِكَ فِي مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْ سَكُنْتُمْ وَجِئْتُمْ كَانُوا عَلَى أَنْفَجِرِ قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ مِنْكُمْ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِنْ مُلْكِي شَيْئًا، يَا عِبَادِي لَوْ أَنَّ أَوْلَكُمْ وَأَخْرَكُمْ وَإِنْ سَكُنْتُمْ وَجِئْتُمْ قَامُوا فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، فَأَعْطَيْتُ كُلَّ إِنْسَانٍ مَسْأَلَتَهُ، مَا نَقَصَ ذَلِكَ مِمَّا عِنْدِي إِلَّا كَمَا يَنْقُصُ الْمَخِيطُ إِذَا أُدْخِلَ الْبَحْرَ»، الحديث. رواه مسلم (٢).

وقوله: بلا مؤونة: بلا ثقل ولا كلفة.

(١) «واحد» سقطت من (أ) و (ج) و (د).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٧٧) في البر والصلة والأدب: باب تحريم الظلم، من حديث أبي ذر وتامه عنده: «... يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم، ثم أوفيكم إيها، فمن وجد خيراً فليحمد الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلومنَّ إلا نفسه»، وأخرجه أحمد في «المسند» ١٦٠/٥ بدون زيادة مسلم، وأخرجه الطيالسي (٤٦٣)، والترمذي (٢٤٩٥)، وابن ماجه (٤٢٥٧)، والحاكم ٢٤١/٤ وقال: صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه بهذه السياقة، فتعقبه الذهبي بقوله: وهو في مسلم. وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٢١٣، و «السنن» له ٩٣/٦، وروى جزءاً منه الخطيب في «تاريخه» ٢٠٣/٧ - ٢٠٤. وساقه الإمام النووي - رحمته الله - في كتاب «الأذكار» ص ٣٥٥ بإسناده منه إلى أبي ذر - رضي الله عنه - وقال: ورجال إسناده مني إلى أبي ذر - رضي الله عنه - كلهم دمشقيون. وقوله: «كما ينقص المخيط» نَقَصَ: يأتي لازماً مثل: نقص المال، ويأتي متعدياً، كما هو هنا، والمفعول به محذوف، وتقديره: ينقص المخيط ماء البحر.

قوله: «مُمِيتٌ بلا مَخَافَةٍ، بَاعِثٌ بلا مَشَقَّةٍ».

الإمامة والبعث

ش: الموتُ صِفةٌ وُجودية، خلافاً للفلاسفة وَمَنْ وافقهم. قال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيُبْلِغَكُمْ أَكْثَرُ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢] والعَدَمُ لا يُوصَفُ بكونه مخلوقاً، وفي الحديث: «إِنَّهُ يُؤْتِي بِالْمَوْتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى صُورَةِ كَبِشٍ أَمْلَحَ، فَيُذْبِحُ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ»<sup>(١)</sup>. وهو وإن كان عَرَضاً، فإِنَّه تعالى يَقْلِبُهُ عَيْناً، كما وَرَدَ في العمل الصالح: «أَنَّهُ يَأْتِي صَاحِبَهُ فِي صُورَةِ الشَّابِّ الْحَسَنِ، وَالْعَمَلِ الْقَبِيحِ عَلَى أَقْبَحِ صُورَةٍ»<sup>(٢)</sup>. وَوَرَدَ في القرآن: «أَنَّهُ يَأْتِي عَلَى صُورَةِ الشَّابِّ الشَّاجِبِ اللَّوْنِ»<sup>(٣)</sup>، الحديث: أي: قراءة القارىء،

(١) أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري أحمد ٩/٣، والبخاري (٤٧٣٠)، ومسلم (٢٨٤٩) في الجنة وصفة نعيمها وأهلها: باب النار يدخلها الجبارون، والجنة يدخلها الضعفاء، والترمذي (٣١٥٦) في أبواب تفسير القرآن باب: ومن سورة مريم. ولفظ البخاري: «يُؤْتِي بِالْمَوْتِ كَهَيْئَةِ كَبِشٍ أَمْلَحَ، فينادي منادٍ: يا أهل الجنة، فيشربون وينظرون، فيقول: هل تعرفون هذا؟! فيقولون: نعم، هذا الموت، وكلُّهم قد رآه، فيذبح، ثم يقول: يا أهل الجنة خلودٌ فلا موت، ويا أهل النار خلودٌ فلا موت، ثم قرأ: ﴿وَأَنْذَرْتَهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ﴾، وهؤلاء في غفلة أهل الدنيا ﴿وَهُمْ لَا يَوْمِنُونَ﴾»، وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد ٣٧٧/٢ و ٤٢٣ و ٥١٣، والدارمي ٣٢٩/٢، وعن ابن عمر عند أحمد ١١٨/٢ و ١٢٠ و ١٢١، والبخاري (٦٥٤٨)، ومسلم (٢٨٥٠) (٤٣)، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٣٧)، وأبي نعيم في «الحلية» ١٨٣/٨.

(٢) معنى قطعة من حديث البراء بن عازب - رضي الله عنه - أخرجه أحمد في «المسند» ٢٨٧/٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦. ولفظها: «قال: ويأتيه رجل حسن الوجه، حسن الثياب، طيب الريح، فيقول: أبشر بالذي يسرك، هذا يومك الذي كنت تُوعَدُ، فيقول له: مَنْ أنت؟ فوجهك الوجه يجيء بالخير، فيقول: أنا عمك الصالح...» وسنده حسن، وصححه الحاكم ٣٧/١، ٤٠، وهو في «مسند الطيالسي» (٧٥٣).

(٣) قطعة من حديث أخرجه أحمد في «المسند» ٣٤٨/٥ و ٣٥٢، وابن ماجه (٣٧٨١)، والدارمي ٤٥٠/٢ و ٤٥١، وابن أبي شيبة ٤٩٢/١٠ - ٤٩٣، والبغوي (١١٩٠) من حديث بريدة، ولفظ «المسند» بتمامه: «تعلموا سورة البقرة، فإن أخذها بركة، وتركها حسرة ولا يستطيعها البطلة، قال: ثم مكث ساعة، ثم قال: تعلموا سورة البقرة وآل عمران، فإنهما الزهراوان يُظَلَّانِ صاحبهما يوم القيامة كأنهما غمامتان أو غيايتان أو فرقانٍ من طير صرافٍ، وإن القرآن يلقى صاحبه يوم=

وَوَرَدَ فِي الْأَعْمَالِ: «أَنَّهَا تُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ»<sup>(١)</sup>، وَالْأَعْيَانُ هِيَ الَّتِي تَقْبَلُ  
الْوِزْنَ دُونَ الْأَعْرَاضِ، وَوَرَدَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَأَلِّ عِمْرَانَ: أَنَّهُمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ:  
«يُظْلَأَنَّ صَاحِبَهُمَا كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَّابَتَانِ أَوْ فِرْقَانِ مِنْ طَيْرِ صَوَافٍ»<sup>(٢)</sup>.

وَفِي الصَّحِيحِ: «أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تَضَعُدُ إِلَى السَّمَاءِ»<sup>(٣)</sup> وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ

= الْقِيَامَةِ حَتَّى يَنْشَقَّ عَنْهُ قَبْرُهُ كَالرَّجُلِ الشَّاجِبِ، فَيَقُولُ لَهُ: هَلْ تَعْرِفُنِي؟ فَيَقُولُ: مَا  
أَعْرَفْتُكَ، فَيَقُولُ: أَنَا صَاحِبُكَ الْقُرْآنَ، الَّذِي أَظْمَأْتُكَ فِي الْهَوَاجِرِ، وَأَسْهَرْتُ لَيْلَكَ،  
وَإِنَّ كُلَّ تَاجِرٍ وَرَاءَ تِجَارَتِهِ، وَإِنَّكَ الْيَوْمَ مِنْ وَرَاءِ كُلِّ تِجَارَةٍ، فَيُعْطِي الْمَلِكَ بِيَمِينِهِ  
وَالْخُلْدَ بِشِمَالِهِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ تَاجُ الْوَقَارِ، وَيَكْسَى وَالِدَاهُ حَلَّتَيْنِ لَا يَقُومُ لِهَمَا  
أَهْلُ الدُّنْيَا، فَيَقُولَانِ: بِمِ كَسِينَا هَذِهِ؟ فَيَقَالُ: بِأَخْذِ وَلَدِكُمَا الْقُرْآنَ، ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: اقْرَأْ  
وَاصْعِدْ فِي دَرَجِ الْجَنَّةِ وَغَرَفْهَا، فَهُوَ فِي صَعُودِ مَا دَامَ يَقْرَأُ مَهْدًا كَانَ أَوْ تَرْتِيلًا وَفِي  
سِنْدِهِ بَشِيرٌ بِنِ مَهَاجِرٍ، وَسِنْدُهُ قَابِلٌ لِلتَّحْسِينِ.

(١) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ مَطُولٍ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ٢/٢١٣، ٢٢١ - ٢٢٢،  
وَالْتَرْمِذِيُّ (٢٦٤١)، وَابْنُ مَاجَهٍ (٤٣٠٠)، وَابْنُ الْبَيْوَنِيِّ (٤٣٢١) مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بِنِ  
سَعْدٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجَلْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ  
عَمْرٍو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَسْتَخْلِصُ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي عَلَى  
رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُنْشَرُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ وَتَسْعِينَ سَجْدًا، كُلُّ سَجْدٍ مَدَّةُ  
الْبَصْرِ...» وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ بِتَمَامِهِ فِي الصَّفْحَةِ ٦٠٩، وَحَسَنَهُ التَّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ  
ابْنُ حِبَانَ (٢٢٥)، وَالْحَاكِمُ ١/٥٢٥، وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَهُوَ كَمَا قَالُوا.

(٢) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» ٥/٣٤٨ وَ ٣٥٢، وَالدَّارِمِيُّ  
٢/٤٥٠، ٤٥١، وَقَدْ تَقَدَّمَ بِتَمَامِهِ فِي حَوَاشِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ، وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ  
(٨٠٤) فِي صَلَاةِ الْمَسَافِرِينَ وَقَصْرِهَا، بَابُ: فَضْلُ قِرَاءَةِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، مِنْ حَدِيثِ  
أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «اقْرَؤُوا الْقُرْآنَ، فَإِنَّهُ يَجِيءُ  
يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفِيعًا، اقْرَؤُوا الزُّهْرَاوَيْنِ: الْبَقَرَةَ وَأَلِّ عِمْرَانَ، فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ  
كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرِ صَوَافٍ تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، اقْرَؤُوا  
سُورَةَ الْبَقَرَةِ، فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكُهَا حَسْرَةٌ وَلَا تَسْتَطِيعُهَا الْبَطْلَةُ». وَهُوَ فِي  
«مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَاقِ» (٥٩٩١)، وَ «شَرْحِ السَّنَةِ» (١١٩٣)، وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ (١١٨٤٤).

وَقَوْلُهُ: «غَيَّابَتَانِ» قَالَ أَهْلُ اللَّغَةِ: الْغَمَامَةُ وَالْغَيَابَةُ: كُلُّ شَيْءٍ أَظْلَمَ الْإِنْسَانَ فَوْقَ  
رَأْسِهِ كَالسَّحَابَةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ الْعُلَمَاءُ: الْمُرَادُ أَنَّ ثَوْبَيْهِمَا يَأْتِي كَغَمَامَتَيْنِ، وَقَوْلُهُ: «أَوْ  
فِرْقَانِ» أَيُّ: طَائِفَتَانِ، يُقَالُ فِي الْوَاحِدِ: فَرَّقَ. وَقَوْلُهُ: «صَوَافٍ» أَيُّ: بِاسْطَاتٍ  
أَجْنَحَتْهَا فِي الطَّيْرَانِ.

(٣) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ١/٢١١ - ٢١٢، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٤/٣٤٠، =

على البعث والنشور إن شاء الله تعالى .

قوله: «مَا زَالَ بِصِفَاتِهِ قَدِيمًا قَبْلَ خَلْقِهِ»<sup>(١)</sup>، لَمْ يَزِدْ بِكَوْنِهِمْ شَيْئًا لَمْ يَكُنْ قَبْلَهُمْ مِنْ صِفَتِهِ، وَكَمَا كَانَ بِصِفَاتِهِ أَزْلِيًّا، كَذَلِكَ لَا يَزَالُ عَلَيْهَا أَبَدِيًّا .

ش: أي: أن الله سبحانه وتعالى لم يزل متصفاً بصفات الكمال: صفات الذات، وصفات الفعل<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز أن يعتقد أن الله وُصف بصفة بعد أن لم يكن متصفاً بها، لأن صفاته سبحانه صفات كمال، وفقدتها بضمها، ولا يرد على هذا صفات الفعل، والصفات الاختيارية، ونحوها، كالحلق والتصوير، والإحياء والإماتة، والقبض، والبسط، والطّي، والاستواء، والإتيان، والمجيء، والنزول، والغضب، والرضا، ونحو ذلك مما وُصف به نفسه، ووُصفه به رسوله، وإن كنا لا نذكر كنهه وحقيقته التي هي تأويله، ولا ندخل في ذلك متأولين بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، ولكن أصل معناه معلوم لنا، كما قال الإمام مالك رحمته الله، لما سُئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] كيف استوى؟ فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول<sup>(٣)</sup> .

اتصاف الرب  
تعالى بصفات  
الكمال أزلاً  
وأبداً

٣٩

= والبخاري (٧٩٩)، وأبو داود (٧٧٠)، والنسائي ١٩٦/٢، والبغوي في «شرح السنة» (٦٣٢) من حديث رفاعة بن رافع الزرقي قال: «كنا نصلي يوماً وراء النبي ﷺ، فلما رفع رأسه مع الركعة قال: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، قال رجل: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: من المتكلم؟ قال: أنا، قال: رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أول». ورواه الترمذي (٤٠٤)، وأبو داود (٧٧٣) من طريق أخرى عن رفاعة بلفظ: «لقد ابتدروا بضعة وثلاثون ملكاً أيهم يضعونها» وسنده قوي، وحسنه الترمذي .

وله شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى بلفظ: «والله لقد رأيت كلامك يصعد في السماء حتى فتّح باب فدخل فيه»، أخرجه أحمد في «المسند» ٣٥٥/٤ و ٣٥٦، وسنده حسن في الشواهد. وآخر من حديث ابن عمر عند الترمذي (٣٥٩٢) وقال: حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

(١) في (ب): خلقهم .

(٢) في (ب): الأفعال .

(٣) اقتصر المؤلف من جواب الإمام مالك على هذا، وتمتمته: والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة .

وإن كانت هذه الأحوال تَحْدُثُ في وقت دون وقت، كما في حديث الشفاعة: «إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ»<sup>(١)</sup>. لأن هذا الحدوث بهذا الاعتبار غير ممتنع، ولا يُطْلَقُ عليه<sup>(٢)</sup> أنه حدث بعد أن لم يكن، ألا ترى أن مَنْ تَكَلَّمَ الْيَوْمَ وكان متكلماً بالأمس لا يُقال: إنه حَدَثَ له الكلام، ولو كان غير متكلم لآفة كالصُّعْر والخَرَسِ، ثم تَكَلَّمَ يُقال؛ حَدَثَ له الكلام، فالسائِكُ لغير آفة يُسَمَّى متكلماً بالقوة، بمعنى أنه يَتَكَلَّمُ إذا شاء، وفي حالِ تَكَلُّمِهِ يُسَمَّى متكلماً بالفعل، وكذلك الكاتبُ في حالِ الكتابةِ وهو كاتبٌ بالفعل، ولا يُخْرَجُ عن كونه كاتباً في حالِ عدم مباشرته للكتابة<sup>(٣)</sup>.

حكم الألفاظ  
المجملة التي  
لم يرد نفيها  
ولا إثباتها في  
كتاب ولا سنة

وحلولُ الحوادثِ بالرَبِّ تعالى، المنفيُّ في علم الكلام المذموم، لم يَرِدْ نفيه ولا إثباته في كتاب ولا سنة، وفيه إجمالٌ، فإن أُريدَ أنه سبحانه لا يَجُلُ في ذاته المقدسة شيء من مخلوقاته المحدثه، أو لا يَخْدُثُ له وصف متجدد لم يكن، فهذا نفيٌ صحيح، وإن أُريدَ به نفي الصفات الاختيارية من أنه لا يَفْعَلُ ما يُرِيدُ، ولا يَتَكَلَّمُ بما شاء إذا شاء، ولا أنه يَغْضَبُ وَيَرْضَى لا كأحدٍ من الورى، ولا يُوصَفُ بما وَصَفَ به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله وعظمته، فهذا نفي باطل.

وأهلُ الكلام المذموم يُطلقون نفي حُلُولِ الحوادثِ، فيسَلِّمُ السُّنِّيُّ للمتكلم ذلك، على ظنِّ أنه نفي عنه سبحانه ما لا يليق بجلاله، فإذا سَلَّمَ له هذا النفي، ألزمه نفي الصفات الاختيارية وصفات الفعل، وهو لازمٌ له، وإنما أتى السُّنِّيُّ من تسليم هذا النفي المُجْمَلِ، وإلا فلو استفسر واستفصل، لم ينقطع معه.

(١) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و (٣٣٦١) و (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، وأحمد ٤٣٥/٢ - ٤٣٦، والترمذي (٢٤٣٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» ٣٧٩/٢ (٨١١)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٢٤٣ - ٢٤٣، وأبو عوانة ١/١٧١، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): الكتابة.

وكذا مسألة الصفة: هي هي زائدة على الذات أم لا؟ لفظها مجمل، وكذلك لفظ «الغير»، فيه إجمال، فقد يُراد به ما ليس هو إيّاه، وقد يُراد به ما جاز مفارقتة له.

ولهذا كان أئمة السنة رحمهم الله تعالى لا يُطلقون على صفات الله ٤٠ وكلامه أنه غيره، ولا أنه ليس غيره، لأن إطلاق<sup>(١)</sup> الإثبات قد يُشعرُ أن ذلك مبين له، وإطلاق النفي قد يُشعر بأنه هو هو<sup>(٢)</sup>، إذ كان لفظ الغير فيه إجمالاً، فلا يُطلق إلا مع البيان والتفصيل، فإن أُريدَ به أن هناك ذاتاً مجردة قائمة بنفسها، منفصلة عن الصفات الزائدة عليها، فهذا غير صحيح، وإن أُريدَ به الصفات زائدة على الذات التي يفهم من معناها غير ما يفهم من معنى الصفة، فهذا حق، ولكن ليس في الخارج ذات مجردة عن الصفات، بل الذات الموصوفة بصفات الكمال الثابتة لها لا تنفصل عنها، وإنما يفرض الذهن ذاتاً وصفة، كلاً وخدّه، ولكن ليس في الخارج ذات غير موصوفة، فإن هذا محال، ولو لم يكن إلا صفة الوجود، فإنها لا تنفك عن الوجود، وإن كان الذهن يفرض ذاتاً ووجوداً، يتصور هذا وخدّه، وهذا وخدّه، لكن لا ينفك أحدهما عن الآخر في الخارج.

وقد يقول بعضهم: الصفة لا عين الموصوف ولا غيره. وهذا له معنى صحيح، وهو: أن الصفة ليست عين ذات الموصوف التي<sup>(٣)</sup> يفرضها الذهن مجردة بل هي غيرها، وليست غير الموصوف، بل الموصوف بصفاته شيء واحد غير متعدد.

والتحقيق أن يُفرق بين قول القائل: الصفات غير الذات، وبين قوله: صفات الله غير الله، فإن الثاني باطل، لأن مسمى الله يدخل فيه صفاته بخلاف مسمى الذات، فإنه لا يدخل فيه الصفات، لأن المراد أن الصفات

(١) في (أ) و (ب): الإطلاق، والمثبت من (ج) و (د).

(٢) «هو» الثانية رجع عليها في (أ) ولم ترد في (د).

(٣) في الأصول الثلاثة: الذي، والمثبت من (د) ومطبوعة مكة.

زائدة على ما أثبتته المثبتون من الذات، والله تعالى هو الذات الموصوفة بصفاته اللازمة، ولهذا قال الشيخ رحمته الله: «لا زال بصفاته» ولم يقل: لا زال وصفاته، لأن العطف يؤذن بالمغايرة، وكذلك قال الإمام أحمد رحمته الله في مناظرته الجهمية، لا نقول: الله وعلمه، الله وقدرته، الله ونوره، ولكن نقول: الله بعلمه وقدرته ونوره هو إله واحد سبحانه وتعالى<sup>(١)</sup>.

فإذا قلت: أعوذ بالله، فقد عذت بالذات المقدسة الموصوفة بصفات الكمال المقدس<sup>(٢)</sup> الثابتة التي لا تقبل الانفصال بوجه من الوجوه.

وإذا قلت: أعوذ بعزة الله، فقد عذت بصفة من صفات الله تعالى، ولم أعذ<sup>(٣)</sup> بغير الله.

وهذا المعنى يفهم من لفظ الذات، فإن «ذات» في أصل معناها لا تستعمل إلا مضافة، أي: ذات وجود، ذات قدرة، ذات عز، ذات علم، ذات كرم، إلى غير ذلك من الصفات، ف«ذات كذا» بمعنى «صاحبة كذا»: تأنيث ذو، هذا أصل معنى الكلمة.

لا يتصور  
انفصال  
الصفات عن  
الذات بوجه  
من الوجوه

فعلم أن الذات لا يتصور انفصال الصفات عنها بوجه من الوجوه، وإن كان الذهن قد يفرض ذاتاً مجردة عن الصفات؛ كما يفرض المحال، وقد قال رحمته الله: «أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»<sup>(٤)</sup> وقال رحمته الله:

(١) من قوله: «والتحقيق أن يفرق» إلى هنا سقط من مطبوعة مكة.

(٢) في (ج): المقدسة.

(٣) في (ج): تعذ.

(٤) أخرجه مسلم (٢٢٠٢) في السلام: باب استحباب وضع يده على موضع الألم مع الدعاء من طريق ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، أخبرني نافع بن جبير، عن عثمان بن أبي العاص الثقفي أنه شكأ إلى رسول الله رحمته الله وجعاً يجده في جسده منذ أسلم، فقال له رسول الله رحمته الله: «ضع يدك على الذي تألم من جسدك، وقل: بسم الله ثلاثاً، وقل سبع مرات: أعوذ بالله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر» وأخرجه دون قوله: «وأحاذر» مالك في «الموطأ» ٢/٩٤٢ في العين: باب التعوذ والرقية في المرض، ومن طريقه أبو داود (٣٨٩١)، والترمذي (٢٠٨٠)، وأحمد في «المسند» ٢١٧/٤، والبخاري (١٤١٦) عن يزيد بن خصيفة أن عمرو بن عبد الله بن كعب =

أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ»<sup>(١)</sup>، ولا يعوذ ﷺ بغير الله. وكذا قال ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ»<sup>(٢)</sup>. وقال ﷺ: «وَتَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ نُغْتَالَ

= السلمي، أن نافع بن جبيرة أخيره، عن عثمان بن أبي العاص أنه أتى رسول الله ﷺ وبه وجع كاد يهلكه، فقال له رسول الله ﷺ: «امسحه بيمينك سبع مرات، وقل: أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد» قال: فقلت ذلك، فأذهب الله ما كان بي، فلم أزل أمراً بها أهلي وغيرهم. وأخرجه ابن ماجه (٣٥٢٢) من طريق زهير بن محمد، عن يزيد بن خصيفة... «اجعل يدك اليمنى عليه، وقل: بسم الله أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر سبع مرات»، فقلت ذلك، فشفاني الله. وأخرجه الطبراني في «الكبير» (٨٣٤٠) و (٨٣٤١) و (٨٣٤٢) و (٨٣٥٦) من طرق عن يزيد بن خصيفة، به. وصححه الحاكم ١/٣٤٣، ووافقه الذهبي.

وأخرجه من طريقين عن يزيد بن خصيفة: أحمد ٦/٣٩٠، والطيالسي (٩٤١) عن عمرو بن عبد الله بن كعب، عن أبيه أن النبي ﷺ... قال الطيالسي: وهذا الحديث يرويه مالك بن أنس عن يزيد بن خصيفة، عن عمرو بن عبد الله بن كعب بن مالك، عن نافع بن جبيرة بن مطعم، عن عثمان بن أبي العاص.

(١) أخرجه مالك ٢/٩٧٨، ومسلم (٢٧٠٨)، والدارمي ٢/٢٨٩، وأحمد ٦/٣٧٧ و ٤٠٩، والترمذي (٣٤٣٧)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٠)، وابن ماجه (٣٥٤٧)، والطيبراني ٢٤/٦٠٣ و (٦٠٤) و (٦٠٥) و (٦٠٦) و (٦٠٧)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٨٩، والبخاري في «الغوي» (١٣٤٧) من طرق عن سعد بن مالك عن خولة بنت حكيم السلمية قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ نَزَلَ مِنْزَلًا، ثُمَّ قَالَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، لَمْ يَضُرْهُ شَيْءٌ حَتَّى يَزْتَجَلَ مِنْ مَنْزَلِهِ ذَلِكَ».

وأخرجه مسلم (٢٧٠٩)، وأبو داود (٣٨٩٨)، ومالك ٢/٩٥١، وابن ماجه (٣٥١٨)، وأحمد ٢/٢٧٥ و ٢٩٠، والترمذي (٣٦٠٠)، واللالكائي (٣٣٩)، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٩٢، والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٩٠، وابن أبي شيبة في «المصنف» ١٠/٤١٨ من حديث أبي هريرة قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، ما لقيت من عقرب لدغتنى البارحة، قال: «أما لو قلت حين أُمسيت: أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق لم تضرك».

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ١٠/١٩١، ومن طريقه مسلم (٤٨٦)، وابن ماجه (٣٨٤١) عن أبي أسامة، عن عبيد الله بن عمر، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن عائشة قالت: فقدت رسول الله ﷺ ليلة =

مِنْ تَحْتِنَا»<sup>(١)</sup>. وقال ﷺ: «أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَشْرَقَتْ لَهُ  
الظُّلُمَاتُ»<sup>(٢)</sup>.

= من الفراش فالتمسته، فوقعت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد وهما منصوبتان وهو يقول: «اللهم أعوذُ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذُ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك»، وأخرجه أبو داود (٨٧٩)، وأحمد ٨/٦ و ٢٠١، والنسائي ١٠٢/١ - ١٠٣ من طريقين عن عبد الله بن عمر به. وأخرجه مالك ١/٢١٤، ومن طريقه الترمذي (٣٤٩٣)، والبخاري (١٣٦٦) عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن عائشة أم المؤمنين قالت... قال ابن عبد البر فيما نقله الزرقاني عنه ٣٧/٢: لم يختلف عن مالك في إرساله، وهو مسند من حديث الأعرج عن أبي هريرة عن عائشة، ومن حديث عروة عن عائشة من طرق صحاح، وانظر «جامع التحصيل» ص ٣٢٠ - ٣٢١ للعلائي. وأخرجه أبو داود (١٤٢٧)، والترمذي (٣٥٦٦)، والنسائي ٣/٢٤٨، ٢٤٩، وابن ماجه (١١٧٩)، وأحمد في «المسند» ٩٦/١ و ١١٨ و ١٥٠، وابن أبي شيبة كلهم من حديث علي - ﷺ - أن رسول الله ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذُ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذُ بك منك، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، وسنده قوي.

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٤)، والنسائي ٨/٢٨٢، وابن ماجه (٣٨٧١)، وأحمد في «المسند» ٢/١٢٥، والبخاري في «الأدب المفرد» (٦٩٨) و (١٢٠٠)، والطبراني في «الكبير» (١٣٢٩٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٣٨ من حديث ابن عمر: لم يكن رسولُ الله يدعُ هؤلاء الدعوات حين يُمسي وحين يُصبح: «اللهم إني أسألك العفو والعافية في الدنيا والآخرة، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي وأهلي ومالي، اللهم استر عوراتي، وآمن روعاتي، اللهم احفظني من بين يدي ومن خلفي وعن يميني، وعن شمالي، ومن فوقي، وأعوذُ بعظمتك أن أغتال من تحتي» وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٢٣٥٦)، والحاكم ١/٥١٧، ٥١٨، ووافقه الذهبي.

(٢) أخرجه ابن هشام ١/٤٢٠، وابن جرير ١/٨٠، ٨١ بغير سند، وأخرجه الطبراني في «الكبير» من حديث عبد الله بن جعفر، قال الهيثمي في «المجمع» ٦/٣٥: وفيه ابنُ إسحاق، وهو مدلس، وبقيه رجاله ثقات، وهو في كامل ابن عدي ٦/٢١٢٤ من طريق محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر... وذكره السيوطي في مسند عبد الله بن جعفر من «الجامع الكبير» ٢/٤٣٥، وزاد نسبه إلى ابن عساكر، وذكره أيضاً في «الجامع» ١/٣٧٩، ونسبه إلى الطبراني في «السنة».

هل الاسم عين  
المسمى أو  
غيره؟

وكذلك قولهم: الاسم عين المسمى أو<sup>(١)</sup> غيره؟ وطالما غلِطَ كثيرٌ مِنَ  
النَّاسِ فِي ذَلِكَ، وَجَهَلُوا الصُّوَابَ فِيهِ، فَالاسْمُ يُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى تَارَةً، وَيُرَادُ  
بِهِ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْهِ أُخْرَى، فَإِذَا قُلْتُمْ: قَالَ اللهُ كَذَا، أَوْ سَمِعَ اللهُ لِمَنْ  
حَمِدَهُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَهَذَا الْمُرَادُ بِهِ الْمُسَمَّى نَفْسُهُ، وَإِذَا قُلْتُمْ: اللهُ: اسْمٌ  
عَرَبِيٌّ، وَالرَّحْمَنُ: اسْمٌ عَرَبِيٌّ، وَالرَّحْمَنُ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَنَحْوَ ذَلِكَ،  
فَالاسْمُ هَاهُنَا لِلْمُسَمَّى<sup>(٢)</sup>. وَلَا يُقَالُ غَيْرُهُ، لِمَا فِي لَفْظِ الْغَيْرِ مِنَ الْإِجْمَالِ،  
فَإِنْ أُرِيدَ بِالْمَغَايِرَةِ أَنَّ اللَّفْظَ غَيْرَ الْمَعْنَى فَحَقٌّ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ اللهُ سَبْحَانَهُ كَانَ  
وَلَا اسْمٌ لَهُ، حَتَّى خُلِقَ لِنَفْسِهِ أَسْمَاءٌ، أَوْ حَتَّى سَمَّاهُ خَلْفَهُ بِأَسْمَاءٍ مِنْ  
صَنَعِهِمْ، فَهَذَا مِنَ الْأَعْظَمِ الضَّلَالِ وَالْإِلْحَادِ<sup>(٣)</sup> فِي أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى<sup>(٤)</sup>.

٤١

والشيخ رحمته الله أشار بقوله: «ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه» إلى آخر  
كلامه إلى الرد على المعتزلة والجهمية ومن وافقهم من الشيعة، فإنهم قالوا:  
إنه تعالى صار قادراً على الفعل والكلام بعد أن لم يكن قادراً عليه، لكونه  
صار الفعل والكلام ممكناً بعد أن كان ممتنعاً، وأنه انقلب من الامتناع الذاتي  
إلى الإمكان الذاتي! وعلى ابن كلاب<sup>(٥)</sup> والأشعري ومن وافقهما، فإنهم  
قالوا: إن الفعل صار ممكناً له بعد أن كان ممتنعاً منه.

وأما الكلام عندهم، فلا يدخل تحت المشيئة والقدرة، بل هو شيء  
واحد، لازم لذاته.

وأصل هذا الكلام من الجهمية، فإنهم قالوا: إن دوام الحوادث  
ممتنع، وإنه يجب أن يكون للحوادث مبدأ، لامتناع حوادث لا أول لها،

دعوى الجهمية  
امتناع حوادث  
لا أول لها

(١) في (ب): و.

(٢) في (ب): المسمى.

(٣) في (أ) و (ب): الاتحاد، والمثبت من (ج) و (د) ومطبوعة مكة.

(٤) لقد بسط شيخ الإسلام الكلام على هذه المسألة، انظر «الفتاوى» ٦/ ١٨٥ - ٢١٢.

(٥) هو عبد الله بن سعيد بن كلاب المتوفى بعد سنة ٢٤٠هـ. رأس المتكلمين بالبصرة  
في زمانه، وقد عدّه الشهرستاني والأشعري وابن طاهر البغدادي من متكلمي أهل  
السنة، وهو مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١١/ ١٧٤ - ١٧٦.

فَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزَلْ فاعِلاً مُتَكَلِّماً بِمَشِيئَتِهِ، بَلْ يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ قَادِراً عَلَى ذَلِكَ، لِأَنَّ الْقُدْرَةَ عَلَى الْمَمْتَنَعِ مَمْتَنَعَةٌ!

وهذا فاسد، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ حَدُوثِ الْعَالَمِ وَهُوَ حَادِثٌ، وَالْحَادِثُ إِذَا حَدَثَ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُحْدَثاً، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُمْكِناً، وَالْإِمْكَانُ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَحْدُودٍ، وَمَا مِنْ وَقْتٍ يُقَدَّرُ إِلَّا وَالْإِمْكَانُ ثَابِتٌ فِيهِ، فَلَيْسَ لِإِمْكَانِ الْفِعْلِ وَجَوَازِهِ وَصَحَّتِهِ مَبْدَأٌ يَنْتَهِي إِلَيْهِ، فَيَجِبُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ الْفِعْلُ مُمْكِناً جَائِزاً صَحِيحاً، فَيَلْزَمُ أَنَّهُ لَمْ يَزَلِ الرَّبُّ قَادِراً عَلَيْهِ، فَيَلْزَمُ جَوَازُ حَوَادِثٍ لَا نِهَآيَةَ لِأَوَّلِهَا.

قَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ وَمَنْ وَاَفَقَهُمْ: نَحْنُ لَا نُسَلِّمُ أَنَّ إِمْكَانَ الْحَوَادِثِ لَا بَدَآيَةَ لَهُ، وَلَكِنْ نَقُولُ: إِمْكَانُ الْحَوَادِثِ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِالْعَدَمِ لَا بَدَآيَةَ لَهُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَوَادِثَ عِنْدَنَا تَمْتَنِعُ أَنْ تَكُونَ قَدِيمَةَ النُّوعِ، بَلْ <sup>(١)</sup> يَجِبُ حَدُوثُ نَوْعِهَا، وَيَمْتَنِعُ قَدَمُ نَوْعِهَا، لَكِنْ لَا يَجِبُ الْحَدُوثُ فِي وَقْتٍ بَعِينَةٍ، فَإِمْكَانُ الْحَوَادِثِ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مَسْبُوقَةٌ بِالْعَدَمِ لَا أَوَّلَ لَهُ، بِخِلَافِ جِنْسِ الْحَوَادِثِ.

فَيُقَالُ لَهُمْ: هَبْ أَنْكُمْ تَقُولُونَ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُقَالُ: إِمْكَانُ جِنْسِ الْحَوَادِثِ عِنْدَكُمْ لَهُ بَدَآيَةٌ، فَإِنَّهُ صَارَ جِنْسُ الْحَدُوثِ عِنْدَكُمْ مُمْكِناً بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مُمْكِناً، وَلَيْسَ لِهَذَا الْإِمْكَانِ وَقْتُ مَعْيَنٍ، بَلْ مَا مِنْ وَقْتٍ يُفْرَضُ إِلَّا وَالْإِمْكَانُ ثَابِتٌ قَبْلَهُ، فَيَلْزَمُ دَوَامُ الْإِمْكَانِ وَإِلَّا لَزِمَ انْقِلَابُ الْجِنْسِ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ إِلَى الْإِمْكَانِ <sup>(٢)</sup> مِنْ غَيْرِ حَدُوثِ شَيْءٍ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ انْقِلَابَ حَقِيقَةِ جِنْسِ الْأَحْدَاثِ، أَوْ مَا أَشْبَهَ هَذَا مِنْ الْعِبَارَاتِ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ إِلَى الْإِمْكَانِ، هُوَ يُصَيِّرُ <sup>(٣)</sup> ذَلِكَ مُمْكِناً جَائِزاً بَعْدَ أَنْ كَانَ مَمْتَنَعاً مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ تَجَدَّدَ، وَهَذَا <sup>٤٢</sup> مَمْتَنِعٌ فِي صَرِيحِ الْعَقْلِ.

وهو أيضاً انْقِلَابُ الْجِنْسِ مِنَ الْاِمْتِنَاعِ الذَّاتِيِّ إِلَى الْإِمْكَانِ الذَّاتِيِّ، فَإِنْ

(١) سَقَطَتْ مِنْ (ب).

(٢) فِي «مِنَهَاجِ السَّنَةِ» ٣٩/١: مِنَ الْإِمْكَانِ إِلَى الْاِمْتِنَاعِ.

(٣) فِي (ب) وَ (ج) وَ (د): مُصَيِّرٌ.

ذات جنسِ الحوادثِ عندهم تَصِيرُ مُمَكَّنَةً بعد أن كانت ممتنعَةً، وهذا الانقلاب لا يَخْتَصُّ بوقتِ مُعَيَّنٍ، فَإِنَّهُ ما من وقت يُقَدَّرُ إلا والإمكانُ ثابتٌ قَبْلَهُ، فيلَزِمُ أنه لم يَزَلْ هذا الانقلابُ ممكناً، فيلَزِمُ أنه لم يَزَلِ الممتنعُ ممكناً! وهذا أبلغُ في الامتناعِ من قولنا: لم يَزَلِ الحادثُ ممكناً، فقد لَزِمَهُمَ فيما فُرِّوا إليه أبلغُ مما لَزِمَهُمَ فيما فُرِّوا منه! فإنه يُعْقَلُ كَوْنُ الحادثِ ممكناً، ويُعْقَلُ أن هذا الإمكانَ لم يَزَلْ، وأما كَوْنُ الممتنعِ ممكناً، فهو ممتنعٌ في نفسه، فكيف إذا قيل: لم يَزَلْ إمكانُ هذا الممتنعِ؟! وهذا مبسوطٌ في موضعه.

فالحاصل: أن نوعَ الحوادثِ هل يُمَكِّنُ دَوَامُهَا في المستقبلِ والماضي أم لا؟ أو في المستقبلِ فَقَطْ؟ أو الماضي فقط؟  
فيه ثلاثةُ أقوالٍ معروفةٍ لأهلِ النظرِ من المسلمين وغيرهم:

أقوال أهل  
النظر في  
إمكانية دوام  
نوع الحوادث

أضعفها: قولُ مَنْ يَقُولُ: لا يُمَكِّنُ دَوَامُهَا لا في الماضي ولا في المستقبلِ، كقولِ جَهْمِ بنِ صفوان، وأبي الهذيلِ العلافِ<sup>(١)</sup>.

وثانيها: قولُ مَنْ يَقُولُ: يُمَكِّنُ دَوَامُهَا في المستقبلِ دُونَ الماضي، كقولِ كثيرٍ من أهلِ الكلامِ وَمَنْ وافقهم من الفقهاء وغيرهم.

والثالث: قولُ مَنْ يَقُولُ: يُمَكِّنُ دَوَامُهَا في الماضي والمستقبلِ، كما يقوله أئمةُ الحديثِ<sup>(٢)</sup>، وهي من المسائلِ الكَبَّارِ، ولم يَقُلْ أحدٌ: يُمَكِّنُ دَوَامُهَا في الماضي دون المستقبلِ.

(١) هو أبو الهذيل محمد بن الهذيل العلاف شيخ البصريين في الاعتزال، ومن أكبر علمائهم، وهو صاحب المقالات في مذهبهم ومجالسهم ومناظراتهم، كان - فيما ذكر ابن خلكان - حسن الجدل قوي الحجة، كثير الاستعمال للأدلة والإلزامات. وكان الخلفاء الثلاثة: المأمون والمعتمد والواثق يُقدِّمونهُ وَيُعْظَمونهُ، وكان الوزير ابن أبي داود من تلامذته. توفي سنة ٢٢٥ أو ٢٢٦هـ. له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» ١٠/٥٤٢ - ٥٤٣.

(٢) وهو الحق الذي تشهد له الأدلة من الكتاب والسنة مع إجماع سلف الأمة عليه.

ولا شك أن جمهور العالم من جميع الطوائف يقولون: إنَّ كُلَّ ما سوى الله تعالى مخلوق، كائنٌ بعد أن لم يكن، وهذا قولُ الرُّسُلِ وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

ومن المعلوم بالفطرة أن كَوْنَ المفعول مقارناً لفاعله - لم يَزَلْ ولا يَزَالُ معه - ممتنعٌ محالٌ ولما كان تَسْلُسُلُ الحوادث في المستقبل لا يَمْتَنَعُ أن يكونَ الربُّ سبحانه هو الآخر الذي ليس بَعْدَهُ شيء، فكذا تَسْلُسُلُ الحوادثِ في الماضي لا يَمْتَنَعُ أن يَكُونَ سبحانه وتعالى هو الأول الذي ليس قبله شيء، فإنَّ الربَّ سبحانه وتعالى لم يَزَلْ ولا يَزَالُ يَفْعَلُ ما يشاء، ويتكَلَّمُ إذا يشاء، قال تعالى: ﴿قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقال تعالى: ﴿ذُرِّ الْعَرْشِ الْمَجِيدِ ﴿١٥﴾ فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج: ١٥، ١٦] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ [القلم: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نُنْفِذَ كَلِمَاتِ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِبِئْرٍ مِدَادًا ﴿١١٩﴾﴾ [الكهف: ١٠٩].

والمُثَبِّتُ إنما هو الكَمَالُ الممكن الوجود، وحينئذٍ فإذا كان التَّوَعُّدُ دائماً، فالممكن والأكمل هو التَّقَدُّمُ على كُلِّ فردٍ من الأفراد بحيث لا يكون في أجزاء العالم شيء يُقَارِنُه بوجه من الوجوه.

وأما دوامُ الفعل، فهو أيضاً من الكمال، فإنَّ الفعل إذا كان صفةً كمال، فدوامه دوامُ الكمال.

قالوا: والتسلسلُ لفظٌ مُجْمَلٌ، لم يَرِدْ بنفيه ولا إثباته كِتَابٌ ولا سُنةٌ، لِيَجِبَ مُرَاعَاةُ لفظه، وهو يَنْقَسِمُ إلى واجبٍ وممتنعٍ وممكنٍ.

وكالتسلسل<sup>(١)</sup> في المؤثرين محالٌ ممتنع لذاته، وهو أن يَكُونَ

(١) في (أ) و (د) فكالتسلسل وفي (ب): فكان التسلسل، وفي مطبوعة مكة «فالتسلسل».

مؤثرون، كُلُّ واحدٍ منهم استفاد تأثيره ممن قبله لا إلى غاية.

والتسلسلُ الواجبُ: ما دَلَّ عليه العقلُ والشرعُ من دوامِ أفعالِ الربِّ تعالى في الأبدِ، وأنه كلما انقضى لأهلِ الجنةِ نعيمٌ أحدث لهم نعيماً آخر لا نَقَادَ له.

وكذلك التَّسْلُسُ في أفعاله سبحانه من طَرَفِ الأزل، وأن كُلَّ فِعْلٍ مسبوق بفعلٍ آخر، فهذا واجبٌ في كلامه، فإنه لم يَزَلْ متكلماً إذا شاء، ولم تَخُدْثْ له صِفَةُ الكلام<sup>(١)</sup> في وقتٍ، وهكذا أفعاله التي هي من لوازمِ حياته، فإنَّ كُلَّ حَيٍّ فِعَالٌ، والفرقُ بين الحيِّ والमितِّ بالفعل، ولهذا قال غَيْرُ واحدٍ من السلف: الحيُّ الفِعَالُ، وقال عثمانُ بنُ سعيد<sup>(٢)</sup>: كُلُّ حَيٍّ فِعَالٌ، ولم يكن ربُّنا تعالى قَطُّ في وقتٍ من الأوقاتِ مَعْطِلاً عن كماله، من الكلام والإرادة والفعل.

وأما التسلسلُ الممكنُ، فالتسلسلُ في مفعولاته من هذا الطرف، كما تتسلسلُ في طَرَفِ الأبدِ، فإنه إذا لم يَزَلْ حَيًّا قادراً مريداً متكلماً - وذلك من لوازمِ ذاته - فالفعلُ ممكنٌ له بوجوب<sup>(٣)</sup> هذه الصفات له، وأن يَفْعَلَ أَكْمَلَ من أن لا يَفْعَلَ، ولا يَلْزَمُ من هذا أنه لم يَزَلْ الخلقُ معه، فإنه سبحانه متقدِّمٌ على كُلِّ فردٍ من مخلوقاته تقدُّماً لا أَوَّلَ له، فلكلِّ مخلوقٍ أَوَّلٌ، والخالقُ سبحانه لا أَوَّلَ له، فهو وحده الخالقُ، وكل ما سواه مخلوقٌ، كائنٌ بعد أن لم يَكُنْ.

٤٤

(١) في (ب): كلام.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي السجستاني، صاحب المسند الكبير والتصانيف، ولد قبل المئتين بيسير، وطُوفَ الأقاليمَ في طلب الحديث، ولقي علي بنَ المدني، ويحيى بنَ معين، وأحمد بن حنبل وغيرهم، وأخذ علمَ الحديث وعلله عنهم، وفاقَ أهل زمانه، وكان لهجاً بالسنة، بصيراً بالمناظرة، وحَدَّثَ عنه خلق كثير، وتوفي سنة (٢٨٠هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٣١٩/١٣ - ٣٢٦.

(٣) في (د): يوجب، وفي مطبوعة مكة: بموجب.

قالوا: وكلُّ قولٍ سوى هذا، فصريحُ العقلِ يَزُدُّه ويقضي ببطلانه، وكلُّ مَنِ اعترفَ بأنَّ الربَّ تعالى لم يَزَلْ قادراً على الفعل، لزمه أحدُ أمرين، لا بُدَّ له منهما: إما أن يقول: بأنَّ الفعل لم يَزَلْ ممكناً، وإما أن يقول: لم يزل واقعاً، وإلا تناقضَ تناقضاً بيناً حيث زعم أن الربَّ تعالى لم يَزَلْ قادراً على الفعل، والفعلُ محالٌ ممتنع لذاته، لو أرادَه لم يُمكن وجوده، بل فرضُ إرادته عنده محالٌ وهو مقدور له، وهذا قولٌ يتنقضُ بعضُه بعضاً.

والمقصودُ: أنَّ الذي دَلَّ عليه الشَّرْعُ والعقلُ، أن كُلَّ ما سوى اللّهِ تعالى مُحدَثٌ كائنٌ بعد أن لم يكن.

أما كَوْنُ الربِّ تعالى لم يَزَلْ معطلاً عن الفعل، ثم فَعَلَ، فليس في الشرع، ولا في العقل ما يُثبِتُه، بل كلاهما يَدُلُّ على نقيضه.

وقد أوردَ أبو المعالي<sup>(١)</sup> في «إرشاده»<sup>(٢)</sup> وغيره من النُّظار على التسلسلِ في الماضي، فقالوا: لأنك لو قلتَ: لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا إِلَّا أُعْطِيكَ بَعْدَهُ دِرْهَمًا، كان هذا ممكناً، ولو قُلْتَ: لا أُعْطِيكَ دِرْهَمًا حَتَّى أُعْطِيكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا، كان هذا ممتنعاً.

وهذا التمثيل والموازنة غيرُ صحيحة، بل الموازنة الصحيحة أن تقول: ما أُعْطِيْتُكَ دِرْهَمًا إِلَّا أُعْطِيْتُكَ قَبْلَهُ دِرْهَمًا، فَتَجْعَلَ ماضياً قَبْلَ ماضٍ، كما جَعَلْتَ هناك مستقبلاً بعد مستقبلٍ، وأما قولُ القائل: لا أُعْطِيكَ حَتَّى أُعْطِيكَ قَبْلَهُ، فهو نفى للمستقبل<sup>(٣)</sup> حَتَّى يَحْضُرَ في المستقبلِ، ويكون قَبْلَهُ، فَقَدْ نَفَى الْمُسْتَقْبَلَ حَتَّى يُوجَدَ الْمُسْتَقْبَلَ، وهذا ممتنع، ولم ينف<sup>(٤)</sup> الماضي حَتَّى

(١) شيخ الشافعية، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني النيسابوري، المعروف بإمام الحرمين، صاحب التصانيف في الأصول والفروع، توفي سنة ٤٧٨هـ، وانظر ترجمته في «سير أعلام النبلاء» ٤٦٨/١٨.

(٢) ص ٢٦، ٢٧.

(٣) في (ب): المستقبل.

(٤) في مطبوعة مكة: أما نفي.

يَكُونُ قَبْلَهُ ماضٍ، فإن هذا ممكن، والعطاءُ المستقبَلُ ابتداءً من المعطي. والمستقبل الذي له ابتداء وانتهاء لا يَكُونُ قَبْلَهُ ما لا نهاية له، فإن ما لا نهاية له فيما يتناهى ممتنع<sup>(١)</sup>.

قوله: «لَيْسَ مُنْذُ خَلَقَ الْخَلْقَ اسْتَفَادَ اسْمَ «الْخَالِقِ» وَلَا بِإِحْدَائِهِ الْبَرِيَّةِ اسْتَفَادَ اسْمَ الْبَارِي».

صفنا الخالق  
والباريء

ش: ظاهرُ كلامِ الشيخ رحمه الله تعالى أنه يَمْنَعُ تَسْلُسُلَ الحوادثِ في الماضي، ويأتي في كلامه ما يدلُّ على أنه لا يمنعه في المستقبل، وهو قوله: «والجنة والنار مخلوقتان لا تفتيان أبداً ولا تبيدان»، وهذا مذهب الجمهور كما تقدّم، ولا شك في فساد قول من مَنَعَ من ذلك في الماضي والمستقبل، كما ذهب إليه الجهم<sup>(٢)</sup> وأتباعه، وقال بفتناء الجنة والنار لما يأتي من الأدلة إن شاء الله تعالى.

وأما قول مَنْ قال بجواز حوادث لا أوَّلَ لها، من القائلين بحدوث لا آخرَ لها، فأظهر في الصَّحَّةِ مِنْ قولِ مَنْ فَرَّقَ بينهما، فإنه سبحانه لم يَزَلْ حَيًّا، والفعلُ مِنْ لوازمِ الحياة، فلم يَزَلْ فاعلاً لما يُريدُ، كما وَصَفَ بذلك نفسه، حيث يقول: ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ نَقَالَ لِمَا يُرِيدُ ﴿١١﴾﴾ [البروج: ١٥، ١٦].

والآية تَدُلُّ على أمور:

٤٥

أحدها: أنه تعالى يَفْعَلُ بإرادته ومشيئته.

المعاني  
المستنبطة من  
قوله تعالى:  
(فقال لما  
يريد)

الثاني: أنه لم يَزَلْ كذلك، لأنه ساق ذلك في مَغْرَضِ المدحِ والثناءِ على نفسه، وأن ذلك مِنْ كماله سبحانه، ولا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عادماً لهذا الكمال في وقت من الأوقات، وقد قال تعالى: ﴿أَفَمَنْ يَخْلُقُ كَمَنْ لَا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل: ١٧]. ولما كان مِنْ أوصافِ كماله ونعوتِ جلاله، لم يَكُنْ حادثاً بعد أن لَمْ يَكُنْ.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١٧٧/٩ - ١٩٠.

(٢) في (ب): جهم.

الثالث: أنه إذا أراد شيئاً فعَلَهُ، فإن «ما» موصولةً عامَّةً، أي: يَفْعَلُ كُلُّ ما يُرِيدُ أن يَفْعَلَهُ، وهذا في إرادته المتعلقة بفعله، وأما إرادته المتعلقة بفعل العبد، فتلك لها شأنٌ آخر؛ فإن أراد فَعَلَ العبد، ولم يُرِدْ من نفسه أن يُعِينَهُ عليه وَيَجْعَلَهُ فاعلاً، لم يُوجِدِ الفعلُ، وإن أَرَادَهُ حتى يُرِيدَ من نفسه أن يَجْعَلَهُ فاعلاً. وهذه هي النُّكْتَةُ التي خَفِيَتْ على القَدْرِيَّةِ والجَبْرِيَّةِ، وَخَبَطُوا في مسألةِ القَدَرِ، لغفلتهم عنها، وفرقَ بَيْنَ إرادته أن يفعل العبدُ، وإرادة أن يجعله فاعلاً. وسيأتي الكلامُ على مسألةِ القدر في موضعه إن شاء الله تعالى.

الرابع: أن فعله وإرادته متلازمان، فما أراد أن يَفْعَلَهُ فَعَلَهُ، وما فَعَلَهُ، فقد أَرَادَهُ، بخلاف المخلوق، فإنه يُرِيدُ ما لا يَفْعَلُ، وقد يَفْعَلُ ما لا يُرِيدُ، فما تَمَّ فَعَالٌ لما يُرِيدُ إلا الله وحده.

الخامس: إثباتُ إراداتٍ متعدِّدةٍ بحسبِ الأفعالِ، وأنَّ كُلَّ فعلٍ له إرادةٌ تَخُصُّهُ، هذا هو المعقولُ في الفِطْرِ، فشأنه سبحانه أنه يُرِيدُ على الدوامِ، وَيَفْعَلُ ما يُرِيدُ.

السادس: أن كلَّ ما صحَّ أن تتعلَّقَ به إرادته، جاز فِعْلُهُ، فإذا أراد أن يَنْزِلَ كُلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدنيا، وأن يَجِيءَ يَوْمَ القِيَامَةِ لِفَضْلِ القِضَاءِ، وأن يُرِيَّ عِبَادَهُ نفسه، وأن يَتَجَلَّى لهم كيف شاء، وَيُخَاطِبَهُمْ، وَيُضْحِكُ إليهم، وغير ذلك مما يُرِيدُ سبحانه؛ لم يَمْتَنِعَ عليه فِعْلُهُ، فإنه تعالى فَعَالٌ لما يُرِيدُ، وإنما تَتَوَقَّفُ صِحَّةُ ذلك على إخبارِ الصادقِ به، فإذا أَخْبَرَ وَجَبَ التصديقُ، وكذلك مَخُو ما يَشَاءُ، وإثباتُ ما يَشَاءُ، كُلُّ يومٍ هو في شأنِ، سبحانه وتعالى.

والقولُ بأنَّ الحوادثَ لها أوَّلٌ: يلزَمُ منه التعليلُ قَبْلَ ذلك، وأن الله سبحانه وتعالى لم يَزَلْ غَيْرَ فاعِلٍ، ثم صار فاعلاً.

ولا يَلزَمُ مِنْ ذلك قَدَمُ العالمِ، لأنَّ كل ما سوى الله تعالى محدثٌ ممكن الوجود، موجودٌ بإيجاد الله تعالى له، ليس له مِنْ نفسه إلا العَدَمُ،

وَالْفَقْرُ وَالاحتِياجُ وَضَفَّ ذاتي لازمٌ لكل ما سوى الله تعالى، والله تعالى واجبُ الوجود<sup>(١)</sup> لذاته، غنيٌّ لذاته، والغنى وَضَفَّ ذاتي لازمٌ له سبحانه وتعالى.

اختلاف العلماء في أول هذا العالم ما هو؟

وللناس قولان في هذا العالم: هل هو مخلوق من مادة أم لا؟ واختلفوا في أول هذا العالم ما هو؟ وقد قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ﴾ [هود: ٧].

وروى البخاري وغيره عن عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه، قال: قال أهل اليَمَنِ لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: جئناك لنتفقَّه في الدين، ولِنَسْأَلَكَ عن أَوَّلِ<sup>(٢)</sup> هذا الأمرِ، فقال: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مَعَهُ»، وفي رواية: «غيره» «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ، وَكَتَبَ فِي الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ، وَخَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ»، وفي لفظ: «ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ».

فقوله: «كَتَبَ فِي الذِّكْرِ» يعني: اللوحَ المحفوظَ، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ١٠٥] سَمَى ما يُكْتَبُ فِي الذِّكْرِ ذِكْرًا، كما يُسَمَى ما يُكْتَبُ فِي الكِتَابِ كِتَابًا.

والناسُ في هذا الحديث على قولين، منهم من قال: إن المقصودَ

(١) في (أ) و (ج) و (د): الوجوب، والمثبت من (ب) ومطبوعة مكة.

(٢) «أول» لم ترد في الأصول الأربعة، وهي عند البخاري، وسترده في الشرح قريباً.

(٣) أخرجه البخاري (٧٤١٨) بلفظ: «ولم يكن شيء قبله» و (٣١٩١)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٣٧٦، والدارمي في «الرد على الجهمية» ص ١٤، والطبراني في «الكبير» ١٨/ (٤٩٧) و (٤٩٨) و (٥٠٠)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ١٨٢/٨ بلفظ: «كان الله ولم يكن شيء غيره»، وأخرجه أحمد في «المسند» ٤/ ٤٣١، ٤٣٢ بلفظ: «كان الله عز وجل ولم يكن شيء غيره» ورواية: «ولم يكن شيء معه» التي ذكرها المصنف لم نطلع عليها في المصادر التي تحت أيدينا إلا أن رواية: «ولم يكن شيء غيره» بمعناها. وانظر «الفتح» ٦/ ٢٨٩، و«عمدة القاري» ١٥/ ١٠٩.

إخباره بأن الله كان موجوداً وحده، ولم يزل كذلك دائماً، ثم ابتداءً إحداث جميع الحوادث، فجنسها وأعيانها مسبقة بالعدم، وأن جنس الزمان حادث لا في زمان، وأن الله صار فاعلاً بعد أن لم يكن يفعل شيئاً من الأزل إلى حين ابتداء الفعل ولا كان الفعل ممكناً.

والقول الثاني: المرادُ إخباره عن مبدأ خلقِ هذا العالم المشهود الذي خلقه الله في ستة أيام، ثم استوى على العرش، كما أخبر القرآن بذلك في غير موضع، وفي «صحيح مسلم» عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه قال: «قَدَّرَ اللَّهُ تَعَالَى مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>. فأخبر ﷺ أن تقدير هذا العالم المخلوق في ستة أيام كان قبل خلقه بخمسين ألف سنة، وأن عرش الرب تعالى كان حيث تد على الماء.

دليلُ صحة هذا القولِ الثاني من وجوه:

أحدها: أن قولَ أهلِ اليمن: «جئنا لِنَسْأَلَكَ عَنْ أَوَّلِ هَذَا الْأَمْرِ»، وهو إشارة إلى حاضرٍ مشهودٍ موجودٍ، والأمرُ هنا بمعنى المأمور، أي: الذي كونه الله بأمره، وقد أجابهم النبي ﷺ عن بدءِ هذا العالم الموجود<sup>(٢)</sup> لا عن جنس المخلوقات، لأنهم لم يسألوه عنه، وقد أخبرهم عن خلقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ حَالِ كَوْنِ عَرْشِهِ عَلَى الْمَاءِ، لم يُخْبِرهم عن خلقِ العرش، وهو مخلوق قبل خلق السماوات والأرض.

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٣) بلفظ: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء»، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٧٤ بلفظ: «قدر الله المقادير»، وأخرجه أيضاً بلفظ: «فرغ الله عز وجل من المقادير وأمور الدنيا قبل أن يخلق السماوات والأرض - وعرشه على الماء - بخمسين ألف سنة» ورواه دون قوله: «وعرشه على الماء» أحمد ١٦٩/٢، والترمذي (٢١٥٦).

(٢) كذا الأصول، وفي مطبوعة مكة: المشهود.

وأيضاً فإنه قال: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ»، وقد رُوِيَ «معهُ»<sup>(١)</sup>، وروى «غيره»، والمَجْلِسُ كان واحداً، فَعَلِمَ أنه قال أَحَدَ الألفاظِ، والآخِرانِ رُويا بالمعنى، ولفظ «القَبْلِ» ثبت عنه في غير هذا الحديث، ففي صحيح<sup>(٢)</sup> مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله: أنه كان يَقُولُ في دعائه: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الأوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ»<sup>(٣)</sup>. الحديث. واللفظان الآخِرانِ لم يَثْبُثَ واحدٌ منهما في موضع آخَرَ، ولهذا كان كثيرٌ من أهلِ الحديثِ إنما يرويه بلفظِ القَبْلِ، كالحُمَيْدِيِّ<sup>(٤)</sup> والبغوي<sup>(٥)</sup>، وابن الأثير<sup>(٦)</sup>، وإذا كان كذلك، لم يكن في هذا اللفظ تَعَرُّضٌ لابتداءِ الحوادثِ، ولا لأول مخلوق.

وأيضاً: فإنه قال: «كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ» أو «معهُ» أو «غيره»، «وكان عرشه على الماءِ، وكتبَ في الذِّكْرِ كُلِّ شَيْءٍ» فأخبرَ عن هذه الثلاثةِ بالواو، و«خلق السماواتِ والأرضِ» رُوِيَ بالواو وبشَم، فَظَهَرَ أن مقصوده إخباره إياهم بِبَدءِ خلقِ السماواتِ والأرضِ وما بينهما، وهي المخلوقات التي

(١) قال الإمام ابن تيمية - رحمته الله - عن هذه الرواية بعد ذكر روايتي: قبله وغيره: وفي رواية لغيره صحيحة: «كان الله ولم يكن شيء معه، وكان عرشه على الماء». أي: وفي رواية لغير البخاري. مجموع الفتاوى ٦/٥٥١، وكذا قال عنها ابن حجر ٦/٢٨٩، والعيني ١٥/١٠٩.

(٢) في (ب): حديث.

(٣) تقدم تخريجه ص ١٧٠.

(٤) هو الإمام الحافظ الفقيه شيخ الحرم، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي صاحب «المسند»، المتوفى سنة ٢١٩هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠/ رقم الترجمة (٢١٢).

(٥) هو الشيخ الإمام العلامة القدوة الحافظ شيخ الإسلام محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي المفسر، صاحب التصانيف المفيدة في التفسير والحديث والفقه، المتوفى سنة ٥١٦هـ. مترجم في «السير» ١٩/ رقم الترجمة (٢٥٨).

(٦) هو العلامة البارع البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ثم الموصلية صاحب «جامع الأصول في أحاديث الرسول» أدرج فيه أحاديث الكتب الستة سوى ابن ماجه، فإنه أدرج مكانه «موطأ الإمام مالك»، توفي سنة ٦٠٦هـ. مترجم في «السير» ٢١/ رقم الترجمة (٢٥٢).

خُلِقَتْ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ، لَا ابْتِدَاءَ خَلَقَ مَا خَلَقَهُ (١) اللَّهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَذَكَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى خَلْقِهِمَا، وَذَكَرَ مَا قَبْلَهُمَا بِمَا يَدُلُّ عَلَى كَوْنِهِ وَوُجُودِهِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِابْتِدَاءِ خَلْقِهِ لَهُ.

وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ الْحَدِيثُ قَدْ وَرَدَ بِهَذَا وَهَذَا، فَلَا يُجْزَمُ بِأَحَدِهِمَا إِلَّا بِدَلِيلٍ، فَإِذَا رَجَحَ أَحَدُهُمَا، فَمَنْ جَرَّمَ بِأَنَّ الرَّسُولَ أَرَادَ الْمَعْنَى الْآخَرَ، فَهُوَ مَخْطِئٌ قَطْعًا، وَلَمْ يَأْتِ فِي الْكِتَابِ، وَلَا فِي السُّنَّةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْمَعْنَى الْآخَرَ، فَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ بِمَا يُظَنُّ أَنَّهُ مَعْنَى الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَرِدْ: «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ» مُجْرَدًا، وَإِنَّمَا وَرَدَ عَلَى السِّيَاقِ الْمَذْكُورِ، فَلَا يُظَنُّ أَنَّ مَعْنَاهُ: الْإِخْبَارُ بِتَعْطِيلِ الرَّبِّ تَعَالَى دَائِمًا عَنِ الْفِعْلِ حَتَّى خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ. وَأَيْضًا، فَقَوْلُهُ ﷺ: «كَانَ اللَّهُ وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ قَبْلَهُ - أَوْ مَعَهُ، أَوْ غَيْرَهُ - وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»، لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى مُوجُودٌ وَحْدَهُ لَا مَخْلُوقٌ مَعَهُ أَصْلًا، لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»، يَرُدُّ ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ وَهِيَ: «وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ» إِمَّا حَالِيَةً، أَوْ مَعْطُوفَةً، وَعَلَى كَيْلِ التَّقْدِيرَيْنِ، فَهُوَ مَخْلُوقٌ مُوجُودٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ: وَلَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ هَذَا الْعَالَمِ الْمَشْهُودِ (٢).

قَوْلُهُ: «لَهُ مَعْنَى الرَّبُّوبِيَّةِ وَلَا مَرْبُوبَ، وَمَعْنَى الْخَالِقِ وَلَا مَخْلُوقَ».

ش: يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مُوصُوفٌ بِأَنَّهُ «الرَّبُّ» قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ مَرْبُوبٌ، وَمُوصُوفٌ بِأَنَّهُ «خَالِقٌ» قَبْلَ أَنْ يُوجَدَ مَخْلُوقٌ.

٤٨ قال بعض المشايخ الشارحين: وإنما قال: «له معنى الربوبية ومعنى الخالق» دون الخالقية، لأن الخالق هو المخرج للشيء من العدم إلى الوجود لا غير، والرّب يقتضي معاني كثيرة، وهي: المُلْك والحفْظ والتدبير والتربية، وهي تَبْلِيغُ الشَّيْءِ كَمَالَهُ بِالتَّدرِجِ، فَلَا جَرَمَ أَتَى بِلَفْظِ يَشْمَلُ هَذِهِ الْمَعَانِي، وَهُوَ الرَّبُّوبِيَّةُ، انْتَهَى.

(١) فِي (ب): مَا خَلَقَ.

(٢) انظر «الفتاوى» ١٨/٢١٠ - ٢٤٣.

وفيه نظر، لأنَّ الخلق يكونُ بمعنى التقدير أيضاً.

قوله: «وكَمَا أَنَّهُ مُخَيِّي المَوْتَى بَعْدَ مَا أَحْيَا، اسْتَحَقَّ هَذَا الاسمَ قَبْلَ إِحْيَائِهِمْ، كَذَلِكَ اسْتَحَقَّ اسْمَ الخَالِقِ قَبْلَ إِنشَائِهِمْ».

ش: يعني: أَنَّهُ سبحانه وتعالى موصوف بأنه محيي الموتى قبل إحيائهم، فكذلك يُوصفُ بأنه خالقٌ قبل خلقهم، إلزاماً للمعتزلة ومَنْ قال بقولهم، كما حَكَيْنَا عنهم فيما تَقَدَّمَ، وتقدّم تقريرُ أَنَّهُ تعالى لم يَزَلْ يَفْعَلُ ما يشاء.

قوله: «ذَلِكَ بِأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، وَكُلُّ شَيْءٍ إِلَيْهِ فَاقِيرٌ، وَكُلُّ أَمْرٍ عَلَيْهِ يَسِيرٌ، لَا يَخْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ».

ش: ذلك إشارةٌ إلى ثبوت صفاته في الأزل قَبْلَ خلقه، والكلام على «كل» وشمولها - وشمول «كل» [في كل] <sup>(١)</sup> مقام بحسب ما يَخْتَفُ به مِنْ القرائن - يأتي في مسألة الكلام إن شاء الله تعالى.

متعلقات القدرة  
والرد على  
المعتزلة

وقد حَرَفَتِ المعتزلة المعنى المفهومَ مِنْ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٨٤] فقالوا: إِنَّهُ قادر على كُلِّ ما هو مقدورٌ له، وأما نفسُ أفعالِ العبادِ، فلا يَقْدِرُ عليها عندهم، وتنازعوا: هل يَقْدِرُ على مثلها أم لا؟! ولو كان المعنى على ما قالوا، لكان هذا بمنزلة أن يُقال: هو عالم بِكُلِّ ما يَعْلَمُهُ، وخالقٌ لِكُلِّ ما يَخْلُقُهُ، ونحو ذلك من العبارات التي لا فائدةَ فيها، فَسَلَبُوا صِفَةَ كمالِ قُدْرَتِهِ على كُلِّ شَيْءٍ.

وأما أهلُ السُنَّةِ، فعندهم أَنَّ اللهَ على كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ، وَكُلُّ ممكنٍ، فهو مندرج في هذا، وأما المُحَالُ لِذَاتِهِ، مثل كونِ الشَّيْءِ الواحدِ موجوداً معدوماً في حالٍ واحدة، فهذا لا حَقِيقَةَ له، ولا يُتَصَوَّرُ وجودُهُ، ولا يُسَمَّى شيئاً باتفاقِ العقلاء، ومن هذا البابِ خَلَقَ مثلِ نفسه، وإعدامُ نفسه، وأمثال ذلك من المحال.

(١) سقطت من الأصول، وهي في مطبوعة مكة.

وهذا الأصل، هو الإيمان بربوبيته العامة التامة، فإنه لا يؤمن بأنه رب كل شيء إلا من آمن أنه قادر على تلك الأشياء، ولا يؤمن بتمام ربوبيته وكمالها إلا من آمن بأنه على كل شيء قدير.

المعدوم  
الممكن ليس  
بشيء في  
الخارج

وإنما تنازعوا في المعدوم الممكن: هل هو شيء أم لا؟ والتحقيق: أن المعدوم ليس بشيء في الخارج، ولكن الله يعلم ما يكون قبل أن يكون، ويكتبه، وقد يذكره ويخبر به، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج: ١] فيكون شيئاً في العلم والذكر والكتاب، لا في الخارج، كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [الأنبياء: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ تَكُنْ شَيْئًا﴾ [مريم: ٩] ٤٩ أي: لم تكن شيئاً في الخارج، وإن كان شيئاً في علمه تعالى، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَدْرَأكَ عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾ [الدھر: ١].

وقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، رد على المشبهة، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، رد على المعطلة، فهو سبحانه وتعالى موصوف بصفات الكمال، وليس له فيها شبيه، فالمخلوق وإن كان يوصف بأنه سميع بصير، فليس سمعه وبصره كسمع الرّب وبصره، ولا يلزم من إثبات الصفة تشبيه، إذ صفات المخلوق كما يليق به، وصفات الخالق كما يليق به.

ولا تنف عن الله ما وصف به نفسه، وما وصفه به أعرف الخلق بربه، وما يجب له وما يمتنع عليه، وأنصحهم لأمتهم وأفصحهم<sup>(١)</sup> وأقدرهم على البيان، فإنك إن نفيت شيئاً من ذلك، كنت كافراً بما أنزل على محمد ﷺ.

وإذا وصفته بما وصف به نفسه، فلا تشبهه بخلقه، فليس كمثل شيء، فإذا شبهته بخلقه، كنت كافراً به، قال نعيم بن حماد الخزازي<sup>(٢)</sup> شيخ

(١) سقطت من (ب).

(٢) تقدم ص ١٧٨.

البخاري: من شَبَّهَ اللهَ بخلقه، فقد كَفَرَ، ومن جَحَدَ ما وَصَفَ اللهُ به نفسه، فقد كَفَرَ، وليس ما وَصَفَ اللهُ به نفسه، ولا ما وَصَفَهُ به رسوله تشبيهاً، وسيأتي في كلام الشيخ الطحاوي رحمته: «ومن لم يتوقَّ النَّفْيَ والتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

المثل الأعلى  
المتضمن  
إثبات الكمال  
هو لله وحده

وقد وَصَفَ اللهُ تعالى نفسه بأن له المَثَلَ الأعلى، فقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوِّءِ وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الروم: ٢٧] فَجَعَلَ سبحانه مثل السَّوِّءِ - المتضمن للعيوب والنقائص وسلب الكمال - لأعدائه المشركين وأوثانهم، وأخبر أن المثل الأعلى - المتضمن لإثبات الكمال كُله - لله وحده، فمن سَلَبَ صِفَاتِ الكمال عن الله تعالى، فقد جَعَلَ له مَثَلَ السَّوِّءِ، ونفى عنه ما وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ المثل الأعلى، وهو الكمال المطلق، المتضمن للأمر الوجودية، والمعاني الثبوتية، التي كلما كانت أكثر في الموصوف وأكمل، كان بها أكمل وأعلى من غيره.

ولما كانت صِفَاتُ الرَّبِّ تعالى أكثر وأكمل، كان له المَثَلُ الأعلى، وكان أحقَّ به من كل ما سواه، بل يستحيل أن يشترك في المثل الأعلى المطلق اثنان، لأنهما إن تكافأ من كُله وجه، لم يكن أحدهما أعلى من الآخر، وإن لم يتكافأ، فالموصوف به أحدهما وحده، فيستحيل أن يكون لمن له المثل الأعلى مثل أو نظير<sup>(٢)</sup>.

واختلفت عبارات المفسرين في المثل الأعلى، ووفقَ بين أقوالهم بعض<sup>(٣)</sup> من وفقه الله وهداه، فقال: المَثَلُ الأعلى يتضمَّن: الصُّفَّةَ العُلَيَا، وعِلْمَ العالمين بها، ووجودها العلمي، والخبر عنها وذكرها، وعبادة الرب تعالى بواسطة العلم والمعرفة القائمة بقلوب عابديه وذاكريه.

اختلاف  
عبارات  
المفسرين في  
المثل الأعلى  
٥٠

(١) في (ب): صفة.

(٢) انظر «مختصر الصواعق المرسله» ١/ ٢١٣ - ٢١٤.

(٣) «بعض» لم ترد في (ب).

فها هنا أمورٌ أربعة:

[الأول]: ثبوت الصفاتِ العُلَيَا لله سبحانه، سواء علمها العِبَادُ أو لا، وهذا معنى قول مَنْ فسَّرها بالصفة.

الثاني: وجودها في العلم والشعور<sup>(١)</sup>، وهذا معنى قول مَنْ قال من السلف والخلف: إنه ما في قلوب عابديه وذاكره، من معرفته وذكره، ومحبيته وإجلاله، وتعظيمه، وخوفه ورجائه، والتوكل عليه، والإنابة إليه. وهذا الذي في قلوبهم من المثل الأعلى لا يشركه فيه غيره أصلاً، بل يختص به في قلوبهم، كما اختص به في ذاته، وهذا معنى قول مَنْ قال من المفسرين: إنَّ معناه: أهلُ السماوات يُعظَّمونه ويُحِبُّونه وَيَعْبُدُونَهُ، وأهلُ الأرض كذلك، وإن أشرك به مَنْ أشرك، وعصاه مَنْ عصاه، وَجَحَدَ صفاته مَنْ جَحَدَهَا، فَأَهْلُ الأرض معظَّمون له، مُجِلُّون، خاضعون لعظمته، مستكينون لِعِزَّتِهِ وجبروته، قال تعالى: ﴿وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَنِينٌ﴾ [الروم: ٢٦].

الثالث: ذكُرُ صفاته، والخبر عنها، وتنزيهها من العيوب والنقائص والتمثيل.

الرابع: مَحَبَّةُ الموصوفِ بها وتوحيده، والإخلاص له، والتوكل عليه، والإنابة إليه، وكلما كان الإيمان بالصفات أكمل، كان هذا الحب والإخلاص أقوى.

فعبارة السلف كلها تدور على هذه المعاني الأربعة.

فَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يُعَارِضُ بَيْنَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [الروم: ٢٧] وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؟ وَيَسْتَدِلُّ بِقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ عَلَى نَفْيِ الصِّفَاتِ، وَيَعْمَى عَنِ تَمَامِ الْآيَةِ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]! حَتَّى أَضْيَى هَذَا الضَّلَالُ بَعْضُهُمْ -

(١) في «مختصر الصواعق» ٢١٥/١: والتصوير.

وهو أحمد بن أبي دُوَادٍ<sup>(١)</sup> القاضي - إلى أن أشارَ على الخليفة المأمون أن يَكْتَبَ على سِتر الكعبة: ليس كمثلُه شيء وهو العزيز الحكيم، حَرَفَ كلامَ الله لينفي وَضْفَه تعالى بأنه السميع البصير، كما قال الضالُّ الآخر جهْمُ بن صفوان: وَدِدْتُ أَنِي أُحْكُ مِنَ المصحفِ قولَه تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فنسألُ الله العظِيمَ السميعَ البصيرَ أن يثبتنا بالقولِ الثابتِ في الحياة الدنيا وفي الآخرة، بمنه وكرمه.

وفي إعراب «كمثلُه» وجوه:

بيان وجوه  
إعراب «كمثلُه»

أحدها: أَنَّ الكافَ صِلَةٌ زِيدت للتأكيد، قال أوس بن حَجَرٍ<sup>(٢)</sup>:

لَيْسَ كَمِثْلِ الفَتَى زُهَيْرٍ خُلِقَ يُوَاوِزُهُ فِي القَضَائِلِ

وقال الآخر:

مَا إِنْ كَمِثْلِهِمْ فِي النَّاسِ مِنْ بَشَرٍ<sup>(٣)</sup>

وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

٥١

(١) في حاشية (ب) ما نصه: وفي نسخة المصنف ككَلَهُ دُوَادٌ بالهمز، والصواب ترك الهمز. وفي (أ): في نسخة الأصل، والباقي كما في (ب). وابن أبي دُوَادٍ هذا هو: أبو عبد الله أحمد بن فرج بن حريز الإيادي، القاضي الكبير، الداعية إلى القول بخلق القرآن، كان شاعراً مجيداً فصيحاً بليغاً، وله كرم وسخاء وأدب وافر ومكارم، شاخ ورمي بالفالج، صدره المتوكل وعزله، توفي سنة ٢٤٠هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٦٩/١١ - ١٧١.

(٢) في حاشية (أ) و (ب): أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم، ووائل بن حُجَر، بضم الحاء وسكون الجيم. وقد أنشد البيت أبو حيان في «البحر المحيط» ٥١٠/٧، وعزاه إلى أوس بن حجر، وهو ليس في ديوانه، وهو غير منسوب في «الجنى الداني» ص ١٣٩.

(٣) عجز بيت صدره:

سعد بن زيد إذا أبصرت فضلهم

وهو غير منسوب في «تفسير الطبري» ٩/٢٥، و «الجنى الداني» ص ١٣٨، و «البحر المحيط» ٥١٠/٧.

(٤) في (ب) و (ج): الآخر.

## وَقَتْلَى (١) كَمِثْلِ جُذُوعِ النَّخِيلِ (٢)

فيكون «مثلها» حَبَرَ «ليس» واسْمُهَا «شيء». وهذا وجهٌ قَوِيٌّ حَسَنٌ،  
تَعْرِفُ الْعَرَبُ معناه في لغتها، ولا يَخْفَى عنها إذا خُوِطِبَتْ به، وقد جاء عن  
العرب أيضاً زيادةُ الكافِ للتأكيدِ في قولِ بعضهم:

وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ (٣)

(١) تحرفت في الأصول إلى «ومثلي».

(٢) إنشاده بتمامه:

وقتلى كمثل جذوع النخيل بل تغشاهم مسبل منهمر  
وهو لأوس بن حجر «ديوانه» ص ٢٩، و «تفسير الطبري» ٩/٢٥، والقرطبي ٨/١٦،  
و «الجنى الداني» ص ١٣٨، و «البحر المحيط» ٥١٠/٧، والجذوع جمع جذع:  
وهو ساق النخلة، والمسبل: المطر.

(٣) الشعر لخطام بن نصر المجاشعي، وقوله:

حَيَّ دِيَارَ الْحَيِّ بَيْنَ الشَّهْبَيْنِ      وطلحة الدوم وقذ تعفنين  
لَمْ يَبْقَ أَيُّ بِهَا تُحْلَلَيْنِ      غَيْرَ حُطَامٍ وَرَمَادٍ كِنْفَيْنِ  
وغير نُؤْيٍ وَحَجَاجِي نُؤْيَيْنِ      وغيِرَ وَدَّ جَاذِلٍ أَوْ وَدْيَيْنِ  
وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤْتَفَيْنِ

وهو في «مجالس ثعلب» ص ٣٩، و «الخصائص» ٣٦٨/٢، و «الاقْتَضَابُ»  
ص ٣٤٠، وسيبويه ١٣/١ و ٢٠٣، ٣٣١/٢، و «شرح المفصل» لابن يعيش ٤٢/٨،  
و «الصاحبي» ص ٢٧، و «الخزانة» ٣٦٧/١ و ٣٥٣/٢ و ٢٧٣/٤، و «المؤتلف  
والمختلف» ص ١٦٠، و «المقتضب» ٩٧/٢، و «شرح أدب الكاتب» ص ٣٥١  
للجواليقي، و «شواهد العيني» ٥٩٢/٤، و «الصحاح» و «اللسان» و «التاج»: ثفي،  
و «تفسير القرطبي» ٨/١٦، و «الطبري» ٩/٢٥، و «الجنى الداني» ص ١٣٩، و  
«شرح شواهد المغني» للبخدادي ١٣٩/٤، و «شرح شواهد الشافية» له ص ٥٩.  
كنفين: مثنى كنف: الناحية والجانب، أي: رماد من جانبي الموضوع، والود:  
الوتد، والجاذل: المنتصب، وصاليات: أراد بها الأثافي، لأنها صليت بالنار، أي  
أحرقت حتى اسودت، الأثافي: جمع أثفية: وهي الأحجار التي ينصب عليها  
القدر، و «ما» في قوله: «ككما» مصدرية أو موصولة، والكاف الأولى جارة،  
والثانية مؤكدة لها، أي: كأنها على حالها حين أثفيت، واختلفوا في وزن «يؤتفين»  
فقال بعضهم: وزنه يُؤفَعَلن، والهمزة زائدة، وكان حقه أن يقول: يثفين، كيكرم،  
لكنه جاء على الأصل ضرورة، وعلى هذا فأنثية أفعولة، وقال بعضهم: وزنه  
يُفَعَلين، فالهمزة أصل، ووزن أنثية على هذا فعلية، ورجحه ابن جني في «شرح  
تصريف المازني» لأنه لا ضرورة فيه.

وقول الآخر:

فأضَبَحَتْ مِثْلَ كَعَصْفِ مَأْكُولٍ<sup>(١)</sup>

الوجه الثاني: أن الزائد «مثل» أي: ليس كهُوَ شيءٌ، وهذا القولُ بعيدٌ، لأن «مثل» اسمٌ، والقولُ بزيادة الحرفِ للتأكيدِ أولى من القولِ بزيادة الاسمِ.

الوجه الثالث: أنه ليس ثَمَّ زيادةٌ أصلاً، بل هذا من بابِ قولهم: مِثْلَكَ لا يَفْعَلُ كذا، أي: أنت لا تَفْعَلُهُ، وأتى بمثل للمبالغة، وقالوا في معنى المبالغة هنا: أي: ليس لمثله<sup>(٢)</sup> مِثْلٌ لو فُرِضَ المِثْلُ، فكيف ولا مثل له. وقيل غير ذلك، والأول أظهر<sup>(٣)</sup>.

(١) هو في «سيرة ابن هشام» ٥٥/١، و«شرح الشواهد» ٤٠٢/٢ للعيني، لرؤية بن العجاج:

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفَيْلِ      وَلَعِبَّتْ بِهِمْ طَيْرَ أَبَائِيلِ  
تَزْمِيهِمْ حِجَازَةً مِنْ سَجِيلِ      فَضَيَّرُوا مِثْلَ كَعَصْفِ مَأْكُولِ  
وأصحاب الفيل: أبرهة بن الصباح الأشرم ملك اليمن ومن معه من قبل أصحاب النجاشي، والسجيل: الطين المتحجر بالنار، والأبائيل: جمع إبالة بكسر الهمزة وتشديد الباء وهي في الأصل: الحزمة الكبيرة، شبهت بها الجماعة من الطير لتضامها، وقيل: هي الجماعات من الطير لا واحد لها. والعصف: الزرع الذي أكل حبه. وهو من شواهد سيويه في «الكتاب» ٢٠٣/١، و«الكشاف» ٢١٣/٤ - ٢١٤، و«الجنى الداني» ص ١٣٩، و«المغني» ١٨٠/١، و«الصبان» ٢٥/٢، واللسان: عصف.

(٢) في (ب): كمثل.

(٣) قال أبو حيان في «البحر المحيط» ٥١٠/٧: «ليس كمثل شيء» تقول العرب: مثلك لا يفعل كذا، يُريدون به المخاطب، كأنهم إذا نفوا الوصف عن مثل الشخص كان نفياً عن الشخص، وهو من باب المبالغة، ومثل الآية قول... وأنشد الأبيات المتقدمة، ثم قال: «فجرت الآية في ذلك على نهج كلام العرب من إطلاق المثل على نفس الشيء، وما ذهب إليه الطبري وغيره من أن «مثلاً» زائدة للتوكيد كالكاف في قوله:

فأصبحت مثل كعصف مأكول

وقوله:

وصاليات ككما يؤثفين

قوله: «خَلَقَ الخَلْقَ بعِلْمِهِ».

خلقه سبحانه  
للخلق وهو  
عالم بهم

ش: خَلَقَ: أي أوجد وأنشأ وأبدع، ويأتي «خَلَقَ» أيضاً بمعنى: قَدَّرَ، والخلقُ مصدر، وهو هنا بمعنى المخلوق، وقوله: «بعلمه» في محل نصبٍ على الحال، أي: خَلَقَهُمْ عالماً بهم، قال تعالى ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [المك: ١٤]. وقال تعالى: ﴿وَعِنْدُ مَفَاتِحِ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ رِزْقِهِ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حِجَابَ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام: ٥٩، ٦٠]. وفي ذلك ردٌّ على المعتزلة.

قال الإمام عَبْدُ العَزِيزِ المَكِّيُّ<sup>(١)</sup> صَاحِبُ الإمامِ الشَافِعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وَجَلِيسُهُ، في كتاب «الحَيِّدَةَ»، الذي حكى فيه مناظرته بِشراً المَريسي عند المأمون حين سأله عن عِلْمِهِ تعالى: فقال بِشْرٌ: أقول: لا يَجْهَلُ، فجعل يُكرِّرُ السؤال عن صفة العلم تقريراً له، وبِشْرٌ يقول: لا يَجْهَلُ، ولا يعترف له أنه عالم بعلم، فقال الإمام عَبْدُ العَزِيزِ: نفْيُ الجَهِلِ لا يكونُ صفةً مدح، فإن [قولي]: هذه الأسطوانة لا تَجْهَلُ [ليس هو إثبات العلم لها] وقد مَدَحَ اللهُ تعالى الأنبياءَ

= ليس بجيد، لأن «مثلاً» اسم، والأسماء لا تزداد بخلاف الكاف، فإنها حرف، فتصلح للزيادة».

(١) هو عبد العزيز بن يحيى بن عبد العزيز الكناني المكي من أصحاب الإمام الشافعي المقتبس من منه، والمعترفين بفضلته، كان يلقب بالغول لدمامته، وقد قدم بغداد أيام المأمون، وجرت بينه وبين بشر المريسي مناظرة في القرآن، توفي سنة ٢٤٠هـ. والحيدة: مصدر حاد عن الشيء بحيد: إذا مال عنه وعدل. وقد نقل شيخ الإسلام نصوصاً من هذا الكتاب وعلق عليها في «درء تعارض العقل والنقل» انظر ٢/٢٤٥ - ٢٥٢ و ٢٦١ - ٢٦٣ و ٢٦٦ و ٢٧٠ - ٢٧٣ و ٢٨١ و ٢٨٨ و ٢٩٠ - ٢٩١ و ١١٥/٦. وينظر ما قاله الإمام الذهبي وتلميذه السبكي عن كتاب الحيدة - وهو في الرد على المعتزلة في مسألة خلق القرآن - في «ميزان الاعتدال» ٢/٦٣٩ و «طبقات الشافعية» ١٤٥/٢.

والملائكة والمؤمنين بالعلم، لا بتفني الجهل، فمن أثبت العلم، فقد نفى الجهل، ومن نفى الجهل، لم يثبت العلم، وعلى الخلق أن يثبتوا ما أثبت الله تعالى لنفسه، وينفوا ما نفاه، ويمسكوا عما أمسك عنه<sup>(١)</sup>.

والدليل العقلي على علمه تعالى: أنه يستحيل إيجاد الأشياء مع الجهل، ولأن إيجاد الأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد: هو العلم بالمراد، فكان الإيجاد مستلزماً للإرادة، والإرادة مستلزمة للعلم، فالإيجاد مستلزم للعلم. ولأن المخلوقات فيها من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم الفاعل لها، لأن الفعل المحكم المتيقن يمتنع صدوره عن غير عالم، ولأن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن لا يكون الخالق عالماً، وهذا له طريقان:

أحدهما: أن يقال: نحن نعلم بالضرورة أن الخالق أكمل من المخلوق، وأن الواجب أكمل من الممكن، ونعلم ضرورة أنا لو فرضنا شيئين، أحدهما: عالم والآخر غير عالم، كان العالم أكمل، فلو لم يكن الخالق عالماً، لزم أن يكون الممكن أكمل منه، وهو ممنوع.

الثاني: أن يقال: كل علم في الممكنات التي هي المخلوقات، فهو منه، ومن الممتنع أن يكون فاعل الكمال ومبدعه عارياً منه، بل هو أحق به، والله تعالى له المثل الأعلى، لا يستوي هو والمخلوقات، لا في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول، بل كل ما ثبت للمخلوق من كمال، فالخالق به أحق، وكل نقص تنزهه عنه مخلوق ما، فتنزيه الخالق عنه أولى.

قوله: «وقدر لهم أقداراً».

ش: قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ مَقْدَرًا﴾ [الفرقان: ٢٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر: ٤٩]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا﴾ [الأحزاب: ٣٨]. وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى﴾ [٢٨]

(١) «الحيدة» ص ٥٥ و ٥٦ بتحقيق جميل صليبا، وما بين حاصرتين منه.

وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣١﴾ [الأعلى: ٢، ٣]. وفي صحيح مسلم عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: «قَدَّرَ اللَّهُ مَقَادِيرَ الْخَلْقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَضَرَبَ لَهُمْ أَجَالًا».

ش: يعني: أن الله سبحانه وتعالى قَدَّرَ آجال الخلائق، بحيث إذا جَاءَ أَجْلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ، قال تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلاَّ بِإِذْنِ اللَّهِ كِنْتُمْ مُوجَّهَاتٍ﴾ [آل عمران: ١٤٥]. وفي صحيح مسلم عن عبد الله بن مسعود قال: «قالت أم حبيبة زوج النبي ﷺ: اللَّهُمَّ أُمَّتِنِي بِرُوحِي رَسُولِ اللَّهِ، وَبِأبي أَبِي سُفْيَانَ، وَبِأخي مُعَاوِيَةَ، قال: فقال النبي ﷺ: قَدْ سَأَلَتِ اللَّهَ لِأَجَالِ مَضْرُوبَةٍ، وَأَيَّامِ مَعْدُودَةٍ، وَأَرْزَاقِ مَقْسُومَةٍ، لَنْ يُعَجَّلَ شَيْئًا قَبْلَ جَلِّهِ»<sup>(٢)</sup>، وَلَنْ يُؤَخَّرَ شَيْئًا عَنْ جَلِّهِ، وَلَوْ كُنْتَ سَأَلْتَ اللَّهَ أَنْ يُعِيدَكَ مِنْ عَذَابٍ فِي النَّارِ وَعَذَابٍ فِي الْقَبْرِ، كَانَ خَيْرًا وَأَفْضَلَ»<sup>(٣)</sup>.

آجال الخلائق  
مقدرة،  
وأسبابها  
مختلفة

فالمقتولُ مَيِّتٌ بأجله، فَعَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى وَقَدَّرَ وَقَضَى أَنْ هَذَا يَمُوتُ بسبب المرض، وهذا بسبب القتل، وهذا بسبب الهدم، وهذا بالحرق، وهذا بالعرق، إلى غير ذلك من الأسباب، والله سبحانه خَلَقَ الموت والحياة، وخلق سَبَبَ الموت والحياة.

وعند المعتزلة: المَقْتُولُ مَقْطُوعٌ عليه أَجْلُهُ، ولو لم يُقْتَلْ، لعاش إلى

(١) تقدم تخريجه ص ٢٠٣.

(٢) ضبطه بوجهين، فتح الحاء وكسرها، وهما لغتان، ومعناه وجوبه وحيته، يقال: حَلَّ الأجلُ يَحُلُّ حَلًّا وَجَلًّا.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٣) (٣٢) (٣٣) في القدر: باب بيان أن الآجال والأرزاق وغيرها لا تزيد ولا تنقص عما سبق به القدر. وهو في «المسند» ١/٣٩٠ و ٤١٣ و ٤٣٣ و ٤٤٥ و ٤٦٦، و «السنة» لابن أبي عاصم (٢٦٢) و (٢٦٣)، و «مصنف» ابن أبي شيبة ١٠/١٩٠ - ١٩١.

أجله، فكان له أجلاً، ولهذا باطلٌ، لأنه لا يليقُ أن يُنسبَ إلى الله تعالى أنه جعلَ له أجلاً يعلمُ أنه لا يعيشُ إليه البتة، أو يجعلُ أجله أحدَ الأمرين، كفعلِ الجاهلِ بالعواقبِ، ووجوبِ القصاصِ، والضمانِ على القاتلِ، لارتكابه المنهيةِ عنه، ومباشرتهِ السببِ المحذورِ. وعلى هذا يُخرجُ قوله ﷺ: «صلةُ الرَّحِمِ تزيدُ في العُمُرِ»<sup>(١)</sup> أي: هي سببُ طولِ العُمُرِ، وقد قدرَ الله أن هذا

(١) أخرجه الشهاب القضاعي في «مسنده» رقم (١٠٠) من طريق نصر بن حماد، عن عاصم بن عمرو البجلي، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، عن ابن مسعود مرفوعاً: «صلةُ الرحِمِ تزيدُ في العُمُرِ، وصدقةُ السر تطفئُ غضبَ الربِّ»، ونصر بن حماد ضعيف جداً. وأخرجه أبو يعلى في «مسنده» كما في «المجمع» ١٥١/٨ من حديث أنس بن مالك، ولفظه: «إنَّ الصدقةَ وصلةُ الرحِمِ يزيدُ اللّهَ بهما العُمُرَ»، وفي سننه صالح بن بشير بن وادع المري، وهو ضعيفٌ، وفي الباب عن عائشة مرفوعاً: «إنه من أعطي حظه من الرفق، فقد أعطي حظه من خير الدنيا والآخرة، وصلةُ الرحِمِ وحسنُ الخلقِ، وحسنُ الجوارِ يعمرانِ الديارِ ويزيدانِ في الأعمارِ». أخرجه أحمد ١٥٩/٦، وإسناده صحيح، وقال الحافظ في «الفتح» ٤١٥/١٠: رجاله ثقات. وعن علي عند البزار (١٨٧٩)، وزوائد عبد الله في «المسند» ١٤٣/١، والحاكم ١٦٠/٤ بلفظ: «من سره أن يمد له في عمره، ويوسع له في رزقه، ويدفع عنه ميتة السوء، فليتب الله وليصل رحمه»، وأورده الهيثمي في «المجمع» ١٥٢/٨ - ١٥٣، وزاد نسبه للطبراني في «الأوسط»، وقال: رجال البزار رجال الصحيح غير عاصم بن ضمرة، وهو ثقة، وعن ابن عباس عند البزار (١٨٨٠) قال: قال رسول الله ﷺ: «في التوراة مكتوب: من أحب أن يزداد في عمره، ويزاد في رزقه، فليصل رحمه»، وصححه الحاكم ١٦٠/٤، ووافقه الذهبي مع أن فيه سعيد بن بشير الأزدي، وهو ضعيف. وعن ثوبان عند أحمد ٢٧٩/٥ ولفظه: «من سره النساء في الأجل، والزيادة في الرزق، فليصل رحمه». وعن أنس عند البخاري (٢٠٦٧) و (٥٩٨٦)، ومسلم (٢٥٥٧)، وأبي داود (١٦٩٣)، وأحمد ٣/١٥٦ و ٢٤٧ و ٢٦٦، والبخاري في «الأدب المفرد» (٥٦)، وابن حبان (٤٣٨) و (٤٣٩)، والبخاري (٣٤٢٩) بلفظ: «من أحب أن يبسط له في رزقه، وينسأ له في أثره فليصل رَحِمَهُ». وأخرجه البخاري في صحيحه (٥٩٨٥)، وفي «الأدب المفرد» (٥٧)، والترمذي (١٩٧٩) من حديث أبي هريرة، وأخرج أحمد ٣٧٤/٢، والترمذي (١٩٧٩)، والبخاري (٣٤٣٠) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم، فإن صلة الرحم محبة في الأهل، مثرة في المال، منسأة في الأثر» وإسناده حسن. وصححه الحاكم ١٦١/٤، ووافقه الذهبي.

يَصِلُ رَحْمَهُ، فَيَعِيشُ بِهَذَا السَّبَبِ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ السَّبَبُ لَمْ يَصِلْ إِلَى هَذِهِ الْغَايَةِ، وَلَكِنْ قَدَّرَ هَذَا السَّبَبَ وَقَضَاهُ، وَكَذَلِكَ قَدَّرَ أَنْ هَذَا يَقْطَعُ رَحْمَهُ، فَيَعِيشُ إِلَى كَذَا، كَمَا قُلْنَا فِي الْقَتْلِ وَعَدَمِهِ.

الدعاء  
المشروع  
وآثاره.

فَإِنْ قِيلَ: هَلْ يَلْزَمُ مِنْ تَأْثِيرِ صَلَاةِ الرَّحْمِ فِي زِيَادَةِ الْعُمُرِ وَنَقْصَانِهِ تَأْثِيرُ الدَّعَاءِ فِي ذَلِكَ أَمْ لَا؟

فَالْجَوَابُ: أَنْ ذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ، لِقَوْلِهِ ﷺ لَأَمْ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «قَدْ سَأَلَتِ اللَّهُ تَعَالَى لِأَجَالِ مَضْرُوبَةٍ»، الْحَدِيثُ، كَمَا تَقَدَّمَ.

فَعَلِمَ أَنَّ الْأَعْمَارَ مُقَدَّرَةٌ، لَمْ يُشْرَعْ الدَّعَاءُ بِتَغْيِيرِهَا، بِخِلَافِ النِّجَاةِ مِنَ عَذَابِ الْآخِرَةِ، فَإِنَّ الدَّعَاءَ مَشْرُوعٌ لَهُ، نَافِعٌ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الدَّعَاءَ بِتَغْيِيرِ الْعُمُرِ لَمَّا تَضَمَّنَ النَّفْعَ الْآخِرِيَّ شُرِعَ كَمَا فِي الدَّعَاءِ الَّذِي رَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عِمَارِ بْنِ يَاسِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اللَّهُمَّ بِعِلْمِكَ الْغَيْبِ، وَقُدْرَتِكَ عَلَى الْخَلْقِ أُخِينِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّيْنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةُ خَيْرًا لِي»<sup>(١)</sup>، إِلَى آخِرِ الدَّعَاءِ.

وَيُرِيدُ هَذَا مَا رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>(٢)</sup> مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا يَزِيدُ إِلَّا الدَّعَاءَ، وَلَا يَزِيدُ فِي الْعُمُرِ إِلَّا الْبِرَّ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُحْرَمُ الرِّزْقَ بِالذَّنْبِ يُصِيبُهُ»<sup>(٤)</sup>.

(١) قطعة من حديث صحيح أخرجه النسائي ٥٤/٣، ٥٥ وقد تقدم بتمامه في الصفحة ١٥٦.

(٢) الحذاق من المحدثين لا يطلقون لفظ الصحيح عليه، وإنما يقولون: أخرجه الحاكم في «مستدرکه» لأن فيه الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.

(٣) في (ب): لا يراد.

(٤) أخرجه أحمد في «المسند» ٢٧٧/٥ و ٢٨٠ و ٢٨٢، وابن حبان (١٠٩٠)، والحاكم ٤٩٣/١، وابن ماجه (٩٠) و (٤٠٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ١٦٩/٤، والطبراني في «الكبير» (١٤٤٢)، وابن أبي شيبة ٤٤١/١٠ - ٤٤١، والبعوي (٣٤١٨)، وفي سنده جهالة أو انقطاع، لكن يشهد له دون قوله: «وإن الرجل ليحرم الرزق بالذنب يصيبه» حديث سلمان الفارسي عند الترمذي (٢١٣٩)، والطحاوي في «المشكل» ١٦٩/٤، والطبراني في «الكبير» (٦١٢٨) وفي سنده أبو مودود فضة، وفيه لين، فهو حسن به.

وفي الحديث ردّ على من يظنّ أن النذر سبب في دفع البلاء وحصول الثّماء، وقد ثبت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: «أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذْرِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي بِخَيْرٍ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ»<sup>(١)</sup>.

واعلم أنّ الدعاء يكون مشروعاً نافعاً في بعض الأشياء دون بعض، وكذلك هو، ولهذا لا يحبّ الله المعتدين في الدعاء، وكان الإمام أحمد كلفه يكره أن يدعى له بطول العمر، ويقول: هذا أمر قد فرغ منه.

وأما قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١]، فقد قيل في الضمير المذكور في قوله تعالى: ﴿مِنْ عُمُرِهِ﴾ إنه بمنزلة قولهم: عندي درهم ونصفه، أي: ونصف درهم آخر، فيكون المعنى: ولا ينقص من عمر<sup>(٢)</sup> مُعَمَّرٍ آخر<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه أحمد في «المسند» ٦١/٢ و ٨٦، والبخاري (٦٦٠٨) و (٦٦٩٢) و (٦٦٩٣)، ومسلم (١٦٣٩) (٤) واللفظ له من حديث ابن عمر، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٧)، والنسائي ١٦/٧، والطيالسي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٢١٢٢)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٦٢/١ و ٣٦٣، والدارمي ١٨٥/٢، وابن أبي عاصم (٣١٤)، والحاكم ٣٠٤/٤، والبيهقي ٧٧/١٠. وأخرجه أحمد في «المسند» ٢٣٥/٢ و ٣٠١، والنسائي ١٦/٧، والبخاري (٦٦٠٩) و (٦٦٩٤)، ومسلم (١٦٤٠) (٧) من حديث أبي هريرة، ولفظ الأخير: «إن النذر لا يقرب من ابن آدم شيئاً لم يكن الله قدره، ولكن النذر يوافق القدر، فيخرج بذلك من البخيل ما لم يكن البخيل يريد أن يخرج»، وفي رواية له: «لا تنذروا فإن النذر لا يُغني من القدر شيئاً، وإنما يستخرج به من البخيل»، وهو في «سنن أبي داود» (٣٢٨٨)، و «مسند الحميدي» (١١١٢)، و «منتقى ابن الجارود» (٩٣٢)، وابن ماجه (٢١٢٣)، والترمذي (١٥٣٨)، والطحاوي في «المشكّل» ٣٦٤/١، والحاكم ٣٠٤/٤، والبيهقي ٧٧/١٠، وابن أبي عاصم (٣١٢) و (٣١٣).

(٢) في (ب): عمره.

(٣) جاء في «زاد المسير» ٤٨٠/٦ لابن الجوزي: «قوله تعالى: ﴿وَمَا يُعْمَرُ مِنْ مُعَمَّرٍ﴾ أي: ما يطول عمر أحد. ﴿وَلَا يُنْقَصُ مِنْ عُمُرِهِ﴾ في هذه الهاء قولان: أحدهما أنها كناية عن آخر، فالمعنى: ولا ينقص من عمر آخر، وهذا المعنى في رواية العوفي، عن ابن عباس، وبه قال مجاهد في آخرين. واختاره ابن جرير الطبري، وتابعه الحافظ ابن كثير. قال الفراء: وإنما كني عنه كأنه الأول، لأن لفظ الثاني لو =

تأويل قوله  
تعالى:  
(يمحو الله ما  
يشاء ويثبت  
وعنده أم  
الكتاب)

هـ

وقيل: الزيادة والنقصان في الصحف التي في أيدي الملائكة، وحُمِلَ  
قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ  
الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٨، ٣٩] على أَنَّ المَحْوَ والإِثْبَاتَ مِنَ الصُّحُفِ  
التي في أيدي الملائكة، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ اللُّوحُ  
المَحْفُوظُ، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الِوَجْهِ سِيَاقُ الآيَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ  
كِتَابٌ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٩] أَي: مِنْ  
ذَلِكَ الكِتَابِ، ﴿وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أَي: أَصْلُهُ، وَهُوَ اللُّوحُ المَحْفُوظُ.

وقيل: يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنَ الشَّرَائِعِ وَيُنَسِّخُهُ، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ، فَلَا  
يُنَسِّخُهُ، وَالسِّيَاقُ أَدُلُّ عَلَى هَذَا الِوَجْهِ مِنَ الِوَجْهِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ  
إِلَّا يَأْذِنَ اللَّهُ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [١٧٨]. فَأَخْبَرَ تَعَالَى أَنَّ الرِّسُولَ لَا يَأْتِي  
بِالآيَاتِ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ، بَلْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ يَمْحُوا  
اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ﴾ [الرعد: ٣٨ - ٣٩]، أَي: أَنَّ الشَّرَائِعَ لَهَا أَجَلٌ وَغَايَةٌ  
تَنْتَهِي إِلَيْهَا، ثُمَّ تُنَسَّخُ بِالشَّرِيعَةِ الْأُخْرَى، فَيُنَسَّخُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنَ الشَّرَائِعِ عِنْدَ  
انْقِضَاءِ الْأَجَلِ، وَيُثَبِّتُ مَا يَشَاءُ.

وفي الآية أقوال أخرى، والله أعلم بالصواب.

قوله: «لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ شَيْءٌ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَهُمْ، وَعَلِمَ مَا هُمْ عَامِلُونَ قَبْلَ  
أَنْ يَخْلُقَهُمْ».

ش: يَغْلُمُ سُبْحَانَهُ مَا كَانَ، وَمَا يَكُونُ، وَمَا لَمْ يَكُنْ أَنْ لَوْ كَانَ كَيْفَ

= ظهر كان كالأول، كأنه قال: ولا ينقص من عمر معمر، ومثله في الكلام: عندي درهم ونصفه، والمعنى: ونصف آخر، والثاني: أنها ترجع إلى المعمر المذكور، فالمعنى: ما يذهب من عمر هذا المعمر يوم أو ليلة، إلا وذلك مكتوب، قال سعيد بن جبیر: مكتوب في أول الكتاب: عمره كذا وكذا سنة، ثم يكتب أسفل من ذلك: ذهب يوم، ذهب يومان، ذهب ثلاثة إلى أن ينقطع عمره، وهذا المعنى في رواية ابن جبیر، عن ابن عباس، وبه قال عكرمة، وأبو مالك في آخرين.

يَكُونُ، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨] وإن كان يعلم أنهم لا يردون، ولكن أخبر أنهم لو رُدوا، لعادوا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣]. وفي ذلك ردٌّ على الرافضة والقدرية الذين قالوا: إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه ويوجده، وهي من فروع مسألة القدر، وسيأتي لها زيادة بيان، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وَأَمْرُهُمْ بِطَاعَتِهِ، وَنَهَاؤُهُمْ عَنِ مَعْصِيَتِهِ».

ش: ذكر الشيخ رحمه الله الأمر والنهي، بعد ذكره الخلق والقدر، إشارة إلى أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته، كما قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥١﴾﴾ [الذاريات: ٥٦] وقال تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: ٢].

قوله: «وَكُلُّ شَيْءٍ يَجْرِي بِتَقْدِيرِهِ وَمَشِيئَتِهِ، وَمَشِيئَتُهُ تَنْفُذٌ، لَا مَشِيئَةَ لِلْعِبَادِ، إِلَّا مَا شَاءَ لَهُمْ، فَمَا شَاءَ لَهُمْ كَانَ، وَمَا لَمْ يَشَأْ لَمْ يَكُنْ».

ش: قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الدهر: ٣٠] وقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا زُلْنَا لِلَّهِ الْمَلَكِ كَةً وَكَلَّمَهُمُ الْمَوْتُ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١١١] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ﴾ [الأنعام: ١١٢] وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩] وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥] وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ: ﴿وَلَا يَفْعَلُكُمْ نِصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أُنصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤] وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا صُغُرُ بُعْدِهِمْ فِي الظُّلُمَاتِ مَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَاءِ اللَّهُ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩] إلى غير ذلك من الأدلة على أنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن

ما شاء الله كان  
وما لم يشأ لم  
يكن

لم يكن، وكيف يكون في ملكه ما لا يشاؤه! ومن أضل سبيلاً وأكثر ممن<sup>(١)</sup> يزعم أن الله شاء الإيمان من الكافر، والكافر شاء الكفر، فعَلَبَتْ مَشِيئَةُ الْكَافِرِ مَشِيئَةَ اللَّهِ! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

الإشكال  
المتوهم في  
ثلاث آيات  
والجواب عليه

فإن قيل: يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٣٥] الآية، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الزخرف: ٢٠] فقد ذَمَّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى حَيْثُ جَعَلُوا الشَّرْكَ كَائِنًا مِنْهُمْ بِمَشِيئَةِ اللَّهِ، وكذلك ذَمَّ إبليسَ حَيْثُ أَضَافَ الْإِغْوَاءَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِذْ قَالَ: ﴿رَبِّ يَا أَغْوَيْنِي لِأَزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الحجر: ٣٩].

قيل: قد أجيب على هذا بأجوبة، من أحسنها.

أنه أنكر عليهم ذلك، لأنهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبته، وقالوا: لو كره ذلك وسخطه، لما شاءه فجعلوا مشيئته دليل رضاه، فردَّ الله عليهم ذلك.

أو أنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله دليل على أمره به<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ب): «من أن»، وهو خطأ.

(٢) المنتفي هو مشيئة الله الشرعية، لأنه سبحانه وتعالى نهاهم عن الشرك على السنة رسله، وأما مشيئته الكونية - وهي تمكينهم من ذلك قدرًا - فلا حجة لهم فيها، لأنه تعالى خلق النار وأهلها من الشياطين والكفرة، وهو لا يرضى لعباده الكفر، وله في ذلك حجة بالغة وكلمة قاطعة.

قال العلامة ابن القيم - رَحِمَهُ اللهُ - في «شفاء العليل» ص ٤٧ - ٤٨: «وها هنا أمر يجب التنبيه عليه، والتنبيه له، وبمعرفة تزول إشكالات كثيرة تعرض لمن لم يُحِطْ بِهِ عِلْمًا، وهو أن الله سبحانه له الخلق والأمر، وأمره سبحانه نوعان: أمر كوني قدري، وأمر ديني شرعي، فمشيئته سبحانه متعلقة بخلقه وأمره الكوني، وكذلك تتعلق بما يحبه وبما يكرهه، كله داخل تحت مشيئته كما خلق إبليس، وهو يبغضه، وخلق الشياطين والكفار والأعيان والأفعال المسخوطة له، وهو يبغضها، فمشيئته سبحانه شاملة لذلك كله، وأما محبته ورضاه، فمتعلقة بالأمر الديني وشرعه =

أو أنه أنكر عليهم معارضة شرعه، وأمره الذي أُرسلَ به رسله، وأنزَلَ به كُتُبَه بقضائه وقدره، فَجَعَلُوا المشيئة العامة دافعةً للأمر، فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد، وإنما ذكروها معارضين بها لأمره، دافعين بها لشرعه، كفعل الزنادقة والجهال، إذا أُمرُوا أو نُهوا احتجوا بالقدر، وقد احتج سارقٌ على عَمَرَ رضي الله عنه بالقدر، فقال: وأنا أقطعُ يدَكَ بِقضاءِ الله وقدره، يَشْهَدُ لذلك قوله تعالى في الآية: ﴿كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٨] فَعَلِمَ أن مُرادَهُم التَّكْذِيبُ، فهو مِن قَبْلِ الفِعلِ، مِن أَيْنَ لَهُ أن اللّهُ لم يُقدِرْهُ؟ أَطَّلَعَ الغيبَ؟! .

حديث احتجاج  
آدم على موسى  
وبيان معناه

فإن قيل: فما تقولون في احتجاج آدم على موسى عليهما السَّلامُ بالقدر، إذ قال له: أتُلومُنِي على أمرٍ قد كتبه الله عليَّ قبل أن أُخلَقَ بأربعينَ عاماً؟ وشَهِدَ النبيُّ صلى الله عليه وآله أن آدم حجَّ موسى<sup>(١)</sup>، أي: غلبه بالحجة.

قيل: نلتقاه بِالْقَبُولِ وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، لِصِحَّتِهِ عَنِ رَسُولِ اللّهِ صلى الله عليه وآله، ولا

٥٦

= الذي شرعه على ألسنة رسله، فما وجد منه تعلقت به المحبة والمشية جميعاً، فهو محبوب للرب، واقع بمشيئته كطاعات الملائكة والأنبياء والمؤمنين، وما لم يوجد منه، تعلقت به محبته، وأمره الديني، ولم تتعلق به مشيئته، وما وجد من الكفر والفسوق والمعاصي تعلقت به مشيئته، ولم تتعلق به محبته ولا رضاه، ولا أمره الديني، وما لم يوجد منها، لم تتعلق به مشيئته ولا محبته، فلفظ المشيئة كوني، ولفظ المحبة ديني شرعي، ولفظ الإرادة ينقسم إلى إرادة كونية، فتكون هي المشيئة، وإرادة دينية، فتكون هي المحبة. إذا عرفت هذا، فقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ وقوله: ﴿لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ وقوله: ﴿وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ لا يُناقضُ نصوصَ القدر والمشية العامة الدالة على وقوع ذلك بمشيئته وقضائه وقدره، فإنَّ المحبة غيرُ المشيئة، والأمر غيرُ الخلق». وانظر «الفتاوى» ٨/ ٥٨ - ٦١ و ١٣١ و ١٨٨ و ١٩٧ - ٢٠٠.

(١) أخرجه من حديث أبي هريرة البخاري (٣٤٠٩) و (٤٧٣٦) و (٤٧٣٨) و (٦٦١٤) و (٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢)، ومالك ٢/ ٨٩٨، والحميدي (١١١٥)، وأحمد ٢/ ٢٤٨ و ٢٦٤ و ٢٦٨ و ٣٩٨، وأبو داود (٤٧٠١)، وابن ماجه (٨٠)، والترمذي (٢١٣٤)، وابن أبي عاصم (١٣٩) و (١٤٠) و (١٤٥)، وابن خزيمة في التوحيد ص ٩ و ٥٤ و ٥٦ و ١٠٩، والبغوي (٦٩)، والآجري في «الشرعية» ص ١٨١، واللالكائي (١٠٣٣) و (١٠٣٤)، وأخرجه من حديث عمر أبو داود (٤٧٠٢)، واليزار (٢١٤٦)، وابن خزيمة في التوحيد ص ١٤٣ - ١٤٤، والآجري ص ١٨٠، وابن أبي عاصم (١٣٧).

نتلقاه بالرد والتكذيب لراويه، كما فَعَلَتِ الْقَدْرِيَّةُ، ولا بالتأويلات الباردة، بل الصحيح أن آدم لم يَحْتَجَّ بالقضاء والقدر على الذنب، وهو كان أعلم بربه وذنبه، بل آحاد بني من المؤمنين لا يَحْتَجُّ بالقدر، فإنه باطل، وموسى عليه السلام كان أعلم بأبيه وبذنبه من أن يَلُومَ آدم عليه السلام على ذنب قد تاب منه وتاب الله عليه، واجتباها وهداها، وإنما وقع اللُومُ على المصيبة التي أخرجت أولاده من الجنة، فاحتج آدم عليه السلام بالقدر على المصيبة، لا على الخطيئة، فإن القدر يُحتج به عند المصائب، لا عند المعايب.

وهذا المعنى أحسن ما قيل في الحديث، فما قُدِّرَ من المصائب يَجِبُ الاستسلام له، فإنه من تمام الرضى بالله رباً، وأما الدُّنُوبُ فليس للعبد أن يُذنبَ، وإذا أذنبَ، فعليه أن يَسْتَغْفِرَ وَيَتُوبَ، فيتوب من المعايب، ويَضِرَّ على المصائب، قال تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ﴾ [المؤمن: ٥٥] وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾<sup>(١)</sup> [آل عمران: ١٢٠].

وأما قول إبليس: ﴿رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي﴾، إنما ذم على احتجاجه بالقدر، لا على اعترافه بالقدر وإثباته له، ألم تَسْمَعِ قَوْلَ نوح عليه السلام: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ هُوَ رَبُّكُمْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [هود: ٣٤] ولقد أحسن القائل:

فَمَا شِئْتَ كَانَ وَإِنْ لَمْ أَشَأْ وَمَا شِئْتُ إِنْ لَمْ تَشَأْ لَمْ يَكُنْ  
وعن وهب بن منبه<sup>(٢)</sup>، أنه<sup>(٣)</sup> قال: نَظَرْتُ فِي الْقَدْرِ فَتَحَيَّرْتُ، ثُمَّ

(١) انظر «الفتاوى» ١٠٨/٨ و ٣١٩ - ٣٢٤.

(٢) هو الإمام العلامة الأخباري القصصي وهب بن منبه بن كامل، بن سبيح بن ذي كبار اليماني الصنعاني، أخو همام بن منبه، مولده في زمن عثمان سنة أربع وثلاثين، ورحل وحج، وأخذ عن غير واحد من الصحابة والتابعين، وروايته للمسنَد قليلة، وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات، ومن صحائف أهل الكتاب، توفي سنة ١١٠هـ، وقيل: ١١٣هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤/٥٤٤ - ٥٥٧.

(٣) سقطت من (ب).

نَظَرْتُ فِيهِ فَتَحَيَّرْتُ، وَوَجَدْتُ أَعْلَمَ النَّاسِ بِالْقَدْرِ أَكْفَهُمْ عَنْهُ، وَأَجْهَلَ النَّاسِ بِالْقَدْرِ أَنْطَقَهُمْ فِيهِ.

قوله: «يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَيَعْصِمُ وَيُعَافِي فَضْلاً، وَيُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ، وَيُخْذِلُ وَيَبْتَلِي عَذْلاً».

ش: هذا رَدٌّ عَلَى الْمُعْتَزَلَةِ قَوْلَهُمْ بِوُجُوبِ فِعْلِ الْأَصْلِحِ لِلْعَبْدِ عَلَى اللَّهِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ الْهُدَى وَالْإِضْلَالِ.

مسألة الهدى  
والضلال

قالت المعتزلة: الهدى من الله: بيان طريق الصواب، والإضلال: تسمية العبد ضالاً، أو حكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه، وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم، والدليل على ما قلناه<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup> [القصص: ٥٦] ولو كان الهدى بيان الطريق، لما صح هذا النفي عن نبيه، لأنه ﷺ بَيَّنَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ أَحَبَّ وَأَبْغَضَ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًى﴾ [السجدة: ١٣] ﴿يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [المدثر: ٣١]، ولو كان الهدى من الله البيان، وهو عام في كل نفس، لما صح التقييد بالمشيئة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا نِعْمَةُ رَبِّي لَكُنْتُ مِنَ الْمُخْضَرِّينَ﴾<sup>(٣)</sup> [الصفات: ٥٧] وقوله: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩].

٥٧

قوله: «وَكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُونَ فِي مَشِيئَتِهِ، بَيْنَ فَضْلِهِ وَعَذْلِهِ».

ش: فَإِنَّهُمْ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمَنْ كَفَرَ كَافِرًا وَمَنْ كَفَرَ مُؤْمِنًا﴾ [التغابن: ٢] فَمَنْ هَدَاهُ إِلَى الْإِيمَانِ، فَيُضِلُّهُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَمَنْ أَضَلَّهُ فَيُعَذِّلُهُ، وَلَهُ الْحَمْدُ، وَسَيَأْتِي لِهَذَا الْمَعْنَى زِيَادَةٌ إِضْحَاحٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ

(١) في (ب): قلنا.

(٢) قال العلماء: الهداية التي أثبتها الله سبحانه للنبي ﷺ هي الدلالة على الخير والحق، والتي نفاها عنه هي التي بمعنى الإعانة والتوفيق، وهي خاصة بالله سبحانه، لم يمنحها لأحد سواه.

تعالى، فإنَّ الشيخَ ﷺ لم يَجْمَعِ الكلامَ في القدرِ في مَكَانٍ واحدٍ، بل فرَّقه، فأتيَتْ به على ترتيبه.

قوله: «وهو مُتَعَالٍ عَنِ الْأَضْدَادِ وَالْأَنْدَادِ».

ش: الضد: المخالف، والتد: المثل، فهو سبحانه لا معارض له، بل ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولا مثل له، كما قال تعالى: «وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ» [الإخلاص: ٤] ويُشِيرُ الشيخُ ﷺ بنفي الضد والتد إلى الرد على المعتزلة في زعمهم أنَّ العبد يخلُقُ فعله.

قوله: «لا رادَّ لِقَضَائِهِ، ولا مُعَقَّبٌ لِحُكْمِهِ، ولا غَالِبٌ لِأَمْرِهِ».

ش: أي: لا يردُّ قضاء الله رادَّ، ولا يُعَقَّبُ، أي: لا يؤخَّرُ حكمه مؤخَّرًا، ولا يَغْلِبُ أمره<sup>(١)</sup> غَالِبًا، بل هو الله الواحدُ القهار.

قوله: «أَمَّا بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَأَيُّقُنَا أَنْ كُلاًّ مِنْ عِنْدِهِ».

ش: أما الإيمان، فسيأتي الكلامُ عليه إن شاء الله تعالى، والإيقان: الاستقرار، من يَقِنَ الماءُ في الحوض: إذا استقر، والتنوينُ في «كُلًّا» بدلُ الإضافة، أي: كل كائن مُحدَثٌ من عند الله، أي: بقضائه وقدره وإرادته ومشيتته وتكوينه، وسيأتي الكلامُ على ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

قوله: «وإنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ الْمُضْطَفَى، وَنَبِيُّهُ الْمُجْتَبَى، وَرَسُولُهُ الْمُرْتَضَى».

ش: الاصطفاء والاجتباء والارتضاء: متقاربُ المعنى.

كمال المخلوق  
في تحقيق  
عبوديته لله  
تعالى

واعلم أن كمالَ المخلوق في تحقيقِ عبوديته لله تعالى، وكلما ازداد العبدُ تحقيقاً للعبودية، ازداد كماله، وَعَلَتْ دَرَجَتُهُ، وَمَنْ تَوَهَّمْ أَنْ المخلوقَ يخرُجُ عن العبودية بوجهٍ من الوجوه، وأن الخروجَ عنها أكملُ، فهو من أجهل الخلق وأضلهم، قال تعالى: «وَقَالُوا أَنَحَدُ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ

(١) في (ب): أمر الله.

عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦] إلى غير ذلك من الآيات. وَذَكَرَ اللهُ نَبِيَّهٖ ﷺ بِاسْمِ الْعَبْدِ فِي أَشْرَفِ الْمَقَامَاتِ، فَقَالَ فِي ذِكْرِ الْإِسْرَاءِ: ﴿سُبْحٰنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتُمْ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن: ١٩] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَوْحَىٰ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]، وَبِذَلِكَ اسْتَحَقَّ التَّقْدِيمَ عَلَى النَّاسِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَلِذَلِكَ يَقُولُ الْمَسِيحُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، إِذَا طَلَبُوا مِنْهُ الشَّفَاعَةَ بَعْدَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: «اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، عَبْدٌ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ»<sup>(١)</sup>. فَحَصَلَتْ لَهُ تِلْكَ الْمُرْتَبَةُ بِتَكْمِيلِ عِبَادِيَّتِهِ لِلَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

وقوله: «وَإِنَّ مُحَمَّدًا» بكسر الهمزة، عطفاً على قوله: «إِنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ لَا شَرِيكَ لَهُ». لَأَنَّ الْكَلِمَةَ مَعْمُومَةُ الْقَوْلِ، أَعْنِي: قَوْلُهُ: «نَقُولُ فِي تَوْحِيدِ اللَّهِ».

والطريقة المشهورة عند أهل الكلام والنظر، تقرير نبوة الأنبياء بالمعجزات، لكن كثير منهم لا يعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، وقرروا ذلك بطرق مضطربة، والتزم كثير منهم إنكار خرق العادات لغير الأنبياء، حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر، ونحو ذلك.

ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح، لكن الدليل غير محصور في المعجزات، فإن النبوة إنما يدعيها أصدق الصادقين، أو أكذب الكاذبين، ولا يلتبس هذا بهذا إلا على أجهل الجاهلين، بل قرائن أحوالهما تُعرب عنهما،

دلائل نبوة  
الأنبياء كثيرة  
متنوعة

(١) قطعة من حديث مطول في الشفاعة، أخرجه من حديث أنس بن مالك: البخاري (٤٤٧٦)، و (٦٥٦٥) و (٧٤١٠) و (٧٥١٦)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٢)، وأحمد ١١٦/٣ و ٢٤٤ و ٢٤٧ - ٢٤٨، والطيالسي (٢٠١٠)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٣٠٧/١، وابن ماجه (٤٣١٢)، وابن أبي شيبة ٤٥٠/١١، وابن منده في الإيمان (٨٦١) و (٨٦٣) و (٨٦٤) و (٨٦٥) و (٨٦٦) و (٨٧٤)، وابن أبي عاصم (٨٠٤) و (٨٠٥) و (٨٠٨) و (٨١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٧ و ٢٤٨ و ٢٤٩ و ٢٥٣.

(٢) انظر «العبودية» ص ٨٠ وما بعدها لشيخ الإسلام، رحمه الله.

وَتَعْرِفُ بِهِمَا، وَالتَّمْيِيزُ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ لَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ فِيمَا دُونَ دَعْوَى النُّبُوَّةِ، فَكَيْفَ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ؟! وَمَا أَحْسَنَ مَا قَالَ حَسَانٌ رضي الله عنه:

لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ آيَاتٌ مُبَيِّنَةٌ كَانَتْ بَدِيهَتُهُ تَأْتِيكَ بِالْحَبْرِ<sup>(١)</sup> وَمَا مِنْ أَحَدٍ ادَّعَى النُّبُوَّةَ مِنَ الْكَذَّابِينَ، إِلَّا وَقَدْ ظَهَرَ عَلَيْهِ مِنَ الْجَهْلِ وَالْكَذِبِ وَالْفُجُورِ وَاسْتِحْوَاذِ<sup>(٢)</sup> الشَّيَاطِينِ عَلَيْهِ مَا ظَهَرَ لِمَنْ لَهُ أَدْنَى تَمْيِيزٍ، فَإِنَّ الرَّسُولَ لَا بُدَّ أَنْ يُخْبِرَ النَّاسَ بِأُمُورٍ، وَيَأْمُرَهُمْ بِأُمُورٍ، وَلَا بُدَّ أَنْ يَفْعَلَ أُمُورًا [يَبِينُ بِهَا صِدْقَهُ]<sup>(٣)</sup>، وَالْكَاذِبُ يَظْهَرُ فِي نَفْسِ مَا يَأْمُرُ بِهِ، وَمَا يُخْبِرُ عَنْهُ، وَمَا يَفْعَلُهُ مَا يَبِينُ بِهِ كَذِبُهُ مِنْ وَجْهِ كَثِيرَةٍ، وَالصَّادِقُ صِدْقُهُ، بَلْ كُلُّ شَخْصِينَ ادَّعَى أَمْرًا: أَحَدُهُمَا صَادِقٌ وَالْآخَرُ كَاذِبٌ، لَا بُدَّ أَنْ يَظْهَرَ صِدْقُ هَذَا وَكَذِبُ هَذَا وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ، إِذِ الصِّدْقُ مُسْتَلْزَمٌ لِلْبِرِّ، وَالْكَذِبُ مُسْتَلْزَمٌ لِلْفُجُورِ، كَمَا فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ، وَإِنْ [الْبِرُّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ] وَيَتَحَرَّى الصِّدْقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، وَلَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا»<sup>(٤)</sup>. وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿هَلْ

(١) أَنشده المبرد في «الكامل» ص ٩ - ١٠ لحسان، وهو في «البيان والتبيين» ١٥/١، و«الروض الأنف» ١٨٧/١، و«عيون الأخبار» ٢٢٤/١ غير منسوب، ونسبه في «الإصابة» (٤٦٦٧) إلى عبد الله بن رواحة.

(٢) من: استحوذ عليه: إذا غلبه، وفي التنزيل: ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾، الأحمدي: الذي يغلب، وفي خبر عائشة تصف عمر رضي الله عنهما: كان والله أحمودياً نسيجاً وحده. وكان القياس أن يقال: استحاذ، لأن الواو إذا كانت عين الفعل وكانت متحركة بالفتح، وما قبلها ساكن، جعلت العرب حركتها في فاء الفعل قبلها، وحولوها ألفاً، كقولهم: استحال هذا الشيء عما كان عليه، من: حال يحول، واستنار فلان بنور الله من النور، واستعاذ بالله من عاذ يعوذ. فجاء هذا اللفظ على الأصل من غير إعلال، ومثله: استروح، واستصوب، واستجوب.

(٣) لم ترد في الأصول وهي من مطبوعة مكة، وانظر «الجواب الصحيح» ٣١٤/٤.

(٤) أخرجه من حديث ابن مسعود: مسلم (٢٦٠٧) (١٠٥)، وأبو داود (٤٩٨٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣٨٦)، والترمذي (١٩٧١)، وأحمد في «المسند» =

أُنشِكُمْ عَلَىٰ مَنْ نَزَّلَ الشَّيْطَانُ ﴿٣٣١﴾ نَزَّلَ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٣٣٢﴾ يُلْقُونَ السَّمْعَ  
وَأَكْثَرَهُمْ كَذِبُونَ ﴿٣٣٣﴾ وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ ﴿٣٣٤﴾ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ  
يَهِيمُونَ ﴿٣٣٥﴾ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ ﴿٣٣٦﴾ [الشعراء: ٢٢١، ٢٢٦]،

فالكهَّان ونحوهم، وإن كانوا أحياناً يُخْبِرُونَ بشيء من الغيبيَّات،  
ويكون صدقاً، فمعهم مِنَ الكَذِبِ والفُجُورِ ما يُبِينُ أن الذي يُخْبِرُونَ<sup>(١)</sup> به  
ليس عن مَلَكٍ، وليسوا بأنبياء. ولهذا لما قال النبي ﷺ لابن صيَّاد: «قَدْ  
خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئاً» وقال: الدُّخُ، قال<sup>(٢)</sup> لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «أخْسَأُ، فَلَنْ تَعْدُو  
قَدْرَكَ»<sup>(٣)</sup>. يعني: إنما أَنْتَ كَاهِنٌ، وقد قال للنبي ﷺ<sup>(٤)</sup>: يَا تَيْسِي صَادِقٌ  
وَكَاذِبٌ<sup>(٥)</sup>. وقال: أَرَى عَرْشاً عَلَى الْمَاءِ<sup>(٦)</sup>، وذلك هو عَرْشُ الشَّيْطَانِ،

٥٩

= ٣٨٤/١ و ٣٩٣ و ٤٠٥ و ٤١٠ و ٤٢٤ و ٤٣٠ و ٤٣٢ و ٤٣٩، وابن أبي شيبة  
٥٩٠ - ٥٩١، وابن حبان في «صحيحه» (٢٧٢) و (٢٧٣) و (٢٧٤)، وما بين  
حاصرتين منها، وورد في البخاري مختصراً (٦٠٩٤)، ولفظه: «إن الصدق يهدي  
إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكون صديقاً، وإن  
الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى  
يكتب عند الله كذاباً».

- (١) في (ب): يخبرونه.
- (٢) في (ب): فقال.
- (٣) أخرجه البخاري (١٣٥٤) و (٣٠٥٥) و (٦١٧٣) و (٦٦١٨)، وفي «الأدب المفرد»  
(٩٥٨)، ومسلم (٢٩٣٠)، وأبو داود (٤٣٢٩)، والترمذي (٢٢٥٠)، وأحمد في  
«المسند» ١٤٨/٢ و ١٤٩، وابن منده في «الإيمان» (١٠٤٠) كلهم من حديث ابن  
عمر، وفي الباب عن جابر عند أحمد ٣/٣٦٨، والطحاوي في «مشكل الآثار»  
٩٦/٤ - ٩٧، وعن أبي ذر عند أحمد أيضاً ٥/١٤٨، وعن ابن عباس عند  
البخاري (٦١٧٢)، وعن أبي سعيد الخدري في «مشكل الآثار» ١٠٣/٤. والدُّخُ:  
بضم الدال وفتحها: الدخان.
- (٤) في الأصول: «النبي»، وهو خطأ.
- (٥) أخرجه البخاري (٦٢٧٣)، ومسلم (٢٩٣٠) من حديث ابن عمر.
- (٦) أخرجه مسلم (٢٩٢٥) من حديث أبي سعيد الخدري قال: لقيه (أي ابن صياد)  
رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر في بعض طرق المدينة، فقال له رسول الله ﷺ:  
«أتشهد أني رسول الله؟» فقال هو: أتشهد أني رسول الله، فقال رسول الله ﷺ:  
«أمنت بالله وملائكته وكتبه، ما ترى؟» قال: أرى عرشاً على الماء، فقال=

وَبَيَّنَ أَنَّ الشُّعْرَاءَ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ، وَالْغَاوِي: الَّذِي يَتَّبِعُ هَوَاهُ وَسَهْوَتَهُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ مُضْرراً لَهُ فِي الْعَاقِبَةِ.

فَمَنْ عَرَفَ الرَّسُولَ وَصِدْقَهُ وَوَفَاءَهُ وَمُطَابَقَةَ قَوْلِهِ لِعَمَلِهِ، عَلِمَ عِلْماً يَقِيناً أَنَّهُ لَيْسَ بِشَاعِرٍ وَلَا كَاهِنٍ.

وَالنَّاسُ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالكَاذِبِ بِأَنْوَاعٍ مِنَ الْأَدْلَةِ، حَتَّى فِي الْمُدَّعِي لِلصَّنَاعَاتِ وَالْمَقَالَاتِ، كَمَنْ يَدَّعِي الْفِلاحةَ وَالنَّسَاجَةَ وَالكِتَابَةَ، أَوْ عِلْمَ النُّحُوِّ وَالطُّبِّ وَالْفِيقَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لا بد أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال. فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب؟! ولا ريب أن المحققين على أن خبر الواحد والاثنين والثلاثة قد يفترون به من القرائن ما يحصل معه العلم الضروري، كما يعرف الرجل رضى الرجل وحبه وبغضه وفرحه وحزنه وغير ذلك مما في نفسه بأموه تظهر على وجهه، قد لا يمكن التعبير عنها، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَأَرَيْنَاكُمْ فَلَعَرَفْتَهُمْ بِسِيمَتِهِمْ﴾ [محمد: ٣٠] ثم قال: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنٍ﴾ <sup>(١)</sup> الْقَوْلُ [محمد: ٣٠] وقد قيل <sup>(٢)</sup>: ما أسر أحد سريرة إلا أظهرها الله على صفحات وجهه، وفتات لسانه.

= رسول الله ﷺ: «ترى عرش إبليس على البحر...» وأخرجه الترمذي (٢٢٤٨).

(١) اللحن يقال على معنيين، أحدهما: الكناية بالكلام حتى لا يفهم غير مخاطبك، والثاني: صرف الكلام من الإعراب إلى الخطأ، ويقال من الأول: لحن بفتح الحاء ألحن، فأنا لحن، وألحنه الكلام، فلحنه، أي: فهمه، فهو لحن، ويقال من الثاني: لحن بالكسر: إذا لم يعرب، فهو لحن، والمعنى الأول: هو المراد بالآية الكريمة، قال الحافظ ابن كثير في تفسيرها ٣٠٤/٧: ﴿وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ﴾ أي: فيما يبدو من كلامهم الدال على مقاصدهم، يفهم المتكلم من أي الحزبين هو بمعاني كلامه وفحواه، وهو المراد من لحن القول، كما قال أمير المؤمنين عثمان بن عفان - رضي الله عنه -: «ما أسر أحد سريرة إلا أبداها الله على صفحات وجهه وفتات لسانه».

(٢) مر في التعليق السابق أن قائله عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ..

يعلم صدق  
المخبر بما  
يقترن به من  
القرائن

فإذا كان صدق المخبر وكذبه يُعلم بما يقترن به من القرائن، فكيف بدعوى المدعي أنه رسول الله؟! كيف يخفى صدق هذا من كذبه؟! وكيف لا يتميز الصادق في ذلك من الكاذب بوجوه من الأدلة!؟

ولهذا لما كانت خديجة رضي الله عنها تعلم من النبي ﷺ أنه الصادق البار، قال لها لما جاءه الوحي: «إني قد خشيت على نفسي»<sup>(١)</sup>، فقالت: كلاً، والله لا يخزيك<sup>(٢)</sup> الله [أبدأ]، إنك لتصل الرحم، وتصدق الحديث، وتحمل الكل، وتقري الضيف، وتكسب<sup>(٣)</sup> المعدوم، وتعين على نوائب الحق<sup>(٤)</sup> فهو لم يخف من تعد الكذب، فهو يعلم من نفسه ﷺ أنه لم يكذب، وإنما خاف أن يكون قد<sup>(٥)</sup> عرّض له عارض سوء، وهو المقام

(١) في الأصول: «عقلي»، والمثبت من «الصحيحين».

(٢) بضم الياء، وبالخاء المعجمة من الخزي، وهو الفضيحة والهوان، وفي رواية مسلم: «يحزنك» بالحاء المهملة والنون من الحزن، وهي رواية أبي ذر في البخاري، ويجوز على هذا فتح الياء وضمها، يقال: حزنه وأحزنه لغتان فصيحتان، قرئ بهما في السبع.

(٣) بفتح التاء، هو المشهور الصحيح في الرواية أي: تُعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك، و«كسب» يتعدى بنفسه إلى واحد نحو: كسبت المال، وإلى اثنين نحو: كسبت غيري المال، وهذا منه، وفي رواية الكشميهني: وتكسب، بضم أوله من أكسب، أي: تُكسب غيرك المال المعدوم، أي: تتبرع به له، فحذف الموصوف، وأقام الصفة مقامه، أو تُعطي الناس ما لا يجدونه عند غيرك من نفائس الفوائد ومكارم الأخلاق، أو تُكسب المال، وتُصيب منه ما يعجز غيرك عن تحصيله، ثم تجود به وتنفقه في وجوه المكارم. انظر العيني ٥١/١، والقسطلاني ١٧٥/١.

(٤) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣) و (٤٩٥٣) و (٦٩٨٢)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة رضي الله عنها، وهو في «المسند» ١٥٣/٦، و ٢٣٢، و«المصنف» (٩٧١٩)، وابن حبان (٣٣)، والترمذي (٣٦٣٦)، والطبري ٣٠/٢٥١، وابن سعد ١٩٤/١ - ١٩٥.

قال الحافظ في «الفتح» ٢٤/١: استدلت خديجة على ما أقسمت عليه من نفي الخزي أبدأ عنه ﷺ بأمر استقرائي وصفته بأصول مكارم الأخلاق، لأن الإحسان إما إلى الأقارب أو إلى الأجانب، وإما بالبدن أو بالمال، وإما على من يستقل بأمره، أو من لا يستقل، وذلك كله مجموع فيما وصفته به.

(٥) سقطت من (ب).

الثاني، فذكرت خديجة ما ينبغي هذا، وهو ما كان مجبولاً عليه من مكارم الأخلاق، ومحاسن الشيم، وقد علم من سنة الله أن من جبَّله على الأخلاق المحمودة، ونزَّهه عن الأخلاق المذمومة، فإنه لا يُخزیه.

وكذلك قال النجاشي<sup>(١)</sup> لما استخبرهم عما يُخبر به، واستقرأهم القرآن فقرؤوه عليه: «إن هذا والذي جاء به موسى ليُخرج من مشكاة واحدة»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك ورقة بن نوفل<sup>(٣)</sup>، لما أخبره النبي ﷺ بما رآه، وكان ورقة قد تنصَّر، وكان يُكتب الإنجيل بالعربية، فقالت له خديجة: «أني عم، اسمع من ابن أخيك ما يقول فأخبره النبي ﷺ بما رأى، فقال: هذا هو الناموس<sup>(٤)</sup> الذي كان يأتي موسى»<sup>(٥)</sup>.

وكذلك هرقل ملك الروم، فإن النبي ﷺ لما كتب إليه كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام، طلب من كان هناك من العرب، وكان أبو سفيان قد قدم في طائفة من قريش في تجارة إلى الشام، وسألهم عن أحوال النبي ﷺ، فسأل

(١) سترد ترجمته في الصفحة (٤٦٦).

(٢) قطعة من حديث مطول أخرجه ابن هشام في «السيرة» ١/ ٣٣٤ - ٣٣٧، وأحمد في «المسند» ١/ ٢٠١ - ٢٠٣ و ٥/ ٢٩٠ - ٢٩٢ من حديث أم سلمة زوج النبي ﷺ، وإسناده قوي، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٦/ ٢٤، ٢٧ وقال: رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح غير ابن إسحاق، وقد صرح بالسماع، وقوله: ليُخرج من مشكاة واحدة. أي: أن القرآن والإنجيل كلام الله تعالى، وإنهما من شيء واحد، والمشكاة: الكوة غير النافذة، وقيل: هي الحديد التي يعلق عليها القنديل.

(٣) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي، ابن عم خديجة زوج النبي ﷺ. كان قد كره عبادة الأوثان وطلب الدين في الآفاق وقرأ الكتب، وكانت خديجة رضي الله عنها تسأله عن أمر النبي ﷺ فيقول لها: ما أراه إلا نبي هذه الأمة الذي بشر به موسى وعيسى. وفي حديث بدء الوحي الذي ذكره الشارح ما يدل على أنه أقر بنبوته ﷺ، ولذا عدّه في الصحابة الطبري والبغوي وابن قانع وابن السكن وغيرهم. انظر ترجمته في «الإصابة» لابن حجر ٣/ ٦٣٣ - ٦٣٥.

(٤) بالنون والسين المهملة، وهو صاحب السر، كما ورد مصرحاً به عند البخاري في أحاديث الأنبياء، وقال ابن دريد: هو صاحب سر الوحي، والمراد به جبريل ﷺ، وأهل الكتاب يسمونه الناموس الأكبر.

(٥) قطعة من حديث عائشة الذي تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

أبو سفيان، وأمرَ الباقيين إن كَذَبَ أن يُكَذِّبُوهُ، فصاروا بِسُكُوتِهِمْ موافِقِينَ له  
في الإخبار:

سألهم: هل كان في آباءه من مَلِكٍ؟ فقالوا: لا.

قال: هل قال هذا القَوْلُ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فقالوا: لا.

وسألهم: أهو ذُو نَسَبٍ فيكم؟ فقالوا: نَعَمْ.

وسألهم: هل كُنْتُمْ تَتَهَمُونَهُ بِالكَذِبِ قَبْلَ أن يَقُولَ ما قال؟ فقالوا: لا،  
ما جَرَّبْنَا عليه كَذِباً.

وسألهم: هل اتَّبَعَهُ ضَعْفَاءُ النَّاسِ أم أشرافُهُمْ؟ فذكروا أنَّ الضُّعَفَاءَ  
اتَّبَعُوهُ.

وسألهم: هل يَزِيدُونَ أم يَنْقُصُونَ؟ فذكروا أنَّهُمْ يَزِيدُونَ.

وسألهم: هل يَزِجُ<sup>(١)</sup> أَحَدٌ مِنْهُمْ عن دينه سُخْطَةً له بَعْدَ أن يَدْخُلَ  
فيه؟ فقالوا: لا.

وسألهم: هل قاتلتموه؟ قالوا: نَعَمْ.

وسألهم عن الحزبِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ، فقالوا: يُدَالُ علينا مَرَّةً، وَتُدَالُ عليه  
أخرى.

وسألهم: هل يَغْدِرُ؟ فذكروا أنه لا يَغْدِرُ.

وسألهم: بماذا يأمركم؟ فقالوا: يأمرنا أن نَعْبُدَ اللهَ وَحْدَهُ، لا نُشْرِكُ به  
شيئاً، وينهانا عَمَّا كان يَغْبُدُ آباؤنا، ويأمرنا بالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ  
وَالصَّلَاةِ.

وهذه أكثر من عشر مسائل، ثم بيَّن لهم ما في هذه المسائل من  
الأدلة، فقال:

سألتكم هل كان في آباءه من مَلِكٍ؟ فقلتم: لا، قلت: لو كان في آباءه  
مَلِكٌ، لقلت: رجلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ أَبِيهِ.

(١) في البخاري ومسلم: يرتد.

وسألتكم: هل قال هذا القول فيكم أحد قبله؟ فقلتم: لا، فقلت: لو قال هذا القول أحد قبله، لقلت: رجل انتم بقول قيل قبله.

وسألتكم: هل كنتم تتهمونه بالكذب قبل أن يقول ما قال؟ فقلتم: لا، فقلت: قد علمت أنه لم يكن ليُدع الكذب على الناس، ثم يذهب، فيكذب على الله.

وسألتكم: أضعفاء الناس يتبعونه أو أشرفهم؟ فقلتم: ضعفاؤهم وهم أتباع الرسل يعني في أول أمرهم.

ثم قال: وسألتكم: هل يزيدون أم ينقصون؟ فقلتم: بل يزيدون، وكذلك الإيمان حتى يتم.

وسألتكم: هل يرتد أحد منهم عن دينه سُخْطَةً له بعد أن يدخل فيه؟ فقلتم: لا، وكذلك الإيمان، إذا خالطت بشاشته القلوب لا يسخطه أحد.

وهذا من أعظم علامات الصديق والحق، فإن الكذب والباطل لا بد أن ينكشف في آخر الأمر، فيرجع عنه أصحابه، ويمتنع عنه من لم يدخل فيه، والكذب لا يروج إلا قليلاً ثم ينكشف.

وسألتكم: كيف الحرب بينكم وبينه؟ فقلتم: إنها دُول، وكذلك الرسل تُبتلى وتكون العاقبة لها.

قال<sup>(١)</sup>: وسألتكم هل يغدر؟ فقلتم: لا، وكذلك الرسل لا تغدر<sup>(٢)</sup>.

وهو لما كان عنده من علمه بعادة الرسل وسنة الله فيهم، أنه تارة ينصُرهم وتارة يبتليهم، وأنهم لا يغدرون، علم أن هذه علامات الرسل،

(١) سقطت من (ب).

(٢) أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً (٧) و (٥١) و (٢٦٨١) و (٢٨٠٤) و (٢٩٤١) و (٢٩٧٨) و (٣١٧٤) و (٤٥٥٣) و (٥٩٨٠) و (٦٢٦٠) و (٧١٩٦) و (٧٥٤١)، وأحمد في «المسند» ٢٦٢/١، ٢٧٣ من حديث ابن عباس، وقد تصرف الشارح بالفاظه فقدم وأخر، وروى بالمعنى، وأدرج فيه كلاماً من عنده، فليؤخذ نصه من مصادر التخريج.

وأن سُنَّةَ الله في الأنبياء والمؤمنين أن يَنْتَلِيَهُم بالسَّراءِ والضَّراءِ، لينالوا درجةَ الشكر والصبر، كما في «الصحيح» عن النبي ﷺ أنه قال<sup>(١)</sup>: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا يَقْضِي اللهُ لِلْمُؤْمِنِ قِضَاءً<sup>(٢)</sup> إِلَّا كَانَ خَيْرًا لَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلْمُؤْمِنِ، إِنْ أَصَابَتْهُ سَرَاءٌ، شَكَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ، وَإِنْ أَصَابَتْهُ ضَرَاءٌ، صَبَرَ، فَكَانَ خَيْرًا لَهُ»<sup>(٤)</sup>.

والله تعالى قد بيَّن في القرآن ما في إدالة<sup>(٥)</sup> العدو عليهم يوم أُخِذَ من الحِكْمَةِ فقال: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، والآيات. وقال تعالى: ﴿اللَّهُ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يَتَّكِبُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ١، ٢]، الآيات، إلى غير ذلك من الآيات، والأحاديثِ الدالة على سُنَّتِهِ في خلقه، وحكمته التي بَهَّرَتْ العقول.

قال: وسألتكم عما يَأْمُرُ به؟ فذكرتم أنه يَأْمُرُكم أن تَعْبُدُوا الله ولا تُشْرِكُوا به شيئاً، ويَأْمُرُكم بالصلاة والزكاة والصَّدَقِ والعِفَافِ والصَّلَةِ، وينهاكم عما كان يَعْبُدُ آبَاؤُكُمْ وهذه صِفَةُ نَبِيِّ.

(١) «أنه قال» لم ترد في (ب).

(٢) في (ب): من قضاء.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) أخرجه من حديث صهيب بن سنان الرومي، مسلم (٢٩٩٩)، وأخرجه أحمد في «المسند» ٣٣٢/٤ بلفظ: «عجبت من أمر المؤمن إن أمره كله له خير...»، وأخرجه أيضاً ١٥/٦ بلفظ: «عجبت من قضاء الله للمؤمن، إن أمر المؤمن كله خير...» و ١٦/٦ بلفظ: «بيننا رسول الله ﷺ قاعد مع أصحابه إذ ضحك فقال: «ألا تسألوني مم أضحك؟» قالوا: يا رسول الله! ومم تضحك؟ قال: «عجبت لأمر المؤمن، إن أمره كله خير، إن أصابه ما يُعِيبُ، يَخْمَدُ الله وكان له خير، وإن أصابه ما يكره فصبر، كان له خير، وليس كلُّ أحدٍ أمره كله له خير إلا المؤمن» وسنده صحيح. وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص عند أحمد ١٧٣/١ و ١٧٧ و ١٨٢، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» كما في «تحفة الأشراف» ٣٠٧/٣، والبغوي في «شرح السنة» (١٥٤٠).

(٥) الإدالة: الغلبة، يقال: أدبل لنا على أعدائنا، أي: نُصِرْنَا عليهم، وكانت الدولة لنا، والدولة: الانتقال من حال الشدة إلى الرخاء، ومنه حديث أبي سفيان وهرقل: نُدال عليه، ويُدال علينا، أي: نغلبه مرة، ويغلبنا أخرى.

وقد كُنْتُ أَعْلَمُ أَنْ نَبِيًّا يُبْعَثُ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنُّهُ مِنْكُمْ، وَلَوِ دِدْتُ أَنِّي  
أَخْلَصْتُ إِلَيْهِ، وَلَوْلَا مَا أَنَا فِيهِ مِنَ الْمُلْكِ، لَدَهَبْتُ إِلَيْهِ، وَإِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ  
حَقًّا، فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمِي هَاتَيْنِ.

وكان المُخاطَبُ بذلك أبو سفيان بن حرب، وهو حينئذٍ كافرٌ من أشدِّ  
الناسِ بُغضاً وعداوةً للنبي ﷺ.

قال أبو سفيان بن حرب: فَقُلْتُ لأصحابي وَنَحْنُ خَرُوجٌ: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ  
ابن أبي كبشة، إنه لِيُعْظَمُهُ<sup>(١)</sup> مَلِكُ بني الأَصْفَرِ، وما زِلْتُ موقناً بأن أَمْرَ  
النبي ﷺ سَيُظْهِرُهُ، حتى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الإسلامَ وأنا كارهٍ<sup>(٢)</sup>.

ومما يَتَّبِعِي أَنْ يُعْرَفَ: أَنْ ما يَخْضُلُ في القلبِ بمجموعِ أمورٍ، قد لا  
يَسْتَقِيلُ بعضها به، بل ما يَخْضُلُ للإنسانِ، من شِبَعِ وريٍّ وشُكْرِ وفرحٍ وغمٍّ  
بأمورِ مجتمعةٍ، لا يَخْضُلُ ببعضها، لكن ببعضها قد يَخْضُلُ بعضُ الأمرِ.

٦٢

وكذلك العِلْمُ بخبرٍ من الأخبارِ، فإن خَبَرَ الواحدِ يَخْضُلُ للقلبِ نوعِ  
ظنٍّ، ثم الآخرُ يقويه، إلى أن ينتهي إلى العِلْمِ، حتى يتزايدَ ويقوى، وكذلك  
الأدلةُ على الصِّدْقِ والكذبِ ونحو ذلك.

وأيضاً<sup>(٣)</sup> فإنَّ الله سبحانه أبقى في العالمِ الآثارَ الدالةَ على ما فَعَلَهُ  
بأنبيائه والمؤمنين من الكرامةِ، وما فَعَلَهُ بمكذبيهم من العقوبةِ، كتواتر<sup>(٤)</sup>  
الطُوفانِ، وإغراقِ فرعونَ وجنوده، ولما ذَكَرَ سبحانه قَصَصَ الأنبياءِ نبيّاً بعدَ  
نبي في سورة الشعراءِ، كقصة موسى وإبراهيمَ ونوحَ ومَن بعده، يقولُ في  
آخِرِ كُلِّ قِصَّةٍ: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٦٧﴾ وَإِنَّ رَبَّكَ لهُوَ  
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ﴿٦٨﴾﴾ [الشعراء: ٦٧ - ٦٨].

(١) كذا في الأصول، ولفظ «الصحيحين»: ليخافه.

(٢) هو من تمام حديث ابن عباس المتقدم في الصفحة السابقة. وقوله: «أمر» بفتح  
الهمزة وكسر الميم: عَظَّم، وابن أبي كبشة: أراد به النبي ﷺ، لأن أبا كبشة أحد  
أجداده، وعادة العرب إذا انتقصت، نسبت إلى جد غامض.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) في الأصول الأربعة: كتوات، وفي مطبوعة مكة: كشوت.

وبالجملة، فالعلمُ بأنه كان في الأرض مَنْ يَقُولُ: إنه رَسُولُ الله، وأن أقواماً اتَّبَعُوهم، وأن أقواماً خالفُوهم، وأن الله نَصَرَ الرُّسُلَ والمؤمنين، وجَعَلَ العاقِبَةَ لهم، وعاقَبَ أعداءَهُم، هو مِنْ أظْهَرَ العُلُومِ المتواترة وأجلاها.

ونَقَلَ أخبارَ هذه الأمور أظْهَرُ وأوضَحُ مِنْ نقلِ أخبارِ مَنْ مضى من الأمم من ملوكِ الفرس، وعلماءِ الطب، كسقراط<sup>(١)</sup> وجالينوس<sup>(٢)</sup> وببليوموس<sup>(٣)</sup> وسُقراط<sup>(٤)</sup> وأفلاطن<sup>(٥)</sup>، وأرسطو<sup>(٦)</sup>، وأتباعه.

- (١) بقراط ويقال: أبقراط من أشهر الأطباء المتقدمين، وعاش خمساً وتسعين سنة، تعلم الطب من أبيه وجدته، وبرع فيه، وكان يرى تعميم علم الطب على الناس جميعاً، وتسهيل تناوله لكل من عنده استعداد لثلاث ينقرض، وقد تكلم عنه ميشر بن فاتك في كتابه «مختار الحكم»، وحنين بن إسحاق في كتابه «نوادير الفلاسفة». تُوفي سنة (٣٧٥ ق.م.). انظر «عيون الأنبياء في طبقات الأطباء» ص ٢٤.
- (٢) هو أشهر الأطباء اليونانيين بعد أبقراط، واشتهر بالحكمة والفلسفة، ولد سنة ١٣٠م، وعاش ثمانياً وثمانين سنة، وكانت له مجالس علمية يخطب فيها بمدينة روما، وله مؤلفات كثيرة في الطب والحكمة.
- (٣) هو العالم المشهور صاحب المعجسطي في الفلك، ولد في القرن الثاني بعد الميلاد، وأول من عني بتفسير كتابه وإخراجه إلى العربية يحيى بن خالد بن برمك. انظر «تاريخ الحكماء» ص ٩٥.
- (٤) ولد في أثينا حوالي سنة ٤٧٠ ق.م. من أب يحترف صناعة التماثيل، وأم قابلة، احترف حرفة أبيه، ولبث يزاولها حيناً قصيراً، ثم ترك هذه المهنة، واتجه إلى دراسة الفلسفة والعناية بها، واقتصر من أصنافها على الإلهيات والأخلاقيات، وانصرف إلى الزهد ورياضة النفس، وتهذيب الأخلاق، وكان ينهى الرؤساء الذين كانوا في زمانه عن الشرك، وعبادة الأوثان، ويقابلهم بالحجاج والأدلة، فأثاروا عليه العامة، وألجؤوا ملكهم إلى قتله وهو في سن السبعين. «الملل والنحل» ٨٣/٢ - ٨٤ للشهرستاني.
- (٥) من أشهر فلاسفة الأقدمين من اليونان، وُلِدَ سنة (٤٢٧ ق.م.)، وتُوفي سنة (٣٤٧ ق.م.)، عرف سقراط، فمال إلى الفلسفة، ووقف حياته عليها، فاتخذ سقراط تلميذه الأول، فلبث مع أستاذه ثمان سنوات، ولما قتل سقراط، قام مقامه، وجلس على كرسيه يعلم الناس، ويعظهم، وله مؤلفات كثيرة. وانظر آراءه في «الملل والنحل» ٨٨/٢ - ٩٥.
- (٦) هو أشهر فلاسفة اليونان الأقدمين، والمعلم الأول، والحكيم المطلق عندهم، وكان =

وَنَحْنُ الْيَوْمَ إِذَا عَلِمْنَا بِالتَّوَاتُرِ مِنْ أَحْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ وَأَوْلِيائِهِمْ وَأَعْدَائِهِمْ،  
عَلِمْنَا يَقِيناً أَنَّهُمْ كَانُوا صَادِقِينَ عَلَى الْحَقِّ مِنْ وَجْهِ مُتَعَدِّدَةٍ:

منها: أَنَّهُمْ أَخْبَرُوا الْأُمَّمَ بِمَا سَيَكُونُ مِنْ انْتِصَارِهِمْ وَخِذْلَانِ أَوْلِيائِهِمْ،  
وَبِقَاءِ الْعَاقِبَةِ لَهُمْ.

ومنها: مَا أَخَذَتْهُ اللَّهُ لَهُمْ مِنْ نَصْرِهِمْ، وَإِهْلَاكِ عَدُوِّهِمْ، إِذَا عُرِفَ  
الْوَجْهُ الَّذِي حَصَلَ عَلَيْهِ، كَعَرْقِ فِرْعَوْنَ، وَعَرْقِ قَوْمِ نُوحٍ، وَبَقِيَةِ أَحْوَالِهِمْ،  
عُرِفَ صِدْقَ الرِّسْلِ.

ومنها: أَنَّ مَنْ عَرَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرُّسُلُ مِنَ الشَّرَائِعِ وَتَفَاصِيلِ أَحْوَالِهَا،  
تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُمْ أَعْلَمُ الْخَلْقِ، وَأَنَّهُ لَا يَخْضَلُ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ كَذَابِ جَاهِلٍ، وَأَنَّ  
فِيمَا جَاءُوا بِهِ، مِنَ الرَّحْمَةِ وَالْمَصْلُحَةِ<sup>(١)</sup> وَالْهُدَى وَالْخَيْرِ، وَدَلَالَةِ الْخَلْقِ عَلَى  
مَا يَنْفَعُهُمْ وَمَنْعِ مَا يَضُرُّهُمْ، مَا يُبَيِّنُ أَنَّهُ لَا يَصُدُّ إِلَّا عَنِ رَاحِمٍ بَرٍّ يَقْصِدُ عَايَةَ  
الْخَيْرِ وَالْمَنْفَعَةَ لِلْخَلْقِ.

وَلِذِكْرِ دَلَائِلِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنَ الْمَعْجَزَاتِ وَبَسْطِهَا مَوْضِعَ آخِرٍ، وَقَدْ  
أَفْرَدَهَا النَّاسُ بِمَصْنُفَاتٍ، كَالْبِيهَقِيِّ<sup>(٢)</sup> وَغَيْرِهِ.

بل إنكار رسالته ﷺ طعن في الرب تبارك وتعالى، ونسبته إلى الظلم  
والسفة، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، بل جحد للرب بالكلية وإنكار.  
وبيان ذلك: أنه إذا كان محمدٌ عندهم ليس بنبيٍّ صادقٍ، بل ملكٌ  
إنكار رسالته ﷺ  
طعن في الرب  
تبارك وتعالى

= مولده في سنة (٣٨٤ق.م.)، وتوفي سنة (٣٢٢ق.م.)، وقد درس على أفلاطون،  
وتأدب به، ولازمه نحواً من عشرين سنة، ولقبوه بالمعلم الأول لأنه واضع التعاليم  
المنطقية ومخرجها من القوة إلى الفعل. انظر مقالاته في «الملل والنحل» ١١٩/٢ -  
١٣٧.

(١) في (ب): المصلحة والرحمة.

(٢) الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي،  
صاحب التصانيف التي لم يسبق إلى تحريرها، المتوفى سنة (٤٥٨هـ). وكتابه  
«دلائل النبوة» طبع منه الجزء الأول بتحقيق سيد صقر، ثم طبع بتمامه في سبعة  
أجزاء بتحقيق د. عبد المعطي قلججي. مترجم في «السير» ١٨/ (٨٦).

ظالم، فقد تَهَيَّأ له أن يفتري على الله، ويتَقَوَّل عليه، ويستمر حتى يحلَّ ويحرم، ويفرض الفرائض، ويشرع الشرائع، وينسخ المِلَل، ويضرب الرقاب، ويقتل أتباع الرسل وهم أهل الحق، ويُسبِّي نساءهم، ويغنم أموالهم<sup>(١)</sup> وديارهم، ويتم له ذلك حتى يفتح الأرض، وينسب ذلك كله إلى أمر الله له به، ومحبه له، والربُّ تعالى يُشَاهِدُه وهو يفعل بأهل الحق، وهو مستمر في الافتراء عليه ثلاثاً وعشرين سنة، وهو مع ذلك كله يُؤَيِّدُه وينصُرُه، ويُعَلِّي أمره، ويُمكن له من أسباب النصر الخارجة عن عادة البشر، وأبلغ من ذلك أنه يجيب دعواته، ويهلك أعداءه، ويرفع له ذكره، هذا وهو عندهم في غاية الكذب والافتراء والظلم، فإنه لا أظلم ممن كذب على الله، وأبطل شرائع أنبيائه، وبدلها، وقتل أوليائه، واستمرت نضرتُه عليهم دائماً، والله تعالى يُقرُّه على ذلك، ولا يأخذ منه باليمين، ولا يقطعُ منه الوتين.

فيلزمهم أن يقولوا: لا صانع للعالم، ولا مُدبِّر، ولو كان له مُدبِّر قدير حكيم، لأخذ على يديه، ولقابه أعظم مقابلة، وجعله نكالا للصالحين، إذ لا يليق بالملوك<sup>(٢)</sup> غير ذلك، فكيف بملك الملوك، وأحكم الحاكمين؟

ولا ريب أن الله تعالى قد رفع له ذكره، وأظهر دعوته، والشهادة له بالنبوة على رؤوس الأشهاد في سائر البلاد، ونحن لا نُنكر أن كثيراً من الكذابين قام في الوجود، وظهرت له شوكة، ولكن لم يتم<sup>(٣)</sup> أمره، ولم تطل مدته، بل سلط الله عليه رسله وأتباعهم، فقطعوا دابره واستأصلوه، هذه سنة الله التي قد خلت من قبل، حتى إن الكفار يعلمون ذلك، قال تعالى:

﴿أَمْ يَقُولُونَ سَاعِرٌ تَرْبِصُ بِهِ رَبِّبَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٠﴾ قُلْ تَرَبَّصُوا إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُتَرَبِّصِينَ ﴿٣١﴾﴾ [الطور: ٣٠ - ٣١] أفلا تراه يُخبر أن كماله وحكمته وقدرته تأتي أن

(١) زاد في (ب): وذرايعهم.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): يتم له.

يُقِرُّ مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيْهِ بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يَجْعَلَهُ عِبْرَةً لِعِبَادِهِ كَمَا جَرَتْ  
بِذَلِكَ سُنَّتُهُ فِي الْمُتَقَوِّلِينَ عَلَيْهِ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ  
يَشَاءِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [الشورى: ٢٤] وهنا انتهى جوابُ الشرط، ثم أُخْبِرَ  
خَبْرًا جَازِمًا غَيْرَ مُعَلَّقٍ: أَنَّهُ يَمْحُو الْبَاطِلَ، وَيُحِقُّ الْحَقَّ. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا  
قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بَشِيرًا مِّنْ سَمَوَاتٍ﴾ [الأنعام: ٩١] فَأُخْبِرَ  
سُبْحَانَهُ أَنَّ مَنْ نَفَى عَنْهُ الْإِرْسَالَ وَالْكَلامَ، لَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ.

وقد ذكروا فروقاً بين النبي والرسول، وأحسنها: أن من نبأه الله بخبر  
السماء، إن أمره أن يبلغ غيره، فهو نبي رسول، وإن لم يأمره أن يبلغ غيره،  
فهو نبي وليس برسول، فالرسول أخص من النبي، فكل رسول نبي، وليس  
كل نبي رسولاً، ولكن الرسالة أعم من جهة نفسها، فالنبوة جزء من  
الرسالة، إذ الرسالة تتناول النبوة وغيرها، بخلاف الرسل، فإنهم<sup>(١)</sup> لا  
يتناولون الأنبياء وغيرهم، بل الأمر بالعكس. فالرسالة أعم من جهة نفسها،  
وأخص من جهة أهلها<sup>(٢)</sup>.

(١) سقطت من (ب).

(٢) ويرى شيخ الإسلام في كتاب «النبوات» ص ٢٥٥: أن النبي هو الذي ينبت الله، وهو  
ينبئ بما أنبأ الله به، فإن أرسل مع ذلك إلى من خالف أمر الله ليبلغه رسالة من الله  
إليه، فهو رسول، وأما إذا كان يعمل بالشرعية قبله، ولم يرسل هو إلى أحد يبلغه  
عن الله رسالة، فهو نبي وليس برسول، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ  
رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ﴾، وقوله: ﴿مَنْ رَسُولٌ وَلَا  
نَبِيٌّ﴾ فذكر إرسالاً يعنى النوعين، وقد خص أحدهما بأنه رسول، فإن هذا هو  
الرسول المطلق الذي أمره بتبليغ رسالته إلى من خالف الله كنوح، وقد ثبت في  
«الصحيح»: أنه أول رسول بعث إلى أهل الأرض، وقد كان قبله أنبياء كشيث  
وإدريس - عليهما السلام - وقبلهما آدم كان نبياً مكلماً. قال ابن عباس: كان بين  
آدم ونوح عشرة قرون كلهم على الإسلام، فأولئك الأنبياء يأتيهم وحى من الله بما  
يفعلونه، ويأمرون به المؤمنون الذين عندهم لكونهم مؤمنين بهم، كما يكون أهل  
الشرعية الواحدة يقبلون ما يبلغه العلماء عن الرسول، وكذلك أنبياء بني إسرائيل  
يأمرون بشرعية التوراة، وقد يوحى إلى أحدهم وحى خاص في قصة معينة، ولكن  
كانوا في شرع التوراة كالعالم الذي يفهمه الله في قضية معنى يطابق القرآن، كما  
فهم الله سليمان حكم القضية التي حكم فيها هو داود، فالأنبياء ينبتهم الله، =

وإرسال الرسل من أعظم نعم الله على خلقه، وخصوصاً محمداً ﷺ، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِسَابَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلِ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿١٦٤﴾ [آل عمران: ١٦٤] وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴿١٧﴾ [الأنبياء: ١٠٧].

قوله: «وأنه خاتم الأنبياء».

ختم النبوة  
بمحمد ﷺ

ش: قال تعالى: ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب: ٤٠] وقال ﷺ: «مثلي ومثل الأنبياء كمثل قصر أحسن بنيانه وترك<sup>(١)</sup> منه موضع لبنة، فطاف به النظار يتعجبون من حسن بنائه، إلا موضع تلك اللبنة، لا يعيرون سواها، فكننت أنا سدذت موضع تلك اللبنة، ختمت بي النبيان، وختمت بي الرسل»، خرّجاه في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>.

= فيخبرهم بأمره ونهيه وخبره، وهم يثبتون المؤمنين بهم ما أنبأهم الله به من الخبر، والأمر والنهي... فقله: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي﴾ دليل على أن النبي مرسل، ولا يسمى رسولا عند الإطلاق، لأنه لم يرسل إلى قوم بما لا يعرفونه، بل كان يأمر المؤمنين بما يعرفونه أنه حق كالعالم. ولهذا قال النبي ﷺ: «العلماء ورثة الأنبياء» وليس من شرط الرسول أن يأتي بشريعة جديدة، فإن يوسف كان رسولا وكان على ملة إبراهيم، وداود وسليمان كانا رسولين، وكانا على شريعة التوراة، قال تعالى عن مؤمن آل فرعون: ﴿ولقد جاءكم يوسف من قبل بالبينات فما زلتم في شك مما جاءكم به حتى إذا هلك قلتم لن نبعث الله من بعده رسولا﴾ [المؤمن: ٣٤] وقال تعالى: ﴿إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده، وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط وعيسى وأيوب ويونس وهارون وسليمان، وآتينا داود زبوراً. ورسلاً قد قصصناهم عليك من قبل ورسلاً لم نقصضهم عليك، وكلم الله موسى تكليماً﴾ [النساء: ١٦٣ - ١٦٤].

(١) في (ب): «ترك» بلا واو.

(٢) هذا اللفظ الذي أورده الشارح ليس في «الصحيحين» ولا في أحدهما، وإنما هو في «تاريخ دمشق» لابن عساکر من حديث أبي هريرة كما في «الجامع الكبير» للسيوطي، وأخرجه البخاري (٣٥٣٥)، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة مرفوعاً: «إن مثلي ومثل الأنبياء من قبلي كمثل رجل بنى بيتاً، فأحسنه وأجمله إلا موضع لبنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به، ويعجبون له، ويقولون: هلا =

وقال ﷺ: «إِنَّ لِي أَسْمَاءَ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاجِي، يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ، وَأَنَا الْحَاشِرُ، الَّذِي يُخَشِّرُ النَّاسَ عَلَى قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ، وَالْعَاقِبُ الَّذِي لَيْسَ بَعْدَهُ نَبِيٌّ»<sup>(١)</sup>.

وفي صحيح مسلم عن ثوبان، قال رسول الله ﷺ: «وَإِنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ أُمَّتِي كَذَابُونَ ثَلَاثُونَ، كُلُّهُمْ يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ، لَا نَبِيَّ بَعْدِي»<sup>(٢)</sup>، الحديث.

ولمسلم: أن رسول الله ﷺ قال: «فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتِّ، أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ، وَتُصِرْتُ بِالرُّعْبِ، وَأُحِلَّتْ لِي الْعَنَائِمُ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ طَهُورًا وَمَسْجِدًا، وَأُزِيلَتْ إِلَى الْخَلْقِ كَافَّةً، وَخُتِمَ بِي النَّبِيُّونَ»<sup>(٣)</sup>.  
قوله: «وإمام الأتقياء».

ش: الإمام الذي يُؤْتَمُّ به، أي: يَقتدون به، والنبِيُّ ﷺ إنما بُعث للاقتداء به، لقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل

= وضعت هذه اللبنة، قال: فإنا اللبنة وأنا خاتم النبيين وهو في «المسند» ٢٥٦/٢ و٣١٢ و٣٩٨ و٤١٢، و«مسند الحميدي» (١٠٣٧)، والبغوي (٣٦١٩) و(٣٦٢٠) و(٣٦٢١)، والنسائي في التفسير من «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٤٣٠/٩. وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند البخاري (٣٥٣٤)، ومسلم (٢٢٨٧)، والطيالسي (١٧٨٥)، وأحمد ٣/٣٦١، والترمذي (٢٨٦٢) وعن أبي بن كعب عند الترمذي (٢٦١٣)، وأحمد ٥/١٣٧، وعن أبي سعيد الخدري عند مسلم (٢٢٨٦).  
(١) أخرجه البخاري (٣٥٣٢)، و(٤٨٩٦)، ومسلم (٢٣٥٤)، والترمذي (٢٨٤٢)، والدارمي ٢/٣١٧، ومالك ٢/١٠٠٤، وأحمد في «المسند» ٤/٨١ و٨٤، والحميدي (٥٥٥)، والترمذي في «الشمائل» (٣٥٩)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٥٠، وابن أبي شيبة ١١/٤٥٧، والطيالسي (٩٤٢) من حديث جبير بن مطعم.

(٢) هذه القطعة من الحديث لم ترد عند مسلم، وإن كان أصل الحديث عنده (٢٨٨٩)، وإنما هي عند أبي داود (٤٢٥٢) في أول كتاب الفتن والملاحم، وأحمد في «المسند» ٥/٢٧٨، وأبي نعيم في «الحلية» ٢/٢٨٩ وسنده صحيح.

(٣) هو في صحيح مسلم (٥٢٣)، وأخرجه الترمذي (١٥٥٣)، وأحمد ٢/٤١١، و٤١٢، والبغوي (٣٦١٧) من حديث أبي هريرة.

عمران: ٣١] وَكُلُّ مَنِ اتَّبَعَهُ وَاقْتَدَى بِهِ، فَهُوَ مِنَ الْآتِقِيَاءِ.

قوله: «وسيد المرسلين».

ش: قال ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من ينشق عنه القبر، وأول شافع وأول مُسْفَع»<sup>(١)</sup> رواه مسلم، وفي أول حديث الشفاعة: «أنا سيد الناس يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>. وروى مسلم، والترمذي عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، قال: قال ﷺ: «إن الله اضطَفَى كِنَانَةَ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، وَاضْطَفَى قُرَيْشًا مِنْ كِنَانَةَ، وَاضْطَفَى مِنْ قُرَيْشِ بَنِي هَاشِمٍ، وَاضْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ»<sup>(٣)</sup>.

جواز التفضيل  
بين الأنبياء إذا  
كان على وجه  
الحمية

فإن قيل: يُشْكِلُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى مُوسَى، فَإِنَّ النَّاسَ يَضَعِفُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُفِيقُ، فَأَجِدُ مُوسَى بَاطِشًا بِسَاقِ الْعَرْشِ، فَلَا أَذْرِي: هَلْ أَفَاقَ قَبْلِي، أَوْ كَانَ مِنْ أَسْتَنْئَى اللَّهِ»<sup>(٤)</sup> خَرَجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»، فَكَيْفَ يُجْمَعُ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: «أنا سيد ولد آدم ولا فخر»<sup>(٥)</sup>.

٦٥

(١) أخرجه مسلم (٢٢٧٨)، وأبو داود (٤٦٧٣)، وأحمد ٢/٥٤٠، وابن أبي شيبة (٤٧٧/١١)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٥٥ - ٢٥٦، والبخاري (٣٦٢٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٤٠) و(٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤)، والترمذي (٢٤٣٦)، وأحمد ٢/٤٣٥ - ٤٣٦، وابن أبي شيبة (٢٤٤/١١) - ٢٤٧، والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «تحفة الأشراف» ١٠/٤٥١، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٤٢ - ٢٤٣، وابن منده في «الإيمان» (٨٧٩) و(٨٨٠) و(٨٨١) و(٨٨٢)، والبخاري (٤٣٣٢)، من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٧٦)، والترمذي (٣٦١٢)، وأحمد ٤/١٠٧، والبخاري (٣٦١٣) والخطيب في «تاريخه» ١٣/٦٤.

(٤) أخرجه البخاري (٢٤١١) و(٣٤٠٨) و(٦٥١٧) و(٦٥١٨): و(٧٤٢٨)، ومسلم (٢٣٧٣) (١٦٠)، وأبو داود (٤٦٧١)، والبخاري (٤٣٠٢) من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا تخيرونني على موسى». وأخرجه أحمد ٢/٢٦٤ بلفظ: «لا تخيرونني عن موسى»، وانظر ص ٦٠٢ ت (٣).

(٥) أخرجه أحمد ٢/٣، والترمذي (٣٦١٨)، وابن ماجه (٤٣٠٨) من حديث أبي سعيد =

فالجواب: أن هذا كان له سبب، فإنه كان قد قال يهودي: لا والذي اصطفى موسى على البشر، فلطمه مسلم وقال<sup>(١)</sup>: أتقول هذا ورَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبِينُ أَظْهَرْنَا! فجاء اليهودي، فاشتكى مِنَ الْمُسْلِمِ الَّذِي لَطَمَهُ، فقال النبي ﷺ: هذا، لأن التفضيل إذا كان على وجه الحَمِيَّةِ وَالْعَصِيَّةِ وهو النفس، كان مذموماً، بل نَفْسُ الْجِهَادِ إِذَا قَاتَلَ الرَّجُلَ حَمِيَّةً وَعَصِيَّةً كان مذموماً، فإن الله حَرَّمَ الْفَخْرَ، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَى بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥] وقال تعالى: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣] فعَلِمَ أَنَّ الْمَذْمُومَ إِنَّمَا هُوَ التَّفْضِيلُ عَلَى وَجْهِ الْفَخْرِ، أو على وجه الانتقاص بالمفضول، وعلى هذا يُحْمَلُ أَيْضاً قَوْلُهُ ﷺ: «لَا تَفْضُلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ»<sup>(٢)</sup>، إن كان ثابتاً، فإنَّ هَذَا قَدْ رُوِيَ فِي نَفْسِ حَدِيثِ مُوسَى، وهو في البخاري وغيره، لَكِنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَقُولُ: إِنَّ<sup>(٣)</sup> فِيهِ عِلَّةٌ، بخلاف حديث موسى، فإنه صحيح لا علة فيه باتفاقهم.

وقد أجاب بعضهم بجواب آخر، وهو: أن قوله ﷺ: «لَا تَفْضُلُونِي عَلَى مُوسَى»، وقوله: «لَا تَفْضُلُوا بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ» نهي عن التفضيل الخاص، أي: لا يُفْضَلُ بَعْضُ الرُّسُلِ عَلَى بَعْضٍ بَعِيْنَهُ، بخلاف قوله: «أَنَا سَيِّدُ وَوَلَدِ آدَمَ وَلَا فَخْرَ» فإنه تفضيل عام، فلا يُنْتَعَمُ مِنْهُ، وهذا كما لو قيل: فلان

= الخدري، وأخرجه أحمد ٢٨١/١ و٢٨٢ و٢٩٥ و٢٩٦ من حديث ابن عباس، وفي سندهما علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف، لكن له شاهد يتقوى به. أخرجه أحمد ٣/١٤٤ من حديث أنس بن مالك، وسنده صحيح. وآخر من حديث عبد الله بن سلام عند ابن حبان (٢١٢٧)، وسنده حسن في الشواهد. وتقدم حديث أبي هريرة عند مسلم بلفظ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة».

(١) في (ب): فقال.

(٢) أخرجه البخاري (٣٤١٤)، ومسلم (٢٣٧٣) (١٥٩) من حديث أبي هريرة، وأخرجه البخاري (٢٤١٢) و(٤٦٣٨) و(٦٩١٦) و(٦٩١٧) و(٧٤٢٧)، ومسلم (٢٣٧٤)، وأحمد ٣/٣٣، وأبو داود (٤٦٦٨)، وابن أبي شيبة ١١/٥٢٦، والطحطاوي في «المشكّل» ١/٤٥٢ من حديث أبي سعيد الخدري بلفظ: «لا تخيروا بين الأنبياء».

(٣) في (ب): إنه

أَفْضَلُ أَهْلِ الْبَلَدِ، لَا يَضَعُبُ عَلَى أَفْرَادِهِمْ، بِخِلَافِ مَا لَوْ قِيلَ لِأَحَدِهِمْ: فَلَانَ أَفْضَلُ مِنْكَ. ثُمَّ إِنِّي رَأَيْتُ الطَّحَاوِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَدْ أَجَابَ بِهَذَا الْجَوَابِ فِي «شرح معاني الآثار»<sup>(١)</sup>.

وأما ما يُرَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ»، وَأَنَّ بَعْضَ الشِّيْخِ قَالَ: لَا يُفَسِّرُ لَهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ حَتَّى يُعْطَى مَا لَمْ يَجْزِئاً، فَلَمَّا أَعْطَوْهُ فَسَّرَهُ بِأَنَّ فُزْبَ يُونُسَ مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ فِي بَطْنِ الْحَوْتِ، كَقُرْبِي مِنَ اللَّهِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، وَعَدُّوا هَذَا تَفْسِيرًا عَظِيمًا. وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى جَهْلِهِمْ بِكَلَامِ اللَّهِ وَبِكَلَامِ رَسُولِهِ لَفْظًا وَمَعْنَى. فَإِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكُتُبِ الَّتِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا اللَّفْظُ الَّذِي فِي الصَّحِيحِ: «لَا يَنْبَغِي لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى»<sup>(٢)</sup>. وَفِي رِوَايَةٍ: «مَنْ قَالَ: إِنِّي

(١) ٣١٥/٤ - ٣١٦، وَجَاءَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» ٤٤٦/٦: قَالَ الْعُلَمَاءُ فِي نَهْيِهِ ﷺ عَنِ التَّفْضِيلِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ: إِنَّمَا نَهَى عَنِ ذَلِكَ مِنْ يَقُولُ بِرَأْيِهِ، لَا مِنْ يَقُولُهُ بِدَلِيلٍ، أَوْ مِنْ يَقُولُهُ بِحَيْثُ يُوَدِّي إِلَى تَنْقِيسِ الْمَفْضُولِ، أَوْ يُوَدِّي إِلَى الْخِصُومَةِ وَالْتِزَاعِ، أَوْ الْمِرَادِ: لَا تَفْضَلُوا بِجَمِيعِ أَنْوَاعِ الْفَضَائِلِ بِحَيْثُ لَا يَتْرَكَ لِلْمَفْضُولِ فَضِيلَةً، فَالْإِمَامُ مَثَلًا إِذَا قُلْنَا: إِنَّهُ أَفْضَلُ مِنَ الْمُؤَدَّنِ، لَا يَسْتَلْزِمُ نَقْصَ فَضِيلَةِ الْمُؤَدَّنِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْأَذَانِ، وَقِيلَ: النَّهْيُ عَنِ التَّفْضِيلِ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ النَّبِوةِ نَفْسَهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَفْرُقْ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾، وَلَمْ يَنْهَ عَنِ تَفْضِيلِ بَعْضِ الذُّوَاتِ عَلَى بَعْضٍ، لِقَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ وَقَالَ الْحَلِيمِيُّ: الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي النَّهْيِ عَنِ التَّخْيِيرِ، إِنَّمَا هِيَ فِي مَجَادَلَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَتَفْضِيلِ بَعْضِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَى بَعْضٍ بِالْمُخَايَرَةِ، لِأَنَّ الْمُخَايَرَةَ إِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ أَهْلِ دِينَيْنِ لَا يُؤْمَنُ أَنْ يَخْرُجَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْإِزْدِرَاءِ بِالْآخَرِ، فَيُفْضَى إِلَى الْكُفْرِ، فَأَمَّا إِذَا كَانَ التَّخْيِيرُ مُسْتَدًّا إِلَى مَقَابَلَةِ الْفَضَائِلِ لِتَحْصِيلِ الرَّجْحَانِ، فَلَا يَدْخُلُ فِي النَّهْيِ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٥) وَ(٣٤١٦) وَ(٣٤٣١) وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٣) وَ(٤٦٣٠)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٧٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٦٩) وَالطَّيَالِسِيُّ (٢٦٥٠)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٢٧٥٣)، وَأَحْمَدُ ٢٤٢/١ وَ(٢٥٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٦٠٤) وَ(٤٨٠٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بِلَفْظٍ: «مَنْ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فَقَدْ كَذَبَ» وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤١٢) وَ(٤٦٠٣) وَ(٤٨٠٤) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «لَا يَقُولُنَّ أَحَدُكُمْ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى».

خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى، فَقَدْ كَذَبَ». وهذا اللفظ يدلُّ على العموم، أي: لا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُفْضَلَ نَفْسُهُ عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى، ليس فيه نهي المسلمين أن يُفْضَلُوا محمداً على يونس<sup>(١)</sup>، وذلك لأنَّ الله تعالى قد أخبر عنه أنه التَّمَمَهُ الحُوثُ، وهو مُلِيمٌ، أي: فاعل ما يُلَامُ عليه، وقال تعالى: ﴿وَذَا التَّوْنِ إِذْ ذَهَبَ مُغْنَضِبًا فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٧﴾ [الأنبياء: ٨٧] فقد يَقَعُ في نفس بعض الناس أنه أكْمَلُ مِنْ يونس، فلا يَحْتَاجُ إلى هذا المقام، إذ لا يَفْعَلُ ما يُلَامُ عليه، ومن ظَنَّ هذا، فقد كَذَبَ، بل كُلُّ عبيد من عباد الله يقول ما قال ٦٦ يُونُسُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾، كما قال أولُ الأنبياء وآخرهم.

فأولهم: آدم، قد قال: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِن لَّآ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣].

وآخرهم وأفضلهم وخاتمهم وسيدهم: محمد ﷺ، قال في الحديث الصحيح، حديث الاستفتاح، من رواية علي بن أبي طالب وغيره، بعد قوله: «وَجَهْتُ وَجْهِي»، إلى آخره: «اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي، وَاعْتَرَفْتُ بِذُنُوبِي، فَاعْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا، لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ»<sup>(٢)</sup>، إلى آخر الحديث.

وكذا قال موسى ﷺ: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾ [القصص: ١٦]. وأيضاً فيونس ﷺ لما قيل فيه: ﴿فَأَصْرَبْ لِغُورِ رَبِّكَ وَلَا تَكُنْ كَصَاحِبِ التَّوْنِ﴾ [القلم: ٤٨]، فَتُهِى نَبِيْنَا ﷺ عن التشبه به،

(١) رجح الحافظ في «الفتح» ٤٥١/٦: أن المراد بقوله ﷺ: «لا يقولن أحدكم: إني خير من يونس» النبي ﷺ؛ بحديث عبد الله بن جعفر عند الطبراني بلفظ: «لا ينبغي لني أن يقول...».

(٢) أخرج مسلم (٧٧١)، والترمذي (٣٤١٧) و(٣٤١٨) و(٣٤١٩)، وأبو داود (٧٦٠)، والنسائي ١٢٩/٢ - ١٣٠، وأحمد ٩٤/١، ٩٥، والطيالسي (١٥٢).

وأمر بالنسب بأولي العزم حيث قيل له: ﴿فَأَصِرْ كَمَا صَبَرَ أَوْلُوا الْعَزْمِ وَمِنْ أَرْسُلِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، فقد يقول من يقول: أنا خير منه وليس للأفضل أن يفخر على من دونه، فكيف إذا لم يكن أفضل، فإن الله لا يحب كل مُخْتَالٍ فَخُورٍ. وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ»<sup>(١)</sup>. فالله تعالى نهى أن يفخر على عموم المؤمنين، فكيف على نبي كريم! فهذا قال: «لَا يَبْغِيَ لِعَبْدٍ أَنْ يَقُولَ: أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى». فهذا نهى عام لكل أحد أن يتفضل ويفخر على يونس.

وقوله: «مَنْ قَالَ: إِنِّي خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ»، فإنه لو قُدر أنه كان أفضل، فهذا الكلام يصير أنقص، فيكون كاذباً، وهذا لا يقوله نبي كريم، بل هو تقدير مطلق، أي: مَنْ قَالَ هَذَا فَهُوَ كَاذِبٌ، وإن كان لا يقوله نبي، كما قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَشْرَكَتَ لِحَبْطِنَ عَمَّاكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وإن كان ﷺ معصوماً من الشرك، لكن الوعد والوعيد لبيان مقادير الأعمال.

وإنما أخبر ﷺ أنه سيّد ولد آدم، لأننا لا يمكننا أن نعلم ذلك إلا بخبره، إذ لا نبي بعده يُخبرنا بعظيم قدره عند الله، كما أخبرنا هو بفوائده الأنبياء قبله، صلى الله عليهم وسلّم أجمعين. ولهذا أتبعه بقوله: «وَلَا فَخْرَ» كما جاء في رواية، وهل يقول من يؤمن بالله واليوم الآخر: إن مقام الذي أُسري به إلى ربه، وهو مقربٌ مُعْظَمٌ مُكْرَمٌ، كمقام الذي أُلقي في بطن الحوت، وهو مُلِيمٌ! وأين المعظم المُقرب من الممتحن المؤدب! فهذا في غاية التقريب، وهذا في غاية التأديب. فانظر إلى هذا الاستدلال بهذا المعنى

٦٧

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) (٦٤) وأبو داود (٤٨٩٥)، وابن ماجه (٤١٧٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٨)، والطبراني في «الكبير» ١٧/١٠٠٠، وأبو نعيم في «الحلية» ١٧/٢ من حديث عياض بن حمار المجاشعي، وأخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٤٢٦)، وابن ماجه (٤٢١٤) من حديث أنس بن مالك، وسنده حسن.

المحرّف لَلْفِظِ لَمْ يَقُلْهُ الرَّسُولُ، وَهَلْ يُقَاوِمُ هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى نَفْيِ عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ الْأَدَلَّةُ<sup>(١)</sup> الصَّحِيحَةَ الصَّرِيحَةَ الْقَطْعِيَّةَ عَلَى عُلُوِّ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى خَلْقِهِ، الَّتِي تَزِيدُ عَلَى أَلْفِ دَلِيلٍ، كَمَا يَأْتِي الْإِشَارَةُ إِلَيْهَا عِنْدَ قَوْلِ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ» إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «وَحَبِيبُ رَبِّ الْعَالَمِينَ».

ش: ثَبَّتَ لَهُ ﷺ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْمَحَبَّةِ، وَهِيَ الْخُلَّةُ، كَمَا صَحَّ عَنْهُ ﷺ ثَبُوتُ الْخُلَّةِ لِنَبِينَا ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا»<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ صَاحِبِكُمْ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ»<sup>(٣)</sup>. وَالْحَدِيثَانِ<sup>(٤)</sup> فِي الصَّحِيحِ، وَهُمَا يُبْطَلَانِ قَوْلَ مَنْ قَالَ: الْخُلَّةُ لِإِبْرَاهِيمَ وَالْمَحَبَّةُ لِمُحَمَّدٍ، فَإِبْرَاهِيمُ خَلِيلُ اللَّهِ، وَمُحَمَّدٌ حَبِيبُهُ. وَفِي «الصَّحِيحِ» أَيْضًا: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خُلَّتِي»<sup>(٥)</sup>.

(١) فِي (أ) وَ(ب) وَ(د): لِلأَدَلَّةِ، وَالْمُثَبَّتِ مِنْ (ج) وَمَطْبُوعِهِ مَكَّةَ.

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٣٢) فِي الْمَسَاجِدِ: بَابُ النَّهْيِ عَنِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ مِنْ حَدِيثِ جَنْدَبٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ بِخَمْسٍ وَهُوَ يَقُولُ: «إِنِّي أَبْرَأُ إِلَى اللَّهِ أَنْ يَكُونَ لِي مِنْكُمْ خَلِيلٌ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ اتَّخَذَنِي خَلِيلًا كَمَا اتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، أَوْ إِنْ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ مَسَاجِدَ، أَوْ لَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ إِنْهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ» وَهُوَ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» لِلطَّبْرَانِيِّ (١٦٨٦).

(٣) هُوَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٤٧٣/١١ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٣٨٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٥٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ بِلَفْظٍ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ خَلِيلًا، وَلَكِنْ صَاحِبِكُمْ خَلِيلُ اللَّهِ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٩٣)، وَأَحْمَدُ ١/٣٧٧ وَ٣٨٩ وَ٤٠٩ وَ٤٣٣، وَالبَغْوِيُّ (٣٨٦٧)، وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠١٠٦) وَ(١٠١٠٧) وَ(١٠٤٥٧)، وَفِي الْبَابِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣٦٥٦) بِلَفْظٍ: «لَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا مِنْ أُمَّتِي خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخِي وَصَاحِبِي»، وَفِي رِوَايَةٍ: «وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ أَفْضَلُ» وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٣٦٥٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٨٢) بِلَفْظٍ: «وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا غَيْرَ رَبِّي، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامُ وَمُودَتُهُ».

(٤) فِي (ب): وَالْحَدِيثِ.

(٥) انظُرِ التَّعْلِيقَ رَقْمَ (٢).

والمحبة قد ثَبَّتَ لِغَيْرِهِ، قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤] ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦]. ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

فَبَطَّلَ قَوْلُ مَنْ خَصَّ الْخُلَّةَ بِإِبْرَاهِيمَ، وَالْمَحَبَّةَ بِمُحَمَّدٍ، بِلِ الْخُلَّةِ خَاصَّةً بِهِمَا، وَالْمَحَبَّةَ عَامَةً، وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، الَّذِي رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، الَّذِي فِيهِ: «إِنَّ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلُ اللَّهِ، أَلَا وَأَنَا حَبِيبُ اللَّهِ وَلَا فَخْرٌ»<sup>(١)</sup> لَمْ يَثْبُتَ<sup>(٢)</sup>.

مراتب المحبة

والمحبة مراتب:

- أولها: العَلاقَةُ، وهي تَعَلُّقُ الْقَلْبِ بِالْمُحْبُوبِ.
- والثانية: الإرادة، وهي مَيْلُ الْقَلْبِ إِلَى مُحْبُوبِهِ، وَطَلْبُهُ لَهُ.
- الثالثة: الصَّبابَةُ، وهي انصِبابُ الْقَلْبِ إِلَيْهِ، بِحَيْثُ لَا يَمْلِكُهُ صَاحِبُهُ، كَانصِبابِ الْمَاءِ فِي الْحُدُورِ.
- الرابعة: العَرامُ، وهي الْحُبُّ اللَّازِمُ لِلْقَلْبِ، وَمِنَهُ الْعَرِيمُ، لِمَلَازِمَتِهِ، وَمِنَهُ: ﴿إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا﴾ [الفرقان: ٦٥].
- الخامسة: المَوَدَّةُ، وَالوُدُّ، وهي صَفْوُ الْمَحَبَّةِ وَخَالِصُهَا وَلِبُّهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦].
- السادسة: الشَّغْفُ، وهي وُضُوءُ الْمَحَبَّةِ إِلَى شَغَافِ<sup>(٣)</sup> الْقَلْبِ.
- السابعة: العِشْقُ: وهو الْحُبُّ الْمُفْرَطُ الَّذِي يُخَافُ عَلَى صَاحِبِهِ مِنْهُ،

(١) هو جزء من حديث مُطَوَّلٍ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٦٢٠)، وَالدَّارِمِيُّ ٢٦/١ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَفِي سَنَدِهِ زَمْعَةُ بْنُ صَالِحٍ وَسَلْمَةُ بْنُ وَهْرَامٍ، وَهُمَا ضَعِيفَانِ، وَلِذَا قَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ.

(٢) انظر «روضة المحبين» ص ٤٧ - ٤٩.

(٣) قال الجوهري: الشَّغَافُ: غِلاْفُ الْقَلْبِ، وهي جِلْدَةٌ دُونَهُ كَالْحِجَابِ، يُقَالُ: شَغَفَهُ الْحُبُّ: إِذَا بَلَغَ شَغَافَهُ، وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: (قد شَغَفَهَا حُبًّا) قَالَ: دَخَلَ حُبُّهُ تَحْتَ الشَّغَافِ.

ولكنه لا يُوصَفُ به الرَّبُّ تعالى، ولا العَبْدُ في مَحَبَّةِ رَبِّهِ، وإن كان قد أطلقَه بعضهم. واختلِفَ في سبب المنع، فقيل: عَدَمُ التوقيف، وقيل غَيْرُ ذلك، ولعلَّ امتناعَ إطلاقه أن العشق محبةً مع شهوة<sup>(١)</sup>.

الثامنة: التَّيِّمُ<sup>(٢)</sup>، وهو بمعنى التَّعَبُّدِ.

التاسعة: التَّعَبُّدُ<sup>(٣)</sup>.

العاشرة: الخُلَّةُ، وهي المحبة التي تَحَلَّتْ رُوحَ المُحِبِّ وقلبه.

وقيل في ترتيبها غَيْرُ ذلك، وهذا الترتيبُ تَقْرِيْبٌ حسن، يُعْرَفُ حُسْنُهُ بالتأمل في معانيه.

واعلم أن وَصَفَ الله تعالى بالمحبة والخُلَّةُ، هو كما يَلِيْقُ بجلال الله تعالى وعظمتُهُ، كسائر صفاته تعالى، وإنما يُوصَفُ الله تعالى مِنْ هَذِهِ الأنواع بالإرادة والوُدِّ والمحبة والخُلَّةُ، حسبما وَرَدَ النص.

٦٨

وقد اختلِفَ في تحديد المحبة على<sup>(٤)</sup> أقوال، نحو ثلاثين قولاً، ولا تُحَدُّ المحبة بِحَدِّ أَوْضَحَ منها، فالحدودُ لا تَزِيدُهَا إِلَّا خِفَاءً وَجَفَاءً، وهذه الأشياءُ الواضِحَةُ لا تحتاج إلى تحديد، كالماء والهواء والتراب والجوع والشَّبَعُ ونحو ذلك<sup>(٥)</sup>.

قوله: «وَكُلُّ دَعْوَةِ نَبْوَةٍ بَعْدَهُ، فَغَيِّ وَهْوَى».

(١) انظر «روضة المحبين» ص ٢٧.

(٢) قال في الصحاح: وتيم الله، أي عَبَدَ الله، وأصله من قولهم: تَيَّمَهُ الحُبُّ، إذا عبده وذلك، فهم متيِّم.

(٣) قال ابن القيم في «روضة المحبين» ص ٥٢: وأما التَّعَبُّدُ، فهو غاية الحب، وغاية الذل، يقال: عبده الحب، أي: ذلله، وطريق مُعَبَّدٌ بالأقدام، أي: مذل، وكذلك المحب قد ذلله الحب ووطأه، ولا تصلح هذه المرتبة لأحد غير الله عز وجل، ولا يغفر الله سبحانه لمن أشرك في عبادته، ويغفر ما دون ذلك لمن شاء، فمحبة العبودية، هي أشرف أنواع المحبة، وهي خالص حق الله على عباده.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) انظر «روضة المحبين» ص ١٩ - ٢٢.

كل من ادعى  
النبوة بعده ﷺ  
كاذب

ش: لَمَّا ثَبَّتَ أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، عَلِمَ أَنَّ مَنْ ادَّعَى بَعْدَهُ النَّبُوَّةَ، فَهُوَ كَاذِبٌ، وَلَا يُقَالُ: فَلَوْ جَاءَ الْمُدَّعِي لِلنَّبُوَّةِ بِالْمَعْجَزَاتِ الْخَارِقَةِ، وَالْبِرَاهِينَ الصَّادِقَةِ، كَيْفَ يُقَالُ بِتَكْذِيبِهِ؟ لِأَنَّا نَقُولُ: هَذَا لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يُوجَدَ، وَهُوَ مِنْ بَابِ فَرْضِ الْمَحَالِّ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَخْبَرَ أَنَّهُ خَاتَمُ النَّبِيِّينَ، فَمِنْ الْمَحَالِّ أَنْ يَأْتِيَ مُدَّعٍ يَدَّعِي النَّبُوَّةَ، وَلَا تَظْهَرُ أَمَارَةٌ كَذِيبِهِ فِي دَعْوَاهِ، وَالغَيِّ: ضِدُّ الرِّشَادِ، وَالهُوَى: عِبَارَةٌ عَنِ شَهْوَةِ النَّفْسِ، أَي: أَنَّ تِلْكَ الدَّعْوَةَ بِسَبَبِ هَوَى النَّفْسِ، لَا عَن دَلِيلٍ، فَتَكُونُ بَاطِلَةً.

قوله: «وهو المبعوث إلى عامة الجن وكافة الورى، بالحق والهدى، وبالثور والضياء».

عموم بعثته ﷺ  
للإنس والجن

ش: أما كونه مبعوثاً إلى عامة الجن، فقد قال تعالى حكاية عن قول الجن: ﴿يَقَوْمًا آجِبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾ الآية [الأحقاف: ٣١]، وكذا سورة الجن تدلُّ على أنه أرسل إليهم أيضاً، قال مقاتل: لم يبعث الله رسولا إلى الإنس والجن<sup>(١)</sup> قبله، وهذا قولٌ بعيد، فقد قال تعالى: ﴿يَمَعَشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَلَّا يَأْتِيَكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ﴾ الآية [الأنعام: ١٣٠]، والرسلُ من الإنس فقط، وليس من الجن رسول، كذا قال مجاهد وغيره من السلف والخلف. وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الرسلُ من بني آدم، ومن الجن نُذُرٌ. وظاهرُ قوله تعالى حكاية عن الجن: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ الآية [الأحقاف: ٣٠]، يدلُّ على أن موسى مُرْسَلٌ إليهم أيضاً. والله أعلم.

وحكى ابن جرير عن الضحاك بن مزاحم<sup>(٢)</sup>: أنه زعم أن في الجن رسلاً، واحتجَّ بهذه الآية الكريمة، وفي الاستدلال بها على ذلك نظرٌ، لأنها

(١) في (ب) و(ج): الجن والإنس.

(٢) هو أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالي، صاحب التفسير المتوفى سنة ١٠٢ هـ. قال الإمام الذهبي: كان من أوعية العلم، وليس بموجود في حديثه، وهو صدوق في نفسه، ولم يلق ابن عباس، وإنما لقي سعيد بن جبير فأخذ عنه التفسير. مترجم في «السير» ٥٩٨/٤ - ٦٠٠.

محتملة وليست بصريحة، وهي - والله أعلم - كقوله: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢] والمراد: من أحدهما<sup>(١)</sup>.

وأما كونه مبعوثاً إلى كافة الوري، فقد قال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ [سبأ: ٢٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقال تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَذَآ أَلْقَرَانُ لِأَنْذِرْكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغْ﴾ [الأنعام: ١٩]. أي: وأنذر من بلغه، وقال تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩]. وقال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [الآية: يونس: ٢]، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ [الفرقان: ١]، وقال تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسْلَمْتُمْ فَإِنِ ءَسْلَمْتُمْ فَقَدْ ءَهْتَدُوا وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ﴾ [آل عمران: ٢٠]. وقال ﷺ: «أُعْطِيَتْ حُمْسًا لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي: نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، فَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكْتُهُ الصَّلَاةَ فَلْيُصَلِّ. وَأَجِلْتُ لِي الْعَنَائِمُ، وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَأُعْطِيَتْ الشَّفَاعَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُعْتَبُ إِلَى قَوْمِهِ [خَاصَّةً] وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ عَامَّةً»، أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>.

(١) وهذا الجواب، قاله شيخ المؤلف الحافظ ابن كثير في تفسيره ٣/٣٣٣، وهو الذي نص عليه ابن جرير ١٢/١٣٠، وهو منقول عن الفراء في «معاني القرآن» ١/٣٥٤، ونص كلامه: فيقول القائل: إنما الرسل من الإنس خاصة، فكيف قال للجن والإنس: ﴿منكم﴾ قيل: هذا كقوله: ﴿مرج البحرين يلتقيان﴾ ثم قال: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾، وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من الملح دون العذب، فكانت قلت: يخرج من بعضهما ومن أحدهما.

(٢) أخرجه البخاري (٣٣٥) و(٤٣٨) و(٣١٢٢)، ومسلم (٥٢١)، والنسائي ١/٢٠٩ - ٢١١، والدارمي ١/٣٢٢ - ٣٢٣ من حديث جابر رضي الله عنه. وفي الباب عن أبي هريرة عند مسلم (٥٢٣)، وأحمد ٢/٤١٢، والترمذي (١٥٥٣)، وأبي عوانة ١/٣٩٥ ولفظه: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة»

وقال ﷺ: «لَا يَسْمَعُ بِي رَجُلٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَهُودِيٌّ وَلَا نَصْرَانِيٌّ، ثُمَّ لَا يُؤْمِنُ بِي إِلَّا دَخَلَ النَّارَ»، رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وكونه ﷺ مبعوثاً إلى الناس كافة معلوم من دين الإسلام بالضرورة.

وأما قول بعض النصارى: إنه رسول إلى العرب خاصة، فظاهر البطلان، فإنهم لما صدقوا بالرسالة، لزمهم تصديقه في كل ما يخبر به، وقد قال: إنَّه رسول الله إلى الناس عامة، والرسول لا يكذب، فلزم تصديقه حتماً، فقد أرسل رُسُلَه، وبث كُتُبَه في أقطار الأرض إلى كسرى وقيصر والنجاشي والمقوقس، وسائر ملوك الأطراف، يدعو إلى الإسلام<sup>(٢)</sup>.

وقوله: وكافة الوري. في جر<sup>(٣)</sup> «كافة» نظر، فإنهم قالوا: لم تُستعمل «كافة» في كلام العرب إلا حالاً، واختلفوا في إعرابها في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَكافة لِلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨] على ثلاثة أقوال:

اختلاف أهل العربية في إعراب «كافة»

أحدها: أنها حال من «الكاف» في «أرسلناك» وهي اسم فاعل، والتاء

= وُحِّمَ بِي النَّبِيِّونَ وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ أَحْمَدَ ١٤٥/٥ وَ ١٤٨ وَ ١٦١، وَالدَّارِمِيُّ ٢/ ٢٢٤ وَسَنَدُهُ صَحِيحٌ. وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ أَحْمَدَ ٢٢٢/٢، وَسَنَدُهُ حَسَنٌ. وَانظُرْ شَرْحَ الْحَدِيثِ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» ٤٣٦/١ - ٤٤٠.

(١) رقم (١٥٣) من حديث أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «والذي نفس محمد بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني، ثم يموت، ولم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار». وأخرجه ابن منده في «الإيمان» (٤٠١)، وفي «التوحيد» ١/٤٤ نسخة الظاهرية.

(٢) انظر: «الجواب الصحيح» لشيخ الإسلام ٣٨/٢ - ٤٢.

(٣) تحرفت في الأصول الأربعة إلى: «خبر» ونقل شارح القاموس عن شارح اللباب أنه استعمل مجروراً، واستدل له بقول عمر بن الخطاب ﷺ: «على كافة بيت مال المسلمين، وهو من البلغاء، ونقله الشمني في حواشي المغني، وقال الشيخ إبراهيم الكوراني في شرح عقيدة أستاذه: من قال من النحاة: إن «كافة» لا تخرج عن النصب، فحكمه ناشيء عن استقراء ناقص. قال شيخنا (أي شيخ الشارح): أقول: وإن ثبت شيء مما ذكره ثبوتاً لا مطعن فيه، فالظاهر أنه قليل جداً، والأكثر استعماله على ما قاله ابن هشام والحريري والمصنف.

فيها للمبالغة<sup>(١)</sup>، أي: إلا كافاً للناس عن الباطل، وقيل: هي مصدر «كَفَّ» ، فهي بمعنى كَفَأَ، أي: إلا [أن] تَكْفَفَ الناس كَفَأً، ووقوع المصدر حالاً كثيراً.

الثاني: أنها حالٌ من «الناس»، واغْتَرِضَ بأن حال المجرور لا يَتَقَدَّمُ عليه عند الجمهور، وأجيبَ بأنه قد جاء عن العرب كثيراً، فوجِبَ قَبُولُهُ، وهو اختيارُ ابنِ مالك<sup>(٢)</sup> كَلَفَهُ، أي: وما أرسلناك إلا للناس كافة<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أنها صفةٌ لمصدرٍ محذوف، أي: إرسالةٌ كافة، واغْتَرِضَ بما تَقَدَّمَ أنها لم تُسْتَعْمَلْ إلا حالاً.

وقوله: «بالحق والهدى، وبالنور والضياء». هذه أوصاف ما جاء به ﷺ

(١) كهي في علامة وراوية، قاله الزجاج.

(٢) هو إمام العربية العلامة جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبالي الشافعي صاحب التصانيف السائرة، ولد سنة ست مئة، وسمع بدمشق وتصدر بحلب لإقراء العربية، وصرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية، وأربى على المتقدمين، وقد وصفه من ترجم له بالدين المتين، والتقوى الراسخة، وحسن السمات، وكمال العقل، وكانت وفاته سنة اثنتين وسبعين وست مئة. مترجم في «طبقات الشافعية» ٦٧/٨ - ٦٨، الوافي ٣/٣٥٩، وفوات الوفيات ٣/٤٠٧.

(٣) قال الآولوسي في تفسير الآية ١٤١/٢٢: «المتبادر» أن «كافة» حال من الناس قدم مع «إلا» عليه للاهتمام، كما قال ابن عطية، وأصله من الكف بمعنى المنع، وأريد به العموم لما فيه من الخروج، واشتهر في ذلك حتى قطع النظر فيه عن معنى المنع بالكلية، فمعنى جاء الناس كافة: جاؤوا جميعاً، ويشير إلى هذا الإعراب ما أخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن مجاهد أنه قال: في الآية: أي: إلى الناس جميعاً، وما أخرج ابن أبي حاتم عن محمد بن كعب أنه قال: أي: للناس كافة، وكذا ما أخرج عبد بن حميد وابن جرير، وابن أبي حاتم عن قتادة أنه قال في الآية: أرسل الله تعالى محمداً ﷺ إلى العرب والعجم وسائر الأمم، وهو مبني على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وهو الذي ذهب إليه خلافاً لكثير من النحاة أبو علي وابن كيسان، وابن برهان والرضي، وابن مالك حيث قال:

وَسَبِقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبْوَا وَلَا أُنْعَمُ فَكَلَّدَ وَرَزَدَ  
وأبو حيان حيث قال في «البحر المحيط» ٧/٢٨١ بعد أن نقل الجواز عن عدا الرضى من المذكورين: وهو «صحيح».

من الدين والشرع، المؤيد بالبراهين الباهرة، من القرآن وسائر الأدلة. والضياء: أكمل من النور، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥].

قوله: «وإنَّ القرآنَ كلامَ اللَّهِ، مِنْهُ بَدَأَ بِلا كَيْفِيَّةٍ قَوْلًا، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَحِيَاءً، وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا، وَأَيَقِنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ، لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ. فَمَنْ سَمِعَهُ، فَرَعَمَ أَنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، وَقَدْ ذَمَّهُ اللَّهُ، وَعَابَهُ، وَأَوْعَدَهُ بِسَقَرٍ، حَيْثُ قَالَ تَعَالَى: ﴿سَأَصْلِيهِ سَقَرٌ﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعد الله بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدثر: ٢٥] عَلِمْنَا وَأَيَقِنَا أَنَّهُ قَوْلُ خَالِقِ الْبَشَرِ، وَلَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ».

القرآن كلام الله  
تعالى ليس  
بمخلوق  
٧٠

ش: هذه قاعدة شريفة، وأصل كبير من أصول الدين، ضل فيه طوائف كثيرة من الناس، وهذا الذي حكاه الطحاوي رحمته الله، هو الحق الذي دلت عليه الأدلة من الكتاب والسنة لمن تدبرهما، وشهدت به الفطرة السليمة التي لم تُعَيَّرْ بِالشُّبُهَاتِ وَالشُّكُوكِ، وَالآرَاءِ الْبَاطِلَةِ.

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال<sup>(١)</sup>:

أحدها: أن كلام الله هو ما يفيض على النفوس من المعاني، إما من العقل الفعّال عند بعضهم، أو من غيره، وهذا قول الصابئة والمتفلسفة.

افتراق الناس  
في مسألة  
الكلام على  
تسعة أقوال

وثانيها: أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه، وهذا قول المعتزلة.

وثالثها: أنه معنى واحد قائم بذات الله، هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار، إن عبّر عنه بالعربية، كان قرآناً، وإن عبّر عنه بالعبرية، كان

(١) انظر «الفتاوي» لشيخ الإسلام ١٢/١٦٢ - ٢١٣، و«مختصر الصواعق المرسلة» ٢/ ٢٨٦ - ٢٩٨. وقد أورد هذا الفصل بتصريف يسير من هنا إلى قوله في الصفحة ١٨٦: والنزاع بين أهل القبلة... الشيخ ملا علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٥١ - ٥٥ نقلاً عن ابن أبي العز، ولكنه لم يسمه، وإنما قال بعد أن نقل كلام الإمام الطحاوي: وقال شارحه.

توراة، وهذا قول ابن كلابٍ وَمَنْ وافقه، كالأشعري وغيره.  
ورابعها: أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الأزل، وهذا قول  
طائفة من أهل الكلام، وَمِنْ أهل الحديث<sup>(١)</sup>.

وخامسها: أنه حروف وأصوات، لَكِنْ تَكَلَّمَ الله بها بعد أن لم يكن  
متكلماً، وهذا قول الكرامية وغيرهم.

وسادسها: أن كلامه يَرْجِعُ إلى ما يُخَدِّثُهُ مِنْ عِلْمِهِ وإرادته القائم  
بذاته، وهذا يقوله صاحب «المعتبر»<sup>(٢)</sup> ويميل إليه الرازي<sup>(٣)</sup> في «المطالب  
العالية».

وسابعها: أن كلامه يَتَضَمَّنُ معنى قائماً بذاته، وهو ما خَلَقَهُ في غيره،  
وهذا قول أبي منصور الماتريدي<sup>(٤)</sup>.

وثامنها: أنه مُشْتَرِكٌ بَيْنَ المعنى القديم القائم بالذات، وبين ما يَخْلُقُهُ

(١) في عزو هذا القول لبعض أهل الحديث نظر، إذ يستبعد على من اشتغل بالحديث  
أن يقول بهذا القول الذي لا أصل له في السنة، كما لا أصل له في الكتاب العزيز.

(٢) اسمه الكامل: «المعتبر في الحكمة» وقد طبع في حيدر آباد سنة ١٣٧٥ هـ، ومؤلفه  
هو أبو البركات هبة الله بن ملكا الطبيب الفيلسوف، كان يهودياً وأسلم، واختلّفوا  
في سنة وفاته، فجعلها بعضهم (٥٤٧ هـ)، وقال آخرون: إنها (٥٦٠) أو (٥٧٠)،  
وشيخ الإسلام ينقل عن كتاب «المعتبر» في غير موضع في «درء تعارض العقل»  
ويعلق عليه ويتعقبه راجع الفهرس. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ / رقم  
الترجمة (٢٧٥).

(٣) ترجمه الذهبي في «السير» ٢١ / رقم الترجمة (٢٦١) فقال: العلامة الكبير ذو  
الفنون فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الطبرستاني الأصولي  
المفسر كبير الأذكياء والحكماء والمصنفين، ولد سنة أربع وأربعين وخمس مئة،  
واشتغل على أبيه ضياء الدين خطيب الري، وانتشرت تواليفه في البلاد شرقاً  
وغرباً. وكان يتوقد ذكاء، وقد بدت منه في تواليفه بلايا وعظام وانحرافات عن  
السنة، والله يعفو عنه، فإنه توفي على طريقة حميدة، والله يتولى السرائر.

(٤) هو محمد بن محمد بن محمود الماتريدي نسبة إلى قرية من قرى سمرقند، إمام  
المتكلمين، صاحب التصانيف في الفقه والأصول والعقائد والتفسير التوفى سنة  
٣٣٣ هـ «الفوائد البهية» ص ١٩٥.

في غيره من الأصوات، وهذا قول أبي المعالي ومن تبعه .

وتاسعها: أنه تعالى لم يَزَلْ متكلماً، إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يُسْمَعُ، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة .

وقول الشيخ رحمته الله: وإن القرآن كلام الله، «إن» بكسر الهمزة عطف على قوله: إن الله واحد لا شريك له، ثم قال: وإن محمداً عبده المصطفى، وكسر همزة «إن» في هذه المواضع الثلاثة، لأنها معمول القول، أعني قوله في أول كلامه: نقول في توحيد الله .

وقوله: كلام الله منه بدا بلا كيفية قولاً، رد على المعتزلة وغيرهم، فإن المعتزلة تزعم أن القرآن لم يَبْدُ منه، كما تقدم حكاية قولهم، قالوا: وإضافته إليه إضافة تشريف، كبيت الله، وناقة الله، يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وقولهم باطل .

فإن المضاف إلى الله تعالى معانٍ وأعيان، وإضافة الأعيان إلى الله للتشريف، وهي مخلوقة له، كبيت الله، وناقة الله، بخلاف إضافة المعاني، كعلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه وحياته، وعقله، وقهره، فإن هذا كله من صفاته، لا يُمكنُ أن يكونَ شيء من ذلك مخلوقاً .

والوَصْفُ بالتكلم من أوصاف الكمال، وصدّه من أوصاف النقص، قال تعالى: ﴿وَأَخَذَ قَوْمٌ مِّنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَّهُمْ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَؤْا أَنَّهُمْ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْتَدِيهِمْ سَبِيلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] . فكان عبادة العجل مع كفرهم، أعرف بالله من المعتزلة، فإنهم لم يقولوا لموسى: وربك لا يتكلم، أيضاً. وقال تعالى عن العجل أيضاً: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: ٨٩] . فعلم أن نفي رجوع القول، ونفي التكليم، نقض يستدل به على عدم ألوهية العجل .

وغاية شبهتهم أنهم يقولون: يلزم منه التشبيه والتجسيم، فيقال لهم:

٧١

مذهب أهل السنة والجماعة في صفة الكلام

إذا قلنا: إنه تعالى يتكلم كما يليقُ بجلاله، انتفتتْ شُبُهَتُهُمْ، ألا ترى أنه تعالى قال: ﴿الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَىٰ أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيَهُمْ وَنَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ﴾ [يس: ٦٥]. فنحن نُؤمِنُ أنها تَكَلَّمُ، ولا نَعْلَمُ كَيْفَ تَتَكَلَّمُ وكذا<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لِيُجْلُوهُمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [فصلت: ٢١]. وكذلك تَسْبِيحُ الحصى والطعام<sup>(٢)</sup>، وسلامُ الحَجَرِ<sup>(٣)</sup> كلُّ ذلك بلا فَمٍ

(١) في (ب): وكذلك.

(٢) في (ب): الطعام والحصى، وأخرج البخاري في «صحيحه» (٣٥٧٩) عن ابن مسعود قال: ولقد كنا نسمع تسييح الطعام وهو يؤكل. أي: بين يدي رسول الله ﷺ، وهو في المسند ١/٤٦٠، والترمذي (٣٦٣٣)، والدارمي ١/١٥.

وأما تسييح الحصى، فقد أخرجه البزار (٢٤١٣) في خبر مطول من طريق قريش بن أنس عن صالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، عن سويد بن يزيد، عن أبي ذر، وفيه قال: فتناول النبي ﷺ سبع حصيات فسبحن في يده حتى سمعت لهن حنيناً كحنين النحل! ثم وضعهن فخرسن...، وقريش بن أنس: تغير بأخرة، وصالح بن أبي الأخضر: ضعيف، وسويد بن يزيد: قال البيهقي في «الدلائل» ٦/٦٥ بعد ما رواه من طريق الكديمي عن قريش بن أنس: وكذلك رواه محمد بن بشار، عن قريش بن أنس، عن صالح بن أبي الأخضر، وصالح لم يكن حافظاً، والمحمفوظ رواية شعيب بن أبي حمزة، عن الزهري، قال: ذكر الوليد بن سويد أن رجلاً من بني سليم كبير السن كان ممن أدرك أبا ذر بالريذة ذكر له فذكر هذا الحديث عن أبي ذر. ونقل الحافظ كلام البيهقي في «الفتح» ٦/٥٩٢، والوليد بن سويد ترجمه ابن أبي حاتم ٦/٩، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وشيخه فيه مجهول، وله طريق أخرى عند البزار (٢٤١٤)، وفيها إسحاق بن إبراهيم الحمصي يهّم كثيراً، وشيخه عمرو بن الحارث الحمصي لم يوثقه غير ابن حبان، فهو في عداد المجاهيل، وقد تحرف في المطبوع عبد الله بن سالم شيخ عمرو بن الحارث إلى عبد الله بن سلام، وأخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١١٤٦) من طريق آخر وفيه ضعف، فيتقوى إن شاء الله بهذه الطرق، وانظر «مجمع الزوائد» ٥/١٧٩.

(٣) في صحيح مسلم (٢٢٧٧) من حديث جابر بن سمرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي قبل أن أبعث، إني لأعرفه الآن» وأخرجه أحمد ٥/٨٩ و ٩٥ و ١٠٥، والترمذي (٣٦٢٤)، والدارمي ١/١٢، وابن أبي شيبة ١١/٤٦٤، والطيبالسي ٢/١٢٣، والطبراني في «الكبير» (١٩٠٧) و(١٩٦١) و(١٩٩٥) و(٢٠٢٨) وفي الصغير ١/٦٢، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١/١٠٨، والبغوي في «شرح السنة» (٣٧٠٩).

يَخْرُجُ مِنْهُ الصَّوْتُ الصَّاعِدُ مِنَ الرَّثَةِ، المعتمد على مقاطع الحروف.

وإلى هذا أشار الشيخ رحمته الله بقوله: «منه بدا بلا كيفية قولاً» أي: ظهر منه، ولا يُدرى كيفية تكلمه به، وأكد هذا المعنى بقوله: «قولاً»، أتى بالمصدر المعرف للحقيقة، كما أكد الله تعالى التكليم بالمصدر المثبت للحقيقة النافي للمجاز في قوله: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤]. فماذا بعد الحق إلا الضلال؟!!

ولقد قال بعضهم لأبي عمرو بن العلاء<sup>(١)</sup>، أحد الثراء السبعة: أريد أن تقرأ: وكلم الله موسى، بنصب اسم الله، ليكون موسى هو المتكلم لا الله، فقال له أبو عمرو: هب أني قرأت هذه الآية كذا، فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]؟! فهت المعتزلي!

وكم في الكتاب والسنة من دليل على تكليم الله تعالى لأهل الجنة وغيرهم، قال تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، عن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أهل الجنة في نعيمهم إذ سَطَعَ لَهُمْ نُورٌ، فَرَفَعُوا أَبْصَارَهُمْ<sup>(٢)</sup>، فإذا الربُّ جلَّ جلاله قد<sup>(٣)</sup> أشرف عليهم من فوقهم، فقال: المَلاؤمُ عليكنم يا أهل الجنة، وهو قولُ اللهِ تعالى: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾ [يس: ٥٨]، قال: [فَيَنْظُرُ إِلَيْهِمْ وَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ] فَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى شَيْءٍ مِّمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ النَّعِيمِ، مَا دَامُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، حَتَّى يَخْتَجِبَ عَنْهُمْ، وَتَبَقِيَ بَرَكَتُهُ وَنُورُهُ [عَلَيْهِمْ فِي دِيَارِهِمْ]» رواه ابن ماجه وغيره<sup>(٥)</sup>.

ثبوت تكليم الله  
لأهل الجنة  
وغيرهم  
٧٢

- (١) هو زيان بن العلاء بن عمار التميمي البصري شيخ العربية، وأحد أئمة القراء السبعة، المتوفى سنة ١٥٤ هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤٠٧/٦ - ٤١٠.
- (٢) في (ب): عليهم، والمثبت من (أ) و(ج) و(د)، وهو لفظ ابن ماجه.
- (٣) في ابن ماجه: رؤوسهم.
- (٤) سقطت من (ب).
- (٥) أخرجه ابن ماجه (١٨٤) في المقدمة، والزيادتان منه، وأبو نعيم في «الحلية» =

ففي هذا الحديث إثبات صفة الكلام، وإثبات الرؤية، وإثبات العلو، وكيف يصح مع هذا أن يكون كلام الرب كله معنى واحداً! وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٧٧] فأهانهم بترك تكليمهم، والمراد: أنه لا يكلمهم تكليم تكريم، هو الصحيح، إذ قد أخبر في الآية الأخرى أنه يقول لهم في النار: ﴿أَخْسُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُون﴾ [المؤمنون: ١٠٨]، فلو كان لا يكلم عباده المؤمنين، لكانوا في ذلك هم وأعداؤه سواء، ولم يكن في تخصيص أعدائه بأنه لا يكلمهم فائدة أصلاً.

وقال البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup>: باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة. وساق فيه عدة أحاديث. فأفضل نعيم أهل الجنة رؤية وجهه تبارك وتعالى، وتكليمهم لهم، فإنكار ذلك إنكار لروح الجنة، وأعلى نعيمها، وأفضله، الذي ما طاب لها أهلها إلا به.

كلام الله صفة  
له وليس  
بمخلوق

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، والقرآن شيء، فيكون داخلاً في عموم «كُلُّ» فيكون مخلوقاً!! فمن أعجب العجب، وذلك أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله، فأخرجوها من عموم «كُلُّ»، وأدخلوا كلام الله في عمومها مع أنه صفة من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة، إذ

= ٢٠٨/٦ - ٢٠٩، والبزار (٢٢٥٣) من حديث جابر بن عبد الله، وفي سننه أبو عاصم العباداني، واسمه عبد الله بن عبيد الله، لين الحديث كما في «التقريب»، وشيخه فيه الفضل بن عيسى الرقاشي: منكر الحديث، وقال البوصيري في «مصباح الزجاجية» ورقة ١/١٤: هذا إسناد ضعيف لضعف الفضل بن عيسى بن أبان الرقاشي، وكذا قال الهيثمي في «المجمع» ٩٨/٧.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٥/٢٦٦ - ٢٦٧، وزاد نسبه إلى ابن أبي الدنيا في «صفة الجنة»، وابن أبي حاتم، والآجري في «الرؤية»، وابن مردويه، ورواه ابن عدي في «الكامل» ٦/٢٠٣٩ في ترجمة الفضل بن عيسى.

(١) ٤٨٧/١٣، وذكر فيه حديثين: الأول عن أبي سعيد الخدري، والثاني عن أبي هريرة وقد ذكر قبل هذا الباب عدة أبواب تتعلق بكلام الله فليراجع.

بأمره تَكُونُ المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِ رَبِّهِ ۗ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤]. ففرَّقَ بَيْنَ الخلق والأمر، فلو كان الأمرُ مخلوقاً، لَلزَمَ أن يكونَ مخلوقاً بأمرٍ آخر، والآخِرُ بآخر، إلى ما لا نهايةَ له، فيلزمُ التَّسْلُسُ، وهو باطلٌ. وطرُدُ باطلهم: أن تكونَ جميعُ صفاتِهِ مخلوقة، كالعلمِ والقُدرةِ وغيرهما، وذلك صريحُ الكُفر، فإنَّ علمه شيء، وقُدْرته شيء، وحياته شيء، فيدخلُ ذلك في عموم «كل»، فيكون مخلوقاً بعد أن لم يكن، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

وكيفَ يصحُّ أن يكونَ متكلماً بكلامٍ يقومُ بغيره؟ ولو صحَّ ذلك، لَلزِمَ أن يكونَ ما أحدثه من الكلام في الجمادات كلامه! وكذلك أيضاً ما خلقه في الحيوانات، ولا يفرَّقُ حينئذ بين نطقٍ وأنطق، وإنما قالت الجلودُ: ﴿أَنطَقَنَا اللَّهُ﴾ [فصلت: ٢١]، ولم تقل: نطقَ الله، بل يلزمُ أن يكونَ متكلماً بكلِّ كلامٍ خلقه في غيره، زوراً كان أو كذباً، أو كُفراً أو هذياناً! تعالى الله عن ذلك، وقد طرَّدَ ذلك الاتِّحاديَّة، فقال ابنُ عربي<sup>(١)</sup>:

وكلُّ كلامٍ في الوجودِ كلامُهُ سِوَاءَ عَلَيْنَا نَشْرُهُ وَنِظَامُهُ!!<sup>(٢)</sup>  
ولو صحَّ أن يوصفَ أحدٌ بصفةٍ قامت بغيره، لصحَّ أن يقال للبصير:  
أعمى، وللأعمى: بصير! لأن البصيرَ قد قام وصفُ العمى بغيره، والأعمى  
قد قام وصفُ البصرِ بغيره! ولصحَّ أن يوصفَ اللُّهُ تعالى بالصفات التي  
خلقها في غيره، من الألوان والروائح والطُّعوم والطول والقصر ونحو ذلك.  
وبمثل ذلك ألزم الإمام عبد العزيز المكي بشراً المرسي بين يدي

٧٣

دحض حجج  
المرسي في  
خلق القرآن

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن أحمد الطائي الحاتمي المرسي الأندلسي المعروف بابن عربي المتوفى بدمشق سنة ٦٣٨ هـ مترجم في «السير» ٢٣/٢٤ وله ترجمة مطولة في «العقد الثمين» ٢/١٦٠ - ١٩٩ للفاسي.  
(٢) البيت في «الفتوحات المكية» ٤/١٤١، وإنشاده فيه:  
ألا كلُّ قولٍ في الوجودِ كلامُهُ سِوَاءَ عَلَيْنَا نَشْرُهُ وَنِظَامُهُ  
وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ٢/٢٤٥ - ٢٥٧، و«جامع الرسائل» ص ١٥٦ - ١٦٢.

المأمون بعد أن تكلم معه ملتزماً أن لا يخرج عن نص التنزيل، وألزمه الحجة، فقال بشر: يا أمير المؤمنين، ليدع مطالبتي بنص التنزيل، ويئاظرني بغيره، فإن لم يدع قوله، ويزجج عنه، ويُقرّ بخلق القرآن الساعة<sup>(١)</sup> وإلا فدمي حلال، قال عبد العزيز: سمأني أم أسألك؟ فقال بشر: [اسأل] أنت، وطمخ في، فقلت له: يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلق القرآن - وهو عندي أنا كلامه في نفسه - أو خلقه قائماً بذاته ونفسه، أو خلقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها. وحاذ عن الجواب. فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة، ودع<sup>(٢)</sup> بشرأ، فقد<sup>(٣)</sup> انقطع، فقال عبد العزيز: إن قال: خلق كلامه في نفسه، فهذا محال، لأن الله لا يكون محلاً للحوادث المخلوقة، ولا يكون منه شيء مخلوقاً. وإن قال: خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره، فهو كلامه، وإن قال: خلقه قائماً بنفسه وذاته، فهذا محال، لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مُريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يُعقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً، علم أنه صفة لله. هذا مختصر من كلام الإمام عبد العزيز في «الحيدة»<sup>(٤)</sup>.

وعموم «كل» في كل موضع بحسبه، ويُعرف ذلك بالقرائن، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ<sup>(٥)</sup> إِلَّا مَسَاكِينُهُمْ﴾

(١) في (ب) و(ج): الساعة الساعة.

(٢) في (ب): فإن.

(٣) في (ب): قد.

(٤) ص ٧٩ - ٨٠، وما بين حاصرتين منه.

(٥) في الأصل: «ترى» بالياء المفتوحة على الخطاب، ونصب «مساكينهم»، وهي قراءة أبي عمرو والقراء عدا عاصم ويعقوب وحمزة فإنهم قرؤوا «يرى» بياء مضمومة على الغيب، و«مساكينهم» بالرفع. انظر «حجة القراءات» ص ٦٦٦، و«الكشف عن وجوه القراءات» ٢/ ٢٧٤، و«النشر» ٢/ ٣٧٣.

[الأحقاف: ٢٥]، ومساكنهم شيء، ولم تدخل في عموم كل شيء دمرته الريح، وذلك لأن المراد: تدمر كل شيء يقبل التدمير بالريح عادة، وما يستحق التدمير، وكذا قوله تعالى حكاية عن بلقيس: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(١)</sup> [النمل: ٢٣]، المراد من كل شيء يحتاج إليه الملوک، وهذا القيد يفهم من قرائن الكلام، إذ مراد الهدهد أنها ملكة كاملة في أمر الملك، غير محتاجة إلى ما يكمل به أمر ملكها، ولهذا نظائر كثيرة.

المراد من قوله تعالى: ﴿خالق كل شيء﴾

والمراد من قوله تعالى: ﴿خالق كل شيء﴾ [الرعد: ١٦] أي: كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله تعالى، فهو مخلوق، فدخل في هذا العموم أفعال العباد حتماً، ولم يدخل في العموم الخالق تعالى، وصفاته ليست غيره، لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوف بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يتصور انفصال صفاته عنه، كما تقدم الإشارة إلى هذا المعنى عند قوله: ما زال بصفاته قديماً قبل خلقه، بل نفس ما استدلوا به يدل عليهم، فإذا كان قوله تعالى: ﴿الله خالق كل شيء﴾ مخلوقاً، لا يصلح أن يكون دليلاً.

٧٤

وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣] فما أفسده من استدلال! فإن «جعل» إذا كان بمعنى «خلق» يتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴿٣٠﴾ وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رِيسًا أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾﴾ [الأنبياء: ٣٠، ٣١]. وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى «خلق» قال تعالى: ﴿وَلَا تَنْفُسُوا الْآيَاتِنَا بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْنَاهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا كَرِيمًا﴾ [النحل: ٩١]. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤]. وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ

فساد استدلال من يقول بخلق القرآن

(١) في «زاد المسير» ١٦٥/٦: من كل شيء يعطاه الملوك، ويؤتاه الناس.

عَصِينَ ﴿٩١﴾ [الحجر: ٩١] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ [الإسراء: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ [الإسراء: ٣٩].  
وقال تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا﴾ [الزخرف: ١٩].  
ونظائره كثيرة، فكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى: ﴿تُودِيكَ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ [القصص: ٣٠] على أن الكلام خلقه الله تعالى في الشجرة، فسمعه موسى منها! وعموما عما قبل هذه الكلمة وما بعدها، فإن الله تعالى قال: ﴿قَلَمًا أَتَىٰهَا تُودِيكَ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ﴾ والنداء: هو الكلام من بُعد، فسمع موسى ﴿النداء﴾ من حافة الوادي، ثم قال: ﴿فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾ أي: أن النداء كان في البقعة المباركة من عند الشجرة، كما تقول: سمعت كلام زيد في البيت، يكون «من البيت» لابتداء الغاية، لا أن البيت هو المتكلم، ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة، لكانت الشجرة هي القائلة: ﴿يَمُوسَىٰ إِنَّتَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص: ٣٠] وهل قال: ﴿إِنَّتَ أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ غير رب العالمين؟ ولو كان هذا الكلام بدا من غير الله، لكان قول فرعون: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤] صدقاً، إذ كل من الكلامين عندهم مخلوق قد قاله غير الله! وقد فرقوا بين الكلامين على أضلهم الفاسد: أن ذلك<sup>(١)</sup> كلام خلقه الله في الشجرة، وهذا كلام خلقه فرعون!! فحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالقاً غير الله. وسيأتي الكلام على مسألة أفعال العباد، إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ﴾ [الحاقة: ٤٠] والتكوير: [١٩]. وهذا يدل على أن الرسول أحدثه، إما جبريل أو محمد ﷺ.

قيل: ذكر الرسول معرّف أنه مبلّغ عن مرسله، لأنه لم يقل: إنه قول

(١) في (ب): ذلك.

مَلِكٍ أَوْ نَبِيٍّ، فَعَلِمَ أَنَّهُ بَلَّغَهُ عَمَّنْ أَرْسَلَهُ بِهِ، لَا أَنَّهُ أَنْشَأَهُ مِنْ جِهَةِ نَفْسِهِ .  
 وأيضاً: فالرَّسُولُ فِي إِحْدَى الْآيَتَيْنِ جَبْرِيْلٌ، وَفِي الْأُخْرَى مُحَمَّدٌ،  
 فِإِضَافَتُهُ إِلَى كُلِّ مِنْهُمَا تُبَيِّنُ أَنَّ الْإِضَافَةَ لِلتَّبْلِيغِ، إِذْ لَوْ أَحَدْتُهُ أَحَدُهُمَا امْتَنَعَ أَنْ  
 يُخَدِّثَهُ الْآخَرَ.

وأيضاً: فقوله: رسول أمين<sup>(١)</sup>، دليل على أنه لا يزيد في الكلام الذي  
 أُرْسِلَ بِتَّبْلِيغِهِ، وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ، بَلْ هُوَ أَمِينٌ عَلَى مَا أُرْسِلَ بِهِ، يُبَلِّغُهُ عَنْ  
 مَرْسَلِهِ .

وأيضاً: فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ كَفَّرَ مِنْ جَعَلَهُ قَوْلَ الْبَشَرِ، وَمُحَمَّدٌ ﷺ بَشَرٌ، فَمَنْ  
 جَعَلَهُ قَوْلَ مُحَمَّدٍ بِمَعْنَى أَنَّهُ أَنْشَأَهُ، فَقَدْ كَفَّرَ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: إِنَّهُ قَوْلُ  
 بَشَرٍ، أَوْ جَنِيِّ، أَوْ مَلَكٍ، وَالْكَلَامُ كَلَامٌ مَنْ قَالَهُ مَبْتَدَأًا، لَا مَنْ قَالَهُ مَبْلَغًا،  
 وَمَنْ سَمِعَ قَائِلًا يَقُولُ:

قِفَا نَبِّكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ<sup>(٢)</sup>

قال: هَذَا شِعْرُ امْرِئٍ الْقَيْسِ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ سَمِعَهُ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ

(١) كذا في الأصول الأربعة، قال العلامة الشيخ أحمد شاكر ﷺ في تعليقه على هذا  
 الشرح ص ١١٢: الآية التي ذكرها الشارح: «إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ» جاءت  
 مرتين: في سورة الحاقة: ٤٠ وليس فيما بعدها الوصف بلفظ: «أَمِينٍ». .  
 والأخرى في سورة التكويد: ١٩، ثم بعدها: «ذِي قُوَّةٍ عِنْدَ ذِي الْعَرْشِ مَكِينٍ» .  
 مُطَاعٌ ثُمَّ أَمِينٌ» ٢٠، ٢١. فتعبير الشارح بقوله: وأيضاً فقوله: رسول أمين فيه  
 شيء من التساهل، لم يرد به حكاية التلاوة، وإنما أراد المعنى فقط. ولو قال:  
 وأيضاً فوصف الرسول بأنه «أَمِينٌ»... كان أدق وأجود.

(٢) وتامه:

بِسِقْطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

وهو مطلع معلقته في ديوانه ص ٨.

(٣) هو امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث بن عمرو بن حُجْر آكل المَرَار بن عمرو بن  
 معاوية بن يعرب بن ثور بن مُرْتَع بن معاوية بن كندة. وهو معدود في الطبقة  
 الأولى من شعراء الجاهليات التي اجتمع عليها أهل النقد بأنها أشعر شعراء العرب .  
 وقالوا: إنه سبق إلى أشياء ابتدعها واستحسنتها العرب، واتبعه فيها الشعراء  
 كاستيقاف صحبه، والبكاء في الديار، ورقة النسيب، وقرب المأخذ، وشبه النساء =

بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى»<sup>(١)</sup> قال: هذا كلامُ الرسولِ، وإن سَمِعَهُ يقول: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿٣﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾﴾ قال: هذا كلامُ اللَّهِ، إن كان عنده خبرٌ ذلك، وإلا قال: لا أدري مِن كلامٍ من هذا؟ ولو أنكِرَ عليه أحدٌ ذلك، لكذَّبُهُ. ولهذا من سَمِعَ من غيره نظماً ونثراً، يقول له: هذا كلامٌ من؟ أهذا كلامك أو كلامٌ غيرك؟

وبالجملة، فأهل السنة كُلُّهُمْ، من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن القرآن كلامُ الله غَيْرُ مخلوق، ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معنى واحد قائم بالذات، أو أنه حروفٌ وأصوات تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلماً، أو أنه لم يزل متكلماً إذا شاء، ومتى شاء وكيف شاء وأن نوع الكلام قديم<sup>(٢)</sup>؟

اتفاق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله غير مخلوق

وقد يُطَلَّقُ بَعْضُ الْمُعْتَزِلَةِ عَلَى الْقُرْآنِ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَمُرَادُهُمْ أَنَّهُ غَيْرُ مَخْتَلَقٍ مَفْتَرِي مَكْذُوبٍ، بَلْ هُوَ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى مُتَّفِقٌ بِاتِّفَاقِ الْمُسْلِمِينَ.

= بالظباء والبيض، وشبه الخيل بقيد الأوابد، وغيرها، وأجاد في التشبيه، وفصل بين النسب وبين المعنى. قتل سنة ٥٤٥ م. راجع أخباره في «الأغاني» ٧٧/٩.

(١) أخرجه البخاري (١) و(٥٤) و(٢٥٢٩) و(٣٨٩٨) و(٥٠٧٠) و(٦٦٨٩) و(٦٩٥٣)، وأخرجه مسلم (١٩٠٧)، وأبو داود (٢٢٠١)، والترمذي (١٦٤٧)، وابن ماجه (٢٤٢٧)، والنسائي ٥٨/١ - ٦٠ - ١٥٨/٦ - ١٥٩ - ١٣/٧، ومالك في «الموطأ» ص ٤٠١ برواية محمد بن الحسن، وأحمد ٢٥/١ و٤٣، والطيالسي ص ٩، وأبو نعيم في «الحلية» ٤٢/٨، وفي «أخبار أصبهان» ١١٥/٢ و٢٢٢، وابن منده في «الإيمان» (١٧) و(٢٠١)، والبيهقي (١). واتفق المسلمون على عظم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده وصحته، قال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطلاب على تصحيح النية.

(٢) لا يلتفت إلى تنازع المتأخرين، وإنما الحق فيما اجتمع عليه سلف الأمة وهو ما أشار إليه الشارح بقوله: «لم يزل متكلماً إذا شاء...» فاستمسك بغير هذا القول واستقم عليه، وحذار مما أحدثه المتأخرون.

والنزاع بين أهل القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خَلَقَهُ اللهُ، أو هو<sup>(١)</sup> كلامه الذي تكلم به وقام بذاته؟ وأهل السنة إنما سئلوا عن هذا، وإلا فكونه مكذوباً مفترى مما لا يُنازع مسلم في بطلانه. ولا شك أن مشايخ المعتزلة وغيرهم من أهل البدع، معترفون بأن اعتقادهم في التوحيد والصفات والقدر لم يتلقوه لا عن كتاب ولا سنة، ولا عن أئمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وإنما يزعمون أن العقل<sup>(٢)</sup> دلهم عليه، وإنما يزعمون أنهم تلقوا من الأئمة الشرائع.

ولو ترك الناس على فطرتهم السليمة وعقولهم المستقيمة، لم يكن بينهم نزاع، ولكن ألقى الشيطان إلى بعض الناس أغلوطة<sup>(٣)</sup> من أغاليطه، ففرق بها بينهم: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ ائْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ﴾ [البقرة: ١٧٦].

والذي يدل عليه كلام الطحاوي رحمته الله: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء كيف شاء، وأن نوع كلامه قديم، وكذلك ظاهر كلام الإمام أبي حنيفة رحمته الله في «الفقه الأكبر» فإنه قال: والقرآن [كلام الله] في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي صلى الله عليه وسلم منزل، ولفظنا بالقرآن مخلوق [وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة]، والقرآن غير مخلوق، وما ذكره الله في القرآن [حكاية] عن موسى وغيره [من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام]، وعن فرعون وإبليس، فإن ذلك [كُلُّه] كلام الله إخبار عنهم، [كلام الله غير مخلوق]، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق، والقرآن كلام الله لا كلامهم، وسمِعَ موسى صلى الله عليه وسلم كلام الله تعالى: فلما كلم موسى، كلمه بكلامه الذي هو من صفاته لم يزل<sup>(٤)</sup>، وصفاته كلها

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): عقلهم.

(٣) الأغلوطة: أفعولة، من الغلط، كالأحدثة والأعجوبة.

(٤) في «الفقه الأكبر» ص ٤٨. الذي هو له صفة في الأزل.

خِلَافَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، يَغْلَمُ لَا كَعَلِمِنَا، وَيَقْدِرُ لَا كَقَدْرَتِنَا، وَيَرَى لَا كَرُؤَيْتِنَا، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِنَا. انتهى<sup>(١)</sup>.

فَقَوْلُهُ: وَلَمَّا كَلَّمَ مُوسَى، كَلَّمَهُ بِكَلَامِهِ الَّذِي هُوَ لَهُ مِنْ صِفَاتِهِ. يُغْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ حِينَ جَاءَ كَلَّمَهُ، لَا أَنَّهُ لَمْ يَزَلْ وَلَا يَزَالُ أَرْبَابًا وَأَبْدَاءً يَقُولُ: يَا مُوسَى، كَمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَفُهِمَ مِنْهُ الرَّدُّ عَلَى مَنْ يَقُولُ مِنْ أَصْحَابِهِ: إِنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٌ قَائِمٌ بِالنَّفْسِ لَا يُتَّصَرُّ أَنْ يُسْمَعَ، وَإِنَّمَا يَخْلُقُ اللَّهُ الصَّوْتُ فِي الْهَوَاءِ، كَمَا قَالَ أَبُو مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيُّ وَغَيْرُهُ.

وَقَوْلُهُ: الَّذِي هُوَ مِنْ صِفَاتِهِ لَمْ يَزَلْ رَدًّا عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ حَدَثٌ لَهُ وَضْفُ الْكَلَامِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ مَتَكَلِّمًا.

وَبِالْجُمْلَةِ: فَكُلُّ مَا تَخْتَجُّ بِهِ الْمَعْتَزَلَةُ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ كَلَامٌ مَتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهِ وَقَدْرَتِهِ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ إِذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ يَتَكَلَّمُ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ، فَهُوَ حَقٌّ يَجِبُ قَبُولُهُ، وَمَا يَقُولُ بِهِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ قَائِمٌ بِذَاتِهِ، وَإِنَّ صِفَةَ لَهُ، وَالصِّفَةُ لَا تَقُومُ إِلَّا بِالْمَوْصُوفِ، فَهُوَ حَقٌّ يَجِبُ قَبُولُهُ وَالْقَوْلُ بِهِ، فَيَجِبُ الْأَخْذُ بِمَا فِي قَوْلِ كُلِّ مِنَ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الصَّوَابِ، وَالْعُدُولُ عَمَّا يَرُدُّهُ الشَّرْعُ وَالْعَقْلُ مِنْ قَوْلِ كُلِّ مِنْهُمَا<sup>(٢)</sup>.

فَإِذَا قَالُوا لَنَا: فَهَذَا يَلْزِمُ أَنْ تَكُونَ الْحَوَادِثُ قَامَتْ بِهِ، قُلْنَا: هَذَا الْقَوْلُ مُجْمَلٌ، وَمَنْ أَنْكَرَ قَبْلَكُمْ قِيَامَ الْحَوَادِثِ بِهَذَا الْمَعْنَى بِهِ تَعَالَى مِنَ الْأُئِمَّةِ؟ وَنُصُوصُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةُ تَتَضَمَّنُ ذَلِكَ، وَنُصُوصُ الْأُئِمَّةِ أَيْضًا مَعَ صَرِيحِ الْعَقْلِ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ الرِّسَالَ الَّذِينَ خَاطَبُوا النَّاسَ، وَأَخْبَرُوهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَالَ وَنَادَى

(١) «شرح الفقه الأكبر» ص ٥٠، وما بين حاصرتين منه.

(٢) من قوله: «ولما كلم موسى...» إلى هنا نقله الشيخ علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٨، مصدرًا بقوله: قال شارح عقيدة الطحاوي.

وناجى ويقول، لم يُفهِمُوهُمُ أن هذه مخلوقات منفصلة عنه، بل الذي<sup>(١)</sup> أفهموهم إياه: أن الله نفسه هو الذي تكلم، والكلام قائم به لا بغيره، وأنه هو الذي تكلم به وقاله، كما قالت عائشة رضي الله عنها في حديث الإفك: «ولسأني في نفسي كأن أحقر من أن يتكلم الله في بؤخي يتلى»<sup>(٢)</sup>. ولو كان المراد من ذلك كله خلاف مفهومه، لوجب بيانه، إذ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز.

ولا يُعرف في لغة ولا عقل قائل متكلم لا يقوم به القول والكلام وإنما قام الكلام بغيره، وإن زعموا أنهم قرؤوا من ذلك حذراً من التشبيه، فلا يثبتوا صفة غيره، فإنهم إذا قالوا: يعلم لا يعلمنا، قلنا: ويتكلم لا كتكلمنا، وكذلك سائر الصفات.

وهل يُعقل قادر لا تقوم به القدرة، أو حي لا تقوم به الحياة؟! وقد قال ﷺ: «أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر»<sup>(٣)</sup>، فهل يقول عاقل: إنه ﷺ عاذ بمخلوق! بل هذا كقوله: «أعوذ برضاك من سخطك، وأعوذ بمعافاتك من عقوبتك»<sup>(٤)</sup>، وكقوله: «أعوذ بعرّة الله وقدرته من شر ما أجد وأحاذر»<sup>(٥)</sup>. وكقوله: «وأعوذ بعظميتك أن نُغتال من

(١) في (ب): والذين.

(٢) قطعة من حديث الإفك المطول، أخرجه البخاري (٣٦٦١) و(٤١٤١) و(٤٧٥٠) في تفسير سورة النور: باب قوله تعالى: ﴿إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم﴾، ومسلم (٢٧٧٠) في التوبة: باب في حديث الإفك، وقبول توبة القاذف، وأحمد ١٩٧/٦ من حديث عائشة. وروى هذه القطعة منه أبو داود (٤٧٣٥).

(٣) أخرجه أحمد ٤١٩/٣، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٦٤٢) من حديث عبد الرحمن بن خنيش رضي الله عنه، وتماهه: «من شر ما خلق وذراً وبرا، ومن شر ما ينزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر ما ذرأ في الأرض، ومن شر ما يخرج منها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقاً يطرق بخير يا رحمن» وإسناده صحيح.

(٤) أخرجه مسلم (٤٨٦)، وأبو داود (٨٧٩)، والترمذي (٣٤٩١)، ومالك ٢١٤/١، وابن ماجه (٣٨٤١)، وقد تقدم تخريجه في الصفحة ١٩٢ تعليق رقم (٢).

(٥) أخرجه مسلم، وقد تقدم تخريجه ص ١٠٠ تعليق رقم (١).

تَحْتِنَا»<sup>(١)</sup>. كُلُّ هَذِهِ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى. وَهَذِهِ الْمَعَانِي مَبْسُوطَةٌ فِي مَوَاضِعِهَا، وَإِنَّمَا أُشِيرُ إِلَيْهَا هُنَا بِإِشَارَةٍ.

وَكَثِيرٌ مِنْ مَتَأَخَّرِي الْحَنْفِيَّةِ عَلَى أَنَّهُ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَالتَّعَدُّدُ وَالتَّكْثِيرُ وَالتَّجْزِي وَالتَّبَعُّضُ فِي الْحَاصِلِ<sup>(٢)</sup> فِي الدَّلَالَاتِ،، لَا فِي الْمَدْلُولِ، وَهَذِهِ الْعِبَارَاتُ مَخْلُوقَةٌ، وَسُمِّيَتْ: «كَلَامَ اللَّهِ» لِذَلَالَتِهَا عَلَيْهِ، وَتَأْذِيهِ بِهَا، فَإِنْ عُبِّرَ بِالْعَرَبِيَّةِ، فَهُوَ قُرْآنٌ، وَإِنْ عُبِّرَ بِالْعِبْرِيَّةِ، فَهُوَ تَوْرَةٌ، فَاخْتَلَفَتِ الْعِبَارَاتُ لَا الْكَلَامَ، قَالُوا: وَتُسَمَّى هَذِهِ الْعِبَارَاتُ كَلَامَ اللَّهِ مَجَازًا.

وَهَذَا كَلَامٌ فَاسِدٌ، فَإِنَّ لَازِمَهُ أَنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾ [الإسراء: ٣٢]، هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣]. وَمَعْنَى آيَةِ الْكُرْسِيِّ هُوَ مَعْنَى آيَةِ الدِّينِ! وَمَعْنَى سُورَةِ الْإِخْلَاصِ هُوَ مَعْنَى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ وَكَلِمَا تَأْمَلُ الْإِنْسَانُ هَذَا الْقَوْلَ، تَبَيَّنَ لَهُ فَسَادُهُ، وَعَلِمَ أَنَّهُ مُخَالِفٌ لِكَلَامِ السَّلَفِ<sup>(٣)</sup>.

٧٨ وَالْحَقُّ أَنَّ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَالْقُرْآنَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ حَقِيقَةً، وَكَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَتَنَاهَى، فَإِنَّهُ لَمْ يَزَلْ يَتَكَلَّمُ بِمَا شَاءَ إِذَا شَاءَ كَيْفَ شَاءَ، وَلَا يَزَالُ كَذَلِكَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ نَفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفَذَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]. وَلَوْ كَانَ مَا فِي الْمَصْحَفِ عِبَارَةً مِنْ كَلَامِ اللَّهِ، وَلَيْسَ هُوَ كَلَامَ اللَّهِ، لَمَا حَرَّمَ عَلَى الْجُنُبِ وَالْمُخَدِّثِ مَسَّهُ، وَلَوْ كَانَ مَا يَقْرَأُهُ الْقَارِئُ لَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، لَمَا حَرَّمَ عَلَى الْجُنُبِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ.

(١) صحيح، وقد تقدم تخريجه ص ١٠١ تعليق رقم (٢).

(٢) كذا في الأصول الأربعة، وفي مطبوعة مكة: «والتبعض حاصل».

(٣) من قوله: وقد قال ﷺ: أعوذ بكلمات الله التامات... إلى هنا، نقله علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٨ - ٤٩.

كلام الله  
محفوظ في  
الصدر،  
مقروء  
بالألسنة،  
مكتوب في  
المصاحف

بل كلام الله محفوظ في الصدر، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف، كما قاله أبو حنيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «الفتح الأكبر»<sup>(١)</sup>. وهو في هذه المواضع كلها حقيقة، وإذا قيل: المكتوب في المصحف كلام الله، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه خطأ فلان وكتابته، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: فيه مِدادٌ قد كُتِبَ به، فهم منه معنى صحيح حقيقي، وإذا قيل: المِدادُ في المصحف، كانت الظرفية فيه غير الظرفية المفهومة من قول القائل: فيه السماوات والأرض، وفيه محمد وعيسى، ونحو ذلك. وهذان المعنيان مغايران لمعنى قول القائل فيه خطأ فلان الكاتب، وهذه المعاني الثلاثة مغايرة لمعنى قول القائل: فيه كلام الله. ومن لم يتنبه للفروق بين هذه المعاني، ضلَّ، ولم يهتد للصواب.

وكذلك الفرق بين القراءة التي هي فعل القارئ، والمقروء الذي هو قول الباري، مَنْ لَمْ يَهْتَدِ لَهُ، فهو ضالٌّ أيضاً، ولو أن إنساناً وجدَ في ورقة مكتوباً:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ<sup>(٢)</sup>

من خط كاتب معروف، لقال<sup>(٣)</sup>: هذا من كلام لبيد حقيقة، وهذا خطأ

(١) ص ٤٠ شرح علي القاري.

(٢) صدر بيت للبيد وتامه:

وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ

وهو من قصيدة يرثي بها النعمان بن المنذر ملك الحيرة مطلعها:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْخَبَ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ

انظر ديوانه ص ٢٥٤. وهو من شواهد كتب النحو على أن خلا إذا تقدمها «ما»

المصدرية وجب نصب المستثنى بها.

انظر «الهمع» ١٥/١، ٣٣٣، و«الصبيان على الأشموني» ٢٨/١ و١٦٤/٢،

و«أوضح المسالك» ٧٤/٢، و«الشواهد الكبرى» للعيني ١/٥ و١٣٤/٣. وأخرج

البخاري في «صحيحه» (٣٨٤١)، ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة قال: قال

رسول الله ﷺ: «أصدق كلمة قالها شاعر، كلمة لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

(٣) في (أ) و(ج): ولقال، بزيادة واو.

فلان حقيقة، وهذا كل شيء حقيقة، وهذا حبر حقيقة، ولا تَشْتَبِه هذه الحقيقة بالأخرى.

والقرآن في الأصل: مصدر، فتارة يُذَكَّرُ، ويُرَادُ به القراءة، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْءَانَ الْفَجْرِ كَانَتْ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]. وقال ﷺ: ﴿زَيَّنُوا الْقُرْءَانَ بِأَصْوَاتِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>. وتارة يُذَكَّرُ ويُرَادُ به المقروء، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْءَانَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْءَانُ فَاسْتَمِعُوا لَهُمْ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]. وقال ﷺ: «إِنَّ هَذَا الْقُرْءَانَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (١٤٦٨) في الصلاة: باب استحباب الترتيل في القراءة، والنسائي (١٧٩/٢ - ١٨٠) في الافتتاح: باب تزيين القرآن بالصوت، والدارمي (٤٧٤/٢) وأحمد (٢٨٣/٤ و ٢٨٥ و ٢٩٦ و ٣٠٤)، وابن ماجه (١٣٤٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢٦١/٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٧/٥) من حديث البراء بن عازب، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٦٦٠) والحاكم (٥٧٥/١) ووافقه الذهبي، وفي الباب عن عائشة عند أبي نعيم في «الحلية» (١٣٩/٧)، وعن أبي هريرة عند ابن حبان (٦٦١)، وعن ابن عباس عند الطبراني في «الكبير» (١١١١٣)، وعن ابن مسعود عند ابن سعد (٩٠/٦)، وأخرجه الحاكم (٥٧٥/١) أيضاً من حديث البراء بلفظ: «زينوا القرآن بأصواتكم، فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسناً» وسنده حسن.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٠١/١)، والشافعي في «الرسالة» (٢٧٣)، والبخاري (٢٤١٩) و(٤٩٩٢) و(٥٠٤١) و(٢٩٣٦)، و(٧٥٥٠)، ومسلم (٨١٨)، وأبو داود (١٤٧٥)، والترمذي (٢٩٤٤)، والنسائي (١٥٠/٢، ١٥١)، وأحمد (٢٤/١، ٤٠)، ٤٣، والطيالسي ص ٩، والطبري (١٥)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٧/٤)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٢٦) من حديث عمر بن الخطاب، وفي الباب عن عمرو بن العاص عند أحمد (٢٠٤/٤ و ٢٠٥)، وعن أم أيوب عنده أيضاً (٤٣٣/٦ و ٤٦٣)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٣/٤)، وعن معاذ عند الطبراني (٢٠/٣١٢)، وعن أبي عبد الله عند مسلم (٨٢٠)، وأحمد (١٢٧/٥)، وأبي داود (١٤٧٧) و(١٤٧٨)، والنسائي (١٥٣/٢ - ١٥٤)، والطبري (٣٠)، والبغوي (١٢٢٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٩/٤ و ١٩١)، وعن حذيفة عند أحمد (٣٨٥/٥ و ٣٩١ و ٤٠٠ و ٤٠٥ و ٤٠٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» (١٨٢/٤ - ١٨٣)، والطبراني (٣٠١٨)، والبخاري (٢٣١٠)، وعن أبي بكره عند البزار (٢٣١١)، =

إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على كُـلِّ من المعنيين المذكورين،  
فالحقائق لها وجود عيني، وذهني، ولفظي، ورسمي، ولكن الأعيان تُـعَلَّمُ،  
ثم تُـذَكَّرُ، ثم تُـكْتَبُ، فكتابتها في المصحف هي المرتبة الرابعة.

وأما الكلام، فإنه ليس بينه وبين المصحف واسطة، بل هو الذي  
يُـكْتَبُ بلا واسطة ذهن ولا لسان، والفرق بين كونه في زُبُرِ الأولين، وبين  
كونه في رَقِّ منشور<sup>(١)</sup>، أو في كتاب مكنون: واضح.

فقوله عن القرآن: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦]، أي:  
ذِكْرُهُ وَوَضْفُهُ وَالإِخْبَارُ عَنْهُ، كما أن محمداً مكتوبٌ عندهم، إذ القرآن  
أنزله الله على محمد، لم يُنزلْهُ على غيره أصلاً، ولهذا قال: «في الزُّبُرِ» ولم  
يَقُلْ: في الصحف، ولا في الرِّقِّ، لأن «الزُّبُرِ» جمع «زُبور» و«الزُّبُرِ» هو:  
الكتابة والجمع، فقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] أي:  
مزبور الأولين، ففي نفس اللفظ واشتقاقه ما يُبَيِّنُ المعنى المراد، ويُبَيِّنُ كمالَ  
بيان القرآن وخلوصه من اللبس، وهذا مثلُ قوله: ﴿الَّذِي يَحْدُوثُهُ مَكْتُوبًا  
عِنْدَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، أي: ذكره، بخلاف قوله: ﴿فِي رَقِّ مَنشُورٍ﴾ [الطور: ٣]  
أو ﴿لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ [البروج: ٢٢] أو ﴿كِتَابٍ مَكْنُونٍ﴾ [الواقعة: ٧٨]  
لأن العامل في الظرف إما أن يكون من الأفعال العامة، مثل الكون  
والاستقرار والحصول ونحو ذلك، أو يُقَدَّرُ: مكتوب في كتاب، أو في  
رَقِّ.

والكتاب: تارة يُذَكَّرُ وَيُرَادُ به محلُّ الكتابة، وتارة يُذَكَّرُ وَيُرَادُ به الكلام

= والطحاوي ١٩١/٤ وفي سنده علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف، وعن أبي  
هريرة عند أحمد ٣٠٠/٢ و٣٣٢ و٤٤٠، البزار (٢٣١٣)، والطحاوي ١٨٣/٤،  
وصححه ابن حبان (٧٤)، وعن ابن مسعود عند البزار (٢٣١٢)، والطحاوي ١٨٤/٤،  
والطبراني (١٠٠٩٠) و(١٠٢٧٣) وصححه ابن حبان (٧٥).

(١) زاد في (ب) و(ج) و(د): أو لوح محفوظ، وقد ذكرت هذه الزيادة في (أ)، لكن  
أثبت فوق «أو» كلمة «لا» وفوق «محفوظ» كلمة «إلى» وهذا يعني في اصطلاحهم  
ترميجه، فإنه ليس من كلام المصنف.

المكتوب، وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ كِتَابَةِ الْكَلَامِ فِي الْكِتَابِ، وَكِتَابَةِ<sup>(١)</sup> الْأَعْيَانِ  
الموجودة في الخارج فيه، فَإِنَّ تِلْكَ إِنَّمَا يُكْتَبُ ذِكْرُهَا، وَكَلِمًا تَدَبَّرَ الْإِنْسَانُ  
هَذَا الْمَعْنَى، وَضَحَّ لَهُ الْفَرْقُ.

وحقيقة كلام الله تعالى الخارجية: هي ما يُسْمَعُ منه، أو مِن المبلِّغِ  
عنه، فإذا سَمِعَهُ السَّامِعُ، عَلِمَهُ وَحَفِظَهُ، فَكَلَامُ اللَّهِ مَسْمُوعٌ لَهُ مَعْلُومٌ  
محفوظ، فإذا قاله السامع، فهو مقروء له متلو، فإن كَتَبَهُ، فهو مكتوب له  
مرسوم، وهو حقيقة في هذه الوجوه كُلُّهَا لا يَصِحُّ نَفْيُهُ، والمجازُ يَصِحُّ  
نَفْيُهُ، فلا يجوزُ أَنْ يُقَالَ: ليس في المصحف كَلَامُ اللَّهِ، ولا: ما قرأ  
القارئ كلام الله، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ  
حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]. وهو لا يَسْمَعُ كَلَامَ اللَّهِ مِنَ اللَّهِ، وإنما  
يَسْمَعُهُ مِنْ مَبْلُغِهِ عَنِ اللَّهِ، والآية تُدَلُّ على فساد قول مَنْ قال: إن المسموعَ  
عِبَارَةٌ عَنِ كَلَامِ اللَّهِ، وليس هو كَلَامُ اللَّهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ  
اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، ولم يَقُلْ حَتَّى يَسْمَعَ مَا هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ كَلَامِ اللَّهِ، والأصلُ  
الحقيقية. ومن قال: إن المكتوبَ في المصاحف عِبَارَةٌ عَنِ كَلَامِ اللَّهِ، أو  
حِكَايَةُ كَلَامِ اللَّهِ، وليس فيها كَلَامُ اللَّهِ. فقد خَالَفَ الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ، وَسَلَفَ  
الْأُمَّةَ، وكفى بذلك ضلالاً.

وكلام<sup>(٢)</sup> الطحاوي رحمته الله يَرُدُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ: إنه معنى واحد لا يُتَصَوَّرُ  
سَمَاعُهُ مِنْهُ، وَأَنَّ الْمَسْمُوعَ الْمَنْزُولَ الْمَقْرُوءَ الْمَكْتُوبَ لَيْسَ كَلَامَ اللَّهِ، وَإِنَّمَا هُوَ  
عِبَارَةٌ عَنْهُ، فَإِنَّ الطَّحَاوِيَّ رحمته الله يَقُولُ: كَلَامُ اللَّهِ مِنْهُ بَدَأَ. وكذلك قال غيره من  
السلف، ويقولون: منه بدأ، وإليه يعود، وإنما قالوا: منه بدأ، لأن الجهمية  
من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون: إنه خَلَقَ الْكَلَامَ فِي مَحَلٍّ، فبدأ الكلام  
مِنَ ذَلِكَ الْمَحَلِّ، فقال السلف: «منه بدأ» أي: هو المتكلم به، فمنه بدأ، لا

(١) في (ب): وكتاب

(٢) من هنا إلى قوله: في عدة آثار، نقله علي القاري في «شرح الفقه الأكبر» ص ٤٩،  
وصرح بنسبته للشارح.

مِنْ بَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. ﴿وَلَكِنَّ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي﴾ [السجدة: ١٣]. ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢]. ومعنى قولهم: وإليه يعود: أنه يُرْفَعُ مِنَ الصُّدُورِ وَالْمَصَاحِفِ، فَلَا يَبْقَى فِي الصُّدُورِ مِنْهُ آيَةٌ، وَلَا فِي الْمَصَاحِفِ، كَمَا جَاءَ ذَلِكَ فِي عِدَّةِ آثَارٍ<sup>(١)</sup>.

عجز العقل  
عن إدراك  
كيفية تكلمه  
سبحانه بالقرآن

وقوله: «بلا كيفية» أي: لا تُعْرَفُ كَيْفِيَّةُ تَكْلِمِهِ بِهِ قَوْلًا لَيْسَ بِالْمَجَازِ، وَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ «وَحْيًا» أَي: أَنْزَلَهُ إِلَيْهِ عَلَى لِسَانِ الْمَلَكِ، فَسَمِعَهُ الْمَلَكُ جَبْرِيْلَ مِنَ اللَّهِ، وَسَمِعَهُ الرَّسُولُ مُحَمَّدٌ ﷺ مِنَ الْمَلَكِ، وَقَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَرَأْنَا مَا فَرَقْتَهُ لِنَقْرَأُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مَكِّ وَنَزَّلْنَاهُ نَزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ﴾ [الأنعام: ١٩٣] عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٣ - ١٩٥]. وَفِي ذَلِكَ إِثْبَاتُ صِفَةِ الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى.

وقد أُورِدَ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ إِنْزَالَ الْقُرْآنِ نَظِيرُ إِنْزَالِ الْمَطَرِ، وَإِنْزَالِ الْحَدِيدِ، وَإِنْزَالِ ثَمَانِيَةِ أَزْوَاجٍ مِنَ الْأَنْعَامِ.

والجواب: أَنَّ إِنْزَالَ الْقُرْآنِ فِيهِ مَذْكُورٌ أَنَّهُ إِنْزَالٌ مِنَ اللَّهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿حَمَّ﴾ ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ [غافر: ١ - ٢]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ﴾ [الزمر: ١]. وَقَالَ

(١) أخرج ابن ماجه (٤٠٤٩) من طريق أبي معاوية عن أبي مالك الأشجعي عن ربي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان، قال: قال رسول الله ﷺ: «يُدْرُسُ الْإِسْلَامَ كَمَا يَدْرُسُ وَشْيُ الثَّوْبِ حَتَّى لَا يُدْرَى مَا صِيَامٌ وَلَا صَلَاةٌ وَلَا نَسْكٌ وَلَا صَدَقَةٌ، وَلَيْسَرَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌّ فِي لَيْلَةٍ، فَلَا يَبْقَى فِي الْأَرْضِ مِنْهُ آيَةٌ، وَتَبْقَى طَوَائِفٌ مِنَ النَّاسِ: الشَّيْخُ الْكَبِيرُ وَالْعَجُوزُ يَقُولُونَ: أَدْرَكْنَا آبَاءَنَا عَلَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَنَحْنُ نَقُولُهَا...»

قال البوصيري في «مصباح الزجاجية» ورقة ٢٥٤: إسناده صحيح ورجاله ثقات، رواه مُسَدَّدٌ فِي مَسْنَدِهِ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ بِإِسْنَادِهِ وَمَتْنُهُ، وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي «المستدرک» ٤/٤٧٣ من طريق أبي كريب، عن أبي معاوية، به. وقال: صحيح على شرط مسلم. قلت: ووافقه الذهبي، وهو كما قالوا.

تعالى؛ ﴿تَنْزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾﴾ [فصلت: ٢]. وقال تعالى: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنَ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [حم السجدة: ٤٢]. وقال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبْرَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ ﴿٣﴾﴾ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴿٥﴾﴾ [الدخان: ٣ - ٥]. وقال تعالى: ﴿فَأَتَوْا بِكِتَابٍ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَا أَنِيعُهُ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [القصص: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنَتْهُمْ أَكْتَبَ يَلْمُونَ أَنَّهُ مَزَلٌّ مِّنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١١٤]. وقال تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ﴾ [النحل: ١٠٢].

وإنزال المطر مقيد بأنه مُنْزَلٌ من السماء، قال تعالى: ﴿أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [الرعد: ١٧]. والسماء: العلو، وقد جاء في مكان آخر: أنه منزل من المُنْزِنِ، والمزن: السحاب، وفي مكان آخر: أنه منزل من المُنْغَصِرَاتِ، وإنزال الحديد والأنعام مُطْلَقٌ، فكيف يشتبه هذا الإنزال بهذا الإنزال، وهذا الإنزال بهذا الإنزال<sup>(١)</sup>؟! فالحديد إنما يكون من المعادن التي في الجبال، وهي عالية على الأرض، وقد قيل: إنه كلما كان معدنه أعلى كان حديدُه أجودَ، والأنعام تُخْلَقُ بالتوالدِ المستلزم إنزال الذكورِ الماء من أصلابها إلى أرحام الإناث، ولهذا يقال: أنزل ولم يُنزل، ثم الأجنة تنزل من بطون الأمهات إلى وجه الأرض، ومن المعلوم أن الأنعام تَعْلُو فحولها إناثها عند الوَطءِ، وَيَنْزَلُ ماء الفحلِ مِنْ عُلُوِّ إِلَى رَجِمِ الأُنثَى، وتلقي ولدها عند الولادة مِنْ عُلُوِّ إِلَى سُفْلٍ، وعلى هذا فَيُحْتَمَلُ قوله: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ﴾ [الزمر: ٦]. وجهين: أحدهما: أن تكون «مين» لبيان الجنس. الثاني: أن تكون «مين» لابتداء الغاية، وهذان الوجهان<sup>(٢)</sup> يُحْتَمَلَانِ في قوله: ٨١ ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا﴾<sup>(٣)</sup> [الشورى: ١١].

(١) جملة «وهذا الإنزال بهذا الإنزال» لم ترد في (ب).

(٢) تحرفت في (أ) إلى: الجوهان.

(٣) في «زاد المسير» ٧/ ٢٧٥: ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ أي: من مثل خلقكم ﴿أزواجاً﴾ نساء. وقال ابن كثير ٧/ ١٨٢. ﴿جعل لكم من أنفسكم أزواجاً﴾ أي: =

وقوله: «وَصَدَّقَهُ الْمُؤْمِنُونَ عَلَى ذَلِكَ حَقًّا» الإشارةُ إلى ما ذَكَرَهُ من التكلّم به على الوجهِ المذكورِ وإنزاله، أي: هُذا قول الصحابةِ والتابعين لهم بإحسان، وهم السلفُ الصالح، وأن هذا حَقٌّ وصدق.

وقوله: «وَأَيُّقُنُوا أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى بِالْحَقِيقَةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ كَكَلَامِ الْبَرِيَّةِ» زِدُهُ على المعتزلة وغيرهم بهذا القولِ ظاهر، وفي قوله: بِالْحَقِيقَةِ، رَدُّ على مَنْ قال: إنه معنى واحدٌ قام<sup>(١)</sup> بذاتِ الله لم يُسْمَعْ منه، وإنّما هو الكلامُ النفساني، لأنه لا يُقال لمن قام به الكلامُ النفساني ولم يَتَكَلَّمْ به: إن هذا كَلَامٌ حَقِيقَةٌ، وإلا لَلَزِمَ أن يكونَ الأخرسُ متكلماً، ولَزِمَ ألا يكونَ الذي في المصحف عند الإطلاقِ هو القرآن ولا كلامُ الله، ولكن عبارة عنه ليست هي كَلَامَ اللَّهِ، كما لو أشارَ أخرسٌ إلى شخصٍ بإشارةٍ فهِمَ بها مقصوده، فكتَبَ ذلك الشَّخْصُ عبارته عن المعنى الذي أوحاه إليه ذلك الأخرسُ، فالمكتوبُ: هو عبارة ذلك الشخص عن ذلك المعنى، وهذا المثلُ مطابقٌ غاية المطابقة لما يَقُولُونَهُ، وإن كان الله تعالى لا يُسَمِّيهِ أَحَدٌ «أخرس»، لكن عندهم أن المَلَكَ فهِمَ منه معنى قائماً بنفسه، لم يَسْمَعْ منه حرفاً ولا صوتاً، بل فهِمَ<sup>(٢)</sup> معنى مجرداً ثم عَبَّرَ عنه، فَهُوَ الذي أَحَدَثَ نَظْمَ القرآن وتأليفه العربي، أو أن الله خَلَقَ في بعض الأجسام كالهواء الذي هو دُونَ المَلَكِ هذه العبارة.

الرد على من يقول بالكلام النفسي

ويقال لمن قال: إِنَّهُ معنى واحد: هل سَمِعَ موسى ﷺ جَمِيعَ المعنى أو بعضه؟ فإن قال: سَمِعَهُ كُلَّهُ، فقد زَعَمَ أنه سَمِعَ جَمِيعَ كلامِ الله! وفسادُ هذا ظاهر، وإن قال: بَعْضُهُ، فقد قال: يَتَبَعُّضُ، وكذلك كُلُّ مَنْ كَلَّمَهُ اللهُ، أو أنزَلَ إليه شيئاً من كلامه.

= من جنسكم وشكلكم منة عليكم وتفضلاً، جعل من جنسكم ذكراً وأنثى. وقال الألويسي ١٧/١٥: ﴿وجعل﴾ أي: خلق ﴿من أنفسكم﴾ من جنسكم ﴿أزواجاً﴾ نساء.

(١) في (ب): قائم.

(٢) في (ب): فهم منه.

ولما قال تعالى للملائكة: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].  
 ولما قال لهم: ﴿أَسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ [البقرة: ٣٤]. وأمثال ذلك: هل هذا  
 جَمِيعُ كَلَامِهِ أو بَعْضُهُ؟ فإن قال: إنَّه جَمِيعُهُ، فهذا مكابرة، وإن قال:  
 بَعْضُهُ، فقد اعْتَرَفَ بتعدُّده.

مذاهب الناس  
 في مسمى  
 الكلام والقول

وللناس في مسمى الكلام والقول عند الإطلاق: أربعة أقوال:  
 أحدها: أنه يتناول اللفظ والمعنى جميعاً، كما يتناول لفظ الإنسان  
 للروح والبدن معاً، وهذا قول السلف.

الثاني: أنه اسم للفظ فقط، والمعنى ليس جزءاً مسماه، بل هو مدلول  
 مسماه، وهذا قول جماعة من المعتزلة وغيرهم.

الثالث: أنه اسم «للمعنى» فقط، وإطلاقه على اللفظ مجاز، لأنه دالٌّ  
 عليه، وهذا قول ابن كلاب ومن أتبعه.

الرابع: أنه مُشْتَرَكٌ بَيْنَ اللفظِ والمعنى، وهذا قول بعض المتأخرين من  
 الكَلَّابِيَّةِ. ٨٢

ولههم قول ثالث: يُروى عن أبي الحسن، أنه مجازٌ في كلام الله،  
 حقيقةً في كلام الآدميين، لأن حروف الآدميين تقوم بهم، فلا يكون الكلام  
 قائماً بغير المتكلم، بخلاف كلام الله، فإنه لا يقوم عنده بالله، فيمتنع أن  
 يكون كلامه، وهذا مبسوطاً في موضعه، وأما من قال إنَّه معنى واحداً،  
 واستدلَّ عليه بقول الأخطل:

إِنَّ الْكَلَامَ لَفِي الْفُؤَادِ وَإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ عَلَى الْفُؤَادِ دَلِيلًا<sup>(١)</sup>

فاستدلَّ فاسد. ولو استدلَّ مستدلٌّ بحديث في «الصحاحين» لقالوا:  
 هذا خبرٌ واحدٌ! ويكون مما اتفق العلماء على تصديقه، وتلقَّيه بالقبول والعمل

(١) البيت ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وهو يُذكر في كتب المتكلمين مع بيت  
 قبله، هو:

لا يُعْجِبُنْكَ مِنْ خَطِيبٍ خُطْبَةٌ حَتَّى يَكُونَ مَعَ الْكَلَامِ أَصِيلًا

به، فكيف ولهذا البَيِّتُ قد قيل: إنه مصنوعٌ منسوبٌ إلى الأخطل، وليس هو في ديوانه؟! وقيل: إنما قال: «إن البَيَانَ لَفِي الفُؤَادِ» وهذا أقربُ إلى الصحة، وعلى تقديرِ صحته عنه، فلا يَجُوزُ الاستدلالُ به، فإنَّ النصارى قد ضَلُّوا في معنى الكلام، وَزَعَمُوا أَنَّ عيسى ﷺ نَفْسُ كَلِمَةِ اللَّهِ، وَأَتَحَدَّ اللاهوتُ بالنَّاسوتِ! أي: شيءٌ مِنَ الإلهِ بشيءٍ من الناس! أفيُسْتَدَلُّ بقولِ نصرانيٍّ قد ضَلَّ في معنى الكلامِ على معنى الكلام، ويَتْرَكُ ما يُعَلِّمُ من معنى الكلامِ في لغة العرب!

وأيضاً: فمعناه غيرُ صحيح، إذ لا زِمُهُ أن الأخرسَ يُسَمَّى متكلماً، لقيام الكلامِ بقلبه، وإن لم يَنْطِقْ به، ولم يُسَمَّعْ منه، والكلامُ على ذلك مبسوطٌ في موضعه، وإنما أُشيرُ إليه إشارةً.

وهنا معنى عجيب، وهو: أن هذا القولَ له شَبَهٌ قويٌّ بقولِ النصارى القائِلين باللاهوتِ والنَّاسوتِ! فإنهم يقولون: كلامُ اللَّهِ<sup>(١)</sup> هو المعنى القائمُ بذاتِ اللَّهِ الذي لا يُمَكِّنُ صَمَاعَهُ، وإنما النَّظْمُ المسموعُ مخلوقٌ، فإفهامُ المعنى القديمِ بالنظمِ المخلوقِ يُشْبِهُ امتزاجَ اللاهوتِ بالنَّاسوتِ الذي قَالَتْهُ النصارى في عيسى ﷺ، فأنظِرْ إلى هذا الشَّبهِ ما أعجَبَهُ!<sup>(٢)</sup>

ويزيدُ قولَ مَنْ قال: بأن الكلامَ هو المعنى القائمُ بالنفسِ قوله ﷺ: «إنَّ صَلَاتَنَا هَذِهِ لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»<sup>(٣)</sup>.

(١) لفظ الجلالة لم يرد في (ب).

(٢) انظر «الجواب الصحيح» ٣/٧٣.

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي ٣/١٤ - ١٨، والطيالسي (١١٠٥)، وأحمد ٥/٤٤٨ - ٤٤٩، والطبراني في «الكبير» ١٩/٩٤٥ و(٩٤٧) و(٩٤٨) من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله ﷺ إذ عطس رجل من القوم، فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكنني سكت، فلما صلى رسول الله ﷺ فبأبي هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه، فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هو التسبيح والتكبير، وقراءة القرآن».

وقال: «إِنَّ اللَّهَ يُخَدِّثُ مِنْ أَمْرِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِنْ مِمَّا<sup>(١)</sup> أَخَذْتَ أَنْ لَا تَكَلِّمُوا فِي الصَّلَاةِ»<sup>(٢)</sup>. وَاتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَصْلِيَّ إِذَا تَكَلَّمَ فِي الصَّلَاةِ عَامِداً لِغَيْرِ مَصْلِحَتِهَا، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وَاتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّ مَا يَقُومُ بِالْقَلْبِ مِنْ تَصَدِيقِ بَأْمُورٍ ذَنْبِيَّةٍ وَطَلَبِ، لَا يُبْطِلُ الصَّلَاةَ، وَإِنَّمَا يُبْطِلُهَا التَّكَلُّمُ بِذَلِكَ، فَعَلِمَ اتِّفَاقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِكَلَامٍ.

وأيضاً: ففي «الصحيحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي عَمَّا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ تَتَكَلَّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ»<sup>(٣)</sup>. فقد أَخْبَرَ أَنَّ اللَّهَ عَفَا عَنْ حَدِيثِ النَّفْسِ إِلَّا أَنْ تَتَكَلَّمَ، فَفَرَّقَ بَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَبَيْنَ الْكَلَامِ، وَأَخْبَرَ أَنَّهُ لَا يُؤَاخِذُ بِهِ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ، وَالْمَرَادُ: حَتَّى يَنْطِقَ بِهِ<sup>٨٣</sup> اللُّسَانُ، بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْكَلَامُ فِي اللُّغَةِ، لِأَنَّ الشَّارِعَ إِنَّمَا خَاطَبَنَا بِلُغَةِ الْعَرَبِ.

وأيضاً ففي<sup>(٤)</sup> «السنن»: أَنَّ مَعَاذَ اللَّهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى مَنَاجِرِهِمْ

(١) فِي الْأَصُولِ الْأَرْبَعَةِ: «وَإِنَّمَا»، وَالْمَثْبُوتُ هُوَ مِنَ الْبُخَارِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَإِحْدَى رَوَايَاتِ أَحْمَدَ، وَلِقَظَ الْآخَرِينَ: وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحْدَثَ.

(٢) عُلِقَ الْبُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» ٤٩٦/١٣ فِي التَّوْحِيدِ: بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: «كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ» بِصِيغَةِ الْجَزْمِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، وَأَخْرَجَهُ مُوَصَّوِلًا الشَّافِعِيُّ ١/٩٥، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٢٤)، وَالنَّسَائِيُّ ٣/١٩، وَأَحْمَدُ ١/٣٧٦ وَ ٣٧٧ وَ ٤٠٩ وَ ٤١٥ وَ ٤٣٥ وَ ٤٦٣ وَ سَنَدُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٢/٧٣، وَالْحَمِيدِيُّ (٩٤)، وَالطَّبْرَانِيُّ (٢٤٥)، وَالْبُخَارِيُّ (٧٢٣)، وَالْبَيْهَقِيُّ ٢/٣٥٦، وَالطَّبْرَانِيُّ (١٠١٢٠) وَ (١٠١٢١) وَ (١٠١٢٢) وَ (١٠١٢٣) وَ (١٠١٢٩) وَ (١٠١٣٠) وَ (١٠١٣١) وَ (١٠٥٤٥).

(٣) أَخْرَجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْبُخَارِيُّ (٢٥٢٨) وَ (٢٥٢٩) وَ (٦٦٦٤)، وَمُسْلِمٌ (١٢٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٠٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٠٤٠) وَ (٢٠٤٤)، وَالنَّسَائِيُّ ٦/١٥٦ - ١٥٧، وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٤/١٧١، وَالطُّحَاوِيُّ فِي «مَشْكَلِ الْأَثَارِ» ٢/٢٤٩ - ٢٥٠، وَالخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» ٩/٤٣٥، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» ٢/٢٥٩ وَ ٦/٢٨٢ وَ ٧/٢٦١، وَفِي «أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ» ٢/٣٣١.

(٤) فِي (ب): فِي.

إِلَّا حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ»<sup>(١)</sup>. فَبَيَّنَ أَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا هُوَ بِاللِّسَانِ، فَلَفِظَ «الْقَوْلَ» وَ«الْكَلَامَ» وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهُمَا، مِنْ فِعْلٍ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ وَاسْمٍ فَاعِلٍ، إِنَّمَا يُعْرَفُ فِي الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَسَائِرِ كَلَامِ الْعَرَبِ إِذَا كَانَ لَفْظًا وَمَعْنَى. وَلَمْ يَكُنْ فِي مَسْمَى «الْكَلَامِ» نِزَاعٌ بَيْنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَإِنَّمَا حَصَلَ النِّزَاعُ بَيْنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْبَدْعِ، ثُمَّ انْتَشَرَ.

وَلَا زَيْبَ أَنْ مُسَمَّى الْكَلَامِ وَالْقَوْلِ وَنَحْوَهُمَا، لَيْسَ هُوَ مِمَّا يُحْتَاجُ فِيهِ إِلَى قَوْلِ شَاعِرٍ، فَإِنَّ هَذَا مِمَّا تَكَلَّمَ بِهِ الْأَوْلُونَ وَالْآخِرُونَ، مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَعَرَفُوا مَعْنَاهُ، كَمَا عَرَفُوا مَسْمَى الرَّأْسِ وَالْيَدِ وَالرَّجْلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَا شَكَّ أَنَّ مَنْ قَالَ: إِنَّ كَلَامَ اللَّهِ مَعْنَى وَاحِدٍ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ تَعَالَى، وَإِنْ الْمَتَلُّوُ الْمُحْفُوظُ الْمَكْتُوبُ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْقَارِئِ حِكَايَةُ كَلَامِ اللَّهِ وَهُوَ مَخْلُوقٌ، فَقَدْ قَالَ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ فِي الْمَعْنَى وَهُوَ لَا يَشْعُرُ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿قُلْ لَنْ أَجْتَمِعَ الْإِنْسَ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]. أَفْتَرَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُشِيرُ إِلَى مَا فِي نَفْسِهِ أَوْ إِلَى هَذَا الْمَتَلُّوُ الْمَسْمُوعِ؟ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْإِشَارَةَ إِنَّمَا هِيَ إِلَى هَذَا الْمَتَلُّوُ الْمَسْمُوعِ، إِذْ مَا فِي ذَاتِ اللَّهِ غَيْرُ مُشَارٍ إِلَيْهِ، وَلَا مَنْزِلٌ وَلَا مَتَلُّوٌ وَلَا مَسْمُوعٌ.

وَقَوْلُهُ: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ أَفْتَرَاهُ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِ مَا فِي نَفْسِي مِمَّا لَمْ يَسْمَعُوهُ وَلَمْ يَعْرِفُوهُ، وَمَا فِي نَفْسِ الْبَارِي عَزَّ وَجَلَّ لَا حِيلَةَ إِلَى الْوَصُولِ إِلَيْهِ، وَلَا إِلَى الْوُقُوفِ عَلَيْهِ.

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِطَرَفِهِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦١٦)، وَأَحْمَدُ (٢٣١/٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٣٩٩/٨، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٩٧٣) مِنْ طَرِيقَيْنِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَعَاذٍ، وَلَمْ يَثْبِتْ سَمَاعُ أَبِي وَائِلٍ مِنْ مَعَاذٍ، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ أَيْضاً ٢٣٧/٥، وَالطَّيَالِسِيُّ (٥٦٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٧/١١ مِنْ رِوَايَةِ عُرْوَةَ بْنِ النَّزَالِ عَنْ مَعَاذٍ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ أَيْضاً، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٢٣٦/٥ مِنْ رِوَايَةِ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ، عَنْ مَعَاذٍ. وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٨/١١، وَ«الإِيمَانُ» ص ٢ مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ بَنِي حَمِيدٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ مَعَاذٍ.

فإن قالوا: إنما أشار إلى حكاية ما في نفسه وعبارته<sup>(١)</sup> وهو المتلوه المكتوب المسموع، فأما أن يُشير إلى ذاته فلا، فهذا صريح القول بأن القرآن مخلوق، بل هم في ذلك أكفر من المعتزلة، فإن حكاية الشيء مثله وشبهه، وهذا تصريح بأن صفات الله تعالى محكية، ولو كانت هذه التلاوة حكاية، لكان الناس قد أتوا بمثل كلام الله، فأين عجزهم؟! ويكون التالي - في زعمهم - قد حكى بصوتٍ وحرفٍ ما ليس بصوتٍ وحرفٍ، وليس القرآن إلا سوراً مسورة، وآياتٍ مسطرة، في صُحفٍ مطهرة. قال تعالى: ﴿فَأَتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ﴾ [هود: ١٣]. ﴿بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُوْرٍ اللَّذِيْنَ أُوْتُوْا الْعِلْمَ وَمَا يَحْكُدُوْنَ إِلَّا الظُّلُمُوْنَ﴾ [العنكبوت: ٤٩]. ﴿فِي صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ﴾ [١٤] [عبس: ١٣ - ١٤]. ويكتب لمن قرأه بكل حرفٍ منه عشر حسنات، قال ﷺ: «أما إني لا أقول «الم» حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف»<sup>(٢)</sup>. وهو المحفوظ في صدور الحافظين، المسموع من السنن الثالين، قال الشيخ حافظ الدين السفي<sup>(٣)</sup> ﷺ في «المنار»: إن القرآن اسمٌ للنظم والمعنى، وكذا قال غيره من أهل الأصول. وما يُنسبُ إلى أبي حنيفة ﷺ: أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أجزاءه، فقد رجع عنه<sup>(٤)</sup>، وقال: لا تجوز القراءة مع القدرة بغير العربية.

(١) في (ب): وعباراته.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩١٠) في ثواب القرآن: باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «من قرأ حرفاً من كتاب الله، فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: «الم» حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف» وإسناده صحيح. وهو في «سنن الدارمي» ٤٢٩/٢، و«المستدرک» ٥٥٥/١.

(٣) هو عبد الله بن أحمد بن محمود أبو البركات السفي، قال اللكنوي في «الفوائد البهية» ص ١٠٢: كان إماماً عديم النظر في زمانه، رأساً في الفقه والأصول، بارعاً في الحديث ومعانيه، وله تصانيف معتبرة، توفي سنة ٧١٠ هـ، وكتابه المنار اسمه الكامل «منار الأنوار» مختصر مفيد في أصول الفقه، كثير التداول والانتشار، وعليه شروح كثيرة، وقد طبع غير واحد منها، وانظر «كشف الظنون» ١٨٢٣/٢ - ١٨٢٧.

(٤) في الهداية، وشرحها لليعني ١٢٩/٢ - ١٣٠: ويروى رجوع أبي حنيفة في أصل =

وقالوا: لو قرأ بغير العربية، فإما أن يكون مجنوناً فيداوى، أو زنديقاً فيقتل، لأن<sup>(١)</sup> الله تكلم به بهذه اللغة، والإعجاز حصل بنظمه ومعناه.

كفر من أنكر  
أن القرآن  
كلام الله

وقوله: «وَمَنْ سَمِعَهُ، وَقَالَ: إِنَّهُ كَلَامُ الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ» لا شك في تكفير مَنْ أَنْكَرَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ، بَلْ قَالَ: إِنَّهُ كَلَامُ مُحَمَّدٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْخَلْقِ، مَلَكًا كَانَ أَوْ بَشَرًا، وَأَمَّا إِذَا أَقْرَأَ أَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، ثُمَّ أَوَّلَ وَحَرْفَ، فَقَدْ وَافَقَ قَوْلَ مَنْ قَالَ: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ﴾ [المدرثر: ٢٥] في بعض ما به كفر، وأولئك الذين استزلهم الشيطان، وسيأتي الكلام عليه عند قول الشيخ: «وَلَا تُكْفِرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبٍ مَا لَمْ يَسْتَحِجَّهُ» إن شاء الله تعالى.

إعجاز القرآن  
من جهة اللفظ  
والمعنى

وقوله: «لَا يُشْبِهُ قَوْلَ الْبَشَرِ». يعني: أنه أشرف وأفصح وأصدق، قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ [النساء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِيِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾، الآية [الإسراء: ٨٨]. وقال تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا بَعْشَرَ سُورَةِ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وقال تعالى: ﴿قُلْ فَاتُوا سُورَةَ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]. فلما عجزوا - وهم فصحاء العرب، مع شدة العداوة - عن الإتيان بسورة مثله، تبين صدق الرسول ﷺ، أنه من عند الله، وإعجازه من جهة نظمه ومعناه، لا من جهة أحدهما فقط، هذا مع أنه قرآن عربي غير ذي عوج بلسان عربي مبين، أي: باللغة العربية. فنفي المشابهة من حيث التكلم ومن حيث النظم والمعنى، لا من حيث الكلمات والحروف، وإلى هذا وقعت الإشارة بالحروف المقطعة في أوائل السور، أي: أنه في أسلوب كلامهم وبلغتهم التي يتخاطبون بها، ألا ترى أنه يأتي بعد الحروف المقطعة بذكر القرآن؟ كما في قوله تعالى:

= المسألة - يعني القراءة بالفارسية - إلى قول أبي يوسف ومحمد، في عدم حجة القراءة بغير العربية، رواه أبو بكر الرازي وغيره، وعليه الاعتماد لتنزيله منزلة الإجماع، فإن القرآن اسم للنظم والمعنى جميعاً بالإجماع.

(١) في (ب): فإن.

﴿الْعَمَّ ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ [البقرة: ١ - ٢]. ﴿الْعَمَّ ١﴾  
 ﴿١﴾ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ  
 التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ ﴿٣﴾ [آل عمران: ١ - ٣]، الآية. ﴿الْمَصَّ ١﴾ كَتَبْنَا نُزُولَ إِلَيْكَ فَلَا  
 يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِتُنذِرَ بِهِ وَذِكْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ [الأعراف: ١ - ٢] ﴿الْعَمَّ ١﴾  
 تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ﴿١﴾ [يونس: ١] وكذلك الباقي، يُبَيِّنُهُمْ أَنَّ هَذَا الرَّسُولَ  
 الْكَرِيمَ لَمْ يَأْتِكُمْ بِمَا لَا تَعْرِفُونَهُ، بَلْ خَاطَبَكُمْ بِلسانكم.

ولكن أهل المقالات الفاسدة يتذرعون بمثل هذا إلى نفي تكلم الله به،  
 وسماع جبريل منه، كما يتذرعون بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾  
 [الشورى: ١١] إلى نفي الصفات. وفي الآية ما يردُّ عليهم قولهم، وهو  
 قوله تعالى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]. كما في قوله تعالى:  
 ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨] ما يردُّ على من <sup>(١)</sup> يَنْفِي الحرف، فإنه  
 ٨٥ قال: ﴿فَأَتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ﴾ ولم يقل: فأتوا بحرف، أو بكلمة، وأقصر سورة في  
 القرآن ثلاث آيات، ولهذا قال أبو يوسف ومحمد <sup>(٢)</sup> رحمهما الله: إن أدنى  
 ما يُجزىء في الصلاة ثلاث آيات قصار، أو آية طويلة <sup>(٣)</sup>، لأنه لا يقع  
 الإعجاز بدون ذلك. والله أعلم.

قوله: «وَمَنْ وَصَفَ اللَّهُ بِمَعْنَى مِنْ مَعَانِي الْبَشَرِ، فَقَدْ كَفَرَ، فَمَنْ أَبْصَرَ

(١) في (ب): ما.

(٢) هو العلامة المجتهد فقيه العراق، أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني الكوفي، صاحب أبي حنيفة ومدون علمه، وراوي «الموطأ» عن الإمام مالك، فقد أقام عنده في المدينة ثلاث سنين وكسراً، وسمعه من لفظه، ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف. قال الإمام الشافعي: حملت عنه وقر بعير كتباً، وما ناظرت سمياً أذكى منه، ولو أشاء أن أقول: نزل القرآن بلغة محمد بن الحسن، لقلت، لفصاحته. توفي سنة (١٨٩ هـ) في الرِّي. مترجم في «السير» ٩/ رقم الترجمة (٤٥).

(٣) في «الهداية»: وأدنى ما يجزىء من القراءة في الصلاة آية عند أبي حنيفة كقوله وقال: ثلاث آيات قصار أو آية طويلة؛ لأنه لا يسمى قارئاً بدونها، فأشبهه قراءة ما دون الآية، ونقل العيني في «البنية» ٢/ ٢٧٧: أن قولهما هو رواية عن أبي حنيفة.

هذا اعتبر، وعن مثل قول الكفار انزجر، وعلم أن الله بصفاته ليس كالبشر.

صفات الله  
ليست كصفات  
البشر

ش: لما ذكر فيما تقدم أن القرآن كلام الله حقيقة، منه بدا، تبه بعد ذلك على أنه تعالى بصفاته ليس كالبشر، نفياً للتشبيه عقيب الإثبات، يعني: أنه تعالى وإن وُصف بأنه متكلم، لكن لا يُوصف بمعنى من معاني البشر التي يكون الإنسان بها متكلماً، فإن الله ليس كمثل شيء وهو السميع البصير. وما أحسن المثل المضروب للمثبت للصفات من غير تشبيه ولا تعطيل، باللبن الخالص السائغ للشاربين، يخرج من بين قرث التعطيل، ودم التشبيه، والمعطل يُعبدُ عدماً، والمشبّه يُعبدُ صنماً. ويأتي في كلام الشيخ: «ومن لم يتوقّ النفي والتشبيه، زلّ ولم يُصبِ التنزيه» وكذا قول: «وهو بين التشبيه والتعطيل» أي: دين الإسلام، ولا شك أن التعطيل شرٌّ من التشبيه، لما سأذكره إن شاء الله تعالى. وليس ما وُصف الله به نفسه ولا ما وُصفه به رسوله تشبيهاً، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به.

وقوله: «فمن أبصر هذا، اعتبر» أي: من نظر بعين بصيرته فيما قاله من إثبات الوصف، ونفي التشبيه، ووعيد المشبه، اعتبر وانزجر عن مثل قول الكفار.

قوله: «والرؤية حق لأهل الجنة، بغير إحاطة ولا كيفية، كما نطق به كتاب ربنا: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]. وتفسيره على ما أراد الله تعالى وعلمه، وكل ما جاء في ذلك من الحديث الصحيح عن رسول الله ﷺ، فهم كما قال، ومعناه على ما أراد، لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا، فإنه ما سلم في دينه إلا من سلم لله عز وجل ولرسوله ﷺ. ورد علم ما اشتبه عليه إلى عالمه».

ش: المخالف في الرؤية: الجهيمية والمعتزلة: ومن تبعهم من الخوارج والإمامية، وقولهم باطل مردود<sup>(١)</sup> بالكتاب والسنة، وقد قال بثبوت

ثبوت رؤية  
أهل الجنة  
ربهم بغير  
إحاطة

(١) سقطت من (ب).

الرؤية الصحابة والتابعون وأئمة الإسلام المعروفون بالإمامة في الدين، وأهل الحديث، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبون إلى السنة والجماعة.

وهذه المسألة من أشرف مسائل أصول الدين وأجلها، وهي الغاية التي شمر إليها المشمرون، وتنافس فيها المتنافسون، وحرّمها الذين هم عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون.

وقد ذكر الشيخ رحمته الله من الأدلة قوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ نَّاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]. وهي من أظهر الأدلة، وأما من أبي إلا تحريفها بما يُسميه تأويلاً، فتأويل نصوص المعاد والجنة والنار والحساب، أسهل من تأويلها على أرباب التأويل، ولا يشاء مبطل أن يتأول<sup>(١)</sup> النصوص، ويُحرّفها عن مواضعها<sup>(٢)</sup> إلا وجد إلى ذلك من السبيل، ما وجدته متأول هذه النصوص.

وهذا الذي أفسد الدنيا والدين، وهكذا فعلت اليهود والنصارى في جنابة التأويل نصوص التوراة والإنجيل، وحدّزنا الله أن نفعل مثلهم، وأبى المبطلون إلا سلوك سبيلهم، وكم جنى التأويل الفاسد على الدين وأهله من جنابة، فهل قُتل<sup>(٣)</sup> عثمان رضي الله عنه إلا بالتأويل الفاسد! وكذا ما جرى في يوم الجمل<sup>(٤)</sup>، وصيفين<sup>(٥)</sup>، ومقتل الحسين رضي الله عنه<sup>(٦)</sup>، والحرّة<sup>(٧)</sup>؟ وهل خرّجت الخوارج،

(١) في (ب): يتناول.

(٢) في (ب): موضعها.

(٣) سنة خمس وثلاثين، وكانت مدة ولايته رضي الله عنه اثني عشر عاماً كاملة غير عشرة أيام أو أكثر قليلاً، وقتله أوّل خرم دخل في الإسلام.

(٤) في سنة ٣٦ هـ بالبصرة، وقتل فيه خلق كثير من أعلام المسلمين، وذوي الغنائم والنجدة انظر الطبري ٤/٤٤٥ - ٥٤٢.

(٥) صيفين: موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات، وبه كانت المعركة في صفر سنة ٣٧ هـ، انظر الطبري ٤/٥٦٣ - ٥٧٥ و٥/٥ - ٦٤.

(٦) في سنة ٦١ هـ، في المحرم لعشر خلون منه في كربلاء، وهي موضع طرف البرية قرب الكوفة. انظر الطبري ٥/٤٠٠ - ٤٧٠.

(٧) هو ليزيد بن معاوية على أهل المدينة سنة ٦٣ هـ والحرّة التي وقعت فيها هذه =

وَاعْتَزَلَتِ الْمُعْتَزَلَةُ، وَرَفَضَتِ الرُّوَافِضُ، وَافْتَرَقَتِ الْأُمَّةُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ  
فِرْقَةً، إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ؟!

وإضافة النظر إلى الوجه الذي هو محلّه في هذه الآية، وتعدّيته بأداة  
«إلى» الصريحة في نَظَرَ العين، وإخلاء الكلام من قرينة تدلّ على خلاف  
حقيقته وموضوعه، صريح في أن الله أرادَ بذلك نَظَرَ العين التي في الوجه  
إلى الربِّ جلّ جلاله.

فإن النظر له عدة استعمالات، بحسب صلاته وتعدّيه بنفسه، فإن عُدِّي  
بنفسه، فمعناه: التوقف والانتظار، كقوله: ﴿أَنْظُرُونَا فَنَقِيسَ مِنْ نُورِكُمْ﴾  
[الحديد: ١٣]. وإن عُدِّي بـ«في»، فمعناه: التفكير والاعتبار، كقوله: ﴿أَوَلَمْ  
يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٨٥]. وإن عُدِّي بـ«إلى»  
فمعناه: المعاينة بالأبصار، كقوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ﴾  
[الأنعام: ٩٩]. فكيف إذا أُضِيفَ إلى الوجه الذي هو محل البصر! وروى  
ابن مردويه<sup>(١)</sup> بسنده إلى ابن عمر، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - في قوله تعالى:  
﴿وَجِوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ - قال: من البهاء والحسن ﴿إِلَى رِبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، قال:  
في وجه الله عزَّ وجلَّ<sup>(٢)</sup>. عن الحسن قال: نَظَرْتُ إِلَى رَبِّهَا فَتَضَّرْتُ بِنُورِهِ.

معاني النظر  
تختلف بحسب  
استعمالاته

= الواقعة تقع شرقي المدينة، وتسمى حَرَّةً واقم. انظر الطبري ٤٨٢/٥ - ٤٩٥، وانظر  
ما قاله ابن حزم في «جوامع السيرة» ص ٣٥٧ - ٣٥٨ عن هذه الواقعة.

(١) هو الحافظ المجدود العلامة محدث أصبهان، أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه  
الأصبهاني صاحب «التفسير الكبير» و«التاريخ» والأمالى الكثيرة، المتوفى سنة  
٤١٠هـ. مترجم في «السير» ١٧ / رقم الترجمة (١٨٨).

(٢) أخرجه الطبري في «جامع البيان» ١٢٠/٢٩ من طريق علي بن الحسين بن أبجر،  
حدثنا مصعب بن المقدم، حدثنا إسرائيل بن يونس، عن ثوير، عن ابن عمر،  
قال: قال رسول الله ﷺ: إن أدنى أهل الجنة منزلة لمن ينظر في ملكه ألفي سنة،  
قال: وإن أفضلهم منزلة لمن ينظر في وجه الله كل يوم مرتين، قال: ثم تلا:  
﴿وَجِوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رِبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ قال: بالبياض والصفاء، قال: ﴿إِلَى رِبِّهَا  
نَاطِرَةٌ﴾ قال: تنظر كل يوم في وجه الله جل وعز، وإسناده ضعيف جداً، لضعف  
ثوير وهو ابن أبي فاختة، فقد وصفه سفيان الثوري بأنه من أركان الكذب، وقال  
الدارقطني: متروك، وضعفه غير واحد من الأئمة.

وقال أبو صالح<sup>(١)</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿إِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>  
قال: تَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ رَبِّهَا عَزَّ وَجَلَّ.

وقال عِكْرَمَةَ: ﴿وَجُوهٌ يُؤَيِّدُ بِأَصْرَةٍ﴾<sup>(٣)</sup>، قال: من النعيم، ﴿إِنَّ رَبَّهَا  
نَاطِرَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>، قال: تَنْظُرُ إِلَى رَبِّهَا نَظْرًا، ثم حكى عن ابن عباس رضي الله  
عنهما مثله<sup>(٥)</sup>.

وهذا قولٌ كُلُّ مفسِّرٍ مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ والحديث.

وقال تعالى: ﴿لَمَّا مَا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾<sup>(٦)</sup> [ق: ٣٥]. قال  
الطبري: قال علي بن أبي طالب، وأنس بن مالك رضي الله عنهما: هو  
النظرُ إلى وجه الله عزَّ وجلَّ.

٨٧

وقال تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، فالحسنى:  
الجنة، والزيادة: هي النظرُ إلى وجهه الكريم، فسرها بذلك رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
والصحابَةُ مِنْ بَعْدِهِ، كما رَوَى مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» عَنْ صُهَيْبٍ، قَالَ: قَرَأَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]، قَالَ: «إِذَا  
دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، نَادَى مُنَادٌ: يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ، إِنَّ لَكُمْ  
عِنْدَ اللَّهِ مَوْعِدًا وَيُرِيدُ<sup>(٣)</sup> أَنْ يُنَجِّزَكُمْوَهُ، فَيَقُولُونَ: مَا<sup>(٤)</sup> هُوَ؟ أَلَمْ يُثَقِّلْ  
مَوَازِينَنَا، وَيُبَيِّضُ وُجُوهَنَا، وَيُدْخِلَنَا الْجَنَّةَ، وَيُجْزِنَا<sup>(٥)</sup> مِنَ النَّارِ؟ فَيُكْشِفُ

(١) هو باذام، ويقال: باذان، مولى أم هانئ بنت أبي طالب. روى عن ابن عباس  
وعكرمة، وعلي بن أبي طالب، وأبي هريرة، ومولاته أم هانئ، وعمامة ما يرويه  
تفسير، وما أقل ما له من المسند... قال ابن عدي: ولا أعلم أحداً من المتقدمين  
رضيه. وقد ذكره الإمام الذهبي في الطبقة الثانية عشرة من «تاريخ الإسلام» وهي  
التي توفي أصحابها ما بين ١١١ - ١٢٠. مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة  
(١١).

(٢) انظر «الشريعة» ص ٢٥٦ للأجري.

(٣) في ابن ماجه: «يريد» بلا واو.

(٤) في ابن ماجه: «وما».

(٥) في ابن ماجه: «وينجنا».

الْحِجَابِ، فَيَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَمَا<sup>(١)</sup> أَعْطَاهُمْ شَيْئاً أَحَبَّ إِلَيْهِمْ مِنَ النَّظَرِ إِلَيْهِ<sup>(٢)</sup> وهي الزيادة.

ورواه غيره بأسانيد متعددة وألفاظٍ أحرّ، معناها: أن الزيادة: النظر إلى وجه الله عز وجل.

وكذلك فسرها الصحابة رضي الله عنهم، روى ابن جرير عن جماعة، منهم: أبو بكر الصديق، وخديفة، وأبو موسى الأشعري، وابن عباس، رضي الله عنهم<sup>(٣)</sup>.

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ لَمَحْجُورُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. اختج الشافعي رحمته الله وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبري وغيره عن المزي<sup>(٤)</sup>، عن الشافعي، وقال الحاكم<sup>(٥)</sup>: حدثنا الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان<sup>(٦)</sup> قال: حَضَرْتُ

(١) في ابن ماجه: «فوالله ما».

(٢) أخرجه مسلم (١٨١) في الإيمان: باب إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ربهم سبحانه وتعالى، والترمذي (٢٥٥٥)، و(٣١٠٤)، وابن ماجه (١٨٧)، وأحمد ٤/٣٣٢ و٣٣٣، والطيالسي (١٣١٥)، والطبري (١٧٦٢٦)، والآجري ص ٢٦١. واللفظ الذي ساقه المصنف هو لغير مسلم.

(٣) سيذكرها الشارح رحمته الله في الصفحة ٢٩٢، وسنخرجها هناك.

(٤) هو الإمام العلامة، فقيه الملة، علم الزهاد، أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل المزني المصري، صاحب الإمام الشافعي، وناصر مذهبه، وهو صاحب «المختصر» الذي اختصره من علم الشافعي ومن معنى قوله، قال في مقدمته: اختصرت هذا الكتاب من علم محمد بن إدريس الشافعي رحمته الله ومن معنى قوله لأقربه على من أراه مع إعلامية نهيه عن تقليده وتقليد غيره، لينظر فيه لدينه ويحتاط فيه لنفسه، والله ولي التوفيق. توفي سنة (٢٦٤ هـ). مترجم في «السير» ١٢/ رقم الترجمة (١٨٠).

(٥) هو الإمام الحافظ الناقد العلامة شيخ المحدثين، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، أبو عبد الله بن البيهقي النيسابوري الشافعي صاحب «المستدرک علی الصحیحین» وغيره من التأليف، صنف وخرج، وجرّح وعدل، وصحّح وعُدل، وكان من بحور العلم على تشييع قليل فيه، توفي سنة (٤٠٥ هـ) مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (١٠٠).

(٦) هو ابن عبد الجبار بن كامل، الإمام المحدث الفقيه الكبير، أبو محمد المرادي =

محمد بن إدريس الشافعي رحمته، وقد جاءته رُفْعَةٌ من الصَّعِيدِ فيها: ما تقولُ في قول الله عز وجل: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]. فقال الشافعي: لما أن حُجِبَ هؤلاء في السُّحُطِ، كان في هذا دليلٌ على أن أولياءه يَرَوْنَهُ في الرُّضَا<sup>(١)</sup>.

الرد على  
المعتزلة في  
نفي الرؤية

وأما استدلال المعتزلة بقوله تعالى: ﴿قَالَ لَنْ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]،  
وبقوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فالآيتان دليلٌ عليهم:  
أما الآية الأولى، فالاستدلال منها على ثبوت رؤيته من وجوه:

أحدها: أنه لا يُظَنُّ بكليم الله ورسوله الكريم، وأعلم الناس بربه في  
وقته أن يسأل ما لا يجوزُ عليه، بل هو عندهم من أعظم المحال.

الثاني: أن الله لم يُنَكِرْ عليه سؤاله، ولما سأل نوح عليه السلام ربه نجاهً ابنه  
أنكر عليه سؤاله، وقال: ﴿إِنِّي أَعْظَمُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦].

الثالث: أنه تعالى قال: ﴿لَنْ تَرِنِي﴾، ولم يقل: إني لا أرى، ولا  
تَجُوزُ رؤيتي، أو لستُ بمرئي، والفرق بين الجوابين ظاهر، ألا ترى أن مَنْ  
كان في كُفْمِهِ حَجَرٌ، فظنَّه رجلٌ طعاماً، فقال: أظعمنيهِ، فالجوابُ الصحيح:  
إنه لا يُؤْكَلُ، أما إذا كان طعاماً، صحَّ أن يقال: إنك لَنْ تَأْكُلَهُ، وهذا يدلُّ  
على أنه سبحانه مرئي، ولكن موسى عليه السلام لا تَحْتَمِلُ قواه رؤيته في هذه  
الدار، لضعف قوى البشر فيها عن رؤيته تعالى. يوضحه:

٨٨

الوجه الرابع: هو قوله: ﴿وَلَكِنْ أَنْظِرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ  
فَسَوْفَ تَرِنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. فأعلمه أن الجبلَ مع قوته وصلابته لا يثبُتُ

= مولا هم المصري المؤذن، صاحب الإمام الشافعي وناقل علمه، وشيخ المؤذنين  
بجامع القسطنطينية، طال عمره، واشتهر اسمه، وازدحم عليه أصحاب الحديث، أفنى  
عمره في العلم ونشره، توفي سنة (٢٧٠ هـ). مترجم في «السير» ١٢/رقم الترجمة  
(٢٢٢).

(١) ورواه عنه البيهقي في «مناقبه» ٤١٩/١ من طريق عبد الملك بن محمد بن عدي  
الجرجاني عن الربيع بن سليمان ...

للتَّجَلِّي فِي هَذِهِ الدَّارِ، فَكَيْفَ بِالْبَشَرِ الَّذِي خُلِقَ مِنْ ضَعْفٍ؟

الخامس: أُنَّ اللهُ سَبْحَانَهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَجْعَلَ الْجَبَلَ مُسْتَقَرًّا وَذَلِكَ مُمْكِنٌ، وَقَدْ عُلِّقَ بِهِ الرَّؤْيَى، وَلَوْ كَانَتْ مُحَالًّا، لَكَانَ نَظِيرُ أَنْ يَقُولَ: إِنْ اسْتَقَرَّ الْجَبَلُ، فَسَوْفَ أَكَلُ وَأَشْرَبُ وَأَنَا، وَالْكُلُّ عِنْدَهُمْ سِوَاءٍ.

السادس: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فَإِذَا جَازَ أَنْ يَتَجَلَّى لِلْجَبَلِ الَّذِي هُوَ جَمَادٌ لَا ثَوَابَ لَهُ وَلَا عِقَابَ، فَكَيْفَ يَمْتَنِعُ أَنْ يَتَجَلَّى لِرُسُلِهِ وَأَوْلِيَائِهِ فِي دَارِ كِرَامَتِهِ! وَلَكِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَعْلَمَ مُوسَى ﷺ أَنَّ الْجَبَلَ إِذَا لَمْ يَثْبُتْ لِرؤْيَتِهِ فِي هَذِهِ الدَّارِ، فَالْبَشَرُ أضعفٌ.

السابع: أُنَّ اللهُ كَلَّمَ مُوسَى وَنَادَاهُ وَنَاجَاهُ، وَمَنْ جَازَ عَلَيْهِ التَّكَلُّمُ وَالتَّكْلِيمُ، وَأَنْ يَسْمَعَ مُخَاطَبَهُ كَلَامَهُ بغيرِ واسطة، فَرؤْيَتُهُ أَوْلَى بِالْجَوَازِ، وَلِهَذَا لَا يَتِيمٌ إِنْكَارُ رُؤْيَتِهِ إِلَّا بِإِنْكَارِ كَلَامِهِ، وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَهُمَا. وَأَمَّا دَعْوَاهُمْ تَأْيِيدَ النَّفْيِ بِ«لَنْ» وَأَنْ ذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى نَفْيِ الرَّؤْيَى فِي الْآخِرَةِ، فَفَاسِدٌ، فَإِنَّهَا لَوْ قُيِّدَتْ بِالتَّأْيِيدِ لَا يَدُلُّ عَلَى دَوَامِ النَّفْيِ فِي الْآخِرَةِ. فَكَيْفَ إِذَا أُطْلِقَتْ! قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥]، مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَأَدَّوْا بِمَلِكِكَ لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رُبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. وَلِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ لِلتَّأْيِيدِ الْمَطْلُوقِ، لَمَا جَازَ تَحْدِيدُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِيَ أَيُّوبَ﴾ [يوسف: ٨٠] فَتَبَّتْ أَنَّ «لَنْ» لَا تَقْتَضِي النَّفْيَ الْمُؤَبَّدَ.

قال الشيخ جمال الدين بن مالك رحمه الله تعالى:

وَمَنْ رَأَى النَّفْيَ بِ«لَنْ» مُؤَبَّدًا فَقَوْلُهُ ارْدُدْ وَسِوَاهُ فَاعْضُدَا<sup>(١)</sup> وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ: فَالاستدلالُ بِهَا عَلَى الرَّؤْيَى مِنْ وَجْهِ حَسَنِ لَطِيفٍ، وَهُوَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي سِيَاقِ التَّمَدُّحِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمَدْحَ إِنَّمَا يَكُونُ

(١) الرجز في «الكافية الشافية» بشرح ابن مالك ٣/١٥١٥ نشر جامعة أم القرى، ورواية الثاني فيه: فقوله اردد وخلافه اعضدا.

بالصفات الثبوتية، وأما العدم المحض، فليس بكمال، فلا يمدح به، وإنما يمدح الرب تعالى بالنفي إذا تضمن أمراً وجودياً، كمدحه بنفي السنة والنوم، المتضمن كمال القيومية، ونفي الموت المتضمن كمال الحياة، ونفي اللغوب والإعياء، المتضمن كمال القدرة، ونفي الشريك والصاحبة والولد<sup>(١)</sup> والبطهير، المتضمن كمال ربوبيته وإلهيته وقهره، ونفي الأكل والشرب المتضمن كمال صمديته وغناه، ونفي الشفاعة عنده إلا بإذنه المتضمن كمال توحيده وغناه عن خلقه، ونفي الظلم المتضمن كمال عدله وعلمه وغناه، ونفي النسيان، وعزوب شيء عن علمه المتضمن كمال علمه وإحاطته، ونفي المثل المتضمن لكمال ذاته وصفاته.

ولهذا لم يتمدح بعدم محض لا يتضمن أمراً ثبوتياً، فإن المعدوم يُشارك الموصوف في ذلك العدم، ولا يوصف الكامل بأمراً يشترك هو والمعدوم فيه، فإذن: المعنى: أنه يرى ولا يدرك ولا يحاط به، فقله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، يدل على كمال عظمته، وأنه أكبر من كل شيء، وأنه لكمال عظمته لا يدرك بحيث يحاط به، فإن «الإدراك» هو الإحاطة بالشيء، وهو قدر زائد على الرؤية، كما قال تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَاهُ الْجَمْعَانِ قَالِ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ [١١] قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿١٢﴾ [الشعراء: ٦١ - ٦٢]، فلم ينف موسى ﷺ الرؤية، وإنما نفى الإدراك فالرؤية والإدراك كل منهما يوجد مع الآخر وبدونه، فالرب تعالى يرى ولا يدرك، كما يعلم ولا يحاط به علماً، وهذا هو الذي فهمه الصحابة والأئمة من الآية، كما ذكرت أقوالهم في تفسير الآية. بل هذه الشمس المخلوقة لا يتمكن رائيها من إدراكها على ما هي عليه.

٨٩  
الإدراك قدر  
زائد على  
الرؤية

وأما الأحاديث عن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم الدالة على الرؤية، فمتواترة، رواها أصحاب الصحاح والمسند<sup>(٢)</sup> والسنن<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ب): والولد والصاحبة.

(٢) في (ب) و(ج): المسانيد.

(٣) انظر «حادي الأرواح» ص ٢٠٥.

فمنها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ نَاسًا قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلْ تَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ تُضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ؟ قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: هَلْ تُضَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ»<sup>(١)</sup>، الحديث، أخرجه في «الصحيحين» بطوله.

وحديث أبي سعيد الخدري أيضاً في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> نظيره.

وحديث جرير بن عبد الله البجلي، قال: «كُنَّا جُلُوسًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَنَزَّرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ أَرْبَعِ عَشْرَةَ، فَقَالَ: إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ عَيْنًا، كَمَا تَرَوْنَ هَذَا لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَتِهِ»<sup>(٣)</sup>، الحديث أخرجه في «الصحيحين».

(١) أخرجه البخاري (٧٤٣٧)، ومسلم (١٨٢)، وأبو داود (٤٧٣٠)، والترمذي (٢٥٦٠)، وأحمد ٢٧٥/٢ و٢٩٣ و٣٦٨ و٥٢٤، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٧٠ و١٧١ و١٧٤، وابن منده في «الإيمان» (٨٠٢) و(٨٠٣) و(٨٠٤) و(٨٠٥) و(٨٠٧) و(٨٠٨) و(٨٠٩)، واللالكائي (٨١٤) و(٨١٧) و(٨١٩) و(٨٢٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٣) و(٤٥٤) و(٤٥٥) و(٤٥٦) و(٤٧٥)، والطيالسي (٢٣٨٢)، والآجري في «الشريعة» ص ٢٥٩ و٢٦٠، والحميدي (١١٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٧٤٣٩)، ومسلم (١٨٣)، وابن منده في «الإيمان» (٨١٠) و(٨١٦) و(٨١٧) و(٨١٨)، وابن خزيمة ص ١٦٩ و١٧٢ و١٧٣، واللالكائي (٨١٨)، وابن أبي عاصم (٤٥٢) و(٤٥٧) و(٤٥٨)، والآجري في «الشريعة» ص ٢٦٠ و٢٦١.

(٣) أخرجه البخاري (٥٥٤) و(٥٧٣) و(٤٨٥١) و(٧٤٣٤) و(٧٤٣٥) و(٧٤٣٦). ومسلم (٦٣٣)، وابن منده في «الإيمان» (٧٩١) و(٧٩٢) و(٧٩٣) و(٧٩٤) و(٧٩٥) و(٧٩٦) و(٧٩٧) و(٧٩٨) و(٧٩٩) و(٨٠٠) و(٨٠١) و(٨١٥)، وابن ماجه (١٧٧)، والترمذي (٢٥٥٤)، وأبو داود (٤٧٢٩) وأحمد ٣٦٠/٤ و٣٦٢ و٣٦٥، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٦٨ و١٩٦، واللالكائي (٨٢٥) و(٨٢٦) و(٨٢٧) و(٨٢٩)، وابن أبي عاصم (٤٤٣) و(٤٤٤) و(٤٤٥) و(٤٤٦) و(٤٤٧) و(٤٤٨) و(٤٤٩) و(٤٥٠) و(٤٥١)، والآجري ص ٢٥٧ - ٢٥٩، والطبراني في «الكبير» (٢٢٢٤) و(٢٢٢٥) و(٢٢٢٦) و(٢٢٢٧) و(٢٢٢٩) و(٢٢٣٢) و(٢٢٣٣) و(٢٢٣٤) و(٢٢٣٥) و(٢٢٣٦) و(٢٢٣٧) و(٢٢٨٨) و(٢٢٩٢)، والحميدي في «مسنده» (٧٩٩).

وحدیث صهیب رضی اللہ عنہ المتقدم، رواه مسلم وغيره<sup>(١)</sup>.

وحدیث أبي موسى عن النبي ﷺ، قال: «جَتَّتَانِ مِنْ فَضَّةٍ، آيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَجَتَّتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، آيْتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَرَوْا رَبَّهُمْ<sup>(٢)</sup> تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَّا رِداءَ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» أخرجاه في «الصحيحين»<sup>(٣)</sup>.

وَمِنْ حَدِيثِ عَدِي بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه: «وَلْيَلْقَيْنَ اللَّهَ أَحَدَكُمْ يَوْمَ يَلْقَاهُ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تُرْجَمَانٌ يُتْرَجَمُ لَهُ، فَلْيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُنْعَمْكَ إِلَيْكَ رَسُولًا فَيُبَلِّغَكَ؟ فَيَقُولَنَّ: بَلَى يَا رَبِّ، فَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُعْطِكَ مَالًا وَأَفْضَلَ عَلَيْكَ؟ فَيَقُولَنَّ: بَلَى يَا رَبِّ»، الحديث. أخرجه البخاري في «صحيحه»<sup>(٤)</sup>.

وقد روى أحاديث الرؤية نحو ثلاثين صحابياً<sup>(٥)</sup>، ومن أحاط بها معرفةً يَقْطَعُ بِأَنَّ الرَّسُولَ قَالَهَا، ولولا إني التزمت الاختصاراً، لَسَقْتُ مَا فِي الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ.

وَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَيْهَا، فَلْيُؤَاطِبْ سَمَاعَ الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ، فَإِنَّ فِيهَا ٩٠ مع إثبات الرؤية أنه يُكَلِّمُ مَنْ شَاءَ إِذَا شَاءَ، وَأَنَّهُ يَأْتِي الْخَلْقَ لِفَصْلِ الْقَضَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ فَوْقَ الْعَالَمِ، وَأَنَّهُ يُنَادِيهِمْ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ مَنْ بَعْدَ كَمَا يَسْمَعُهُ مِنْ قُرْبٍ<sup>(٦)</sup>، وَأَنَّهُ يَتَجَلَّى لِعِبَادِهِ، وَأَنَّهُ يَضْحَكُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ

(١) انظر الصفحة ٢٨٨ ت (٢).

(٢) كذا في الأصول الأربعة، ولفظه عند مخرجه: «وبين أن ينظروا إلى ربهم».

(٣) البخاري (٤٨٧٨) و(٤٨٨٠) و(٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠)، وأخرجه الترمذي (٢٥٣٠)، وابن ماجه (١٨٥)، واللائكائي (٨٣٤)، والآجري ص ٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤.

(٤) برقم (١٤١٣) و(٣٥٩٥)، وأخرجه مسلم (١٠١٦) (٦٧)، والترمذي (٢٤١٥) وابن ماجه (١٨٥) واللائكائي (٨٣٤) وأحمد ٢٥٦/٤ و٣٧٧، والآجري ص ٢٦٩ و٢٧٠.

(٥) انظر «الشرعية» للآجري ص ٢٦٤ - ٢٧٠، و«النهاية» لابن كثير ٣٠٠/٢ - ٣٠٣، و«شرح أصول الاعتقاد لللائكائي» ٤٧٠/٣ - ٤٩٩.

(٦) علقه البخاري في «صحيحه» ٤٥٣/١٣ بصيغة التمریض: «يذكر». ووصله بتمامه =

التي سَمَعَهَا عَلَى الْجَهْمِيَّةِ بِمَنْزِلَةِ الصَّوَاعِقِ .

وكيف تَعَلَّمُ أَصُولَ دِينِ الْإِسْلَامِ مِنْ غَيْرِ كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ! وكيف يُفَسِّرُ كِتَابَ اللَّهِ بِغَيْرِ مَا فُسِّرَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ وَأَصْحَابُ رَسُولِهِ، الَّذِينَ نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِغَتِهِمْ! وقد قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(١)</sup>، وفي<sup>(٢)</sup> رواية: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»<sup>(٣)</sup>. وسُئِلَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَفَكَهَأَ وَأَبَا﴾ [عبس: ٣١]: ما الأب؟ فقال: أي سماءٍ تُظَلُّني، وأي

أصول الدين لا تعلم إلا من كتاب الله وسنة رسوله

= أحمد ٤٩٥/٣، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٧٠)، و«خلق أفعال العباد» ص ٩٢ والحاكم ٤٣٧/٢ من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، عن عبد الله بن أنيس، وعبد الله بن محمد: صدوق، في حديثه لين لسوء حفظه، لكن قال الحافظ في «الفتح» ١٧٤/١: وله طريق أخرى أخرجها الطبراني في «مسند الشاميين» وتمام في «فوائده» من طريق الحجاج بن دينار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر. وإسناده صالح، وله طريق ثالثة أخرجها الخطيب في «الرحلة في طلب الحديث» ص ١١٥ و ١١٦ من طريق أبي الجارود العنسي عن جابر. . . وفي إسناده ضعف. وفي قول الحافظ عن هذا الطريق: وفي إسناده ضعف قصور بين، فإن فيها عمر بن صبح، وهو متروك الحديث، وكذبه ابن راهويه، وأبو الجارود إن كان زياد بن المنذر، فقد كذبه ابن معين، وإن لم يكن هو فمجهول، فهذه الطريق لا يشك في وضعها ولا تصح أن يقوى بها الحديث، فيبقى الطريق الثاني، فإن كان صالحاً كما قال الحافظ فيتقوى بها الحديث - والله أعلم - . وينظر ما قاله ابن حجر في «الفتح» ٤٥٧/١٣ - ٤٥٨.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢) في أول التفسير، والطبري (٧٣) (٧٤) (٧٥) و(٧٦) و(٧٧) من حديث ابن عباس، وفي سنده عبد الأعلى بن عامر الشعلي وهو ضعيف، ضعفه أحمد وأبو حاتم، والنسائي، وابن سعد، وابن معين وغيرهم.

(٢) سقطت من الأصول الأربعة.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٩٥١)، وأحمد ٢٣٣/١ و٢٦٩ و٣٢٣، و٣٢٧ من حديث ابن عباس، وفيه عبد الأعلى، وهو ضعيف كما مر، وقول الشيخ ناصر الدين الألباني: رواه أبو داود والترمذي وغيرهما من حديث جندب، وهم منه، فإن لفظ رواية جندب: «من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ» أخرجه الطبري (٨٠)، وأبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٢٩٥٣) وفي سنده سهيل بن أبي حزم، ضعفه البخاري وأحمد وأبو حاتم.

أَرْضِ تُقَلِّنِي، إِذَا قَلْتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا لَا أَعْلَمُ<sup>(١)</sup>؟

وليس تشبيهه رؤية الله تعالى برؤية الشمس والقمر تشبيهاً لله، بل هو تشبيه الرؤية بالرؤية، لا تشبيه المرئي بالمرئي، ولكن فيه دليل على علو الله على خلقه، وإلا فهل تُعْقَلُ رؤية بلا مقابلة! ومن قال: يرى لا في جهة، فليُزاجِعْ عَقْلَهُ!! فإما أن يكون مكابراً لعقله، أو في عقله شيء، وإلا فإذا قال: يرى لا أمام الرائي، ولا خلفه، ولا عن يمينه ولا عن يساره ولا فوقه ولا تحته، رد عليه كل من سمعه بفطرته السليمة.

ولهذا ألزَمَ المعتزلة مَنْ نَفَى الْعُلُوَّ بِالذَّاتِ بِنْفِي الرُّوْيَةِ، وَقَالُوا: كَيْفَ تُعْقَلُ رُؤْيَةٌ بِغَيْرِ جِهَةٍ.

عجز الأَبصار  
عن رؤيته  
سبحانه في  
الدنيا

وإنما لم نَرَهُ في الدنيا لِعَجْزِ أَبْصَارِنَا، لَا لِامْتِنَاعِ الرُّوْيَةِ، فَهَذِهِ الشَّمْسُ إِذَا حَدَّقَ الرَّائِي البَصْرَ فِي شَعَاعِهَا، ضَعُفَ عَنْ رُؤْيَتِهَا، لَا لِامْتِنَاعِ فِي ذَاتِ المَرْتَبِي، بَلْ لِعَجْزِ الرَّائِي، فَإِذَا كَانَ فِي الدَّارِ الآخِرَةِ، أَكْمَلَ اللَّهُ قُوَى الآدَمِيينَ حَتَّى أَطَاقُوا رُؤْيَتَهُ، وَلِهَذَا لَمَّا تَجَلَّى اللَّهُ لِلجَبَلِ ﴿وَخَرَّ مُوسَى صَوْعًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ بُنْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، بَأَنَّهُ لَا يَرَاكَ حَيًّا إِلَّا مَاتَ، وَلَا يَابِسُ إِلَّا تَدَهَّدَهُ، وَلِهَذَا كَانَ البَشَرُ يَعْجِزُونَ عَنْ رُؤْيَةِ المَلَكِ فِي صُورَتِهِ، إِلَّا مَنْ أَيْدَهُ اللَّهُ كَمَا أَيْدَى نَبِيْنَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا مَلَكٌ لَوَلَّوْنَا لَمَكًا لَقُضِيَ الأَمْرُ﴾ [الأنعام: ٨] قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ: لَا يُطِيقُونَ أَنْ يَرَوْا المَلَكَ فِي صُورَتِهِ، فَلَوْ أُنزِلْنَا إِلَيْهِ مَلَكًا، لَجَعَلْنَاهُ فِي صُورَةِ بَشَرٍ، وَحِينَئِذٍ يَشْتَبِهُهُ عَلَيْهِمُ: هَلْ هُوَ بَشَرٌ أَوْ مَلَكٌ؟ وَمِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْنَا أَنْ يَبْعَثَ فِينَا رَسُولًا مِتًّا.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو عبيد فِي «فَضَائِلِ القُرْآنِ» فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «تَفْسِيرِهِ» ١٦/١ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ العَوَامِ بْنِ حَوْشَبِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ سُئِلَ عَنِ قَوْلِهِ تَعَالَى: (وفاكهة وأباً)...

وَسَنَدُهُ مَنْقُطٌ. وَقَوْلُهُ: «تَقَلَّنِي» أَي: تَحْمَلْنِي، أَقْلُ الشَّيْءِ وَاسْتَقَلَّهُ: رَفَعَهُ وَحَمَلَهُ. وَنَقَلَ ابْنُ كَثِيرٍ مِثْلَ ذَلِكَ عَنِ عَمْرِو، ثُمَّ قَالَ: وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُمَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِنَّمَا أَرَادَا اسْتِكْشَافَ عِلْمِ كَيْفِيَةِ الأبِّ، وَإِلَّا فَكُونُهُ نَبْتًا مِنَ الأَرْضِ ظَاهِرٌ لَا يَجْهَلُ لِقَوْلِهِ: ﴿فَأَنْبَتْنَا فِيهَا حَبًّا، وَعَنْبًا﴾.

وما أَلَزَمَهُمُ الْمُعْتَزَلَةُ هَذَا الْإِلْزَامَ إِلَّا لَمَّا وَافَقُوهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا دَاخِلَ  
عَالَمٍ وَلَا خَارِجَهُ، لَكِنْ قَوْلٌ مِنْ أَثْبَتَ مَوْجُوداً يُرَى لَا فِي جِهَةٍ، أَقْرَبُ إِلَى  
العقلِ مِنْ قَوْلٍ مِنْ أَثْبَتَ مَوْجُوداً قَائِماً بِنَفْسِهِ لَا يُرَى وَلَا فِي جِهَةٍ.

وَيُقَالُ لِمَنْ قَالَ بِنَفْيِ الرَّوْيَةِ لانتفاءِ لازِمِهَا وَهُوَ الْجِهَةُ: أَتْرِيدُ بِالْجِهَةِ  
أَمْراً وَجُودِيّاً؟ أَوْ أَمْراً عَدَمِيّاً؟ فَإِنْ أَرَدْتَ بِهَا أَمْراً وَجُودِيّاً، كَانَ التَّقْدِيرُ<sup>(١)</sup>:  
كُلُّ مَا لَيْسَ فِي شَيْءٍ مَوْجُودٌ لَا يُرَى، وَهَذِهِ الْمَقْدَمَةُ مَمْنُوعَةٌ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى  
إِبْطَالِهَا، بَلْ هِيَ بَاطِلَةٌ، فَإِنَّ سَطْحَ الْعَالَمِ يُمَكِّنُ أَنْ يُرَى، وَلَيْسَ الْعَالَمُ فِي  
عَالَمٍ آخَرَ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِالْجِهَةِ أَمْراً عَدَمِيّاً، كَانَتْ الْمَقْدَمَةُ الثَّانِيَّةُ مَمْنُوعَةٌ، فَلَا  
نُسْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي جِهَةٍ بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ.

وَكَيْفَ يَتَكَلَّمُ فِي أَصُولِ الدِّينِ مَنْ لَا يَتَلَقَّاهُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَإِنَّمَا  
يَتَلَقَّاهُ مِنْ قَوْلِ فُلَانٍ! وَإِذَا زَعَمَ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ مِنَ كِتَابِ اللَّهِ لَا يَتَلَقَّى تَفْسِيرَ  
كِتَابِ اللَّهِ مِنْ أَحَادِيثِ الرَّسُولِ وَلَا يَنْظُرُ فِيهَا، وَلَا فِيمَا قَالَ الصَّحَابَةُ  
والتَّابِعُونَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، الْمَنْقُولِ إِلَيْنَا عَنِ الثَّقَاتِ الثَّقَلَةِ، الَّذِينَ تَخَيَّرَهُمُ  
الثَّقَادُ. فَإِنَّهُمْ لَمْ يَتَقَلَّبُوا نَظْمَ الْقُرْآنِ وَخَدَهُ، بَلْ تَقَلَّبُوا نَظْمَهُ وَمَعْنَاهُ، وَلَا كَانُوا  
يَتَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ كَمَا يَتَعَلَّمُ الصَّبِيَّانُ، بَلْ يَتَعَلَّمُونَهُ بِمَعَانِيهِ، وَمَنْ لَا يَسْأَلُكَ  
سَبِيلَهُمْ، فَإِنَّمَا يَتَكَلَّمُ بِرَأْيِهِ، وَمَنْ يَتَكَلَّمُ بِرَأْيِهِ، وَمَا يَظُنُّهُ دِينَ اللَّهِ وَلَمْ يَتَلَقَّ  
ذَلِكَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ فَهُوَ مَأْثُومٌ وَإِنْ أَصَابَ، وَمَنْ أَخَذَ مِنَ الْكِتَابِ  
وَالسُّنَّةِ، فَهُوَ مَاجُورٌ وَإِنْ أَخْطَأَ، لَكِنْ إِنْ أَصَابَ يُضَاعَفُ أَجْرُهُ.

وقوله: «والرؤية حقٌّ لأهل الجنة». تَخْصِيصُ أَهْلِ الْجَنَّةِ بِالذِّكْرِ، يُفْهَمُ  
مِنْهُ نَفْيُ الرَّوْيَةِ عَنْ غَيْرِهِمْ، وَلَا شَكُّ فِي رُؤْيَةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ لِرَبِّهِمْ فِي الْجَنَّةِ،  
وَكَذَلِكَ يَرَوْنَهُ فِي الْمَحْشَرِ قَبْلَ دُخُولِهِمُ الْجَنَّةَ، كَمَا ثَبَّتَ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup> فِي  
«الصَّحِيحِينَ» عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَجْعَلُهُمْ يَوْمَ

(١) فِي (د) وَمَطْبُوعَةٌ مَكَّةَ: التَّقْرِيرِ.

(٢) «ذَلِكَ» لَمْ تَرُدْ فِي (ب).

يَلْقَوْنَهُ سَلَامًا ﴿ [الأحزاب: ٤٤]. واختلِفَ في رؤية أهل المحشر على ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه لا يراه إلا المؤمنون.

الثاني: يراه أهل الموقف؛ مؤمنهم وكافرهم، ثم يَحْتَجِبُ عن الكفار ولا يَرَوْنَهُ بعد ذلك.

الثالث: يراه مع المؤمنين المنافقون دُونَ بقية الكفار. وكذلك الخلاف في تكليمه لأهل الموقف.

وَاتَّفَقَتِ الأُمَّةُ على أَنَّهُ لا يَرَاهُ أَحَدٌ في الدنيا بعينه<sup>(١)</sup>، ولم يَتَنَازَعُوا في الاتفاق على ذلك إلا في نبينا ﷺ خاصة، منهم من نَفَى رؤيته بالعين، ومنهم من أَثَبَّتْها له ﷺ، وَحَكَى القاضي عياض<sup>(٢)</sup> في كتابه «الشفاء» اختلاف الصحابة ﷺ ومن بَعْدَهُمْ في رؤيته ﷺ، وإنكار عائشة رضي الله عنها أن يكون ﷺ رَأَى رَبَّهُ بعين رأسه، وأنها قالت لمسروق حين سألها: هَلْ رَأَى مُحَمَّدٌ رَبَّهُ؟ فَقَالَتْ: لَقَدْ قَفَّ شَعْرِي مِمَّا قُلْتِ، ثُمَّ قَالَتْ: مَنْ حَدَّثَكَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ، فَقَدْ كَذَبَ<sup>(٣)</sup>. ثم قال: وقال جماعة بقول عائشة رضي الله عنها، وهو

(١) في (ب): بعينه.

(٢) هو الإمام العلامة الحافظ، شيخ الإسلام القاضي أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ثم السبتي، المالكي عالم المغرب وإمام الحديث في عصره وصاحب التوالمف النفيسة البديعة، المتوفى سنة ٥٠٤ هـ. مترجم في «السير» ٢٠/٢١٢ - ٢١٨ والنص الذي نقله عنه الشارح هو في «الشفاء» ص ١٩٥ - ٢٠٢.

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٥٥) و(٧٣٨٠)، ومسلم (١٧٧)، وأحمد ٤٩/٦ - ٥٠، والترمذي (٣٠٦٨) و(٣٢٧٨)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٣١١/١٢، وابن حبان (٦٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤، والطبري ٥٠/٢٧. ولفظ مسلم: قال مسروق: كنت متكئاً عند عائشة، فقالت: يا أبا عائشة! ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت: ما هن؟ قالت: من زعم أن محمداً ﷺ رأى ربه فقد أعظم الفرية. قال: وكنت متكئاً فجلستُ، فقلت: يا أم المؤمنين: انظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله عز وجل: ﴿ولقد رآه بالأفق المبين﴾ [التكوير: ٢٣] ﴿ولقد رآه نزلة أخرى﴾ [النجم: ١٣] فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: «إنما هو جبريل، لم أره على صورته =

المشهور عن ابن مسعود، وأبي هريرة، واختُلفَ عنه، وقال بإنكار هذا  
وامتناع رؤيته في الدنيا جماعاً من المُحدثين والفقهاء والمتكلمين.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أنه ﷺ رأى ربّه بِعَيْنِهِ<sup>(١)</sup>، وروى  
عطاء<sup>(٢)</sup> عنه: رآه بقلبه<sup>(٣)</sup>، ثم ذكّر أقوالاً وفوائد، ثم قال:

وأما وجوبه لنبينا ﷺ والقول بأنه رآه بعينه، فليس فيه قاطع ولا نصّ،  
والمعولّ فيه على آية النجم، والتنازع فيها ماثور، والاحتمال لها ممكن.

= التي خلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته منهبطاً من السماء ساداً عظم خلقه ما بين  
السماء إلى الأرض» فقالت: أو لم تسمع أن الله يقول: ﴿لا تدركه الأبصار وهو  
يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير﴾ [الأنعام: ١٠٣] أو لم تسمع أن الله يقول:  
﴿وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولاً فيوحي  
بإذنه ما يشاء إنه علي حكيم﴾ [الشورى: ٥١] قالت: ومن زعم أن رسول الله ﷺ  
كتم شيئاً من كتاب الله فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿يا أيها الرسول بلغ  
ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته﴾ [المائدة: ٦٧] قالت: ومن  
زعم أنه يخبر بما يكون في غدٍ فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿قل لا  
يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله﴾ [النمل: ٦٥].

(١) أخرجه البخاري (٤٧١٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ٢٠١، وابن أبي عاصم  
في «السنّة» (٤٦٢)، والترمذي (٣١٣٤)، والطبري ١١٠/١٥، وابن حبان في  
«صحيحه» (٥٦)، والحاكم ٣٦٢/٢ - ٣٦٣ من طريق سفيان عن عمرو بن دينار  
عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما: ﴿وما جعلنا الرؤيا التي أرىناك﴾ قال:  
رؤيا عين أريها النبي ﷺ ليلة أسري به، وهو موقوف على ابن عباس، وليس نصّاً  
في الرؤية، فإنه لم يذكر متعلق الرؤية، وانظر. «زاد المعاد» ٣/٣٩.

(٢) هو الإمام شيخ الإسلام، مفتي الحرم، أبو محمد عطاء بن أبي رباح القرشي  
مولاهم المكي، كان ثقة، فقيهاً، عالماً، كثير الحديث، توفي ﷺ سنة (١١٥ هـ)،  
مترجم في «السير» ٥/رقم الترجمة (٢٩).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٧٦) من طريق ابن أبي شيبة، عن حفص، عن  
عبد الملك عن عطاء، عن ابن عباس، قال: رآه بقلبه، ورواه من طريق آخر عن  
ابن عباس قال: ﴿ما كذب الفؤاد ما رأى﴾، ﴿ولقد رآه نزلةً أخرى﴾ قال: رآه  
بفؤاده مرتين، وأخرجه الطبري ٥٢/٢٧، والترمذي (٣٢٨١)، وابن خزيمة في  
«التوحيد» ص ١٣١، واللالكائي (٩١٠) و(٩١١) من طريق سماك، عن عكرمة،  
عن ابن عباس، قال: إن النبي ﷺ رأى ربه بفؤاده مرتين.

وهذا القول الذي قاله القاضي عياض رحمته الله هو الحق، فإن الرؤية في الدنيا ممكنة، إذ لو لم تكن ممكنة، لما سألتها موسى عليه السلام، لكن لم يرد نص بأنه رحمته الله رأى ربه بعين رأسه، بل ورد ما يدل على نفي الرؤية، وهو ما رواه مسلم في «صحيحه» عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك؟ فقال: «نور أتى أراه»<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «رأيت نوراً». وقد روى مسلم أيضاً، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم بخمس كلمات، فقال: «إن الله لا ينام، ولا ينبغي له أن ينام، يخفض القنسط ويرفعه، يرفع إليه عمل الليل قبل عمل النهار، وعمل النهار قبل عمل الليل، حجابه النور - وفي رواية: النار - لو كشفه، لأخرفت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه»<sup>(٢)</sup>. فيكون - والله أعلم - معنى قوله لأبي ذر: «رأيت نوراً»: أنه رأى الحجاب، ومعنى قوله: «نور أتى أراه»: النور الذي هو الحجاب يمنع من رؤيته، فأتى أراه! أي: فكيف أراه والنور حجاب بيني وبينه يمنعني من رؤيته! فهذا صريح في نفي الرؤية، والله أعلم. وحكى عثمان بن سعيد الدارمي اتفاق الصحابة على ذلك.

ونحن إلى تقرير رؤيته لجبريل أخوج منا إلى تقرير رؤيته لربه تعالى، وأن كانت رؤية الرب تعالى أعظم وأعلى، فإن الثبوت لا يتوقف ثبوتها عليها ألبتة.

(١) أخرجه مسلم (١٧٨) وابن منده في «الإيمان» (٧٧٠) وأخرجه أحمد ١٤٧/٥ بلفظ: «قد رأيت نوراً أتى أراه»، وله شاهد من حديث ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «يوم القيامة أول يوم نظرت فيه عين إلى الله عز وجل» رواه الدارقطني فيما ذكره السيوطي في «الدر المنثور» ١٩١/٦، وله شاهد مرسل رواه أبو سعيد الدارمي في «الرد على الجهمية» ص ٤٩.

(٢) هو في صحيح مسلم (١٧٩) في الإيمان: باب قوله صلى الله عليه وسلم: «إن الله لا ينام»، وأخرجه أحمد ٤٠٥/٤، وابن ماجه (١٩٥)، وابن منده (٧٧٥) و(٧٧٦) و(٧٧٧) و(٧٧٨) و(٧٧٩)، وابن حبان (٢٦٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» ص ١٩، والآجري في «الشريعة» ص ٣٠٤، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ١٨٠ - ١٨١.

وقوله: «بغير إحاطة ولا كيفية» هذا لكمال عظمته وبهائه، سبحانه وتعالى، لا تدرکه<sup>(١)</sup> الأبصار، ولا تُحيطُ به<sup>(٢)</sup>، كما يُعلم ولا يُحاطُ به علماً، قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠].

وقوله: «وتفسيره على ما أراد الله وعلمه» إلى أن قال: «لا ندخل في ذلك متأولين بأرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا» أي: كما فعلت المعتزلة بنصوص الكتاب والسنة في الرؤية، وذلك تحريف لكلام الله وكلام رسوله عن مواضعه، فالتأويل الصحيح، هو الذي يوافق ما جاءت به السنة، والفاسد المخالف له، فكلُّ تأويلٍ بمعنى لم يدلُّ عليه دليلٌ من السياق، ولا معه قرينةٌ تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبيِّن الهادي بكلامه، إذ لو قصده، لحفَّ بالكلام قرائنٌ تدلُّ على المعنى المخالف لظاهره، حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ، فإن الله أنزلَ كلامه بياناً وهدي، فإذا أرادَ به خلافَ ظاهره، ولم يحفَّ به قرائنٌ تدلُّ على المعنى الذي يتبادرُ غيره إلى فهم كلِّ أحدٍ، لم يكن بياناً ولا هدي، فالتأويلُ إخبارٌ بمراد المتكلم، لا إنشاء.

وفي هذا الموضوع يغلط كثير من الناس، فإن المقصود فهم مراد<sup>(٣)</sup> المتكلم بكلامه، فإذا قيل: معنى اللفظ كذا وكذا، كان إخباراً بالذي عناه المتكلم، فإن لم يكن الخبر مطابقاً، كان كذباً على المتكلم.

ويُعرف مراد المتكلم بطرقٍ متعددة:

منها: أن يُصرَّح بإرادة ذلك المعنى.

ومنها: أن يستعمل اللفظ<sup>(٤)</sup> الذي له معنى ظاهر بالوضع، ولا يبيِّن بقرينة تضحَبُ الكلام أنه لم يرِد ذلك المعنى، فكيف إذا حُفَّ بكلامه ما

تأويل المعتزلة  
تحريف  
لكلام الله  
ورسوله.

٩٣

الطرق التي  
يعرف بها مراد  
المتكلم

(١) في الأصول: لا تراه، والمثبت من مطبوعة مكة.

(٢) في (ب): ولا يحيط به علم.

(٣) في (ب): كلام.

(٤) سقطت من (ب).

يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ حَقِيقَتَهُ وَمَا وُضِعَ لَهُ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٣]. «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيَانًا كَمَا تَرَوْنَ الشَّمْسَ فِي الظُّهَيْرَةِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ»<sup>(١)</sup>. فهذا مما يقطع السامع فيه بمُرَاد المتكلم، فإذا أُخْبِرَ عن مراده بما دَلَّ عليه حقيقةً لفظه الذي وُضِعَ له مع القرائن المؤكدة، كان صادقاً في إخباره، وأما إذا تَأَوَّلَ الكَلَامَ بما لا يَدُلُّ عليه، ولا اقْتَرَنَ به ما يَدُلُّ عليه، فإخْبَارُهُ بأن هذا مراده كَذِبٌ عليه، وهو تأويلٌ بالرأي، وتوهُمٌ بالهوى.

وحقيقة الأمر: أَنَّ قَوْلَ القَائِلِ: نَحْمِلُهُ عَلَى كَذَا، أَوْ: نَتَأَوَّلُهُ بِكَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ دَفْعِ دَلَالَةِ اللفظ عَلَى مَا وُضِعَ لَهُ، فَإِنَّ مَنَازِعَهُ لَمَّا اخْتَجَّ عَلَيْهِ بِهِ، وَلَمْ يُمَكِّنْهُ دَفْعُ رُودِهِ، دَفَعَ مَعْنَاهُ، وَقَالَ: أَخْمِلُهُ عَلَى خِلَافِ ظَاهِرِهِ. فَإِنَّ قِيلَ: بَلِ لِلْحَمَلِ مَعْنَى آخِرَ لَمْ تَذْكُرُوهُ، وَهُوَ أَنَّ اللفظَ لَمَّا اسْتَحَالَ أَنْ يُرَادَ بِهِ حَقِيقَتُهُ وَظَاهِرُهُ، وَلَا يُمَكِّنُ تَعْطِيلُهُ، اسْتَدَلَّلْنَا بِرُودِهِ، وَعَدَمِ إِرَادَةِ ظَاهِرِهِ عَلَى أَنْ مَجَازَهُ هُوَ المَرَادُ، فَحَمَلْنَاهُ عَلَيْهِ دَلَالَةً لَا ابْتِدَاءً.

قِيلَ: فَهَذَا المَعْنَى هُوَ الإخْبَارُ عَنِ المتكَلِّمِ أَنَّهُ أَرَادَهُ، وَهُوَ إِمَّا صِدْقٌ وَإِمَّا<sup>(٢)</sup> كَذِبٌ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْ المُمْتَنِعِ أَنْ يُرِيدَ خِلَافَ حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرِهِ، وَلَا يُبَيِّنُ لِلسَامِعِ المَعْنَى الَّذِي أَرَادَهُ، بَلِ يَقْرَأُ بِكَلَامِهِ مَا يُؤَكِّدُ إِرَادَةَ الحَقِيقَةِ. وَنَحْنُ لَا نَمْنَعُ أَنْ المتكَلِّمَ قَدْ يُرِيدُ بِكَلَامِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ إِذَا<sup>(٣)</sup> قَصَدَ التَّعْمِيَةَ عَلَى السَامِعِ حَيْثُ يَسُوغُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّ المُنْكَرَ أَنْ يُرِيدَ بِكَلَامِهِ خِلَافَ حَقِيقَتِهِ وَظَاهِرِهِ إِذَا قَصَدَ البَيَانَ والإيضاحَ، وإفهامَ مراده! كيف والمتكلم يؤكِّدُ كَلَامَهُ بِمَا يَنْفِي المَجَازَ، وَيُكْرِرُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَيَضْرِبُ لَهُ الأمثالَ.

وقوله: «فإنَّه ما سَلِمَ فِي دِينِهِ إِلَّا مَنْ سَلِمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ وَلِرَسُولِهِ ﷺ»،

(١) أخرجه بنحوه من حديث أبي سعيد الخدري البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣) وقد تقدم تخريجه مفصلاً في الصفحة ٢١٦.

(٢) في (ب): أو.

(٣) في (ب): وإذا.

وَرَدَّ عَلِمَ ما اشتبه عليه إلى عالمه» أي: سَلَّمَ لنصوصِ الكِتَابِ والسنة، ولم يَعْترِضْ عليها بالشُّكوكِ والشُّبُهَاتِ والتأويلاتِ الفاسدة، أو يقولُ: العَقْلُ يَشْهَدُ بِضِدِّ ما دَلَّ عليه النَّقْلُ! والعقلُ أَضْلُ النُّقْلِ!! فإذا عارضه، قَدَّمنا العَقْلُ!! وهذا لا يكونُ قَطُّ، لَكِنْ إذا جَاءَ ما يُوهِمُ مثلَ ذلك، فإن كان النَّقْلُ صحيحاً، فذلك الذي يُدَّعى أنه معقول إنما هو مجهول، ولو حَقَّقَ النظر، لَظَهَرَ ذلك، وإن كان النَّقْلُ غيرَ صحيح، فلا يَصْلُحُ للمعارضة، فلا يُتَصَوَّرُ أن يَتعارضَ عقلٌ صريحٌ، ونقْلٌ صحيحٌ أبداً، ويُعارضُ كلامٌ من يقولُ ذلك بنظيره، فيقال: إذا تعارضَ العقلُ والنقْلُ، وَجَبَ تقديمُ النقلِ، لأنَّ الجمعَ بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، ورفعُهما رفعُ النقيضين، وتقديمُ العقلِ ممتنع، لأنَّ العَقْلَ قد دَلَّ على صِحَّةِ السَّمعِ، ووجوبِ قَبُولِ ما أُخْبِرَ به الرسولُ ﷺ، فلو أبطلنا النقلَ، لَكُنَّا قد أبطلنا دَلالةَ العقلِ، ولو أبطلنا دَلالةَ العقلِ، لم يَصْلُحْ أن يكونَ معارضاً للنقلِ، لأنَّ ما ليسَ بدليلٍ لا يَصْلُحُ لمعارضةِ شيءٍ من الأشياءِ، فكان تقديمُ العقلِ موجِباً عَدَمَ تقديمه، فلا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ، وهذا بَيِّنٌ واضح، فإنَّ العَقْلَ هو الذي دَلَّ على صدقِ السَّمعِ وصحته، وأنَّ خَبْرَهُ مطابقٌ لمخبره، فإنَّ جاز أن تكونَ الدَّلالةُ باطلةً لِبُطْوانِ النقلِ، لَزِمَ ألا يكونَ العَقْلُ دليلاً صحيحاً، وإذا لم يكن دليلاً صحيحاً، لم يَجُزْ أن يُتَّبَعَ بحالٍ، فضلاً عن أن يُقَدَّمَ، فصار تَقْدِيمُ العقلِ على النقلِ قدحاً في العقلِ<sup>(١)</sup>.

وجوب كمال  
التسليم  
لِلرسول

فالواجب كمالُ التسليمِ لِلرسولِ ﷺ، والانقيادُ لأمره، وتَلَقِّي خبره بالقَبُولِ والتصديقِ، دون أن يُعارضَه بخيالٍ باطلٍ يسميه معقولاً، أو يُحَمِّلهُ شبهةً أو شكاً، أو يُقدِّمَ عليه آراءَ الرجالِ، ورُبالةَ أذهانهم، فيؤحده بالتحكيمِ والتسليمِ والانقيادِ والإذعانِ، كما وَحَدَّ المُرْسِلُ بالعبادةِ والخضوعِ والذلِّ والإِنابةِ<sup>(٢)</sup> والتوكلِ.

(١) انظر تفصيل المسألة في «درء تعارض العقل والنقل» ٧٨/١ وما بعدها.

(٢) في (ب): والإِنابة والذل.

التوحيدان  
اللذان لا نجاة  
للعبد من  
عذاب الله إلا  
بهما

فهما تَوْحِيدَانِ، لا نَجَاةَ لِلْعَبْدِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ إِلَّا بِهِمَا: تَوْحِيدُ الْمُرْسَلِ، وتوحيدُ متابَعَةِ الرِّسُولِ، فلا يُحَاكِمُ إِلَى غَيْرِهِ، ولا يَرْضَى بِحُكْمِ غَيْرِهِ، ولا يَقِفُ تَنْفِيذَ أَمْرِهِ، وتَضَدِيقَ خَبْرِهِ عَلَى عَرْضِهِ عَلَى قَوْلِ شَيْخِهِ وَإِمَامِهِ وَذَوِي مَذْهَبِهِ وَطَائِفَتِهِ وَمَنْ يُعْظَمُهُ، فَإِنْ أُذِنُوا لَهُ، نَقَّذَهُ، وَقَبِلَ خَبْرَهُ، وَإِلَّا فَإِنْ طَلَبَ السَّلَامَةَ، فَوَضَّهِ إِلَيْهِمْ، وَأَعْرَضَ عَنْ أَمْرِهِ وَخَبْرِهِ، وَإِلَّا حَرَّفَهُ عَنْ مَوَاضِعِهِ، وَسَمَّى تَحْرِيفَهُ تَأْوِيلًا وَحَمَلًا، فَقَالَ: نُؤَوِّلُهُ وَنَحْمِلُهُ، فَلَأَنْ يَلْقَى الْعَبْدُ رَبَّهُ بِكُلِّ ذَنْبٍ - مَا خَلَا الْإِشْرَاكَ بِاللَّهِ - خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَلْقَاهُ بِهَذِهِ الْحَالِ.

بل إذا بَلَغَهُ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ يَعُدُّ نَفْسَهُ كَأَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَهَلْ يَسُوغُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ قَبُولُهُ وَالْعَمَلُ بِهِ حَتَّى يَغْرِضَهُ عَلَى رَأْيِ فُلَانٍ وَكَلَامِهِ وَمَذْهَبِهِ! بل كان الفرضُ المبادرُ إلى امتثاله، من غير التفتاتِ إلى سواه، ولا يُسْتَشْكَلُ قَوْلُهُ لِمَخَالَفَتِهِ رَأْيِ فُلَانٍ، بل تُسْتَشْكَلُ الْآرَاءُ لِقَوْلِهِ، وَلَا يُعَارَضُ نَصُّهُ بِقِيَاسِ، بل تُهْدَرُ الْأَقْيَسَةُ، وتُلغى لِنُصُوصِهِ، وَلَا يُحَرِّفُ كَلَامَهُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، لَخِيَالِ يُسَمِّيهِ أَضْحَابُهُ مَعْقُولًا، نعم هو مجهول، وعن الصَّوَابِ مَعْرُورٌ، وَلَا يُوقَفُ قَبُولُ قَوْلِهِ عَلَى مَوَافَقَةِ فُلَانٍ دُونَ فُلَانٍ، كائناً مَنْ كَانَ.

قال الإمام أحمد: حدثنا أنس بن عياض، حدثنا أبو حازم، عن عمرو بن شعيب<sup>(١)</sup>، عن أبيه، عن جدّه، قال: لقد جلستُ أنا وأخي مَجْلِسًا ما أُحِبُّ أَنْ لِي بِهِ حُمْرَ النَّعَمِ<sup>(٢)</sup>، أَقْبَلْتُ أَنَا وَأَخِي، وَإِذَا مَشِيخَةً مِنْ أَصْحَابِ

(١) هو الإمام المحدث عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، أبو إبراهيم، وأبو عبد الله القرشي السهمي الحجازي، فقيه أهل الطائف ومحدثهم، كان يتردد كثيراً إلى مكة، وينشر العلم، توفي سنة (١١٨ هـ). مترجم في «السير» ٥/ (٦١).

(٢) النعم - بفتح النون والعين -: الإبل، والحُمْر: جمع أحمر، والبعير الأحمر: الذي لونه لون الزعفران إذا صبغ به الثوب، وقيل: بعير أحمر، إذا لم يخالط حمرة شيء، والإبل الحمر أصبر الإبل على الهواجر، والعرب تقول: خير الإبل حمراً، وصهبها. انظر «اللسان»: حمر.

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جُلُوسَ عِنْدَ بَابٍ مِنْ أَبْوَابِهِ، فَكَّرِهَا أَنْ نُفَرِّقَ بَيْنَهُمْ، فَجَلَسْنَا حَجْرَةَ<sup>(١)</sup>، إِذْ ذَكَرُوا آيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ، فَتَمَارَوْا فِيهَا، حَتَّى ازْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمْ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مُغْضِبًا، قَدْ احْمَرَّ وَجْهُهُ، يَرْمِيهِم بِالترَابِ، وَيَقُولُ: «مَهْلًا يَا قَوْمَ، وَبِهَذَا أَهْلَيْتَ الْأُمَّةَ مِنْ قَبْلِكُمْ، بِاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، وَضَرْبِهِمِ الْكُتُبَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، إِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْزَلْ يُكَذِّبُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَإِنَّمَا نَزَلَ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَرَفْتُمْ مِنْهُ، فَأَعْمَلُوا بِهِ، وَمَا جَهِلْتُمْ مِنْهُ فَرُدُّوهُ إِلَى عَالِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَا شَكَّ أَنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ الْقَوْلَ عَلَيْهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْأَلْبَنَى بِغَيْرِ الْحَقِّ وَإِن تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُزَلِّ بِهِ سُلْطَانًا وَإِن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]. فَعَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَجْعَلَ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ، وَأَنْزَلَ بِهِ كُتُبَهُ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي يَجِبُ اتِّبَاعُهُ، فَيُصَدِّقُ بِأَنَّهُ حَقٌّ وَصِدْقٌ، وَمَا سِوَاهُ مِنْ كَلَامٍ سَائِرِ النَّاسِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ، فَإِن وَافَقَهُ، فَهُوَ حَقٌّ، وَإِن خَالَفَهُ، فَهُوَ بَاطِلٌ، وَإِن لَمْ يَعْلَمْ: هَلْ خَالَفَهُ أَوْ وَافَقَهُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ الْكَلَامُ مَجْمَلًا لَا يَعْرِفُ مَرَادَ صَاحِبِهِ، أَوْ قَدْ عَرَفَ مَرَادَهُ لَكِنْ لَمْ يَعْرِفْ، هَلْ جَاءَ الرَّسُولَ بِتَصْدِيقِهِ أَوْ بِتَكْذِيبِهِ، فَإِنَّهُ يُمَسِّكُ عَنْهُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِعِلْمٍ، وَالْعِلْمُ مَا قَامَ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَالنَّافِعُ مِنْهُ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَقَدْ يَكُونُ عِلْمٌ عَنْ غَيْرِ الرَّسُولِ، لَكِنْ فِي الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ، مِثْلَ الطَّبِّ وَالْحِسَابِ وَالْفِلاحَةِ، وَأَمَّا الْأُمُورُ الْإِلَهِيَّةُ وَالْمَعَارِفُ الدِّينِيَّةُ، فَهَذِهِ الْعِلْمُ فِيهَا مَا أُخِذَ عَنِ الرَّسُولِ لَا غَيْرَ.

لا حرج في  
أخذ العلوم  
المادية عن غير  
الرسول

(١) هو بفتح الحاء المهملة، وسكون الجيم، أي: ناحية منفردين.

(٢) هو في «المسند» ١٨١/٢ و ١٨٥ و ١٩٥ و ١٩٦، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٣٦٧)، وابن ماجه (٨٥)، والبخاري في «أفعال العباد» ص ٤٣، والبغوي (١٢١) وسنده حسن، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٦٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو قال: هجرت إلى رسول الله ﷺ يوماً، قال: فسمع أصوات رجلين اختلفا في آية، فخرج علينا رسول الله ﷺ يعرف في وجهه الغضب، فقال: «إنما هلك من كان قبلكم باختلافهم في الكتاب».

قوله: «ولا تَبْتُ قَدَمَ الإِسْلَامِ إِلاَّ عَلَى ظَهْرِ التَّسْلِيمِ وَالِاسْتِسْلَامِ»

ش: هذا من باب الاستعارة، إِذِ القَدَمُ الجَسِيءُ لا تَبْتُ إِلاَّ عَلَى ظَهْرِ شيءٍ. أَي: لا يُبْتُ إِسْلَامٌ مِنْ لَمْ يُسَلِّمْ لِنُصُوصِ الوَحْيَيْنِ، وَنَقَادُ إِلَيْهَا، وَلا يَعْتَرِضُ عَلَيْهَا، وَلا يُعَارِضُهَا بِرَأْيِهِ وَمَعْقُولِهِ وَقِيَّاسِهِ، رَوَى البُخَارِيُّ عَنِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ شَهَابِ الزَّهْرِيِّ<sup>(١)</sup> رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: مِنَ اللَّهِ الرِّسَالَةُ، وَعَلَى الرُّسُولِ البَلَاغُ، وَعَلَيْنَا التَّسْلِيمُ<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا كَلَامٌ جَامِعٌ نَافِعٌ.

٩٦

وما أَحْسَنَ المَثَلُ المَضْرُوبَ لِلنَّقْلِ مَعَ العَقْلِ، وَهُوَ: أَنَّ العَقْلَ مَعَ النَّقْلِ كَالعَامِي المَقْلَدُ مَعَ العَالِمِ المَجْتَهِدِ، بَلْ هُوَ دُونَ ذَلِكَ بِكَثِيرٍ، فَإِنَّ العَامِيَّ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَصِيرَ عَالِمًا، وَلا يُمَكِّنُ للعَالِمِ أَنْ يَصِيرَ نَبِيًّا رَسُولًا، فَإِذَا عَرَفَ العَامِيُّ المَقْلَدُ عَالِمًا، فَذَلَّ عَلَيْهِ عَامِيًّا آخَرَ، ثُمَّ اخْتَلَفَ المَفْتِي وَالدَّالُّ فَإِنَّ المَسْتَفْتِي يَجِبُ عَلَيْهِ قَبُولُ المَفْتِي دُونَ الدَّالِّ، فَلَوْ قَالَ الدَّالُّ: الصَّوَابُ مَعِيَ دُونَ المَفْتِي<sup>(٣)</sup> لَأَنِي أَنَا الأَصْلُ فِي عِلْمِكَ بِأَنَّهُ مُفْتٍ، فَإِذَا قَدَّمَتْ قَوْلَهُ عَلَى قَوْلِي، قَدَحَتْ فِي الأَصْلِ الَّذِي بِهِ عَرَفَتْ أَنَّهُ مُفْتٍ، فَلَزِمَ القَدْحُ فِي فَرْعِهِ، فَيَقُولُ لَهُ المَسْتَفْتِي: أَنْتَ لِمَا شَهِدْتَ لَهُ بِأَنَّهُ مُفْتٍ، وَدَلَلْتَ عَلَيْهِ، شَهِدْتَ لَهُ بِوَجُوبِ تَقْلِيدِهِ دُونَكَ، فمُوافقتي لك في هذا العلم المعين، لا يَسْتَلْزِمُ مُوافقتك في كل مسألة، وَخَطُوكَ فِيمَا خَالَفتَ فِيهِ المَفْتِي الَّذِي هُوَ

العقل مع النقل  
كالمقلد مع  
المجتهد

(١) هو الإمام العلم، حافظ زمانه، محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب، أبو بكر القرشي الزهري المدني، نزيل الشام، توفي سنة (١٢٤ هـ). له ترجمة حافلة في «السير» ٥ / رقم الترجمة (١٦٠).

(٢) ٥٠٣/١٣، قال الحافظ: هذا وقع في قصة أخرجها الحميدي في «النوادر» ومن طريقه الخطيب، قال الحميدي: حدثنا سفيان، قال: قال رجل للزهري: يا أبا بكر قول النبي ﷺ: «ليس منا من شق الجيوب» ما معناه؟ فقال الزهري: من الله العلم، وعلى رسوله البلاغ، وعلينا التسليم، وهذا الرجل هو الأوزاعي، أخرج ابن أبي عاصم في «كتاب الأدب»، وذكر ابن أبي الدنيا، عن دحيم، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، قال: قلت للزهري، فذكره.

(٣) من قوله: «دون الدال» إلى هنا سقط من (ب).

أعلمُ منك، لا يَسْتَلْزِمُ خَطَاكَ في علمك بأنه مفتٍ، هذا مع علمه أن ذلك المفتي قد يُخْطِئُ.

والعقلُ يَعْلَمُ أن الرسولَ معصومٌ في خبره عن الله تعالى، لا يجوزُ عليه الخطأ، فيجبُ عليه التسليمُ له، والانقيادُ لأمره، وقد عَلِمْنَا بالاضطرار من دينِ الإسلام أن الرجل لو قال للرسول: هَذَا الْقِرْآنُ الَّذِي تُلْقِيهِ عَلَيْنَا، وَالْحِكْمَةُ الَّتِي جِئْتَنَا بِهَا، قَدْ تَضَمَّنَ كُلَّ مِنْهُمَا أَشْيَاءَ كَثِيرَةً تُنَاقِضُ مَا عَلِمْنَا بِعَقُولِنَا، ونحن إنما عَلِمْنَا صِدْقَكَ بِعَقُولِنَا، فلو قَبِلْنَا جَمِيعَ مَا تَقُولُهُ مَعَ أَنْ عَقُولِنَا تُنَاقِضُ ذَلِكَ، لَكَانَ ذَلِكَ قَدْحًا فِي مَا عَلِمْنَا بِهِ صِدْقَكَ، فَنَحْنُ نَعْتَقِدُ مُوجِبَ الْأَقْوَالِ الْمُنَاقِضَةِ لِمَا ظَهَرَ مِنْ كَلَامِكَ، وَكَلَامِكَ تُعْرِضُ عَنْهُ، لَا نَتَلَقَى مِنْهُ هَدًى وَلَا عِلْمًا، لَمْ يَكُنْ مِثْلَ هَذَا الرَّجُلِ مُؤْمِنًا بِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، وَلَمْ يَرْضَ مِنْهُ الرَّسُولُ بِهَذَا، بَلْ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَوْ سَاعَ، لِأَمْكَنَ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ لَا يُؤْمِنَ بِشَيْءٍ مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، إِذِ الْعُقُولُ مُتَفَاوِتَةٌ، وَالشُّبُهَاتُ كَثِيرَةٌ، وَالشَّيَاطِينُ لَا تَزَالُ تُلْقِي الْوَسَاوِسَ فِي النُّفُوسِ، فَيُمْكِنُ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَقُولَ مِثْلَ هَذَا فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الرَّسُولُ وَمَا أَمَرَ بِهِ!! وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [النور: ٥٤]. وَقَالَ: ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]. وَقَالَ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيَلْسَنَ قَوْمِهِ لِئَلْيَكُنَ لَهُمْ فِضْلٌ مِنَ اللَّهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [إبراهيم: ٤]. ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة: ١٥]. ﴿حَمَّ ۝ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝﴾ [الدخان: ١ - ٢، والزخرف: ١ - ٢]. ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [يوسف: ٢]. ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصَدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [يوسف: ١١١]. ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩]. ونظائر ذلك كثيرة في القرآن.

فأمرُ الإيمانِ بالله واليومِ الآخر: إما أن يَكُونَ الرَّسُولُ تَكَلَّمَ فِيهِ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْحَقِّ، أَمْ لَا، وَالثَّانِي بَاطِلٌ، وَإِنْ كَانَ قَدْ تَكَلَّمَ عَلَى الْحَقِّ بِالْفَافِظِ

مجملة محتملة، فما بَلَغَ البلاغَ المبين، وقد شَهِدَ له خيرُ القرون بالبلاغ،  
وأشَهِدَ الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدَّعي أنه في أصول الدين لم  
يُبلِّغِ البلاغَ المبين، فقد افترى عليه ﷺ.

قوله: «فَمَنْ رَامَ عِلْمَ مَا حُظِرَ عَنْهُ عِلْمُهُ، وَلَمْ يَفْتَحِ بِالتَّنْسِيمِ فَهَمُّهُ حَاجِبُهُ  
مَرَامُهُ عَنِ خَالِصِ التَّوْحِيدِ، وَصَافِي الْمَعْرِفَةِ، وَصَحِيحِ الْإِيمَانِ»

ش: هذا تقريرٌ للكلام<sup>(١)</sup> الأول، وزيادةٌ تحذيرٌ أن يُتكلَّمَ في أصول  
الدين، بل وفي غيرها، بغير علم، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ<sup>(٢)</sup> مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ  
عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]. علم

وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ  
مَّرِيدٍ ﴿٣﴾ كُنِبَ<sup>(٣)</sup> عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَاتَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَى عَذَابِ السَّعِيرِ ﴿٤﴾  
[الحج: ٣ - ٤]. وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا  
هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِي عَطْفِهِ، لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لِمُ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ  
وَنُذِيقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَذَابَ الْحَرِيقِ ﴿٩﴾﴾ [الحج: ٨ - ٩]. وقال تعالى: ﴿وَمَن  
أَضَلَّ مِثْنًا أُنْبَعَّ هَوْنَهُ يَغْيِرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٠﴾  
[القصاص: ٥٠]. وقال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَلَقَدْ  
جَاءَهُمْ مِّن رَّبِّهِمْ الْهُدًى﴾ [النجم: ٢٣]. إلى غير ذلك من الآيات الدالة على  
هذا المعنى.

وعن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا ضَلَّ قَوْمٌ

(١) في (ب): الكلام.

(٢) قال ابن قتيبة في «غريب القرآن» ص ٢٥٤: «لا تقف» أي: لا تتبعه الحدس  
والظنون، ثم تقول: رأيتُ ولم تر، وسمعتُ ولم تسمع، وعلمتُ ولم تعلم، وهو  
مأخوذ من «القفاء» كأنك تقفو الأمور، أي تكون في أفتائها، وأواخرها تتعقبها،  
يقال: قفوتُ أثره، والقائف: الذي يعرف الأثارَ ويتبعها، وكأنه مقلوبٌ على  
القافي.

(٣) كتب بمعنى: قضى، والهاء في «عليه»، وفي «تولاه» كناية عن الشيطان، ومعنى  
الآية: قضى على الشيطان أنه يضل من اتبعه.

بَعْدَ هُدًى كَانُوا عَلَيْهِ إِلَّا أَوْثُوا الْجَدَلَ» ثُمَّ تَلَا: ﴿مَا صَرَّوْهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا﴾ [الزخرف: ٥٨]. رواه الترمذي، وقال: حديث حسن<sup>(١)</sup>.

وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرُّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُ الْخَصِمُ» خرجاه في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup>.

ولا شك أن مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ للرسول، نَقَصَ تَوْحِيدَهُ، فَإِنَّهُ يَقُولُ بِرَأْيِهِ وهواه، أو يَقْلُدُ ذَا رَأْيٍ وهوى بغير هُدًى مِنَ اللَّهِ، فَيَنْقُصُ مِنْ تَوْحِيدِهِ بِقَدْرِ خُرُوجِهِ عَمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ، فَإِنَّهُ قَدِ اتَّخَذَ فِي ذَلِكَ إِلَهًا غَيْرَ اللَّهِ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣] أَي: عَبَدَ مَا<sup>(٣)</sup> تَهَوَّاهُ نَفْسَهُ، وَإِنَّمَا دَخَلَ الْفَسَادُ فِي الْعَالَمِ مِنْ ثَلَاثِ فِرَقٍ، كَمَا قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ<sup>(٤)</sup> رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ:

نقص توحيد  
من لم يسلم

فساد العالم  
ناشئ عن  
ثلاث فرق

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ      وَقَدْ يُورِثُ الذُّلَّ إِذْمَانُهَا  
وَتَزُكُّ الذُّنُوبُ حَيَاةَ الْقُلُوبِ      وَخَيْرٌ لِنَفْسِكَ عِضْيَانُهَا  
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ      وَأَخْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا  
فَالْمُلُوكُ الْجَائِرَةُ يَعْتَرِضُونَ عَلَى الشَّرِيعَةِ بِالسِّيَاسَاتِ<sup>(٥)</sup> الْجَائِرَةَ،  
وَيُعَارِضُونَهَا بِهَا، وَيُقَدِّمُونَهَا عَلَى حُكْمِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ.

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٥٠)، وابن ماجه (٤٨)، وأحمد ٥/٥٢٥، و٢٥٦، والطبراني في «الكبير» (٨٠٦٧)، وابن جرير ٨٨/٢٥، وحسنه الترمذي، وهو كما قال، وصححه الحاكم ٢/٤٤٧ - ٤٤٨، ووافقه الذهبي.

(٢) البخاري (٢٤٥٧) في المظالم: باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُ الْخِصَامِ﴾ (٤٥٢٣) في التفسير، و(٧١٨٨) في الأحكام: باب الألد الخصم، ومسلم (٢٦٦٨) في العلم: باب في الألد الخصم، وأخرجه الترمذي (٢٩٧٦)، والنسائي ٨/٢٤٨، وأحمد ٦/٥٥ و٦٢ و٢٠٥.

(٣) في (ب): من.

(٤) هو الإمام شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، مولاهم، ثم المرزوي، الحافظ الثقة المجاهد التقى، صاحب التصانيف النافعة الكثيرة، المتوفى سنة ١٨١ هـ، ومترجم في «سير أعلام النبلاء» ٨/٣٧٨ - ٤٢١.

(٥) في (ب): بالسياسة.

وأجبارُ السوءِ - وهُمُ العلماءُ الخارجون عن الشريعة - بأرائهم وأقيستهم الفاسدة، المتضمنة تحليل ما حَرَّمَ اللهُ ورسولُهُ، وتحريم ما أباحه، واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك.

٩٨

والرهبانُ وهم جهالُ المتصوفة، المعترضون على حقائق الإيمان والشرع، بالأذواقِ والمواجيدِ والخيالاتِ والكُشوفاتِ الباطلة الشيطانية، المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرَّعه على لسان نبيه ﷺ، والتعوض عن حقائق الإيمان بخدع الشيطان، وحفظ النفس.

فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشريعة قَدَّمنا السياسة! وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والثقل، قَدَّمنا العقل! وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الذوق والكشف وظاهر الشرع، قَدَّمنا الذوق والكشف!

ومن كلام أبي حامد الغزالي<sup>(١)</sup> رحمه الله تعالى في كتابه الذي سماه: «إحياء علوم الدين» وهو مِنْ أَجَلِّ كتبه، أو أَجَلِّها: «فإن قلت: فعلم الجدل والكلام مذمومٌ كعلم النجوم<sup>(٢)</sup> أو هو مباحٌ أو مندوبٌ إليه؟ فاعلم أن للناس في هذا غُلُوباً وإسرافاً في أطراف، فَمِنْ قائل: إنه بدعةٌ وحرام، وإنَّ العبدَ أن<sup>(٣)</sup> يلقى الله بكلِّ ذنبٍ سوى الشركِ خيرٌ له<sup>(٤)</sup> من أن يلقاه بالكلام، ومِنْ قائل: إنَّه فرضٌ، إمَّا على الكفاية، وإمَّا على الأعيان، وإنه أَفْضَلُ الأعمال، وأعلى القُرْبَات، فإنه تحقيقٌ لعلم التوحيد، ونضالٌ عن دين الله. قال: وإلى التحريم دَهَبَ الشافعيُّ ومالكٌ وأحمدُ بن حنبلٍ وسفيان<sup>(٤)</sup> وجميعُ أئمة

(١) هو الشيخ، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي، الشافعي الغزالي، صاحب التصانيف الكثير في الفقه والفلسفة والرفائق المتوفى سن ٥٠٥هـ، مترجم في «السير» ١٩/رقم الترجمة (٢٠٤) وفي كتبه مؤاخذات نبه عليها أهل العلم، وذكر معظمها الإمام الذهبي في ترجمته، فلترجع.

(٢) في «الإحياء» فتعلم الجدل والكلام مذموم، كتعلم النجوم.

(٣) سقطت من (ب).

(٤) هو شيخ الإسلام، إمام الحفاظ، سيد العلماء العاملين في زمانه، سفيان بن سعيد بن

الحديث من السلف، وساق ألفاظاً عن هؤلاء. قال: وقد اتَّفَقَ أهلُ الحديثِ من السلفِ على هذا، ولا يَنْحَصِرُ ما نُقِلَ عنهم من التشديداتِ فيه، قالوا: ما سَكَتَ عنه الصَّحَابَةُ - مع أنهم أَعْرَفُ بالحقائق، وأَفْصَحُ بترتيب الألفاظ من غيرهم - إلا لما يَتَوَلَّدُ منه من الشر. ولذلك قال النبي ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ»<sup>(١)</sup>. أي المتعمقون في البحث والاستقصاء.

واحتجُّوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين، لكانَ أهمَّ ما يأمُرُ به رسولُ الله ﷺ، ويعلم طريقه<sup>(٢)</sup>، ويُثني على أربابه، ثم ذَكَرَ بقية استدلالهم، ثم ذَكَرَ استدلالَ الفريق الآخر، إلى أن قال:

فإن قلت: فما المختارُ عندك؟ فأجاب بالتفصيل، فقال: فيه منفعة، وفيه مضرة: فهو باعتبارِ منفعته في وقت الانتفاع حلالٌ، أو مندوب، أو واجب، كما يقتضيه الحال، وهو باعتبارِ مضرته في وقت الاستضرارِ ومحلّه حرامٌ.

قال: فأما مضرته، فإثارةُ الشبهاتِ، وتَحْرِيكُ العقائد، وإزالتها عن الجزمِ والتصميم، وذلك مما يَخْصُلُ بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوكٌ فيه، وَيَخْتَلِفُ فيه الأشخاصُ. فهذا ضرره<sup>(٣)</sup>، في اعتقاد الحق، وله ضررٌ في تأكيد اعتقاد المبتدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم، وَيَشْتَدُّ حرصُهم على الإصرارِ عليه، ولكنَّ هذا الضررَ بواسطة التعصُّبِ الذي يثورُ مِنَ الجَدَلِ.

٩٩

= مسروق بن حبيب، أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، أمير المؤمنين في الحديث، توفي سنة (١٦١ هـ). له ترجمة حافلة في السير ٧/ رقم الترجمة (٨٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٠)، وأبو داود (٤٦٠٨)، وأحمد ٣٨٦/١ من حديث ابن مسعود. والمتنطعون: قال الخطابي في «معالم السنن» ٤/ ٣٠٠: المتنطع: المتعمق في الشيء، المتكلف في البحث عنه على مذاهب أهل الكلام الداخلين فيما لا يعينهم، الخائضين فيما لا تبلغه عقولهم، وقال ابن الأثير: هم المتعمقون المغالون في الكلام، المتكلمون بأقصى حلوقةم، مأخوذ من النطع، وهو الغار الأعلى من الفم، ثم استعمل في كل تعمق قولاً وفعلاً.

(٢) في (ب): طريقته.

(٣) تحرف في (ب) إلى: ضرورة.

قال: وأما منفَعته، فقد يُظنُّ أن فائدته كشف الحقائق ومعرفتها على ما هي عليه، وهيئات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف، ولعل التخييط والتضليل [فيه] أكثر من الكشف والتعريف. قال: وهذا إذا سمعته من مُحدِّث أو حشوي ربما خَطَرَ ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا، فاسمَع هذا ممن خَبَرَ الكلام، ثم قلاه بعد حقيقة الخبرة وبعد التغلغل<sup>(١)</sup> فيه إلى منتهى درجة المتكلمين، وجاوز ذلك إلى التعمُّق في علوم أخرى تناسب<sup>(٢)</sup> علم الكلام، وتحقَّق أن الطريق إلى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود. ولعمري لا ينفكُّ الكلام عن كَشْفٍ وتعريف، وإيضاح لبعض الأمور ولكن على الندور. انتهى ما نقلته عن الغزالي رحمته الله<sup>(٣)</sup>.

وكلام مثله في ذلك، حُجَّةٌ بالغة، والسلف لم يكرهوه لمجرد كونه اصطلاحاً جديداً على معانٍ<sup>(٤)</sup> صحيحة، كالأصطلاح على ألفاظ لعلوم صحيحة، ولا كرهوا أيضاً الدلالة على الحق، والمحااجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق<sup>(٥)</sup>. ومن ذلك: مخالفتها للكتاب والسنة وما فيه من علوم صحيحة، فقد وعزوا الطريق إلى تحصيلها، وأطالوا الكلام في إثباتها مع قلة نفعها، فهي لحمٌ جَمَلٌ غَثٌ على رأس جَبَلٍ وعرٍ، لا سهلٌ فيزنتقى، ولا سَمِينٌ فينتقل<sup>(٦)</sup>. وأحسن ما عندهم، فهو في

ذم السلف  
لعلم الكلام  
لاشتماله على  
أمور كاذبة  
مخالفة للحق.

(١) تحرف في (ب) إلى: التعليل.

(٢) في الأصول: «سوى» والمثبت من «الإحياء».

(٣) انظر «الإحياء» ٩٤/١ - ٩٧.

(٤) في (ب): معاني.

(٥) انظر: «درء تعارض العقل والنقل» ٤٣/١ - ٤٦.

(٦) في هامش (ب): فينتقى، وكلاهما صحيح. ومن قوله: «لحم جمل غث» إلى هنا، قطعة مقتبسة من حديث أم زرع المطول المخرج في البخاري (٥١٨٩) وغيره من حديث عائشة رضي الله عنها، وقد شرحه شرحاً حافلاً القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى ٥٤٤ هـ، وسماه: «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وقد طبع في المغرب سنة ١٣٩٥ هـ والغث: الهزيل الذي يُستغث من هزاله، أي: يترك ويستكره، مأخوذ من قولهم: غث الجرح غثاً وغثياً: إذا سال =

القرآن أصحُّ تقريراً، وأحسنُ تفسيراً، فليس عندهم إلا التكلُّفُ والتطويلُ  
والتعقيدُ، كما قيل:

لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَا وُضِعَتْ كُتُبُ التَّنَاطُرِ لَا الْمُغْنِي وَلَا الْعَمَدُ<sup>(١)</sup>  
يُحَلِّلونَ بِزَعْمِ مِنْهُمْ عُقْدًا وَبِالَّذِي وَضَعُوهُ زَادَتْ الْعُقَدُ<sup>(٢)</sup>  
فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشُّبُهَةَ والشُّكُوكَ، والفاضلُ  
الذكي يَعْلَمُ أن الشُّبُهَةَ والشُّكُوكَ زَادَتْ بذلك.

وَمِنَ الْمُحَالِ أَنْ لَا يَخْضَلَ الشِّفَاءُ وَالهُدَى وَالْعِلْمُ وَالْيَقِينُ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ  
وَكَلَامِ رَسُولِهِ، وَيَخْضَلُ مِنْ كَلَامِ هَؤُلَاءِ الْمَتَحِيرِينَ، بَلِ الْوَاجِبُ أَنْ يَجْعَلَ مَا  
قَالَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ هُوَ الْأَصْلُ، وَيَتَدَبَّرَ مَعْنَاهُ وَيَعْقِلَهُ، وَيَعْرِفَ بُرْهَانَهُ وَدَلِيلَهُ، إِمَّا  
الْعَقْلِيَّ وَإِمَّا الْخَبْرِيَّ السَّمْعِيَّ، وَيَعْرِفَ دَلَالَتَهُ عَلَى هَذَا وَهَذَا، وَيَجْعَلَ أَقْوَالَ النَّاسِ  
الَّتِي تُؤَافِقُهُ وَتُخَالِفُهُ مُتَشَابِهَةً مُجْمَلَةً، فَيُقَالُ لِأَصْحَابِهَا: هَذِهِ الْأَلْفَاظُ تَحْتَمِلُ كَذَا  
وَكَذَا، فَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَا يُؤَافِقُ خَبَرَ الرَّسُولِ، قُبِلَ، وَإِنْ أَرَادُوا بِهَا مَا يُخَالِفُهُ، رُدَّ.

ما قاله الله  
ورسوله أصل  
لتحديد الألفاظ  
المجملة في  
كلام الناس

= منه القبح، واستغته صاحبه، ومنه: أغث الحديث، ومنه غث فلان في خلقه، وكثر  
استعماله في مقابلة السمين، فيقال للحديث المختلط: فيه الغث والسمين،  
وقولهم: «على رأس جبل وعراً» أي حزن غليظ يصعب الصعود إليه، ويروى:  
«وعث» قال القاضي: معناه: ذو وعث، والوعث: الدهس، وهو مما يشتد فيه  
المشي ويشق، فاستعمل لكل ما شق، ومنه: «وعثاء السفر» أي: شدته ومشقته.  
وقولها: «لا سمين فينتقل» أي: ينتقله الناس إلى بيوتهم، فيأكلونه، ولكنهم  
يزهدون فيه، ويروى: «فيتنقى» تعني اللحم، أي: ليس بسمين له نقي، أي: مخ.  
قال عياض: أرادت أنه ليس له نقي، فيطلب لأجل نقيه..

(١) المغني في علم الكلام، تأليف شيخ المعتزلة القاضي عبد الجبار بن أحمد  
الهمداني، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٤١٥ هـ ويقع في سبعة عشر جزءاً،  
والذي انتهى إلينا منه اثنا عشر جزءاً، وكتاب «العمد» في الأصول وعلم الكلام،  
من تأليفه أيضاً، وقد شرحه أبو الحسين محمد بن علي البصري المعتزلي،  
واستقصى القول فيه، ثم بدا له أن يختصره مقتصراً على المسائل التي تبحث في  
أصول الفقه مضيفاً إليه زيادات لم ترد في الشرح، وسمى هذا المختصر «المعتمد  
في أصول الفقه» وهو مطبوع في مجلدين. وانظر «سير أعلام النبلاء» ٧/٢٤٤.

(٢) سقط هذا البيت من (ب).

وهذا مثل لَفْظِ المَرْكَبِ، والجسم<sup>(١)</sup>، والمتحيز، والجوهر، والجهة،  
 ١٠٠ والحَيِّزِ، والعَرَضِ، ونحو ذلك، فإن هذه الألفاظ لم تأتِ في الكتاب والسنة  
 بالمعنى الذي يُريدُه أهلُ هذا الاصطلاح، بل ولا في اللغة، بل هم يختصون  
 بالتعبير بها عن معانٍ لم يُعبَّرَ عَنْهُمْ عنها بها، فتفسَّر تلك المعاني بعباراتٍ  
 أخرى، ويُنظَرُ ما دَلَّ عليه القرآنُ من الأدلة العقلية والسمعية، وإذا وَقَعَ  
 الاستفسارُ والتفصيلُ تبيَّنَ الحَقُّ من الباطل.

مثال ذلك في «التركيب» فقد صار له مَعَانٍ:

أحدها: التركيبُ من متباينين فأكثر، ويُسمَّى، تركيبَ مزجٍ، كتركيب  
 الحيوان من الطبائع الأربع والأعضاء ونحو ذلك، وهذا المعنى منفي عن الله  
 سبحانه وتعالى، ولا يَلْزَمُ مِنْ وصف الله تعالى بالعلوِّ ونحوه من صفات  
 الكمال أن يَكُونَ مركباً بهذا المعنى المذكور.

الثاني: تَرْكِيْبُ الجوارِ، كِمِضْرَاعِي البابِ ونحو ذلك، ولا يَلْزَمُ أيضاً  
 من ثبوت صفاته تعالى إثباتُ هذا التركيب.

الثالث: التَّرْكِيبُ مِنَ الأجزاء المتماثلة، وتُسمَّى الجواهر المفردة.

الرابع: التركيبُ من الهيولي والصورة، كالخاتم مثلاً، هيولاه: الفضة،  
 وصورته معروفة.

وأهلُ الكلامِ قالوا: إن الجسمَ يكون مركباً من الجواهر المفردة،  
 ولهم كلامٌ في ذلك يَطُولُ، ولا فائدةَ فيه، وهو أنه هل يُمكنُ التركيبُ من  
 جزئين، أو من أربعة، أو من ستة، أو ثمانية، أو ستة عشر؟ وليس هذا  
 التركيبُ لازماً لِثبوتِ صفاته تعالى وعلوه على خلقه.

والحقُّ أن الجسمَ غيرُ مركبٍ من هذه الأشياء، وإنما قولهم مجرد  
 دعوى، وهذا مبسوط في موضعه.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٢٨٠ - ٢٨١ - و٣/ ٤٠٣ - ٤٠٧ - ٤٣٢ -  
 ٤٣٨، و«مختصر الصواعق المرسله» ١/ ١٦٦ - ١٨١.

الخامس: التركيبُ من الذات والصفات، ولهذا سَمَّوه تركيباً لِيَنْفُوا به صفاتِ الربِّ تعالى، ولهذا اصطلاحٌ منهم لا يُعْرَفُ في اللغة، ولا في استعمالِ الشارع، فلنسا نُوافِقُهُمْ على هذه التسمية ولا كرامة، ولئن سَمَّوا إثباتِ الصفاتِ تركيباً، فنقول<sup>(١)</sup> لهم: العِبْرَةُ للمعاني لا للألفاظِ سَمُّوه ما شِئْتُمْ، فلا يَتَرْتَّبُ على التسميةِ بدونِ المعنى حكم، فلو اضْطُلِحَ على تسميةِ اللبنِ خمراً، لم يَحْرُمُ بهذه التسمية.

السادس: التركيبُ من الماهية ووجودها، وهذا يَفْرِضُهُ الذَّهْنُ أَنَّهُمَا غَيْرَانِ، وأما في الخارجِ، هل يمكن ذاتٌ مجردة عن وجودها ووجودها مجردة عنها! هذا محال، فترى أهلَ الكلامِ يقولون: هل ذاتُ الربِّ وجوده أم غير وجوده؟ ولهم في ذلك حَبْنُ كَثِيرٌ، وأمثَلُهُم طريقة رأْيِ الوقفِ والشك في ذلك، وكم زَالَ بالاستفسارِ والفصيلِ كثيرٌ من الأضاليلِ والأباطيلِ.

وسببُ الضلالِ الإعراضُ عن تدبُّرِ كلامِ الله وكلامِ رسوله، والاشتغال بكلامِ اليونانِ والآراءِ المختلفةِ.

سبب  
الانحراف هو  
الإعراض عن  
تدبرِ كلامِ الله  
ورسوله.

وإنما سُمِّيَ هؤلاء أهلَ الكلامِ، لأنهم لم يَفِيْدُوا علماً لم يكن معروفاً، وإنما أتوا بزيادةِ كلامٍ قد لا يُفِيدُ، وهو ما يَضْرِبُونَهُ من القياسِ لإيضاحِ ما عَلِمَ بالحسِّ، وإن كان هذا<sup>(٢)</sup> القياسُ وأمثاله يُنْتَفَعُ به في موضعٍ آخرٍ ومع<sup>(٣)</sup> من يُنكِرُ الحسَّ، وكلُّ من قال برأيه أو ذوقه أو سياسته<sup>(٤)</sup> - مع وجودِ النصِّ، أو عارضِ النصِّ بالمعقولِ - فقد ضاهى إبليسَ، حيثُ لم يُسَلِّمْ لأمرِ ربِّه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقَنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ

(١) الجادة إذا اجتمع شرط وقسم، أن يكون الجواب للسابق، وهنا السابق القسم.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): «مع» بلا واو.

(٤) في (ب) و(د): وذوقه وسياسته.

حَفِظًا ﴿٨٠﴾ [النساء: ٨٠]. وقال تعالى؛ ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ﴿٣١﴾ [آل عمران: ٣١]. وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ﴿٦٥﴾ [النساء: ٦٥]. أَقْسَمَ سُبْحَانَهُ بِنَفْسِهِ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوا نَبِيَّهُ، وَيَرْضَوْا بِحُكْمِهِ، وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا.

قوله: «فَيَتَذَدَّبُ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ، وَالتَّضَدِّيقِ وَالتَّكْذِيبِ، وَالْإِقْرَارِ وَالْإِنْكَارِ، مُوسُوسًا تَائِهًا، شَاكَا زَائِعًا، لَا مُؤْمِنًا مُصَدِّقًا، وَلَا جَاهِدًا مُكَدِّبًا».

انتباب الحيرة  
لمن عدل عن  
الكتاب والسنة  
إلى علم الكلام

ش: يَتَذَدَّبُ: يَضْطَرِبُ وَيَتَرَدَّدُ، وَهَذِهِ الْحَالَةُ الَّتِي وَصَفَهَا الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى حَالُ كُلِّ مَنْ عَدَلَ عَنِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ إِلَى عِلْمِ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، أَوْ أَرَادَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعِنْدَ التَّعَارُضِ يَتَأَوَّلُ <sup>(١)</sup> النَّصَّ، وَيُرَدِّهِ إِلَى الرَّأْيِ وَالْأَرَاءِ الْمَخْتَلِفَةِ، فَيُؤَوِّلُ أَمْرَهُ إِلَى الْحَيْرَةِ وَالضَّلَالِ وَالشُّكِّ، كَمَا قَالَ ابْنُ رِشْدِ الْحَفِيدِ <sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مَنْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِمَذْهَبِ الْفَلَسَفَةِ وَمَقَالَاتِهِمْ، فِي كِتَابِهِ «تَهَافُتِ التَّهَافُتِ» <sup>(٣)</sup>: «وَمَنْ الَّذِي قَالَ فِي الْإِلَهِيَّاتِ شَيْئًا يُعْتَدُّ بِهِ؟». وَكَذَلِكَ الْأَمْدِيُّ <sup>(٤)</sup>، أَفْضَلُ أَهْلِ زَمَانِهِ، وَاقِفٌ

(١) في (ب) يتناول، وهو تحريف.

(٢) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد، الأندلسي، أبو الوليد الفيلسوف، المتوفى سنة ٥٩٥ هـ، عني بكلام أرسطو وترجمه إلى العربية، وزاد عليه زيادات كثيرة، وصنف نحو خمسين كتاباً، من كتبه: «الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة» في العقيدة، انتقد فيه مدارس علم الكلام، و«بداية المجتهد ونهاية المقتصد» في الفقه المقارن، ويلقب بابن رشد الحفيد تمييزاً له عن جده أبي الوليد محمد بن أحمد المتوفى سنة (٥٢٠ هـ). مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ رقم الترجمة (٢٩٠).

(٣) ص ٨٨. ونصه فيه: ... مع أنه لم يقل أحد من الناس في العلوم الإلهية قولاً يعتد به ...

(٤) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد بن سالم التغلبي، الفقيه الأصولي، الملقب: سيف الدين، كان في أول اشتغاله حنبلي المذهب، ثم انتقل إلى المذهب الشافعي، وتعلم في بغداد والشام، وانتقل إلى القاهرة، فدرس فيها، ثم خرج إلى =

في المسائل الكبارِ حائر، وكذلك الغزالي رحمه الله، انتهى آخرُ أمرِهِ إلى الوقف والخيرة في المسائل الكلامية، ثم أعرض عن تلك الطرق، وأقبل على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، فمات و«البخاري» على صدره، وكذلك أبو عبد الله محمد بنُ عمر الرازي، قال في كتابه الذي صنّفه في أقسام اللذات:

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْعُقُولِ عِقَالُ      وَغَايَةُ<sup>(١)</sup> سَعْيِ الْعَالَمِينَ ضَلَالُ  
وَأَزْوَاحُنَا فِي وَخْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا      وَحَاصِلُ ذُنُوبِنَا أَدَى وَوَبَالُ  
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا      سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ: قِيلَ وَقَالُوا  
فَكَمْ قَدْ<sup>(٢)</sup> رَأَيْنَا مِنْ رِجَالٍ وَذَوْلَةٍ      فَبَادُوا جَمِيعاً مُسْرَعِينَ وَزَالُوا  
وَكَمْ مِنْ جِبَالٍ قَدْ عَلَتْ شُرْفَاتِهَا      رِجَالٌ، فَرَالُوا وَالْجِبَالُ جِبَالُ<sup>(٣)</sup>

لقد تأملتُ الطُّرُقَ الكلاميةَ، والمناهجَ الفلسفيةَ، فما رأيتها تشفي غليلاً، ولا تزوي غليلاً، ورأيتُ أقربَ الطرقَ طريقةَ القرآن، أقرأ في الإنبيات: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴿٥﴾﴾ [طه: ٥]. ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]. ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ، عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. ثم قال: «ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي»<sup>(٤)</sup>.

وكذلك قال الشيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الكريم الشهرستاني<sup>(٥)</sup>:

= حماة، ومنها إلى دمشق، وتوفي بها سنة ٦٣١ هـ ودفن بسفح جبل قاسيون، من كتبه الجيدة في أصول الفقه: «الإحكام في أصول الأحكام» وهو مطبوع. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٢/٢٢٢ رقم الترجمة (٢٣٠).

(١) في هامش (أ): وأكثر. خ.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) هي في «عيون الأنباء» ٢٨/٢، و«وفيات الأعيان» ٤/٢٥٠، و«طبقات الشافعية» للسبكي ٩٦/٨.

(٤) انظر «تاريخ الإسلام» للإمام الذهبي، الطبقة الحادية والستين ص ٢٠٥، و«طبقات الشافعية» ٨٢/٢ - ٨٣ لابن قاضي شهبة، و«درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٠.

(٥) هو محمد بن عبد الكريم الشهرستاني، من فلاسفة الإسلام، كان إماماً في علم الكلام على مذهب الأشعري، ونحل الأمم، ومذاهب الفلاسفة، وُلِدَ في شهرستان =

إنه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلمين إلا الحيرة والتدبم، حيث قال:

لَعَمْرِي لَقَدْ طُفْتُ الْمَعَاهِدَ كُلَّهَا      وَسَيَّرْتُ طَرْفِي بَيْنَ تِلْكَ الْمَعَالِمِ  
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعاً كَفَّ حَائِرٍ      عَلَى ذَقْنٍ أَوْ قَارِعاً سِنَّ نَادِمٍ<sup>(١)</sup>

وكذلك قال أبو المعالي الجويني رحمته الله: يا أصحابنا لا تشتغلوا بالكلام. فلو عرفت أن الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به. وقال عند موته: لقد حُضْتُ الْبَحْرَ الْخِصْمَ، وَخَلَيْتُ أَهْلَ الْإِسْلَامِ وَعُلُومَهُمْ، وَدَخَلْتُ فِي ١٠٢ الَّذِي نَهَوْنِي عَنْهُ، وَالآنَ فَإِن لَمْ يَتَذَكَّرْنِي رَبِّي بِرَحْمَتِهِ، فَالْوَيْلُ لِابْنِ الْجُوَيْنِيِّ، وَهَا أَنَا إِذَا أَمُوتُ عَلَى عَقِيدَةِ أُمِّي، أَوْ قَالَ: عَلَى عَقِيدَةِ عَجَائِزِ نَيْسَابُورَ.

وكذلك قال شمس الدين الخسروشاهي<sup>(٢)</sup>، وكان من أجل تلامذة فخر الدين الرازي، لبعض الفضلاء، وقد دخل عليه يوماً، فقال: ما تعتقد؟

= بين نيسابور وخوارزم، وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ وأقام بها ثلاث سنين، وعاد إلى بلده وتوفي بها، قال ياقوت الحموي في وصفه: الفيلسوف المتكلم صاحب التصانيف، كان وافر الفضل، كامل العقل، ولولا تخبطه في الاعتقاد، ومبالغته في نصرة مذاهب الفلاسفة والذب عنهم. لكان هو الإمام. توفي سنة ٥٤٨ هـ، من تصانيفه: «نهاية الإقدام على علم الكلام»، وذكر في أوله البيتين اللذين استشهد بهما المصنف، ولم يذكر لمن هما، وقال غيره: هما لأبي بكر محمد بن باجة المعروف بابن الصائغ الأندلسي. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٢٠ / رقم الترجمة (١٩٤).

(١) وقد رد عليهما بيتين محمد بن إسماعيل الأمير، كما وجدا بخطه بهامش أصل «درء تعارض العقل والنقل» ١٥٩/١ هما:

لَعَلَّكَ أَهْمَلْتَ الطَّوَافَ بِمَعْهَدِ      الرَّسُولِ وَمَنْ لَاقَاهُ مِنْ كُلِّ عَالِمِ  
فَمَا حَارَ مَنْ يُهْدَى بِهَيْدِي مُحَمَّدٍ      وَلَسَنْتَ تَرَاهُ قَارِعاً سِنَّ نَادِمِ

(٢) هو عبد الحميد بن عيسى الخسروشاهي، نسبة إلى خسروشاه، قرية بمرو، التبريزي الشافعي المتكلم، قال السبكي في «الطبقات» ١٦١/٨: وكان فقيهاً أصولياً متكلماً محققاً بارعاً في المعقولات، قرأ على الإمام فخر الدين الرازي، وأكثر الأخذ عنه، ثم قدم الشام بعد وفاة الإمام، ودرس وأفاد، ثم توجه إلى الكرك، فأقام عند صاحبها الملك الناصر داود، فإنه استدعاه ليقراً عليه، ثم عاد إلى دمشق، فأقام بها إلى أن توفي سنة ٦٥٢ هـ، وله من المصنفات: «مختصر المذهب» في الفقه، و«مختصر المقالات» لابن سينا، و«تمة الآيات البيئات».

قال: ما يَعْتَقِدُهُ المسلمون، فقال: وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به؟ أو كما قال، فقال: نعم، فقال: أشكر الله على هذه النعمة، لكني والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدري ما أعتقد، والله ما أدرى ما أعتقد وبكى حتى أخضَلَ لحيته.

ولابن أبي الحديد<sup>(١)</sup> الفاضل المشهور بالعراق:

فِيكَ يَا أَغْلُوطَةَ الْفِكْرِ حَارَ أَمْرِي وَأَنْقَضَى عُمْرِي  
سَافَرْتَ فِيكَ الْعُقُولُ فَمَا رِبِحَتْ إِلَّا أذى السَّفَرِ  
فَلَحَى اللَّهُ الْأَلَى زَعَمُوا أَنْكَ الْمَعْرُوفُ بِالنُّظَرِ  
كَذَّبُوا، إِنَّ الَّذِي ذَكَرُوا خَارِجٌ عَنِ قُوَّةِ الْبَشَرِ

وقال الخونجي<sup>(٢)</sup> عند موته: ما عَرَفْتُ مما حَصَلَتْهُ شيئاً سوى أن الممكنَ يَفْتَقِرُ إلى المرجح، ثم قال: الافتقارُ وصفٌ سلبي، أموتُ وما عرفتُ شيئاً.

وقال آخر<sup>(٣)</sup>: اضطجعُ على فراشي، وأضع الملحفة على وجهي، وأقابلُ بين حُججِ هؤلاء وهؤلاء حتى يطلعَ الفجر، ولم يترجَّحْ عندي منها شيء.

ومن يَصِلُ إلى مثل هذه الحال إن لم يتداركه الله برحمته وإلا تزندق،

(١) هو عز الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، المدائني، الكاتب الشاعر، صاحب شرح «نهج البلاغة»، ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في الإنشاء، وكان حظياً عند الوزير ابن العلقمي لما بينهما من المناسبة والمقاربة والمشابهة في التشيع والأدب والفضيلة، توفي سنة ٦٥٥ هـ. مترجم في «فوات الوفيات» ٢/٢٥٩، و«البداية والنهاية» ١٣/١٩٩. والأبيات أنشدها له شيخ الإسلام في: «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦١.

(٢) هو محمد بن نامور بن عبد الملك أبو عبد الله الخونجي، فارسي الأصل، انتقل إلى مصر، وتولى القضاء بها، وتوفي سنة ٦٤٦، وله كتاب «كشف الأسرار عن غوامض الأفكار» في المنطق. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١/٢٣ رقم الترجمة (١٤٦) وانظر «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٢، و٣/٢٦٢.

(٣) هو محمد بن سالم بن واصل الحموي كما في «درء تعارض العقل والنقل» ١/١٦٥ و٣/٢٦٣ المتوفى سنة (٦٩٧ هـ).

كما قال أبو يوسف رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: من طلب الدين بالكلام، تزندق، ومن طلب المال بالكيما، أفلس، ومن طلب غريب الحديث، كذب.

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: حُكِمِي في أهل الكلام أن يُضْرَبُوا بالجريد والنعال، ويُطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام.

وقال: لقد أطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً يقوله، ولأن يتلى العبد بكل ما نهى الله عنه - ما خلا الشرك بالله - خير له من أن يتلى بالكلام<sup>(١)</sup>. انتهى.

وتجد أحد هؤلاء عند الموت يرجع إلى مذهب العجائز، فيقر بما أقرأ به، ويُعرض عن تلك الدقائق المخالفة لذلك، التي كان يقطع بها، ثم تبين له فسادها، أو لم يتبين له صحتها، فيكونون في نهاياتهم - إذا سلموا من العذاب - بمنزلة أتباع أهل العلم من الصبيان والنساء والأعراب.

والدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان طبيب القلوب صلوات الله عليه وسلامه يقوله إذا قام من الليل يفتتح صلاته: «اللَّهُمَّ رَبَّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ<sup>(٢)</sup> فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ» خرجه مسلم<sup>(٣)</sup>.

توسل<sup>(٤)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إلى ربه برؤية جبريل وميكائيل وإسرافيل أن يهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، إذ حياة القلب بالهداية. وقد وكل الله سبحانه

(١) «مناقب الشافعي» ١/٤٥٣ - ٤٥٤ وراجع في المسألة: «درء تعارض العقل والنقل» ٢٤٢/٧ - ٢٤٦.

(٢) في الأصول: اختلفوا، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٣) هو في «صحيح مسلم» (٧٧٠)، وأخرجه الترمذي (٣٤١٦)، وأبو داود (٧٧٦)، والنسائي (٣/٢١٢ - ٢١٣)، والبغوي في «شرح السنة» برقم (٩٥٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٤) في (د): توجه.

هؤلاء الثلاثة بالحياة: فجبريل موكل بالوحي الذي هو سبب حياة القلوب، وميكائيل بالقَطْرِ الذي هو سبب حياة الأبدانِ وسائر الحيوان، وإسرافيلُ بالنفخ في الصور الذي هو سبب حياة العالم وعود الأرواح إلى أجسادها، فالتوسل<sup>(١)</sup> إلى الله سبحانه بربوبية هذه الأرواح العظيمة الموكلة بالحياة له تأثيرٌ عظيمٌ في حصولِ المطلوب . والله المستعان .

قوله: «ولا يَصُحُّ الإيْمَانُ بالرُّؤْيَةِ لِأَهْلِ دَارِ السَّلَامِ لِمَنْ عَاتَبَهَا مِنْهُمْ بَوَهْمٍ، أَوْ تَأَوَّلَهَا بِفَهْمٍ، إِذْ كَانَ تَأْوِيلُ<sup>(٢)</sup> الرُّؤْيَةِ وَتَأْوِيلُ<sup>(٢)</sup> كُلِّ مَعْنَى يُضَافُ إِلَى الرُّبُوبِيَّةِ، تَرْكُ التَّأْوِيلِ، وَلِزُومِ التَّسْلِيمِ، وَعَلِيهِ دِينَ<sup>(٣)</sup> الْمُسْلِمِينَ، وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، زَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ»

ش: يُشِيرُ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ إِلَى الرَّدِّ عَلَى الْمُعْتَزِلَةِ وَمَنْ يَقُولُ بِقَوْلِهِمْ فِي نَفْيِ الرُّؤْيَةِ، وَعَلَى مَنْ يُشَبِّهُهُ اللهُ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»<sup>(٤)</sup>، الْحَدِيثُ، أَدْخَلَ «كَاف» التَّشْبِيهَ عَلَى «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ الْمَوْصُولَةِ بِ«تَرَوْنَ» الَّتِي تَنْحَلُّ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّتِي هِيَ الرُّؤْيَةُ، فَيَكُونُ التَّشْبِيهُ فِي الرُّؤْيَةِ لَا فِي الْمَرْتَبَةِ، وَهَذَا بَيْنَ وَاضِحٍ فِي أَنَّ الْمُرَادَ إِثْبَاتَ الرُّؤْيَةِ وَتَحْقِيقَهَا، وَدَفْعَ الْإِحْتِمَالَاتِ عَنْهَا، وَمَاذَا بَعْدَ هَذَا الْبَيَانِ وَهَذَا الْإِيضَاحِ! فَإِذَا سُلِّطَ التَّأْوِيلُ عَلَى مِثْلِ هَذَا النَّصِّ، كَيْفَ يُسْتَدَلُّ بِنَصِّهِ مِنَ النَّصُوصِ! وَهَلْ يَحْتَمِلُ هَذَا النَّصُّ أَنْ يَكُونَ مَعْنَاهُ: إِنَّكُمْ تَعْلَمُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَعْلَمُونَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ! وَيَسْتَشْهَدُ لِهَذَا التَّأْوِيلِ الْفَاسِدِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ۗ ﴿١﴾﴾ [الفيل: ١]. وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَعْمَلَ فِيهِ «رَأَى» الَّتِي فِي أَعْمَالِ الْقُلُوبِ!! وَلَا شَكَّ أَنْ «رَأَى» تَارَةً تَكُونُ

الرد على من  
أنكر أو تأول  
رؤية الله تعالى

(١) في الأصول: بالتوسل، والمثبت من مطبوعة مكة .

(٢) في (ب): «تأول» في الموضعين .

(٣) في (ب): دين المرسلين المسلمين .

(٤) متفق عليه، وقد تقدم تخريجه ص ٢٩٢ .

بصرية، وتارةً قلبية، وتارةً تكون من رؤيا الحُلْم، وغير ذلك، ولكن ما<sup>(١)</sup> يخلو الكلام من قرينة تُخَلِّصُ أحدَ معانيه من الباقي، وإلا لو أخلَى المتكلمُ كلامه من القرينة المخلَّصة لأحد المعاني، لكان مجملاً مُلغزاً، لا مبيّناً موضّحاً، وأيُّ بيان وقرينة فوق قوله: «ترون ربكم كما ترون الشمس في الظهيرة ليس ذونها سحب»<sup>(٢)</sup>؟! فَهَلْ مِثْلُ هَذَا مما يتعلق برؤية البصر، أو برؤية القلب؟ وهل يخفى مثلُ هذا إلا على من أعمى الله قلبه؟!

فإن قالوا: ألجأنا إلى هذا التأويلِ حكمُ العقل بأن رؤيته تعالى محال لا يُتصور إمكانها!

فالجواب: أن هذه دعوى منكم، خالفكم فيها أكثرُ العقلاءِ وليس في<sup>١٠٤</sup> العقل ما يُجِيلُهَا، بل لو عُرِضَ على العقلِ موجودٌ قائمٌ بنفسه لا يُمكنُ رؤيته، لحكم بأن هذا محال.

وقوله: «لمن اعتبرها منهم بوهم»، أي توهم أن الله تعالى يرى على صفة كذا، فيتوهم تشبيهاً، ثم بعد هذا التوهم إن أثبت ما توهمه من الوصف، فهو مشبه، وإن نفى الرؤية من أصلها لأجل ذلك التوهم، فهو جاحد مُعْطَلٌ، بل الواجبُ دفع ذلك الوهم وحده، ولا يَعْمُ بنفيه الحق والباطل، فَيَنْفِيهِمَا رَدًّا على مَنْ أثبت الباطل، بل الواجبُ رُدُّ الباطل، وإثبات الحق.

وإلى هذا المعنى أشار الشيخ رحمه الله تعالى بقوله: «ومن لم يتوقَّ النفي والتشبيه، زلَّ ولم يُصِبِ التنزيه». فإن هؤلاء المعتزلة يزعمون أنهم ينزّهون الله بهذا النفي! وهل يكونُ التنزيهُ بنفي صفة الكمال؟! فإن نفي الرؤية ليس بصفة كمال، إذ المَعْدُومُ لا يُرى، وإنما الكمالُ في إثباتِ الرؤية ونفي إدراك الرائي له إدراك إحاطة، كما في العلم، فإن نفي العلم به ليس

(١) في (ب): لا.

(٢) متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري. وقد تقدم تخريجه ص ٢١٦.

بكمال، وإنما الكمال في إثبات العلم، ونفي الإحاطة به علماً، فهو سبحانه لا يُحاط به رؤية، كما لا يُحاط به علماً.

اصطلاح  
المتأخرين في  
معنى التأويل

وقوله: «أو تأولها بفهم» أي: ادعى أنه فهم لها تأويلاً يُخالفُ ظاهرها، وما يفهمه كلُّ عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل: أنه صرف اللفظ عن ظاهره، وبهذا تسلط المحرفون على النصوص، وقالوا: نحن نُؤوّل ما يخالف قولنا، فسموا التحريف: تأويلاً، تزييناً له، وزخرفةً ليُقبل، وقد ذمَّ الله الذين زخرفوا الباطل، قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرَفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢]. والعبرة للمعاني لا للألفاظ، فكم من باطلٍ قد أُقيم عليه دليلٌ مُزخرفٌ عُورضَ به دليلُ الحق.

وكلامه هنا نظيرُ قوله فيما تقدم: «لا ندخل في ذلك متأولينَ بآرائنا، ولا متوهمين بأهوائنا». ثم أكد هذا المعنى بقوله: «إذ كان تأويلُ الرؤية، وتأويلُ كلِّ معنى يُضاف إلى الربوبية: تركُ التأويل، ولزومُ التسليم، وعليه دينُ المسلمين». ومُراده تركُ التأويل [الذي] يُسمونه تأويلاً، وهو تحريف، ولكن الشيخ رحمه الله تعالى تأدب وجادل بالتي هي أحسن، كما أمر الله تعالى بقوله: ﴿وَحَدِّثْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: ١٢٥]. وليس مراده تركُ كلِّ ما يُسمَى تأويلاً، ولا تركُ شيءٍ من الظواهر لبعض الناس لدليل راجع من الكتاب والسنة، وإنما مراده تركُ التأويلاتِ الفاسدةِ المُبتدعةِ، المخالفةِ لمذهب السلف، التي يدُلُّ الكتابُ والسنة على فسادها، وتركُ القولِ على الله بلا علم. فَمِنَ التأويلاتِ الفاسدةِ، تأويلُ أدلةِ الرؤية، وأدلةِ العلو، وأنه لم يكلم موسى تكليماً، ولم يتخذ إبراهيم خليلاً.

ثم قد صار لفظ «التأويل» مستعملاً في غير معناه الأصلي.

فالتأويل<sup>(١)</sup> في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ: هو الحقيقة التي يؤوّل إليها

(١) انظر: بسط الكلام في التأويل في «درء تعارض العقل والنقل» ١/ ٢٠١ - ٢٠٨ =

الكلام، فتأويل الخبر: هو عينُ المُخْبِرِ به، وتأويلُ الأمر: نَفْسُ الفعلِ المأمور به، كما قالت عائشة رضي الله عنها: كان رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي»، يتأوّل القرآن<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ سَوَّوْهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ» [الأعراف: ٥٣]. ومنه تأويل الرؤيا، وتأويل العمل، كقوله: «هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ» [يوسف: ١٠٠]. وقوله: «وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ» [يوسف: ٦]. وقوله: «ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء: ٥٩]. وقوله: «سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا»

= ٢٣٧/٥ - ٣٨١ - ٣٨٤، «رسالة الإكليل» المدرجة في «الفتاوى» ٢٨٨/١٣ - ٢٩٤.

(١) أخرجه البخاري (٨١٧) و(٤٩٦٨)، وأخرجه أيضاً (٧٩٤) و(٤٢٩٣) و(٤٩٦٧) دون قوله: «يتأول القرآن»، وأخرجه بتمامه مسلم (٤٨٤)، وأبو داود (٨٧٧)، وابن ماجه (٨٨٩)، والنسائي ١٩٠/٢ و٢١٩، وأحمد ٢٣٠/٦. وقوله: «يتأول القرآن»: يعني قوله سبحانه: «فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً» فقد روى الإمام أحمد ٣٥/٦ من طريق محمد بن أبي عدي، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، قال: قالت عائشة: «كان رسول الله ﷺ يكثر في آخر أمره من قول: سبحان الله وبحمده، أستغفر الله وأتوب إليه» قالت: فقلت: يا رسول الله، ما لي أراك تكثر من قول: سبحان الله وبحمده أستغفر الله وأتوب إليه، قال: «إن ربي عز وجل كان أخبرني أنني سأرى علامة في أمتي، وأمرني - إذا رأيتها - أن أسبح بحمده وأستغفره، إنه كان تواباً، فقد رأيتها: «إذا جاء نصر الله والفتح، ورأيت الناس يدخلون في دين الله أفواجا، فسبح بحمد ربك واستغفره إنه كان تواباً»، وأخرجه مسلم (٤٨٤) (٢٢٠) من طريق داود بن أبي هند به.

وروى الطبراني في «الصغير» ٢٤١/١، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١١٢/٢ - ١١٣ عن أم سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ قبل أن يموت يكثر أن يقول: «سبحانك اللهم وبحمدك وأستغفرك وأتوب إليك» فقال: إني أمرتُ بأمرٍ فقراً: «إذا جاء نصر الله والفتح». ورجاله ثقات، وأخرجه البزار (٥٤٤) من حديث ابن مسعود قال: كان النبي ﷺ يقول حين نزلت عليه: «إذا جاء نصر الله والفتح»: «سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي، إنك أنت التواب الرحيم» وفي سنده عمرو بن ثابت وهو ضعيف، ورواه أحمد ٤١٠/١ و٤٣٤ و٤٥٥ ورجاله ثقات إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله. وانظر «مجمع الزوائد» ١٢٧/٢.

[الكهف: ٧٨]. إلى قوله: ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٨٢]. فمن يُنْكِرُ وَفُوعٌ بِمِثْلِ هَذَا التَّأْوِيلِ، وَالْعِلْمُ بِمَا تَعَلَّقَ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مِنْهُ؟!.

وأما ما كان خبراً، كالإخبار عن الله واليوم الآخر، فهذا قد لا يُعْلَمُ تأويله، الذي هو حقيقته، إذ كانت لا تُعْلَمُ بمجرد الإخبار، فإن الْمُخْبِرَ إن لم يَكُنْ قد تَصَوَّرَ الْمُخْبِرَ بِهِ، أو ما يعرفه قبل ذلك، لم يعرف حقيقته، التي هي تأويله بمجرد الإخبار. وهذا هو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله، لكن لا يَلْزَمُ من نفي العلم بالتأويل نفي العلم بالمعنى الذي قصد المُخَاطَبُ إفهام المخاطب إياه، فما في القرآن آية إلا وقد أمر الله بتدبرها، وما أنزل آية إلا وهو يُحِبُّ أن يُعْلَمَ ما عَنَى بِهَا، وإن كان من تأويله ما لا يَعْلَمُهُ إلا الله، فهذا معنى التأويل في الكتاب والسنة وكلام السلف، وسواء كان هذا التأويل موافقاً للظاهر أو مخالفاً له.

والتأويلُ في كلام كثيرٍ من المفسرين، كابن جريرٍ ونحوه، يُرِيدُونَ بِهِ تَفْسِيرَ الْكَلَامِ وَبَيَانَ مَعْنَاهُ، سِوَاءَ وَافِقِ ظَاهِرِهِ أَوْ خَالَفَ، وَهَذَا اصْطِلَاحٌ مَعْرُوفٌ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ كالتفسير، يُحْمَدُ حَقُّهُ، وَيُرَدُّ بِاطْلُهُ.

التأويل عند  
المفسرين هو  
تفسير الكلام  
وبيان معناه  
١٠٦

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، الآية [آل عمران: ٧] - فيها قراءتان: قراءة مَنْ يَقِفُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، وقراءة مَنْ لَا يَقِفُ عِنْدَهَا، وَكِلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ حَقٌّ، وَيُرَادُ بِالْأُولَى الْمُتَشَابِهَةَ فِي نَفْسِهِ الَّتِي اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِعِلْمِ تَأْوِيلِهِ، وَيُرَادُ بِالثَّانِيَةِ الْمُتَشَابِهَةَ الْإِضَافِيَّةَ الَّتِي يَعْرِفُ الرَّاسِخُونَ تَفْسِيرَهُ، وَهُوَ تَأْوِيلُهُ<sup>(٢)</sup>.

ولا يُرِيدُ<sup>(٣)</sup> مَنْ وَقَفَ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ أَنْ يَكُونَ التَّأْوِيلُ بِمَعْنَى التَّفْسِيرِ لِلْمَعْنَى، فَإِنَّ لَازِمَ هَذَا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ كَلَاماً لَا يَعْلَمُ

(١) من: استطاع يستطيع حذف منه تاء الافتعال.

(٢) انظر «جامع البيان» ٢٠١/٦ للطبري، و«مشكل القرآن» ص ٩٨ - ١٠٢ لابن قتيبة.

(٣) في (ب): ولا به.

معناه جميع الأمة ولا الرسول، ويكون الراسخون في العلم لا حظ لهم في معرفة معناها سوى قولهم: ﴿هَامَنًا يَدُهُ كُلُّ مَنٍ عِنْدَ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧]. وهذا القدر يُقوله غير الراسخ في العلم من المؤمنين، والراسخون في العلم يجب امتيازهم عن عوام المؤمنين في ذلك، وقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: أنا من الراسخين في العلم الذين يعلمون تأويله<sup>(١)</sup>، ولقد صدق ﷺ، فإن النبي ﷺ دعا له وقال: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ»<sup>(٢)</sup>، رواه البخاري وغيره. ودعاؤه ﷺ لا يُرد<sup>(٣)</sup>. قال مجاهد<sup>(٤)</sup>: عَرَضْتُ المصحفَ على ابنِ عباسٍ، مِن أوله إلى آخره، أفقهُ عندَ كل آيةٍ وأسأله عنها<sup>(٥)</sup>. وقد تواترت الثُّقُولُ عنه أنه تكلم في جميع معاني القرآن، ولم يقل عن آيةٍ: إنها من المتشابه الذي لا يعلم أحد تأويله إلا الله.

- (١) أخرجه الطبري في تفسيره (٦٦٣٢) من طريق ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: أنا ممن يعلم تأويله. وابن أبي نجیح: هو عبد الله بن يسار، قال يحيى بن سعيد: لم يسمع التفسير من مجاهد.
- (٢) أخرجه بهذا اللفظ أحمد ١/٢٦٦ و٣١٤ و٣٢٨ و٣٣٥، والطبراني في «الكبير» (١٠٦١٤) و(١٢٥٠٦)، وفي الصغير ١/١٩٧، وأخرجه البخاري (١٤٣)، والبخاري (٣٩٤٢) بلفظ: «اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ»، وأخرجه مسلم (٢٤٧٧) في فضائل الصحابة: باب فضائل عبد الله بن عباس دون قوله: «في الدين». وأخرجه البخاري (٧٥) و(٣٧٥٦) و(٧٢٧٠) أيضاً بلفظ: «اللهم علمه الكتاب»، وأخرجه البخاري (٣٧٥٦)، والترمذي (٣٨٢٤)، وابن ماجه (١٦٦) والبخاري (٣٩٤٣)، والطبراني (١٠٥٨٨) و(١١٩٦١) و(١٢٤٦٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ١/٣١٥ بلفظ: «اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الحِكمَةَ»، وزاد ابن ماجه: «وتأويل الكتاب»، وأخرجه البزار (٢٦٧٤) بلفظ: «اللَّهُمَّ علمه تأويل القرآن».
- (٣) فيه: أن النبي ﷺ سأل ربه ثلاثاً، فأعطاه ثنتين، ومنعه واحدة. انظر «صحيح مسلم» (٢٨٨٩) و(٢٨٩٠).
- (٤) هو الإمام شيخ القراء والمفسرين، مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، مولى ابن أبي السائب، أخذ القرآن والتفسير والفقاه عن ابن عباس، وأكثر عنه. مترجم في «السير» ٤/ برقم (١٧٥).
- (٥) انظر الطبري ١/٩٠، وطبقات ابن سعد ٥/٤٦٦، وتذكرة الحفاظ ١/٩٢، و«تهذيب التهذيب» ٤٣/١٠.

وقولُ الأصحابِ رحمهم اللهُ في الأصول: إن المتشابه: الحروفُ المقطّعة في أوائلِ السور، ويُروى هذا عن ابنِ عباسٍ. مع أن هذه الحروف قد تكلم في معناها أكثرُ الناس، فإن كان معناها معروفاً، فقد عرف معنى المتشابه، وإن لم يكن معروفاً، وهي المتشابهة، كان ما سواها معلومَ المعنى، وهذا المطلوب.

وأيضاً فإن الله قال: ﴿وَمِنَهُ آيَاتٌ تُحَكِّمَتُ هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ﴾ [آل عمران: ٧]. وهذه الحروفُ ليست آيات عند جمهور العاديين.

والتأويلُ في كلام المتأخرين من الفقهاء والمتكلمين: هو صرفُ اللفظ عن الاحتمالِ الراجح إلى الاحتمالِ المرجوح لدلالةِ توجبِ ذلك. وهذا هو التأويلُ الذي يتنازعُ النَّاسُ فيه في كثيرٍ من الأمور الخبرية والطلبية، فالتأويلُ الصحيحُ منه: الذي يُوافقُ ما دلتُ عليه نصوصُ الكتابِ والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويلُ الفاسدُ، وهذا مبسوطٌ في موضعه. وذكر في «التبصرة»<sup>(١)</sup> أن نصيرَ بنَ يحيى البلخي روى عن عمَرَ بنِ إسماعيلِ بنِ حمادِ بنِ أبي حنيفة عن محمدِ بنِ الحسنِ رحمهم اللهُ: أنه سُئِلَ عن الآياتِ والأخبارِ التي فيها من صفاتِ الله تعالى ما يُؤدِّي ظاهِرُهُ إلى التشبيهِ، فقال: نُمرُّها كما جَاءَتْ، وتؤمنُ بها، ولا نقولُ: كيف وكيف.

التأويل  
الصحيح هو  
الذي يوافق ما  
دلت عليه  
نصوص  
الكتاب والسنة

ويجب أن يُعلَمَ أن المعنى الفاسدَ الكُفْرِيَّ ليس هو ظاهِرُ النَّصِّ ولا مقتضاه، وأن مَنْ فهمَ ذلك منه، فهو لِقْصُورِ فهمه، ونقصِ علمه، وإذا كان قد قيل في قولِ بعضِ الناس:

١٠٧

وَكَمْ مِنْ عَائِبٍ قَوْلًا صَحِيحًا وَأَقْسَهُ مِنَ الْفَهْمِ السَّقِيمِ<sup>(٢)</sup>  
وقيل:

(١) لعله «تبصرة الأدلة في الكلام» تأليف أبي المعين ميمون بن محمد النسفي، المتوفى سنة ثمان وخمس مئة. انظر «كشف الظنون» ٣٣٧/١.  
(٢) قائله المتنبّي، وهو في ديوانه ٢٤٦/٤، وبعده.  
ولكن تأخذ الأذان منه على قدر القرائح والمعلوم

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ أَمَاكِنِهَا وَمَا عَلَيَّ إِذَا لَمْ تَفْهَمْ الْبَقْرُ<sup>(١)</sup>

فكيف يُقال في قول الله، الذي هو أصدق الكلام وأحسن الحديث، وهو الكتاب الذي: ﴿أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ [هود: ١]. إن حقيقة قولهم: إن ظاهر القرآن والحديث هو الكفر والضلال، وإنه ليس فيه بيان لما يصلح من الاعتقاد، ولا فيه بيان التوحيد والتنزيه! هذا حقيقة قول المتأولين.

والحق أن ما دل عليه القرآن، فهو حق، وما كان باطلاً، ولم يدل عليه، والمنازعون يدعون دلالة على الباطل الذي يتعين صرفه!

فيقال لهم: هذا الباب الذي فتحموه، وإن كنتم تزعمون أنكم تنتصرون به على إخوانكم المؤمنين في مواضع قليلة حقيقة؛ فقد فتختكم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين، لا تقدرون<sup>(٢)</sup> على سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالة المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟!

فإن قلتم: ما دل القاطع العقلي على استحالة تأويلناه، وإلا أقرناؤه! قيل لكم: وبأي عقل نزن<sup>(٣)</sup> القاطع العقلي؟! فإن القزمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان ظواهر الشرع! ويزعم الفيلسوف قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد! ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى!! وباب التأويلات

(١) هو للبحثري في ديوانه ص ٩٥٥ من قصيدة يمدح بها علي بن مر الطائي. وروايته فيه:

عَلَيَّ نَحْتُ الْقَوَافِي مِنْ مَقَاطِعِهَا وَمَا عَلَيَّ لَهُمْ أَنْ تَفْهَمْ الْبَقْرُ  
وأنشده في «الموازنة» ٣٠٣/١ و«أخبار أبي تمام» ص ٥٠ و«الطرائف» ص ٢٤٩ و«معجم الأدباء» ٢٥٣/١٩.

(٢) في (ب): والمبتدعون لا يقدرُونَ.

(٣) في الأصول: نزل، والمثبت من مطبوعة مكة.

التي يدعى أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام.

ويلزم حينئذ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا يُقرَّ بشيء من معاني الكتاب والسنة حتى نبحت قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القبول تنحل<sup>(١)</sup> عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول، إذ لا يؤتق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبي هي الإنباء، والقرآن: هو النبأ العظيم. ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادَّعوا أن العقل دلَّ عليه، وإن خالفته أولوه! وهذا فتح باب الزندقة والانحلال، نسأل الله العافية.

قوله: «وَمَنْ لَمْ يَتَوَقَّ النَّفْيَ وَالتَّشْبِيهَ، رَلَّ وَلَمْ يُصِبِ التَّنْزِيهَ».

ش: النفي والتشبيه مرضان من أمراض القلوب، فإن أمراض القلوب نوعان: مرض شبهة، ومرض شهوة، وكلاهما مذكور في القرآن، قال تعالى: ﴿فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. فهذا مرض الشهوة، وقال تعالى: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾ [البقرة: ١٠]. وقال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. فهذا مرض الشبهة، وهو أهدأ من مرض الشهوة، إذ مرض الشهوة يُرجى له الشفاء بقضاء الشهوة، ومرض الشبهة لا شفاء له إن لم يتداركه الله برحمته<sup>(٢)</sup>.

النفي والتشبيه  
من أمراض  
القلوب

١٠٨

(١) في (د): تنحلي، وهي كذلك في مطبوعة مكة.

(٢) انظر «إغاثة اللهفان» ١٧/١ - ١٨ - ٤٤ - ٤٦.

والشبهة التي في مسألة الصفات نفيها وتشبيهها، وشبهة النفي أردأ من شبهة التشبيه، فإن شبهة النفي رذ وتكذيب لما جاء به الرسول ﷺ، وشبهة التشبيه غلو ومجاوزة للحد فيما جاء به الرسول ﷺ، وتشبيه الله بخلقه كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ونفي الصفات كفر، فإن الله تعالى يقول: ﴿هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

نوعا التشبيه

وهذا أحد نوعي التشبيه، فإن التشبيه نوعان: تشبيه الخالق بالمخلوق، وهذا الذي يتعجب أهل الكلام في رده وإبطاله، وأهلُه في الناس أقل من النوع الثاني الذين هم أهل تشبيه المخلوق بالخالق، كعباد المسيح، وعزير، والشمس والقمر، والأصنام، والملائكة، والنار، والماء، والعجل، والقبور، والجن، وغير ذلك. وهؤلاء هم الذين أرسلت إليهم<sup>(١)</sup> الرسل يدعونهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له.

قوله: «فإن ربنا جلّ وعلا موصوف بصفات الوحدانية، منعوت بنعوت الفردانية، ليس في معناه أحد من البرية».

تنزيه الرب هو  
وصفه كما  
وصف نفسه  
نفيًا وإثباتًا

ش: يُشيرُ الشيخ رحمه الله إلى أن تنزيه الرب تعالى هو وصفه كما وصف نفسه نفيًا وإثباتًا، وكلامُ الشيخ هنا مأخوذ من معنى سورة الإخلاص، فقوله: موصوف بصفات الوحدانية. مأخوذ من قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١)</sup> وقوله: منعوت بنعوت الفردانية، من قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾<sup>(٢)</sup> لَمْ يَكُنْ لَكُمْ يُولَدٌ ﴿٣﴾. وقوله: ليس في معناه أحد من البرية: من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup>. وهو أيضاً مؤكّد لما تقدّم من إثبات الصفات ونفي التشبيه، والوصفُ والنعتُ مترادفان، وقيل: متقاربان، فالوصفُ للذات، والنعتُ للفعل، وكذلك الوحدانية والفردانية. وقيل في الفرق بينهما: إن الوحدانية للذات، والفردانية للصفات، فهو تعالى متوحد في ذاته، متفرد بصفاته<sup>(٥)</sup>، وهذا المعنى حق، ولم يُنازع

(١) في (د): لهم.

(٢) في (ب): في صفاته.

فيه أحد، ولكن في اللفظ نوعُ تكرير، وللشيخ رحمته نظيرُ هذا التكرير في مواضع من العقيدة، وهو بالخطبِ والأدعية أشبهُ منه بالعقائد، والتسجيعُ بالخطبِ أليقُ. ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أكملُ في التنزيه من قوله: ليس في معناه أحدٌ من البرية.

قوله: «وَتَعَالَى عَنِ الْحُدُودِ وَالغَايَاتِ، وَالْأَزْكَانِ وَالْأَغْضَاءِ وَالْأَدْوَاتِ، لَا تَخْوِيهِ الْجِهَاتُ السُّتُّ كَسَائِرِ الْمبتدعات».

ش: أذكرُ بيّنَ يدي الكلامَ على عبارة الشيخ رحمته مقدّمة<sup>(١)</sup>، وهي: أن للناس في إطلاق مثل هذه الألفاظ ثلاثة أقوال:

فطائفةٌ تنفيها، وطائفةٌ تثبتها، وطائفةٌ تُفصلُ، وهم المتبعون للسلف، فلا يُطلقون نفيها ولا إثباتها إلا إذا بيّنَ ما أثبت بها، فهو ثابت، وما نفي بها، فهو منفي، لأن المتأخرين قد صارت هذه الألفاظ في اصطلاحهم فيها إجمالاً وإبهاماً، كغيرها من الألفاظ الاصطلاحية، فليس كلُّهم يستعملها في نفس معناها اللغوي، ولهذا كان النفاةُ ينفون بها حقاً وباطلاً، ويذكرون عن مثبتها ما لا يقولون به، وبعضُ المثبتين لها يدخل فيها معنى باطلاً مخالفاً لقولِ السلف، ولما دلَّ عليه الكتابُ والميزانُ، ولم يردْ نصٌّ من الكتاب، ولا من السنّةِ بنفيها ولا إثباتها، وليس لنا أن نصِفَ الله تعالى بما لم يَصِفْ به نفسه، ولا وصّفَه به رسوله نفيّاً ولا إثباتاً، وإنما نحنُ مُتَّبِعُونَ لا مبتدعون.

فالواجب أن يُنظَرَ في هذا الباب، أعني باب الصفات، فما أثبتته اللّه ورسوله أثبتناه، وما نفاه الله ورسوله نفيناه، والألفاظُ التي ورد بها النُّصُّ يُعْتَصَمُ بها في الإثبات والنفي، فنُثِبَتْ ما أثبتته الله ورسوله من الألفاظ والمعاني، ونفي ما نفته نصوصهما من الألفاظ والمعاني.

(١) انظر «درء تعارض العقل والنقل» ٤/١٣٨ - ١٤٩.

ما لم يرد نفيه  
ولا إثباته من  
الصفات لا  
تطلق حتى  
ينظر في  
مقصود قائلها

وأما الألفاظ التي لم يرد نفيها ولا إثباتها، لا<sup>(١)</sup> تُطْلَقُ حَتَّى يُنْظَرَ فِي مقصود قائلها، فإن كان معنى صحيحاً، قُبِلَ، لكن ينبغي التعبير عنه بألفاظ النصوص دون الألفاظ المجملة إلا عند الحاجة، مع قرائن تُبَيِّنُ المراد والحاجة، مثل أن يكون الخطاب مع من لا يَتِمُّ المقصود معه إن لم يُخاطب بها، ونحو ذلك.

والشيخ رحمه الله تعالى أراد الردُّ بهذا الكلام على المشبهة، كداود الجَوَارِي<sup>(٢)</sup> وأمثاله القائلين: إن الله جسم، وإنه جُثَّةٌ وأعضاء، وغير ذلك! تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً.

فالمعنى الذي أراده الشَّيْخُ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من النفي الذي ذكره هنا حقٌّ، ولكن حدث بعده من أدخل في عموم نفيه حقاً وباطلاً، فيحتاج إلى بيان ذلك، وهو: أن السَّلَفَ متفقون على أن البَشَرَ لا يعلمون الله حدّاً، وأنهم لا يحدون شيئاً من صفاته.

قال أبو داود الطيالسي<sup>(٣)</sup>: كان سفيانٌ وشعبة<sup>(٤)</sup>، وحمادُ بن

(١) كذا في الأصول الثلاثة بحذف الفاء، والجماعة أنها لا تحذف في جواب أما إلا في الشعر، أو في قول أغنى عنه مقوله، وعوررض بأنه ثبت حذفها في غير ما حديث صحيح، منها قوله ﷺ: «أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله». ومنها قوله ﷺ: «أما موسى كاني أنظر إليه إذا انحدر من الوادي»، وقول عائشة: فأما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً، وقول البراء بن عازب: أما رسول الله ﷺ لم يول يوماً مثذ. انظر البخاري (١٥٥٥) و(١٦٣٨) و(٢١٦٨) و(٣٠٤٢).

(٢) قال الذهبي في «الميزان» ٢٣/٢: داود الجواربي رأس في الرفض والتجسيم من قرامي جهنم. وانظر مقالاته في «مقالات الإسلاميين» ص ١٥٢ و ٢٠٩، و«الفرق بين الفرق» ص ٢٠٦ و ٣٢٠، و«الملل والنحل» ١/١٠٥، وقد تصحفت في «الفرق» إلى الحواري والجواري.

(٣) هو سليمان بن داود بن الجارود، الحافظ الكبير صاحب «المسند»، أبو داود الفارسي الأسدي الزبيري، مولى آل الزبير بن العوام، الحافظ البصري، جبل العلم، توفي سنة (٢٠٣ هـ). مترجم في «السير» ٩/ (١٢٣).

(٤) هو الإمام الحافظ شعبة بن الحجاج بن الورد، أمير المؤمنين في الحديث، أبو=

اتفاق السلف  
على أنهم لا  
يحدون ولا  
يشبهون

زيد<sup>(١)</sup>، وحماد بن سلمة<sup>(٢)</sup> وشريك<sup>(٣)</sup> وأبو عوانة<sup>(٤)</sup>، لا يحدون ولا  
يشبهون ولا يمثّلون، يروون الحديث، ولا يقولون: كيف، وإذا سُئِلوا  
قالوا بالأثر. وسيأتي في كلام الشيخ: «وقد أعجز عن الإحاطة خَلْقُهُ».  
فَعَلِمَ أن مراده: أن الله يتعالى عن أن يُحِيطَ أَحَدٌ بِحَدِّهِ، لا أن المعنى أنه  
غير متميز عن خلقه، منفصل عنهم، مُبَايِن لهم. سُئِلَ عبد الله بن  
المبارك: بِمَ نَعْرِفُ ربنا؟ قال: بأنه على العرش، بائن من خلقه، قيل:  
بِحَدِّ؟ قال: بِحَدِّ<sup>(٥)</sup>، انتهى.

تحقيق معنى  
الحد

ومن المعلوم أن الحدَّ يُقَالُ على ما ينفصلُ به الشيءُ ويتميِّزُ به عن  
غيره، والله تعالى غَيْرُ حَالٍ في خلقه، ولا قائمٌ بهم، بل هُوَ القيوم القائمُ

= بسطام الأزدي العتكي، مولاهم الواسطي، عالم أهل البصرة وشيخها، وهو أول  
من جرح وعدل، كان كثير الصلاة، سخيّاً، كثير التشف، وكان له معرفة ودراية  
في الشعر، توفي سنة (١٦٠ هـ). مترجم في «السير» ٧/ (٨٠).

(١) هو العلامة الحافظ الثبت، محدث الوقت حماد بن زيد بن درهم، أبو إسماعيل  
الأزدي، مولى آل جرير بن حازم البصري، الأزرق الضرير، أحد الأعلام، أصله  
من سجستان، سبي جده درهم منها. توفي سنة (١٨٩ هـ). مترجم في «السير» ٧/  
(١٦٩).

(٢) هو الإمام القدوة، شيخ الإسلام حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري  
النحوي البرّاز الخرقى البطاني، مولى آل ربيعة بن مالك، وهو ابن أخت حميد  
الطويل، كان إلى إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في  
السنة، وكانت أوقاته ﷺ معمورة بالتعبُّد والأوراد، وكان شديد المواظبة على الخير  
وقراءة القرآن، والعمل لله تعالى، توفي سنة (١٦٧ هـ). مترجم في «السير» ٧/  
(١٦٨).

(٣) هو شريك بن عبد الله، العلامة الحافظ الفقيه القاضي، أبو عبد الله النَّخَعِي، أحد  
الأعلام على لين ما في حديثه، توقف بعض الأئمة في الاحتجاج بمفاريده. كان  
تَلَفُّهُ شديداً على أهل الريب والبدع، ولي قضاء الكوفة لأبي جعفر المنصور، توفي  
سنة (١٧٧ هـ). مترجم في «السير» ٨/ (٣٧).

(٤) هو الإمام الحافظ، الثبت، محدث البصرة، الواضح بن عبد الله، مولى يزيد بن  
عطاء البشكري الواسطي، وكان الواضح من سبي جرجان، توفي سنة (١٨٦ هـ).  
مترجم في «السير» ٨/ (٣٩).

(٥) «الأسماء والصفات» للبيهقي: ٤٢٧.

١١٠ بنفسه، المقيّم لما سواه. فالحُدُّ بهذا المعنى لا يجوزُ أن يكون فيه منازعة في نفس الأمر أصلاً، فإنه ليس وراء نفيه إلا نفي وجود الرب، ونفي حقيقته.

وأما الحُدُّ بمعنى العلم والقول، وهو أن يَحُدَّهُ العبادُ، فهذا منتفٍ بلا منازعة بين أهل السنة، قال أبو القاسم القشيري<sup>(١)</sup> في «رسالته»: سمعتُ الشيخَ أبا عبد الرحمن السلمي<sup>(٢)</sup>، سمعتُ منصورَ بن عبد الله، سمعتُ أبا الحسن العنبري، سمعتُ سهلاً بن عبد الله التُّستري<sup>(٣)</sup> يقول: وقد سُئِلَ عن ذات الله؟ فقال: ذاتُ الله موصوفةٌ بالعلم، غيرُ مدركةٍ بالإحاطة، ولا مرئيةٍ بالأبصار في دار الدنيا وهي موجودةٌ بحقائق الإيمان، من غير حدٍّ ولا إحاطة ولا حُلُولٍ، وتراه العيونُ في العقبى، ظاهراً في ملكه وقدرته، وقد حَجَبَ الخلقُ عن معرفة كُنْهِ ذاته، ودلَّهم عليه بآياته، فالقُلُوبُ تَغْرِفُهُ، والعيونُ لا تَدْرِكُهُ، ينظر إليه المؤمنون بالأبصارِ، من غير إحاطة، ولا إدراكٍ نهاية.

وأما لَفْظُ الأركانِ والأعضاء والأدوات، فيتسلطُ<sup>(٤)</sup> بها التُّفَاهُ على نفي بعض الصفات الثابتة بالأدلة القطعية، كاليد والوجه. قال أبو حنيفة رضي الله عنه في «الفتح الأكبر»: له يَدٌ وَوَجْهٌ وَنَفْسٌ، كما ذكر تعالى في القرآن من ذكر اليد

كلام أبي حنيفة  
في إثبات اليد  
والوجه والنفس  
له تعالى بلا  
كيف

(١) هو الإمام الزاهد القدوة الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة القشيري الخراساني الشافعي الصوفي المفسر، صاحب «الرسالة» كان عديم النظر في السلوك والتذكير، لطيف العبارة، طيب الأخلاق، غواصاً على المعاني، وكان يعرف الأصول على مذهب الأشعري، والفروع على مذهب الشافعي، توفي سنة (٤٦٥ هـ). مترجم في «السير» ١٨/١٠٩.

(٢) هو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي، السلمي الأم، الإمام الحافظ المحدث، شيخ خراسان وكبير الصوفية أبو عبد الرحمن النيسابوري، صاحب التصانيف، توفي سنة (٤١٢ هـ). مترجم في «السير» ١٧/١٥٢.

(٣) هو سهل بن عبد الله بن يونس، شيخ العارفين، أبو محمد التُّستري، الصوفي الزاهد، توفي سنة (٢٨٣ هـ). مترجم في «السير» ١٣/١٥١.

(٤) في مطبوعة مكة: فيستدل.

والوجه والنفس، فهو له صفة بلا كيف، ولا يُقال: إن يده قُدرته ونعمته، لأن فيه إبطال الصفة. انتهى<sup>(١)</sup>. وهذا الذي قاله الإمام رحمه الله ثابت بالأدلة القاطعة. قال تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]. ﴿وَالْأَرْضُ جَبِيحًا قَبَسْتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِي﴾ [الزمر: ٦٧]. وقال تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]. ﴿وَبَقِيَ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]. وقال تعالى: ﴿تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾ [المائدة: ١١٦]. وقال تعالى: ﴿كُنْتُ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِي أَرْحَمَهُ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وقال تعالى: ﴿وَأَسْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]. وقال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبُكُمْ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾ [آل عمران: ٢٨]. وقال رحمه الله في حديث الشفاعة لما يأتي الناس آدم فيقولون له: «خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَعَلَّمَكَ أَسْمَاءَ كُلِّ شَيْءٍ»<sup>(٢)</sup>، الحديث. ولا يصح تأويل من قال: إن المراد باليد: القدرة، فإن قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] لا يصح أن يكون معناه بقدرتي مع ثنية اليد، ولو صح ذلك، لقال إبليس: وأنا أيضاً خلقتني بقدرتك، فلا فضل له عليّ بذلك، فإبليس - مع كفره - كان أعرف بربه من الجهمية. ولا دليل لهم في قوله تعالى: ﴿أَزَلُّرَ يَرَوُا أَنَا خَلَقْنَا لَهُمْ مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا أَنْعَمًا فَهُمْ لَهَا مَلِكُونَ﴾ [يس: ٧١]. لأنه تعالى جمَعَ الأيدي لما أضافها إلى ضمير الجمع، ليتناسب الجمعان اللَّفْظِيَّانِ للدلالة على المُلْكِ وَالْعِظْمَةِ، ولم يقل: «أَيْدِيٍّ» مضاف إلى ضمير المفرد، ولا «يَدَيْنَا» بثنية اليد مضافة إلى ضمير الجمع، فلم يكن قوله: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ أَيْدِيَنَا﴾ نظير قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾<sup>(٣)</sup>.

١١١

(١) «الفقه الأكبر» بشرح القاري ص ٣٦ و ٣٧.

(٢) قطعة من حديث أنس المطول في الشفاعة، وأخرجه بهذا اللفظ البخاري (٤٤٧٦) و(٧٥١٦). وأخرجه البخاري أيضاً (٦٥٦٥) ومسلم (١٩٣)، وابن ماجه (٤٣١٢) من حديثه بلفظ: «... خلقك الله بيده، ونفخ فيك من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا لك...».

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى» ٣/٤٥ - ٤٦، و٦/٣٦٣ - ٣٦٦، و«مختصر الصواعق المرسله» ٢/١٥٣ - ١٧٤.

وقال النبي ﷺ عن ربه عز وجل: «حِجَابُهُ الثُّورُ، لَوْ كَشَفَهُ لأَحْرَقَتْ سُبْحَاتُ وَجْهِهِ مَا أَنْتَهَى إِلَيْهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(١)</sup>.

ولكن لا يُقَالُ لهذه الصفات: إنها أعضاء، أو جوارح، أو أدوات، أو أركان، لأن الرُّكْنَ جزءُ الماهية، والله تعالى هو الأَحَدُ الصَّمَدُ، لا يَتَجَزَّأُ، سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية<sup>(٢)</sup>، تعالى الله عن ذلك، ومِنْ هَذَا المعنى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]. والجوارح فيها معنى الاكتساب والانتفاع، وكذلك الأدوات هي الآلات التي ينتفع بها في جلب المنفعة، ودفع المضرة. وكلُّ هذه المعاني منتفية عن الله تعالى، ولهذا لم يَرِدْ ذِكْرُهَا فِي صفاتِ اللَّهِ تعالى. فالألفاظ الشرعية صحيحة المعاني، سَالِمَةٌ من الاحتمالات الفاسدة، فلذلك يَجِبُ أن لا يُعَدَّلَ عن الألفاظ الشرعية نفيًا ولا إثباتًا، لئلا يُثَبِّتَ معنى فاسد، أو يُنْفَى معنى صحيح. وكلُّ هذه الألفاظ المجملة عُزْصَةٌ لِلْمُحَقِّ<sup>(٣)</sup> والمُبْطِلِ.

وأما لفظُ الجهة، فقد يَرَادُ به ما هو موجودٌ، وقد يَرَادُ به ما هو معدوم، وَمِنْ المعلوم أنه لا مَوْجُودَ إلا الخالقُ والمخلوقُ، فإذا أُريدَ بالجهة أمرٌ موجودٌ غيرُ الله تعالى كان مخلوقًا، والله تعالى لا يَخْصُرُهُ شيءٌ، ولا يُحِيطُ به شيءٌ من المخلوقات، تعالى الله عن ذلك، وإن أُريدَ بالجهة أمرٌ عديمي، وهذا ما فوق العالم، فليس هناك إلا الله وحده. فإذا قيل: إنه في جهة بهذا الاعتبار، فهو صحيح، ومعناه: أنه فوق العالم، حيثُ انتهت المخلوقات، فهو فوق الجميع، عال عليه.

ونفاة لفظ «الجهة»، الذين يُريدُونَ بذلك نفيَ العلوِّ يذكرون من أدلتهم: أن الجهاتِ كُلُّهَا مخلوقة، وأنه كان قبل الجهات، وأن من قال: إنه

(١) تقدم تخريجه ص ٢٩٩، وهو صحيح.

(٢) التعضية: التقطيع، وجعل الشيء أعضاء.

(٣) في (ب): المحق.

يراد بلفظ  
الجهة ما هو  
موجود، وما  
هو معدوم

في جهة يلزمه القولُ بقدم شيءٍ من العالم، أو أنه<sup>(١)</sup> كان مستغنياً عن الجهة، ثم صار فيها. وهذه الألفاظُ ونحوها إنما تدل على أنه ليس في شيء من المخلوقات، سواء سمي جهة أو لم يسم، وهذا حق. ولكن الجهة ليست أمراً وجودياً، بل أمرٌ اعتباري<sup>(٢)</sup>، ولا شك أن الجهات لا نهاية لها، وما لا يوجد فيها لا نهاية له، فليس بموجود.

بيان المراد من قول الطحاوي: لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات

وقول الشيخ رحمه الله تعالى: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» هو حق، باعتبار أنه لا يُحيط به شيءٌ من مخلوقاته، بل هو محيط بكل شيء وفوقه. وهذا المعنى هو الذي أراده الشيخ رحمه الله، لما يأتي في كلامه: «أنه تعالى محيطٌ بكل شيء وفوقه» فإذا جُمعَ بين كلاميه، وهو قوله: «لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات» وبين قوله: «محيط بكل شيء وفوقه» عَلِمَ أن مراده أن الله تعالى لا يحويه شيءٌ، ولا يُحيط به شيءٌ، كما يكونُ لغيره<sup>(٣)</sup> من المخلوقات، وأنه تعالى هو المحيطُ بكل شيء، العالي على كل شيء.

١١٢

لكن بَقِيَ في كلامه شيان:

أحدهما: أن إطلاقَ مثلِ هذا اللفظ - مع ما فيه من الإجمال والاحتمال - كان تركه أولى، وإلا<sup>(٤)</sup> تُسَلِّطَ عليه، وألزمَ بالتناقض في إثبات الإحاطة والفوقية ونفي جهة العلو، وإن أُجيب عنه بما تقدّم من أنه إنما نفى أن يحويه شيءٌ من مخلوقاته، فالاعتصامُ بالألفاظ الشرعية أولى.

الثاني: أن قوله: «كسائر المبتدعات» يُفهم منه أنه ما من مبتدع إلا وهو محويٌّ، وفي هذا نظر، فإنه إن أراد أنه محويٌّ بأمر وجودي، فممنوع، فإن العالم ليس في عالم آخر، وإلا لزم التسلسل، وإن أراد أمراً عدمياً،

(١) في (ب) و (د): وأنه.

(٢) في (د): بل أمراً اعتبارياً.

(٣) في (ب): بغيره.

(٤) في (أ) و (ب): ولا، والمثبت من (د) و (ج) ومطبوعة مكة.

فليس كُلُّ مبتدعٍ في العَدَمِ، بل منها ما هو داخلٌ في غيره، كالسماوات والأرضِ في الكرسي، ونحو ذلك، ومنها ما هو منتهى المخلوقات، كالعرشِ، فَسَطْحُ العالمِ ليس في غيره مِنَ المخلوقات، قطعاً للتسلسل، كما تقدم.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ هَذَا الإِشْكَالِ، بِأَنَّ «سائر» بمعنى البقية، لا بمعنى الجميع، هَذَا أَصْلُ معناها، ومنه «السُّور»، وهو ما يُبْقِيهِ الشارِبُ في الإِنَاءِ. فيكون مرادُه غَالِبَ المخلوقات، لا جميعها، إذ «السائر» على الغالب أدلُّ منه على الجميع، فيكون المعنى: أن الله تعالى غَيْرُ مَحْوِيٍّ كما يكونُ أَكْثَرُ المخلوقات محوياً، بل هو غيرُ محوي بشيء، تعالى الله عن ذلك، ولا يُظَنُّ بالشيخ رحمه الله تعالى أنه ممن يقول: إِنَّ اللهَ لَيْسَ دَاخِلَ العَالَمِ ولا خَارِجَهُ بنفي التقيضين<sup>(١)</sup>، كما ظنَّه بعضُ الشارحين، بل مراده: أن الله تعالى منزَّهٌ عن أن يُحِيطَ به شيءٌ من مخلوقاته، أو أن يَكُونَ مَفْتَقِراً إلى شيءٍ منها، كالعرشِ أو غيره.

وفي ثبوتِ هَذَا الكَلامِ عن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه نظر، فإن أصدادَهُ قد شَتَّعُوا عليه بأشياء أهونَ منه، فلو سَمِعُوا مِثْلَ هَذَا الكَلامِ، لشاعَ عنهم تَشْيِيعُهُمْ عليه به، وقد نَقَلَ أبو مطيعِ البَلْخِي<sup>(٢)</sup> عنه إثباتَ العُلُوِّ، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى. وظاهرُ هَذَا الكَلامِ يَقْتَضِي نفيه، ولم يَرِدْ بمثله كِتَابٌ ولا سنة، فلذلك قُلْتُ: إِنَّ في ثبوتِهِ عن الإمام نظراً، وإن الأولى التَّوَقُّفُ في إطلاقه، فَإِنَّ الكَلامَ بمثله خَطَرٌ، بخلافِ الكَلامِ بما ورد عن الشارع، كالاستيواءِ والنزولِ ونحو ذلك. ومن ظَنَّنَ مِنَ الجَهِالِ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ إِلَى سَمَاءٍ

(١) في مطبوعة مكة: التعيين.

(٢) هو الحكم بن عبد الله، وهو يعد من كبار أصحاب أبي حنيفة وفقهائهم، قال الإمام الذهبي في «الميزان» ٥٧٤/١: كان بصيراً بالرأي، علامة كبير الشأن، ولكنه واه في ضبط الأثر، وكان ابن المبارك يعظمه ويجلّه لدينه وعلمه، توفي سنة (١٩٩ هـ).

الدُّنْيَا كما أَخْبَرَ الصَّادِقُ عليه السلام <sup>(١)</sup>، يَكُونُ الْعَرْشُ فَوْقَهُ، وَيَكُونُ مَحْصُورًا بَيْنَ طَبَقَتَيْنِ، مِنَ الْعَالَمِ! فَقَوْلُهُ مُخَالِفٌ لِإِجْمَاعِ السَّلَفِ، مُخَالِفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو عَثْمَانَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّابُونِيُّ <sup>(٢)</sup>:  
سَمِعْتُ الْأَسْتَاذَ أَبَا مَنْصُورَ بْنَ حَمْشَادٍ <sup>(٣)</sup> - بَعْدَ رَوَايَتِهِ حَدِيثِ النَّزُولِ - يَقُولُ:  
سُئِلَ أَبُو حَنِيفَةَ، فَقَالَ: يَنْزَلُ بِلَا كَيْفٍ. انْتَهَى.

١١٣

وَأِنَّمَا تَوَقَّفَ مِنْ تَوْقَفٍ فِي نَفْيِ ذَلِكَ، لِضَعْفِ عِلْمِهِ بِمَعَانِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَأَقْوَالِ السَّلَفِ، وَلِذَلِكَ يُتَكَبَّرُ بَعْضُهُمْ أَنْ يَكُونَ فَوْقَ الْعَرْشِ، بَلْ يَقُولُ: لَا مَبَايِنَ وَلَا مُحَايِثَ <sup>(٤)</sup>، لَا دَاخِلَ الْعَالَمِ وَلَا خَارِجَهُ، فَيَصِفُونَهُ بِصِفَةِ الْعَدَمِ وَالْمَمْتَنَعِ، وَلَا <sup>(٥)</sup> يَصِفُونَهُ <sup>(٦)</sup> بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ مِنَ الْعُلُوِّ وَالِاسْتِوَاءِ

(١) حَدِيثُ النَّزُولِ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٤٥) وَ(٦٣٢١) وَ(٧٤٩٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٥٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٣٣) وَ(١٣١٥)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٣٦٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٤٩٣)، وَمَالِكٌ ٣٠/١، وَالدَّارِمِيُّ ٣٤٦/١، ٣٤٧، وَأَحْمَدُ ٢/٢٦٤ وَ٢٦٥، وَ٢٦٧، وَ٢٨٢ وَ٤١٩ وَ٤٨٧ وَ٥٠٤، وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْكَبْرِ» كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» ٩٩/١٠، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «أَخْبَارِ أُصْبِهَانَ» ٢/٢٥٤، وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «كِتَابِ النَّزُولِ» ص ١٠٢ وَ١٠٣ وَ١٠٧، وَابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي «السُّنَّةِ» (٤٩٢) وَ(٤٩٣) وَ(٤٩٤) وَ(٤٩٥) وَ(٤٩٧) وَ(٤٩٨)، وَالأَجْرِيُّ فِي «الشَّرِيعَةِ» ص ٣٠٨ - ٣٠٩، وَابْنُ خَزِيمَةَ فِي «التَّوْحِيدِ» ص ١٢٦ وَ١٢٧ وَ١٢٩، وَالبَيْهَقِيُّ فِي «الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ» ص ٤٤٩ وَالدَّلَالِكَاثِيُّ فِي «السُّنَّةِ» (٧٤٥) كَلَّمَهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثَلَاثَ لَيَالٍ الْآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَاسْتَجِيبْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» وَهُوَ فِي «مُسْنَدِ الطِّيَالِسِيِّ» (٢٣٨٥) بِلَفْظٍ: «يَهْبِطُ». وَقَدْ رَوَاهُ عِدَّةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، انظُرْ «الْأَزْهَارَ الْمُتَنَائِرَةَ» ص ١٢٤.

(٢) الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٤٤٩ هـ، تَرْجَمَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَرِ» ١٨/ رقم التَّرْجَمَةِ (١٧)، وَأَثْنَى عَلَى كِتَابِهِ «عَقِيدَةُ السَّلَفِ وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ» فَقَالَ: مَا رَأَى مِنْتَصِفٍ إِلَّا وَاعْتَرَفَ لَهُ.

(٣) هُوَ الْعَلَامَةُ الزَّاهِدُ صَاحِبُ التَّصَانِيفِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْشَادٍ النَّيْسَابُورِيِّ الشَّافِعِيِّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ ٣٨٨. مُتَرْجِمٌ فِي «السِّيَرِ» ١٦/٤٩٨.

(٤) فِي مَطْبُوعَةِ مَكَّةَ: مَجَانِبٌ.

(٥) فِي (ب): لَا.

(٦) تَصَحَّفَتْ فِي (أ) وَ(ب) وَ(ج) إِلَى: «يَصْفُو بِهِ». وَالمُثَبَّتُ فِي (د).

على العرش، وَيَقُولُ بَعْضُهُمْ بِحُلُولِهِ فِي كُلِّ مَوْجُودٍ، أَوْ يَقُولُ: هُوَ وَجُودٌ كُلُّ مَوْجُودٍ وَنَحْوَ ذَلِكَ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ وَالْجَاهِدُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا. وَسَيَأْتِي لِإثْبَاتِ صِفَةِ الْعُلُوِّ لِلَّهِ تَعَالَى زِيَادَةً بَيَانًا، عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى قَوْلِ الشَّيْخِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «مَحِيطٌ بِكُلِّ شَيْءٍ وَفَوْقَهُ»، إِنْ شَاءَ <sup>(١)</sup> اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: «والمعراج حقٌّ وقد أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعُرِجَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقِظَةِ، إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ إِلَى حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْعُلَا، وَأَكْرَمَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ، وَأَوْحَى إِلَيْهِ مَا أَوْحَى، مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى. فَصَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ <sup>(٢)</sup> فِي الْآخِرَةِ وَالْأُولَى».

ش: «المعراج»: مفعال، من العُرُوج، أي: الآلة التي يُعْرَجُ فيها، أي يُضْعَدُ، وهو بمنزلة السُّلَمِ، لكن لا نَعْلَمُ كَيْفَ هُوَ، وَحُكْمُهُ كَحُكْمِ غَيْرِهِ مِنْ الْمَغْيِيَّاتِ، نُؤْمِنُ بِهِ وَلَا نَسْتَعْلِلُ بِكَيْفِيَّتِهِ.

ثبوت الإسراء  
والمعراج له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
باليقظة

وقوله: «وقد أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَخْصِهِ فِي الْيَقِظَةِ».

- اختلف الناس في الإسراء.

ف قيل: كان الإسراء بروحه، ولم يُفَقَدْ جَسَدُهُ، نقله ابن إسحاق <sup>(٣)</sup> عن عائشة ومعاوية <sup>(٤)</sup> رضي الله عنهما، ونقل عن الحسن البصري نحوه.

لكن ينبغي أن يُعْرَفَ الْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ يُقَالَ: كَانَ الْإِسْرَاءُ مَنْامًا، وَبَيْنَ أَنْ يُقَالَ: كَانَ بَرُوحَهُ دُونَ جَسَدِهِ، وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ عَظِيمٌ. فَعَائِشَةُ وَمَعَاوِيَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَمْ يَقُولَا: كَانَ مَنْامًا، وَإِنَّمَا قَالَا: أُسْرِيَ بِرُوحِهِ وَلَمْ يُفَقَدْ جَسَدُهُ،

(١) «شاء» سقطت من الأصول.

(٢) في (ب): فصلى الله وسلم عليه.

(٣) هو محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار. العلامة الحافظ الأخباري أبو بكر، وقيل: أبو عبد الله القرشي المطليبي، صاحب السيرة النبوية، وكان جدّه يسار من سبي عين التمر في أيام أبي بكر الصديق، رأى أنس بن مالك وسعيد بن المسيب، وهو أول من دوّن العلم بالمدينة، توفي سنة (١٥٢ هـ) أو قريباً منها. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٧/ رقم الترجمة (١٥).

(٤) «ومعاوية» سقطت من (أ) و(ج) و(د).

وفرق ما<sup>(١)</sup> بين الأمرين، إذ ما يراه التائم قد يكون أمثالاً مضروبة للمعلوم في الصورة المحسوسة، فيرى كأنه قد عُرجَ به إلى السماء، وذَهَبَ به إلى مكة، وروحه لم تَضَعْدُ ولم تَذْهَبْ، وإنما مَلَكَ الرؤيا ضَرَبَ له المِثَالُ، فما أرادا<sup>(٢)</sup> أن الإسراء كان مناماً، وإنما أرادا<sup>(٣)</sup> أن الرُوحَ ذاتها أُسْرِيَ بها، ففارقتِ الجَسَدَ، ثم عادت إليه، ويجعلان هذا من خصائصه، فإن غيره لا تَنَالُ ذاتُ روحه الصُّعُودَ الكاملَ إلى السماء إلا<sup>(٤)</sup> بَعْدَ الموتِ<sup>(٥)</sup>.

وقيل: كان الإسراء مرتين: مرة يقظة، ومرة مناماً، وأصحابُ هذا القول كأنهم أرادوا الجَمْعَ بين حديثِ شريكٍ وقوله: «ثم استيقظتُ»<sup>(٥)</sup>، وبين سائر الروايات.

وكذلك منهم مَنْ قَالَ: بل كان مرتين: مرة قَبْلَ الوحي ومرة بعده. ومنهم مَنْ قَالَ: بَلْ ثَلَاثَ مرات: مَرَّةً قَبْلَ الوحي، ومرتين بَعْدَهُ. وكلما اشتبه عليهم لَفْظُ زَادُوا مَرَّةً للتوفيق!! وهذا يَفْعَلُهُ ضُعْفَاءُ أَهْلِ الحديثِ وإلا فالذي عليه أئمةُ النقلِ: أن الإسراء كان مَرَّةً واحدة بمكة، بعد البعثة، قَبْلَ الهجرة بسنة، وقيل: بسنةٍ وشهرين، ذكره ابنُ عبد البر<sup>(٦)</sup>.

(١) «ما» لم ترد في (ب)، وكذلك في «زاد المعاد» ٤٠/٣، والشارح ينقل عنه.

(٢) في الأصول: «أراد» في الموضعين، وهو خطأ.

(٣) تحرفت في الأصول إلى: «لا».

(٤) انظر «زاد المعاد» ٤٠/٣.

(٥) هو مما تفرد به شريك، ومما انتقد عليه في روايته لحديث الإسراء، ويراجع «فتح الباري» ٤٠٤/١٣ و٤٠٥.

(٦) هو الإمام العلامة، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم الثمري الأندلسي القرطبي المالكي صاحب كتاب «التمهيد». قال الذهبي في «السير» ١٥٧/١٨: كان إماماً، ديناً، ثقة، متقناً، علامة، متبحراً، صاحب سنة واتباع، وكان أولاً أثرياً، ظاهرياً فيما قيل، ثم تحول مالكيّاً مع ميل بين إلى فقه الشافعي في مسائل، ولا ينكر له ذلك، فإنه ممن بلغ رتبة الأئمة المجتهدين، ومن نظر في مصنفاته بان له منزلته من سعة العلم، وقوة الفهم، وسيلان الذهن، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولكن إذا أخطأ إمام في اجتهاده، لا ينبغي لنا أن ننسى محاسنه، ونغطي معارفه، بل =

١١٤ قال الشيخ شمس الدين ابن القيم<sup>(١)</sup>: يا عجباً لهؤلاء الذين زعموا أنه كان مِراراً! وكيف ساع لهم أن يظنوا أنه في كل مرة تُفرض عليه الصَّلواتُ خمسين، ثم يتردّد بين ربه وبين موسى حتى تصيرَ خمساً، فيقول: «أَمْضَيْتُ فريضتي، وَخَفَّفْتُ عن عِبَادِي»، ثم يُعيدها في المرة الثانية إلى خمسين، ثم يَحْطُهَا إلى خمس؟!.

وقد غَلَطَ الحُفَاطُ شريكاً في ألفاظٍ من حديثِ الإسراء، ومسلم أورد المسند منه، ثم قال: «فقدّم وأخر وزاد ونقص». ولم يَسْرُدِ الحديث، فأجاد كَلِمَةً. انتهى كلامُ الشيخ شمس الدين كَلِمَةً<sup>(٢)</sup>.

نصر حديث الإسراء والمعراج  
وكان من حديث الإسراء: أنه ﷺ أُسْرِيَ بجسده في اليَقِظَةِ، على الصحيح، من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، راكباً على البُرَاقِ، صُحْبَةَ جبريل عليه السلام، فنزل هناك، وصلى بالأنبياء إماماً، وَرَبَطَ البُرَاقَ بحلقة باب المسجد. وقد قيل: إنه نزل ببيت لحم وصلى فيه، ولا يصح عنه ذلك ألبتة.

ثم عُرِجَ به من بيت المقدس تلك الليلة إلى السماء الدنيا، فاستفتح له جبريل، ففُتِحَ له، فرأى هناك<sup>(٣)</sup> آدم أبا البشر، فسلمَ عَلَيْهِ، فرحّبَ به<sup>(٤)</sup> وردّ

= نستغفر له، ونعتذر عنه.

(١) هو الإمام، المحقق، الحافظ، الأصولي، الفقيه النحوي، صاحب الذهن الوفاد، والقلم السيال، والتأليف الكثيرة الماتعة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الزرعي الدمشقي، لازم شيخ الإسلام ابن تيمية ملازمة تامة ما يقرب من ١٦ سنة، فنهل من فيض علمه الواسع، وغلب عليه حبه، حتى كان يأخذ بأكثر اجتهاداته، وينتصر لها، وهو الذي هدّب كتبه، ونشر علمه، وكان كَلِمَةً كثير الصلاة والتلاوة، حسن الخلق، كثير التودد، لا يحسد ولا يحقد، توفي سنة (٧٥١ هـ). انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/٤٠٠ - ٤٠٣.

(٢) «زاد المعاد» ٤٢/٣ طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) في «زاد المعاد»: هنالك، والشارح كَلِمَةً لم يسق الحديث عن البخاري ومسلم مباشرة، وإنما نقله عن الشيخ ابن القيم من «زاد المعاد».

(٤) في «زاد المعاد»: فرد عليه السلام ورحب به.

عليه السَّلامَ، وأقرَّ بنبوِّته، ثم عُرجَ به إلى السَّماءِ الثَّانية، فاستفتح له، فرأى فيها يحيى بنَ زكريا، وعيسى ابنَ مريمَ، فلقِيهما<sup>(١)</sup>، فسَلَّمَ عليهما، فردًّا عليهِ السَّلامَ، ورَحَّبًا به، وأقرَّ بنبوِّته، ثم عُرجَ به إلى السَّماءِ الثَّالثة، فرأى فيها يوسُفَ، فسَلَّمَ عليه فردًّا عليه السَّلامَ<sup>(٢)</sup> ورَحَّبَ به، وأقرَّ بنبوِّته، ثم عُرجَ به إلى السَّماءِ الرَّابعة، فرأى فيها إدريسَ، فسَلَّمَ عليه، ورَحَّبَ به، وأقرَّ بنبوته، ثم عُرجَ به إلى السَّماءِ الخَامِسة، فرأى فيها هارونَ بنَ عمرانَ، فسَلَّمَ عليه، ورَحَّبَ به، وأقرَّ بنبوته، ثم عُرجَ به إلى السَّماءِ السَّادِسة، فلَقِيَّ فيها موسى فسَلَّمَ عليه، ورَحَّبَ به وأقرَّ بنبوِّته، فلما جاوزَه، بَكَى موسى، فقِيلَ له: ما يُبْكِيكَ؟ قال: أبُكِي، لأنَّ غلامًا بُعثَ بَعْدِي يَدْخُلُ الجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِهِ أَكْثَرَ مما يَدْخُلُهَا مِنْ أُمَّتِي، ثم عُرجَ بِهِ إلى السَّماءِ السَّابِعة، فلَقِيَّ فيها إبراهيمَ، فسَلَّمَ عليه، ورَحَّبَ به، وأقرَّ بنبوته، ثم رُفِعَ إلى سِدْرَةِ المنتهى، ثم رُفِعَ له البَيْتُ المَعْمُورُ، ثم عُرجَ به إلى الجِبَّارِ، جَلَّ جَلالُهُ وتقدَّستْ أسماؤُهُ، فَدَنَا مِنْهُ حَتَّى كَانَتْ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى<sup>(٣)</sup>، فأوحى إلى عبده ما أوحى، وفرض عليه خمسينَ صلاةً، فرجع حتى مرَّ على موسى، فقال: بِمَ أَمِرتُ؟ قال: بخمسينَ صلاةً، فقال: إنَّ<sup>(٤)</sup> أُمَّتَكَ لا تُطِيقُ ذَلِكَ، ازْجِعْ إلى رَبِّكَ، فاسأله التَّخْفِيفَ لِأُمَّتِكَ، فالتَّفَّتْ إلى جِبْرِيلَ كأنه يَسْتَشِيرُهُ في ذلك، فأشار أن: نعم، إن شئتَ، فعلا به جبريلُ حَتَّى آتَى به الجِبَّارَ تبارك وتعالى وهو في مكانه - هذا لفظُ البخاري في «صحيحه» وفي بعضِ الطُّرُق - فَوَضَعَ عنه عشرًا، ثم نزلَ حَتَّى مرَّ بموسى<sup>(٥)</sup>، فأخبره، فقال: ازْجِعْ إلى رَبِّكَ، فاسأله

(١) سقطت من (ب).

(٢) «فرد عليه السلام» لم ترد في الأصول، لكن ذكرت في هامش (ب) و(خ) وهي موجودة في «زاد المعاد».

(٣) هذه الجملة من الزيادات المخرجة في «صحيح البخاري» (٧٥١٧) من طريق شريك ابن عبد الله بن أبي نمر، وهي مما انفرد بها شريك، ويراجع في هذا: «فتح الباري» ٤٨٤/١٣ و٤٨٥.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في هامش الأصول الثلاثة، حاشية مطولة ذكر فيها الحكمة من رؤية النبي ﷺ في =

التخفيف، فلم يَزَلْ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ موسى وبينَ الله تبارك وتعالى، حتى جعلها خمساً، فأمره موسى بالرجوع وسؤال التخفيف، فقال: قد استخيتُ من ربي ولكن أَرْضَى وأسلم فلما نفذ<sup>(١)</sup> نادى مناد: قد أمضيتُ فريضتي وخففت عن عبادي<sup>(٢)</sup>.

وقد تقدّم ذِكْرُ اختلافِ الصحابة في رؤيته ﷺ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ بعينِ رأسه، وأن الصحيح أنه رآه<sup>(٣)</sup> بقلبه، ولم يره بعينِ رأسه، وقوله: ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى﴾ [النجم: ١٣]، صَحَّ عن النبي ﷺ أن هذا المرثي جبريل، رآه مرتين على صورته التي خُلِقَ عليها<sup>(٤)</sup>.

وأما قوله تعالى في سورة النجم: ﴿ثُمَّ دَنَا فَدَلَّكَ﴾ [النجم: ٨] فهو غيرُ الدنوِّ والتدليِّ المذكورين في قصة الإسراء، فإن الذي في سورة النجم هو دنوُّ جبريل وتدليه، كما قالت عائشة وابن مسعود رضي الله عنهما، فإنه قال: ﴿عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى﴾ [النجم: ٥] ذُو مِرْقٍ فَاسْتَوَى [النجم: ٦] وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى [النجم: ٧] ثُمَّ دَنَا فَدَلَّكَ [النجم: ٨]. فالضمانُ كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إلى هذا المعلمِ الشديدِ القوى، وأما الدنوُّ والتدلي الذي في حديث الإسراء، فذلِكَ صَرِيحٌ في أنه دَنُوُّ الرَّبِّ تعالى وتدليه<sup>(٥)</sup>. وأما الذي في سورة النجم: أنه رآه نَزْلَةً أُخْرَى

= معراجُه بعض الأنبياء دون غيرهم، وهي منقولة عن «الروض الأنف» للسهيلى، فانظرها فيه ١٥٧/٢.

(١) في «زاد المعاد»: بَعْدَ، ولفظ البخاري (٣٨٨٧): فلما جاوزت.  
(٢) حديث الإسراء من رواية أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة، أخرجه البخاري (٣٢٠٧) و(٣٨٨٧)، ومسلم (١٦٤)، والنسائي ٢١٧/١، وأحمد ٢٠٨/٤ و٢١٠، والطبراني في «الكبير» ٥٩٩/١٩، وابن حبان في «صحيحه» (٤٨)، واللفظ الذي أورده المصنف منقول عن «زاد المعاد» لابن القيم، وهو قد رواه بالمعنى لم يسق لفظ البخاري.

(٣) في (ب): رأى.

(٤) متفق عليه، وقد تقدم، انظر ص ٢٩٧.

(٥) تقدم أن هذا مما انفرد به شريك، وأنه معدود في أوهامه، وانظر «زاد المعاد» ٣/٣٨.

عند سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، فهذا هو جبريل، رآه مرتين، مرةً في الأرض، ومرةً عند سدرة المنتهى.

ومما يدل على أن<sup>(١)</sup> الإسراء بجسده في اليقظة، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. والعبدُ عبارة عن مجموع الجسد والروح، كما أن الإنسان اسمٌ لمجموع الجسد والروح، هذا هو المَعْرُوفُ عند الإِطْلَاقِ، وهو الصحيح، فيكون الإسراء بهذا المجموع، ولا يَمْتَنِعُ ذلك عقلاً، ولو جاز اسْتِبْعَادُ صعودِ البشر، لجاز اسْتِبْعَادُ نزولِ الملائكة، وذلك يُؤدِّي إلى إنكار النبوة وهو كُفْرٌ. فإن قيل: فما الحِكْمَةُ في الإسراءِ إلى بيتِ المقدسِ أولاً؟ فالجواب - والله أعلم -: أنه كان ذلك<sup>(٢)</sup> إظهاراً لِصِدْقِ دعوى الرسولِ ﷺ المعراج حيث سألته قُرَيْشٌ عن نَعْتِ بيتِ المقدس، فنعته لهم<sup>(٣)</sup> وأخبرهم عن غيرهم التي مرَّ عليها في طريقه<sup>(٤)</sup>، ولو كان عُرُوجُهُ إلى السماءِ مِنْ مَكَّةَ لما حَصَلَ ذلك، إذ لا يُمَكِّنُ أَطْلَاعَهُمْ على ما في السماءِ لو أخبرهم عنه، وقد أطلعوا على بيتِ المقدس، فأخبرهم بنعته.

١١٦

وفي حديثِ المعراج دليل على ثبوتِ صِفَةِ العُلُوِّ لله تعالى مِنْ وجوه، لمن تدبَّرَه، وبالله التوفيق.

قوله: «والْحَوْضُ - الذي أكرمه الله تعالى به غِيَاثًا لِأُمَّتِهِ - حَقٌّ».

ش: الأحاديثُ الواردةُ في ذِكْرِ الحَوْضِ تَبْلُغُ حَدَّ التَّوَاتُرِ، رواها من الصحابةِ بضعٌ وثلاثونَ صحابياً رضي الله عنهم، ولقد استقصى طَرَفَهَا شيخُنَا

ذكر الحوض  
وصفته

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): أنه ذلك كان إظهاراً، وفي مطبوعة مكة: أن ذلك كان إظهاراً.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٨٦) و(٤٧١٠)، ومسلم (١٧٠) من حديث جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ قال: «لما كذبتني قريش، قمت في الحجر، فجلا الله لي بيت المقدس فطفقت أخبرهم عن آياته وأنا أنظر إليه» وله شاهد مفصل بسند صحيح من حديث ابن عباس عند أحمد ٣٠٩/١.

(٤) انظر مسند أحمد ٣٧٤/١، وتفسير ابن كثير ١٥/٣.

الشَيْخُ عِمَادُ الدِّينِ ابْنُ كَثِيرٍ<sup>(١)</sup>، تَعَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِهِ، فِي آخِرِ تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ، الْمَسْمُومِ بِـ«الْبَدَايَةِ وَالنَّهَايَةِ»<sup>(٢)</sup>.

فمنها: ما رواه البخاري رحمه الله تعالى، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ قَدْرَ حَوْضِي كَمَا بَيْنَ أَيْلَةَ إِلَى صَنْعَاءَ مِنَ الْيَمَنِ، وَإِنَّ فِيهِ مِنَ الْأَبَارِيقِ كَعَدَدِ نُجُومِ السَّمَاءِ»<sup>(٣)</sup>.

وعنه أيضاً عن النبي ﷺ قال: لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِي الْحَوْضِ، حَتَّى إِذَا عَرَفْتُهُمْ اخْتَلَجُوا دُونِي، فَأَقُولُ: أُصِيبُهَا<sup>(٤)</sup>، فَيَقُولُ: لَا تَدْرِي مَا أَخَذْتُوا بِعَدِّكَ<sup>(٥)</sup>. ورواه مسلم.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ، ذو الفضائل إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير، عماد الدين أبو الفداء، صاحب كتاب «تفسير القرآن العظيم»، توفي سنة (٧٧٤ هـ).

انظر ترجمته في «الدرر الكامنة» ١/٣٧٣ لابن حجر.

(٢) انظر الجزء الأول من «النهاية» ١/٣٣٧ - ٣٧٣، وقال في مفتحتها: ذكر ما ورد في الحوض المحمدي سقانا الله منه يوم القيامة من الأحاديث المشهورة المتعددة من الطرق المأثورة الكثيرة المتضاربة، وإن رغمت أنوف كثير من المبتدعة المكابرة القائلين بجحوده، المنكرين لوجوده، وأخلق بهم أن يحال بينهم وبين وروده كما قال بعض السلف: من كذب بكرامة لم ينلها، ولو اطلع المنكر للحوض على ما سنورده من الأحاديث قبل مقالته لم يقلها. وانظر أيضاً «فتح الباري» ١١/٤٦٨ - ٤٦٩، فقد استوفى تخريجها، رحمته الله.

(٣) البخاري (٦٥٨٠)، وأخرجه مسلم (٢٣٠٣)، وأخرجه أحمد ٣/٢٣٠، والترمذي (٢٤٤٤) بلفظ: «إن في الحوض من الأباريق بعدد نجوم السماء»، وأخرجه أحمد ٣/٢٣٠ من حديث أنس أيضاً بلفظ: «إن ما بين طرفيه كما بين أيلة إلى مكة، أو بين صنعاء ومكة، وإن أنيته أكثر من نجوم السماء».

(٤) في (ج): أصحابي، وهي كذلك في البخاري.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٨٢) من حديث أنس بن مالك، وفيه: من أصحابي. . . فأقول: أصحابي. وأخرجه مسلم (٢٣٠٤) في الفضائل: باب إثبات حوض نبينا ﷺ بلفظ: «ليردن على الحوض رجال ممن صاحبنني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلي اختلجوا دوني، فلاقولن: أي رب أصحابي أصحابي، فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وفي الباب عن ابن مسعود عند البخاري (٦٥٧٦)، ومسلم (٢٢٩٧)، وعن سهل بن سعد عند البخاري (٦٥٨٣) و(٧٠٥٠)، ومسلم =

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: أغفى رسول الله ﷺ إغفاءةً، فرفع رأسه متبسمًا، إما قال لهم، وإما قالوا له: لِمَ ضَحِكْتَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ نَزَلَتْ عَلَيَّ آيَاتُ سُورَةٍ، فَقَرَأْتُ: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ حتى ختمتها، ثم قال<sup>(١)</sup>: «هَلْ تَذُرُونَ مَا الْكَوْثَرُ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «هُوَ نَهْرٌ أَعْطَانِيهِ رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ فِي الْجَنَّةِ، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ، آيَتُهُ عَدَدُ الْكَوَاكِبِ، يُخْتَلَجُ الْعَبْدُ مِنْهُمْ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، إِنَّهُ مِنْ أُمَّتِي، فَيَقَالُ: إِنَّكَ لَا تَذَرِي مَا أَخَذْتُوا بِعَدْلِكَ»<sup>(٢)</sup>.

ورواه مسلم، ولفظه: «هو<sup>(٣)</sup> نَهْرٌ وَعَدِينِيهِ رَبِّي، عَلَيْهِ خَيْرٌ كَثِيرٌ، هُوَ حَوْضٌ تَرِدُ عَلَيْهِ أُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، والباقي مثله.

ومعنى ذلك: أنه يشحَبُ<sup>(٤)</sup> فيه مِيزَابَانِ مِنْ ذَلِكَ الْكَوْثَرِ إِلَى الْحَوْضِ، وَالْحَوْضُ فِي الْعَرَصَاتِ قَبْلَ الصَّرَاطِ، لِأَنَّهُ يُخْتَلَجُ عَنْهُ، وَيُمْنَعُ مِنْهُ أَقْوَامٌ قَدْ ارْتَدُّوا عَلَى أَعْقَابِهِمْ، وَمِثْلُ هَؤُلَاءِ لَا يُجَاوِزُونَ الصَّرَاطَ.

وروى البخاري ومسلم عن جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ»<sup>(٥)</sup>.  
وَالْفَرَطُ: الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى الْمَاءِ.

= (٣٣٩٠)، وأحمد ٣٣٣/٥ و٣٣٩، والطبراني (٥٧٨٣) و(٥٨٣٤) و(٥٨٩٤) و(٥٩٩٦)، وعن حذيفة عند أحمد ٣٨٨/٥، ومسلم (٢٢٩٧)، وابن أبي شيبة ٤٤١/١١، وعلقه البخاري بعد الحديث رقم (٦٥٧٦)، وعن أبي بكره عند أحمد ٤٨/٥، و٥٠، وابن أبي شيبة ٤٤٣/١١ - ٤٤٤، وقوله: اختلجوا دوني، أي: اجتذبوا واقتطعوا، يقال: اختلجته منه: إذا نزعته منه، أو جذبته بغير إرادته.

(١) في (ب) زيادة: «لهم» ولم ترد لا في «المسند» ولا في مسلم.

(٢) أخرجه أحمد ١٠٢/٣، ومسلم (٤٠٠)، وأبو داود (٤٧٤٧)، والنسائي ١٣٣/٢، ١٤٤.

(٣) لفظ مسلم: «فإنه».

(٤) أي: يسيل، من الشخب وهو السيلان، وأصله ماخرج من تحت يد الحالب عند كل غمزة وعصرة لضرع الشاة.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥٨٩)، ومسلم (٢٢٨٩)، وأحمد ٣١٣/٤، والحميدي =

وروى البخاري عن سهل بن سعيد الأنصاري رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إني فرطكم على الحوض، من مر علي، شرب، ومن شرب، لم يظماً أبداً، ليرد علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم». قال أبو حازم: فسمعتني الثعمان بن أبي عياش [وأنا أحدثهم هذا] فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم، فقال: أشهد على أبي سعيد الخدري، لسمعته وهو يزيد فيها، فأقول: «إنهم من أمتي فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: سحقا سحقا لمن غير بعدي»<sup>(١)</sup>. سحقا: أي بعداً.

صفة الحوض  
من الأحاديث  
الواردة فيه

والذي يتلخص من الأحاديث الواردة في صفة الحوض: أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر الذي<sup>(٢)</sup> هو أشد بياضاً من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحاً من المسك، وهو في غاية الاتساع، عزضه وطوله سواء، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر. وفي بعض الأحاديث: «أنه كلما شرب منه وهو في زيادة واتساع»<sup>(٣)</sup>، وأنه ينبت في حال<sup>(٤)</sup> من المسك والرضراض من اللؤلؤ قضباً

= (٧٧٩)، والطبراني في «الكبير» (١٦٨٨) و(١٦٨٩) و(١٦٩٠) و(١٦٩١) و(١٦٩٢) و(١٦٩٣) و(١٦٩٤).

(١) أخرجه البخاري (٧٠٥٠) ورواية الشارح بالمعنى، ولفظ البخاري: «أنا فرطكم على الحوض من ورده، شرب منه، ومن شرب منه، لم يظماً بعده أبداً، ليردن علي أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم». قال أبو حازم: فسمعتني الثعمان بن أبي عياش وأنا أحدثهم هذا، فقال: هكذا سمعت سهلاً؟ فقلت: نعم، قال: وأنا أشهد على أبي سعيد الخدري لسمعتة يزيد فيه: قال: «إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدك، فأقول: سحقا لمن بدل بعدي». وأخرجه مسلم (٢٢٩٠) و(٢٢٩١)، وأحمد ٣٣٣/٥، وانظر «التذكرة» ٣٠٦/١ للمقرطبي باب: ذكر من يطرد عن الحوض، وشرح مسلم ١٣٦/٣ - ١٣٧ للنووي، و«عمدة القاري» ١٥/٢٤٣ للعيني.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) من قوله: وفي بعض الأحاديث إلى هنا، لم يرد في «النهاية» لابن كثير ٣٦٩/١ مع أن النص منقول عنه.

(٤) تحرف في الأصول إلى «خلاله». والحال: التراب اللين، والرضراض: ما دق من =

الذهب، ويُثَمِرُ ألوان الجواهر» فسبحان الخالق الذي لا يُعْجِزُهُ شيء.

وقد ورد في أحاديث: «إن لكل نبي حوضاً، وإن حَوْضَ نَبِينَا ﷺ أَعْظَمُهَا وَأَجْلَاهَا»<sup>(١)</sup> وَأَكْثَرُهَا وَارِدًا»<sup>(٢)</sup>. جعلنا الله منهم بفضلهم وكرمه.

قال العلامة أبو عبد الله القُرطبي<sup>(٣)</sup> رحمه الله تعالى في «التذكرة»<sup>(٤)</sup>:  
واخْتَلَفَ فِي الْمِيزَانِ وَالْحَوْضِ: أَيُّهُمَا يَكُونُ قَبْلَ الْآخَرِ؟ فَقِيلَ: الْمِيزَانُ قَبْلُ،  
وقِيلَ: الْحَوْضُ. قال أبو الحسن القَابِسي<sup>(٥)</sup>: وَ الصَّحِيحُ أَنَّ الْحَوْضَ قَبْلُ،

١١٨

= الحصى. وهذا الوصف جاء في خبر مطول من حديث عبد الله بن مسعود عند أحمد ٣٩٨/١ - ٣٩٩ وفي سننه عثمان بن عمير البجلي وهو ضعيف، ولفظه في: «حالة المسك ورضراضه الثوم»... «قضبان الذهب وثمره ألوان الجواهر».

(١) في (أ) و(ج) و(د): وإجلالها، وفي مطبوعة مكة و«أحلاها».

(٢) من قوله: «وقد ورد...» إلى هنا ذكره ابن كثير في «النهاية» ٣٦٩/١ عنواناً أورد تحته حديث أبي سعيد الخدري المخرج في كتاب «الأهوال» لابن أبي الدنيا، و«سنن ابن ماجه» (٤٣٠١)، وفي سننه عطية العوفي وهو ضعيف. وأخرج الترمذي (٢٤٤٥) من حديث سمرة بن جندب، قال: قال رسول الله ﷺ: «إن لكل نبي حوضاً، وإنهم يتباهون أيهم أكثر واردة، وإني أرجو أن أكون أكثرهم واردة» وفي سننه سعيد بن بشير وهو ضعيف، وعننه الحسن، وذكر الترمذي أنه ورد مرسلًا وقال: هو أصح، وذكره الهيثمي في «المجمع» ١٠/١٠٣٦٣ وقال: رواه الطبراني (٧٠٥٣) وفيه مروان بن جعفر السمرى وثقه ابن أبي حاتم، وقال الأزدي: يتكلمون فيه، وبقيه رجاله ثقات، وانظر «فتح الباري» ٤٦٧/١١.

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر فُزَح الأنصاري الخزرجي المالكي، صاحب التفسير المشهور الذي يدل على إمامته وكثرة اطلاعه ووفور فضله وتبحره في مختلف الفنون، المتوفى سنة ٦٧١ هـ. وهو غير القرطبي المحدث أبي العباس أحمد بن عمر صاحب «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم»، المتوفى سنة ٦٥٦ هـ، فهذا شيخ المفسر، وقد سمع عليه بعض شرحه هذا. انظر «طبقات المفسرين» للداوودي ٦٩/٢، و«حسن المحاضرة» ٤٥٧/١.

(٤) ٣٠٢/١ و٣٠٤، وانظر «فتح الباري» ٤٦٦/١١.

(٥) هو الإمام الحافظ الفقيه عالم المغرب، أبو الحسن علي بن خلف القروي القابسي المالكي، كان مصنفًا، يقظًا، دينًا، تقياً، وكان ﷺ ضريباً، توفي سنة (٤٠٣ هـ). مترجم في «السير» ١٧/ رقم الترجمة (٩٩).

قال القرطبي: والمعنى يقتضيه، فإنَّ الناسَ يَخْرُجُونَ عِطَاشاً من قُبُورِهِمْ، كما تقدم، فَيُقَدِّمُ قَبْلَ المِيزَانِ والصِّرَاطِ. قال أبو حامد الغزالي رحمته الله، في كتاب: «كشف عِلْمِ الآخِرَةِ»: حكى بَعْضُ السلفِ من أهلِ التصنيفِ، أن الحوضِ يُورَدُ بعد الصراطِ، وهو غلطٌ من قائله. قال القُرْطُبيُّ: هو كما قال، ثم قال القرطبي: ولا يَخْطُرُ بِبالِكَ أنه في هذه الأرضِ، بل في الأرضِ المبدلةِ، أرضِ بيضاءِ كالفضةِ، لم يُسْفَكْ فيها دَمٌ، ولم يُظَلَمَ على ظهرها أَحَدٌ قَطُّ تظهر لنزولِ الجبارِ جَلُّ جلاله لِفصلِ القضاءِ. انتهى.

فقاتل الله المنكرين لوجودِ الحوضِ، وأخْلَقَ بهم أن يُحَالَ بينهم وبين ورودهِ يَوْمَ العِطْشِ الأكبرِ.

قوله: «والشَّفَاعَةُ التي أدخرها لهم حقٌّ، كما روي في الأخبار».

ش: الشفاعة أنواع<sup>(١)</sup>: منها ما هو مُتَّفَقٌ عليه بينَ الأمةِ، ومنها ما خالف فيه المعتزلة ونحوهم من أهلِ البدع:

النوعُ الأوَّلُ: الشَّفَاعَةُ الأوَّلَى، وهي العِظْمَى، الخاصَّةُ بِنبينا صلوات الله عليه من بين سائر إخوانه مِنَ الأنبياءِ والمرسلين، صلواتُ الله عليهم أجمعين. في «الصحيحين» وغيرهما عن جماعة من الصحابةِ، رضي الله عنهم أجمعين أحاديثُ الشَّفَاعَةِ.

منها: عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: «أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلوات الله عليه بِلَحْمٍ، فَدَفِعَ إِلَيْهِ مِنْهَا الذَّرَاعُ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ، فَتَهَسَّ مِنْهَا نَهْسَةً، ثُمَّ قَالَ: أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهَلْ تَدْرُونَ مِنْ ذَلِكَ؟ يَجْمَعُ اللَّهُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ [وَاحِدٍ يَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي وَيَنْفِذُهُمُ الْبَصْرُ، وَتَدْنُوا الشَّمْسُ، فَيَبْلُغُ النَّاسُ مِنَ الْعَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لَا يُطِيقُونَ وَلَا يَحْتَمِلُونَ] فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَلَا تَرَوْنَ مَا أَنْتُمْ فِيهِ؟ أَلَا تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَعَكُمْ؟ أَلَا تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ؟ فَيَقُولُ بَعْضُ النَّاسِ لِبَعْضٍ: أَبُوكُمْ آدَمُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ: يَا آدَمُ،

(١) انظر: «مجموع الفتاوى» ٣/١٤٧ - ١٤٨ و«فتح الباري» ١١/٤٢٩ - ٤٣٠.

أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَكَ، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ آدَمُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُ، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ، فَيَأْتُونَ نُوحًا، فَيَقُولُونَ: يَا نُوحُ، أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الْأَرْضِ، وَسَمَّاكَ اللَّهُ عَبْدًا شَكُورًا، فَاشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ نُوحٌ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنَّهُ كَانَتْ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُ بِهَا عَلَى قَوْمِي، نَفْسِي نَفْسِي، نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُونَ: يَا إِبْرَاهِيمُ، أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ<sup>(١)</sup> يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَذَكَرَ كَذْبَاتِهِ<sup>(٢)</sup>، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى، فَيَأْتُونَ مُوسَى: فَيَقُولُونَ: يَا مُوسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، اضْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ

١١٩

(١) تحرفت في الأصول إلى «لك» والتصويب من «المسند» «والصحيحين».

(٢) في البخاري (٣٣٥٨) من طريق أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لم يكذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات، ثنتين منهم في ذات الله عز وجل، قوله: «إني سقيم»، وقوله «بل فعله كبيرهم»، وقال: بينا هو ذات يوم وسارة، إذ أتى على جبار من الجبابرة، فقبل له: إن هاهنا رجلاً معه امرأة من أحسن الناس، فأرسل إليه فسأله عنها، فقال: من هذه؟ قال: أختي، فأتى سارة، قال: يا سارة ليس على وجه الأرض مؤمن غيري وغيرك، وإن هذا سألني عنك، فأخبرته أنك أختي، فلا تكذبيني، فأرسل إليها، فلما دخلت عليه ذهب يتناولها بيده، فأخذ، فقال: ادعي الله ولا أضرك فدعت الله، فأطلق، ثم تناولها الثانية، فأخذ مثلها أو أشد، فقال ادعي الله لي ولا أضرك، فدعت، فأطلق، فدعا بعض حجته، فقال: إنكم لم تأتونني بإنسان إنما أتيتموني بشيطان، فأخذتها هاجر، فاتته وهو قائم يصلي، فأوماً بيده: مهتيم؟ قالت: رد الله كيد الكافر - أو الفاجر - في نحري وأخذم هاجر، قال أبو هريرة: تلك أمكم يا بني ماء السماء. وانظر «فتح الباري» ٣٩١/٦ - ٣٩٤.

وَبِتَكْلِيمِهِ عَلَى النَّاسِ، اشْفَعْنَا لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ مُوسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أَوْمَرْ بِقَتْلِهَا، نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى عَيْسَى، فَيَأْتُونَ عَيْسَى، فَيَقُولُونَ: يَا عَيْسَى، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ<sup>(١)</sup>، قَالَ: هَكَذَا هُوَ، وَكَلِمَتِ النَّاسِ فِي الْمَهْدِ، فَاشْفَعْنَا لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَيَقُولُ لَهُمْ عَيْسَى: إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ وَلَمْ يَذْكَرْ ذَنْبًا<sup>(٢)</sup> اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، فَيَأْتُونِي، فَيَقُولُونَ، يَا مُحَمَّدُ، أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، وَخَاتَمُ الْأَنْبِيَاءِ، غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ، فَاشْفَعْنَا لَنَا إِلَى رَبِّكَ، أَلَا تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ؟ أَلَا تَرَى مَا قَدْ بَلَّغْنَا؟ فَأَقُومُ، فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ، فَأَقْعُ سَاجِدًا لِرَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيَّ، وَيُلْهِمُنِي مِنْ مَحَامِدِهِ، وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَيَّ أَحَدٌ قَبْلِي، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، اذْهَبْ رَأْسَكَ، سَلْ تَغْطَهُ، اشْفَعْنَا تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: [يَا] رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي، يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي، يَا رَبُّ أُمَّتِي أُمَّتِي، فَيَقَالُ: أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لَا حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الْأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِي مَا سِوَاهُ مِنَ الْأَبْوَابِ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَمَا بَيْنَ مَضْرَاعَيْنِ مِنْ مَضَارِعِ الْجَنَّةِ كَمَا<sup>(٣)</sup> بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ، أَوْ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُضْرَى. أَخْرَجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ». بِمَعْنَاهُ، وَاللَّفْظُ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ<sup>(٤)</sup>.

والعجبُ كُلُّ الْعَجَبِ، مِنْ إِيْرَادِ الْأَثْمَةِ لِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ أَكْثَرِ طُرُقِهِ، لَا

(١) انظر بسط ذلك في «الجواب الصحيح» ١٣٨/٢ - ١٤٢.

(٢) جملة: «ولم يذكر ذنباً» سقطت من (ب).

(٣) في الأصول: «لكما»، وهو خطأ، والمثبت من «المسند» ولفظ مسلم: إن ما بين المصراعين من مصاريع الجنة لكما بين مكة وهجر...

(٤) هو في «المسند» ٤٣٥/٢ - ٤٣٦، والزيادات منه، وأخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤) وقد تقدم تخريجه في الصفحة (١٨٩).

يذكرون أمرَ الشفاعةِ الأولى في أن يأتي الرَّبُّ تعالى لفصل القضاء، كما ورد هذا في حديث الصُّور<sup>(١)</sup>. فَإِنَّهُ الْمَقْصُودُ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَمَقْتَضَى سِيَاقِ أَوَّلِ الْحَدِيثِ فَإِنَّ النَّاسَ إِنَّمَا يَسْتَشْفِعُونَ إِلَى آدَمَ فَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ النَّاسِ، وَيَسْتَرِيحُوا مِنْ مَقَامِهِمْ، كَمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ سِيَاقَاتُهُ مِنْ سَائِرِ طُرُقِهِ، فَإِذَا وَصَلُوا إِلَى الْمَحْزَرِ<sup>(٢)</sup> إِنَّمَا يَذْكُرُونَ الشَّفَاعَةَ فِي عُصَاةِ الْأُمَّةِ وَإِحْرَاجِهِمْ مِنَ النَّارِ.

وَكَانَ مَقْصُودَ السَّلَفِ، فِي الْاِقْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ مِنَ الْحَدِيثِ، هُوَ الرَّدُّ عَلَى الْخَوَارِجِ وَمَنْ تَابِعَهُمْ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، الَّذِينَ أَنْكَرُوا خُرُوجَ أَحَدٍ مِنَ النَّارِ بَعْدَ دُخُولِهَا، فَيَذْكُرُونَ هَذَا الْقَدْرَ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي فِيهِ النَّصُّ الصَّرِيحُ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنَ الْبِدْعَةِ الْمُخَالَفَةِ لِلْأَحَادِيثِ.

وَقَدْ جَاءَ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ فِي حَدِيثِ الصُّورِ، وَلَوْلَا خَوْفُ الْإِطَالَةِ، لَسُقْتَهُ بِطَوْلِهِ، لَكِنْ مِنْ مَضْمُونِهِ: أَنَّهُمْ يَأْتُونَ آدَمَ ثُمَّ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، ثُمَّ يَأْتُونَ رَسُولَ اللَّهِ مُحَمَّدًا ﷺ فَيَذْهَبُ، فَيَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ فِي مَكَانٍ يُقَالُ لَهُ: الْفَحْصُ، فَيَقُولُ اللَّهُ: مَا سَأَلْتَنِي؟ وَهُوَ أَعْلَمُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَفِّعْنِي فِي خَلْقِكَ، فَأَقْضِ بَيْنَهُمْ، فَيَقُولُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: شَفِّعْتُكَ، أَنَا آتِيكُمْ فَأَقْضِي بَيْنَكُمْ، قَالَ: فَأَرْجِعْ، فَأَقِفْ مَعَ النَّاسِ، ثُمَّ ذَكَرَ انشِقَاقَ السَّمَاوَاتِ، وَتَنْزَلَ الْمَلَائِكَةَ فِي الْغَمَامِ، ثُمَّ يَجِيءُ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لِفَصْلِ الْقَضَاءِ، وَالْكَرُوبِيُونَ<sup>(٣)</sup> وَالْمَلَائِكَةَ الْمُقْرَبِينَ يُسَبِّحُونَهُ بِأَنْوَاعِ التَّسْبِيحِ، قَالَ: فَيَضَعُ اللَّهُ كُرْسِيَّهُ حَيْثُ شَاءَ مِنْ أَرْضِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنِّي أَنْصَتُ لَكُمْ مِنْذُ خَلَقْتُكُمْ إِلَى يَوْمِكُمْ هَذَا أَسْمَعُ أَقْوَالَكُمْ، وَأَرَى أَعْمَالَكُمْ، فَأَنْصِتُوا لِي، فَإِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ وَضُحُفُكُمْ تُقْرَأُ عَلَيْكُمْ، فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا، فَلْيَحْمِدِ اللَّهَ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ، إِلَى أَنْ قَالَ: فَإِذَا أَفْضَى أَهْلَ الْجَنَّةِ إِلَى الْجَنَّةِ، قَالُوا: مَنْ يَشْفَعُ لَنَا

١٢٠

(١) سيرد تخريجه في الصفحة ٣٥٣.

(٢) كذا في (أ) و(ب) و(د) وفي (ج): المحشر، وفي مطبوعة مكة: الجزاء.

(٣) هم المقرَّبون.

إلى رَبَّنَا فندخل الجنة؟ فيقولون: مَنْ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْ أَيْبِكُمْ، إِنَّهُ خَلَقَهُ اللهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ، وَكَلَّمَهُ قُبُلًا<sup>(١)</sup>. فيأتون آدمَ، فَيُطَلَّبُ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَذَكَرَ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، ثُمَّ مُحَمَّدًا ﷺ... إلى أَنْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «فَأَتِي الْجَنَّةَ، فَاخْذُ<sup>(٢)</sup> بِحَلْقَةِ الْبَابِ، ثُمَّ اسْتَفْتِحْ، فَيُفْتَحْ لِي، فَأَحْيِي وَيُرْحَبُ بِي، فَإِذَا دَخَلْتَ الْجَنَّةَ فَتَنْظُرْتُ إِلَى رَبِّي عَزَّ وَجَلَّ، خَرَزْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَيَأْذُنُ لِي مِنْ حَمْدِهِ وَتَمَجِيدِهِ بِشَيْءٍ مَا أُذُنُ بِهِ لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ لِي: ارْفَعْ يَا مُحَمَّدُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، فَإِذَا رَفَعْتَ رَأْسِي، قَالَ اللهُ - وَهُوَ أَعْلَمُ - : مَا سَأَلْتُكَ؟ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، وَعَدْتَنِي الشَّفَاعَةَ، فَشَفِّعْنِي فِي أَهْلِ الْجَنَّةِ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: قَدْ شَفِّعْتُكَ، وَأَذِنْتُ لَهُمْ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ»<sup>(٣)</sup>، الحديث. رواه

(١) أي: عياناً ومقابلة.

(٢) في (ب): وأخذ.

(٣) هو حديث مطول جداً، وفي سنده إسماعيل بن رافع، وهو ضعيف، ومحمد بن يزيد أو زياد: هو مجهول، وهو في المطولات للطبراني ٢٦٦/٢٥ (٣٦) من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد النبيل، عن إسماعيل بن رافع، عن محمد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي هريرة... وأورده الحافظ ابن كثير في تفسيره ١٤٦/٢ - ١٤٨ عن الطبراني، وقال: هذا حديث مشهور، وهو غريب جداً، ولبعضه شواهد في الأحاديث المتفرقة، وفي بعض ألفاظه نكارة تفرد به إسماعيل بن رافع قاصاً أهل المدينة، وقد اختلف فيه، فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه، ونص على نكارة حديثه غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل، وأبي حاتم الرازي، وعمرو بن علي الفلاس، ومنهم من قال فيه: هو متروك، وقال ابن عدي: أحاديثه كلها فيها نظر إلا أنه يكتب حديثه في جملة الضعفاء، قلت: (القائل ابن كثير): وقد اختلف عليه في إسناد هذا الحديث على وجوه كثيرة قد أفردتها في جزء على حدة، وأما سياقه، فغريب جداً، ويقال: إنه جمعه من أحاديث كثيرة، وجعله سياقاً واحداً، فأنكر عليه بسبب ذلك. ورواه مختصراً ومطولاً ابن جرير في «جامع البيان» ٣٣٠/٢ - ٣٣١ و ١٨٦/٣٠ - ١٨٨ من طريق أبي كريب، حدثنا عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن إسماعيل بن رافع المدني، عن يزيد بن أبي زياد، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، فذكره، ورواه أيضاً ١١٠/١٧ و ٢٤/٣٠ و ٢٦/٣٠ و ٣١ - ٣٢ بهذا الإسناد إلا أنه قال: عن رجل، عن محمد بن كعب عن رجل من الأنصار، ورواه أيضاً بالإسناد ذاته ٤١/٢٩ - ٤٢، والبيهقي في =

الأئمة: ابن جرير في تفسيره، والطبراني<sup>(١)</sup>، وأبو يعلى الموصلي<sup>(٢)</sup>، والبيهقي، وغيرهم.

النوع الثاني والثالث من الشفاعة: شفاعته ﷺ في أقوام قد تساوت حسناتهم وسيئاتهم، فيشفع فيهم ليدخلوا الجنة<sup>(٣)</sup>، وفي أقوام آخرين قد أمر بهم إلى النار أن لا يدخلوها.

النوع الرابع: شفاعته ﷺ في رفع درجات من يدخل الجنة فيها فوق ما كان يقتضيه ثواب أعمالهم، وقد وافقت المعتزلة على هذه الشفاعة خاصة، وخالفوا فيما عداها من المقامات، مع تواتر الأحاديث فيها.

النوع الخامس: الشفاعة في أقوام أن يدخلوا<sup>(٤)</sup> الجنة بغير حساب،

١٢١

= «البعث والنشور» ورقة ١/١٦٧ إلا أنه عندهما قال: عن يزيد، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة. وأورده السيوطي في «الدر المنثور» ٣٣٩/٥ - ٣٤٢، وزاد نسبه إلى أبي يعلى، وأبي الحسن القطان في «المطولات» وابن المنذر، وابن أبي حاتم، وأبي موسى المديني في «المطولات»، وأبي الشيخ في «العظمة». وانظر «النهاية» ٢٥٣/١، لابن كثير.

(١) هو الإمام، الحافظ، الثقة الرجال، الجوال، محدث الإسلام، علم المعمرين أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني صاحب المعاجم الثلاثة، المتوفى سنة ٣٦٠هـ. مترجم في «السير» ١٦/ رقم الترجمة (٨٦).  
(٢) هو الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي الموصل، محدث الموصل، وصاحب «المسند»، كان عاقلاً، حليماً، صبوراً، حسن الأدب، توفي سنة (٣٠٧ هـ). مترجم في «السير» (١٠٠/١٤).

(٣) ومستند هذا النوع قول ابن عباس الذي رواه الطبراني في «الكبير» (١١٤٥٤) ولفظه: «السابق بالخيرات يدخل الجنة بغير حساب، والمقتصد يدخل الجنة برحمة الله، والظالم لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلون الجنة بشفاعة محمد» وفي سننه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، قال الذهبي في «الميزان»: معروف ليس بثقة، فإن ابن حبان قال فيه: دجال، وقال ابن عدي: منكر الحديث، وعد هذا الخير من منكراته، وقال الهيثمي في «المجمع» ٣٧٨/١٠ بعد أن نسبه للطبراني في «الكبير» والأوسط: وفيه موسى بن عبد الرحمن الصنعاني، وهو وضاع.

(٤) في (ب): يدخلون.

وَيَحْسُنُ أَنْ يُسْتَشْهَدَ لِهَذَا النُّوعِ بِحَدِيثِ عُكَّاشَةَ بِنِ مِخْصَنِ، حِينَ دَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْعَلَهُ مِنَ السَّبْعِينَ أَلْفًا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ، وَالْحَدِيثُ مُخْرَجٌ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(١)</sup>.

النُّوعُ السَّادِسُ: الشَّفَاعَةُ فِي تَخْفِيفِ الْعَذَابِ عَمَّنْ يَسْتَحِقُّهُ، كَشَفَاعَتِهِ فِي عَمِّهِ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُ عَذَابُهُ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ» بَعْدَ ذِكْرِ هَذَا النُّوعِ: فَإِنْ قِيلَ: فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ﴾ ﴿٤٨﴾ [الْمَدَّثَرُ: ٤٨]. قِيلَ لَهُ: لَا تَنْفَعُهُ فِي الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ كَمَا تَنْفَعُ عُصَاةَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ<sup>(٣)</sup>.

النُّوعُ السَّابِعُ: شَفَاعَتُهُ أَنْ يُؤَدِّدَ لِجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ، كَمَا تَقَدَّمَ، وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَنَا أَوَّلُ شَافِعٍ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٤)</sup>.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨١١) وَ(٦٥٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦) وَ(٢١٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ بَلْفِظٍ: «يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مِنْ أُمَّتِي زَمْرَةٌ هِيَ سَبْعُونَ أَلْفًا تَضِيءُ وَجُوهَهُمْ إِضَاءَةَ الْقَمَرِ، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِخْصَنِ الْأَسَدِيُّ يَرْفَعُ نَمْرَةً عَلَيْهِ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهُ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ مِنْهُمْ»، ثُمَّ قَامَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ. فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهُ لِي أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَبَقَكَ عُكَّاشَةُ»، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيمَانِ» (٩٧٠) وَ(٩٧١) وَ(٩٧٣) وَ(٩٧٤) وَ(٩٧٥). وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١٨) بِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ (٣٨٨٣) وَ(٦٢٠٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٩)، عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ هَلْ نَفَعْتُ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ، فَإِنَّهُ كَانَ يَحْوِطُكَ وَيَغْضِبُ لَكَ؟ قَالَ: «نَعَمْ هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنَ النَّارِ، وَلَوْلَا أَنَا لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ»، وَرَوَاهُ أَحْمَدُ ٢٠٦/١ وَ٢٠٧ وَ٢١٠، وَابْنُ مَنْدَهٍ فِي «الْإِيمَانِ» (٩٥٧) وَ(٩٥٨) وَ(٩٥٩) وَ(٩٦٠) وَ(٩٦١). وَالْحَمِيدِيُّ (٤٦٠)، وَالضَّحْضَاحُ: مَا رَزَقَ مِنَ الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ إِلَى نَحْوِ الْكَعْبِيِّنَ.

(٣) «التَّذَكُّرَةُ» ٢٤٩/١، وَأَنْظَرَ «فَتْحَ الْبَارِيِّ» ٤٣١/١١.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٩٦)، وَالِدَارِمِيُّ ٢٧/١، وَأَحْمَدُ ١٤٠/٣، وَابْنُ مَنْدَهٍ (٨٨٥) وَ(٨٨٦) وَ(٨٨٩) وَ(٨٩٠)، وَالْخَطِيبُ فِي «تَارِيخِهِ» ٤٠٠/١٢.

النوع الثامن: شَفَاعَتُهُ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِهِ، مِمَّنْ دَخَلَ النَّارَ،  
فِيخْرُجُونَ مِنْهَا، وَقَدْ تَوَاتَرَتْ بِهَذَا النَّوْعِ الْأَحَادِيثُ، وَقَدْ خَفِيَ عَلْمُ ذَلِكَ عَلَى  
الْخَوَارِجِ وَالْمُعْتَزِلَةِ، فَخَالَفُوا فِي ذَلِكَ، جَهْلًا مِنْهُمْ بِصِحَّةِ الْأَحَادِيثِ، وَعِنَادًا  
مِمَّنْ عَلِمَ ذَلِكَ، وَاسْتَمَرَ عَلَى بَدْعَتِهِ.

وهذه الشفاعة تُشَارِكُهُ فِيهَا الْمَلَائِكَةُ وَالنَّبِيُّونَ وَالْمُؤْمِنُونَ أَيْضًا.

وهذه الشفاعة تَتَكَرَّرُ مِنْهُ ﷺ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

وَمِنْ أَحَادِيثِ هَذَا النَّوْعِ حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَرَوَى الْبُخَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ «التَّوْحِيدِ»: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ حَرْبٍ،  
حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ هِلَالٍ الْعَنْزِيُّ<sup>(٢)</sup>، قَالَ اجْتَمَعْنَا نَاسٌ<sup>(٣)</sup>  
مِنْ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، فَذَهَبْنَا إِلَى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَذَهَبْنَا مَعَنَا بِثَابِتِ الْبُنَّانِيِّ، يَسْأَلُهُ  
لَنَا عَنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، فَإِذَا هُوَ فِي قَصْرِهِ، فَوَافِقْنَا<sup>(٤)</sup> يُصَلِّي الضُّحَى،  
فَاسْتَأْذَنَّا، فَأِذِنَ لَنَا وَهُوَ قَاعِدٌ عَلَى فِرَاشِهِ، فَقَلْنَا لِثَابِتٍ: لَا تَسْأَلْهُ عَنْ شَيْءٍ  
أَوْلَّ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، [فَقَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، هَؤُلَاءِ إِخْوَانُكَ مِنْ أَهْلِ

(١) حديث صحيح بطرقه وشواهده، أخرجه أبو داود (٤٧٣٩)، والترمذي (٢٤٣٥)،  
وأحمد ٢١٣/٣، والطيالسي (٢٠٢٦)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٦١/٧، والطبراني  
في «الصغير» ١٦٠/١ من حديث أنس، وصححه ابن حبان (٢٥٩٦)، والحاكم ١/  
٦٩، وأخرجه الترمذي (٢٤٣٦)، وابن ماجه (٤٣١٠)، والطيالسي (١٦٦٩) وأبو  
نعيم في «الحلية» ٣/٢٠٠ - ٢٠١ من حديث جابر بن عبد الله، وصححه الحاكم  
١/٦٩، وأخرجه الطبراني (١١٤٥٤) من حديث ابن عباس، والخطيب البغدادي  
١١/٨ من حديث ابن عمر.

(٢) نسبة إلى عَنَزَةَ حَيٍّ مِنْ رَبِيعَةَ، وَقَدْ تَحْرَفُ فِي (أ) وَ(ج) وَ(د) إِلَى «الغزي».

(٣) سقطت من (ب) وهي موجودة في صحيح البخاري، قال العيني في «عمدته» ٢٥/  
١٦٦ ونقله عنه القسطلاني في «إرشاد الساري» ٤٤١/١٠: ناس من أهل البصرة  
بيان لقوله: اجتمعنا، وهو مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي: نحن ناس من  
أهل البصرة، ليس فيهم أحد غير أهلها.

(٤) في البخاري: فوافقناه.

البصرة، جاؤك يسألونك عن حديث الشفاعة<sup>(١)</sup>، فقال: حدثنا مُحَمَّدٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، مَآجِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ، فَيَأْتُونَ آدَمَ، فَيَقُولُونَ، اشفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فيقول: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِإِبْرَاهِيمَ، فَإِنَّهُ خَلِيلُ الرَّحْمَنِ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فيقول: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُوسَى، فَإِنَّهُ كَلِيمُ اللَّهِ، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فيقول: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِعِيسَى، فَإِنَّهُ رُوحُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ، فَيَأْتُونَ عِيسَى، فيقول: لَسْتُ لَهَا، وَلَكِنْ عَلَيْكُمْ بِمُحَمَّدٍ، فَيَأْتُونَ، فَأَقُولُ: أَنَا لَهَا، فَاسْتَأْذِنْ عَلَيَّ رَبِّي، فَيُؤَدِّنْ لِي، وَيُلْهِمْنِي مَحَامِدَ<sup>(٢)</sup> أَحْمَدُهُ بِهَا، لَا تَخْضُرُنِي الْآنَ، فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، وَأَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فيقال: يَا مُحَمَّدُ، ازْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فيقال: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ شَعِيرَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فيقال: يَا مُحَمَّدُ، ازْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فيقال: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ، أَوْ خَرْدَلَةٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ، ثُمَّ أَعُودُ فَأَحْمَدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فيقال: يَا مُحَمَّدُ، ازْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ، يَا رَبِّ، أُمَّتِي أُمَّتِي، فيقول: انْطَلِقْ فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى<sup>(٣)</sup>، مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَأَخْرِجْهُ مِنَ النَّارِ، فَانْطَلِقْ فَأَفْعَلْ. قَالَ فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنْ عِنْدِ أُنْسٍ، قُلْتُ: لَوْ مَرَرْنَا بِالْحَسَنِ، وَهُوَ مُتَوَارٍ فِي مَنْزِلِ أَبِي خَلِيفَةَ<sup>(٤)</sup> [وهو

١٢٢

(١) الزيادة من الصحيح: ولم ترد في الأصول.

(٢) في (ب): محامداً، وهو خطأ.

(٣) في (ج) و(د): أدنى أدنى، وهي رواية الجميع عند البخاري عدا الكشميهني، فإنه زاد ثالثة كما في (أ) و(ب).

(٤) هو حجاج بن عتاب العبدي البصري، والد عمر بن أبي خليفة، سماه البخاري في «تاريخه» ٣٧٧/٢ وأبو أحمد في «الكنى»، وكذا الدولابي ١٦٥/١ وسئل عنه يحيى بن معين، فقال: مشهور كما في «الجرح والتعديل» ١٥٩/٣ وكان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ متوارياً خوفاً من الحجاج بن يوسف الثقفي.

جميع<sup>(١)</sup> فَحَدَّثَنَا بِمَا حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، فَأَتَيْنَاهُ، فَسَلَّمْنَا عَلَيْهِ، فَأَذِنَ لَنَا، فَقُلْنَا لَهُ: يَا أَبَا سَعِيدٍ، جِئْنَاكَ مِنْ عِنْدِ أَخِيكَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، فَلَمْ تَرَ مِثْلَ مَا حَدَّثَنَا فِي الشَّفَاعَةِ، فَقَالَ: هَيْه؟ فَحَدَّثَنَا بِالْحَدِيثِ، فَأَتَيْنَا<sup>(٢)</sup> إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ، فَقَالَ: هَيْه؟ فَقُلْنَا لَمْ يَزِدْ لَنَا عَلَى هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ حَدَّثَنِي وَهُوَ جَمِيعٌ، مُنْذُ عِشْرِينَ سَنَةً، فَمَا أَذْرِي، أَنَسِي أَمْ كَرِهَ أَنْ تَتَكَلَّمُوا؟ فَقُلْنَا: يَا أَبَا سَعِيدٍ، فَحَدَّثْنَا، فَصَحِّحْ وَقَالَ<sup>(٣)</sup>: خُلِقَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا، مَا ذَكَرْتُهُ إِلَّا وَأَنَا أُرِيدُ أَنْ أَحَدِّثْكُمْ حَدِيثِي<sup>(٤)</sup> كَمَا حَدَّثْكُمْ، قَالَ: ثُمَّ أَعُوذُ الرَّابِعَةَ، فَأَحْمِدُهُ بِتِلْكَ الْمَحَامِدِ، ثُمَّ أَخِرُّ لَهُ سَاجِدًا، فَيَقَالُ: يَا مُحَمَّدُ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ لَكَ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: يَا رَبِّ، ائْذَنْ لِي فَيَمْنُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَيَقُولُ: وَعِزَّتِي وَجَلَالِي، وَكِبْرِيَائِي وَعَظَمَتِي، لِأَخْرِجَنَّ مِنْهَا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ<sup>(٥)</sup> وهكذا رواه مسلم.

وروى الحافظ أبو يعلى عن عثمان رضي الله عنه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يُشْفَعُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَلَاثَةٌ: الْأَنْبِيَاءُ، ثُمَّ الْعُلَمَاءُ، ثُمَّ الشُّهَدَاءُ»<sup>(٦)</sup>.

(١) زيادة لم ترد في الأصول، وهي عند البخاري، قال الحافظ: أي: مجتمع العقل، وهو إشارة إلى أنه كان حنيئذ لم يدخل في الكبير الذي هو مَظَنَّة تفرق الذهن، وحدث اختلاط الحفظ.

(٢) في البخاري: فاتتهى.

(٣) في (ب): فقال.

(٤) في (ب): حدثني.

(٥) أخرجه البخاري (٧٥١٠)، ومسلم (١٩٣) (٣٢٦)، وابن ماجه (٤٣١٢)، وأحمد ١١٦/٣ و٢٤٤ و٢٤٧ و٢٤٨.

(٦) وأخرجه ابن ماجه (٤٣١٣)، والعقيلي في «الضعفاء» ٣/٣٦٧، وفي سنده عند الثلاثة عَثْبَسَةَ بن عبد الرحمن، قال البخاري: تركوه، وقال أبو حاتم: كان يضع الحديث، وشيخه فيه علاق بن أبي مسلم مجهول، ورواه البزار (٣٤٧١) من طريق عنبسة بن عبد الرحمن بإسناد ابن ماجه إلا أنه قال: «المؤذنون» بدل «العلماء» وهذا الحديث هو في مسند أبي يعلى الكبير كما ذكر البوصيري في «الزوائد» ورقة ٢٧٣، وليس هو في المطبوع.

وفي «الصحیح» من حديث<sup>(١)</sup> أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعاً، قال: «فَيَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: شَفَعَتِ الْمَلَائِكَةُ، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَشَفَعَ الْمُؤْمِنُونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيُخْرِجُ مِنْهَا قَوْمًا لَمْ يَعْمَلُوا خَيْرًا قَطُّ»<sup>(٢)</sup>، الحديث.

ثم إنَّ النَّاسَ فِي الشَّفَاعَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ:

فالمشركون والنصارى والمبتدعون مِنَ الْعُلَاةِ فِي الْمَشَائِخِ وَغَيْرِهِمْ: يَجْعَلُونَ شَفَاعَةَ مَنْ يُعَظَّمُونَهُ عِنْدَ اللَّهِ كَالشَّفَاعَةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي الدُّنْيَا.

والمُعْتَزِلَةُ وَالْخَوَارِجُ أَنْكَرُوا شَفَاعَةَ نَبِيِّنا صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِ فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ.

وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ، فَيَقْرُونَ بِشَفَاعَةِ نَبِيِّنا صلى الله عليه وسلم فِي أَهْلِ الْكِبَائِرِ، ١٢٣  
وَشَفَاعَةِ غَيْرِهِ، لَكِنْ لَا يَشْفَعُ أَحَدٌ حَتَّى يَأْذَنَ اللَّهُ لَهُ وَيَحُدُّ لَهُ حَدًّا، كَمَا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ: «إِنَّهُمْ يَأْتُونَ آدَمَ، ثُمَّ نُوحًا، ثُمَّ إِبْرَاهِيمَ، ثُمَّ مُوسَى، ثُمَّ عِيسَى، فَيَقُولُ لَهُمْ عِيسَى صلى الله عليه وسلم: اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ، فَإِنَّهُ عَبْدٌ عَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَأْتُونِي، فَأَذْهَبُ، فَإِذَا رَأَيْتَ رَبِّي، حَرَزْتُ لَهُ سَاجِدًا، فَأَحْمَدُ رَبِّي بِمَحَامِدِ يَفْتَحُهَا عَلَيَّ، لَا أَحْسِنُهَا الْآنَ، فَيَقُولُ: أَيُّ مُحَمَّدٍ، ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ، فَأَقُولُ: رَبِّي أُمَّتِي، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا، فَأَدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ، ثُمَّ أَنْطَلِقُ فَأَسْجُدُ، فَيَحُدُّ لِي حَدًّا»<sup>(٣)</sup>  
ذَكَرَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

حكم  
الاستشفاع  
بالرسول وغيره  
في الدنيا

وَأَمَّا الْاِسْتِشْفَاعُ بِالنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَغَيْرِهِ فِي الدُّنْيَا إِلَى اللَّهِ تَعَالَى فِي الدُّعَاءِ، فَفِيهِ تَفْصِيلٌ: فَإِنَّ الدَّاعِيَ تَارَةً يَقُولُ: بِحَقِّ نَبِيِّكَ؛ أَوْ بِحَقِّ فُلَانٍ، يُقْسِمُ عَلَى اللَّهِ بِأَحَدٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، فَهَذَا مَحْذُورٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ أَقْسَمَ بِغَيْرِ اللَّهِ.

(١) فِي (ب): وَفِي الصَّحِيحِ عَنْ أَبِي.

(٢) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ مَطُولٍ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٨٣) (٣٠٢)، وَأَحْمَدُ ٣/٩٤.

(٣) قِطْعَةٌ مِنْ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ الْمَطُولِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ص ٣٣٤.

والثاني: اعتقاده أن لأحد على الله حقاً. ولا يجوز الحلف بغير الله، وليس لأحد على الله حق إلا ما أحقّه على نفسه، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]. وكذلك ما ثبت في «الصحاحين» من قوله ﷺ لمعاذٍ رضي الله عنه، وهو رديفه: «يا معاذ، أتدري ما حق الله على عباده؟ قال: قلت: الله ورسوله أعلم، قال حقه عليهم أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟ قلت: الله ورسوله أعلم، قال: حقه عليه أن لا يعذبهم»<sup>(١)</sup>. فهذا حق وجب بكلماته التامة، ووعد الصادق، لا أن العبد نفسه<sup>(٢)</sup> يستحق<sup>(٣)</sup> على الله شيئاً كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير، وحقهم الواجب بوعده هو أن لا يعذبهم، وترك تعذيبهم معنى لا يصلح أن يقسم به، ولا أن يسأل بسببه، ويتوسل به، لأن السبب هو ما نصبه الله سبباً، وكذلك الحديث الذي في «المسند» من حديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ، في قول الماشي إلى الصلاة: «أسألك بحق ممشاي هذا، وبحق السائلين عليك»<sup>(٤)</sup>، فهذا حق السائلين، هو أوجه على نفسه، فهو الذي أحق

(١) أخرجه البخاري (٢٨٥٦) و(٥٩٦٧) و(٦٢٦٧) و(٦٥٠٠) و(٧٣٧٣)، ومسلم (٣٠)، والترمذي (٢٦٤٥)، وابن ماجه (٤٢٩٦)، والنسائي في «الكبرى»، كما في «التحفة» ٣٩٨/٨ و٤١١، وفي «عمل اليوم والليلة» (١٨٦)، والطيالسي (٥٦٥)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ٢٩٤/١، وفي «الحلية» ١٢٢/٨، والبخاري في «الأدب المفرد» (٩٤٣)، وأحمد ٢٢٨/٥ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣٤ و٢٣٦ و٢٤٢، وابن منده في «الإيمان» (٩٢) و(١٠٢) و(١٠٥) و(١٠٧) و(١٠٨) و(١٠٩) و(١١٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/٨١ و(٨٢) و(٨٣) و(٨٤) و(٨٥) و(٨٦) و(٨٧) و(٨٨).

(٢) في (ج): لأن العبد نفسه لا يستحق.

(٣) في (ب): مستحق.

(٤) أخرجه أحمد ٢١/٣، وابن ماجه (٧٧٨)، وابن السني (٨٣) من حديث فضيل بن مرزوق، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللهم إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشاي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا رياء ولا سمعة، خرجت اتقاء =

للسائلين أن يُجيبهم، وللعابدين أن يُبينهم، ولقد أحسن القائل.

مَا لِلْعِبَادِ عَلَيْهِ حَقٌّ وَاجِبٌ كَلَّا وَلَا سَغِي لَدَيْهِ ضَائِعٌ  
إِنْ عُدُّوا فِعْدَلَهُ، أَوْ نَعَمُوا فَيَفْضِلُهُ وَهُوَ الْكَرِيمُ الْوَاسِعُ

فإن قيل: فأبي فزق بين قول الداعي: «بِحَقِّ السَّائِلِينَ عَلَيْكَ» وبين

قوله: «بِحَقِّ نَبِيِّكَ» أو نحو ذلك؟ فالجواب: أن معنى قوله: «بِحَقِّ السَّائِلِينَ

عَلَيْكَ» أنك وعدت السائلين بالإجابة، وأنا من جملة السائلين، فأجب

دعائي، بخلاف قوله: بحق فلان، فإن فلاناً وإن كان له حق على الله بوعده

الصادق، فلا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ ذَلِكَ وَبَيْنَ إِجَابَةِ دَعَاءِ هَذَا السَّائِلِ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: ١٢٤

لكون فلان من عبادك الصالحين أجب دعائي! وأي مناسبة في هذا وأي

ملازمة؟ وإنما هذا من الاعتداء في الدعاء، وقد قال تعالى: ﴿أَدْعُوا رَبَّكُمْ

تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُمْ لَا يُحِبُّ الْمَعْتَدِينَ﴾<sup>(١)</sup> [الأعراف: ٥٥]. وهذا ونحو

من الأدعية المبتدعة، ولم يُنْقَلْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، ولا عن الصَّحَابَةِ، ولا عن

التابعين، ولا عن أحدٍ من الأئمة عليهم السلام، وإنما يُوجَدُ مِثْلُ هَذَا فِي الْحُرُوزِ<sup>(٢)</sup>

والهياكل التي يكتبها الجهال والطُرُقِيَّة.

= سخطك، وابتغاء مرضاتك، فأسألك أن تعيذني من النار، وأن تغفر لي ذنوبي، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، أقبل الله عليه بوجهه، واستغفر له سبعون ألف ملك وإسناده ضعيف، لضعف فضيل بن مرزوق، وعطية العوفي، فقد قال ابن حبان في «الضعفاء» ١٧٦/٢ في عطية هذا: سمع من أبي سعيد الخدري أحاديث، فلما مات، جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي: قال رسول الله ﷺ بكذا، فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه، فإذا قيل له: من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد به الكلبي، قال: لا يحل الاحتجاج به ولا كتابة حديثه إلا على سبيل التعجب.

(١) في «زاد المسير» ٢١٥/٣: وفي الاعتداء المذكور هنا قولان: أحدهما: أنه الاعتداء في الدعاء، ثم فيه ثلاثة أقوال: أن يدعو على المؤمنين بالشر كالخزي واللعة، قاله سعيد بن جبير، ومقاتل، والثاني: أن يسأل ما لا يستحقه من منازل الأنبياء قاله أبو مجلز، والثالث: أنه الجهر في الدعاء. قاله ابن السائب، والثاني: أنه مجاوزة المأمور به. قاله الزجاج.

(٢) في (ب) و(ج): الحروف.

والدعاء من أفضل العبادات، والعبادات مبناها على السنة والإتباع، لا على الهوى والابتداع.

عدم جواز  
الحلف بغير الله

وإن كان مراده الإقسام على الله بحق فلان، فذلك محذور أيضاً، لأن الإقسام بالمخلوق على المخلوق لا يجوز، فكيف على الخالق؟! وقد قال ﷺ: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ»<sup>(١)</sup>. ولهذا قال أبو حنيفة وصاحبه رضي الله عنه: يُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ الدَّاعِي: أَسْأَلُكَ بِحَقِّ فُلَانٍ، أَوْ بِحَقِّ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ، وَبِحَقِّ الْبَيْتِ الْحَرَامِ، وَالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، حَتَّى كَرِهَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِمَعْقِدِ الْعِزِّ مِنْ عَرْشِكَ، وَلَمْ يَكْرَهُهُ أَبُو يُوسُفَ رضي الله عنه لِمَا بَلَغَهُ الْأَثَرُ فِيهِ<sup>(٢)</sup>.

وتارة يقول: بجاه فلان عندك، أو يقول: نتوسل إليك بأنبيائك ورسلك وأوليائك، ومراده: لأن فلاناً عندك ذو وجهة وشرف ومنزلة،

(١) أخرجه من حديث ابن عمر بهذا اللفظ أحمد ٦٩/٢ و٨٧ و١٢٥، وأبو داود (٣٢٥١)، والطيالسي (١٨٩٦)، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٣٥٨/١، وإسناده صحيح، وأخرجه الترمذي (١٥٣٥) بلفظ: «من حلف بغير الله، فقد كفر، أو أشرك» وإسناده صحيح، وصححه الحاكم ١٨/١ بلفظ: «من حلف بغير الله فقد كفر».

(٢) انظر «الدر المختار» مع حاشيته «رد المحتار» ٦/٣٩٥ - ٣٩٧، وجاء فيه: وفي التاترخانية معزياً للمنتقى عن أبي يوسف. عن أبي حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، والدعاء المأذون فيه، المأمور به ما استفيد من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا﴾ والأثر الذي اعتمده أبو يوسف في عدم كراهية قول: «اللهم إني أسألك بمعاقد العز من عرشك» باطل لا يصح، أورده الزيلعي في «نصب الراية» ٤/٢٧٢ - ٢٧٣، ونسبه للبيهقي في «الدعوات الكبير»، ونقل عن ابن الجوزي قوله: هذا حديث موضوع بلا شك، وإسناده مخبط كما ترى، وفي إسناده عمر بن هارون، قال ابن معين فيه: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات المعضلات، ويدعي شيوخاً لم يرههم. وقال ابن أمير حاج فيما نقله عنه ابن عابدين في الحاشية - في الفصل الثالث عشر من آخر «الحلية شرح المنية» بعدما تكلم على هذا الأثر، وسنده، وأنه عده ابن الجوزي في الموضوعات: قد عرفت أن هذا الأثر ليس بثابت، فالحق أن مثله لا ينبغي أن يطلق إلا بنص قطعي أو إجماع قوي، وكلاهما ممتنع، فالوجه المنع، وتحمل الكراهة المذكورة على التحريم.

فأجِبْ دُعَاءَنَا، وَهَذَا <sup>(١)</sup> أَيْضاً مُحْذُورٌ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ التَّوَسُّلُ الَّذِي كَانَ الصَّحَابَةُ يَفْعَلُونَهُ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، لَفَعَلُوهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَإِنَّمَا كَانُوا يَتَوَسَّلُونَ فِي حَيَاتِهِ بِدُعَائِهِ <sup>(٢)</sup>، يَطْلُبُونَ مِنْهُ أَنْ يَدْعُوَ لَهُمْ، وَهُوَ يُؤْمِنُونَ عَلَى دُعَائِهِ، كَمَا فِي الْإِسْتِسْقَاءِ وَغَيْرِهِ، فَلَمَّا مَاتَ ﷺ، قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَمَّا خَرَجُوا يَسْتَسْقُونَ - : «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَجَدْنَا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا» <sup>(٣)</sup>. مَعْنَاهُ بِدُعَائِهِ هُوَ رَبِّهِ وَشَفَاعَتِهِ وَسُؤَالِهِ، لَيْسَ الْمُرَادُ أَنَا نُقَسِمُ عَلَيْكَ

(١) فِي (ب): فَهَذَا.

(٢) مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «جَامِعِهِ» (٣٥٧٨) مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي جَعْفَرِ الْخَطْمِيِّ، عَنْ عِمَارَةَ بْنِ خَزِيمَةَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ عَثْمَانَ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: ادْعُ اللَّهُ أَنْ يَعْافِيَنِي، قَالَ: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتَ، وَإِنْ شِئْتَ صَبَرْتَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ». قَالَ: فَادْعُهُ، قَالَ: فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَيُحَسِّنُ وَضُوءَهُ، وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتُوجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدِ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ لِتَقْضَى لِي، اللَّهُمَّ فَشْفَعْهُ فِيَّ» وَهَذَا سَنَدٌ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ٤/١٣٨، وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٨٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٦٥٩)، وَالبَخَارِيُّ فِي «التَّارِيخِ الْكَبِيرِ» ٦/٢٠٩ - ٢١٠، وَابْنُ السَّنِيِّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٦٣٣)، وَالبَطْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٣١١)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ. وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ ١/٣١٣ وَ٥١٩ وَوَأَفَقَهُ الذَّهَبِيُّ، وَفِي الْمَسْنَدِ وَغَيْرِهِ زِيَادَةٌ: «وَشَفَعْنِي فِيهِ»، قَالَ: فَفَعَلَ الرَّجُلُ فَبَرَأَ. وَرَوَاهُ البَطْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٣١١) وَ«الصَّغِيرِ» ١/١٨٣ - ١٨٤ مِنْ طَرِيقِ آخَرَ، وَفِيهِ قِصَّةٌ، وَقَالَ البَطْرَانِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» بَعْدَ ذِكْرِ طَرِيقِهِ: وَالحَدِيثُ صَحِيحٌ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْمُنْذَرِيُّ فِي «التَّرغِيبِ وَالتَّرْهِيْبِ» ١/٤٧٤ - ٤٧٦، وَالهَيْثَمِيُّ فِي «المَجْمَعِ» ٢/٢٧٩، وَأَقْرَأَهُ. وَلِشَيْخِ الْإِسْلَامِ كَلَامٌ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فِي «التَّوَسُّلِ وَالتَّوَسُّلِ» فَلْيَرَأِ.

(٣) أَخْرَجَهُ البَخَارِيُّ (١٠١٠) وَ(٣٧١٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ إِذَا قَحَطُوا اسْتَسْقَى بِالْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّنَا ﷺ فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَتَوَسَّلُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّنَا، فَاسْقِنَا، قَالَ: فَيَسْقُونَ» وَهُوَ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حِبَانَ» (٢٨٦١)، وَالبَطْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٨٤) وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجْرٍ: وَقَدْ بَيَّنَّ الزُّبَيْرُ بْنُ بَكَارٍ فِي «الْأَنْسَابِ» صِفَةَ مَا دَعَا بِهِ الْعَبَّاسُ فِي هَذِهِ الْوَاقِعَةِ، وَالْوَقْتُ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ ذَلِكَ، فَأَخْرَجَ بِإِسْنَادٍ لَهُ أَنَّ الْعَبَّاسَ لَمَّا اسْتَسْقَى بِهِ عُمَرَ، قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَمْ يَنْزِلْ بِلَاءٌ إِلَّا بِذَنْبٍ، وَلَمْ يَكْشَفْ إِلَّا بِتَوْبَةٍ، وَقَدْ تَوَجَّهَ الْقَوْمُ بِي إِلَيْكَ لِمَكَانِي مِنْ نَبِيِّكَ وَهَذِهِ أَيْدِينَا إِلَيْكَ بِالذَّنْبِ، وَنَوَاصِينَا إِلَيْكَ بِالتَّوْبَةِ، فَاسْقِنَا الْغَيْثَ، قَالَ: فَأَرَخْتَ السَّمَاءَ مِثْلَ الْحِبَالِ حَتَّى أَخْضَبْتَ الْأَرْضَ، وَعَاشَ النَّاسُ.

به، أو نسألك بجاهه عندك، إذ لو كان ذلك مراداً، لكان جاء النبي ﷺ أعظم وأعظم من جاه العباس.

وتارة يقول: باتباعي لِرَسُولِكَ وَمَحَبَّتِي لَهُ، وإيماني به، وبِسَائِرِ أَنْبِيَائِكَ وَرُسُلِكَ وَتَضَدِّيْقِي لَهُمْ، ونحو ذلك، فهذا مِنْ أَحْسَنِ مَا يَكُونُ مِنَ الدَّعَاءِ وَالتَّوَسُّلِ وَالتَّشْفِيعِ.

فَلَفَّظَ التَّوَسُّلَ بِالشَّخْصِ وَالتَّوَجُّهَ بِهِ فِيهِ إِجْمَالًا، عَلِطَ بِسَبَبِهِ مَنْ لَمْ يَفْهَمْ مَعْنَاهُ، فَإِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّسَبُّبُ بِهِ لكونه داعياً وشافعاً، وهذا في حياته يكون، أو لكونه الداعي محباً له، مطيعاً لأمره، مقتدياً به، وذلك أَهْلٌ لِلْمَحَبَّةِ وَالتَّطَاعَةِ وَالتَّقَاتُءِ، فيكون التَّوَسُّلُ إما بدعاء الوسيلة وشفاعته، وإما بمحبة السائل واتباعه، ويراد به الإقسامُ به والتوسل بذاته، فهذا الثاني هو الذي كرهوه، وَنَهَوْا عَنْهُ.

وكذلك السؤالُ بالشيءِ، قد يُرادُ به التَّسَبُّبُ بِهِ، لكونه سبباً في حُصُولِ المَطْلُوبِ، وقد يُرادُ به الإقسامُ بِهِ.

وَمِنَ الْأَوَّلِ: حَدِيثُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ أُوْوُوا إِلَى الْغَارِ، وَهُوَ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ فِي «الصَّحِيحِينَ» وَغَيْرِهِمَا، فَإِنَّ الصَّخْرَةَ انطَبقت عليهم، فتوسلوا إلى الله بذكرِ أَعْمَالِهِمُ الصَّالِحَةِ الْخَالِصَةِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَقُولُ: فَإِنْ كُنْتُ فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءً وَجْهَكَ، فَافْرُجْ عَنَّا مَا نَحْنُ فِيهِ، فَانْفَرَجَتِ الصَّخْرَةُ فَخَرَجُوا يَمشُونَ<sup>(١)</sup>.

فَهُؤُلَاءِ دَعَاؤُ اللَّهِ بِصَالِحِ الْأَعْمَالِ، لِأَنَّ الْأَعْمَالَ الصَّالِحَةَ هِيَ أَعْظَمُ مَا

(١) أخرجه البخاري (٢٢١٥) و(٢٢٧٢) و(٢٣٣٣) و(٣٤٦٥) و(٥٩٧٤)، ومسلم (٢٧٤٣)، وأحمد ١١٦/٢، والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٢٣٦/٦ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وفي الباب عن أنس عند أحمد ٤٢/٣ و١٤٢، والطيالسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٨)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٨/١٤٠، وزاد نسبه إلى أبي يعلى. وعن أبي هريرة عند الطيالسي (٢٠١٤)، والبزار (١٨٦٦) و(١٨٦٩)، وعن النعمان بن بشير عند أحمد ٢٧٤/٤ - ٢٧٥، والبزار (٣١٧٨) و(٣١٧٩) و(٣١٨٠)، وأورده الهيثمي في «المجمع» ٨/١٤٢، وزاد نسبه إلى الطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وعن علي عند البزار (١٨٦٧).

يَتَوَسَّلُ بِهِ الْعَبْدُ إِلَى اللَّهِ، وَيَتَوَجَّهُ بِهِ إِلَيْهِ، وَيَسْأَلُهُ بِهِ، لِأَنَّهُ وَعَدَ أَنْ يَسْتَجِيبَ<sup>(١)</sup> لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، وَيَزِيدَهُمْ مِنْ فَضْلِهِ.

فَالْحَاصِلُ: أَنَّ الشَّفَاعَةَ عِنْدَ اللَّهِ لَيْسَتْ<sup>(٢)</sup> كَالشَّفَاعَةِ عِنْدَ الْبَشَرِ، فَإِنَّ الشَّفِيعَ عِنْدَ الْبَشَرِ كَمَا أَنَّهُ شَافِعٌ لِلطَّالِبِ شَفَعَهُ فِي الطَّلَبِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ صَارَ بِهِ شَفَعًا فِيهِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَتَرًا، فَهُوَ أَيْضًا قَدْ شَفَعَ الْمَشْفُوعَ إِلَيْهِ، فَبِشَّفَاعَتِهِ<sup>(٣)</sup> صَارَ قَاعِلًا لِلْمَطْلُوبِ، فَقَدْ شَفَعَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ مِنْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى وَتَرٌ، لَا يَشْفَعُهُ أَحَدٌ، فَلَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، فَالْأَمْرُ كُلُّهُ إِلَيْهِ، فَلَا شَرِيكَ لَهُ بَوَاحِثِهِ، فَسَيِّدُ<sup>(٤)</sup> الشَّفَعَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِذَا سَجَدَ وَحَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ لَهُ اللَّهُ: ازْقِعْ رَأْسَكَ، وَقُلْ يُسْمَعُ، وَسَلْ تُعْطَى، وَاشْفَعْ تُشْفَعُ. فَيَحْدُ لَهُ حَدًّا فَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ. فَالْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ [الأعراف: ٥٤].

الشفاعة عند الله  
ليست  
كالشفاعة عند  
البشر

فَإِذَا كَانَ لَا يَشْفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ لِمَنْ يَشَاءُ، وَلَكِنْ يُكْرِمُ الشَّفِيعَ بِقَبُولِ شَفَاعَتِهِ، كَمَا قَالَ ﷺ: «اشْفَعُوا تُوجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا يَشَاءُ»<sup>(٥)</sup>.

(١) أي: يُجِيبُ، يُقَالُ: اسْتَجَبْتُ لَهُ، وَاسْتَجَبْتُهُ بِمَعْنَى أَجَبْتُهُ كَمَا قَالَ كَعْبُ بْنُ سَعْدِ الْغَنَوِيُّ:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى الثُّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مَجِيبٌ

(٢) سقطت من (ب).

(٣) في (ب): وبشفاعته.

(٤) شطح قلم ناسخ (ب) فكتبها: فيسد.

(٥) أخرجه البخاري (١٤٣٢) (٦٠٢٧) و(٦٠٢٨) و(٧٤٧٦)، ومسلم (٢٦٢٧)، وأبو داود (٥١٣١)، والترمذي (٢٦٧٤)، والنسائي ٧٧/٥ - ٧٨، وأحمد ٤/٤٠٠ و٤٠٩ و٤١٣، والحميدي (٧٧١)، والخطيب ٥/٢ من حديث أبي موسى الأشعري، وفي الباب عن معاوية عند أبي داود (٥١٣٢)، والنسائي ٧٨/٥، والطبراني في «الكبير» ٨٠٩/١٩.

وفي «الصحيح»: أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا أمليك لكم من الله من شيء، يا صفيئة عمّة رسول الله لا أمليك لك من الله من شيء، يا عباس عم رسول الله، لا أمليك لك من الله من شيء»<sup>(١)</sup>.

وفي «الصحيح» أيضاً: «لا ألفتين أحدكم يأتي يوم القيامة على رقبته بغير له رغاء، أو شاة لها يعارز، أو رقاع تخفق، فيقول: أغثنني أغثنني، فأقول: قد أبلتكتك، لا أمليك لك من الله من شيء»<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان سيد الخلق وأفضل الشفعاء يقول لأخص الناس به: «لا أمليك لكم من الله من شيء» فما الظن بغيره؟! وإذا دعاه الداعي، وشفع عنده الشفيع، فسمع الدعاء، وقبل الشفاعة، لم يكن هذا هو المؤثر فيه كما يؤثر المخلوق في المخلوق، فإنه سبحانه وتعالى هو الذي جعل هذا يدعو ويشفع، وهو الخالق لأفعال العباد، فهو الذي وفق العبد للتوبة ثم قبلها، وهو الذي وفقه للعمل، ثم أثابه، وهو الذي وفقه للدعاء ثم أجابه، وهذا مستقيم على أصول أهل السنة المؤمنين بالقدر، وأن الله خالق كل شيء.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٥٣) و(٣٥٢٧) و(٤٧٧١)، ومسلم (٢٠٤)، وأحمد ٢/٣٣٣ و٣٥٠ و٣٦٠ و٣٩٨ و٣٩٩، والنسائي ٦/٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠، والبخاري (٣٧٤٤) من حديث أبي هريرة وفي الباب عند مسلم (٢٠٥)، والترمذي (٢٣١١) و(٣١٨٣)، وأحمد ٦/١٨٧، والنسائي ٦/٢٥٠، والبخاري (٣٧٤٣)، عن عائشة قالت: لما نزلت: ﴿وأنذر عشيرتک الأقربین﴾ قام رسول الله ﷺ على الصفا، فقال: «يا فاطمة بنت محمد، يا صفيئة بنت عبد المطلب، يا بني عبد المطلب، لا أملك لكم من الله شيئاً، سلوني من مالي ما شئتم».

(٢) قطعة من حديث مطول، أخرجه البخاري (٣٠٧٣)، ومسلم (١٨٣١)، وأحمد ٢/٤٢٦ من حديث أبي هريرة. وقوله: «لا ألفتين» بضم أوله وبالفاء، أي: لا أجد، قال الحافظ في «الفتح»: هكذا الرواية للأكثر بلفظ النفي المؤكد، والمراد به النهي، وبالفاء، وكذا عند الحموي والمستملي، لكن روي بفتح الهمزة وبالقاف من اللقاء، وكذا لبعض رواة مسلم، والمعنى قريب. وقوله: «أو رقاع تخفق» أي: تتقعقع وتضطرب إذا حركتها الرياح، والمراد بها الثياب قاله ابن الجوزي، وقال الحميدي: المراد به ما عليه من الحقوق المكتوبة في الرقاع، واستبعده ابن الجوزي، لأن الحديث سيق لذكر الغلول الحسي، فحمله على الثياب أنسب.

قوله: «والميثاق الذي أخذهُ اللهُ تَعَالَى مِنْ آدَمَ وَذُرِّيَّتِهِ حَقًّا»

الميثاق الذي  
أخذه الله من  
آدم وذريته حتى

ش: قال تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ<sup>(١)</sup> وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا<sup>(٢)</sup> يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. يُخْبِرُ سبحانه أنه استخرج ذُرِّيَّةَ بني آدَمَ مِنْ أَصْلَابِهِمْ شَاهِدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّ اللَّهَ رَبُّهُمْ وَمَلِيكُهُمْ، وَأَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ. وقد وردت أحاديث في أخذ الذُرِّيَّةِ مِنْ صُلْبِ آدَمَ ﷺ، وتمييزهم إلى أصحاب اليمين، وإلى أصحاب الشمال، وفي بعضها الإشهاد عليهم بأن الله ربهم:

١٢٧

فمنها: ما رواه الإمام أحمد عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ، قال: «إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ ﷺ بِنِعْمَانَ - يَعْنِي<sup>(٣)</sup> عَرَفَةَ - فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَأَاهَا، فَفَتَّرَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قُبْلًا، قَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ إلى قوله: ﴿الْمُتَبَلِّغُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصول: (ذُرِّيَّتَهُمْ) على الجمع، وهي قراءة أبي عمرو، ونافع وابن عامر، وقرأ ابن كثير وعاصم وحزمة والكسائي: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ على التوحيد. انظر «حجة القراءات» ص ٣٠١ - ٣٠٢، و«زاد المسير» ٣/ ٢٨٤، و«الكشف عن وجوه القراءات» ١/ ٤٨٣.

(٢) في الأصول: «يقولوا» بالياء وهي قراءة أبي عمرو، وقرأ الباقون: «أن تقولوا».

(٣) في الأصول: «يوم»، وهو تحريف.

(٤) أخرجه أحمد ١/ ٢٧٢، والطبري (١٥٣٣٨). وابن أبي عاصم (٢٠٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٦ - ٣٢٧، والنسائي في «الكبرى» كما في «تحفة الأشراف» ٤/ ٤٤٠ كلهم من طريق حسين بن محمد، عن جرير بن حازم، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، وهذا إسناد على شرط مسلم، وصححه الحاكم ٢/ ٥٤٤، ووافقه الذهبي، وذكره الهيثمي في «المجمع» ٧/ ٢٥، وقال: رواه أحمد ورجال رجال الصحيح، ونقله ابن كثير في «تفسيره» ٢/ ٢٦٢ عن «المسند» وقال: وقد روى هذا الحديث النسائي في سننه، عن محمد بن عبد الرحيم صاعقة، عن حسين بن محمد المروزي به، ورواه ابن جرير وابن أبي حاتم من حديث حسين بن محمد به، إلا أن ابن أبي حاتم جعله موقوفاً، وأخرجه الحاكم في «مستدرکه» ٢٧٨ ٢/ ٥٤٤ من حديث حسين بن محمد وغيره، عن جرير بن حازم، وعن كلثوم بن جبر، به. وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، =

ورواه النسائي أيضاً وابن جرير، وابن أبي حاتم<sup>(١)</sup>، والحاكم في «المستدرک» وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن عمَرَ بن الخطاب رضي الله عنه: أنه سُئِلَ عن هذه الآية، فقال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ عَنْهَا، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عليه السلام، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً قَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْْمَلُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: [إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ] إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ، اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُ بِهِ النَّارَ»<sup>(٢)</sup>. ورواه أبو داود،

= وقد احتج مسلم بكلثوم بن جبر، هكذا قال، وقد رواه عبد الوارث، عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، فوقه، وكذا رواه إسماعيل بن عليّة ووكيع عن ربيعة بن كلثوم بن جبیر، عن أبيه به، وكذا رواه عطاء بن السائب، وحبيب بن أبي ثابت، وعلي بن بذيمة عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس قوله، وكذا رواه العوفي وعلي بن أبي طلحة، عن ابن عباس فهذا أكثر وأثبت، والروايات الموقوفة التي ذكرها ابن كثير مخرجة في تفسير الطبري انظر (١٥٣٣٩) و(١٥٣٤١) و(١٥٣٤٢) و(١٥٣٤٣) و(١٥٣٤٤) و(١٥٣٤٨) و(١٥٣٥٠) و(١٥٣٦٠) و(١٥٣٦١).

ونعمان: واد لهذيل على ليلتين من عرفات، وقوله: «ثم كلمهم قبلاً» أي: عياناً ومقابلة لا من وراء حجاب، ومن غير أن يولي أمرهم أو كلامهم أحداً من الملائكة. «النهاية» ٨/٤ لابن الأثير.

(١) هو الإمام الحافظ الناقد، أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، صاحب كتاب «الجرح والتعديل»، كان بَحراً في العلوم ومعرفة الرجال، وكان زاهداً عابداً، حسن الصلاة، تُوفي رضي الله عنه سنة (٣٢٧ هـ) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٨٢٩/٣ - ٨٣٢.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ٨٩٨/٢ - ٨٩٩، ومن طريقه أحمد ٤٤/١ - ٤٥، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في «الكبرى» كما في «التحفة» ٨/١١٤، وابن جرير (١٥٣٥٧)، والآجري في «الشريعة» ص ١٧٠ واللالكائي =

والترمذِيُّ، والنسائيُّ، وابنُ أبي حاتمٍ، وابنُ جرير، ابنُ جَبَّان<sup>(١)</sup> في «صحيحه».

= (٩٩٠)، والبخاري في «شرح السنة» (٧٧) عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد، عن مسلم بن يسار الجهني أن عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية... وصححه ابن حبان (٦١٣٣)، والحاكم ٣٢٤/٢ - ٣٢٥ و٥٤٤، ووافقه الذهبي، وخالفه في موضع آخر ٢٧/١، وقال: فيه إرسال، مع أن مسلم بن يسار الجهني راويه عن عمر لم يوثقه غير ابن حبان والعجلي. ثم هو لم يسمع من عمر فيما قاله غير واحد من الأئمة، وباقي رجاله ثقات. وقال الترمذي: وهذا حديث حسن، ومسلم بن يسار لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم في هذا الإسناد بين مسلم بن يسار وبين عمر رجلاً.

وقال أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» ٣/٦: هذا الحديث منقطع بهذا الإسناد، لأن مسلم بن يسار هذا لم يلق عمر بن الخطاب، وبينهما في هذا الحديث نعيم بن ربيعة، وهو أيضاً مع هذا الإسناد لا تقوم به حجة، ومسلم بن يسار هذا مجهول، وزيادة من زاد في هذا الحديث: «نعيم بن ربيعة» ليست حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ المتقن، وجملة القول في هذا الحديث أنه حديث ليس إسناده بالقائم، لأن مسلم بن يسار، ونعيم بن ربيعة جميعاً غير معروفين بحمل العلم، وذكره ابن كثير في «تفسيره» ٢/٢٦٢ - ٢٦٣، وفي «تاريخه» ١/٨٩ - ٩٠، وقال بعد نقل كلام الترمذي: كذا قاله أبو حاتم وأبو زرعة، زاد أبو حاتم بينهما نعيم بن ربيعة، وهذا الذي قاله أبو حاتم، رواه أبو داود في «سننه» (٤٧٠٤) عن محمد بن مصفى، عن بقية، عن عمر بن جعشم القرشي، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مسلم بن يسار الجهني، عن نعيم بن ربيعة، قال: كنت عند عمر بن الخطاب، وقد سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رِبْكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ فذكره، وقال الحافظ الدارقطني: وقد تابع عمر بن جعشم يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي، وقولهما أولى بالصواب من قول مالك. قال ابن كثير: الظاهر أن مالكاً إنما أسقط نعيم بن ربيعة عمداً، لما جهل حال نعيم، ولم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، وكذلك يسقط ذكر جماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيراً من المرفوعات، ويقطع كثيراً من الموصولات.

(١) هو الإمام العلامة الحافظ الموجود، شيخ خراسان أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البُستي القاضي، أحد الأئمة الرحالين، صاحب الصحيح، وكان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث، والوعظ، ومن عقلاء الرجال، وكان عالماً بالطب والنجوم، توفي سنة (٣٥٤ هـ). مترجم في «السير» ١/١٦ رقم الترجمة (٧٠).

وروى الترمذي عن أبي هريرة، رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ<sup>(١)</sup> كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبَيْصاً مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هُوَ لَاءِ؟ قَالَ: هُوَ لَاءِ ذُرِّيَّتِكَ، فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ، فَأَعْجَبَهُ وَبَيْصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ، فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ، مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يُقَالُ لَهُ: دَاوُدَ، قَالَ: رَبِّ، كَمْ عُمُرُهُ، قَالَ: سِتُونَ سَنَةً، قَالَ: أَيُّ رَبِّ؛ زِدْهُ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَلَمَّا انْقَضَى عُمْرُ آدَمَ، جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ، قَالَ أَوْ لَمْ يَبْقَ مِنْ عُمْرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوْ لَمْ تُعْطِهَا ابْنُكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فَجَحَدًا! فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ آدَمَ، فَتَسَيَّتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِيءَ آدَمَ، فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ»<sup>(٢)</sup>.

ثم قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، ورواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.

وروى الإمام أحمد أيضاً عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ مِنْ أَهْلِ النَّارِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ مَا عَلَى الْأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، أَكُنْتَ مُفْتَدِيًا بِهِ؟ قَالَ: قَيِّقُولُ: نَعَمْ، قَالَ: قَيِّقُولُ: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ أَهْوَنَ مِنْ ذَلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ فِي ظَهْرِ آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئًا، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي»<sup>(٣)</sup>. وأخرجاه في «الصحيحين» أيضاً.

وفي ذلك أحاديث أخر أيضاً كلها دالة على أن الله استخرج ذرية آدم

(١) «من ظهره» سقط من (ب).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٧٨)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٢٠٥) و(٢٠٦)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» ص ٣٢٤، وابن سعد في «الطبقات» ١/ ٢٧ - ٢٨ من طرق عن أبي هريرة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه ابن حبان (٦١٣٤)، والحاكم ١/ ٦٤ و٢/ ٣٢٥، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرجه أحمد ٣/ ١٢٧ و١٢٩ و٢١٨، والبخاري (٣٣٣٤) و(٦٥٣٨) و(٦٥٥٧)، ومسلم (٢٨٠٥)، وابن أبي عاصم في «السنن» (٩٩)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢/ ٢١٥، والبعثي (٤٤٠٣).

من ضلّبه، وميّزَ بينَ أهلِ النارِ وأهلِ الجنة<sup>(١)</sup>.

ومن هنا قال مَنْ قال: إن الأرواحَ مخلوقةٌ قَبْلَ الأجسادِ. وهذه الآثارُ لا تدلُّ على سبق الأرواحِ الأجسادَ سبقاً<sup>(٢)</sup> مستقراً ثابتاً، وغايتها أن تدلُّ على أن بَارئَهَا وفاطِرَهَا سبحانه صوّرَ النسمَةَ، وقَدَّرَ خَلْقَهَا وأجَلَهَا وعَمَلَهَا، واستخرج تلك الصُّوَرَ مِن مادتها، ثم أعادها إليها، وقَدَّرَ خُرُوجَ كُلِّ فردٍ من أفرادها في وقته المُقَدَّرِ له. ولا يدُلُّ على أنها خُلِقَتْ خلقاً مستقراً، واستمرت موجودةً ناطقةً كُلِّها في موضع واحد، ثم يرسل منها إلى الأبدان جملةً بعد جملةً، كما قاله ابنُ حزم. فهذا لا تدلُّ الآثارُ عليه. نَعَمَ الربُّ سبحانه يخلق منها جملةً بَعْدَ جملةً، على الوجه الذي سبق به التَّقْدِيرُ<sup>(٣)</sup> أولاً، فيجيء الخَلْقُ الخارجي مطابقاً للتقدير السابق، كشأنه سبحانه في جميع مخلوقاته، فإنّه قَدَّرَ لها أقداراً وأجالاً وصفاتٍ وهيآت، ثم أبرزها إلى الوجودِ مطابقةً لذلك التقدير السابق.

فالآثارُ المرويةُ في ذلك إنما تدلُّ على القدر السابق، وبَعْضُهَا يدلُّ على أنه سبحانه استخرج أمثالهم وصوّرهم، وميّزَ أهلَ السعادةِ من أهلِ الشقاوةِ.

وبما الإشهادُ عليهم هناك، فإنما هو في حديثين موقوفين على ابن عباس وابن عمرو<sup>(٤)</sup>، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ قائلون مِنَ السَّلَفِ والخَلْفِ: إنَّ بني آدم

(١) انظر «الدر المنثور» ١٤١/٣ - ١٤٥، وتفسير ابن كثير ٢٦١/٢ - ٤٦٤، و«الروح» لابن القيم ص ٢١١ - ٢١٦.

(٢) في الأصول: وسبقاً، والمثبت من كتاب «الروح» ص ٢١٧، ومطبوعة مكة.

(٣) في (ب): التدبير، وهو خطأ.

(٤) في الأصول: ابن عمر، وهو تحريف، وحديث ابن عباس تقدم الكلام عليه في الصفحة ٣٦٧، وأما حديث ابن عمرو، فرواه الطبري في «تفسيره» (١٥٣٥٤) و(١٥٣٥٥) و(١٥٣٥٦) من ثلاثة طرق: أولاها مرفوعة، والأخريان موقفتان على عبد الله بن عمرو، وقال في المرفوع ٢٥٠/١٣: ولا أعلمه صحيحاً، لأن الثقات الذين يعتمد على حفظهم وإتقانهم حدثوا بهذا الحديث عن الثوري، فوقوه على عبد الله بن عمرو، ولم يرفعه، وذكره ابن كثير في تفسيره ٢٦٢/٢، وضعف رفعه، وبين أن وقفه أصح.

المُرَاد بهذا الإِشهادِ إِنما هو فَطَرُهُمْ على التوحيدِ، كما تقدم في حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه. ومعنى قوله: ﴿شَهِدْنَا﴾: أَي قالوا: بلى شهدنا أنك ربنا، وهذا قول ابن عباس وأبي بن كعب<sup>(١)</sup>، وقال ابن عباس أيضاً أَشْهَدُ بَعْضُهُمْ على بعضٍ، وقيل: ﴿شَهِدْنَا﴾ من قول الملائكة، والوقف على قوله: ﴿بَلَى﴾، وهذا قول مجاهد والضحاك والسُّدي<sup>(٢)</sup>، وقال السُّدي أيضاً، هو خَبَّرَ من الله تعالى عن نفسه وملائكته أَنهم شَهِدُوا على إِقرارِ بني آدم، والأول أظهر، وما عداه احتمالٌ لا دليلَ عليه، وإنما يشهد ظاهرُ الآية للأول.

واعلم أَن مِنَ المفسرين مَنْ لم يَذْكُرْ سوى القولِ بأن الله استخرج ذُرِّيَّةَ آدم من ظهره، وأشهدهم على أَنفسهم ثُمَّ أعادهم، كالثعلبي<sup>(٣)</sup> والبغوي

(١) أثر أبي بن كعب أخرجه اللالكائي (٩٩١)، وابن جرير (١٥٣٦٣)، والآجري في «الشريعة» ص ٢٠٧، والحاكم ٣٢٣/٢، وصححه ووافقه الذهبي، مع أن في سنده أبا جعفر الرازي، واسمه عيسى بن ماهان، قال ابن المديني: كان يخلط، وقال يحيى: كان يخطيء، وقال أحمد: ليس بالقوي في الحديث، وقال زرعة: كان يهمل كثيراً وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير، وقد تابعه سليمان التيمي عند عبد الله بن أحمد في مسند أبيه ١٣٥/٥ من طريق محمد بن يعقوب الربالي عن المعتمر بن سليمان، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، عن أبي العالية عن أبي بن كعب، ومحمد بن يعقوب الربالي لا يعرف بجرح ولا تعديل، وباقي رجاله ثقات.

(٢) هو الإمام المفسر أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة الحجازي ثم الكوفي، المتوفى سنة ١٢٧ هـ، خرج حديث مسلم وأصحاب السنن، وهو حسن الحديث. مترجم في «السير» ٥/ رقم الترجمة (١٢٤)، ولقب بالسُّدي لأنه كان يقعد في سدة باب الجامع.

(٣) ويقال: الثعلبي أيضاً، وهو لقب لا نسب، وهو الإمام الحافظ العلامة شيخ التفسير أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري، أحد أوعية العلم، وصفة الإمام الذهبي بقوله: كان صادقاً موثقاً بصيراً بالعربية، طويل الباع في الوعظ، وله: «التفسير الكبير»، وقد عيب عليه فيه أنه ضمنه من الأحاديث الواهية والأخبار التالفة.

قال شيخ الإسلام في «مقدمة أصول التفسير» ص ٧٦: والثعلبي هو في نفسه كان فيه خير ودين، ولكنه كان حاطب ليل ينقل ما وجد في كتب التفسير من صحيح وضعيف وموضوع.

وغيرهما، ومنهم مَنْ لم يذكره، بل ذكر أنه نَصَبَ لهم الأدلَّةَ على رُبوبيته ١٢٩ ووجدانيتها، وشهدت بها عُقولهم وبصائرهم التي رَكَّبَهَا اللُّهُ فيهم، كالزَّمخشرى وغيره، ومنهم مَنْ ذكر القولين، كالواحدِي<sup>(١)</sup> والرازي والقرطبي وغيرهم، ولكن نَسَبَ الرازيُّ القولَ الأوَّلَ إلى أهل السنة، والثاني إلى المعتزلة.

ولا رَيْبَ أن الآيةَ لا تدل على القولِ الأوَّلِ، أعني أن الأخذَ كان من ظهر آدم، وإنما فيها أن الأخذَ من ظهورِ بني آدم، وإنما ذكر الأخذَ من ظهر آدم والإشهادَ عليهم هناك في بعض الأحاديث، وفي بعضها الأخذ والقضاء بأنَّ بَعْضَهُم إلى الجنة، وبَعْضُهُم إلى النَّارِ، كما في حديثِ عُمَرَ رضي الله عنه، وفي بعضها الأخذُ وإراءةَ آدم إياهم من غَيْرِ قضاءٍ ولا إلهادٍ، كما في حديث أبي هريرة، والذي فيه الإلهادُ - على الصِّفةِ التي قالها أهلُ القولِ الأوَّلِ - موقوفٌ على ابن عباس وابن عمرو<sup>(٢)</sup>، وتكلَّم في أهل الحديث، ولم يُخْرِجْهُ أحدٌ من أهل الصحيح غيرَ الحاكمِ في «المستدرک على الصحيحين» والحاكِمُ معروفٌ تساهلُهُ رحمته.

والذي فيه القضاء بأنَّ بَعْضَهُم إلى الجنة وبعضهم إلى النار، دليل على مسألة القَدَرِ، وذلك شواهد كثيرة، ولا نزاعَ فيه<sup>(٣)</sup> بين أهل السنة، وإنما يُخَالِفُ فيه القَدَرِيَّةُ المبطلون المبتدعون.

وأما الأوَّلُ: فالنزاعُ فيه بينَ أهلِ السنة من السلف والخلف، ولولا ما

= وقال ابن كثير في «البدایة» ٤٠/١٢: وكان كثير الحديث، واسع السماع، ولهذا يوجد في كتبه من الغرائب شيء كثير. مترجم في «السير» ١٧/رقم الترجمة (٢٩١).  
(١) هو الإمام العلامة الأستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، صاحب التفاسير «البيسط»، و«الوسيط» و«الوجيز» و«أسباب النزول»، و«شرح ديوان المتنبي»، توفي سنة (٤٦٨ هـ). مترجم في «السير» ١٨/ (١٦٠).

(٢) في الأصول: ابن عمر، وهو خطأ، سبق التنبيه عليه قريباً.

(٣) سقطت من (ب).

التزمته من الاختصار، لَبَسَطْتُ الأحاديث الواردة في ذلك، وما قيل من الكلام عليها، وما ذُكِرَ فيه<sup>(١)</sup> من المعاني المعقولة، ودلالة ألفاظ الآية الكريمة.

قال القرطبي<sup>(٢)</sup>: وهذه الآية مشكلة، وقد تكلم العلماء في تأويلها، فنذكر ما ذكروه من ذلك حَسَبَ ما وقفنا عليه، فقال قوم: معنى الآية: أن الله أخرج من ظهر بني آدم بعضهم من بعض [قالوا]: ومعنى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾. دلهم [بخلقه] علي توحيدِهِ، لأن كُلَّ بالغ يعلم ضرورة أن له رباً واحداً. [﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ أي: ] قال، فقام ذلك مقام الإشهاد عليهم [والإقرار منهم]، كما قال تعالى في السماوات والأرض: ﴿قَالَتَا أَئِنَّا لَطَائِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، ذهب إلى هذا القفال وأطنب<sup>(٣)</sup>.

وقيل: إنه سبحانه أخرج الأرواح قبل خلق الأجساد، وإنه جعل فيها من المعرفة ما عَلِمَتْ به ما خاطبها.

ثم ذكر القرطبي بعد ذلك الأحاديث الواردة في ذلك، إلى آخر كلامه.

وأقوى ما يشهد لصحة القول الأول: حديث أنس المخرج في «الصححين»، الذي فيه: قَدْ أَرَدْتُ مِنْكَ مَا هُوَ أَهْوَىٰ مِنْ ذَلِكَ، قَدْ أَخَذْتُ عَلَيْكَ فِي ظَهْرِ آدَمَ أَنْ لَا تُشْرِكَ بِي شَيْئاً، فَأَبَيْتَ إِلَّا أَنْ تُشْرِكَ بِي<sup>(٤)</sup>. ولكن قد روي من طريق أخرى: «قد سألتك أقل من ذلك وأيسر فلم تفعل، فيردُّ

(١) في (ب): فيها.

(٢) في «الجامع لأحكام القرآن» ٣١٤/٧، والزيادات منه.

(٣) وهذا الذي ذهب إليه القفال، قواه ابن كثير في تفسيره ٢/٢٦٤، وقال: إنه قول جماعة من السلف والخلف، وانظر المجموعة الأولى من جامع الرسائل لشيخ الإسلام ابن تيمية ص ١١ - ١٤، بتحقيق د. رشاد سالم. والقفال هو الإمام العلامة الفقيه الأصولي اللغوي عالم خراسان أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي القفال الكبير، صاحب التصانيف في التفسير والفقه والأصول، المتوفى سنة ٣٦٥ هـ. مترجم في «السير» ١٦/٢٠٠.

(٤) تقدم تخريجه ص ٣٧٠.

إلى النار» وليس فيه: في ظهر آدم، وليس في الرواية الأولى إخراجهم من ظهر آدم على الصفة التي ذكرها أصحاب القول الأول.

بل القول الأول متضمن لأمرين عجيبين:

أحدهما: كَوْنُ النَّاسِ تَكَلَّمُوا حِينْتُدَّ، وأقروا بالإيمان، وأنه بهذا تقوم الحجة عليهم يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

والثاني: أن الآية دلت على ذلك، والآية لا تدل عليه لوجوه<sup>(١)</sup>.

أحدها: أنه قال: ﴿مِنْ بَنِي آدَمَ﴾، ولم يقل: من آدم.

الثاني: أنه قال: ﴿مِنْ ظُهُورِهِمْ﴾، ولم يقل: من ظهره، وهذا بدل بعض أو بدل اشتمال، وهو أحسن.

الثالث: أنه قال: ﴿ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ ولم يقل: ذُرِّيَّتَهُ.

الرابع: أنه قال: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ﴾، [أي: جعلهم شاهدين على أنفسهم]، ولا بد أن يكون الشاهد ذاكرة لما شهد به، وهو إنما يذكر شهادته بعد خروجه إلى هذه الدار، كما تأتي الإشارة إلى ذلك، لا يذكر شهادة قبله.

الخامس: أنه سبحانه أخبر أن حِكْمَةَ هَذَا الْإِشْهَادِ إِقَامَةُ الْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ، لثلاثا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، الحجة إنما قامت عليهم بالرسول والفتنة التي فطروا عليها، كما قال تعالى: ﴿رُسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

السادس: تذكيرهم<sup>(٢)</sup> بذلك، لثلاثا يقولوا يوم القيامة: ﴿إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ومعلوم أنهم غافلون عن الإخراج لهم من صلب آدم كلهم وإشهادهم جميعاً ذلك الوقت، فهذا لا يذكره أحد منهم.

(١) هذه الوجوه مذكورة بنصها في «الروح» ص ٢٢٥ - ٢٢٨، والزيادات المثبتة بين حاصرتين منه.

(٢) في الأصول: تذكيرهم، والمثبت من «الروح» ومطبوعة مكة.

السابع: قوله تعالى: ﴿أَوْ نَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، فذكر حكمتين في هذا الأخذ والإشهاد: أن لا يدعوا الغفلة، أو يدعوا التقليد، فالغافل لا شعور له، والمقلد متبع في تقليده لغيره، ولا تترتب هاتان الحكمتان إلا على ما قامت به الحجة من الرسل والفطرة.

الثامن: قوله: ﴿أَفَنُهَلِكُمْ بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٣]، أي: لو عذبهم بجحودهم وشركهم، لقالوا ذلك، وهو سبحانه إنما يهلكهم لمخالفة رسله وتكذيبهم، [فلو أهلكهم بتقليد آبائهم في شركهم من غير إقامة الحجة عليهم بالرسول، لأهلكهم بما فعل المبطلون، أو أهلكهم مع غفلتهم عن معرفة بطلان ما كانوا عليه] وقد أخبر سبحانه أنه لم يكن ليهلك القرى بظلم أهلها غافلون، وإنما يهلكهم بعد الإعداء والإنذار بإرسال الرسل.

التاسع: أنه سبحانه أشهد كل واحد على نفسه أنه ربّه وخالقه، واحتج عليه بهذا [الإشهاد] في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> [لقمان: ٢٥].

فهذه هي الحجة التي أشهدهم على أنفسهم بمضمونها، وذكرتهم بها رسله، بقولهم: ﴿أَفَى اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

العاشر: أنه جعل هذا آية، وهي الدلالة الواضحة البيّنة المستلزمة لمدلولها [بحيث لا يتخلف عنها المدلول]، وهذا شأن آيات الرب تعالى،

(١) في «الروح» ص ٢٢٧ زيادة: ﴿فأنى يؤفكون﴾ جعلها من تمام الآية، وفسرها بقوله: أي فكيف يصرفون عن التوحيد بعد هذا الإقرار منهم أن الله ربهم وخالقهم، وهذا كثير في القرآن، وهذا وهم من الإمام ابن القيم رحمته، فإن نص الآية من سورة لقمان: ﴿ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله قل الحمد لله﴾، ونص الآية التي في الزخرف (٨٧): ﴿ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فأنى يؤفكون﴾ وكان الشارح رحمته تفتن لهذا الوهم فأسقط: ﴿فأنى يؤفكون﴾ مع تعليق ابن القيم.

[فإنها أدلةٌ مُعَيَّنَةٌ على مطلوبٍ مُعَيَّنٍ مستلزمةٌ للعلم به] فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نَفْصِلُ الْآيَاتِ وَلَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٤]، وإنما ذلك بالفطرة ١٣١ التي فَطَرَ النَّاسَ عليها لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ، فما مِنْ مولودٍ إلا يُولَدُ على الفِطْرَةِ، لا يُولَدُ مولودٌ على غَيْرِ هذه الفِطْرَةِ، هذا أمرٌ مفروغٌ منه، لا يَتَبَدَّلُ وَلَا يَتَغَيَّرُ، وقد تَقَدَّمَتِ الإِشَارَةُ إلى هذا. والله أعلم.

وقد تَقَطَّنَ لهذا ابنُ عَطِيَّةَ<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ، ولكن هابوا<sup>(٢)</sup> مخالفةً ظاهرِ تلك الأحاديث التي فيها التَّضْرِيحُ بأنَّ الله أخرجهم وأشهدهم على أنفسهم ثم أعادهم، وكذلك حكى القَوْلَيْنِ الشَّيْخُ أبو منصور الماتريدي في «شرح التأويلات» وَرَجَّحَ القَوْلَ الثاني، وَتَكَلَّمَ عليه، ومال إليه.

الإقرار بالربوبية  
أمر فطري  
والشرك طارئ

ولا شك أن الإقرار بالربوبية أمر فطري، والشرك حادث طارئ، والأبناء تَقَلَّدوه عن الآباء فإذا احتجُّوا يَوْمَ القِيَامَةِ بأن الآباء أشركوا، وَنَحْنُ جرينا على عاداتهم، كما يجري النَّاسُ على عادة آبائهم في المطاعم والملابس والمساكن، يقال لهم: أنتم كنتم معترفين بالصانع، مُقَرِّينَ بأنَّ الله رَبُّكُمْ لا شريك له، وقد شهدتم بذلك على أنفسكم، فإن شهادة المرء على نفسه هي إقراره بالشيء ليس إلا، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ [النساء: ١٣٥]. وَلَيْسَ المرادُ أن يَقُولَ: أشهدُ على نفسي بكذا، بل مَنْ أَقَرَّ بشيء، فقد شهدَ على نفسه به،

(١) هو الإمام العلامة شيخ المفسرين؛ أبو محمد عبد الحق بن الحافظ أبي بكر غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، كان كَلَّمَهُ إماماً في الفقه والتفسير والعربية، قويُّ المشاركة، ذكياً، فطناً، مدركاً، من أوعية العلم، ولي قضاء المرية، توفي سنة (٥٤١ هـ). مترجم في «السير» ١٩ / رقم الترجمة (٣٣٧).

من تأليفه تفسير القرآن المسمى «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» يقول فيه شيخ الإسلام في «مجموعة الفتاوى» ١٩٤/٢: وهو خير من تفسير الزمخشري، وأصح نقلاً وبحثاً، وأبعد من البدع، وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعله أرجح هذه التفاسير. وتقوم بنشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية، وقد صدر منه تسعة أجزاء.

(٢) في (ب): أهابوا، وهو خطأ.

فَلِمَ عَدَلْتُمْ عَنْ هَذِهِ الْمَعْرِفَةِ وَالْإِقْرَارِ الَّذِي شَهِدْتُمْ بِهِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَى الشُّرْكِ؟ بَلْ عَدَلْتُمْ عَنِ الْمَعْلُومِ الْمُتَيَقِّنِ إِلَى مَا لَا يُعْلَمُ لَهُ حَقِيقَةٌ، تَقْلِيداً لِمَنْ لَا حُجَّةَ مَعَهُ، بِخِلَافِ اتِّبَاعِهِمْ فِي الْعَادَاتِ الدِّنِيَّةِ، فَإِنَّ تِلْكَ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ مَا يُعْلَمُ بِهِ فَسَادُهَا، وَفِيهِ مَصْلَحَةٌ لَكُمْ، بِخِلَافِ الشُّرْكِ، فَإِنَّهُ كَانَ عِنْدَكُمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ وَالشَّهَادَةِ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَا يُبَيِّنُ فَسَادَهُ وَعَدْوَلَكُمْ فِيهِ عَنِ الصُّوَابِ، فَإِنَّ الدِّينَ الَّذِي يَأْخُذُهُ الصَّبِيُّ عَنْ أَبِيهِ هُوَ دِينُ التَّرْبِيَةِ وَالْعَادَةِ، وَهُوَ لِأَجْلِ مَصْلَحَةِ الدُّنْيَا، فَإِنَّ الطِّفْلَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ كَافِلٍ، وَأَحَقُّ النَّاسِ بِهِ آبَاؤُهُ، وَلِهَذَا جَاءَتِ الشَّرِيعَةُ بِأَنَّ الطِّفْلَ مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِهِمَا فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا الظَّاهِرَةِ، وَهَذَا الدِّينَ لَا يُعَاقِبُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ - عَلَى الصَّحِيحِ - حَتَّى يَبْلُغَ وَيَعْقِلَ، وَتَقُومَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، وَحِينَئِذٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ دِينَ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ، وَهُوَ الَّذِي يَعْلَمُ بِعَقْلِهِ هُوَ أَنَّهُ دِينٌ صَحِيحٌ.

فَإِنْ كَانَ آبَاؤُهُ مُهْتَدِينَ، كَيُوسُفَ الصَّدِيقِ مَعَ آبَائِهِ، قَالَ: ﴿وَأَتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ﴾ [يُوسُفُ: ٣٨]، وَقَالَ لِيَعْقُوبَ بَنُوهُ: ﴿تَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ ءَابَاؤُكَ إِِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وَإِنْ كَانَ الْآبَاءُ مُخَالَفِينَ لِلرُّسُلِ، كَانَ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّبِعَ الرُّسُلَ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا وَإِنْ جَاهِدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا﴾ [العنكبوت: ٨].

فَمَنْ اتَّبَعَ دِينَ آبَائِهِ بِغَيْرِ بَصِيرَةٍ وَعِلْمٍ، بَلْ يَغْدُلُ عَنِ الْحَقِّ الْمَعْلُومِ إِلَيْهِ، فَهَذَا اتَّبَعَ هَوَاهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا أُولُو كَاذِبَاتٍ هُمْ لَا يَعْقِلُونَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠].

وَهَذِهِ حَالُ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ مِنَ الَّذِينَ وُلِدُوا عَلَى الْإِسْلَامِ، يَتَّبِعُ أَحَدَهُمْ أَبَاهُ فِيمَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ اعْتِقَادٍ وَمَذْهَبٍ<sup>(١)</sup>، وَإِنْ كَانَ خَطَأً لَيْسَ فِيهِ عَلَى

(١) سقطت الواو من (ب).

مسلمة الدار  
ومسلمة  
الاختيار

بصيرة، بل هو من مُسَلِّمَةِ الدار، لا مُسَلِّمَةَ الاختيار، وهذا إذا قيل له في قبره: مَنْ رَبُّكَ؟ قال: هَاهُ هَاهُ، لا أدري، سمعتُ الناسَ يقولونَ شيئاً فقلته .

فليتأمل اللبيب هذا المحلَّ، ولينصَح نفسه، ولينقُم لله، ولينظر من أيِّ الفريقين هو، والله الموفق، فإنَّ توحيدَ الربوبية لا يحتاجُ إلى دليل، فإنه مركز في الفِطْر، وأقرب ما ينظرُ فيه المرءُ أمر<sup>(١)</sup> نفسه لما كان نُطفةً، وقد خرج من بين الصُّلبِ والترائب، والترائب: عِظامُ الصدر<sup>(٢)</sup>، ثم صارت تلك النُطفة في قرارِ مكين، في ظلمات ثلاث، وانقطع عنها تذييرُ الأبوين وسائر الخلائق، ولو كانت موضوعةً على لوحٍ أو طبقٍ، واجتمع حُكَماء العالم على أن يُصوِّروا منها شيئاً لم يقدِّروا.

ومُحالٌ توهُمُ عمَلِ الطبائع فيها، لأنها مَوَاتٌ عاجزة، ولا تُوصَفُ بحياة، ولن<sup>(٣)</sup> يتأتى من المَوَاتِ فَعْلٌ وتدييرٌ، فإذا تَفَكَّر في ذلك، وانتقالِ هذه النُطفة من حالٍ إلى حال، عَلِمَ بذلك توحيدَ الربوبية، فانتقل منه إلى توحيدِ الإلهية، فإنه إذا عَلِمَ بالعقل أن له رباً أوجده، كيف يليقُ به أن يعبدَ غيره؟! وكلما تَفَكَّرَ وَتَدَبَّرَ، ازدادَ يقيناً وتوحيداً، والله الموفق، لا ربَّ غيره، ولا إله سواه.

قوله: «وَقَدْ عَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا لَمْ يَزَلْ عَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ، وَعَدَدَ مَنْ يَدْخُلُ النَّارَ، جُمْلَةً وَاحِدَةً، فَلَا يَزَادُ فِي ذَلِكَ الْعَدَدُ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهُ، وَكَذَلِكَ أفعالُهُمْ فِيمَا عَلِمَ مِنْهُمْ أَنْ يَفْعَلُوهُ».

علم الله أولاً  
بأهل الجنة  
وأهل النار

ش: قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٧٥]. ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فالله تعالى موصوف بأنه بكل شيء عليم أولاً وأبداً، ولم يتقدم علمه بالأشياء جهالةً: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤] وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي

(١) في (ب): من.

(٢) في (ب): الصدور.

(٣) في الأصول: «وان»، والمثبت من مطبوعة مكة.

بقيع العَرْقَد، فأتانا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَفَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مَخْصِرَةٌ، فَتَكَسَّرَ رَأْسُهُ، فَجَعَلَ يَنْكُثُ بِمَخْصِرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: [مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ] مَا مِنْ نَفْسٍ مَنفُوسَةٍ إِلَّا قَدْ كَتَبَ اللَّهُ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ، قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَمُكُّ عَلَى كِتَابِنَا، وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَقَالَ: مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ، فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ [أَهْلِ] السَّعَادَةِ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلٍ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَالَ: اغْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، أَمَا أَهْلُ السَّعَادَةِ، فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ» ثُمَّ قَرَأَ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَرَأَى ⑤ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ⑥ فَسَيُيَسَّرُهُ لِلْيُسْرَى ⑦ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَعْتَى ⑧ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ⑨ فَسَيُيَسَّرُهُ لِلْعُسْرَى ⑩﴾ [الليل: ٥ - ١٠]، خَرَّجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَالْأَعْمَالُ بِالْخَوَاتِيمِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ بِقَضَاءِ اللَّهِ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ بِقَضَاءِ اللَّهِ».

١٣٣

ش: تقدم حديث علي رضي الله عنه، وقوله ﷺ فيه: «اغْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ» وعن زهير، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: جاء سُرَاقَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ جُعْشَمٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، بَيْنَ لَنَا دِينَتَا كَأَنَّ خُلُقَنَا الْآنَ، فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ؟ أَيْمًا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ، أَمْ<sup>(٢)</sup> فِيمَا يُسْتَقْبَلُ؟ قَالَ: «لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ، وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ» قَالَ: ففيم العمل؟ قَالَ زُهَيْرٌ: ثُمَّ تَكَلَّمَ أَبُو الزُّبَيْرِ بِشَيْءٍ لَمْ

(١) البخاري (١٣٦٢) و(٤٩٤٥) و(٤٩٤٦) و(٤٩٤٧) و(٤٩٤٨) و(٤٩٤٩) و(٦٢١٧) و(٦٦٠٥) و(٧٥٥٢)، ومسلم (٢٦٤٧)، وأخرجه كذلك أبو داود (٤٦٩٤)، والترمذي (٢١٣٦) و(٣٣٤٤)، وأحمد ١/٨٢، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٠، وابن ماجه (٧٨)، والنسائي في التفسير من الكبرى كما في «التحفة» ٣٩٩/٧، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٠٧٤)، والأجري في «الشریعة» ص ١٧١ - ١٧٢، والطبري ٢٢٣/٣٠، وأبو يعلى (٣٧٥) و(٥٨٢)، وابن حبان (٣٤) و(٣٥).

(٢) سقطت من الأصول، وهي في صحيح مسلم.

أَفْهَمَهُ، فَسَأَلَتْ: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: «اعْمَلُوا فَكُلُّ مُيَسَّرٍ». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن سهل بن سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ الْجَنَّةِ فَيَمَّا يَبْدُوا لِلنَّاسِ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ عَمَلًا أَهْلُ النَّارِ فَيَمَّا يَبْدُوا لِلنَّاسِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ» خَرَّجَاهُ فِي «الصَّحِيحِينَ»<sup>(٢)</sup> وزاد البخاري: «وإنما الأعمال بالخواتيم»<sup>(٣)</sup>.

وفي «الصَّحِيحِينَ» أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصَّادِقُ المَصْدُوقُ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْماً<sup>(٤)</sup> ثُمَّ يَكُونُ عَلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْغَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ

(١) هو فيه برقم (٢٦٤٨)، وأخرجه أحمد ٢٩٢/٣، ٢٩٣، والطيالسي (١٧٣٧)، والطبراني (٦٥٦٢)، و(٦٥٦٥) و(٦٥٦٦) و(٦٥٦٧) و(٦٥٦٨) وابن حبان (٧٣٧).

(٢) قطعة من حديث أخرجه البخاري (٢٨٩٨) و(٤٢٠٢) و(٤٢٠٧) و(٦٤٩٣) و(٦٦٠٧)، ومسلم (١١٢) و(٢٠٤٢/٤) و(١٢)، وأحمد ٣٣٢/٥، عن سهل بن سعد، ولفظه بتمامه: أن رسول الله ﷺ التقى هو والمشركون فاقتتلوا، فلما مال رسول الله ﷺ إلى عسكره، ومال الآخرون إلى عسكرهم، وفي أصحاب رسول الله ﷺ رجلا لا يدع لهم شاة ولا فاذة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقال: ما أجزأنا اليوم أحد كما أجزأ فلان، فقال رسول الله ﷺ: «أما إنه من أهل النار» فقال رجل من القوم: أنا صاحبه، قال: فخرج معه كلما وقف، وقف معه، وإذا أسرع، أسرع معه، قال: فجرح الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه في الأرض، وذبابه بين ثديه، ثم تحامل عليه، فقتل نفسه، فقال رسول الله ﷺ عند ذلك: «إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة» وهو في «معجم الطبراني الكبير» (٥٧٨٤) و(٥٧٩٨) و(٥٧٩٩) و(٥٨٠٦) و(٥٨٢٥) و(٥٨٣٠) و(٥٨٩١) و(٥٩٥٢)، والبخوي (٨٠)، ورواه الطبراني (٦٥٩٣) من طريق حجاج بن المنهال، حدثنا حماد بن سلمة، أخبرني قيس بن سعد، عن طاووس، عن سراقه، ورواه ابن ماجه (٩١)، والطبراني (٦٥٨٨) من طريق عطاء بن مسلم، عن الأعمش، عن مجاهد، عن سراقه، وفي السندين انقطاع، طاووس ومجاهد لم يسمعا من سراقه.

(٣) أخرجهما في القدر (٦٤٩٣) و(٦٦٠٧).

(٤) زاد أبو عوانة، كما في «الفتح» ٤٧٩/١١: «نطفة».

يُرْسَلُ [إِلَيْهِ] الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يُكْتَبُ (١) رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِي أَمْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا» (٢)، والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وكذلك الآثار عن السلف.

قال أبو عمرو بن عبد البر في «التمهيد» (٣): قد أكثر الناس من تخريج الآثار في هذا الباب، وأكثر المتكلمون من الكلام فيه، وأهل (٤) السنة مُجْتَمِعُونَ عَلَى الْإِيمَانِ بِهَذِهِ الْآثَارِ وَاعْتِقَادِهَا، وَتَرْكِ الْمَجَادَلَةِ فِيهَا، وَبِاللَّهِ الْعِصْمَةَ وَالتَّوْفِيقَ.

قوله: «وأضل القدر سرُّ الله تعالى في خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبي مرسل، والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحزمان، ودرجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة، فإن الله تعالى طوى علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرآه، كما قال تعالى في كتابه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ ﴿٣٣﴾ [الأنبياء: ٢٣]. فَمَنْ سَأَلَ: لِمَ فَعَلَ؟ فَقَدْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، وَمَنْ رَدَّ حُكْمَ الْكِتَابِ، كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ».

ش: أضل القدر سرُّ الله في خلقه، وهو كونه أوجد وأفنى، وأفقر

أصل القدر  
سر الله في  
خلق

(١) في الأصول، وروى أيضاً: «بكتب» بالباء المكسورة، والكاف المفتوحة، ورواية الشارح أوجه، لأنه وقع في رواية للبخاري (٧٤٥٤) من طريق آدم: «فيؤذن بأربع كلمات، فيكتب» وكذا في رواية أبي داود وغيره.

(٢) أخرجه البخاري (٣٢٠٨) و(٣٣٣٢) و(٦٥٩٤) و(٧٤٥٤)، ومسلم (٢٦٤٣)، وأبو داود (٤٧٠٨)، والترمذي (٢١٣٨)، وابن ماجه (٧٦)، وأحمد ١/٣٨٢ و٤١٤، و٤٣٠ والحميدي (١٢٦).

(٣) ١٢/٦.

(٤) في (ب): فأهل.

وأغنى، وأمات وأحيا، وأضلَّ وهدى. قال علي عليه السلام: القَدَرُ سِرُّ اللَّهِ، فلا تَكشِفُه<sup>(١)</sup>.

رأي أهل السنة  
والجماعة في  
مسألة القدر

والنزاعُ بَيْنَ النَّاسِ فِي مَسْأَلَةِ الْقَدَرِ مشهور، والذي عليه أهلُ السُّنَّةِ والجماعة: أن كُلَّ شَيْءٍ بِقِضَاءِ اللَّهِ وَقَدْرِهِ، وأنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ أَفْعَالِ الْعِبَادِ، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾<sup>(٢)</sup> [القمر: ٤٩]. وقال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ قَدْرَهُ نَقْدِيرًا ﴿٢﴾﴾ [الفرقان: ٢]. وأنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرِيدُ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ وَيَشَاءُ، ولا يرضاه ولا يحبه، فيشاؤه كوناً ولا يرضاه ديناً.

وخالف في ذلك القَدَرِيَّةُ والمعتزلة، وزعموا أن اللَّهَ شاءَ الْإِيمَانَ مِنَ الْكَافِرِ، ولكنَّ الْكَافِرَ شاءَ الْكُفْرَ، فَرُؤَا إِلَى هَذَا، لثلاثا يقولوا: شاءَ الْكُفْرَ مِنَ الْكَافِرِ، وعَدَّبه عليه! ولكن صاروا كالمستجير من الرمضاء بالنار! فإنهم هربوا من شيء، فوقعوا فيما هو شرُّ منه، فإنه يلزمهم أن مشيئة الكافر غلبت مشيئة اللَّه تَعَالَى، فَإِنَّ اللَّهَ قد شاءَ الْإِيمَانَ مِنْهُ - على قولهم - والكَافِرَ شاءَ الْكُفْرَ، فوقعت مشيئة الكافر دون مشيئة اللَّه تَعَالَى! وهذا من أقيح الاعتقاد، وهو قول لا دليل عليه، بل هو مخالف للدليل.

روى اللالكائي<sup>(٣)</sup>، من حديث بقية، عن الأوزاعي، حدثنا العلاء بن

(١) كذا في الأصول الثلاثة بالتاء، وفي (د): نكشفه بالنون.

(٢) أخرج الإمام مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٦) من حديث أبي هريرة قال: جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله صلى الله عليه وسلم في القدر، فنزلت: ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وجوههم ذوقوا مسَّ سَقَرٍ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ وهو في سنن الترمذي (٢١٥٧)، وابن ماجه (٨٣)، وأحمد ٤٤٤/٢، و٤٧٦، وابن جرير ١١٠/٢٧، والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ١٩، وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عند البخاري في «أفعال العباد» قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٤٥٧/٧: وبهذه الآية يستدل أئمة السنة على إثبات قدر الله، وهو علمه الأشياء قبل كونها، وكتابته لها قبل برئها، وردوا بهذه الآية وما شاكلها من الآيات، وما ورد في معناها من الأحاديث الثابتات على الفرقة القدرية الذين نبغوا في أواخر عصر الصحابة... وانظر «فتح الباري» ٤٧٧/١١ - ٤٧٨.

(٣) هو الإمام الحافظ الموجود، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري =

الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس: أن رجلاً قَدِمَ علينا يكذب بالقدر، فقال: ذُلوني عليه، وهو يومئذ أعمى، فقالوا له: ما تصنع به؟ فقال: والذي نفسي بيده، لئن استمكنْتُ منه، لأعضنَّ<sup>(١)</sup> أنفه حتى أقطعَه، ولئن وقعت رقبته بيدي لأدقُّتها، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «كأني بينساءِ بني فِهْمٍ<sup>(٢)</sup> يَطْفَنَ بالخَزْرَجِ، تَضَطُّكُ أليَاتُهُنَّ مُشْرِكَاتٍ، وهذا أوَّلُ شِرْكَ فِي الإسلامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لا ينتهي بهم سوءُ رأيهم حتى يُخْرِجُوا اللهَ من أن يُقدَّرَ الخَيْرُ، كما أَخْرَجُوهُ مِنْ أن يُقدَّرَ الشَّرُّ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: ولهذا أول<sup>(٤)</sup> شرك في الإسلام، إلى آخره، من كلام ابن عباس، وهذا يوافق قوله: القَدَرُ نظامُ التوحيد، فمن وحَّد الله، وكذَّب بالقدر، نقض تكذيبه توحيده.

وروى عمر<sup>(٥)</sup> بنُ الهيثم قال: خرجنا في سفينة، وصَحِبْنَا فيها قَدْرِي

= اللالكائي المتوفى سنة ٤١٨ هـ مترجم في «سير أعلام النبلاء» ٤١٩/١٧.

(١) في الأصول الثلاثة: لأعض، والمثبت من (د) واللاالكائي ٦٢٥/٤.

(٢) كذا في الأصول واللاالكائي، وفي «المسند» و«المطالب العالية»: «فهم».

(٣) هو في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ٦٢٥/٤، وإسناده ضعيف لعنينة بقية، والعلاء بن الحجاج مجهول لم يوثقه أحد، ونقل الإمام الذهبي تضعيفه عن الأزدي، ومحمد بن عبيد لم يوثقه غير ابن حبان، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث.

وأخرجه أحمد ٣٢٩/١ من طريق أبي المغيرة عن الأوزاعي، عن بعض إخوانه عن محمد بن عبيد المكي، عن عبد الله بن عباس، وأخرجه أيضاً عن طريق أبي المغيرة، عن الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس. وأخرجه الأجرى في «الشرعية» ص ٢٣٨، من طريق بقية، حدثنا الأوزاعي، حدثني العلاء بن الحجاج، عن محمد بن عبيد المكي، عن ابن عباس. وأورده ابن حجر في «المطالب العالية» (٢٩٣٦) ونسبه لإسحاق بن راهويه.

(٤) سقطت من الأصول، وكتبت في هامش (د) وبأثرها لفظة: «صح».

(٥) كذا في الأصول الثلاثة، وفي (د): عمرو بن الهيثم، ولم يترجح لنا أيهما الصواب، وفي «التقريب»: عمر بن الهيثم مجهول من الثامنة، وفيه أيضاً: عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي البصري ثقة من صغار التاسعة مات على رأس الميتين، وربما يكون الثاني هو المراد هنا.

ومجوسي، فقال القَدْرِيُّ للمجوسي، أسلِمَ<sup>(١)</sup> قال المجوسي: حتى يُريدَ الله، فقال القَدْرِيُّ، إن الله يُريدُ، ولكن الشيطان لا يُريدُ، قال المجوسي: أراد الله وأراد الشيطانُ، فكان ما أراد الشيطان! هذا شيطانٌ قوي!! وفي رواية أنه قال: فأنا مع أفواهما!!

ووقف أعرابيٌّ على حلقةٍ فيها عمرو بنُ عبيد<sup>(٢)</sup>، فقال: يا هؤلاء إنَّ ناقتي سُرِقَتْ، فادْعُوا الله أن يرُدَّها علي، فقال عمرو بنُ عبيد: اللَّهُمَّ إِنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُسْرِقَ نَاقَتَهُ فَسُرِقَتْ، فاردِّدْها عليه، فقال الأعرابيُّ: لَا حَاجَةَ لِي فِي دَعَائِكَ. قال: وَلِمَ؟ قال: أَخَافُ - كما أراد ألا تُسْرِقَ فَسُرِقَتْ - أن يُرِيدَ<sup>١٣٥</sup> رَدَّهَا فَلَا تُرُدُّ!!

وقال رجل لأبي عصام القسطلاني<sup>(٣)</sup>: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَنِي الْهُدَى وَأوردني الضَّلَالِ، ثم عَدَّبَنِي، أَيْكونُ منصفاً؟ فقال له أبو عصام: إِنْ يَكُنِ الْهُدَى شَيْئاً هُوَ<sup>(٤)</sup> لَهُ، فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُ مِنْ يَشَاءَ، وَيَمْنَعُهُ مِنْ يَشَاءَ.

وأما الأدلَّةُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسَّنَةِ: فَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًىهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٣﴾﴾ [السجدة: ١١٣]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعاً أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿١٩٩﴾﴾ [يونس: ٩٩]. وَقَالَ

(١) سقطت من (ب).

(٢) هو عمرو بن عبيد، الزاهد العابد القدري، كبير المعتزلة، وأولهم، أبو عثمان البصري، قال ابن عليّة: أولُ من تكلم في الاعتزالي واصل الغزال، فدخل معه عمرو بن عبيد، فأعجب به، وزوجه أخته. توفي سنة ١٤٤ هـ. مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٠٤/٦، وهذه الحكاية ذكرها اللالكائي في «السنة» ٧٤٠/٤، وابن بطة في «الإبانة» ٣٨٦/٢.

(٣) لم نتبين أبا عصام القسطلاني هذا، ولم نقف له على ترجمة، وهذا الكلام وبأتم منه موجود في مناظرة عبد الجبار الهمداني وأبي إسحاق الإسفراييني التي ذكرها السبكي في «طبقاته» ٢٦١/٤ - ٢٦٢.

(٤) سقطت من (ب).

(٥) في (ب): ممن.

تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩] وقال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [الذهر: ٣٠]. وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ وَمَنْ يَشَأِ يُجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الأنعام: ٣٩]. وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

ومنشأ الضلال: من التسوية بين المشيئة والإرادة، وبين المحبة والرضا، فسوى بينهما الجبرية والقدرية، ثم اختلفوا، فقالت الجبرية: الكون كله بقضائه وقدره، فيكون محبوباً مرضياً، وقالت القدرية النفاة: ليست المعاصي محبوبةً لله، ولا مرضيةً له، فليست مقدرة، ولا مقضية، فهي خارجة عن مشيئته وخلقه.

منشأ الضلال  
من التسوية بين  
المشيئة  
والإرادة  
والمحبة  
والرضا

وقد دل على الفرق بين المشيئة والمحبة<sup>(١)</sup> الكتاب والسنة والفطرة الصحيحة، أما نصوص المشيئة والإرادة من الكتاب، فقد تقدم ذكر بعضها، وأما نصوص المحبة والرضا، فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَّاقَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]. ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]. وقال تعالى عقيب ما نهى عنه من الشرك والظلم والفواحش والكبر: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨].

وفي «الصحيح» عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «مجموع الفتاوى» ٤٧٥/٨ - ٤٨٠، و«مدارج السالكين» ٢٥٣/١ - ٢٥٤.  
(٢) أخرجه البخاري (١٤٧٧) و(٢٤٠٨) و(٥٩٧٥) و(٦٤٧٣) و(٧٢٩٢)، ومسلم (١٥٩٣)، وأحمد ٤/٢٤٦ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٥، والدارمي ٢/٣١٠ - ٣١١، والنسائي في الرقائق من «الكبرى» كما في «التحفة» ٤٩٧/٨، والطحاوي في «مشكل الآثار» ٢٣٣/٤، والبغوي (٣٤٢٦)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٦٠)، والطبراني في «الكبير» ٢٠/١٨٩٧ و(٩٠٠) و(٩٠١) و(٩٠٢) و(٩٠٣) و(٩٠٤) و(٩٠٩) و(٩١٠) و(٩١٣) و(٩١٩) و(٩٢٠) و(٩٣٠) و(٩٤٢) و(٩٤٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وأخرجه مسلم (١٧١٥)، وأحمد ٢/٣٢٧ و٣٦٠ =

وفي «المسند»: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يُؤَخَّذَ بِرُخْصَتِهِ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ تُؤْتَى مَعْصِيَتُهُ»<sup>(١)</sup>.

= حديث أبي هريرة بلفظ: «إن الله عز وجل رضي لكم ثلاثاً، وكره لكم ثلاثاً، رضي لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تنصحووا لمن ولاه الله أمركم، وأن تعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال» وهو في «الموطأ» ٩٩٠/٢، و«الأدب المفرد» (٤٤٢) و«شرح السنة» (١٠١)، والمراد بالكراهة هنا الحرمة، كما في قوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ والسلف كانوا يستعملون الكراهة في معناها الذي استعملت فيه في كلام الله تعالى ورسوله، ولكن المتأخرين اصطَلَحُوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمحرم، وتركه أرجح من فعله، ثم حمل من حمل كلام الأئمة على الاصطلاح الحادث فغلط.

(١) أخرجه أحمد ١٠٨/٢ من طريق قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز بن محمد، عن عمارة بن غزيرة، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتى معصيته». وهذا إسناد على شرط مسلم، وأخرجه ابن حبان (٢٧٤٢) و(٣٥٦٨) من طريق قتيبة بن سعيد، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٠٧٨) من طريق سعيد بن منصور كلاهما، عن عبد العزيز به، إلا أنه زاد بين عمارة ونافع حرب بن قيس، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال البخاري: إنه كان رضي، وقد تابع عبد العزيز يحيى بن أيوب، فرواه عن عمارة بن غزيرة، به، أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» ١/٢٢٣، وأخرجه أحمد ١٠٨/٢، والخطيب في «تاريخه» ٣٤٧/١٠ من طريق علي بن عبد الله المدني، عن عبد العزيز بن محمد، عن عمارة بن غزيرة، عن حرب بن قيس، عن نافع، عن ابن عمر، وهو في «مسند البزار» (٩٨٨) و(٩٨٩) من طريق أحمد بن أبان، عن عبد العزيز به، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٢/٣: رواه البزار والطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن، ورواه من طرق عن عبد العزيز بن محمد، عن موسى بن عقبة، عن حرب بن قيس، عن نافع به: الطبراني في «الأوسط» ٢/١٠٤/١، وابن منده في «التوحيد» ق ٢/١٢٥، وابن عساكر ١٢/٣٤٨/١، ورواه ابن منده أيضاً من طريق هارون بن معروف، عن عبد العزيز به، إلا أنه أسقط من السند حرب بن قيس، وقال الطبراني: لم يدخل بين موسى ونافع حرباً إلا الدراوردي. وللحديث شواهد، منها عن ابن عباس بلفظ: «إن الله يحب أن تؤتى رخصة كما يحب أن تؤتى عزائمه» أخرجه الطبراني في «الكبير» (١١٨٨١)، وأبو نعيم في «الحلية» ٢٧٦/٦، والبزار (٩٩٠)، وإسناده صحيح، وصححه ابن حبان (٣٥٤)، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٦٢/٣: رواه الطبراني في «الكبير» والبزار، ورجال البزار ثقات، وكذلك رجال الطبراني، ومنها عن ابن مسعود بلفظ: «إن الله عز وجل يحب أن تقبل رخصه كما يحب أن تؤتى =



الراسخون في العلم بالله ومعرفته ومعرفته عبوديته<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: كيف يُريدُ الله أمراً ولا يرضاه ولا يُحبُّه؟ وكيف يشاؤه ويكوُّنه؟ وكيف يجتمع إرادته له وبُغْضه وكراهته؟

قيل: هذا السؤال هو الذي افترق الناس لأجله فرقا، وتباينت طُرُقُهُم وأقوالُهُم.

المراد نوعان:  
مراد لنفسه  
ومراد لغيره

فاعلم أن المراد نوعان: مرادٌ لنفسه، ومرادٌ لغيره، فالمرادٌ لنفسه، مطلوب محبوب لذاته وما فيه من الخير، فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

والمراد لغيره، قد لا يكوُّن مقصوداً للمريد، ولا فيه مصلحة له بالنظر

إلى ذاته، وإن كان وسيلةً إلى مقصوده ومُراده، فهو مكروه له مِنْ حَيْثُ

نفسه وذاته، مرادٌ له من حيث إفضاؤه وإيصاله إلى مراده، فيجتمع فيه

الأمران: بغْضه وإرادته، ولا يتنافيان، لاختلاف متعلقهما. وهذا كالدواء

الكَرِيه، إذا عَلِمَ المتناولُ له أن فيه شفاءً، وقطع العضو المتآكل، إذا عَلِمَ

أن في قطعه بقاء جَسَدِهِ، وكقطع المسافة الشاقة، إذا عَلِمَ أنها تُوصِلُ إلى

مراده ومحبوبه، بل العاقلُ يكتفي في إيثار هذا المكروه، وإرادته بالظنِّ

الغالب، وإن خفيت عنه عاقبته، فكيف بمن لا يخفى عليه خافيةً.

فهو سبحانه يَكْرَهُ الشيء، ولا يُنافي ذلك إرادته لأجل غيره، وكونه

سبباً إلى أمرٍ هو أحبُّ إليه من فوته<sup>(٢)</sup>.

من ذلك: أنه خَلَقَ إبليسَ، الذي هو مادةٌ لفسادِ الأديان والأعمالِ

والاعتقاداتِ والإراداتِ، وهو سَبَبٌ لشقاوة كثيرٍ من العباد، وعملهم بما

يُغْضِبُ الرَّبَّ تبارك وتعالى، وهو السَّاعي في وقوع خلافٍ ما يُحِبُّه الله

ويرضاه، ومع هذا، فهو<sup>(٣)</sup> وسيلةٌ إلى مَحَابِّ كثيرةٍ للرَّبِّ تعالى تَرْتَبَتْ على

خَلْقِهِ، ووجودها أحبُّ إليه مِنْ عَدَمِهَا:

(١) انظر «مدارج السالكين» ١/ ٢٥٤ - ٢٥٥، وقد توسع في شرح هذا الحديث في

«شفاء العليل» ص ٢٧٢ - ٢٧٣ فراجع، فإنه نفيس.

(٢) تحرفت في الأصول إلى: «فوقه» والتصويب من «المدارج» ٢/ ١٩٤.

(٣) في (ب): هو.

منها: أنه تظهر للعباد قُدْرَةُ الرَّبِّ تعالى على خلق المتضاداتِ المتقابلاتِ، فخلق هذه الذات التي هي أَخْبَثُ الذواتِ وشرُّها، وهي سَبَبُ كل شرٍّ<sup>(١)</sup> في مقابلة ذاتِ جبريل، التي هي مِنْ أَشْرَفِ الذواتِ وأطهرها وأزكاها، وهي مادةُ كل خيرٍ، فتبارك خَالِقُ هذا وهذا، كما ظهرت قدرته في خلق الليل والنهار، والدَّاءِ والدواءِ، والحياةِ والموتِ، والحَسَنِ والقَبِيحِ، والخيرِ والشرِّ. وذلك من أدل دليل على كمال قدرته وعزته ومُلْكِهِ وسلطانِهِ، فإنه خلق هذه المتضاداتِ، وقابل بَعْضَهَا ببعضٍ، وجعلها مَحَالَّ تَصَرُّفِهِ وتدييره. فَخُلُوُ الوجودِ عَن بعضها بِالْكُلِّيَّةِ تَعْطِيلٌ لحكمته، وَكَمَالِ تَصَرُّفِهِ، وتديير مملكته.

١٣٧

ومنها: ظهور آثارِ أسمائه القهرية، مثل: القَهَّارِ، والمنتقمِ، والعدلِ، والضَّارِّ، والشديدِ العقابِ، والسريعِ الحسابِ<sup>(٢)</sup>، وذو البَطْشِ الشديدِ، والخافضِ، والمُذِلِّ، فإن هذه الأسماء والأفعال كَمَالٌ، لا بُدَّ من وجودِ متعلِّقِهَا، ولو كان الجنُّ والإنسُ على طبيعة الملائكة لم يَظْهَرِ أثرُ هذه الأسماءِ.

ومنها: ظهور آثارِ أسمائه المتضمنة لِحِلْمِهِ وعفوه ومغفرته وسِتْرِهِ وتجاوزته عن حقه وعِتْقِهِ لمن شاء مِنْ عبيدِهِ، فلولا خَلْقُ ما يكرهه مِنْ الأسبابِ المفضية إلى ظهور آثارِ هذه الأسماءِ، لتعطلتْ هذه الحِكْمُ والفَوَائِدُ، وقد أشار النبي ﷺ إلى هذا بقوله: «لَوْ لَمْ تُذْنِبُوا، لَدَهَبَ اللَّهُ بِكُمْ، وَلَجَاءَ بِقَوْمٍ يُذْنِبُونَ، ويستغفرون، فَيَغْفِرُ لَهُمْ»<sup>(٣)</sup>.

ومنها: ظهور آثارِ أسماءِ الحِكْمَةِ والخبرة، فإنه الحكيمُ الخبيرُ، الذي

(١) تحرفت في الأصول: إلى شيء، والتصويب من «المدارج».

(٢) في الأصول: العقاب، والمثبت من «المدارج» ١٩٥/٢.

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٤٩)، وأحمد ٣٠٥/٢، و٣٠٩، والترمذي (٢٥٢٦)، والبخاري (١٢٩٤) و(١٢٩٥) من حديث أبي هريرة، وفي الباب عن أبي أيوب، عند أحمد ٤١٤/٥ بلفظ: «لولا أنكم تذنبون لخلق الله خلقاً يذنبون، فيغفر لهم»، وهو في «صحيح مسلم» (٢٧٤٨)، والترمذي (٣٥٣٩)، و«تاريخ بغداد» ٢١٧/٤.

يَضَعُ الأشياءَ مواضعَها، ويُنزلُها منازلَها اللاتمةَ بها، فلا يَضَعُ الشيءَ في غير موضعه، ولا يُنزلُ في غير منزلته التي يقتضيها كمالُ علمه وحكمته وخبرته، فهو أَعْلَمُ حيث يجعل رسالاته وأَعْلَمُ بمن يَضْلُحُ لِقَبولها، وَيَشْكُرُه على انتهائها إليه، وأَعْلَمُ بمن لا<sup>(١)</sup> يَضْلُحُ لذلك. فلو قدر عَدَمَ الأسبابِ المكروهة، لَتَعَطَّلَتْ حِكْمُ كثيرة، ولفاتت مصالحُ عَدِيدَةٌ، ولو عَطَّلَتْ تلك الأسبابُ لِمَا فيها مِنَ الشرِّ، لَتَعَطَّلَ الخَيْرُ الذي هُوَ أَعْظَمُ مِنَ الشرِّ الذي في تلك الأسبابِ، وهذا كَالشَّمْسِ والمطرِ والرِّيحِ، التي فيها مِنَ المصالحِ ما هُوَ أَضْعَافُ أَضْعَافٍ ما يَخْضُلُ بها مِنَ الشرِّ.

ومنها: حُصُولُ العبودية المتنوعة التي لولا خَلْقُ إبليس لما حَصَلَتْ، فَإِنَّ عُبُودِيَّةَ الجهاد من أَحَبِّ أنواعِ العبودية إليه سبحانه، ولو كان النَّاسُ كُلُّهم مؤمنين، لَتَعَطَّلَتْ هذه العبوديةُ وتَوَابَعُها مِنَ الموالاةِ لله سبحانه وتعالى والمعاداةِ فيه، وَعُبُودِيَّةُ الأَمْرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكر، وعبوديةُ الصَّبْرِ، ومخالفةُ الهوى، وإِثَارِ مَحَابِّ الله تعالى، وعبوديةُ التوبةِ والاستغفار، وعبوديةُ الاستعاذةِ بالله أن يُجِيرَهُ مِنْ عدوه، وَيَعْصِمَهُ مِنْ كيده وأذاه. إلى غير ذلك مِنَ الحِكْمِ التي تَعَجَّزُ العُقُولُ عن إدراكها.

فإن قيل: فَهَلْ كان يُمَكِّنُ وجودُ تلك الحِكم بدون هذه الأسبابِ؟<sup>١٣٨</sup> فهذا سؤالٌ فاسدٌ وهو فرضٌ وجودِ الملزومِ بدونِ لازمة، كفرضِ وُجُودِ الابنِ بدونِ الأبِ، والحركةِ بدونِ المتحرِّكِ، والتوبةِ بدونِ التائبِ.

فإن قيل: فإذا كانت هذه الأسبابُ مرادةً لما تُفْضِي إليه مِنَ الحِكْمِ، فهل تُكُونُ مرضيةً محبوبَةً مِنْ هذا الوجهِ، أم هي مسخوطةٌ من جميعِ الوجوهِ؟ قيل: هذا السؤالُ يرد على وجهين: أحدهما: مِنْ جِهَةِ الرَّبِّ تعالى، وهل يكونُ محبباً لها مِنْ جهةِ إفضائها<sup>(٢)</sup> إلى محبوبه، وإن كان

(١) سقطت في (ب).

(٢) في (ب): إفضائه، وفي مطبوعة مكة: «وأفضالها».

يُبَغِضُهَا لذاتها؟ والثاني: من جهة العبد، وهو أنه هل يسوغ له<sup>(١)</sup> الرضا بها من تلك الجهة أيضاً؟ فهذا سؤال له شأن.

فاعلم أن الشرَّ كُلَّهُ يرجعُ إلى العدم، أعني عدَمَ الخير، وأسبابه المفضية إليه، وهو من هذه الجهة شرٌّ، وأما من جهة وجوده المحض، فلا شرَّ فيه، مثاله: أن النفوس الشريرة وجودها خير من حيث هي موجودة، وإنما حصلَ لها الشرُّ بقطع مادة الخير عنها، فإنها خُلِقَتْ في الأصل متحركة، فإن أُعِينَتْ بالعلم وإلهام الخير تَحَرَّكَتْ به، وإن تُرِكَتْ، تحركت بطبعها إلى خلافه. وحَرَكَتُهَا من حيث هي حركة: خَيْرٌ، وإنما تكون شرّاً بالإضافة، لا من حيث هي حركة، والشرُّ كُلُّهُ ظلم، وهو وَضَعُ الشَّيْءِ في غير محله، فلو وَضِعَ في موضعه لم يَكُنْ شرّاً، فعَلِمَ أن جِهَةَ الشرِّ فيه نسبية إضافية.

ولهذا كانت العقوباتُ الموضوعية في محالها خيراً في نفسها، وإن كانت شرّاً بالنسبة إلى المَحَلِّ الذي حَلَّتْ به، لما أُخْدِتَتْ فيه من الألم الذي كانت الطبيعةُ قَابِلَةً لُضْدِهِ من اللذة، مستعدة له، فصار ذلك الألمُ شرّاً بالنسبة إليها، وهو خَيْرٌ بالنسبة إلى الفاعل حيث وضعه في موضعه، فإنه سبحانه لم يَخْلُقْ شرّاً محضاً من جميع الوجوه والاعتبارات، فإن حِكْمَتَهُ تَأْبَى ذَلِكَ. فلا يُمَكِّنُ<sup>(٢)</sup> في جناب الحقِّ تعالى أن يُرِيدَ شيئاً يكون فساداً من كل وجه، لا مصلحة<sup>(٣)</sup> في خلقه بوجه ما، هذا من أُبَيِّنِ المحال، فإنه سبحانه، الخَيْرُ كُلُّهُ بيديه، والشرُّ ليس إليه، بل كُلُّ ما إليه فخير، والشرُّ إنما حصل لعدم هذه الإضافة والنسبة إليه، فلو كان إليه لم يَكُنْ شرّاً، فتأمل. فانقِطَاعُ نسبته إليه هو الذي صيره شرّاً.

(١) سقطت من (ب).

(٢) في (ب): فلا يكون، وهو خطأ.

(٣) في (ب): لا تصلح، وهو خطأ.

فإن قيل: لم تَنْقَطِعْ نسبته إليه خلقاً ومشية؟ قيل: هو من هذه الجهة ليس بشر، فإن وجوده هو المنسوب إليه، وهو من هذه الجهة ليس بشر، والشر الذي فيه من عدم إمداده بالخير وأسبابه، والعدم ليس بشيء حتى يُنسب إلى من بيده الخير.

أسباب الخير  
ثلاثة: الإيجاد  
والإعدام  
والإمداد

١٣٩

فإن أزدت مزيداً إيضاحاً لذلك، فاعلم أن أسباب الخير ثلاثة: الإيجاد والإعداد، والإمداد، فإيجاد هذا خير، وهو إلى الله، وكذلك إعداده وإمداده، فإذا لم يحدث فيه إعداد ولا إمداد<sup>(١)</sup>، حصل فيه الشر بسبب هذا العدم الذي ليس إلى الفاعل، وإنما إليه ضده.

فإن قيل: هلاً أمدّه إذ أوجده؟ قيل: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، وإنما اقتضت إيجاده وترك إمداده<sup>(٢)</sup>، فإيجاده خير، والشر وقع من عدم إمداده.

فإن قيل: فهلاً أمدّ الموجودات كلها؟ فهذا سؤال فاسد، يظن موردّه أن التسوية بين الموجودات أبلغ في الحكمة! وهذا عين الجهل! بل الحكمة كل الحكمة في هذا التفاوت العظيم الذي بين الأشياء، وليس في خلق كل نوع منها تفاوت، فكل نوع منها ليس في خلقه تفاوت، والتفاوت إنما وقع بأمور عدمية لم يتعلق بها الخلق، وإلا فليس في الخلق من تفاوت، فإن اعتاص عليك هذا ولم تفهمه حقّ الفهم، فراجع قول القائل<sup>(٣)</sup>:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئاً فَدَعُهُ وَجَاوِزُهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ

(١) في الأصول الثلاثة: إعداداً ولا إمداداً، والمثبت من (د) و«المدارج».

(٢) لفظ «المدارج» ٢/٢٠٠: ما اقتضت الحكمة إيجاده وإمداده، فإنه سبحانه يوجد ويمده، وما اقتضت الحكمة إيجاده وترك إمداده، وأوجده بحكمته. ولم يمده بحكمته.

(٣) هو للفارس المغوار صاحب الوقائع المشهورة في الجاهلية والإسلام، الصحابي عمرو بن معد يكرب الزبيدي من قصيدته التي مطلعها:

أَمِنْ زَيْحَانَةَ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُؤْزُقْنِي وَأُضْحَابِي هُجُوعٌ  
انظر شعره ص ١٣٥ و١٣٦.

فإن قيل: كَيْفَ يَرْضَى لِعَبْدِهِ شَيْئاً وَلَا يُعِينُهُ عَلَيْهِ؟ قيل: لأن إِعَانَتَهُ عَلَيْهِ قَدْ تَسْتَلْزِمُ فَوَاتَ مَحْبُوبٍ لَهُ أَعْظَمَ مِنْ حُصُولِ تِلْكَ الطَّاعَةِ الَّتِي رَضِيهَا لَهُ، وَقَدْ يَكُونُ وَقُوعُ تِلْكَ الطَّاعَةِ مِنْهُ يَتَضَمَّنُ مَفْسَدَةً هِيَ أَكْرَهُ إِلَيْهِ سُبْحَانَهُ مِنْ مَحَبَّتِهِ لِتِلْكَ الطَّاعَةِ. وَقَدْ أَشَارَ تَعَالَى إِلَى ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنَّ كَرِهَ اللَّهُ أَلْبَعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦ - ٤٧].

الآيتين، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّهُ كَرِهَ انْبِعَاثَهُمْ إِلَى الْغَزْوِ مَعَ رَسُولِهِ، وَهُوَ طَّاعَةٌ، فَلَمَّا كَرِهَهُ مِنْهُمْ، ثَبَّطَهُمْ عَنْهُ، ثُمَّ ذَكَرَ سُبْحَانَهُ بَعْضَ الْمَفَاسِدِ الَّتِي كَانَتْ تَتَرْتَبُ<sup>(١)</sup> عَلَى خُرُوجِهِمْ مَعَ رَسُولِهِ، فَقَالَ: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا﴾ أَي: فَسَاداً وَشُرّاً، ﴿وَلَا تَضَعُوا ظَنَّاكُمْ﴾، أَي: سَعَوْا بَيْنَكُمْ بِالْفُسَادِ وَالشَّرِّ، ﴿يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمْعُونُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٧]، أَي: قَابِلُونَ<sup>(٢)</sup> مِنْهُمْ مُسْتَجِيبُونَ لَهُمْ، فَيَتَوْلَدُ مِنْ سَعْيِ هَؤُلَاءِ وَقَبُولِ هَؤُلَاءِ مِنَ الشَّرِّ مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْ مَصْلَحَةِ خُرُوجِهِمْ، فَاقْتَضَتْ الْحِكْمَةُ وَالرَّحْمَةُ أَنْ أَعْدَهُمْ عَنْهُ.

فاجعلْ هَذَا الْمِثَالَ أَصْلًا، وَقَسْ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي، وَهُوَ الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ: فَهُوَ أَيْضًا مُمْكِنٌ، بَلْ وَاقِعٌ، فَإِنَّ الْعَبْدَ يَسْخَطُ الْفُسُوقَ وَالْمَعَاصِيَ وَيَكْرَهُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ فِعْلُ الْعَبْدِ وَاقِعَةٌ بِكَسْبِهِ وَإِرَادَتِهِ وَاخْتِيَارِهِ، وَيَرْضَى بِعِلْمِ اللَّهِ وَكِتَابَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ وَإِرَادَتِهِ وَأَمْرِهِ الْكُونِي، فَيَرْضَى بِمَا مِنْ اللَّهِ، وَيَسْخَطُ مَا هُوَ مِنْهُ، فَهَذَا مَسَلُّكَ طَائِفَةَ مِنْ أَهْلِ الْعِرْفَانِ، وَطَائِفَةَ أُخْرَى كَرِهَتْهَا مُطْلَقًا، وَقَوْلُهُمْ يَزْجِعُ إِلَى هَذَا الْقَوْلِ، لِأَنَّ إِطْلَاقَهُمْ لِلْكَرَاهَةِ لَا يُرِيدُونَ بِهِ شَمُولَهُ لِعِلْمِ الرَّبِّ وَكِتَابَتِهِ وَمَشِيئَتِهِ.

وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ: أَنَّ الَّذِي إِلَى الرَّبِّ مِنْهَا غَيْرُ مَكْرُوهٍ، وَالَّذِي إِلَى الْعَبْدِ مَكْرُوهٌ.

(١) فِي «الْمَدَارِجِ»: سَتَرْتَب.

(٢) تَصَحَّفَتْ فِي (أ) وَ(ج) وَ(د) إِلَى: «قَائِلُونَ».

فإن قيل: ليس إلى العبد شيء منها.

قيل: هذا هو الجَبْرُ الباطِلُ الذي لا يُمكنُ صاحبه التخلُّصُ من هذا المقام الضيق، والقَدْرِيُّ المنكر أقرب إلى التخلُّص منه من الجبري، وأهلُ السُّنة، المتوسطون بين القَدْرية والجبرية أسعدُ بالتخلُّص من الفريقين.

فإن قيل: كيف يتأتى الدَّمُ والتوبةُ مع شهودِ الحكمة في التقدير، ومع شهودِ القيومية<sup>(١)</sup> والمشية النافذة؟ قيل: هذا هو الذي أوقع مَنْ عَمِيَتْ بصيرته في شهودِ الأمرِ على خلاف<sup>(٢)</sup> ما هو عليه، فرأى تلك الأفعال طاعات، لموافقته فيها المشيئة والقَدْر، وقال: إن عَصَيْتُ أمره فقد أُطِعْتُ إرادته! وفي ذلك قيل:

أضَبَحْتُ مُنْفَعِلًا لِمَا تَخْتَارُهُ مَنِّي، فَفَعَلِي كُلُّهُ طَاعَاتٌ<sup>(٣)</sup>

وهؤلاء أعمى الخَلْقِ بَصَائِرَ، وأَجْهَلُهُمْ بالله وأحكامه الدينية والكونية، فإن الطاعة هي موافقة الأمرِ الديني الشرعي، لا مُوَافَقَةُ القَدْرِ والمشية، ولو كان موافقة القدر طاعةً، لكان إبليسُ من أعظم المطيعين له، ولكان قومُ نوحٍ وهودٍ وصالحٍ ولوطٍ وشعيبٍ وقوم فرعون، كُلُّهم مطيعين! وهذا غَايَةُ الجهلِ.

لكن إذا شهد العبدُ عَجَزَ نفسه، ونُقُودَ الأقدارِ فيه، وكمالَ فقره إلى ربه، وعَدَمَ استغنائه عن عصمته وحفظه طرفة عين: كان بالله في هذه الحال لا بنفسه، فَوُقُوعُ الذنبِ منه لا يتأتى في هذه الحال البتة، فإنَّ عليه حصناً حصيناً مِنْ: «فبي يَسْمَعُ، وببي يُبْصِرُ، وببي يَنْطِشُ، وببي يَمْشِي» فلا يُتَصَوَّرُ

(١) في (ب): القيومية، وهو خطأ.

(٢) «خلاف» سقطت من الأصول، وهي من «المدارج» وفي (د) أثبت مكانها: «غير» فوق «على».

(٣) نسبه شيخ الإسلام في «الفتاوى» ٢٥٧/٨ لابن إسرائيل، وهو الشاعر المشهور نجم الدين محمد بن سوار بن إسرائيل بن الخضر الشيباني، المتوفى سنة (٦٧٧ هـ). مترجم في «العبر» ٣١٦/٥.

منه الذنبُ في هذه الحال، فإذا حُجِبَ عن هذا المشهدِ، وبَقِيَ بنفسه، استولى عليه حُكْمُ النفسِ، فهنالكَ نُصِبَتْ عليه<sup>(١)</sup> الشُّبَاكُ والأَشْرَاكُ، وأرسلت عليه الصَّيَادُونَ، فإذا انقشع عنه ضَبَابُ ذلك الوجودِ الطبيعي، فهنالكَ يَحْضُرُهُ التَّدْمُ والتوبةُ والإنابةُ، فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن رَبِّهِ، فلما فارق ذلك الوجودَ، صار في وجودٍ آخر، فبقي بربه لا بنفسه<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: إذا كان الكُفْرُ بقضاء الله وقدره، ونحن مأمورون أن نرضى بقضاء الله، فكيف نُكْرِهُ ونكرهه؟! .

ما يرضى من  
المقضي وما  
يسخط

فالجوابُ: أن يُقَالَ أولاً: نحنُ عَيَّرُ مأمورين بالرضى بِكُلِّ ما يقضيه الله ويُقدِّره، ولم يَرِدْ بذلك كِتَابٌ ولا سُنَّةٌ، بل من المقضي ما يُرضى به، ومنه ما يُسَخِّطُ وَيُمَقِّتُ، كما لا يرضى به القاضي لأقضيته سبحانه، بل من القضاء ما يُسَخِّطُ، كما أن من الأعيان المقضية ما يُغَضِبُ عليه وَيُمَقِّتُ وَيُلْعَنُ وَيَذْمُ.

ويقال ثانياً: هنا أمران: قضاء الله، وهو فعل قائم بذات الله تعالى، ومقضي: وهو المفعول المنفصل عنه، فالقضاء كله خيرٌ وعدلٌ وحكمة، فيرضى به كُلهُ، والمقضي قسمان: منه ما يُرضى به، ومنه ما لا يُرضى به.

١٤١

ويقال ثالثاً: القضاء له وجهان: أحدهما: تعلُّقه بالربِّ تعالى ونسبته إليه، فمن هذا الوجه يُرضى به. والوجه الثاني: تعلُّقه بالعبد ونسبته إليه، فمن هذا الوجه ينقسم إلى ما يُرضى به، وإلى ما لا يُرضى به. مثال ذلك: قتل النفس له اعتباران: فمن حيث قدره الله وقضاه وكتبه وشاءه، وجعله أجلاً للمقتول ونهاية لعمره، نرضى به، ومن حيث صدَّرَ من القاتل وباشره

(١) في «المدارج» ٢/٢٠٤: وهذا الوجود الطبيعي قد نصبت فيه.

(٢) ينظر هذا الفصل من قوله: فإن قيل: كيف يريد الله أمراً، من الصفحة ٣٨٩ إلى هنا في «مدارج السالكين» ٢/١٩٣ - ٢٠٤.

وكسبه، وأقدم عليه باختياره، وعصى الله بفعله، نسخته ولا نرضى به.  
وقوله: «والتعمق والنظر في ذلك ذريعة الخذلان». إلى آخره.

المبالغة في  
الكلام في  
القدر ذريعة  
الخذلان

التعمق: هو المبالغة في طلب الشيء، والمعنى: أن المبالغة في طلب  
القدر والغوص في الكلام فيه ذريعة الخذلان. الذريعة: الوسيلة، والذريعة  
والدرجة والسلم، متقارب المعنى، وكذلك الخذلان والحرمان والطغيان  
متقارب المعنى أيضاً، لكن الخذلان في مقابلة النصر، والحرمان في مقابلة  
الظفر، والطغيان في مقابلة الاستقامة.

وقوله: «فالحذر كل الحذر من ذلك، نظراً وفكراً ووسوسة».

عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: جاء ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسألوه: إنا نجد في أنفسنا ما يتعاظم أحدنا أن يتكلم به؟  
قال: وقد وجدتموه؟ [قالوا: نعم] <sup>(١)</sup>، قال: «ذاك صريح الإيمان». رواه  
مسلم <sup>(٢)</sup>.

الإشارة بقوله: «ذاك صريح الإيمان» إلى تعاضمهم أن يتكلموا به.

ولمسلم أيضاً عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الوسوسة؟ فقال: «تلك مخض الإيمان» <sup>(٣)</sup>.

(١) زيادة لم ترد في الأصول، وهي في مسلم.

(٢) رقم (١٣٢) في الإيمان: باب بيان الوسوسة في الإيمان وما يقوله من وجدها،  
وأخرجه أحمد ٣٩٧/٢ و٤٤١ و٤٥٦، وأبو داود (٥١١١)، وابن حبان في  
«صحيحه» (١٤٥) و(١٤٦) و(١٤٨)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «تحفة  
الأشراف» ٣٩٦/٩، والطيالسي في «مسنده» (٢٤٠١)، وابن منده في «الإيمان»  
(٣٤٠) و(٣٤١) و(٣٤٢) و(٣٤٣) و(٣٤٤).

(٣) مسلم برقم (١٣٣)، وأخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» ٢/٢٥١، والبخاري  
(٥٩)، وابن حبان (١٤٩)، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ٧/١٠٧،  
وابن منده في «الإيمان» (٣٤٧). وفي الباب عن عائشة قالت: شكوا إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يجدون من الوسوسة، وقالوا: إنا لنجد شيئاً لو أن أحدنا خر من  
السماء كان أحب إليه من أن يتكلم به، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «ذلك مخض الإيمان»  
أخرجه أحمد ١٠٦/٦، والنسائي في «اليوم والليلة» كما في «التحفة» ١١/٣٤٩.

وهو<sup>(١)</sup> بمعنى حديث أبي هريرة، فإن وسوسة النفس ومدافعة  
وسواسها بمنزلة المحادثة الكائنة بين اثنين، فمدافعة الوسوسة الشيطانية،  
واستعظامها صريح الإيمان، ومحض الإيمان.

هذه طريقة الصحابة رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، ثم خلف من بعدهم  
خلف، سودوا الأوراق بتلك الوسواس، التي هي شكوك وشبه، بل وسودوا  
القلوب، وجادلوا بالباطل ليُدحضوا به الحق، ولذلك أطنب الشيخ رحمته الله في  
ذم الخوض في الكلام في القدر والفحص عنه، وعن عائشة رضي الله عنها  
أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد  
الخصم»<sup>(٢)</sup>، وقال الإمام أحمد حدثنا أبو معاوية، حدثنا داود بن أبي هند،  
عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، قال: خرج رسول الله ﷺ ذات  
يوم<sup>(٣)</sup> والناس يتكلمون في القدر، قال: فكأنما تَفَقَّأ في وجهه حب الرمان  
من الغضب، قال: فقال: «مَا لَكُمْ تَضْرِبُونَ كِتَابَ اللَّهِ بَعْضَهُ بَعْضًا؟! بِهَذَا  
هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»، قال: فَمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِمَجْلِسٍ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ لَمْ  
أَشْهَدْهُ، بِمَا غَبَطْتُ نَفْسِي بِذَلِكَ الْمَجْلِسِ أَنِّي لَمْ أَشْهَدْهُ»<sup>(٤)</sup>. ورواه ابن ماجه  
أيضاً.

١٤٢

وقال تعالى: ﴿فَأَسْتَمْتُمْ مَخْلَقَكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الذِّبُّ مِنَ قَلْبِكُمْ  
مَخْلَقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي<sup>(٥)</sup> خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، الخلاق: النصيب، قال

(١) في (ب): فهو.

(٢) تقدم تخريجه ص ٣٠٨ رقم (٢).

(٣) «ذات يوم» سقطت من (ب).

(٤) أخرجه أحمد ١٧٨/٢ و ١٨١ و ١٨٥ و ١٩٥، وابن ماجه (٨٥)، واللالكائي في  
«شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٨٠) و (١١١٨) و (١١١٩)، والبخاري في «أفعال  
العباد» ص ٤٣، وعبد الرزاق في «المصنف» (٢٠٣٦٧)، والبعثي في «شرح السنة»  
(١٢١).

(٥) فيه: أن «الذي» يقع للواحد والجمع، ومن شواهد ذلك:

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هُم القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خَالِدِ  
ويرى بعضهم أن «الذي» حرف مصدرى، وهو ضعيف. انظر «الكتاب» ١/ ١٨٦ - ١٨٧، =

تعالى: ﴿وَمَا لَهُ فِي الْأَخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ٢٠٠]، أي: استمتعتُم بنصيبيكم من الدنيا، كما استمتع الذين من قبلكم بنصيبيهم، وحُضُّم كالذي خَاضُوا، أي: كالخوض الذي خاضوه، أو كالفوج، أو الصنف، أو الجيل الذي خاضوا.

فساد الدين  
يأتي من  
الشبهات  
والشبهات

وجمع سبحانه بين الاستمتاع بالخلق وبين الخوض، لأن فسَاد الدين: إما في العمل وأما في الاعتقاد، فالأول من جهة الشبهات، والثاني من جهة الشبهات، وروى البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لَتَأْخُذَنَّ أُمَّتِي مَا خَذَ الْقُرُونُ قَبْلَهَا شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ» قالوا: فارس والروم؟ قال: «فَمَنْ النَّاسُ إِلَّا أَوْلِيكَ»<sup>(١)</sup>.

وعن عبد الله بن عمرو<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لِيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّىٰ إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَىٰ أُمَّهُ عِلَانِيَةً، كَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ، وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفَرَّقَ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ إِلَّا مِلَّةً وَاحِدَةً، قَالُوا: مَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: مَا<sup>(٣)</sup> أَنَا عَلَيْهِ

= «وتفسير القرطبي» ٢١٢/١، ٢٠١، و«حاشية الجمل على الجلالين» ٢/٢٩٨، و«شرح شواهد المغني» ٤/١٨٠ و٧/١٧٦، و«خزانة الأدب» ٢/٤٩٩ - ٥١١.

(١) أخرجه البخاري (٧٣١٩) في الاعتصام ولفظه: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع» فقول: يا رسول الله كفارس والروم؟ فقال: «ومن الناس إلا أولئك»، وأخرجه الأجرى في «الشرية» ص ١٨، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» ١١/١، وفي الباب عن أبي سعيد الخدري عند البخاري (٣٤٥٦) و(٧٣٢٠)، ومسلم (٢٦٦٩) ولفظه: «ولتبعن سنن الذين من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا في جحر ضب لاتبعتهم» قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن». وهو في «مسند أحمد» بنحوه ٢/٤٥٠، وابن ماجه (٣٩٩٤)، وابن حبان (٦٦٦٨). وعن أبي واقد الليثي عند الترمذي (٢١٨١)، وعن سهل بن سعد عند الطبراني (٥٩٤٣)، وأحمد ٥/٣٤٠. وعن شداد بن أوس عند الأجرى في «الشرية» ص ١٩.

(٢) تحرف في الأصول إلى «عمر».

(٣) في (ب): من، وهو خطأ.

وأصحابي<sup>(١)</sup>. رواه الترمذي.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ<sup>(٢)</sup> عَلَى إِخْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً<sup>(٣)</sup>»، رواه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابَيْنِ افْتَرَقُوا فِي دِينِهِمْ عَلَى اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً - يَعْنِي الْأَهْوَاءَ - كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلَّا وَاحِدَةً، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ<sup>(٤)</sup>».

وأكبر المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الأمة مسألة القدر، وقد اتسع الكلام فيها غاية الاتساع.

وقوله: «فمن سأل: لِمَ فعل؟ فقد ردَّ حُكْمَ الكتاب، ومن ردَّ حُكْمَ الكتاب، كان من الكافرين».

اعلم أن مبنى العبودية والإيمان بالله وكتبه ورسله، على التسليم وعدم الأسئلة عن تفاصيل الحكمة في الأوامر والنواهي والشرائع، ولهذا لم

١٤٣

مبنى العبودية  
والإيمان على  
التسليم

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، في الإيمان: باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، وفي سننه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف، لكن يتقوى بما قبله وما بعده.

(٢) سقطت من (ب).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٥٩٦)، والترمذي (٢٦٤٠)، وابن ماجه (٣٩٩١)، وأحمد ٣٣٢/٢، وابن أبي عاصم (٦٦)، وسنده حسن، وصححه ابن حبان (٢٦١٤)، والحاكم ١/١٢٨ ووافقه الذهبي.

(٤) أخرجه أحمد ١٠٢/٤، وأبو داود (٤٥٩٧)، والدارمي ٢/٢٤١، واللالكائي في «شرح السنة» (١٥٠)، وابن أبي عاصم (١)، (٦٥)، والطبراني في «الكبير» ١٩/٨٨٤ و٨٨٥، والأجري في «الشريعة» ص ١٨. وفي الباب عن أنس بن مالك عند أحمد ٣/١٢٠ و١٤٥، وابن ماجه (٣٩٩٢) وغيرهما وفيه من الزيادة: «واحدة في الجنة وثمان وسبعون في النار» وهو حسن.

يَحْكُ اللهُ سبحانه عن أمة نبيِّ صَدَقَتْ بِنبيِّها، وآمَنَتْ بما جاء<sup>(١)</sup> به أنها سألتُه عن تفاصيلِ الحِكْمَةِ فيما أمرها به، ونهاها عنه، وبلغها عن ربها، ولو فَعَلَتْ ذلك، لما كانت مؤمنةً بِنبيِّها، بل انقادت وسلَّمت وأذعنت، وما عَرَفَتْ مِنَ الحِكْمَةِ عَرَفْتُهُ، وما خفي عنها، لم تتوقف في انقيادها وتسليمها على معرفته، ولا جَعَلَتْ ذلك من شأنها، وكان رَسُوْلُها أَعْظَمَ عندها من أن تسأله عن ذلك، كما في الإنجيل. «يا بني إسرائيل لا تقولوا: لِمَ أَمَرَ رَبُّنَا؟ ولكن قولوا: بِمَ أَمَرَ رَبُّنَا؟»، ولهذا كان سلفُ هذه الأمة، التي هي أَكْمَلُ الأُمَّمِ عقولاً ومعارفَ وعلومًا، لا تَسْأَلُ نبيِّها: لِمَ أمر اللهُ بكذا؟ ولم نهى عن كذا؟ ولم قَدَّرَ كذا؟ ولم فعل كذا؟ لعلمهم أن ذلك مضادٌ للإيمان، والاستسلام، وأن قَدَمَ الإسلام لا تَثْبُتُ إلا على دَرَجَةِ التسليم.

فأولُّ مراتب تعظيم الأمر: التصديقُ به، ثم العزمُ الجازمُ على امتثاله، ثم المسارعةُ إليه والمبادرةُ به القواطعِ والموانعِ، ثم بذلُ الجهدِ والنصحِ في الإتيانِ به على أكملِ الوجوه، ثم فعلُه لِكونه مأمورًا به، بحيث لا يتوقف الإتيانُ به على معرفة حِكْمَتِهِ، فإن ظهرت له، فَعَلَّهُ وإلا عَطَّلَهُ، فإن هذا يُتَافَى الانقيادَ، وَيَقْدَحُ في الامتثال.

قال القرطبيُّ ناقلًا عن ابنِ عبد البر: فمن سأل مستفهماً راجباً في العلم، ونفي الجَهْلِ عَن نفسه، باحثاً عن معنى يَجِبُ الوقوفُ في الدِّيانَةِ عليه، فلا بأس به، فشفاء العِيِّ السُّؤالُ، ومن سأل متعنتاً غَيْرَ متفقه ولا متعلِّمٍ، فهو الذي لا يَجِلُّ قَلِيلُ سؤاله ولا كثيره.

قال ابنُ العربي<sup>(٢)</sup>: الذي ينبغي للعالم أن يشتغل به هو بسطُ الأدلة،

(١) في (ب): جاءت.

(٢) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري، الإشبيلي المالكي، صاحب المصنفات النافعة في الحديث، والفقه، والأصول، والتفسير، والأدب، والتاريخ المتوفى سنة (٥٤٣ هـ) مترجم في «سير أعلام النبلاء» ١٩/ رقم الترجمة (٦٨).

وإيضاح سُبُلِ النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة<sup>(١)</sup> المُعَيَّنَةِ على الاستمداد، قال: فإذا عَرَضَتْ نازِلَةٌ، أُتِيَتْ من بابها، وتُشَدَّتْ مِنْ مَظَانِّهَا، والله يَفْتَحُ وَجَهَ الصَّوَابِ فِيهَا. انتهى.

وقال عليه السلام: «مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(٢)</sup>، رواه الترمذي وغيره.

ولا شك في تكفير من ردَّ حُكْمَ الكتاب، ولكن مَنْ تَأَوَّلَ حُكْمَ الكتاب لشبهة عَرَضَتْ له، بَيَّنَّ له الصَّوَابُ لِيَرْجِعَ إِلَيْهِ. والله سبحانه وتعالى لا يُسألُ عما يفعل، لكَمالِ حِكْمَتِهِ وَرَحْمَتِهِ وَعَدْلِهِ، لا لمجرد قهره وقدرته، كما يقول جهنم وأتباعه، وسيأتي لذلك زيادة بيان عند قول الشيخ: «ولا تُكْفَرُ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ بِذَنْبِ مَا لَمْ يَسْتَحِجْهُ».

عدم تكفير من تأول حكم الكتاب لشبهة عرضت له

قوله: «فَهَذَا جُمْلَةٌ مَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ مَنْ هُوَ مُتَوَرِّقٌ قَلْبُهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ، لِأَنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ، فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بِقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ».

١٤٤

ش: الإشارة بقوله: «فهذا» إلى ما تقدم ذكره، مما يجب اعتقاده والعمل به، مما جاءت به الشريعة، وقوله: «وهي دَرَجَةُ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ». أي: علم ما جاء به الرسول جملة وتفصيلاً، نفيًا وإثباتًا، ويعني

(١) تحرفت في (أ) و (ب) و(ج) إلى «الآية».

(٢) حديث صحيح بشواهده. أخرجه الترمذي (٢٣١٧)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٤١٣٢)، والخطيب في «تاريخه»، ٣٠٩/٤ و ١٧٢/٥ و ٦٤/١٢ من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث الحسين بن علي عند أحمد ٢٠١/١، والطبراني في «الكبير» (٢٨٨٦)، وفي «الصغير» ١١١/٢. ومن حديث أبي بكر عند الحاكم في «الكنى»، ومن حديث أبي ذر عند الشيرازي، ومن حديث علي بن الحسين مرسلًا عند مالك ٩٠٣/٢، والترمذي (٢٣١٨)، والبغوي (٤١٣٣)، ومن حديث زيد بن ثابت عند الطبراني في «الصغير» ٤٣/٢.

بالعلم المفقود: علم القدر الذي طواه الله عن أنامه، ونهاهم عن مرامه،  
 ويعني بالعلم الموجود: علم الشريعة، أصولها وفروعها، فمن أنكر شيئاً مما  
 جاء به الرسول كان من الكافرين، ومن ادعى علم الغيب كان من الكافرين،  
 قال تعالى: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِ أَحَدًا ﴿٣٣﴾ إِلَّا مَنِ ارْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾، الآية: [الجن: ٢٦، ٢٧]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٢٤﴾﴾ [لقمان: ٣٤]. ولا يلزم من خفاء حكمة الله تعالى علينا عدمها، ولا انتفاؤها جهلنا<sup>(١)</sup> حكمته، ألا ترى أن خفاء حكمة الله علينا في خلق الحيات والعقارب والفأر والحشرات، التي لا يُعلم منها إلا المضرّة: لم ينف أن يكون الله تعالى خالقاً لها، ولا يلزم أن لا يكون فيها حكمة خفيت علينا، لأن عدم العلم لا يكون علماً بالمعدوم.

حكم من أنكر  
 شيئاً مما جاء  
 به الرسول

(١) في مطبوعة مكة: ولا يلزم من خفاء حكمة الله علينا عدمها، ولا من جهلنا انتفاء حكمته.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٥	عموم دعوته ﷺ إلى يوم القيامة ووجوب طاعته، وأن النبوة ختمت به . . . . .	٥	مقدمة الطبعة الثانية . . . . .
١١٧	ما جاء به الرسول يدخل فيه كل حق، وهو كافٍ كامل . . . . .	٧	المقدمة . . . . .
١١٨	نقول عن السلف في ذم علم الكلام كراهة السلف التكلم بألفاظ لاشتمالها على حق وباطل . . . . .	١٢	مضامين هذا الشرح . . . . .
١١٩	التوحيد هو أول دعوة الرسل . . . . .	٢٨	امتداد مدرسة ابن تيمية . . . . .
١٢٢	أول واجب على المكلف هو الشهادتان . . . . .	٣٠	مدرسة ابن تيمية في العهد الحديث . . . . .
١٢٥	أنواع التوحيد ومعانيه . . . . .	٣٢	العقيدة التوفيقية الجامعة . . . . .
١٢٥	توحيد الصفات . . . . .	٣٦	شروح الطحاوية . . . . .
١٢٦	توحيد الربوبية . . . . .	٤٠	ترجمة الإمام الطحاوي مؤلف العقيدة . . . . .
١٢٩	توحيد الإلهية المتضمن توحيد الربوبية . . . . .	٤٨	ترجمة الشارح . . . . .
١٣٤	الأدلة العقلية على صدق ما أخبر به الرسول القرآن مملوء بالآيات التي تُقرر توحيد الألوهية . . . . .	٧٨	مصادر ترجمة الشارح وأخباره . . . . .
	الأمثال المضروبة في القرآن هي المقاييس العقلية المفيدة للمطالب الدينية . . . . .	٧٩	الطباعات السابقة لهذا الشرح . . . . .
١٣٧	استحالة وجود شريك له سبحانه . . . . .		وصف الأصول الخطية المعتمدة في التحقيق . . . . .
١٣٨	توحيد الإلهية متضمن لتوحيد الربوبية لا العكس . . . . .	٨٢	ما تمتاز به هذه الطبعة . . . . .
١٤٠		٨٨	علم أصول الدين أشرف العلوم . . . . .
		١٠٩	محدودية العقل . . . . .
		١٠٩	أعرف الناس بالله أتبعهم للطريق الموصل إليه . . . . .
		١١٠	وجوب الإيمان المجمل على كل أحد عامة من ضلَّ في باب العقائد إنما لتفريطه في اتباع ما جاء به الرسول . . . . .
		١١٢	التعريف بأبي جعفر الطحاوي . . . . .
		١١٦	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٦٨	تقدير الخبر في «لا إله إلا الله» . . . .	١٤١	التوحيد في الإثبات والمعرفة والتوحيد في الطلب والقصد . . .
١٧٠	صفتا القدم والبقاء . . . . .	١٤٢	مُعْظَمُ سور القرآن متضمنة لنوعي التوحيد . . . . .
١٧١	الصواب من طرق المتكلمين يعود إلى القرآن . . . . .	١٤٣	معنى الشهادة ومراتبها . . . . .
١٧٢	إدخال المتكلمين «القديم» في أسمائه تعالى وليس هو من أسمائه الحسنى	١٤٧	ما بعث الله نبياً إلا ومعه آية تدلُّ على صدقه . . . . .
١٧٣	كُلُّ ما يحدث في الكون فهو بإرادته سبحانه . . . . .	١٤٩	الاستدلال بأسماء الله وصفاته وأفعاله على وحدانيته . . . . .
١٧٣	الفرق بين الإرادة والمجبة . . . . .	١٥١	أكمل الناس توحيداً الأنبياء والمرسلون صاحب الحس السليم والعقل المميز
١٧٤	أنواع الإرادة . . . . .	١٥٢	ليس بحاجة إلى طريقة أهل الكلام
١٧٥	هل الأمر مستلزم للإرادة . . . . .	١٥٣	ذم الغلو في الدين . . . . .
١٧٥	معرفة البشر ربهم بأسمائه وصفاته، وعجزهم عن الإحاطة بكنهه وحقيقته . . . . .	١٥٤	معنى قوله تعالى: ﴿ليس كمثله شيء﴾
١٧٧	تنزيه الله عن مشابهة مخلوقاته . . . .	١٥٤	إثبات الصفات لله لا يستلزم التشبيه والتجسيم . . . . .
١٧٨	علامة الجهمية . . . . .	١٥٧	انتفاء التماثل بين الخالق والمخلوق .
١٧٩	مقالة أهل السنة في نفي التشبيه . . .	١٥٨	المطلق الكلبي يوجد في الأذهان لا في الأعيان، والموجود في الأعيان مختص لا اشترك فيه . .
١٨٠	لا يجوز الاستدلال في العلم الإلهي بقياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع ولا بقياس شمولي يستوي فيه افراده . . . . .	١٥٩	توفُّف فهم المعاني المعبر عنها باللفظ على معرفة عينها . . . . .
١٨٠	يستعمل في حق الله قياس الأولى . .	١٦٠	ما يخبر به الرسول من الأمور الغائبة نوعان . . . . .
١٨١	صفتا الحياة والقيومية . . . . .	١٦٢	كمال قدرته سبحانه وانتفاء العجز عنه
١٨٢	مدارُ الأسماء الحسنى كلها على اسمي الحي والقيوم . . . . .	١٦٤	منهج السلف الإثبات المفضل والنفي المجمل . . . . .
١٨٤	صفتا الخلق والرزق . . . . .	١٦٥	التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية
١٨٦	الأمانة والبعث . . . . .	١٦٦	سبيل أهل السنة . . . . .
١٨٦	اتصافُ الربِّ تعالى بصفات الكمال أزلاً وأبداً . . . . .	١٦٧	كلمة التوحيد لا إله إلا الله . . . . .
١٨٨	أزلاً وأبداً . . . . .		
	حُكْمُ الألفاظِ المجملة التي لم يرد نفيها		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٢٢٢	حديث احتجاج آدم على موسى وبيان معناه .....	١٨٩	ولا إثباتها في كتاب ولا سنة ....
٢٢٤	مسألة الهدى والضلال .....	١٩١	لا يُتَصَوَّرُ انفصال الصفات عن الذات
٢٢٥	كمال المخلوق في تحقيق عبوديته لله تعالى .....	١٩٤	بوجه من الوجوه .....
٢٢٦	دلائل نبوة الأنبياء كثيرة متنوعة .....	١٩٤	هل الاسمُ عَيْنُ المسمى أو غيره؟ ..
٢٢٩	قد يقترن بخبر الواحد من القرائن ما يَحْضُلُ معه العلم الضروري ...	١٩٦	دعوى الجهمية امتناعُ حوادث لا أوَّل لها .....
٢٣٠	يُعلم صدقُ المخبرِ بما يقترن به مِنَ القرائن .....	٢٠٠	أقوال أهل النظرِ في إمكانية دوام نوع الحادث .....
٢٣٧	إنكارُ رسالته ﷺ طَعْنٌ في الرب تبارك وتعالى .....	٢٠٠	صفتا الخالق والباري .....
٢٣٩	الفرق بين النبي والرسول .....	٢٠٠	المعاني المستنبطة من قوله تعالى: (فعالٌ لما يريد) .....
٢٤٠	ختمُ النبوة بمحمد ﷺ .....	٢٠٠	اختلافُ العلماء في أوَّل هذا العالم ما هو؟ .....
٢٤٢	جوازُ التفضيل بين الأنبياء إذا كان على وجه الحمية .....	٢٠٢	متعلقاتُ القدرة والردّة على المعتزلة .
٢٤٧	ثبوت الخُلة لنبينا ﷺ .....	٢٠٦	المعدوم الممكن ليس بشيء في الخارج .....
٢٤٨	مراتب المحبة .....	٢٠٧	المثل الأعلى المتضمَّن إثبات الكمال هو لله وحده .....
٢٥٠	كُل مَنْ ادعى النبوة بعده ﷺ كاذب .	٢٠٨	اختلاف عبارات المفسرين في المثل الأعلى .....
٢٥٠	عموم بعثته ﷺ للإنس والجن .....	٢٠٨	بيانُ وجوه إعراب «كمثله» .....
٢٥٢	إختلاف أهل العربية في إعراب «كافة» القرآن كلامُ الله تعالى ليس بمخلوق	٢١٣	آجالُ الخلائق مقدرة وأسبابها مختلفة
٢٥٤	افتراق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال .....	٢١٥	الدعاء المشروع وآثاره .....
٢٥٤	مذهب أهل السنة والجماعة في صفة الكلام .....	٢١٧	تأويل قوله تعالى: (يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) .....
٢٥٨	ثبوت تكليم الله لأهل الجنة وغيرهم	٢١٩	شمولُ علمه سبحانه وتعالى .....
٢٥٩	كلامُ الله صفة له وليس بمخلوق ...	٢٢٠	ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن
٢٦٠	دحضُ حُجج المريسي في خلق القرآن المرادُ من قوله تعالى: (خالق كل	٢٢٠	الإشكال المتوهم في ثلاث آيات والجواب عليه .....
		٢٢١	

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣٠٢	صريح .....	٢٦٢	شيء) .....
٣٠٢	وجوب كمال التسليم للرسول .....	٢٦٢	فساد استدلال مَنْ يقول بخلق القرآن
	التوحيدان اللذان لا نجاة للعبد من		اتفاق أهل السنة والجماعة على أن
٣٠٣	عذاب الله إلا بهما .....	٢٦٥	كلام الله غير مخلوق .....
	لا حرج في أخذ العلوم المادية عن		كلام الله محفوظ في الصدور، مقروء
٣٠٤	غير الرسول .....	٢٧٠	بالألْسنة، مكتوب في المصاحف
٣٠٥	العقل مع النقل كالمقلد مع المجتهد		عجز العقل عن إدراك كيفية تكلمه
	النهي عن التكلم في أمور الدين بغير	٢٧٤	سبحانه بالقرآن .....
٣٠٧	علم .....	٢٧٦	الرد على من يقول بالكلام النفسي ..
٣٠٨	نقض توحيد من لم يُسَلِّم .....	٢٧٧	مذاهب الناس في مسمى الكلام والقول
٣٠٨	فساد العالم ناشيء عن ثلاث فرق ..	٢٨٢	كُفِرَ من أنكر أن القرآن كلامُ الله ...
	كلام الإمام الغزالي في علم الجدل	٢٨٢	إعجاز القرآن من جهة اللفظ والمعنى
٣٠٩	والكلام .....	٢٨٤	صفات الله ليست كصفات البشر ...
	ذم السلف لعلم الكلام لاشتماله على		ثبوت رؤية أهل الجنة ربهم بغير
٣١١	أمور كاذبة مخالفة للحق .....	٢٨٤	إحاطة .....
	ما قاله الله ورسوله أصل لتحديد	٢٨٥	جناية التأويل الفاسد على الدين وأهله
٣١٢	الألفاظ المجملة في كلام الناس	٢٨٦	معاني النظر تختلف بحسب استعماله
	سبب الانحراف هو الإعراض عن	٢٨٩	الرد على المعتزلة في نفي الرؤية ...
٣١٤	تدبير كلام الله ورسوله .....	٢٩١	الإدراك قدر زائد على الرؤية .....
	انتياب الحَيْرَة لمن عدل عن الكتاب	٢٩١	تواتر أحاديث الرؤية .....
٣١٥	والسنة إلى علم الكلام .....		أصول الدين لا تُعلم إلا من كتاب الله
	الرد على من أنكر أو تأول رؤية الله	٢٩٤	وسنة رسوله .....
٣٢٠	تعالى .....		عجز الأبصار عن رؤيته سبحانه في
٣٢٢	اصطلاح المتأخرين في معنى التأويل	٢٩٥	الدنيا .....
٣٢٣	معنى التأويل في الكتاب والسنة ...		الاتفاق على أنه لا يرى الله تعالى
	التأويل عند المفسرين هو تفسير	٢٩٧	أحد في الدنيا بعينه .....
٣٢٤	الكلام وبيان معناه .....		تأويل المعتزلة تحريف لكلام الله
	التأويل الصحيح هو الموافق لما دلت	٣٠٠	ورسوله .....
٣٢٦	عليه نصوص الكتاب والسنة ...	٣٠٠	الطرق التي يُعرف بها مراد المتكلم .
٣٢٨	النفي والتشبيه من أمراض القلوب ..		لا تعارض بين منقول صحيح ومعقول

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
نوعا التشبيه	٣٢٩	الشفاعة عند الله ليست كالشفاعة عند	٣٦٥
تنزيه الرب هو وصفه كما وصف	٣٢٩	البشر	٣٦٥
نفسه نفيًا وإثباتًا	٣٢٩	الميثاق الذي أخذه الله من آدم وذريته	٣٦٧
ما لم يرد نفيه ولا إثباته من الصفات	٣٣١	حق	٣٧١
لا تُطلق حتى يُنظرَ في مقصود	٣٣١	بيان المراد من الإشهاد على بني آدم	٣٧١
قائلها	٣٣١	الإقرار بالربوبية أمر فطري والشرك	٣٧٧
اتفاق السلف على أنهم لا يحدون	٣٣٢	طارىء	٣٧٧
ولا يُشبهون	٣٣٢	مُسلمة الدار ومسلمة الاختيار	٣٧٩
تحقيق معنى الحد	٣٣٢	علم الله أولاً بأهل الجنة وأهل النار	٣٧٩
كلام أبي حنيفة في إثبات اليد والوجه	٣٣٣	أصل القدر سرُّ الله في خلقه	٣٨٢
والنفس له تعالى بلا كيف	٣٣٣	رأي أهل السنة والجماعة في مسألة	٣٨٣
يُرادُ بلفظ الجهة ما هو موجود وما	٣٣٥	القدر	٣٨٣
هو معدوم	٣٣٥	منشأ الضلال من التسوية بين	٣٨٦
بيان المراد من قول الطحاوي: لا	٣٣٦	المشيئة، والإرادة، والمحبة	٣٨٦
تحويه الجهات الست كسائر	٣٣٦	والرضا	٣٨٦
المبتدعات	٣٣٩	المراد نوعان: مراد لنفسه، ومراد	٣٨٩
ثبوت الإسراء والمعراج له ﷺ باليقظة	٣٤١	لغيره	٣٨٩
نص حديث الإسراء والمعراج	٣٤١	أسباب الخير ثلاثة الإيجاد والإعداد	٣٩٣
بيان المعنى المراد من قوله تعالى:	٣٤٣	والإمداد	٣٩٣
(ثم ذنى فتدلى)	٣٤٣	ما يُرضى من المقضي ما يُسخط	٣٩٦
ذكر الحوض وصفته	٣٤٤	المبالغة في الكلام في القدر ذريعة	٣٩٧
صفة الحوض من الأحاديث الواردة	٣٤٧	الخدلان	٣٩٧
فيه	٣٤٧	فساد الدين يأتي من الشبهات	٣٩٩
الشفاعة حق وبيان أنواعها	٣٤٩	والشّهوات	٣٩٩
ثبوت شفاعة الرسول لأهل الكبائر من	٣٥٦	مبنى العبودية والإيمان على التسليم	٤٠٠
أمته	٣٥٦	عدم تكفير من تأول حكم الكتاب	٤٠٢
حكم الاستشفاع بالرسول وغيره في	٣٥٩	لشبهة عرضت له	٤٠٢
الدنيا	٣٦٢	حكم من أنكّر شيئاً مما جاء به	٤٠٣
عدم جواز الحلف بغير الله	٣٦٢	الرسول	٤٠٣